

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلّة
معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير



مجلة اقتصاديات المال والأعمال

مجلة نورية علمية محكمة

تصدر عن معهد العلوم الاقتصادية، التجارية

العدد الأول / مارس 2017

3784-2543



ص-ب رقم RP.26 ميلّة 43000 الجزائر

الهاتف : 24 23 01 57 (031)213

البريد الإلكتروني للمجلة : fbej@centre-univ-mila.dz

أثر غياب الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت على ديناميكية الاقتصاد الوطني الجزائري

-دراسة حالة قطاع السياحة-

أ. بن زهية محمد

أ.قديري صلاح الدين

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر

mohamed.bnemed@yahoo.fr

Received: Jan 2017

Accepted: Fèv 2017

Published: Mar2017

ملخص:

رغم أن الجزائر تعتبر من بين أكبر الدول النامية والتي تعرف تطورا ملحوظا في مجال تكنولوجيايات الإعلام والاتصال في مختلف القطاعات وعلى رأسها القطاع البنكي، كنتيجة للتطور الكبير الذي تشهده الساحة العالمية من تطورات مضطرة في مجال تكنولوجيايات الإعلام والاتصال، إلا أنها تعرف تأخرا كبيرا في مجال التجارة الإلكترونية وهذا بسبب غياب المقاربة ما بين القطاعات في هذا المجال الذي أثر سلبا على كافة القطاعات وخاصة فيما يتعلق بنظام الدفع الإلكتروني من جهة ومن جهة أخرى أثر على ديناميكية الإقليم الجزائري ككل، الأمر الذي دفع بالعديد من المؤسسات خاصة تلك المؤسسات التي تمتلك القدرة المالية والبشرية من اللجوء إلى أنظمة الحجز الإلكترونية العالمية كبديل لتعويض هذا الغياب.

الكلمات المفتاحية: الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت، المقاربة القطاعية (التجارة، البنوك، التجارة، السياحة)، الجزائر.

رموز **jel:** O33, G17.

Abstract:

The Information and communication technology is one of the most used in the tourism industry. It greatly contributes to the integration of the Algerian tourism destination and enhancement of its opportunities in the international markets, and has enabled this destination to create a direct link with internaute. This study aims to identify the use of e-Commerce as a tool to increase the capacity of enterprises in the product good and service development, increase market share through better promotion of the product, improve the communication quality, and the quality of information, and finally improve the quality of destination image. In the ended, the study found that there is a relationship between the use of e-commerce as a tool to expand the potential foreign market of the Algerian destination.

Keys words: E-payment; intersectorial approach between the sectors of commerce and banking; e-commerce; e-tourism; Algeria.

(JEL) Classification: G17, O33.

تمهيد:

لقد شهد العالم في السنوات الأخيرة ثورة هائلة في المجالات العلمية والتكنولوجية سميت بثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال، التي أحدثت تغيرات جذرية وتحولات كبرى شملت حياة الأفراد ومؤسسات الأعمال والحكومات على حد سواء داخل المجتمع، وأصبحت من الركائز الجوهرية المعول عليها في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا خاصة مع حلول عصر الجيل الثاني للإنترنت الويب 2.0، والصناعة السياحية هي واحدة من الصناعات الخدمية الكبرى إذ تعتبر من الأدوات الرئيسة التي تساهم في الاندماج في الأسواق العالمية، وكذا تعزيز فرص التنمية الاقتصادية، ويعتبر نظام الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت كوفيد أو جزء من التطور الكبير الحاصل في تكنولوجيات الإعلام والاتصال وعلى رأسها شبكة الإنترنت، حيث أنه بحلول هذه النظام قام بتعويض وسائل الدفع التقليدية وهذا ما سمح باختصار الوقت والجهد المخصص لعملية التبادل، وهذا كله شجع على قيام خدمات بنكية إلكترونية ووسع الآفاق أمام التجارة الإلكترونية وفتح المجال أمامها من أجل الولوج إلى الأسواق الدولية.

رغم أن الجزائر قد تعرف تطورا ملحوظا في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في القطاع البنكي، إلا أنها تعرف تأخرا كبيرا في مجال التجارة الإلكترونية وهذا بسبب غياب المقاربة ما بين قطاعي التجارة والبنوك الذي أثر سلبا على قطاع السياحة من جهة ومن جهة أخرى أثر على ديناميكية الإقليم الجزائر ككل. وهذا ما سنحاول توضيحه في هذه الورقة البحثية من خلال التطرق إلى أثر غياب الدفع الإلكتروني على ديناميكية الاقتصاد الجزائري. من هنا جاءت هذه الورقة البحثية لتجيب على التساؤل التالي: "ما هو أثر غياب الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت على ديناميكية السيولة المالية للاقتصاد الوطني؟"

وهذا التساؤل الرئيسي يتفرع إلى عدة أسئلة فرعية كما يلي:

- ما هي المجالات التسويقية والتسويقية لشبكة الإنترنت والويب 2.0؟
 - ما هي أهميته التسويقية والاقتصادية لنظام الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت؟
 - ما مدى تأثير غياب الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت على ديناميكية الاقتصاد الجزائري؟
- فرضيات البحث:** وكإجابة مسبقة لإشكالية الدراسة يمكن القول بأن:

"الغياب الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت أثر كبير على ديناميكية الاقتصاد الوطني عامة وعلى اقتصاديات السياحة خاصة"

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في إظهار الدور الذي تقوم به التكنولوجيا الإعلام والاتصال كمتغير أساسي مسؤول عن العديد من المتغيرات في صناعة السياحة، فقد أدى التقدم التكنولوجي إلى تسهيل توزيع الخدمات السياحية فضلا عن تطوير أساليب الترويج السياحي، حيث أصبح بإمكان السائح عن طريق الإنترنت إجراء الحجز دون الحاجة إلى أي وسط، إلا أنه في البلدان النامية ومن بينها الجزائر وبفعل غياب التنسيق بين القطاع السياحي ومختلف الفاعلين المؤسساتيين الآخرين على رأسهم الفاعلين في المجال البنكي وخاصة الدفع الإلكتروني أثر على هذه المزايا التي يمكن الحصول عليها من التكنولوجيا الحديثة في صناعة السياحة، فقد أثر هذا الغياب على الترويج السياحي خاصة الدولي داخل القطاع السياحي بين موردي الخدمات ومنافذ التوزيع في ظل نظم الحجز والبيع الحديثة التي أصبحت تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة أكثر من اعتمادها على جهود الترويج التقليدي.

أهداف الدراسة: يمكن إيجاز أهم أهداف الدراسة فيما يلي:

- توضيح أهمية التطور الحاصل في تكنولوجيات الإعلام والاتصال وعلى رأسها الويب 2.0 في النشاط الاقتصادي؛
- محاولة توضيح أهمية الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت في المجالات التسويقية والتسويقية؛
- محاولة توضيح أثر غياب منظومة الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت على أداء القطاع السياحي بصفة خاصة وعلى الاقتصاد الوطني بصفة عامة وعلى ديناميكية الإقليم الجزائر ككل.

المحور الأول: شبكة الإنترنت والويب 2.0 ومجالات استخداماتهما التسويقية والتسويقية

أولاً: شبكة الإنترنت والويب 2.0

من بين الوسائل المتطورة الكثيرة لتلقي وتبادل ومعالجة المعلومات، سلطت الأضواء مؤخراً على الإنترنت التي تستخدم من أجل تحسين وتطوير سير أعمال الحكومة وذلك من أجل تمكين أكبر عدد من الناس من حياة المعلومات من خلال نشر المعلومات على مواقع الإنترنت حيث يمكن للمواطنين أن يحصلوا على طلبات لخدمات حكومية متنوعة.

1- شبكة الإنترنت: لقد أصبحت الإنترنت أكثر وسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال انتشاراً واستعمالاً في مختلف النواحي الاجتماعية والاقتصادية، حيث أولت العديد من المؤسسات العامة والخاصة اهتماماً كبيراً بشبكة الإنترنت، وذلك من أجل تطوير خدماتها وزيادة مداخيلها من خلال الوصول إلى أكبر عدد ممكن من المواطنين وهذا عن طريق شبكة الإنترنت. وكلمة الإنترنت هي في الأصل كلمة إنجليزية تتكون من مقطعين هما¹:

- الشطر الأول (Inter) وهي اختصار لكلمة (International)؛
- الشطر الثاني (Net) هي اختصار لكلمة (Network)، وحتى أوائل فترة التسعينات كانت الإنترنت تستخدم فقط من جانب الأكاديميين، واليوم تزايد الاهتمام بالإنترنت وانتشر استخدامها على نطاق واسع وخاصة بين قطاع رجال الأعمال، والشركات التجارية، بالإضافة إلى الدور الهام الذي تؤديه في مجال الاتصالات وجمع المعلومات.

والإنترنت هي شبكة عالمية تتألف من العديد من الشبكات الأصغر، التي تربط عشرات الملايين من أجهزة الكمبيوتر في كل أنحاء العالم من خلال البنى الأساسية للاتصال عبر خطوط الهاتف، أو عبر الأقمار الصناعية لتكون معاً شبكة كبيرة وهو ما يسمى بالشبكة البينية، وبذلك الإنترنت هي أكبر شبكة بينية عالمية تصل بين الجامعات ومكاتب الحكومة ومكاتب المال والأعمال، وعليه فإن البنية الأساسية للإنترنت تتيح لأي شركة أو شخص التواجد الدائم على الشبكة، الأمر الذي يتيح لأصحاب الأعمال والعملاء التعرف على كافة الأنشطة التجارية والمنتجات المتاحة والحصول على أي معلومات ممكنة أو عرضها على الآخرين، مع العلم أن مشاركة المعلومات لدى المتعاملين عبر شبكة الإنترنت في نطاق الأعمال الإلكترونية يزيد من قدرة المشروعات. ويمكن تعريف الإنترنت على أنها عبارة عن شبكة عملاقة من الحواسيب المتشابكة، والتي يستطيع أي كان وصل حاسوبه بها سواء كان فرداً أو مؤسسة، للاستفادة من المعلومات التي يعرضها المشتركون فيها².

2- الجيل الثاني للإنترنت الويب 2.0: تقنياته وخدماته الإلكترونية: غيرت الإنترنت الطريقة التي تقدم بها الخدمات السياحية حيث أصبحت الوسائط الإلكترونية القنوات الرئيسية لتسويق الخدمات السياحية وإيصالها إلى المستهلك السياحي مستخدم الإنترنت إلكترونياً، وخاصة مع ظهور الويب 2.0 الذي يتميز بالتفاعلية والمرونة والمشاركة³، وذلك بفضل برامج الويكي (Wikis) والمدونات (Weblogs) بالإضافة إلى خلاصات المواقع الإلكترونية (RSS) وغيرها من البرامج الإلكترونية تم إحداث تحولاً في شبكة الإنترنت من وسيلة نشر إلى وسيلة للتفاعل والمشاركة⁴.

أ- مفهوم الجيل الثاني للإنترنت الويب 2.0: يمثل الجيل الثاني للويب «World Wide Web»، وهو يركز على استخدامات مستخدمي الإنترنت ودمجها وإدخالها ضمن عملية التجديد والتطوير وتعديل المحتوى للموقع الإلكتروني⁵. والويب 2.0 يتميز بالرابطة شخص/كمبيوتر وهي أكثر تشاركية وأكثر انفتاحاً، بالإضافة إلى أكثر تفاعلية، وهذه الرابطة سببت في تغييرات اجتماعية وتصرفات مستخدمي الإنترنت الذين يعتمدون أكثر فأكثر على شبكة الإنترنت، الذين يعتبرون دائماً مستهلكين ولكن أيضاً يصبحون شيئاً فشيئاً متعاملين سياحيين وفي نفس الوقت مطورين للخدمات السياحية خاصة⁶.

ويعرف الويب 2.0 على أنه⁷ مجموعة من التطبيقات التكنولوجية القائمة على الإنترنت التي تثير التفاعل والخبرة من خلال السماح لمستخدمي الإنترنت بتحرير ونشر وعرض المعلومات على الإنترنت. وأهم الخصائص التي يتميز بها الويب 2.0 ما يلي⁸:

- توفير قدر عالي من التفاعلية مع مستخدم الإنترنت: وتتمثل هذه التفاعلية بشعور مستخدم الإنترنت عند قيامه باستخدام أحد تطبيقات الويب 2.0 كأنه يستخدم أحد تطبيقات سطح المكتب لجهاز الحاسوب الآلي الخاص به، وهذا ما أعطى لتطبيقات الويب 2.0 تفاعلية أكثر مع مستخدم الإنترنت⁹؛

- مشاركة المحتوى مع مستخدم الإنترنت: فالويب 1.0 كان عبارة عن واجهة للقراءة فقط، فمحتوى الموقع الإلكتروني كانت المؤسسات المالكة له هي التي تقوم بتحرير المضمون ولم يكن لمستخدم الإنترنت العادي قادرا من المساهمة في المحتوى المنشور¹⁰، على العكس مع تطبيقات الويب 2.0 أصبح بإمكان مستخدم الإنترنت من مشاركة محتويات مواقع الويب 2.0، حيث أصبح مستخدم الإنترنت هو المحور الأساسي التي تعتمد عليه المؤسسات خاصة السياحية في إثراء المحتوى الإلكتروني للموقع الإلكتروني وهذا بفضل كل من برامج الويكي (Wikis) والمدونات (Weblogs)،

- إمكانية تخصيص المحتوى: بما أن العصب الرئيسي في تطبيقات الويب 2.0 مبنية على وجود المحتوى والذي ساهم فيه مستخدم الإنترنت بطريقة مباشرة وغير مباشرة¹¹، كان لابد من إيجاد طريقة تساعد هذا المستخدم على توصيف (توسيم) هذه المحتويات من أجل فرزها وترتيبها للرجوع إليها في المرة المقبلة والاستفادة منها، وهذا التخصيص يكون إما في:

- تخصيص محتوى ومضمون الموقع الإلكتروني،

- تخصيص الطريقة التي يتم من خلالها عرض محتويات الموقع الإلكتروني.

ب- تقنيات الويب 2.0: هي تلك الخصائص التي بدونها لا يمكن للموقع الإلكتروني من القيام بعمله، ومن أهمها ما يلي:

- أجاكس « AJAX » (Asynchronous Javascript And XML): وهي اختصار لتقنيات الإنترنت المتعددة التي تجمع بين الجافا سكريبت غير المتزامنة « Asynchronous Java Script » مع لغة « XML » وهذا بهدف جعل المواقع الإلكترونية أكثر تفاعلية مع مستخدمي الإنترنت. فعند القيام بزيارة الموقع الإلكتروني فإن تقنية أجاكس « AJAX » تقوم بعرض البيانات لمستخدم الإنترنت بلحظتها من دون أن يشعر المستخدم بأي تأخير، وذلك من خلال قيامها ب جلب البيانات اللازمة للبرامج التي تحتاج إلى تحديث خلال تصفح مستخدم الإنترنت وعرضها له حال طلبها، وبهذا يعطي لمستخدم الإنترنت فعالية وسرعة أكثر للتعامل مع موقع الإنترنت دون الحاجة إلى تحديثها من خادم الويب¹²؛

- خلاصات المواقع الإلكترونية « RSS » (Rich Site Summary): تعمل هذه التقنيات على نشر محتويات الموقع الإلكتروني للمهتمين بمتابعة تحديثه، وهذه التقنية تسمح لمستخدم الإنترنت من الحصول على آخر الخدمات المعروضة في مواقعه الإلكترونية المفضلة فور نشرها على شبكة الإنترنت من الحاجة إلى زيارة المواقع الإلكترونية يوميا¹³؛

- التدوين الصوتي (Podcast): هي كلمة مكونة من شقين الأول «Pod» مأخوذة من جهاز «iPod» والتي تسمح لمستخدم الإنترنت من حفظ الملفات الصوتية وتشغيلها بينما الجزء الثاني «Cast» وتعني النشر والتي تمكن مستخدم الإنترنت من نشر هذه المحتويات التي قام بحفظها بواسطة تقنية «Pod».

ج- خدمات الويب 2.0: وهي تلك المواقع التي تعمل على خدمة مستخدم الإنترنت والتي تتناول أهمها فيما يلي:

- المدونات «Blogs»: هي صفحة إنترنت ديناميكية تتغير زمنيا حسب المواضيع المطروحة فيها حيث تعرض المواضيع بداية المدونة حسب تاريخ نشرها، وهذه المدونات اكتسبت شعبية كبيرة من قبل مستخدمي الإنترنت لسهولة استخدامها¹⁴؛

- الويكي «Wikis»: هي برامج إلكترونية تساعد على الكتابة بشكل جماعي بحيث يمكن لأي شخص تعديل المحتوى والصفحات وإضافة إليها بسهولة، وتسمح لمستخدم الإنترنت من التواصل المباشر مع المؤسسة التي تمتلك المواقع الإلكترونية¹⁵؛
- الشبكات الاجتماعية: فكرة الشبكات الاجتماعية تقوم على أساس مفهوم المشاركة بين مستخدم الإنترنت ومختلف الأشخاص مستخدم الشبكات الاجتماعية الحقيقيين و الافتراضيين، وهدف هذه الوسائط الاجتماعية إلى تجميع العلاقات الاجتماعية بين مختلف مستخدمي الإنترنت. ويعتبر الفاييسوك من أكبر الوسائط الاجتماعية من حيث الاستعمال في العالم¹⁶؛
- المفضلة الاجتماعية «Social Bookmarking»: هي عبارة عن مواقع تقوم بعملية تخزين عناوين مواقع الإنترنت التي تم زيارتها، وتسمح لمستخدم الإنترنت بتخزين عناوين مواقعه المفضلة في قاعدة البيانات، وهذه التقنية تتميز بإمكانية مشاركة المفضلة بين مختلف مستخدمي الإنترنت¹⁷.

ثانيا: مجالات الاستخدامات التسويقية والتسويقية لشبكة الإنترنت والويب 2.0

- 1- الاستخدامات التسويقية للإنترنت من طرف مستخدمي الإنترنت: إن التطور الكبير الذي تشهده شبكة الإنترنت خاصة مع دخول الجيل الثاني من الإنترنت الويب 2.0 وبفضل تمايزها وتطبيقاتها قامت بتغيير جميع عناصر الحياة خاصة على المستوى الفردي، حيث جعلت الإستراتيجيات التسويقية أكثر فعالية، كما غيرت أيضا الطريقة التي يتم بها تنفيذ هذه الإستراتيجيات التسويقية وذلك من خلال تغيير نظرة الإستراتيجية التسويقية حول المستهلك مستخدم الإنترنت وذلك كما يلي:
 - تغيير موازين القوى وتحويلها من المؤسسات إلى الزبائن مستخدم الإنترنت، حيث أصبح المستهلك الإلكتروني يطالب المؤسسة بتقديم خدمات بمنافع أكبر في أي وقت ومن أي مكان، وذلك لأن هذا المستهلك أصبح قريبا جدا من المؤسسات المتنافسة في السوق الإلكترونية التي تنشط في نفس المجال؛
 - فبفضل الويب 2.0 تم توظيف الوسائط الاجتماعية التي من خلالها تم إنشاء منصات تفاعلية مكنت الأفراد والمجموعات الافتراضية من المشاركة في إنشاء ومناقشة وتعديل محتوى الموقع الإلكتروني من قبل مستخدم الإنترنت على شبكة الإنترنت¹⁸؛
 - قامت الإنترنت بتغيير الإستراتيجية التسويقية من دفع الزبون للشراء إلى جذبه لشراء الخدمة السياحية، فبفضل التسويق الإلكتروني الذي أعطى للمستهلك مستخدم الإنترنت الحرية في الاختيار واتخاذ قرار الشراء الإلكتروني؛
 - انعدام الحدود الجغرافية وبعد المسافات حيث لم يعد الموقع والحدود الجغرافية عاملا مهما يأخذ بعين الاعتبار عند التعامل مع المستهلك مستخدم الإنترنت وهذا بفضل شبكة الإنترنت التي تعتبر الآن أهم واسطة إلكترونية؛
 - عامل الوقت أيضا يعتبر من العوامل المهمة التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار في الإستراتيجية التسويقية عند التعامل مع المستهلك مستخدم الإنترنت، فبفضل الإنترنت مكنت المؤسسات من خلق قنوات اتصال دائمة معه على مدار الساعة والسنة¹⁹.
- 2- الاستخدامات التسويقية للإنترنت من طرف المؤسسات: يستخدم قطاع الأعمال الإنترنت في الكثير من المهام الاعتيادية من أجل تطوير منتجات وخدمات جديدة، وبالتالي خلق مداخيل جديدة وغيرها من الاستعمالات ومن أهمها ما يلي:
 - إدارة المعلومات وتوزيعها بسهولة وسرعة بفضل الويب 2.0 الذي جعل نشر واسترجاع المعلومات أكثر سهولة وفعالية²⁰؛
 - خدمة مستخدمي الإنترنت من خلال التغذية العكسية المتحصل عليها من طرف مستخدمي الإنترنت؛
 - تقديم صورة جيدة عن المؤسسة المتعاملة على الويب 2.0 لأن مستخدم الإنترنت الزائر لموقع المؤسسة الإلكتروني يأخذ فكرة عن أنشطة المؤسسة؛

- التقليل من التكاليف خاصة الثابتة منها وذلك لأن التواجد على الويب 2.0 وعملية الصيانة أرخص بكثير من التواجد في وسائل الإعلام التقليدية؛

- ساهم الويب 2.0 في زيادة مبيعات المؤسسات بدعم قرارات الشراء وإمكانية الدفع الإلكتروني المباشر عبر الإنترنت²¹.

المحور الثاني: نظام الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت وأهميته التسويقية والاقتصادية أولاً: مفهوم وخصائص نظام الدفع الإلكتروني

يشمل مصطلح نظام الدفع الإلكتروني مجموعة متنوعة من الخدمات المالية المصممة في الأساس من أجل تزويد مستخدمي الإنترنت في عملية الشراء الإلكتروني بدائل لطرق الدفع التقليدية وإحلالها بطرق دفع حديثة تمكنهم من إتمام عملية الشراء عبر شبكة الإنترنت ومن دون الحاجة إلى تنقل طرفي التبادل إلى مؤسسة مالية من أجل إتمام عملية التبادل.

وبالتالي فإن النقد الإلكتروني هو عبارة عن مستودع للقيمة النقدية والتي يتم تخزينها في شكل رقمي والتي يتم تبادل قيمتها فوراً عبر شبكة الإنترنت²². ومن بين أهم خصائص الدفع الإلكتروني ما يلي:

- يتسم الدفع الإلكتروني بالطبيعة الدولية، أي أنه وسيلة مقبولة من جميع الدول، حيث يتم استخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء الكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم خاصة بما أن عمليات التجارة تتوسع إقليمياً و دولياً، و بذلك تساعد وسائل الدفع الالكترونية على تحسين السيطرة على عمليات التوزيع و النقل²³؛

- يتميز نظام الدفع الإلكتروني بكونه نظام متاح في كل الأوقات والظروف والأماكن متناسباً في ذلك مع الطبيعة العالمية لشبكة الإنترنت وبالتالي يضمن استمرار المبادلات الدولية²⁴؛

- يتناسب مع التعاملات القليلة القيمة النقدية وهذا ما ساعدها على انتشارها في أوساط مستخدمي الإنترنت ومن بينهم السياح مستخدمي الإنترنت فمعظم تحويلاتهم المالية هي ذات قيمة قليلة من حيث التعامل؛

- سهل الاستخدام مقارنة بوسائل الدفع التقليدية وهو أياً من الأسباب التي أدت إلى قبولها من طرف مستخدمي الإنترنت فبإمكان مستخدم الإنترنت من أي مكان وفي أي وقت شراء أي خدمة أو سلعة معروضة على الإنترنت بواسطة نظام الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت دون تكبد عناء التنقل.

ثانياً: وسائل الدفع عبر الإنترنت في نظام الدفع الإلكتروني المستخدمة في التجارة الإلكترونية

هناك خمس (05) طرق للدفع الإلكتروني هي المحافظ الإلكترونية، البطاقات الذكية، النقود الإلكترونية والشيكات الإلكترونية ولكن تأتي البطاقات الائتمانية على رأس وسائل الدفع الإلكترونية، وهذا ما كما يلي:

1- بطاقات الائتمان وعملية الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت: تعريف على أنها بطاقة خاصة يصدرها البنك للمتعامل معه التي تمكنه من الحصول على الخدمات والسلع بمجرد تقديمه لهذه البطاقة ضمن سقف محدد يكون حسب رصيد المتعامل في البنك التابع له²⁵. وتعد بطاقة الائتمان أداة وفاء وائتمان في آن واحد لأن البنك مصدر البطاقة هو الذي يقوم بدفع ثمن مشتريات حامل البطاقة من حسابه لدى البنك²⁶؛

ومن أهم البطاقات الائتمانية المتداولة في السوق العالمي هي بطاقة الفيزا، الماستر كارد، الداينرز كليب والأميركان إكسبرس، وتعد بطاقتي الفيزا والماستر كارد أكثر البطاقات انتشاراً وتداولاً في العالم بنسبة تفوق 85% من حصة السوق العالمية، ويعود ذلك إلى أن هذين البطاقتين صادرة من البنوك بترخيص من المنظمة العالمية الراعية للبطاقة التي هي عبارة عن هيئة عالمية تمنح الترخيص للبنوك لإصدارها وتساعدهم في إدارة خدماتها دون أن تكون هذه الهيئة في ذاتها مؤسسات مالية. بينما كل من بطاقتي أميركان

إكسبرس والداينرز كليب فهما صادرتين عن مؤسسات مالية عالمية، فالأولى صادرة عن بنك أميركان إكسبرس الذي يعد من أكبر المؤسسات المالية بينما الثانية فهي أيضا صادرة من شركة داينرز كليب المملوكة لواحد من أكبر البنوك المالية. وهي نوعين:

- بطاقات صادرة عن مؤسسات مالية عالمية مثل الداينرز كليب والأميركان إكسبرس؛

- بطاقات صادرة برعاية وبترخيص من منظمات وهيئات عالمية مثل بطاقة الفيزا، الماستر كارد.

وهناك أنواع مختلفة من البطاقات التي تتفق جميعها في أنها أدوات مقبولة لتسوية المدفوعات الإلكترونية وأهمها ما يلي:

أ- **بطاقة السياحة والسفر:** يطلق على هذه البطاقة أيضا بطاقة الدفع أو بطاقة الدين وليس لهذه البطاقة حد إنفاق شهري إلا أن حاملها لا يتمتع بائتمان ممتد، إذ يتعين عليه تسوية حسابه المدين بالكامل في نهاية فترة قصيرة بدون تقاضي أية فوائد منه، ويتقاضى البنك المصدر لهذه البطاقات عمولة سنوية وتخصص هذه البطاقات عادة للأشخاص المسافرين للعمل أو السياحة؛

ب- **البطاقة الذكية:** هي واحدة من آخر الإصدارات في عالم تكنولوجيا الإعلام والاتصال وهي تحتوي على شريحة إلكترونية مدمجة في بطاقة شبيهة في حجمها بطاقة الدفع البلاستيكية المغناطيسية، وتعمل هذه البطاقة الذكية كجهاز تحكم إذ أنها تجعل المعلومات العملية والشخصية متاحة لمستخدمين محدودين فقط، وتمكن حاملها من الشراء الإلكتروني عبر الإنترنت وعملية نقل المعلومات بشكل أكثر أمانا²⁷. وتعتبر بطاقة موندكس « Mondex Smart Cart » وهي من إصدار مؤسسة ماستر كارد العالمية وهي ذات القبول العام في السوق العالمية الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت؛

ج- **البطاقات الائتمانية المتجددة:** هي بطاقة يصدرها البنك لزيائته ويحدد لحاملها سقف الائتمان للمبلغ الذي يكون مدينا به للبنك نتيجة لاستخدامه للبطاقة، ويمنح المصرف لزيائته تسهيلات في عملية الدفع، بمعنى سداد جزء من قيمة المبلغ المدين به للمصرف ويؤجل سداد المبلغ المتبقي باعتباره ائتمانا ممتدا مقابل تقاضي المصرف فائدة من عميله على الرصيد المدين المتبقي، وتسمح هذه البطاقة لحاملها في أحوال معينة بالحصول على نقد سائل عند تقديمها.

2- **النقود الإلكترونية:** هي نقود غير ملموسة تأخذ شكل وحدات إلكترونية تخزن في جهاز الكمبيوتر الخاص بالعميل والتي تعرف باسم المحفظة الإلكترونية، والتي يمكن للعميل من استخدامها في معاملاته التجارية، وهي تعتمد على بروتوكول الذي يعرف باسم « e-cach » وهو يستخدم لسداد المعاملات التجارية الصغير الحجم.

وهذه النقود تعكس مستوى التطور الذي وصلت إليه تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المجال البنكي والمجالات المتصلة بها والمتمثلة في التجارة الإلكترونية، وهذه النقود تعمل كما يلي:

- يقوم العميل بشراء النقود الإلكتروني من أحد البنوك التي تصدرها وبالقدر الذي يريده، ومن خلالها يحصل هذا العميل على برنامج مجاني يعمل على حساب الوحدات المشتراة والمصرفية، وهذا عند قيام العميل بعملية التسوق الإلكتروني؛

- يتلقى البنك المصدر للنقود الإلكترونية المبلغ الذي يريد العميل تحويله إلى التاجر حيث يقوم بالتأكد من صحة هذه النقود الإلكترونية من خلال التأكد من الرمز الذي سبق وأن أعطاه للعميل، ثم يقوم بإشعار التاجر بانتهاء عملية التحويل إلى حسابه؛

- وعند تلقي التاجر إشعار البنك بانتهاء عملية التحويل الإلكتروني للنقود إلى حسابه، يقوم بإرسال إشعار إلكتروني إلى العميل بأن عملية التسوق انتهت بنجاح.

3- **بطاقة الدفع المسبق:** تعتمد هذه البطاقات في الأساس على وجود أرصدة فعلية للعميل لدى البنك في شكل حساب جاري يمكن الاعتماد عليها لمقابلة سحباته، تعتبر من أكثر البطاقات انتشارا في المعاملات التجارية بسبب عامل السهولة والراحة في الاستخدام أثناء الدفع الإلكتروني، وتعتبر هذه البطاقة مواتية وملائمة بالنسبة للتجار الذين يميلون إلى الإنفاق بحرية²⁸.

ثالثا: أطراف التعامل في نظام الدفع الإلكتروني

تعتبر عملية الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت أكثر سهولة على الرغم من تعدد الأطراف التي تشترك في هذه عملية كما يلي²⁹:

- 1- **الزبون**: هو ذلك الشخص الذي يقوم بالشراء الإلكتروني عبر الإنترنت والذي لا بد أن يكون لديه وسيلة للدفع الإلكتروني بطاقة الائتمان كبطاقة الفيزا أو الماستر كارد أو الداينرز كليب أو الأميركيان إكسبرس؛
- 2- **مصدر أداة الدفع الإلكتروني**: وهي تلك المؤسسة المالية التي منحت للزبون أداة الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت وهي تكون مسؤولة عن دفع مديونية الزبون؛
- 3- **البائع**: هي تلك المؤسسة المتعاملة مع الزبون والتي تقبل بطاقة الدفع الإلكتروني التي يحملها الزبون، ويجب أن يكون له حساب تجاري خاص به في إحدى المؤسسات المالية؛
- 4- **المؤسسة المصدرة لحساب الإنترنت التجاري**: هي مؤسسة تجارية يكون للتاجر والزبون حساب تجاري معها والتي تعطيه تفويضا بالخصم من بطاقة ائتمان الزبون بعد التأكد من أن بطاقة سارية المفعول وتقوم بتحويل المبلغ إلى حساب التاجر، وتحصل المؤسسة المالية المصدرة للبطاقة على مستحقاتها عبر شبكة دفع مشتركة؛
- 5- **منفذ الدفع**: وهو ذلك النظام التي تقوم مؤسسات مالية متخصصة بتوفيره من أجل الربط بين المركز التجاري والمؤسسة المصدرة لحساب الإنترنت التجاري الخاص بالتاجر والزبون؛
- 6- **المعالج**: هي مؤسسات مالية تقوم بإدارة عمليات بطاقات الائتمان وتتولى معالجة عمليات التحويل، والمعالج يرتبط بالمركز الإلكتروني نيابة عن المؤسسة المانحة للحساب التجاري الخاص بالإنترنت ويتم ذلك عبر منفذ البيع.

رابعا: الأهمية التسويقية والاقتصادية لنظام الدفع الإلكتروني

تنطوي بطاقة الائتمان على مزايا كثيرة لكل الأطراف المتعاملة بها وهذا كما يلي:

- 1- **بالنسبة لحامل البطاقة**: تمكن بطاقة الائتمان حاملها من التسوق بسهولة ويسر أثناء سفره، لسهولة حملها وقلة تعرضها للسرقة أو الضياع، فيستطيع شراء السلع أو تلقي الخدمات المختلفة من التجار والشركات والمؤسسات الإنتاجية والخدمية المختلفة في شتى أنحاء العالم بمجرد تقديمها دون الحاجة للدفع النقدي الفوري، مما يؤمنه من مخاطر الاحتفاظ بمبالغ نقدية كبيرة أو بعملات مختلفة³⁰، كما يستفيد من سهولة الاستخدام التي تتمتع به البطاقة وتخفيض حاجة المتعامل إلى النقود وارتياحه من مخاطرها، وتسمح له البطاقة بالسحب النقدي الفوري من أي جهاز من أجهزة الصرف الآلي في أي وقت ومكان³¹؛
- 2- **بالنسبة للمنتج**: فاستعمال البطاقة الائتمانية يؤدي إلى زيادة المبيعات بالرغم من العمولة التي تدفعها هذه المحلات للبنوك المصدرة للبطاقة، إلا أن الزيادة في حجم المبيعات سيغطي نفقات هذه العملية، كما تستطيع هذه المحلات تحقيق مزايا البيع الآجل مع الحصول على قيمة مبيعاتها فورا خاصة إذا تمت المبيعات في آخر الشهر وذلك بمجرد تقديم ما يفيد عملية البيع إلى أقرب بنك، ولا يتحمل المنتج مخاطر عدم السداد في حالة البيع بالبطاقة عندما يرفض حاملها دفع ما عليه إذ أن الذي يتحمل هذه المخاطر هو البنك، كما تشكل البطاقة حماية للمنتج من التعرض للسرقة أو السطو كون المبالغ تودع في حسابه مباشرة³²؛
- 3- **بالنسبة لمصدر البطاقة**: تحقق البطاقة للجهة المصدرة فائدة تتمثل في الحصول على عمولة من المنتج مقابل التعجيل بثمان المشتريات وفائدة من حامل البطاقة مقابل الائتمان الممنوح، ونظام الدفع الإلكتروني يسمح للبنك بتأدية عملية الدفع والسحب إلكترونيا وبالتالي خفض التكاليف وسهولة عملية المراقبة³³؛

4- بالنسبة للاقتصاد الوطني: تتلخص أهم المزايا والعيوب التي تلحق بالاجتماع من جراء استخدام البطاقة في زيادة حجم الطلب الكلي بما يؤدي إلى زيادة حركة النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى نمو القطاع المالي، فبتوسع استخدام البطاقة تصبح البنوك هي الدائن للمستهلكين بدلا من المؤسسات التجارية وكذلك يؤدي إلى قلة جرائم السرقة مما يوفر الأمان للأفراد في المجتمع.

المحور الثالث: أثر غياب الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت على ديناميكية الاقتصاد الجزائري - قطاع السياحة -
أولا: نظام الدفع الإلكتروني والتجارة الإلكترونية في الجزائر: واقع الخدمات المالية الإلكترونية عبر الإنترنت

إن الحديث عن واقع الخدمات المالية الإلكترونية بالجزائر يقودنا إلى الحديث عن بطاقة السحب الإلكترونية التي بدأ استخدامها منذ سنة 1997 حيث تعد حاليا طريقة السداد الأكثر انتشارا في الجزائر، كما أن خلق مشروع السداد الإلكتروني يمثل هو الآخر قفزة نوعية في مجال الدفع الإلكتروني في الجزائر الذي بدأ العمل به منذ شهر مارس من سنة 2005، والتي بواسطتها يمكن القيام بالسحوبات النقدية خلال كل أيام الأسبوع وعلى مدار 24 ساعة وهذا بواسطة الموزعات الآلية الموزعة عبر كافة التراب الوطني، فمن خلال هذه البطاقة الإلكترونية تم ما يلي:

- تحديث وسائل الدفع الإلكتروني في النظام المصرفي الجزائري؛
- تطوير وتسيير التعاملات النقدية ما بين البنوك الجزائرية؛
- تحسين الخدمات البنكية وزيادة حجم تداول النقود؛
- تعميم الموزعات الآلية في جميع البنوك الجزائرية.

حيث تعتبر شركة « SATIM » ومن خلال عقد مبرم بينها وبين البنوك الجزائرية الذي يحدد التزام الطرفين فيما يخص آجال وإجراءات التسليم، كما أن الموزعات الآلية للنقود مرتبطة بشركة « SATIM » بواسطة شبكة الإنترنت التي تعد العمود الفقري لهذه العملية، وكل هذا يتم من خلال سجل متصل ببيئة المقاصة من أجا تسوية الحسابات ما بين البنوك الجزائرية. وتعد شركة « SATIM » الشركة الأولى في الجزائر التي يمكن بواسطتها إنجاح نظام الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت في القطاع السياحي من خلال السياحة الإلكترونية، حيث أعلنت في جويلية من سنة 2009 أنه سيشروع في استخدام الدفع عبر الإنترنت وهذا لفائدة حاملي البطاقات المغناطيسية «CIB»، وتأجلت هذه العملية حتى سنة 2013 كانت أول عملية تم استخدام الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت من خلال البطاقات المغناطيسية وتمت من خلال اتفاقية تعاون تمت بين شركة « SATIM » ومؤسسة أوريدو «Ooredoo» للاتصالات وتعتبر المؤسسة الوحيدة في الجزائر التي تستخدم نظام الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت.

ثانيا: مشروع التصديق الإلكتروني الحجر الأساس لتطبيق نظام الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت في الجزائر

1- مفهوم التصديق الإلكتروني: تعد التبادلات عبر شبكة الإنترنت من خلال شبكة مفتوحة لا تحتوي على أي وجود مادي، لا يمكن فيها التعرف على هوية الأشخاص الذين نتواصل معهم، هذا يعرضنا للكثير من المخاطر كسرقة الهوية، اعتراض الآخرين على رسائل الغير، استنكار عملية البيع أو الدفع أو التبادل، لهذا بات من الضروري وضع أجهزة أمنية وعلى رأسها التصديق الإلكتروني لحماية متعاملي العالم الافتراضي. وهذا لأن إشكالية موثوقية المبادلات الإلكترونية تتطلب خلق جو من الثقة خاص بالاقتصاد والإدارة الإلكترونية، التي لا يمكن للدولة أن تستغني عنها في بداية القرن الحادي والعشرين، لأن إدماجها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية أصبح ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها³⁴.

لهذا فإن التصديق الإلكتروني هو المسار الذي يسمح بإعداد وتسيير بطاقات التعريف الإلكترونية (الشهادات الإلكترونية)، ويتكون هذا المسار من عدة عمليات أهمها الإصدار، النشر وإلغاء الشهادات الإلكترونية، وبالتالي فهو يهدف إلى إرساء جو من الثقة يضمن تأمين المبادلات على شبكة الإنترنت.

وبالتالي فالتصديق الإلكتروني هو عملية تضمن أربعة جوانب أمنية لتبادل المعلومات عبر الإنترنت هي: السرية، التوثيق، النزاهة وعدم الاستنكار، كون هذه الجوانب تسمح بإرساء مناخ ثقة عن طريق إقامة بنية ذات مفتاح عمومي « PKI »³⁵.

البنية ذات المفتاح العمومي « PKI »: تساعد البنية ذات المفتاح العمومي « PKI » على تحديد أصحاب المفاتيح، عن طريق إصدار شهادات إلكترونية التي تعتبر ملف رقمي يوضح الصلة بين بيانات مراجعة التوقيع الإلكتروني والموقع الإلكتروني، وهي بذلك تلعب دور بطاقة الهوية الإلكترونية، حيث تعد سلطة التصديق العنصر الرئيسي للبنية ذات المفتاح العمومي « PKI »، التي دورها الأساسي إصدار الشهادات الإلكترونية.

2- مبادئ وشروط التصديق الإلكتروني:

أ- مبادئ التصديق الإلكتروني: التصديق الإلكتروني يقوم على ثلاث مبادئ أساسية هي³⁶:

- التوثيق: الذي هو بمثابة القدرة على التعرف على المتلقي بشكل موثوق فيه؛
 - ضمان سلامة الوثيقة: للتأكد من عدم المساس بمحتوى الوثائق عمداً أو بغير عمد؛
 - عدم التنصل: الذي يمنع الأشخاص من نكران العمليات أو التبادلات التي قاموا بإجرائها.
- وتتجسد هذه المبادئ من خلال التوقيع الإلكتروني الذي ما هو إلا إلغاء الطابع المادي للتوقيع الخطي، في حين أنه يختلف عنه كونه غير مرئي بصفة مباشرة ويتناسب مع سلسلة من الأحرف التي هي في الواقع سلسلة من الأعداد الثنائية.

ب- شروط التوقيع الإلكتروني: أما بخصوص الشروط الواجب توفرها في التوقيع الإلكتروني أهمها ما يلي³⁷:

- موثوق: بحيث يجب العثور على هوية الممضي بصفة مؤكدة؛
- غير مزور: فلا يمكن لأي شخص كان من تقليد التوقيع الإلكتروني لشخص آخر؛
- لا يعاد استعماله: أي غير قابل لإعادة الاستعمال، فهو جزء من الوثيقة المضادة ولا يمكن نقله إلى وثيقة أخرى؛
- غير قابل للتعديل: الوثيقة المضادة غير قابلة للتعديل بعد إمضاءها؛
- لا رجعة فيه: فلا يمكن للممضي أن يتراجع بخصوص إمضاءه.

3- الهدف من مشروع التصديق الإلكتروني وهيكله القانوني:

أ- الهدف من مشروع التصديق الإلكتروني: مشروع القانون الحالي يهدف إلى وضع إطار قانوني للتكفل بالمتطلبات القانونية، والتنظيمية والتقنية التي تسمح بخلق جو الثقة اللازم لتعميم وتطوير المبادلات الإلكترونية، جو الثقة هذا يتجسد من خلال وضع مخطط ثقة وطني من بين مخططات الثقة العديدة الموجودة، حيث تم اختيار المخطط الهرمي الذي يتكفل بالمتطلبات الأمنية، الوفرة، المراقبة، التفاعلية والمرونة.

فمخطط الثقة المشار إليه في مشروع القانون هذا يتركز على نموذج هرمي يتكون من سلطة وطنية (جذرية) للتصديق الإلكتروني، ملحقة بالوزير الأول تتفرع عنها سلطتين، الأولى مكلفة بالفرع الحكومي والثانية خاصة بالفرع الاقتصادي.

إضافة إلى ذلك فإن هذا النموذج الهرمي المصادق عليه من طرف أغلبية الدول والذي يتوافق مع الهيكل الهرمي للدولة، الذي تم وضعه بهدف ضمان عدم الاعتداء على النظام، فهو الأنسب للإجابة على الانشغالات الأساسية المتعلقة باحترام سيادة الدولة في كل الظروف. كل هذا بهدف تسهيل وتحسين الحياة اليومية للمواطنين وكل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

ب- الهيكل القانوني لمشروع التصديق الإلكتروني: أما بخصوص هيكل مشروع القانون المتعلق بالتصديق والتوقيع الإلكترونيين فهو يتكون من خمسة أبواب تشمل أحكام عامة، التوقيع الإلكتروني، التصديق الإلكتروني، العقوبات وأحكام انتقالية واختامية، وهذا كما يلي³⁸:

- بالنسبة للباب الأول يتضمن الأحكام العامة، الموضوع والتعريفات الخاصة بالمصطلحات المستعملة والمبادئ العامة النسيئة لنشاط التوقيع والتصديق الإلكترونيين. وتلزم على وجه الخصوص كل المتدخلين بضرورة إيواء مجموع المعطيات المتعلقة بالتصديق الإلكتروني داخل التراب الوطني؛

- في حين خصص الباب الثاني من مشروع القانون للتوقيع الإلكتروني، الذي يضمن سلامة المعطيات وأطراف التبادل، وظيفته ومعايير تطابقه والإمضاء الخطي، كما يتضمن هذا الباب كذلك المتطلبات التي يجب توفرها في أجهزة الإنشاء والتحقق من التوقيع الإلكتروني لضمان أمن هذه الأخيرة؛

- أما بالنسبة للباب الثالث من المشروع فقد خصص للتصديق الإلكتروني الذي يبدأ بتحديد المتطلبات الواجب توفرها في الشهادة الإلكترونية، من خلال إحداث السلطة الوطنية للتصديق الإلكتروني تتفرع عنها سلطة حكومية وأخرى اقتصادية. فالسلطة الحكومية تكلف بتأطير نشاط التصديق الإلكتروني للإدارات والمؤسسات العمومية، التي تلعب دور الطرف الثالث الموثوق، أما بالنسبة للسلطة الاقتصادية في مكلفة بتأطير ومراقبة نشاط موفري خدمات التصديق الإلكتروني.

كما يصف الباب الثالث كذلك النظام القانوني لخدمة التصديق الإلكتروني، الذي يخضع نشاطه في سوق تنافسية إلى رخصة بشروط محددة. ويحدد هذا الجزء من القانون كذلك مسؤولية موفري الخدمة وصاحب الشهادة الإلكترونية وطرق الطعن المذكورة، كما يخول السلطة الوطنية لإبرام اتفاقيات اعتراف متبادلة مع السلطات الأجنبية.

- وبخصوص الباب الرابع من مشروع القانون فقد عدد العقوبات المالية والإدارية المطبقة في حال إخلال مؤدي خدمات التصديق الإلكتروني بالتزاماتهم، وكذا العقوبات الجزائية المنصوص عليها في حال مخالفة الأحكام الواردة في مشروع القانون هذا؛

- ويتناول الباب الأخير الأحكام الانتقالية الضرورية للتكفل بالكيانات الموجودة والعاملة حالياً في هذا المجال وإدماجها تدريجياً في المخطط الجديد.

ومشروع القانون الحالي سيسمح بتكريس المبادئ العامة المتعلقة بنشاط التوقيع والتصديق الإلكترونيين بالجزائر، إذ يشكل العنصر القانوني للتوقيع والتصديق الإلكترونيين الذي يستوجب استكمالها بالأحكام المتعلقة بالإدارة، التجارة والدفع الإلكترونية.

ج- الشهادة الإلكترونية: هي بمثابة بطاقة تعريف إلكترونية على شبكة الإنترنت تضع مناخ الثقة بين كيانيين متبايعين من أجل التواصل وتبادل المعلومات بكل سرية وأمان، حيث تحدد الشهادة إسم الكيان ويشهد أنها تمتلك المفتاح العمومي المدرج في الشهادة، وتصدر جميع الشهادات الإلكترونية من طرف الطرف الثالث الموثوق فيه (السلطة الحكومية) أو سلطة المصادقة، وهناك أربعة أنواع من الشهادات الإلكترونية هي³⁹:

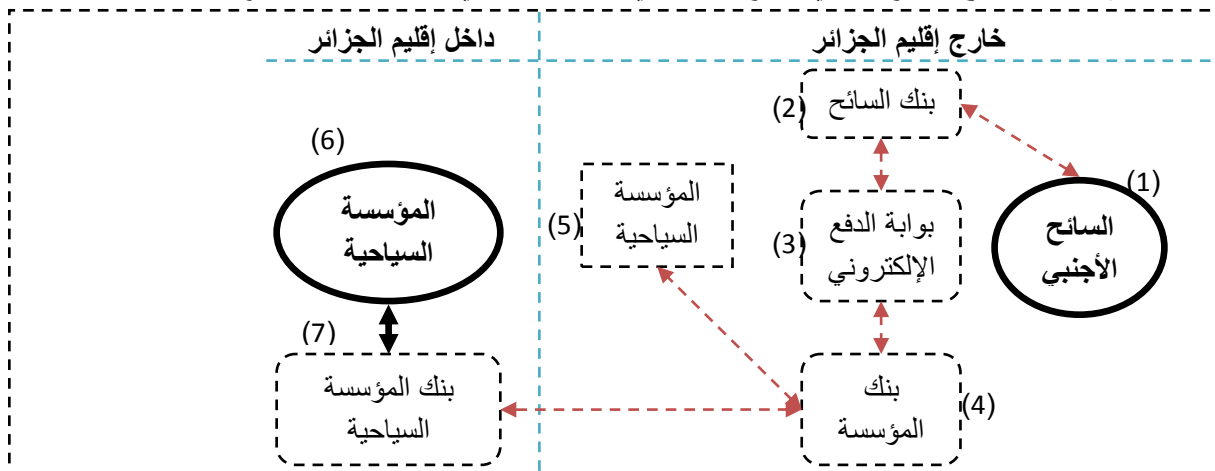
- شهادة الإمضاء الإلكتروني: وتسمح بربط هوية شخص ما بالمفتاح العمومي، ويمكن استخدامها لإمضاء الرسائل الإلكترونية والمصادقة ضمن مناخ مؤمن، وعلى رأسها استخدام الخدمة البنكية عن بعد أي عملية الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت؛

- شهادة موزع الويب: فهي تجمع بين هوية موزع الويب والمفتاح العمومي، ويمكن استعمالها في تبادل البيانات بين الموزع وعملائه في إطار أمن مثل عمليات الشراء والدفع الإلكتروني على موقع إلكتروني تجاري؛
- شهادة شبكة افتراضية خاصة: تمكن هذه الشهادة من ربط المعلومات المتعلقة ببعض المواقع على شبكة الإنترنت (محولات، جدران نارية، مراكز،...) بالمفتاح العمومي، حيث يتم استخدامها لضمان سلامة المبادلات بين المؤسسة وفروعها الموزعة جغرافيا عبر مسالك مؤمنة على الإنترنت؛
- شهادة إمضاء الرمز: تسمح بالإمضاء على برنامج أو نص أو برمجية لضمان تعريفه بتوقيع صاحبه.
- د- أهمية التصديق الإلكتروني: تكمن أهمية التصديق الإلكتروني فيما يلي⁴⁰:
- بالنسبة للحكم الإلكتروني: تتمثل في الإصدار المباشر لجوازات السفر وبطاقات التعريف البيومترية ووثائق الحالة المدنية وشهادات السوابق العدلية وغيرها مباشرة على الإنترنت؛
- بالنسبة للتجارة الإلكترونية: فأي تبادل أو أي نوع من الأعمال التجارية عبر شبكة الإنترنت تتطلب وظيفة تسمح للأطراف في ما بينها بتحديد هويتها، وبمجرد تحديدها فإن الأطراف تريد المشاركة في التعاملات، وتحتوي هذه الأخيرة على أوامر تجارية، وفواتير ومدفوعات ووثائق بشكل عام وهذه الوظيفة تتمثل في التصديق الإلكتروني.
- كما يمكن تخفيض ميزانية البريد الورقي وذلك بفضل الشهادات الإلكترونية، التي تضمن للشركة من تلقي ومعالجة تامة السرية والأمان للعقود والإشعارات المتنوعة وأوامر الشراء وغيرها من النشاطات المتنوعة.
- كما يسمح للشركة من متابعة مدفوعاتها عبر شبكة الإنترنت والتصريح عن الضريبة، وعليه فإن الشهادة الإلكترونية تضمن كل السرية والأمان.

ثالثا: الوضع الحالي لنظام الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت في الجزائر وأثر ذلك على السيولة المالية للاقتصاد - حالة قطاع السياحة -

إن الدارس لقطاع السياحة في شقها الإلكتروني في الجزائر يلاحظ أن هناك نوعين من السياحة الإلكترونية، سياحة إلكترونية منظمة وسياحة إلكترونية غير منظمة، وهذا ما يمكننا إبرازه من خلال الشكل أسفله الذي يظهر لنا هذين النوعين من السياحة الإلكترونية، وهذا كما يلي:

الشكل رقم (01): يوضح الوضع الحالي للدفع الإلكتروني عبر الإنترنت في الجزائر - حالة قطاع السياحة-



المصدر: من إعدادنا (نتيجة الاستشارة، البحث الجغرافي، التحليل والدراسة الميدانية)

(1): السائح الأجنبي المستهدف من خلال العملية السياحية. (2): هو ذلك البنك الذي ينتمي إليه السائح الأجنبي مستخدم الإنترنت والذي يعد كمرجع له أثناء قيامه بعملية الدفع الإلكتروني. (3): هي مؤسسات خاصة تقوم بعملية التحويل من بنك السائح إلى بنك المتعامل السياحي. (4): هو ذلك البنك الذي ينتمي إليه المتعامل السياحي الأجنبي المتعاقد مع المؤسسة السياحية الجزائرية. (5): هي تلك المؤسسة السياحية إما المتعاقدة مع مؤسسة سياحية في الجزائر أو هي ذلك الفرع لهذه الأخيرة في الخارج. (6): هو البنك الجزائري الذي يستلم المبلغ الإجمالي للحجوزات التي تمت في الخارج من بنك المؤسسة المتعاقدة مع المؤسسة السياحية الجزائرية. (7): هي المؤسسة السياحية المتواجدة في الجزائر والطرف الأخير في هذه العملية.

الشكل أعلاه يظهر لنا جليا أثر غياب الدفع الإلكتروني على الاقتصاد الوطني وقطاع السياحة في نفس الوقت، حيث أن وجود الدفع الإلكتروني أعطى ديناميكية كبيرة داخل الاقتصاد كما هو موضح في الشكل أعلاه في الإقليم خارج الجزائر على عكس الإقليم الجزائري في ظل غياب هذا النظام أثر على القطاع السياحي وقام بكبح نموه هذا من جهة ومن جهة أخرى اقتطع جزءا من السوق السياحي المؤكد وهي تلك النسبة التي يخسرها الاقتصاد الوطني من المبلغ الإجمالي لمداخل الحجز الإلكتروني فيما يخص السياحة المنظمة، بالإضافة إلى أن بغيابه أثر على الوجهة السياحية الجزائرية في ظل السياحة الإلكترونية غير المنظمة.

وتعد السياحة الأجنبية المنظمة أكثر الأنواع السياحية انتشارا في الجزائر، وهي تلك العملية التي تتم بالتنسيق ما بين مختلف المتعاملين السياحيين في الجزائر مع نظرائهم (شركائهم الأجانب) في الخارج. هذا النوع من السياحة يشهد تطورا ملحوظا غير أن هذا النوع من السياحة له تأثير كبير على الاقتصاد الوطني، وهذا بسبب خسارة جزء من العملة الصعبة من المبلغ الإجمالي للحجز الإلكتروني من جراء لجوء المؤسسات السياحية الوطنية لأنظمة الحجز الإلكترونية الأجنبية، وتعود هذه الخسائر المالية (العملة الصعبة) إلى كثرة الوسطاء ما بين السائح مستخدم الإنترنت أثناء قيامه بالشراء الإلكتروني للخدمة السياحية وبين المؤسسات السياحية الوطنية، فكلما زاد عدد الوسطاء زادت الخسائر المالية، وهذا بسبب العمولات التي يتقاضاها هؤلاء الوسطاء مقابل إتمام عملية التبادل بين السائح والمؤسسة السياحية في الجزائر، وهذا كما يبينه الشكل أعلاه الذي من خلاله يبرز لنا عدد الوسائط الإلكترونية التي تدخل في كل عملية دفع من قبل كل سائح مستخدم الإنترنت، حيث كلما زاد الوسطاء الإلكترونيين ارتفعت خسائر الاقتصاد الوطني.

في حين تعد السياحة الأجنبية غير المنظمة هي الأخرى من أهم الأنواع السياحية انتشارا في الجزائر، وهي تلك العملية التي تتم مباشرة بين مختلف المتعاملين السياحيين في الجزائر والسائح الأجنبي. هذا النوع من السياحة يشهد تراجعا ملحوظا في ظل غياب منظومة متكاملة لتكنولوجيات الإعلام والاتصال على رأسها غياب المقاربة ما بين قطاعي السياحة والبنوك فيما يتعلق بنظام الدفع الإلكتروني.

خاتمة: مما تقدم يمكن القول أن معظم الدول قد وصلت إلى حد القناعة بأن تطبيق نظام الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت وتطبيق معطياته بشكل فعال في النشاط الاقتصادي هو الإنجاز الأهم الذي يمكن أن يحققه هذه الدول، وهذا ما يفسره اندفاع معظم الدول إلى الاستفادة من تطبيقات التقنية الحديثة هذه نظرا للفوائد الكبيرة المنجزة عن استخدامها في مختلف النشاطات الاقتصادية. كما بشرت التجارب الأولى مع أنظمة الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت بجملة من الفوائد الفارقة في مسار اقتصاديات هذه الدول التي يمكن أن تجنيها من خلال خوض غمار التجربة، التي عممتها الكثير من الدول وخاصة المتقدمة منها والتي تحصد اليوم ثمارها التي ترجع إلى قفزات إلى الأمام، والتي بموجبها اتسعت الفجوة الرقمية بينها وبين الدول التي لم تطبق هذه التقنية الحديثة إلى حد الآن والتي هي في طور الإنجاز. وإذا كان نظام الدفع الإلكتروني قد بدأ العمل بها في الجزائر، الذي ساهم بصورة فعالة في تعظيم السوق المحتمل، التي بواسطتها يمكن دفع أكبر عدد ممكن من مستخدمي الإنترنت إلى حجز خدماتها ومتواجها، عن طريق الترويج الإلكتروني لعروضها الأمر الذي أدى إلى زيادة قاعدة زائنها وشجع انتشار الممارسات التجارية الإلكترونية في الاقتصاد

الوطني، كما سمحت لها من تحسين تنظيم صناعاتها، إلا أن هذه الفعالية تبقى نسبية بسبب غياب المقاربة ما بين قطاعي التجارة والبنوك في مجال الدفع الإلكتروني عبر في ظل المنافسة الشديدة ما بين الدول لجذب زبائن جدد، وهذا ما انعكس سلبا على رضا الزبون مستخدم الإنترنت خاصة الأجنبي منه، وبالتالي أثر تأثيرا سلبيا كبيرا على الاقتصاد الوطني ككل، الأمر الذي جعله لا يزال يعاني في المراتب الأخيرة من حيث نصيبه من السوق العالمي. وبناء على ما تقدم نقترح ما يلي:

- ضرورة الإسراع في تحقيق تكامل ما بين قطاعي السياحة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال من أجل وضع قاعدة معلوماتية حقيقية، المتمثلة في بوابة السياحة الإلكترونية التي تعتبر الحجر الأساس لتطوير وتنظيم السياحة الإلكترونية في الجزائر؛

- ضرورة الإسراع لتحقيق المقاربة ما بين قطاعي السياحة والبنوك وذلك من أجل تطبيق نظام الدفع الإلكتروني في العمل السياحي، الذي من خلاله يمكن الاقتصاد الوطني من جلب المزيد من العملة الصعبة من جهة، ومن جهة أخرى يمكن أن يساهم في تطوير الوجهة السياحية للجزائر؛

- ضرورة التعاون ما بين قطاعي السياحة والتجارة وذلك من أجل وضع إطار قانوني وتنظيمي خاص بتطبيق نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر، بكيفية تحقق أهداف كل الأطراف المعنية بهذه المقاربة ما بين القطاعات.

الإحالات والمراجع:

- ¹ - محمد حسن الرفاعي العطار، البيع عبر شبكة الإنترنت، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ط 01، 2007، ص 33.
- ² - محمد بن يوسف النمران العطيات، إدارة التغيير والتحديات العصرية للمدير، دار الحامد للنشر، عمان، الأردن، ط 01، 2006، ص 241.
- ³ - Yusoff Daud and Effandi Zakaria, Web 2.0 application to cultivate creativity in ICT literacy, **Procedia Social and Behavioral Sciences**, Volume 59, 2012, P 460.
- ⁴ - Ora Lassila and James Hendler, Embracing "Web 3.0". **Journal of IEEE Internet Computing**, volume 11, N 03, June, 2007, P 91.
- ⁵ - Lidija Lalicic, Unwrapping the tourist experience a SEM decision tree approach, **Information and Communication Technologies in Tourism: Proceedings of international conference**, Dublin, Ireland, 21 January 2014, p 117.
- ⁶ - Shweta Bhardwaj, Web 3.0: Leveraging of semantic web, **International Journal Of Latest Trends In Engineering And Technology**, Volume 01, N 01, May 2012, P 50.
- ⁷ - Ao Shuang Zhang, The role of social media in facilitating the interactions of conference attendees: A case study, **Information and Communication Technologies in Tourism: Proceedings of international conference**, Dublin, Ireland, 21 January 2014, p 99.
- ⁸ - Bryan Alexander, web 2.0: A new wave of innovation for teaching and learning ?, **Educause review**, volume 41, N 02, April 2006, P 34.
- ⁹ - H. Castro and all, Meta organization and manufacturing Web 3.0 for ubiquitous virtual enterprise of manufacturing SMEs: a framework, **Journal of Procedia CIRP**, Volume 12, 2013, P 399.
- ¹⁰ - Cornelia Betsch, Opportunities and challenges of Web 2.0 for vaccination decisions, **Journal of Vaccine**, Volume 30, 2012, P 3728.
- ¹¹ - Sunita Dhotre and Sheetal Patil, Intelligent E-learning Systems Using Web 3.0, **Journal of Engineering Research and Studies**, Volume 01, N 02, 2010, P 231.
- ¹² - Chuan Jun Su and Chang Yu Chiang, Enabling successful Collaboration 2.0: A REST based Web Service and Web 2.0 technology oriented information platform for collaborative product development, **Journal of Computers in Industry**, Volume 63, 2012, P 949.
- ¹³ - source, voir le site internet: <http://ar.wikipedia.org/wiki/RSS>, 13/03/2014.
- ¹⁴ - Marianna Sigala and Kalotina Chalkiti, Investigating the exploitation of web 2.0 for knowledge management in the Greek tourism industry: An utilisation importance analysis, **Journal Of Computers in Human Behavior**, Volume 30, 2014, P 808.
- ¹⁵ - Kulthida Nugultham, Using Web 2.0 for Innovation and Information Technology in Education Course, **Journal of Social and Behavioral Sciences**, Volume 46, 2012, P 4608.
- ¹⁶ - Meikun Loi, The influence of social media on hotel brand personality, **Information and Communication Technologies in Tourism: Proceedings of international conference**, Dublin, Ireland, 21 January 2014, p 122.

- ¹⁷ - Yan Dang and all, An integrated framework for analyzing multilingual content in Web 2.0 social media, Journal of Decision Support Systems, 2014, P 02.
- ¹⁸ - Jan Kietzmann and all, Social media? Get serious! Understanding the functional building blocks of social media, International Journal of Business Horizons, Volume 54, 2011, P 241.
- ¹⁹ - Laura Díaz and all, Web 2.0 Broker: A standards-based service for spatio temporal search of crowd sourced information, Applied Geography, Volume 35, 2012, P 452.
- ²⁰ - Ahmad Zamri Mansor, Top five creative ideas using web 2.0, Journal of Social and Behavioral Sciences, Volume 59, 2012, P 430.
- ²¹ - بشير عباس العلاق، التسويق عبر الانترنت، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، سنة 2002، ص 40.
- ²² - عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي: دراسة للمبادئ الحاكمة لاقتصاديات النقود والبنوك والائتمان، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، سنة 2004، ص 315.
- ²³ - Risto Gogoski, Payment systems in economy present end future tendencies, Journal of Social and Behavioral Sciences, Volume 44, 2012, P 440.
- ²⁴ - ثناء علي القباني وآخرون، النقود البلاستيكية وأثر المعاملات الإلكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، سنة 2006، ص 21.
- ²⁵ - نواف عبد الله وأحمد باتورة، أنواع بطاقات الائتمان وأشهر مصدريها، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، المجلد 06، العدد 04، سنة 2006، ص 46.
- ²⁶ - عرابية رابع، دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الإلكترونية في عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 08، سنة 2012، ص 16.
- ²⁷ - حازم نعيم الصمادي، المسؤولية المصرفية الإلكترونية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، سنة 2003، ص 30.
- ²⁸ - Changsu Kim and all, An empirical study of customers' perceptions of security and trust in e-payment systems, Journal Of Electronic Commerce Research and Applications, Volume 09, 2010, P 86.
- ²⁹ - غسان فاروق غندور، طرائق السداد الإلكترونية وأهميتها في تسوية المدفوعات بين الأطراف المتبادلة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد رقم 28، العدد 01، سنة 2012، ص 575.
- ³⁰ - زياد رمضان، إدارة الأعمال المصرفية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 1997، ص 33.
- ³¹ - Andrew Ching and Fumiko Hayashi, Payment card rewards programs and consumer payment choice, Journal of Banking and Finance, Volume 34, 2010, P 1775.
- ³² - فلاح حسن الحسني ومؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2000، ص 40.
- ³³ - سحنون محمد، النظام المصرفي بين النقود الورقية والنقود الآلية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 04، سنة 2003، ص 68.
- ³⁴ - زهرة دردوري، عرض مشروع القانون الخاص بالتصديق والتوقيع الإلكترونيين، المجلس الشعبي الوطني، الجزائر العاصمة، 16 أكتوبر 2014.
- ³⁵ - الموقع الرسمي لسلطة ضبط البريد والمواصلات، الإنترنت، الموقع: www.arpt.dz، 2014/10/19.
- ³⁶ - زهرة دردوري، عرض مشروع القانون الخاص بالتصديق والتوقيع الإلكترونيين، مرجع سبق ذكره.
- ³⁷ - نفس المرجع السابق.
- ³⁸ - نفس المرجع السابق.
- ³⁹ - الموقع الرسمي لسلطة ضبط البريد والمواصلات، الإنترنت، مرجع سبق ذكره.
- ⁴⁰ - نفس المرجع السابق.

القيادة ودورها في التخفيف من الضغوط الوظيفية للمرأة العاملة - مدخل استراتيجي -

دراسة استطلاعية على عينة من موظفات جامعة محمد خيضر - بسكرة -

د/ موفق سهام

جامعة بسكرة؛ الجزائر
Mouffok.sihem@yahoo.com

د / هيشر سميرة

جامعة بسكرة؛ الجزائر
samira.hicher@yahoo.com

Received: Jan 2017

Accepted: Fèv 2017

Published: Mar 2017

ملخص:

استهدفت الدراسة إبراز أثر ممارسات القيادة الإستراتيجية في التخفيف من الضغوط الوظيفية للمرأة العاملة بأبعادها المتمثلة في: (غموض الدور، صراع الدور، عبء الدور)، وقد كانت جامعة محمد خيضر - بسكرة - ميداناً للدراسة، وقد شملت الدراسة جميع موظفات الكليات الستة (6) للجامعة البالغ عددهن 747 موظفة.

وبعد تحليل البيانات باستخدام النسخة 21 للبرنامج الإحصائي Spss، توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج من أبرزها، وجود أثر لممارسات القيادة الاستراتيجية في التخفيف من: غموض الدور، صراع الدور، عبء الدور، لموظفات جامعة محمد خيضر - بسكرة - وبناءً على نتائج الدراسة، كما تم التقدم بالعديد من التوصيات التي من شأنها أن تساهم في توجيه أنظار القيادات الاستراتيجية في المؤسسات المختلفة للدور الذي تمثله تلك الممارسات في التخفيف من الضغوط الوظيفية للموظفات على وجه خاص.

الكلمات المفتاحية: القيادة الاستراتيجية، صراع الدور، غموض الدور، عبء الدور.

رموز JEL: D73.D74

Résumé:

L'étude visait à mettre en évidence l'impact des pratiques de leadership stratégique pour atténuer les pressions fonctionnelles de travail des femmes (ambiguïté de rôle, conflit de rôle, le fardeau du rôle), l'université Mohamed Khieder -Biskra- était le champ d'étude, et l'étude comprenait toutes les employées de six facultés, leur nombre est 747 employées.

Après avoir analysé les données en utilisant la version 21 du programme statistique Spss, l'étude a révélé un certain nombre de résultats, notamment, la présence de l'impact des pratiques de leadership stratégique dans la lutte contre: l'ambiguïté, le conflit de rôle, le fardeau du rôle des employées de l'Université Mohamed KHIDER - Biskra- sur la base des résultats de l'étude, aussi il a eu des plusieurs recommandations qui contribueront à attirer l'attention des leaders stratégiques dans les différentes institutions du rôle que posé par ces pratiques dans l'atténuation des pressions de carrière pour les employées de sexe féminin en particulier.

Mots clés: Le leadership stratégique, les conflits de rôle et l'ambiguïté de rôle, le fardeau du rôle

(JEL) Classification: G17, O33.

مقدمة:

لقد كان للتطور الطبيعي والسلس، والتغير الانسيابي للقيم الاجتماعية والثقافية، وبالإضافة للتحويلات التاريخية والتطورات الاقتصادية والسياسية التي عرفت الجزائر، أثر على عمل المرأة الجزائرية، حيث ساهمت هذه التطورات في تغيير بنية الأدوار المنسوبة إليها، وكذا دخولها إلى مجالات عمل كثيرة، لعل أهمها مجال البحث العلمي الذي يعد مجالاً يشهد تزايداً نسبياً في التمثيل أو العمالة النسوية، ونظراً لخصوصية هذا المجال، فلاشك أنّ طبيعة الضغوط ومستواها تختلف عن بقية المجالات التي اقتحمتها المرأة. وانطلاقاً من أهمية هذا المجال، وخطورة أي مشكل قد يتعرض له على أهدافه الإستراتيجية، فإنه بات من الضروري أن يتولى هذا المشكل " الضغوط الوظيفية للمرأة العاملة" اهتماماً جدياً من قبل مؤسساتنا، وأن تسند مهمة تشخيصه وإيجاد حلول موضوعية له، لسلالة جديدة من الرجال أو القادة التي لا تقتنع بتسيير المؤسسة، بل تمتلك قدرة عالية على تحديد أوجه القصور والفرص غير المستغلة، وصياغة الرؤية الأكثر فاعلية للمؤسسة، وحسن التعبير عنها، واستخدام وسائل غير تقليدية لتحقيق الرؤية والوصول إلى الأهداف بعد تذليل كل الصعوبات والعراقيل مهما كان مصدرها، وانطلاقاً مما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة ممارسات القيادة الإستراتيجية في التخفيف من الضغوط الوظيفية للمرأة العاملة؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: انطلقت الدراسة من فرضية رئيسة مفادها:

✓ يوجد أثر لممارسات القيادة الإستراتيجية في التخفيف من الضغوط الوظيفية للمرأة العاملة بجامعة محمد خيضر - بسكرة-

الفرضيات الفرعية: انبثقت عن الفرضية الرئيسة للدراسة ثلاث فرضيات فرعية كما يلي:

1- يوجد أثر لممارسات القيادة الإستراتيجية في التخفيف من غموض الدور للمرأة العاملة بجامعة محمد خيضر - بسكرة-

2- يوجد أثر لممارسات القيادة الإستراتيجية في التخفيف من صراع الدور للمرأة العاملة بجامعة محمد خيضر - بسكرة-؛

3- يوجد أثر لممارسات القيادة الإستراتيجية في التخفيف من عبء الدور للمرأة العاملة بجامعة محمد خيضر - بسكرة-؛

أهمية الدراسة: تستمد الدراسة أهميتها من الاعتبارات التالية:

1- الحاجة الماسة والشديدة لمعرفة كل ما يمكن أن يعيق عمل النساء العاملات ويؤثر على أدائهن المهني وصحتهن النفسية والجسدية داخل المؤسسة؛

2- ندرة البحوث الأكاديمية المتصلة بموضوع ضغوط العمل بشكل عام والمرأة بشكل خاص، وكذا قلة الدراسات الميدانية التي تناولت متغيرات الموضوع؛

3- كما تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية موضوع القيادة، الذي حظي ولا زال يحظى باهتمام الباحثين، حيث ترافق مع التطورات السريعة والمتتالية التي تعرفها مؤسساتنا اليوم، ظهور العديد من المشاكل أهمها: ضغوط العمل، وهذا ما يجعلنا بحاجة ماسة إلى قيادة من مستوى هذه التحديات، قيادة إستراتيجية قادرة على معالجة معظم مشاكل المؤسسة، والتي من أهمها: الضغوط الوظيفية للمرأة، قيادة تمتلك من المهارات ما يؤهلها للتخفيف من هذه المشاكل إلى حدها الأدنى.

أهداف الدراسة: من مسلمات البحث العلمي أنّ أية دراسة تبنى على أساس الوصول إلى أهداف واضحة ودقيقة، وعلى ضوء دراستنا للموضوع فإننا نهدف إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- محاولة الوصول إلى توليفة من الممارسات يمكن من خلالها للقيادة الإستراتيجية بجامعة محمد خيضر - بسكرة- التخفيف من الضغوط الوظيفية للعاملات إلى مستوياتها الدنيا.

2- كما نهدف من خلال هذه الدراسة إلى أن تكون ممارسات القيادة الإستراتيجية المختارة، ليس مجرد مسكنات لما تعانيه المرأة العاملة من ضغوط، بل نطمح لأن تكون علاجات من شأنها تخفيف حدة الضغوط الوظيفية للموظفات في المؤسسة محل الدراسة. **حدود الدراسة:** تتجلى حدود الدراسة في العناصر التالية:

✓ **بشرى:** يمثل المجال البشري للدراسة في جميع موظفات الكليات الست (6) لجامعة محمد خيضر - بسكرة - والبالغ عددهن 747 موظفة.

✓ **زمنياً:** تم إجراء الدراسة الميدانية لموضوع دراستنا خلال الفترة الممتدة ما بين ديسمبر 2014 وماي 2015.

✓ **جغرافياً:** تمت الدراسة بولاية بسكرة، وبشكل أدق بجامعة محمد خيضر - بسكرة-.

أولاً: الإطار النظري للدراسة:

1- القيادة الإستراتيجية:

1-1 مفهوم القيادة الإستراتيجية:

فيما يتعلق بمفهوم القيادة الإستراتيجية، فقد تباينت وجهات نظر المهتمين بالموضوع ، حول تحديد مفهوم للقيادة الإستراتيجية، وفيما يلي بعض التعاريف التي يمكن إيرادها للقيادة الإستراتيجية:

تعرف القيادة الإستراتيجية من وجهة نظر خصائص القائد على أنها "قدرة القائد على التوقع وصياغة الرؤية وامتلاك المرونة للتفكير بشكل استراتيجي، للعمل مع الفريق على إدارة التغيير الذي من شأنه أن يخلق مستقبلاً أفضل للمؤسسة"¹.

إضافة إلى ذلك تعرف القيادة الإستراتيجية بأنها "القدرة أو مجموعة القدرات التي تمكن المؤسسة من التعامل مع الأوضاع المختلفة التي تواجهها المؤسسة في الوقت الحاضر أو المستقبل"².

كما تعرف أيضاً بأنها "عملية خلق رؤية عن الحالة المستقبلية التي ترغب المؤسسة في الوصول إليها، وإشراك كل أعضاء المؤسسة فيها"³.

كما ينظر إليها على أنها "مجموعة القرارات والتصرفات الإدارية التي تحدد أداء المؤسسة في الأمد الطويل"⁴.

إلى جانب ذلك تعرف القيادة الإستراتيجية بأنها "القدرة على توضيح الرؤى الإستراتيجية للمؤسسة أو جزء منها، بالإضافة إلى القدرة على تحفيز الآخرين ودفعهم إلى الإيمان بها وفهمها"⁵.

وبناءً على ما سبق يمكن القول أن هذا النوع من القيادة يقوم على أساس بناء الإستراتيجيات والأهداف الطويلة الأمد، إذ تركز على تحديد التوجه المستقبلي للمؤسسة وتعمل على تهيئة المناخ المناسب للتغيير من خلال إحداث التأثير في إدراك ودوافع الآخرين، كما تؤكد هذه القيادة على توليد رأس المال الفكري الذي يؤسس المضمون الذي يمكن من خلاله المخاطرة والحفاظة على الأداء المتميز بكفاءة وقدرة عاليتين على التحدي والتجديد⁶. وهذا ما أكدته الباحثان Hitt & et.at 2001 حينما وصفا القيادة الإستراتيجية على أنها "القدرة على التوقع والتصور والحفاظ على المرونة وتحويل الآخرين حق التغيير الإستراتيجي كلما كان ضرورياً"⁷.

1-2 خصائص القيادة الإستراتيجية: تتميز عملية القيادة الإستراتيجية بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من عمليات القيادة، ومن هذه الخصائص نذكر ما يلي⁹:

✓ تأثير القيادة الإستراتيجية ملموس على فترات زمنية طويلة: القائد الإستراتيجي يمتلك إطاراً زمنياً ممتداً، إذ يجب على القائد الإستراتيجي أن يبقى في ذهنه أهدافاً بعيدة المدى في نفس الوقت الذي يعمل فيه على تحقيق الأهداف القريبة ... إذ يتوجب على القائد الإستراتيجي إقامة التوازن بين المنظورين القريب والبعيد المدى في العمل المؤسسي.

✓ القيادة الإستراتيجية تشمل غالباً تغييراً جوهرياً: مما يميز القيادة الإستراتيجية أيضاً أنها تؤدي إلى إحداث تغيير جوهري في المؤسسة، وتوجه التغيير التنظيمي الوجهة الإستراتيجية، وتخلق بيئة حاضنة للتغيير، وتساعد الآخرين على تقبل الأفكار الجديدة، ويأتي هذا لمواجهة البيئة المحيطة التي تعمل فيها المؤسسات حالياً والتي تتسم بتسارع وتيرة التغيير.

✓ تعزز القيادة الإستراتيجية عملية التعلم التنظيمي على نحو مستمر: لم يعد كافياً أن يتعلم فرد واحد في المؤسسة، إذ لم يعد ممكناً حل المشكلة من القمة وإجبار الجميع على إتباع أوامر القيادة الإستراتيجية العليا. فالمؤسسات التي ستتفوق في المستقبل، هي المؤسسات التي تكتشف كيف تستغل إلتزام موظفيها وطاقاتهم للتعلم على كافة المستويات.

1-3 أهمية القيادة الإستراتيجية: يمكن أن نلمس أهمية القيادة الإستراتيجية في تحقيق المزايا التالية ¹⁰:

✓ تطوير أداء المؤسسة خاصة في تحقيق الأسبقيات التنافسية، وفي ضوء متطلبات البيئة الداخلية والخارجية من خلال تحديد أولويات التغيير المطلوب ؛

✓ تعمل على استقطاب الأفراد ذوي المهارات العالية والإحتفاظ بهم من خلال تهيئة المناخ الصحي الملائم للعمل؛

✓ كما تسهم القيادة الإستراتيجية في تحقيق التلاؤم بين إمكانيات المؤسسة وواقع المنافسة، بما ينسجم مع حياة المؤسسة، كونها تعبر عن نمط تفكير يقوم على دراسة العلاقات المنظورة وغير المنظورة لمجمل أنشطة المؤسسة، وتداخلها مع مختلف الأنماط البيئية ¹¹؛

✓ كما تعد القيادة الإستراتيجية أداة لصناعة المستقبل، حيث أنّ التفكير الإستراتيجي للقيادة يساعدهم للتحضير للمستقبل ¹²؛

✓ كما أنّ للقيادة الإستراتيجية أهمية خاصة في رسم ملامح الثقافة التنظيمية في المؤسسة، بجانب العوامل والمتغيرات الأخرى، حيث أنّ القائد الإستراتيجي يسهم في ذلك من خلال الطريقة التي يعتمد عليها في قيادة المؤسسة، وأسلوبه الإداري وطريقته في تصميم الهياكل التنظيمية، وتفويض السلطات، وتقسيم وتوزيع المهام، ما يؤثر في القواعد السلوكية الثقافية والقيم التي تنشأ داخل المؤسسة ؛

✓ كما تساهم القيادة الإستراتيجية في تغيير نمط تفكير الإدارة العليا (القمة) نحو التفكير الإستراتيجي، الذي يؤدي إلى استيعاب وفهم الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية ¹³.

2- الضغوط الوظيفية:

2-1 مفهوم ضغوط العمل:

على الرغم من الاهتمام المتزايد بموضوع " الضغوط " وانتشار المصطلح في وقتنا الحاضر، وكذا تعدد الدراسات التي تناولت الموضوع على اختلاف تعريفها له، وتحديد مصادره وطرق مواجهته والسيطرة عليه، إلا أنّ التطرق لتاريخ نشأته وتطور مفهومه حتمية يفرضها اختلاف مفهومه من شخص لآخر تبعاً لتخصصه ومجال عمله.

كلمة ضغط STRESS مشتقة من الكلمة اللاتينية Stringere وتعني الضيق والسحب بشدة To Draw Tight ، ومن هذه الكلمة اشتقت الكلمة Désstress في اللغة الفرنسية، والتي لم يستعمل فيها المصطلح قبل القرن العشرين، إلا أنه كان مستعملاً بمفاهيم أخرى في الكتب الانجليزية ¹⁴ مثل: stress, stresse, strest

أما فيما يتعلق بمفهوم الضغط فيرى (مارك جراث 1970 M. Grath) أن الضغط هو "إدراك الفرد لعدم قدرته على رد فعل مناسب للمواقف، مما يصاحبه مظاهر سلبية تكون مؤشراً لهذا الضغط"¹⁵.

أما ميكائيل أرجيل (M. Argyle, 1989) فيرى أن الضغط هو "رد فعل ناتج عن نقص التوافق بين الأفراد ومحيطهم"¹⁶. في حين عرفت ضغوط العمل بأنها "عدم المواءمة أو عدم التناسب بين ما يمتلكه الفرد من مهارات وقدرات وبين متطلبات عمله"¹⁷.

إلى جانب ذلك عرفت ضغوط العمل بأنها: "مجموعة من المثيرات التي تتواجد في بيئة العمل، والتي ينتج عنها مجموعة من ردود الأفعال التي تظهر في سلوك الأفراد في العمل، أو في حالتهم النفسية والجسمانية، أو في أدائهم لأعمالهم نتيجة تفاعل بين الأفراد مع بيئة عملهم التي تحوي الضغوط"¹⁸.

وعليه يمكن القول بأن ضغوط العمل هي عبارة عن حالة تصيب الفرد نتيجة لعدم توافقه مع بيئة العمل، إثر تعرضه لمثيرات ذاتية أو بيئية تفوق طاقته في التعامل والتكيف مع هذه المثيرات، وينتج عنها مجموعة من الآثار النفسية والفسولوجية والسلوكية".

2-2- خصائص ضغوط العمل: تتميز ضغوط العمل بجملة من الخصائص أهمها:¹⁹

✓ تحدث ضغوط العمل عندما تكون طبيعتها وحجمها والمواقف والظروف المحيطة بها فوق طاقة من يعمل الفسيولوجية والنفسية والذهنية، وخارج نطاق خبرته ومهاراته في العمل، بحيث يكون غير قادر على التكيف والتعايش مع الجوانب المتعلقة بعمله ومعالجتها كلياً أو جزئياً؛

✓ لا يقتصر تباين وتفاوت ضغوط العمل داخل المؤسسة فقط، بل يتباين من مؤسسة لأخرى، وذلك حسب المتغيرات التنظيمية السائدة فيها، فالثقافة التنظيمية، النمط القيادي، طرق وإجراءات العمل، الفلسفة الإدارية، حجم المؤسسة، طبيعة العمل فيها، المناخ المادي والاجتماعي والعلاقات المتبادلة بين الموارد البشرية، جميعها تلعب دوراً في حدوث ضغوط العمل؛

✓ إن ضغوط العمل ليست مرادفاً للقلق، ذلك أن القلق يعتبر أحد ردود الفعل للضغوط التي يواجهها الفرد²⁰؛

✓ تختلف ضغوط العمل من حيث طبيعتها ودرجة تأثيرها على الأفراد، فقد تخدم الضغوط أغراضاً مفيدة، بحيث تكون دافعاً لرفع جودة العمل، المنافسة، التفوق، وقد تشكل فرصة للتحسين والتطوير، كما قد تسبب أضراراً كبيرة على المستوى الشخصي والتنظيمي، وبالتالي فإنّ لضغوط العمل جانبين: جانب إيجابي وآخر سلبي، وبالتالي فإنّ التعامل السليم مع الضغوط يقتضي تعظيم الجانب الإيجابي له، وتقليل الآثار الضارة لجانبه السلبي، هذا إلى جانب أنه ليس بالضرورة أن يكون سبب الضغط موقف سلبي، بل قد يكون سببه موقفاً إيجابياً²¹؛

✓ ضغوط العمل ليست حادثة أو ظرف، ولكنها استجابة لهذه الظروف أو الأحداث، إذ أنّ الحادثة أو الظروف تمثل مثيراً والضغوط تمثل استجابة لهذه المثيرات²²؛

✓ يختلف تأثير ضغوط العمل على الأفراد، فالبعض يستطيع تحمل حجم كبير نسبياً، ولفترات طويلة من الوقت، بينما البعض الآخر لا يمكنه تحمل سوى مواقف ضاغطة قليلة جداً²³؛

✓ إنّ إدراك الأفراد للضغوط وكيفية تفسيرهم لها يخلق اختلافاً في استجاباتهم وردود أفعالهم تجاهها، فكثرة العمل والعمل لساعات طويلة يعني قلقاً وتوتر عند البعض، بينما قلة العمل عن القدر المطلوب، يعتبره البعض سوء تقدير لمهاراتهم، وغياباً لفرص النجاح التي يريدونها، بينما ينظر إليه آخرون على أنها فرصة للراحة وعدم مواجهة المشكلات، لذلك إنّ الضغوط التي تسبب أثراً نفسية ضارة عند البعض، قد يعتبرها آخرون مصدراً للطاقة والنشاط²⁴،

- ✓ ضغوط العمل متواجدة بشكل أو بآخر وفي كل مكان، فازدحام المكتب مثلاً، أو زيادة طلبات الزبائن، تغيير مواعيد العمل أو زيادة واجبات ومسؤوليات الوظيفة أو زيادة الضوضاء، كل ذلك يشكل ضغطاً على تفكير الفرد وأعصابه وحالته النفسية؛²⁵
- 2-3 مصادر ضغوط العمل:** تساهم العديد من المصادر في ظهور ضغوط العمل، إلا أننا سنكتفي بالتطرق لأهم المصادر التي تم اعتمادها كأبعاد للضغوط الوظيفية، وفيما يلي شرح لأهم هذه المصادر:
- ✓ **غموض الدور:** ويقصد به " نقص معرفة الفرد بالواجبات والالتزامات المطلوبة منه، لكي يقوم بأداء عمله"²⁶.
- ✓ **صراع الدور:** يظهر صراع الدور عند قيام الفرد بعمل لا يرغب فيه، أو خارج عن إرادته، أو عندما يطلب منه القيام بعدد من الأعمال غير المتجانسة، ويعبر عن هذا الصراع بمشاعره وتصرفاته أثناء عمله"²⁷.
- ✓ **عبء الدور:** من الشائع الاعتقاد أنّ ضغوط العمل عادة ما تنشأ عن كثرة العمل وتحميل الفرد أكثر من إمكانياته، لكن في الواقع هناك نوعين من العبء: (**عبء الدور الزائد:** " قيام الفرد بمهام لا يستطيع إنجازها في الوقت المتاح، وأنّ هذه المهام تتطلب مهارات عالية لا يمتلكها الفرد"²⁸،
- ✓ **عبء الدور الناقص:** يقصد به أنّ "الفرد لديه عمل قليل، وأنّ عمله غير كافٍ لاستيعاب طاقاته وقدراته واهتماماته وهذا ما يؤدي بالفرد للشعور بالملل والرتابة في العمل، وبالتالي يفتقر الفرد إلى الشعور بالأهمية والتحدي والإثارة في عمله"²⁹).
- ✓ **سرعة أداء العمل:** تشكل السرعة في أداء العمل، عامل ضغط فسيولوجي، يتعب الفرد ويهقه بسرعة فالعمل المتسارع يتطلب رقابة مستمرة، وهذا ما يشكل إرهاقاً وضغطاً على الفرد³⁰.
- ✓ **صعوبة العمل:** مما لا شك فيه بأنه، كلما زادت درجة صعوبة العمل، كلما زاد ضغط العمل على الفرد، مع العلم أنّ هذه الدرجة متباينة بين الأفراد حسب إمكانياتهم المختلفة³¹.
- ✓ **رتابة العمل:** الأعمال التي تتسم بالرتابة والروتين، يؤدي أدائها بنفس الطريقة، وبدون تغيير إلى إصابة من يمارسها بالملل، قد تصل إلى درجة الإصابة بالاكنتاب، وهذا ما يتسبب بحدوث حوادث عمل خطيرة.³²
- ✓ **تقييم الأداء:** ويقصد به مدى وجود نظام فاعل لتقييم أداء العاملين بالمؤسسة، حيث أنّ عدم وجود معايير منطقية يقتنع بها العاملين، من الممكن أن تكون مصدراً من مصادر ضغوط العمل، بحيث يتكون لدى العاملين اعتقاد بأنهم لن يحصلوا على حقهم المناسب في التقدير المادي والمعنوي، وأنّ الجميع سواسية، وأنّ من يعمل يساوي من لا يعمل، مما يوجد حالة من الإحباط لدى العاملين³³.
- ✓ **عدم المشاركة في اتخاذ القرارات:** إنّ عدم مشاركة العاملين في عملية اتخاذ القرار، خاصة التي تتعلق بأعمال يمارسونها، يعتبر تجاهلاً لحاجتهم إلى التقدير، واحترام الذات وإثباتها، مما يقود إلى انخفاض الروح المعنوية لديهم، مما ينعكس على أدائهم للعمل وفقدان ولائهم للمؤسسة³⁴.

ثانياً: الجانب التطبيقي للدراسة:

1- الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة:

- 1-1 عينة الدراسة:** استخدام الباحثان طريقة الحصر الشامل في اختيار عينة الدراسة البالغ حجم مفرداتها 747 مفردة ، حيث تم توزيع استمارة البحث على موظفات الكليات الست (6) للجامعة محمد خيضر-بسكرة- عبر العديد من الزيارات

الميدانية لكل كلية على حدى، ولقد تم استرجاع 523 استمارة، بنسبة استرداد 70.01 %، وبعد فحص الاستمارات لم يستبعد أي منها نظراً لتحقق الشروط المطلوبة للإجابة على الاستمارة.

1-2 أسلوب الدراسة: كون الدراسة تمت على أساس الحصر الشامل، فقد تم جمع البيانات الأولية من خلال الاستمارة كأداة رئيسية للدراسة، صممت خصيصاً لهذا الغرض تضمنت 33 عبارة ناهيك عن البيانات الشخصية والوظيفية المتعلقة بخصائص مفردات الدراسة. كما استخدم الباحثان مقياس Likert لتقييم إجابات مفردات الدراسة، بحيث يتراوح المقياس من 1 إلى 3 أي من غير موافق إلى موافق.

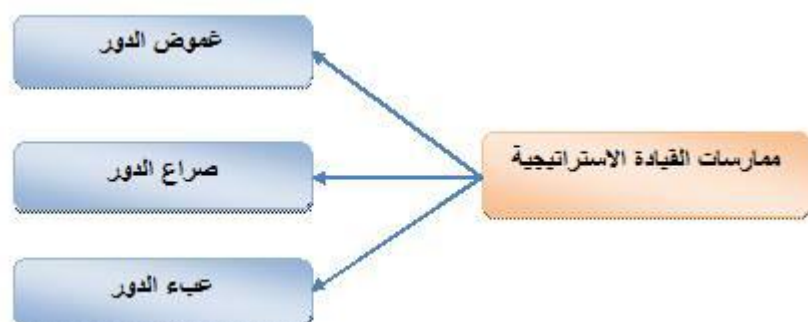
3-1 متغيرات الدراسة : تتكون الدراسة الحالية من المتغيرات التالية :

✓ المتغيرات المستقلة: ممارسات القيادة الإستراتيجية.

✓ المتغير التابع: غموض الدور، صراع الدور، عبء الدور.

ويمكن رسم نموذج الدراسة كما يلي:

الشكل رقم (1):



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الدراسات السابقة.

1-4 ثبات أداة الدراسة: استخدم الباحثان ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستمارة، وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01) : نتائج معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستمارة.

الرقم	البعد	عدد الفقرات	ألفا كرونباخ	الصدق
1	التمكين.	6	0.951	0.975
2	الاعتراف.	5	0.945	0.972
3	العدالة التنظيمية.	6	0.951	0.975
4	التكوين.	4	0.943	0.971
	ممارسات القيادة الاستراتيجية	21	0.913	0.955
1	غموض الدور.	4	0.942	0.970
2	صراع الدور .	4	0.838	0.915
3	عبء الدور.	4	0.850	0.921
	الضغوط الوظيفية للمرأة العاملة.	22	0.947	0.973
	جميع محاور الاستمارة.	60	0.892	0.944

الصدق = الجذر التربيعي للمعامل ألفا كرونباخ.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج تحليل الإستمارة من خلال برنامج SPSS V 21.

تدل مؤشرات ألفا كرونباخ أعلاه على تمتع أداة الدراسة بصورة عامة بمعامل ثبات عال وبمقدرتها على تحقيق أغراض الدراسة حيث تعد جميع هذه القيم مناسبة وكافية لأغراض مثل هذه الدراسة وتشير إلى قيم ثبات مناسبة.

1-5 اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة :

تم استخدام كلا من معامل الالتواء Skewness ومعامل التفلطح Kurtosis لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، حيث ترى بعض الدراسات الإحصائية أن «معامل الالتواء Skewness يجب أن يكون محصور بين 1 و-1، ومعامل التفلطح Kurtosis يجب أن يكون محصور بين 3 و-3»³⁵، إضافة إلى ذلك إلى أن أحد الشروط الهامة التي تعتمد عليها أغلب الاختبارات المعلمية أن تكون البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، ونتائج الاختبارين موضحة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (02):

نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة.

الرقم	البعـد	معامل الالتواء Skewness	معامل التفلطح kurtosis
1	التمكين.	-0.784	-1,124
2	الاعتراف.	-1,401	,2630
3	العدالة التنظيمية.	-1,453	,4800
4	التكوين .	-1,084	-0.537
	ممارسات القيادة الإستراتيجية.	-1,031	0,620
1	غموض الدور.	2,179	4,498
2	صراع الدور.	1,491	1,365
3	عبء الدور.	1,663	1,873
	الضغوط الوظيفية للمرأة العاملة.	1,606	2,640
	جميع أبعاد الاستمارة	-1.976	6.575

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج تحليل الاستمارة من خلال برنامج SPSS V: 21.

حسب الجدول أعلاه، فإن كل متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، وهذا ما يسمح بمتابعة تحليل نموذج الدراسة باستخدام أدوات التحليل المناسبة للاختبارات المعلمية.

2- تحليل نتائج الدراسة:

1-2 الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة:

الجدول رقم (03): وصف عينة الدراسة

النسبة %	العدد	المتغير
28.1	147	أقل من 30 سنة
55.6	291	من 30-40 سنة
14.7	77	من 41-50 سنة
1.5	8	أكثر من 50 سنة
100	523	المجموع
40.9	214	عازبة
53.0	277	متزوجة
4.8	25	مطلقة
1.3	7	أرملة
100	523	المجموع
2.5	13	تكوين مهني
97.5	510	جامعي
100	523	المجموع
5	26	تقني سامي
20.5	107	ليسانس
4.4	23	مهندس
54.5	285	ماجستير
14.7	77	دكتوراه
1.00	5	أستاذ
100	523	المجموع
67.5	353	أكاديمي
32.5	170	إداري
100	523	المجموع
40.7	213	أقل من 5 سنوات
31.9	167	من 5-9 سنوات
19.5	102	من 10-14 سنة
3.8	20	من 15-19 سنة
4	21	20 سنة وأكثر
100	523	المجموع

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج تحليل الاستمارة من خلال برنامج SPSS V: 21.

يوضح الجدول أعلاه وصف تفصيلي لأفراد عينة الدراسة من حيث السن، الحالة العائلية، المستوى التعليمي، الشهادات المتحصل عليها، طبيعة المنصب، الأقدمية، وهي معلومات تقدم تصور دقيق يساهم في تفسير نتائج الدراسة.

2-2 نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة:

الجدول رقم (04): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لإجابات موظفات الجامعة على عبارات محور "ممارسات القيادة الإستراتيجية".

رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	التعليق
1	تفوض لي المؤسسة الصلاحيات الكافية لإنجاز مهامي بالشكل الصحيح.	2,35	0,900	3	مرتفع
2	تشجعني المؤسسة على تحمل المسؤولية.	2,32	0,911	6	متوسط
3	توفر لي المؤسسة كافة المعلومات التي تمكنني من اتخاذ القرارات المتعلقة بمجال عملي.	2,34	0,932	4	مرتفع
4	تثق المؤسسة بقدرتي على أداء مهامي الوظيفية بالشكل الصحيح.	2,41	0,864	2	مرتفع
5	تتيح لي المؤسسة الفرصة في المشاركة في اتخاذ القرارات.	2,34	0,892	5	مرتفع
6	تمنحني المؤسسة المرونة الكافية للتصرف أثناء أداء مهامي الوظيفية.	2,42	0,866	1	مرتفع
	التمكين.	22.36	0.801	4	مرتفع
7	تعترف المؤسسة بوجودي كامرأة ومورد بشري مهم داخل المؤسسة.	2,61	0,758	1	مرتفع
8	يثنى رئيسي المباشر على أرائي أمام الزملاء.	2,59	0,786	2	مرتفع
9	ألقى شهادات تقدير على عملي في المؤسسة.	2,55	0,813	3	مرتفع
10	تحظى مساهماتي في قرارات المؤسسة بالاحترام والتقدير.	2,50	0,831	4	مرتفع
11	ألقى عبارات الشكر والثناء من قبل المؤسسة على إنجازاتي داخل المؤسسة.	2,45	0,855	5	مرتفع
	الاعتراف.	12.54	0.732	2	مرتفع
12	تسمح لي المؤسسة بمناقشة قرارات العمل التي تتخذها.	2,38	0,866	6	مرتفع
13	تتخذ المؤسسة القرارات المرتبطة بعلمي بأسلوب غير متحيز.	2,60	0,780	2	مرتفع
14	لدى الموظفين معرفة بالمعايير التي يتم من خلالها تقييم أدائهم.	2,58	0,782	5	مرتفع
15	عملية التقييم التي تقوم بها المؤسسة بعيدة عن العلاقات الشخصية.	2,61	0,778	1	مرتفع
16	يساعد نظام تقييم الأداء الذي تستخدمه المؤسسة في معرفة أوجه القوة والضعف الفعلية في أدائي.	2,60	0,780	2	مرتفع
17	جميع المكافآت التي أحصل عليها مناسبة للجهد الذي أبذله.	2,59	0,761	4	مرتفع
	العدالة التنظيمية.	92.55	0.710	1	مرتفع
18	يتم تحديد الاحتياجات التكوينية من خلال التقييم الدوري للأداء.	2,46	0,855	3	مرتفع
19	تتعاقد الفرص بين العاملين في الحصول على الدورات التكوينية.	2,46	0,835	2	مرتفع
20	هناك تجديد في محتوى الدورات التكوينية التي تقوم بها المؤسسة.	2,36	0,906	4	مرتفع
21	تساهم الدورات التكوينية فعلياً في زيادة مهاراتي.	2,59	0,764	1	مرتفع
	التكوين .	72.46	0.778	3	مرتفع
	نتيجة المحور الأول.	2.481	0.505	/	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج تحليل الاستمارة من خلال برنامج SPSS V: 21.

1/ ممارسات القيادة الإستراتيجية: أبدت موظفات الجامعة، أرائهن حول محور "ممارسات القيادة الإستراتيجية"، الذي خصصت لقياسه 21 عبارة، حيث سجل الوسط الحسابي العام لمجموع عبارات المحور ككل قيمة (2.481)، وانحراف معياري قدره (0.505)، وهذا ما يشير إلى أنّ ممارسات القيادة الإستراتيجية بجامعة محمد خيضر - بسكرة - هي بمستوى مرتفع، وفيما يلي نتائج كل بعد على حدى حسب الأهمية النسبية المعطاة له من قبل موظفات الجامعة.

1-1 العدالة التنظيمية: جاء هذا البعد بالترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية المعطاة له من قبل الموظفات، إذ سجل وسط حسابي قدره (2.559)، وانحراف معياري قدره (0.710)، ووفقاً لمقياس الدراسة، فإنّ هذا البعد يشير إلى نسبة قبول مرتفعة، كما

تعتبر هذه النتيجة مؤشراً على أنّ موظفات الجامعة يحظين بمستوى مرتفع من العدالة التنظيمية، كما نلاحظ من متوسط الإجابات على عبارات بعد العدالة التنظيمية أنها تشكل قبولاً مرتفعاً، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لعباراته بين (2.61، 2.38)، في حين تراوحت قيم الانحراف المعياري لعباراته بين (0.761، 0.866).

2-1 الاعتراف: جاء هذا البعد بالترتيب الثاني من حيث الأهمية النسبية المعطاة له من قبل الموظفات، إذ سجل وسط حسابي قدره (2.541)، وانحراف معياري قدره (0.732)، ووفقاً لمقياس الدراسة، فإنّ هذا البعد يشير إلى نسبة قبول مرتفعة، كما تعتبر هذه النتيجة مؤشراً على أنّ الموظفات يحظين بمستوى مرتفع من الاعتراف، كما نلاحظ من متوسط الإجابات على عبارات بعد الاعتراف أنها تشكل قبولاً مرتفعاً، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لعباراته بين (2.45، 2.61)، أما قيم الانحراف المعياري لعبارته، فقد تراوحت بين (0.758، 0.855).

3-1 التكوين: جاء هذا البعد بالترتيب الثالث من حيث الأهمية النسبية المعطاة له من قبل الموظفات، إذ سجل وسط حسابي قدره (2.467)، وانحراف معياري قدره (0.778)، ووفقاً لمقياس الدراسة، فإنّ هذا البعد يشير إلى نسبة قبول مرتفعة، كما تشير هذه النتيجة إلى أنّ مستوى اهتمام الجامعة بتكوين موظفاتهما هو بمستوى مرتفع، كما نلاحظ من متوسط الإجابات على عبارات بعد التكوين أنها تشكل قبولاً مرتفعاً، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لعباراته بين (2.36، 2.59)، أما فيما يتعلق بقيم الانحراف المعياري فقد تراوحت بين (0.764، 0.906).

4-1 التمكين: جاء هذا البعد بالترتيب الرابع من حيث الأهمية النسبية المعطاة له من قبل الموظفات، إذ سجل وسط حسابي قدره (2.362)، وانحراف معياري قدره (0.801)، ووفقاً لمقياس الدراسة، فإنّ هذا البعد يشير إلى نسبة قبول مرتفعة، كما تشير هذه النتيجة إلى أنّ مستوى اهتمام الجامعة بتمكين موظفاتهما هو بمستوى مرتفع، كما نلاحظ من متوسط الإجابات على عبارات بعد التمكين أنها تشكل قبولاً مرتفعاً، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لعباراته بين (2.32-2.42)، أما فيما يتعلق بقيم الانحراف المعياري لعبارته، فقد تراوحت بين (0.864-0.932).

الجدول رقم (05) : المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لإجابات موظفات الجامعة على عبارات محور "الضغوط الوظيفية للمرأة العاملة".

رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	التعليق
22	أعاني من قلة المعلومات الخاصة بأداء مهامي.	1,22	4930,	3	منخفض
23	تفتقر وظيفتي إلى وضوح الأهداف التي ينبغي تحقيقها.	1,24	5010,	2	منخفض
25	مسؤوليتي وصلاحياتي غير محددة بدقة .	1,22	4930,	3	منخفض
25	لأعرف جيداً الطريقة السليمة لأداء مهامي وواجباتي	1,29	5540,	1	منخفض
	غموض الدور.	41.24	0.471	3	منخفض
26	أتلقي أوامر وتعليمات متعارضة من أكثر من طرف .	1,41	6670,	2	منخفض
27	أشعر بتعارض بين كيفية انجاز الأعمال المطلوبة مني وأرائي الخاصة .	1,40	6390,	3	منخفض
28	كثيراً ما أقوم بتأدية أعمال لا أعتبرها جزءاً من عملي.	1,34	6550,	4	منخفض
29	أعاني من صراع الأدوار بين عملي وواجباتي العائلية .	1,46	7350,	1	منخفض
	صراع الدور.	21.40	0.553	1	منخفض
30	وقت العمل اليومي لا يسمح بأداء كل ما هو مطلوب مني.	1,36	6560,	2	منخفض
31	وظيفتي تتطلب مهارات وقدرات أكبر مما أمتلك.	1,35	6590,	4	منخفض
32	أعتبر أن الأعمال المطلوبة مني صعبة وبعض الأحيان معقدة.	1,36	6330,	3	منخفض
33	أتحمل مسؤولية عدة أعمال وواجبات منفصلة عن بعضها البعض.	1,37	6130,	1	منخفض
	عبء الدور.	11.36	0.531	2	منخفض
	نتيجة المحور الثاني.	021.4	0.462	/	منخفض

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج تحليل الاستمارة من خلال برنامج SPSS V : 21.

2/ الضغوط الوظيفية للمرأة العاملة: أبدت موظفات الجامعة ، آرائهن حول محور "الضغوط الوظيفية للمرأة العاملة"، الذي خصصت لقياسه 12 عبارة، وزعت على ثلاث أبعاد هي كالآتي: (غموض الدور، صراع الدور، عبء الدور)، حيث سجل الوسط الحسابي العام لمجموع عبارات المحور ككل قيمة (1.402)، بانحراف معياري قدره (0.462)، وهذا ما يشير إلى أنّ الضغوط الوظيفية لموظفات جامعة محمد خيضر - بسكرة - هي بمستوى منخفض، وفيما يلي نتائج كل بعد على حدى حسب الأهمية النسبية المعطاة له من قبل الموظفات الجامعة.

2-1 صراع الدور: جاء هذا البعد بالترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية المعطاة له من قبل الموظفات ، إذ سجل وسط حسابي قدره (1.402)، وانحراف معياري قدره (0.553)، ووفقاً لمقياس الدراسة، فإنّ هذا البعد يشير إلى نسبة قبول منخفضة، كما تشير هذه النتيجة إلى أنّ مستوى تواجد صراع الأدوار في أوساط الموظفات هو بمستوى منخفض، كما نلاحظ من متوسط الإجابات أنها تشكل قبولاً منخفضاً، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لعبارته بين (1.34-1.46)، أما الانحرافات المعيارية لعبارات هذا البعد فقد تراوحت بين (0.639-0.735).

2-2 عبء الدور: جاء هذا البعد بالترتيب الثاني من حيث الأهمية النسبية المعطاة له من قبل الموظفات، إذ سجل وسط حسابي قدره (2.362)، وانحراف معياري قدره (0.801)، ووفقاً لمقياس الدراسة، فإنّ هذا البعد يشير إلى نسبة قبول منخفضة، كما تعتبر هذه النتيجة مؤشراً على أنّ مستوى تواجد عبء الدور في أوساط الموظفات هو مستوى منخفض، كما نلاحظ من متوسط الإجابات أنها تشكل قبولاً منخفضاً، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لعبارته بين (1.35-1.37)، أما الانحرافات المعيارية لعبارات هذا البعد، فقد تراوحت بين (0.613-0.659).

2-3 غموض الدور: جاء هذا البعد بالترتيب الثالث من حيث الأهمية النسبية المعطاة له من قبل الموظفات، إذ سجل وسط حسابي قدره (1.244)، وانحراف معياري قدره (0.471)، ووفقاً لمقياس الدراسة، فإنّ هذا البعد يشير إلى نسبة قبول منخفضة، كما تعتبر هذه النتيجة مؤشراً على أنّ مستوى تواجد غموض الدور في أوساط الموظفات هو مستوى منخفض، كما نلاحظ من متوسط الإجابات أنها تشكل قبولاً منخفضاً، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لعبارته بين (1.22-1.29)، بينما تراوحت الانحرافات المعيارية لعبارات هذا البعد بين (0.493-0.554).

3- نتائج اختبار فرضيات الدراسة.

3-1 اختبار الفرضية الرئيسية:

الجدول رقم (05): نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر ممارسات القيادة الإستراتيجية في التخفيف من الضغوط الوظيفية للمرأة العاملة.

الضغوط الوظيفية للمرأة العاملة						المتغير
Sig	معامل التحديد R ²	معامل الارتباط R	درجة الحرية Ddl	قيمة T المحسوبة	Beta	ممارسات القيادة الإستراتيجية
0.000	0.734	-0.857	1	-37.951	-0.857	

الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج تحليل الاستمارة من خلال برنامج SPSS V: 21.

تشير قيمة معامل الارتباط (R) إلى قوة العلاقة بين ممارسات القيادة الإستراتيجية والضغوط الوظيفية للمرأة العاملة، حيث بلغ (-0.857)، كما تكشف قيمته عن وجود علاقة ارتباطية سلبية بين المتغيرين المستقل والتابع، كما يتضح من خلال قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (0.734)، أنّ ممارسات القيادة الإستراتيجية تفسر ما نسبته (73.40%) من التباين في مستوى الضغوط الوظيفية لموظفات الجامعة، وهي قوة تفسيرية عالية، وبالتالي فإنّ ممارسات القيادة الإستراتيجية تساهم في تخفيف 73.4 % من الضغوط الوظيفية لموظفات الجامعة، أما النسبة المتبقية والبالغة (26.6%)، فإنها تعزى لمساهمة متغيرات أخرى لم تؤخذ في النموذج، وبالتالي نرفض الفرضية بصيغتها الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة، وذلك عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$).

3-2 اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

الجدول رقم (06): نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر ممارسات القيادة الإستراتيجية في التخفيف غموض الدور.

الضغوط الوظيفية للمرأة العاملة						المتغير
Sig	معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R	درجة الحرية Ddl	قيمة T المحسوبة	Beta	ممارسات القيادة الإستراتيجية
0.000	0.406	-0.637	1	-18,860	-0.637	

الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج تحليل الاستمارة من خلال برنامج SPSS V: 21.

تشير قيمة معامل الارتباط (R) إلى قوة العلاقة بين ممارسات القيادة الإستراتيجية والتخفيف من غموض الدور، حيث بلغ (-0.637)، كما تكشف قيمته عن وجود علاقة ارتباطية سلبية بين المتغيرين السابقين، كما يتضح من خلال قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (0.406)، أنّ ممارسات القيادة الإستراتيجية تفسر ما نسبته (40.6%) من التباين في مستوى غموض الدور لموظفات الجامعة، وهي قوة تفسيرية مقبولة، وبالتالي فإنّ ممارسات القيادة الإستراتيجية تساهم في تخفيف (40.6%) من غموض الدور لموظفات الجامعة، وبالتالي نرفض الفرضية بصيغتها الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وذلك عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$).

3-3 اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

الجدول رقم (07): نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر ممارسات القيادة الإستراتيجية في التخفيف من صراع الدور.

صراع الدور						المتغير
Sig	معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R	درجة الحرية Ddl	قيمة T المحسوبة	Beta	ممارسات القيادة الإستراتيجية
0.000	0.488	-0.698	1	-22.272	-0.698	

الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج تحليل الاستمارة من خلال برنامج SPSS V: 21.

تشير قيمة معامل الارتباط (R) إلى قوة العلاقة بين ممارسات القيادة الإستراتيجية والتخفيف من صراع الدور، حيث بلغ (-0.698)، كما تكشف قيمته عن وجود علاقة ارتباطية سلبية بين المتغيرين السابقين، كما يتضح من خلال قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (0.488)، أنّ ممارسات القيادة الإستراتيجية تفسر ما نسبته (48.8%) من التباين في مستوى صراع الدور

لموظفات الجامعة، وهي قوة تفسيرية مقبولة، وبالتالي فإن ممارسات القيادة الإستراتيجية تساهم في تخفيف (48.8%) من صراع الدور لموظفات جامعة محمد خيضر-بسكرة-، وبالتالي نرفض الفرضية بصيغتها الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وذلك عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$.

3-4 نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

الجدول رقم (08): نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر ممارسات القيادة الإستراتيجية في التخفيف من عبء الدور.

عبء الدور					المتغير
Sig	معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R	درجة الحرية Ddl	قيمة T المحسوبة	Beta
0.000	0.541	-0.735	1	-24.769	-0.735

الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج تحليل الاستمارة من خلال برنامج SPSS V: 21.

تشير قيمة معامل الارتباط (R) إلى قوة العلاقة بين ممارسات القيادة الإستراتيجية والتخفيف من عبء الدور، حيث بلغ (-0.735)، كما تكشف قيمته عن وجود علاقة ارتباطية سلبية بين المتغيرين السابقين، كما يتضح من خلال قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (0.541)، أنّ ممارسات القيادة الإستراتيجية تفسر ما نسبته (54.1%) من التباين في مستوى عبء الدور لموظفات الجامعة، وهي قوة تفسيرية مرتفعة، وبالتالي فإنّ ممارسات القيادة الإستراتيجية تساهم في تخفيف (54.1%) من عبء الدور لموظفات الجامعة، وبالتالي نرفض الفرضية بصيغتها الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وذلك عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$.

4- تفسير نتائج الدراسة.

4-1 تفسير نتيجة الفرضية الرئيسية: بينت نتائج اختبار الفرضية الرئيسة أنّ ممارسات القيادة الإستراتيجية تفسر ما مقداره (73.7%)، من التباين في الضغوط الوظيفية للمرأة العاملة، أي أنّ ممارسات القيادة الإستراتيجية قادرة على تخفيف الضغوط الوظيفية لموظفات الجامعة بنسبة (73.7%)، ونفسر ذلك بوجود توجه عام لموظفات الجامعة سواء كنّ أستاذات أو إداريات، بأهمية ممارسات القيادة الإستراتيجية بأشكالها المختلفة مجتمعة في تخفيف ضغوطهن الوظيفية، لما لذلك من أهمية في تطوير مهارتهنّ وقدراتهنّ الإدارية كانت أو الأكاديمية، وكذا إثبات ذواتهنّ واكتشاف نقاط قوتهنّ وضعفهنّ، وبالتالي تجاوز أي مصدر من مصادر الضغوط التي قد تواجههنّ، كما تشير قوة العلاقة بين المتغيرين (ممارسات القيادة الإستراتيجية والضغوط الوظيفية للمرأة العاملة) البالغة (-0.857)، إلى أنّ المقياس المعتمد يتميز بالقوة والتماسك بين متغيراته وقدرته على اختبار وقياس ما صمم من أجله، كما أنّ هذه النتيجة العالية لتماسك وقوة المقياس بأبعاده المعتمدة، تبرز أنّ الالتزام بهذه الأبعاد يمكن المؤسسات التي تعتمد عليها من تخفيف مستويات الضغوط الوظيفية لموظفاتهنّ إلى درجات منخفضة.

4-2 تفسير نتائج اختبار الفرضيات الفرعية:

4-2-1 تفسير نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى: توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لممارسات القيادة الإستراتيجية في التخفيف من غموض الدور لموظفات الجامعة، حيث أظهرت نتائج اختبار هذه الفرضية، أنّ ممارسات القيادة الإستراتيجية تفسر ما مقداره (40.6%) من التباين في غموض الدور لموظفات الجامعة، وهذا ما يؤكد أنّ ممارسات القيادة الإستراتيجية دور في

تخفيف (40.6%) من غموض الدور، ونفسر ذلك بأن ممارسات القيادة الإستراتيجية عبارة عن توليفة تجمع بين العديد من الأساليب التي من شأنها تخفيف غموض الدور، حيث أنّ سعي الجامعة إلى تطوير مهارات ومعارف الموظفين وزيادة نموهم المهني من خلال فسخ المجال أمام الموظفين للالتحاق بالبرامج التكوينية، التي تنطلق من تحديد نقاط القوة والضعف في أداء الموظفين، هذه الأخيرة التي تعتبر كمدخلات لعملية تحديد الاحتياجات التكوينية للموظفات، يسهم في زيادة الرصيد المهاري للموظفات ويسمح لمن يتجاوز أي غموض يكتلف وظائفهن، كما أنّ حرص الجامعة على منح الموظفين المرونة الكافية أثناء أداء مهامهم الوظيفية، وتعزيز الثقة فيهنّ من خلال تعزيز مختلف أشكال الاعتراف، يشكل دافع إضافي لديهنّ للإحاطة بكل ما يتعلق بوظائفهنّ من معلومات وصلاحيات وبالتالي يمكنهنّ من أداء وظائفهنّ بشكل جيد.

كما نفسر هذه النتيجة بوجود توجه عام بين موظفات الجامعة، بأهمية ممارسات القيادة الإستراتيجية بأساليبها المختلفة، وفقاً لطبيعة عمل الموظفين وبدرجات مختلفة، لما لذلك من انعكاس على مدى إدراكهنّ لكل ما يحيط بوظائفهنّ، مما يشكل حافزاً معنوياً أمامهنّ، نحو التطور وإثبات الذات، الذي بدوره يؤدي إلى تجاوز أي غموض يكتلف ووظائفهنّ، كما تؤكد هذه النتيجة نجاعة ممارسات القيادة الإستراتيجية في التخفيف من غموض الدور لموظفات الجامعة.

4-2-2 تفسير نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية: أكدت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي لممارسات القيادة الإستراتيجية في التخفيف من صراع الدور لموظفات الجامعة، حيث أظهرت نتائج اختبار هذه الفرضية، أنّ ممارسات القيادة الإستراتيجية تفسر ما مقداره (48.8%) من التباين صراع الدور لموظفات الجامعة، وهذا ما يؤكد أنّ ممارسات القيادة الإستراتيجية دور في تخفيف (48.8%) من صراع الدور، ونفسر ذلك بأنّ حرص الجامعة على اعتماد الشفافية والوضوح أثناء عملية تقييم أداء الموظفين، من أجل الوقوف الفعلي على نقاط قوتهم وضعفهم، بالإضافة إلى حرصها على زيادة الرصيد المعرفي والمهاري للموظفات من خلال الدورات التكوينية المتلاحقة التي تتيحها للموظفات، إلى جانب اعترافها بموظفاتها ككوادر بشرية مهمة، وعرفانها بكل ما تقدمه موظفاتهنّ من إنجازات داخل الجامعة، وكذا فسخ مجال أكبر لمنّ لأداء مهامهنّ الوظيفية بحرية، يعزز لديهنّ الثقة بأنفسهنّ وبقدرةهنّ على أداء وظائفهنّ بالشكل الصحيح، دون الحاجة إلى تلقي الأوامر من أكثر من طرف، كما يمكنهنّ من معرفة ما هو مطلوب منهنّ بالشكل الصحيح، إضافة إلى ذلك، فإنّ ممارسات القيادة الإستراتيجية إلى جانب أنها تعمل على تقليص مختلف أسباب صراع الدور من تعارض في الأوامر وفي الآراء وفي الواجبات الوظيفية، فإنها تعمل أيضاً على تقليص الصراع الذي تعاني منه معظم الموظفين، الناجم عن عدم قدرتهم على التوفيق بين واجباتهم الوظيفية والعائلية، حيث أنّ ممارسات القيادة الإستراتيجية تعمل على تعزيز ثقة المرأة بنفسها وتمكنها من أداء مهامها الوظيفية بالشكل الصحيح، وفي الوقت المناسب، مما ينعكس إيجاباً على أدائها لواجباتها الوظيفية، بحيث لا تضطر المرأة إلى نقل تبعات عملها إلى البيت، بل أنها تشكل دافع إضافي لها للقيام بمسؤولياتها العائلية بثقة، فإحساسها بالنجاح في التحكم في وظيفتها يجعلها أكثر قدرة على التحكم في حياتها العائلية.

4-2-3 تفسير نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: أكدت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي لممارسات القيادة الإستراتيجية في التخفيف من عبء الدور لموظفات الجامعة، حيث أظهرت نتائج اختبار هذه الفرضية، أنّ ممارسات القيادة الإستراتيجية تفسر ما مقداره (54.1%) من التباين عبء الدور لموظفات الجامعة، وهذا ما يؤكد أنّ ممارسات القيادة الإستراتيجية دور في تخفيف (54.1%) من عبء الدور، ونظراً لكون أنّ عبء الدور لدى موظفات الجامعة، ينتج من تحمل الموظفين لمسؤوليات وواجبات منفصلة عن بعضها البعض، إضافة إلى تعقيد وصعوبة الأعمال المطلوبة من الموظفين، وعدم تناسبها مع مهاراتهم، فإنّ ممارسات القيادة الإستراتيجية بأشكالها المختلفة، تسمح بتقليص أسباب عبء الدور لموظفات الجامعة، فالتقييم العادل لأداء الموظفين،

يمكنهنّ من الحصول على التكوين المناسب، وبالتالي تزداد مهارتهنّ الوظيفية، مما يمكنهنّ من أداء مهامهنّ الوظيفية بالشكل الصحيح وفي الوقت المناسب، وتجاوز أي صعوبة تكتلّف مهامهنّ الوظيفية، كما أنّ تمكين الموظفات من أداء وظائفهنّ بحرية، يمكنهنّ من معرفة حدود مسؤولياتهنّ وواجباتهنّ الوظيفية، إضافة إلى أنّ حصول موظفات الجامعة على مختلف أشكال الاعتراف، يعزز فيهنّ الثقة على تجاوز أي أعباء وظيفية مهما كانت، كما يمكنهنّ من تجاوز أي ثغرات وظيفية ناتجة عن نقص مهارتهنّ، حيث يشكل الاعتراف حافزاً إضافياً لدى الموظفات، للمضي قدماً نحو تحسين وتطوير مهارتهنّ على النحو الذي يؤدي إلى تجاوز أي أعباء وظيفية تعترضهنّ.

النتائج:

مع نهاية هذه الدراسة، وبعد بناء الإشكالية ووضع الفروض الملائمة وإتباع المنهج المناسب واستخدام الطرق الإحصائية المنسجمة مع الفرضيات، وكذا تحليل النتائج وتفسيرها، خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. يوجد أثر لممارسات القيادة الإستراتيجية في التخفيف من غموض الدور للمرأة العاملة بجامعة محمد خيضر - بسكرة.
2. يوجد أثر لممارسات القيادة الإستراتيجية في التخفيف من صراع الدور للمرأة العاملة بجامعة محمد خيضر - بسكرة.
3. يوجد أثر لممارسات القيادة الإستراتيجية في التخفيف من عبء الدور للمرأة العاملة بجامعة محمد خيضر - بسكرة.

التوصيات:

إن معادلة التميز لجامعة محمد خيضر - بسكرة - ، تقتضي وجود توازن بين طرفي المعادلة، الطرف الأول ممثل بالقيادة الإستراتيجية والثاني ممثل بالضغوط الوظيفية للمرأة العاملة ، وانطلاقاً من نتائج الدراسة الميدانية، وحتى نضمن تحقيق هذا التوازن، فإننا نقترح التوصيات التالية:

- ✓ ضرورة الاعتراف بالمرأة العاملة داخل مؤسساتنا الجزائرية كمورد ومهارة؛
- ✓ ضرورة سيادة العدالة التنظيمية سواءً في التعاملات أو الإجراءات أو عملية التقييم داخل مؤسساتنا الجزائرية بما يضمن للمرأة جميع حقوقها الوظيفية؛
- ✓ ضرورة فسخ المجال أمام المرأة العاملة في مؤسساتنا الجزائرية للتصرف بحرية أثناء أداء مهامها الوظيفية، وذلك من خلال تفويض الصلاحيات الكافية لها لأداء مهامها الوظيفية بالشكل الصحيح دون رقابة شديدة، إلى جانب تشجيعها على طرح أفكارها المميّزة التي تخدم أهداف المؤسسة.

لذلك يمكن القول أنّ المؤسسة مطالبة بتعميق ممارسات القيادة الإستراتيجية من: تمكين، تكوين، اعتراف وعدالة تنظيمية.

المراجع والهوامش:

¹ -Hambrick ,D,C, Finkelstein ,S, and Mooney ,A,C, **Executive job demands: new insights for explaining strategic decisions and leader behaviors**, Academy of management review ,Vol: 30,No:3,2005,P:472.

² -Mintzberg et al, **The strategy process**, Prentice-Hall ,Revised European edition,London,1998,P:11.

³-Huczynski ,A,& Buchanan ,D,**Organizational theory: an introduction text**,Prentice-hall international(uk)1Ed,2001,P:301.

⁴Wheelen Thomas and David Hunger, **Strategic management**, Prentice Hall,9thedition,New jersey,U.S.A,2004,P:2.

⁵ Hill, Charles W, and Jones ,G,R, **Strategic management theory: An integrated approach**, Houghton Mifflin college publishing, Fifth edition,Australia,2001,P:15.

⁶ - Don. Heleriegel & John. W. slocome, **Management: Responsibility for performance**, Addison Wesley publishing company , 6th/Ed ,1996 , P:470.

- ⁷ - Charles. W. L. Hill & Gareth R. Jones, **strategic Management theory**, Houghton Mifflin company , fifth edition ,Boston, 2001, P:46
- ⁸ - أشرف السعيد أحمد محمد، تطوير أداء مديري المداس الثانوية في ضوء مدخل القيادة الإستراتيجية، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، مصر، العدد 75، الجزء الثاني، 2011، ص 193.
- ⁹ - نازك نجم عبود، أبعاد وممارسات القيادة الإستراتيجية في فكر الإمام علي، رسالة ماجستير (غير منشورة) في إدارة الأعمال، جامعة الكوفة، العراق، 2006، ص ص 37-38.
- ¹⁰ - مها عارف برسيم، تأثير التفكير الاستراتيجي والإبداع التسويقي في القرارات التسويقية، دراسة استطلاعية لأراء العاملين في المصارف الأهلية في بغداد، أطروحة دكتوراه فلسفة (غير منشورة) في الاقتصاد - دراسات مستقبلية-، الجامعة المستنصرية، العراق، 2010، ص 30.
- ¹¹ - Ivancevich, J, Lorenzo , P & Skinner, S, **Management quality And competitiveness**, Mc Graw – Hill Com, 2nd Ed, Chicago, U.S.A, 1997. P: 186.
- ¹² - صالح بن سعد المريع، القيادة الإستراتيجية ودورها في تطوير الثقافة التنظيمية بالأجهزة الأمنية، (مركز الدراسات والبحوث، الرياض، السعودية، 2012)، ص 25.
- ¹³ - Kogut, B, **What make a company global**, Harvard Business Review, Jan – Feb, 1999, P:196.
- ¹⁴ - J. ben jamin stora « **Le stress » que sais-** je ed :Dahleb. Paris. 1993. P : 3.
- ¹⁵ - Stephen Rebbin .David decenzo, **Mangement : L’essentiel des concept et des pratique**, ed : Pearson, 4^{eme} ed France, 1999, P : 202.
- ¹⁶ - M.Argule , **The social psychology of work** , ed : PEN GUIN .2ed. London. 1989. P :199.
- ¹⁷ - محمود سلمان العميان، السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال، (الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع ، 2002)، ص 108.
- ¹⁸ - معن محمود عياصرة، إدارة الصراع والأزمات وضغوط العمل، (الأردن، دار حامد للنشر والتوزيع، 2008)، ص 160.
- ¹⁹ - عمر وصفي عقلي، إدارة الموارد البشرية بعد استراتيجي، (دار وائل للنشر، الأردن، 2005)، ص ص 594-595.
- ²⁰ - حسين حريم، السلوك التنظيمية "سلوك الأفراد والجماعات في منظمات الأعمال"، (مطبعة الحامد، الأردن، 2004)، ص 284.
- ²¹ - نادر أحمد أبو شيخة، إدارة الوقت، (دار مجدلاوي، الأردن، 2002، الطبعة الثانية)، ص 226.
- ²² - حسين حريم، مرجع سابق، ص 285.
- ²³ - عامر سعيد، علي محمد عبد الوهاب، الفكر المعاصر في التنظيم والإدارة، (الدار الجامعية، مصر، 1998، الطبعة الثانية)، ص 373.
- ²⁴ - المرجع نفسه، ص 373.
- ²⁵ - عامر سعيد، علي محمد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 374.
- ²⁶ - محمد حسن محمد حمادات، القيادة التربوية في القرن الجديد، (الأردن، دار حامد ، 2006)، ص 174.
- ²⁷ - محمد أحمد الحضييري، إدارة التوتر، (مصر، اترك للطباعة والنشر ، 2009)، ص 111.
- ²⁸ - محمد حسن حمادات ، مرجع سابق، ص 96.
- ²⁹ - عبد الغفار حفي وآخرون، محاضرات في السلوك التنظيمي، (مصر، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2002)، ص 199.
- ³⁰ - نادر أحمد أبو شيخة، مرجع سابق، ص 227.
- ³¹ - المرجع نفسه ، ص 228.
- ³² - نادر أحمد أبو شيخة، مرجع سابق ، ص 228.
- ³³ - عبد الرحمان بن أحمد بن محمد هيجان، ضغوط العمل "منهج شامل لدراسة مصادرها نتائجها وكيفية إدارتها"، (معهد الإدارة العامة، الرياض، 1998)، ص 273.
- ³⁴ - عمر وصفي عقيلي، الإدارة أصول وأسس ومفاهيم، (دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997، دون ذكر الطبعة)، ص 428.
- ³⁵ - Cao.Q and Dowlatshahi.S, **"The impact of alignment between virtual enterprise and information technology on business performance in an agile manufacturing environment"**, Journal of Operations Management, No : 23, 2005, P : 542.

الهندسة المالية الإسلامية كآلية لتوفير التمويل المصرفي الإسلامي

أ.مرداسي أحمد رشاد
جامعة خنشلة؛ الجزائر
rachad01677@gmail.com

أ.بوطبة صبرينة
جامعة بسكرة؛ الجزائر
sabrina40boutabba@gmail.com

Received: Jan 2017

Accepted: Fèv 2017

Published: Mar 2017

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة دور الهندسة المالية الإسلامية في توفير التمويل المصرفي الإسلامي من أجل تلبية الحاجات المالية المتنوعة والمتجددة لمختلف أطراف العلاقة المالية، حيث تطرقنا إلى دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير وابتكار المنتجات المالية الإسلامية، ولقد تمت دراسة هذا الموضوع من خلال التطرق لبعض المفاهيم حول الهندسة المالية الإسلامية، كما تم التطرق إلى مفهوم التمويل المصرفي الإسلامي وكفاءته، وفي الأخير تناولنا دور الهندسة المالية الإسلامية في توفير المنتجات المالية الإسلامية بالتركيز على عملية التصكيك الإسلامية والمنتجات المالية المركبة، بالإضافة إلى التطرق إلى المشتقات المالية من منظور إسلامي.

ولقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أنّ للهندسة المالية الإسلامية دور فعال في توفير التمويل الإسلامي من خلال تطوير وابتكار منتجات مالية تجمع بين الكفاءة الاقتصادية والمصادقية الشرعية.

الكلمات المفتاحية: الهندسة المالية الإسلامية، التمويل المصرفي الإسلامي، منتجات الهندسة المالية الإسلامية، المنتجات المالية المركبة.

رموز JEL: G21، G24.

Abstract:

The aim of this paper research to study the role of the financial architecture and the Islamic group in the provision of Islamic banking finance to meet the financial needs of manifold and the different parties to the financial relationship, where we addressed the role of the financial architecture and the Islamic group in the development of the innovation of Islamic financial products, have been studied this subject through discussing some of the concepts on engineering and Islamic finance, were addressed to the concept of Islamic banking finance and efficiency, and we had the role of engineering Islamic finance in the provision of Islamic financial products to focus on the process of billing Islamic financial products and the vehicle, as well as to address the financial derivatives from an Islamic perspective.

Have been reached through the study to that of engineering Islamic finance an effective role in providing Islamic funding through the development of innovative financial products to combine economic efficiency and credibility and legitimacy.

Keywords: Engineering Islamic finance, Islamic banking finance, engineering products Islamic finance, financial products and the vehicle.

(JEL) Classification : G21, G24.

مقدمة:

فرضت التغيرات التي شهدتها العالم في الفترة الأخيرة ضغوطا تنافسية حادة خاصة على المؤسسات المالية الإسلامية التي أصبحت تبحث عن وسيلة تضمن لها البقاء والاستمرارية إلى جانب مؤسسات مالية تفوقها خبرة و حجما، وقد تنبعت إلى أنه لا يمكن تحقيق ذلك دون تقديم منتجات مالية إسلامية قادرة على منافسة المنتجات التقليدية، وحتى تستطيع المؤسسات المالية الإسلامية مواجهة هذه المنافسة وجذب المستثمرين لابد لها من توفير التمويل اللازم، لذلك يجب على المؤسسات المالية الإسلامية أن تسعى لإيجاد الصيغ البديلة التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وقامت فعلا بتبني مفهوم الهندسة المالية الإسلامية الذي يعمل على تطوير واستحداث منتجات مالية إسلامية تتماشى والتطورات المالية والاقتصادية.

اشكالية البحث:

من خلال الطرح السابق يتضح لنا التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن للهندسة المالية الإسلامية أن تساهم في توفير التمويل الإسلامي؟

فرضيات الدراسة: تتبني هذه الدراسة الفرضية التالية:

- تساهم الهندسة المالية الإسلامية في توفير التمويل الإسلامي من خلال تطوير وابتكار المنتجات المالية الإسلامية.

وقد قمنا بتقسيم موضوع بحثنا إلى ثلاث محاور:

المحور الأول: أساسيات حول الهندسة المالية الإسلامية.

المحور الثاني: التمويل الإسلامي وكفاءته.

المحور الثالث: دور الهندسة المالية الإسلامية في توفير التمويل الإسلامي.

- أهداف البحث:

- التعرف على الهندسة المالية الإسلامية وأهميتها العلمية والعملية وأهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها؛

- التعرف على مفهوم التمويل الإسلامي وكفاءته؛

- إبراز الدور الذي تلعبه الهندسة المالية الإسلامية في توفير التمويل.

- منهج الدراسة: من أجل اختبار فرضية البحث وتحقيق أهداف الدراسة، فإنّ الأسلوب المناسب لهذه الدراسة هو: الأسلوب

الوصفي التحليلي، الذي يقوم على تجميع البيانات والمعلومات المرتبطة بالهندسة المالية الإسلامية وكذلك المعلومات المرتبطة

بالتصميم الإسلامي لغرض دراستها وتحليلها وتوضيح دور الهندسة المالية الإسلامية في ابتكار وتطوير وسائل التمويل، للوصول إلى

نتائج واضحة ودقيقة ويمكن تعميمها.

المحور الأول: أساسيات حول الهندسة المالية الإسلامية

يعرض هذا المحور أساسيات حول الهندسة المالية الإسلامية وذلك من خلال التطرق إلى تعريفها وأسباب ظهورها، كما يعرض المزايا التي توفرها الهندسة المالية الإسلامية للمصارف الإسلامية، بالإضافة إلى توضيح أهمية الهندسة المالية الإسلامية و الهدف الذي تسعى لتحقيقه.

أولاً-تعريف الهندسة المالية الإسلامية:

يقصد بالهندسة المالية الإسلامية: "مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في إطار موجّهات الشرع الحنيف"¹. ويعرف الدكتور عبد الهادي السبهي الهندسة الإسلامية على أساس علاقتها بالتحولات التي يقصد به اتقاء المخاطر وتخفيف آثارها حال وقوعها وذلك بابتكار الحلول المالية وتنميطها في منتجات تحقق الأغراض المالية مع السلامة الشرعية². فمن الناحية العلمية، يؤدي البحث والتطوير اللذان هما موضوع الهندسة المالية إلى استكمال المنظومة المعرفية للاقتصاد الإسلامي ومواكبته للتطورات الحاصلة في العلوم المالية.

أما بالنسبة للناحية العملية فمعظم الأدوات التمويلية الموجودة هي تلك التي تم تطويرها منذ قرون مضت، وقد كانت تفي بحاجات المجتمعات آنذاك، ولكن الحاجات التمويلية للأفراد والمؤسسات في الوقت الحاضر تتزايد بشكل مستمر، وهو ما يتطلب إيجاد ما يلبي تلك الحاجات التمويلية وذلك في إطار الالتزام بالحلال، وهنا تبرز أهمية الهندسة المالية الإسلامية في تحقيق ذلك والاستفادة من التطورات التي تشهدها الأسواق العالمية ومحاولة الاستفادة منها بدلاً من اتخاذ مواقف حيادية اتجاهها لضمان استمرارية النظام المالي الإسلامي ككل مع استفادة كل أجزائه مع الحفاظ في ذات الوقت على أصالته من خلال الالتزام بالضوابط الشرعية التي تقوم مسيرته، بالإضافة إلى رفع الحرج والمشقة عن جمهور المتعاملين مع المسلمين الذين يتعاملون بالعقود المالية بمستحدثاتها الحديثة، ولكي يكون للفقهاء الإسلامي حضور قوى على الساحة الاقتصادية بدلاً من تعطيله³.

إذا فالهندسة المالية الإسلامية عملية مستمرة وآنية لابتكار وتصميم أدوات مالية حديثة لمواجهة مشاكل التمويل وإيجاد حلول للأزمات المالية والاقتصادية والتحوط منها في إطار محددات الشريعة الإسلامية.

ثانياً- أسباب الحاجة للهندسة المالية الإسلامية:

تبرز الحاجة إلى البحث عن حلول مالية إسلامية من عدة جوانب نوردتها فيما يلي⁴:

1- انضباط قواعد الشريعة الإسلامية: إن قواعد الشريعة الإسلامية الخاصة بالتبادل، وإن كانت معدودة لكنها منضبطة و محددة وعليه فإن قبول التعاملات التي تلي احتياجات الناس بصورة كفؤة اقتصادياً يظل مرهوناً بعدم منافاة هذه القواعد، واستيفاء هذا الشرط قد لا يكون عسيراً، لكنه بحاجة إلى استيعاب للقواعد والمقاصد الشرعية، وفي نفس الوقت إدراك وتقدير لاحتياجات الأفراد الاقتصادية، والجمع بين هذين يتطلب قدراً من البحث والعناية حتى يمكن الوصول إلى الهدف المنشود، فالهندسة المالية الإسلامية مطلوبة للبحث عن الحلول التي تلي الاحتياجات الاقتصادية مع استيفاء متطلبات القواعد الشرعية؛

2- تطور المعاملات المالية: تجمع المعاملات في الإسلام بين الثبات والتطور أو المرونة، فالربا والغش والاحتكار من الأشياء التي حرمها الإسلام منذ أربعة عشر قرناً، ومهما اختلفت الصور والأشكال فليس لأحد أن يحل صورة مستحدثة أو شكلاً جديداً مادام في جوهره يدخل تحت ما حرّمته الشريعة الإسلامية

فالبائع حلال، ولكن نقود اليوم ليست كنقود عصر التشريع، ومن سلع اليوم ما لم يعرفه العالم من قبل واستحدثت أشكال يتعامل بها الأفراد في بيوعهم، ومادام البيع يخلو من المحذور، فيمكنه أن يأخذ الكثير من الأشكال، لهذا كان لابد لمن يدرس فقه المعاملات المعاصرة أن يميز بين الثابت والمتطور، وأن ينظر إلى التكييف الشرعي للصور المستحدثة حتى يمكن بيان الحكم الشرعي ومن ثم إيجاد البدائل إن أمكن ذلك، إذن فتطور المعاملات المالية في العصر الحاضر وتزايد عوامل المخاطر وعدم التأكد، وتغير الأنظمة الحاكمة للتمويل و التبادل الاقتصادي، جعل الاحتياجات الاقتصادية معقدة ومتشعبة، وزاد من الحاجة إلى البحث عن حلول ملائمة؛

3- المنافسة مع المؤسسات المالية التقليدية: يعد وجود المؤسسات المالية الرأسمالية ونموها إلى درجة فرضت قدرا كبيرا من التحدي على الاقتصاد الإسلامي، فالحلول التي يقدمها المسلمون لا تكفي أن تكون عملية فحسب، بل يجب مع ذلك أن تحقق مزايا مكافئة لتلك التي تحققها الحلول الرأسمالية، ويترتب على هذه الجوانب صعوبة إيجاد حلول اقتصادية إسلامية قادرة على منافسة البدائل السائدة في الاقتصاد المعاصر، ومن هنا برزت الحاجة لتطوير الهندسة المالية الإسلامية وتأهيلها؛

4- مواجهة التحديات التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية: إنَّ التحديات التي تواجه المؤسسات الإسلامية كثيرة و متشعبة ولعل غياب الهندسة المالية يعتبر من أهم تلك التحديات، وهو ما تشير إليه الدراسات التطبيقية، حيث أثبتت العديد منها أنَّ أهم تحد يواجه المؤسسات المالية الإسلامية هو غياب أو ضعف الابتكار المالي الموافق للشرعية لهذه المؤسسات، من هنا تبرز لنا ضرورة وأهمية وجود الهندسة المالية.

ثالثا-مزايا تطبيق الهندسة المالية الإسلامية:

إنَّ تطبيق الهندسة المالية الإسلامية سيوفر للمصارف الإسلامية العديد من المزايا، ومن أهمها ⁵:

1- توفير البدائل للمنتجات المالية التقليدية: فالهندسة المالية الإسلامية هي وسيلة للإبداع والتطوير وإيجاد منتجات إسلامية بديلة للمنتجات التقليدية، ويتطلب ذلك الحاجة إلى ثقافة المؤسسات المالية الإسلامية وتضمنها للإبداع فضلا عن ندرة الأفراد المبدعين، ومدى إلمام المبدعين المتخصصين بالمفاهيم الشرعية التي من شأنها تعزيز الإبداع الأصيل، إلى جانب توفير مخصصات تنفقها تلك المؤسسات على البحوث والتطوير؛

2- تجنب التقليد لمنتجات المصارف التقليدية: إنَّ التقليد هو الخيار الوحيد للتطوير في غياب الهندسة المالية الإسلامية وعجز المؤسسات المالية عن الابتكار وتطوير منتجات مالية إسلامية تنافس نظيراتها التقليدية، لذلك فإنَّ الأمر يفرض عددا من التحديات أمام استخدام بعض المنتجات المالية الإسلامية الأصيلة، وربما ينتهي الأمر بإجبار المصارف على استخدام بعض المنتجات التقليدية بعد تأطيرها بإطار شرعي.

رابعا-الأهمية العلمية والعملية للهندسة المالية الإسلامية وأهدافها:

1-الأهمية العلمية للهندسة المالية الإسلامية: يمكن إيجاز الأهمية العلمية للهندسة المالية الإسلامية فيما يلي ⁶:

أ. يؤدي البحث والتطوير اللذان هما موضوع الهندسة المالية إلى استكمال المنظومة المصرفية للاقتصاد الإسلامي ومواكبته للتطورات الحاصلة في العلوم المالية؛

ب. يساعد وجود علم الهندسة المالية الإسلامية في إيجاد الكوادر الإدارية التي يتطلبها العمل المصرفي الإسلامي، والتي تجمع بين المعرفة الشرعية والخبرة المصرفية الإسلامية؛

ت. أنّ الأصل في المعاملات الإباحة، فلا يجوز المسارعة إلى تحريم صورة من صور المعاملات المستحدثة حتى يتبين أنّ الشريعة قد حرمتها؛

ث. أنّ العبرة في المعاملات المالية للعلل والمقاصد حيث أنّ أحكام فقه المعاملات معللة وعللها مرتبطة بالحكم الشرعي وجوداً أو عدماً بعكس فقه العبادات التي يجب التوقف فيها عند حدود النص، لذلك فعملية إلحاق العقود المالية المستحدثة بأصول لها في الفقه الإسلامي مسترشدين بالعلة؛

ج. أنّ الإسلام لم ينشئ العقود المالية، وإنما وجهها الوجهة الصحيحة عن طريق تنقيتها من المحرمات وتشريع الأحكام العامة وتقرير القواعد الكلية المنظمة لها.

2- الأهمية العملية للهندسة المالية وفق المنهج الإسلامي: بالنسبة للأهمية العملية فهي⁷:

أ. معظم الأدوات التمويلية الموجودة هي تلك التي تم تطويرها منذ قرون مضت، وقد كانت تفي بحاجات المجتمعات آنذاك، لكن الحاجات التمويلية للأفراد والمؤسسات في الوقت الحاضر تتزايد بشكل مستمر، وهو ما يتطلب إيجاد ما يلبي تلك الحاجات التمويلية وذلك في إطار الالتزام بالحلال، وهنا تبرز أهمية الهندسة المالية الإسلامية في تحقيق ذلك؛

ب. الاستفادة من التطورات التي تشهدها الأسواق العالمية ومحاولة الاستفادة منها بدلا من اتخاذ مواقف حيادية تجاهها؛

ت. ضمان استمرارية النظام المالي الإسلامي ككل مع استفادة كل أجزائه مع الحفاظ في ذات الوقت على أصالته من خلال الالتزام بالضوابط الشرعية التي تقوم مسيرته؛

ث. رفع الحرج والمشقة عن جمهور المتعاملين مع المسلمين الذي يتعاملون بالعقود المالية بمستجداتها الحديثة، ولكي يكون للفقه الإسلامي حضور قوي على الساحة الاقتصادية بدلا من تعطله؛

ج. إنّ المعاملات المالية وإن كانت مقاصد المكلفين فيها لا تخرج (في الجملة) عن معاني الاكتساب وطلب الرزق وتنمية المال وقضاء الحاجات الدنيوية والأخروية، إلا أنّ السمة وسائلها التبدل والتغير والتطور بحسب الأمكنة والأحوال والعادات والأعراف الجارية... وهذا ما يستدعي عدم غلق باب الاجتهاد في تكييف العقود الموجودة أو تطويرها أو إيجاد أخرى مستحدثة لما في ذلك من رفع المشقة والحرج على الناس (يقول ابن تيمية رحمه الله: "تصرفات العباد من الأقوال والأفعال نوعان: عبادات يصلح بها دينهم، وعادات يحتاجون إليها في دنياهم فباستقراء أصول الشريعة نعلم أنّ العبادات التي أوجبها الله وأحبها لا يثبت الأمر بها إلا بالشرع وأما العادات فهي ما عتاده الناس في دنياهم مما يحتاجون إليه، والأصل فيه عدم الحظر")؛

ح. إذا اعتبرنا التكييف الفقهي جزءاً من الهندسة المالية، فإنه قد يكون أساساً لتطوير كثير من العقود المالية، فتكيف الأموال التي يودعها آلاف المودعين في حسابات استثمارية لهم في المصارف الإسلامية، والتعامل مع هذه الأموال كوحدة واحدة في عمليات المضاربة، مع العلم أنّه لا يجوز خلط مال المضاربة بعد بدء عمليات المضاربة، أدى إلى استحداث ما يسمى بالمضاربة المشتركة وتطوير عقد المضاربة الثنائية التقليدي المعروف في الفقه، وذلك للابتعاد على ما لا يجوز في عقد المضاربة؛

خ. طبيعة عمل المؤسسات التي تقوم بإجراء العقود المالية: وخاصة العمل المصرفي الذي يعمل وفق نموذج الوساطة المالية بآلياتها المختلفة، فكثير من العقود المالية التقليدية لا يمكن للمصارف التعامل معها إلا باستحداث مستجدات ملحقه بها أو أفكار جديدة تمكنها من أن تكون عملية قابلة للتطبيق.

3- أهداف الهندسة المالية الإسلامية: تسعى الهندسة المالية الإسلامية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي⁸:

أ. توفير منتجات مالية إسلامية ذات جودة عالية تعتبر كبديل شرعي للمنتجات المالية التقليدية تمتاز بالمصادقية الشرعية؛

- ب. تحقيق الكفاءة الاقتصادية، يمكن لمنتجات الهندسة المالية زيادة الكفاءة الاقتصادية عن طريق توسيع الفرص الاستثمارية في مشاركة المخاطر، وتخفيض تكاليف المعاملات، وتخفيض تكاليف الحصول على معلومات وعمولات الوساطة والسمسرة؛
- ت. تحقيق عوائد مجزية للمستثمرين وتنويع مصادر الربحية؛
- ث. المساهمة في إنعاش الاقتصاد وذلك بالاستفادة من رؤوس الأموال التي تعزف عن المشاركة في المشاريع التي تمول ريويا؛
- ج. المساعدة في إدارة وتحقيق الموازنة بين العوائد والمخاطرة والسيولة لدى الشركات والمؤسسات المالية؛
- ح. المساعدة في تطوير أسواق المال المحلية والعالمية من خلال إيجاد أوراق مالية إسلامية؛
- خ. توفير تمويل مستقر وحقيقي ومن موارد موجودة أصلا في الدورة الاقتصادية مما يقلل من الآثار التضخمية؛
- د. توفير حلول شرعية مبتكرة لإشكالات التمويل؛
- ذ. تقليل مخاطر الاستثمار بتنويع صيغه.
- المحور الثاني: التمويل الإسلامي وكفاءته.**

يعرض هذا المحور مفهوم التمويل الإسلامي، من خلال التطرق إلى تعريف التمويل المصرفي الإسلامي ورسالته، ومن ثم التطرق إلى فعالية وكفاءة التمويل الإسلامي.

أولا- تعريف التمويل المصرفي الإسلامي:

لغة: التمويل مشتق من المال، وقد جاء في القاموس المحيط "المال هو ما ملكته من كل شيء وملت بعدما تمال، وملت وتمولت، كثر مالك... وملته(بالضم): أعطيته المال"⁹.

كما جاء في المعجم الوسيط: "أعطاه المال، موله، قدم له ما يحتاج من مال، يقال: مول فلانا ومول العمل. المال: كل ما يملكه الفرد أو الجماعة من متاع، أو عروض تجارة، أو عقار أو نقود، أو حيوان جمع أموال، وقد أطلق في الجاهلية على الإبل ويقال: رجل مال: ذو مال... الممول: من ينفق على عمل ما"¹⁰.

أما اصطلاحا: فإنّ معنى التمويل هو: عندما تريد منشأة زيادة طاقتها الإنتاجية أو إنتاج مادة جديدة أو إعادة تنظيم أجهزتها، فإنها تضع برنامجا يعتمد على الناحيتين التاليتين¹¹:

1. ناحية مادية: أي حصر كل الوسائل المادية الضرورية لانجاز المشروع (عدد وطبيعة الأبنية الآلات، الأشغال، اليد العاملة...).
 2. ناحية مالية: تتضمن كلفة المشروع ومصدر الأموال الضرورية وكيفية استعمالها، فهذه الناحية هي التي تسمى بالتمويل.
- أما في الاقتصاد الإسلامي فإنّ التمويل المصرفي الإسلامي هو¹²:

- أ. تلبية البنك الإسلامي لطالب المال إما بالعمل فيه أو لاستعماله بصورة معينة؛
 - ب. هذا التمويل إما أن يكون بالمشاركة بالأموال لرجل أعمال لا تتوافر لديه أو إعطاء رجل الأعمال المال على سبيل المضاربة؛
 - ت. أو المداخلة مع رجل الأعمال في التجارة من خلال زيادة رأس مال رجل الأعمال المتداول (البضائع)؛
 - ث. أو على الأقل تأجير الآلات والمعدات وغيرها من صورة المنفعة.
- تحدد طبيعة معايير الاستثمار في ضوء المنهج الفكري الذي يحكم عملية الاستثمار، فهذه المعايير يجب أن تعكس بالضرورة أهداف هذا الاستثمار وتلتزم بأسسه وضوابطه ومفاهيمه.

ولا جدال في أنّ المنهج الإسلامي لاستثمار الأموال يختلف تمام الاختلاف عن المناهج التقليدية سواء من حيث الأساس الفكري له أو من حيث أهدافه وغاياته أو من حيث أسسه وضوابطه ومن ثم من حيث أساليبه ووسائله وهنا، ضرورة اختلاف صيغة الاستثمار في المنهج الإسلامي عنه في الفكر التقليدي.

ونقطة البداية والأساس الأول لهذا الاختلاف والذي يترتب عليه كل الاختلافات الأخرى يتمثل في ارتباط منهج الاستثمار في الإسلام بالعقيدة والشرعية الإسلامية وهو أمر غير قائم في المناهج التقليدية التي يقوم على أساس تحديد المفاهيم الاقتصادية والعلمية عامة من أية مبادئ أخلاقية أو دينية.

ثانياً-رسالة التمويل الإسلامي:

التمويل الإسلامي ليس للمسلمين فحسب، بل هو للعالم أجمع: ﴿وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين﴾¹³ وهذا يعني أنّ أمام الاقتصاديين الإسلاميين مسؤولية كبيرة في إبلاغ هذه الرسالة للبشرية، والمساهمة الإيجابية في تحقيق الرخاء والاستقرار للاقتصاد العالمي، وتتضاعف هذه المسؤولية في ظل تزايد الشكوى من النظام المالي السائد والمطالبة بالبحث عن حلول بديلة تحقق الأهداف المنشودة للتنمية الشاملة وعدالة التوزيع، مع المحافظة على القيم الأخلاقية والموارد الطبيعية¹⁴.

ثالثاً-فعالية وكفاءة التمويل الإسلامي:

1- فعالية أساليب التمويل الإسلامي:

يمكن تلخيص فعالية أساليب التمويل الإسلامي فيما يلي:

أ-الأساليب التقليدية:

إنّ صيغ التمويل المتبعة حالياً في البنوك الإسلامية قد تغيرت مميزاتاً عما كانت عليه في بدايتها الأولى فقد كانت صيغة المراجعة تغطي من 70-81% من معاملات المصارف الإسلامية ثم بدأت صيغ الإجارة تلاحقها بعد ذلك المشاركة و الاستصناع وبدرجة أقل السلم فيما نجد الآن أنّ صيغ الإجارة قد تقدمت على صيغ المراجعة.

ب-الأساليب الحديثة:

- صناديق الاستثمار الإسلامية:

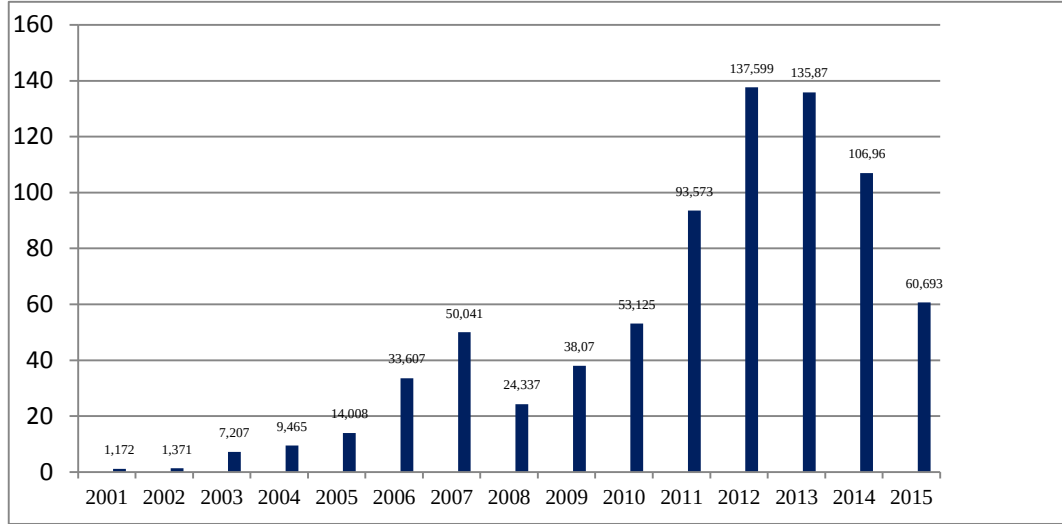
يصل عدد الصناديق الاستثمارية الإسلامية في العالم وحتى نهاية أغسطس 2009 إلى 478 صندوقاً (0.6 % من مجموع الصناديق الاستثمارية في السوق العالمية البالغ عددها 79286 صندوقاً) عدد صناديق الاستثمار الإسلامية نما بمعدل هائل على مدى الخمس سنوات الماضية، بلغ 254% أي بمعدل متوسط سنوي 25 % فإن أهمية وقيمة صناديق الاستثمار الإسلامية زادت على نحو قوي، على حساب الصناديق الاستثمارية التقليدية، وتحديدًا في الفترة ما بين 2005 و 2007، سواء من حيث عمليات الطرح التي تراوحت ما بين 213 صندوقاً و 267 صندوقاً و 455 صندوقاً على التوالي، أو من حيث حجم الأصول تحت إدارتها والتي ارتفعت من 10.4 مليار دولار في العام 2005 إلى 21.6 مليار دولار في العام 2006، ثم 28.26 مليار دولار في العام 2007¹⁵.

- الصكوك الإسلامية:

تمثل إصدارات الصكوك الإسلامية في دول الخليج اليوم 81% من إجمالي إصداراتها من السندات مقارنة بنحو 26% في العام الماضي، وقد حققت الصكوك الإسلامية قفزات نوعية من حيث العوائد نتيجة اتساع استخدامها في عمليات التمويل

خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة، مما جعلها تحوز على اهتمام المستثمرين في الأسواق المالية الإسلامية والغربية على حد سواء.

الشكل رقم (01): حجم الصكوك الإسلامية الدولية المصدرة خلال الفترة (2001-2015) و.ن(مليار دولار)



المصدر: التقارير المجمعة من موقع السوق المالية الإسلامية الدولية، متوفر على الرابط: <http://www.iifm.net>

يتضح من الشكل أنّ حجم الصكوك الإسلامية المصدرة الدولية المصدرة تزايد منذ سنة 2001 ويعود ذلك إلى تزايد التعامل بالصكوك الإسلامية من قبل الدول والحكومات خاصة بعد الأزمة المالية سنة 2008 وعدم تأثر المؤسسات المالية التي تتعامل بالأدوات المالية الإسلامية بها ونجاح تجربة إصدار هذه الصكوك فيها وفتح الدول الغربية لمنافذ في مؤسساتها للتعامل بها سجلت سنة 2012 أكبر تداول للصكوك الإسلامية المصدرة بمقدار 137 مليار دولار نتيجة زيادة الوعي بالتعامل بها والحاجة للسيولة وتمويل الاستثمارات والاستفادة من سيولة الأسواق المالية، ويقدر حجم الصكوك الإسلامية المصدرة منذ 2001 إلى غاية 2015 بأكثر من 767 مليار دولار.

2- كفاءة التمويل الإسلامي:

إنّ التنوع في أساليب التمويل الإسلامية يحقق الهدف المقصود من التمويل، ويساعد في زيادة التوسع في الاستثمارات الحقيقية ويتوقع للتمويل الإسلامي أن لا يحدث آثارا تضخمية بخلاف التمويل التقليدي، ويختلف التمويل الإسلامي عن التمويل التقليدي في استمرار ملكية رأس المال للمالك الأصلي بخلاف المقترض بفائدة، فإن ملكية رأس المال تنتقل إلى الطرف الآخر وهذا يؤكد على أنّ طبيعة التمويل الإسلامي قائمة على مبدأ أساسي وهو: "أنّ الخراج بالضمان، والغنم بالغرم"، ويبقى الممول شريكا للمتمول غنما وغرما، أما في حالة الإقراض بفائدة فإن العلاقة بين المقرض والمقترض هي علاقة دائن بمدين في جميع الأحوال، وبالتالي تنفصل شخصية الدائن عن المدين بمجرد إقراضه، وضمان استرداده للأصل والفائدة المترتبة عليه، وبهذه الصورة فإنّ الموارد والمدخرات يتم تجميعها من الأغنياء والفقراء ويعاد توزيعها لصالح الأغنياء فقط، وهذا يعني تدفقا للموارد المالية من الفقراء وهم الأكثر إلى الأغنياء وهم القلة¹⁶.

المحور الثالث: دور الهندسة المالية الإسلامية في توفير التمويل الإسلامي.

ليس المقصود بإعادة هندسة التمويل المصرفي الإسلامي بالضرورة إيجاد صيغ تمويل جديدة بديلة لصيغ التمويل الإسلامية المعروفة والمسماة في الفقه، إذ يعتبر إيجاد قنوات ومنافذ جديدة للتمويل، أو حتى تمويل دوائر جديدة لم يعد التمويل القائم (أو صيغ التمويل المطروحة) قادرة على الوفاء باحتياجاتها التمويلية، كل ذلك يعتبر هندسة مالية إسلامية، وإعادة هندسة للتمويل الإسلامي¹⁷.

أولاً-التصكيك الإسلامي:

إنّ كلمة التصكيك والتوريق والتسديد تستعمل كمترادفات لمسمى واحد، وتشير إلى معنى واحد، فيقال التصكيك نسبة إلى الصكوك، والتوريق نسبة إلى الأوراق المالية، والتسديد اشتقاقاً من السندات.

1-تعريف التصكيك الإسلامي:

- إصطلاح الفقهاء على تسمية عمليات التوريق في الإطار الإسلامي بعمليات التصكيك، وذلك لسببين هما¹⁸:
- أ. كلمة تصكيك مشتقة من كلمة صكوك وهي تمثل البديل الإسلامي لكلمة السندات وهي تعني ضمناً التعامل بأداة مالية قائمة على المدائنة والفائدة المحرمة؛
 - ب. كلمة التوريق في الفكر المالي التقليدي قائمة بصفة أساسية على مكون الديون وهو ما ينهي عنه الشرع في التبادل تفاضلاً.
- تعريف التصكيك لدى مجلس الخدمات المالية الإسلامية: التصكيك يعني إجراءات إصدار الصكوك وتتضمن الخطوات التالية¹⁹:
- إنشاء موجودات: في التمويل التقليدي تكون عادة عبارة عن قروض أو ذمم حقوق أخرى بينما في التمويل الإسلامي تكون عبارة عن موجودات قابلة للتصكيك حسب أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها كالموجودات موضوع الإجارة؛
 - نقل ملكية الموجودات إلى كيان ذي غرض خاص يتصرف بصفة المصدر وذلك بوضعها في شكل أوراق مالية (صكوك)؛
 - إصدار الأوراق المالية (الصكوك) إلى المستثمرين.

كما عرّفه مجمع الفقه الإسلامي الدولي في القرار (4/19) 178 في دورته التاسعة عشر 1430هـ-2009 م بأنه: "إصدار وثائق أو شهادات مالية متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية موجودات (أعيان أو منافع أو حقوق أو خليط من الأعيان والمنافع والنقود والديون) قائمة فعلاً أو سيتم إنشاؤها من حصيلة الاكتتاب، وتصدر وفق عقد شرعي وتأخذ أحكاماً"²⁰.

قد تتخذ الصكوك المالية الإسلامية أشكالاً مختلفة، ولكن الأنواع الأساسية من العقود هي المشاركة، المضاربة، المراجعة الإجارة، السلم، الاستصناع، والصكوك التي هي شكل من أشكال التسديد للعقود الأخرى، يحسن وصف الصكوك التي تقدم عادة على أنّها المقابل الإسلامي للسندات التقليدية بأنّها شهادات استثمار تمثل ملكية تناسبية في أصل من الأصول، وتستخدم الصكوك لتقاسم المخاطر وربما يكون التجار قد استخدموها في سالف الأزمان لتجهيز قوافلهم، ويتحمل الأفراد نسبة التكاليف وينلقون ما يقابلها من أرباح (أو يتقاسمون أي خسارة) وتشبه الصكوك في هذا الشكل الأصلي الأسهم في شركة مساهمة غربية والخاصية المميزة للصكوك هي أنّ المستثمر له حق انتفاعي في الأصول متناسب مع المبلغ المكتتب به²¹.

2-دوافع التصكيك الإسلامي:

- تتمثل دوافع عملية التصكيك التي تدفع المؤسسات المالية إلى إصدار الصكوك الاستثمارية في النقاط التالية²²:
- إعادة تدوير الأموال المستثمرة دون الحاجة للانتظار حتى يتم تحصيل الحقوق المالية على آجالها المختلفة لأنّ التصكيك يساعد على تحويل الأصول غير السائلة إلى أصول تتصف بالسيولة؛

- خفض تكلفة التمويل والمخاطر، لأنّ التصكيك يتيح القدرة على تعبئة مصادر التمويل بالحصول على مستثمرين جدد، ومن ثمّ توفير تمويل طويل أو منتصف الأجل، وبالتالي يتسم بانخفاض درجة المخاطر نظرا لكون الصكوك مضمونة بضمانات عينية وهي الأصول وبالإضافة إلى أنّ عملية التصكيك تتطلب فصل محفظة التصكيك وما يلحقها من ضمانات عن غيرها من الأصول المملوكة للشركة منشئة الصكوك؛

- تنشيط سوق المال من خلال تعبئة مصادر تمويل جديدة وتنويع المعوض فيها من الأوراق المالية وتنشيط سوق تداول الصكوك، والصكوك أيضا تمكن تمويل النشاطات الإقتصادية الضخمة ما لا تقدر عليه الجهات التمويلية بأنفرادهم؛

تحسين القدرة الائتمانية والهيكل التمويلي للشركة منشئة الصكوك من حيث أنّ التوريق يتطلب التصنيف الائتماني للمحفظة بصورة مستقلة عن الشركة، ومن ثمّ يكون تصنيفها الائتماني مرتفعا؛

- الموازنة بين آجال التمويل أي مصادر استخدامات الأموال، فعملية التصكيك تساعد الشركة في الحصول على التسوية اللازمة لسداد التزاماتها قصيرة الأجل.

أما بالنسبة للمصارف التي بطبيعتها يوجد لديها محافظ حقوق مالية بمبالغ كبيرة متمثلة فيما تمنحه من قروض وتسهيلات ائتمانية، فعملية التصكيك تكتسب أهمية خاصة بالنسبة لها وهي:

- تحسين معدل كفاية رأس المال في ظل معايير بازل 2؛

- تحسين الموازنة بين آجال الأصول والالتزامات؛

- الحصول على التمويل اللازم لمنح قروض جديدة؛

- تنويع أفضل مخاطر الائتمان؛

- خفض تكلفة التمويل وتنويع مصادره؛

- توسيع نشاط أسواق المال.

ثانيا- المشتقات المالية من منظور إسلامي:

1- أسباب الحاجة للمشتقات المالية الإسلامية:

تبرز الحاجة للمشتقات المالية الإسلامية على الرغم من الخلاف الفقهي الذي تثيره من جانبين²³:

أ- الجانب الأول: ضرورة تكيف المؤسسات المالية الإسلامية مع واقع النظام المالي العالمي والذي من سماته الأساسية التقلبات في الأسعار بما فيها أسعار الفائدة وأسعار الأسهم والسندات وأسعار السلع والخدمات وهو ما يستدعي القيام بعمل إيجابي اتجاه هذه التقلبات بدلا من تكبد المؤسسات المالية الإسلامية وحتى مؤسسات الأعمال الأخرى لخسائر نتيجة مخاطر لم تكن بأي حال من الأحوال هي المتسبب فيها؛

ب- الجانب الثاني: يستدعي المحافظة على أصالة المؤسسات المالية الإسلامية وضمان معاصرتها (تنافسيتها بشكل خاص) الأخذ بالابتكارات الجديدة أو إيجاد البدائل التي تحقق نفس المزايا لتلك التي تحققها الأدوات التقليدية وفي نفس الوقت تحقق ميزة المصداقية الشرعية.

2- المشتقات في نظام التمويل الإسلامي:

إنّ أي عقد أو معاملة مالية في ظل التمويل الإسلامي يجب أن توافق ضوابط الشريعة الإسلامية. ويمكن أن تحدد هذه الضوابط فيما يلي²⁴:

- تحريم الربا وأي معاملات متعلقة به؛
 - منع الغرر أي الحظر المرتفع (المعاملات ذات المخاطر العالية أو ما يعرف بتجارة المخاطر أي نقل المخاطر) وبيع ما لا يملك؛
 - منع المغامرة والمضاربة في العقود والمبادلات؛
 - منع التجارة أو تبادل الديون إلا إذا كانت بقيمتها الإسمية.
- وبالتالي فإنّ تطوير المشتقات المالية الإسلامية يجب أن تتوافر فيه الشروط التالية²⁵:
- يجب أن تكون المشتقات متوافقة مع الشريعة الإسلامية؛
 - يجب أن تحقق الفوائد والمنافع للمشتقات المالية التقليدية؛
 - يجب أن تكون قابلة للتداول في أسواق المال الدولية.

كما يجب على المؤسسات المالية الإسلامية والسلطات النقدية في الدول الإسلامية أن تؤسس وحدة للبحث والتطوير وذلك لتحقيق الأهداف التالية²⁶:

- استحداث مشتقات مالية تحقق المتطلبات السابقة؛
- تطوير وسائل ومعايير فعالة لقياس المخاطر التي تخفض أو تنشأ باستخدام المشتقات المالية الإسلامية؛
- تطوير طرق محاسبية جديدة لإظهار وتجسيد مخاطر التغيير ومستوى التقلب في قيم أصول وخصوم المؤسسات المالية مثل تقلب أسعار السلع وتقلب أسعار الصرف للعمليات الأجنبية وأسعار الأسهم وحصص المشاركات، وعلى المؤسسات المالية الإسلامية تبني هذه الطرق لتحقيق الشفافية ولتعكس الوضع الحقيقي لأصولها وخصومها وحجم المخاطر التي تتعرض لها؛
- سيؤدي استخدام المشتقات المالية الإسلامية إلى تغيرات حركية (ديناميكية) للقطاع المالي والنقدي مما يتطلب من السلطات المالية والنقدية أن تتبنى ضوابط وسياسات إستقرار فعالة تتماشى مع المرونة المتزايدة للمؤسسات المالية ومقدرتها على الحركة عبر النظام المالي الدولي ولكي تتماشى أيضا مع التغير الديناميكي للمشتقات المالية.

ثالثا-المنتجات المالية المركبة:

سميت بالمنتجات المركبة لأنها مركبة من أكثر من (عقد) عملية من العمليات البسيطة المعروفة في العقود الإسلامية، مثلا: مرابحة-مشاركة، مضاربة، سلم...، وهنا يتضح لنا فعلا دور الهندسة المالية في ابتكار مثل هذه المنتجات، حيث أنه ليس للهندسة المالية حدود، إلا الالتزام بالأسس مع محاولة الابتعاد قدر الإمكان عن الاختلاف الفقهي.

وسنشير هنا إلى بعض النماذج التمويلية التي قام العلماء المعاصرون المتخصصون في الاقتصاد الإسلامي بتطويرها باستخدام الهندسة المالية، ومنها²⁷:

1- المراجعة من خلال المشاركة²⁸.

بالرغم من أنّ المراجعة صورة من الدين الذي جاءت الشريعة بالترغيب عنه، إلا أنّ شيوعها اليوم وإقبال المصارف الإسلامية عليها يستوجب محاولة إعادة صياغتها بصورة أقرب الى نموذج الوساطة المالية المبنية على النيابة او المشاركة. اذن يقوم هذا النموذج على إعادة هندسة بيع المراجعة للآمر بالشراء من خلال عقد المشاركة وذلك كما يلي: لنفترض أنّ هناك وكيلًا للسيارات يرغب في زيادة مبيعاته، ويعتقد أنّه إذا مكن زبائنه من الشراء بالتقسيط فسوف يحقق هدفه ومن ثمّ يتحسن دخله، لكن هذا الوكيل لا يملك السيولة الكافية، كما أنّه لا يملك الآليات الضرورية لمتابعة المدينين وتحصيل الأقساط، لكنه يملك الخبرة الكافية بالسوق والأسعار والبضائع، هناك مصرف يرغب في استثمار فائض السيولة لديه في مشروع منخفض المخاطرة ولا يستلزم خبرة متخصصة، ويرى أنّ البيع الآجل فرصة جيدة لهذا الغرض، يدخل المصرف شريكًا مع وكيل السيارات على النحو التالي:

أ. يخصص الوكيل مبلغًا من المال، مثلاً مليون دينار، للبيع بالتقسيط، ويخصص المصرف مليونين لنفس الغرض، ويفتح بمَا حساب مشترك لدى المصارف، ويستخدم هذا الحساب لتمويل السيارات المباعة بالتقسيط؛
ب. يتولى الوكيل إجراءات البيع ونقل الملكية وما يتعلق بها، والتأكد من جودة السيارة المباعة وخلوها من العيوب، بينما يتولى المصرف متابعة الأقساط ومراقبة رصيد المدين لدى المصرف؛
ت. الأرباح التي يجنيها هذا الحساب المشترك توزع بين الوكيل والمصرف بالاتفاق، فهذه الصيغة في الحقيقة شركة عنان ساهم فيها كال من المصرف ووكيل السيارات بالمال و العمل، والأرباح توزع بينهما، لاحظ أنّ سيارة تباع من خلال هذا الحساب تعتبر مملوكة شركة بين الوكيل وبين المصرف، وكل منهما استحق الربح بموجب ماله وعمله.
ويمكن ملاحظة أنّ هذه الصيغة تمتاز عن صيغة المراجعة العادية:

— تخلص المصرف من إجراءات الشراء والقبض و الحيازة، وهي من العقبات التي كانت تقلل من كفاءة أسلوب المراجعة؛
— شارك المصرف الوكيل في المشروع، وبذلك استفاد المصرف من: تقليل المخاطرة، الاستفادة من خبرة الوكيل بالسوق والبضائع في زيادة المبيعات، تفرغ المصرف الإسلامي لأكثر ما يتقنه حالياً (للأسف) ألا وهو متابعة الديون وتحصيل الأقساط؛
— لم يعد المصرف منافساً للتجار، أو مزاحماً لأسواق السيارات، بل صار شريكاً لهم، يربحون جميعاً ويخسرون جميعاً، فحقّق المصرف بذلك الوساطة المالية بين ذوي الفائض (المدخرين والمودعين) ذوي العجز (وكيل السيارات) مباشرة، ودون توسط طرف رابع دخيل على العملية.

2- نموذج الوكالة بأجر.

ويقوم هذا النموذج على إعادة هندسة علاقة المودعين مع المصرف الإسلامي، من علاقة المضاربة المشتركة التي تثير مشكلة تطبيقية وهي مسألة التداخل الزمني، وهي اختلاف مواعيد السحب و الايداع بين المودعين ومواعيد بدء وتصفية الاستثمارات التي استخدمت فيها أموال المودعين، وهو يحول دون تحديد الربح او الخسارة الفعلية العائدة لأي ودعية بعينها ويقترح جمال الدين عطية ان تكون علاقة المصرف بالمودعين قائمة على أساس الوكالة بأجر بدلا من المضاربة، حيث يعتبر المصرف وكيلا عن المودعين في استثمار أموالهم لقاء أجر ثابت او نسبة من مبلغ الودعية ذاتها، وهذا المقترح يجعل دخل المصرف مستقلا عن مواعيد ونتائج عمليات الاستثمار الفعلية.

3- نموذج سندات الإجارة الموصوفة في الذمة.

سندات الإجارة هي نوع مبتكر من السندات الإسلامية، وهي جمع بين السند كأداة مالية وعقد الإجارة وعقد السلم وآليتها أن تكون هناك خدمة موصوفة في الذمة مثل التعليم الجامعي مثلاً، بحيث يكون الوصف تفصيلاً، ولا يدع مجالاً للخلاف كأن يكون تعليم طالب جامعي، تتوفر فيه شروط معينة ويحدد له مساق دراسي معلوم بزمته ومدته ووصفه، بعد ذلك تقوم الجامعة وهي مقدمة خدمة التعليم الجامعي بإصدار سندات خدمة موصوفة في الذمة تمثل تعليم طالب في الجامعة على أن تقدم هذه الخدمة الموصوفة في الذمة بعد عشر سنوات مثلاً ويمثل السند حصة ساعية واحدة، ولحامل هذا السند الحق في الحصول على الخدمة الموصوفة مقابل ما يدفعه الآن من ثمن للسند الذي يمثل ملكيته للمنفعة.

إنّ هذا المبتكر يحقق ميزة الكفاءة في تعبئة المدخرات، وميزة التخصيص الكفء للموارد، وتحقيق السيولة والربحية والضمان لكافة أطراف العلاقة بشكل كفؤ، وهو ما تهدف إليه الهندسة المالية الإسلامية.

رابعا-مستقبل تطوير المنتجات المالية الإسلامية:

لقد أدت الأزمة المالية العالمية إلى قيام السلطات النقدية والبنوك بإعادة النظر في الأدوات والمنتجات المالية والمصرفية السائدة والواقع أنّ الهندسة المالية الناجمة عن المصرفيين ذوي الخلفيات التقليدية العاملين بالبنوك الإسلامية، تسعى إلى ابتكار أدوات مالية تعتمد على التوسع بالتورق المصرفي والمراجحة للآمر بالشراء، بدلا من المشاركة والمضاربة والسلم والاستصناع وغيرها من الصيغ الفاعلة في الاقتصاد وذلك للاعتبارات التالية:

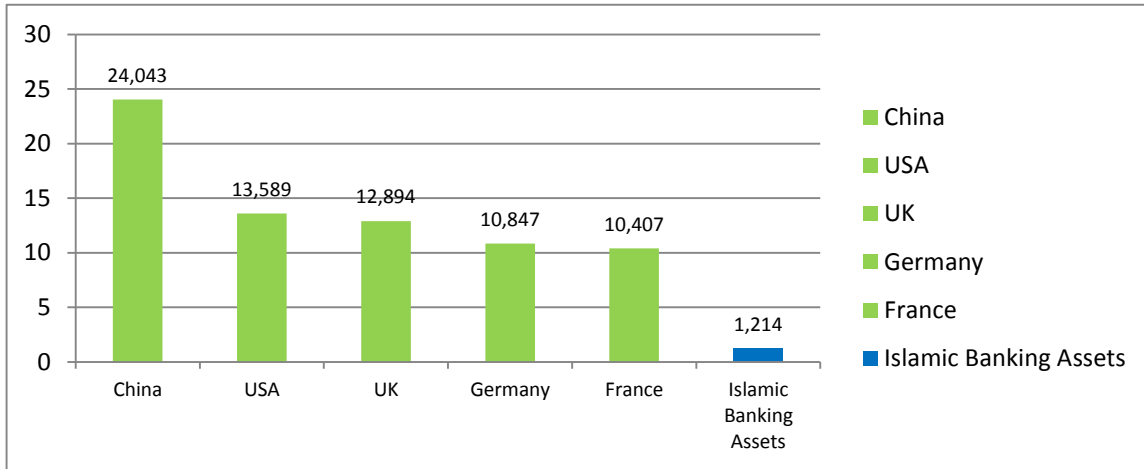
- سهولة الهندسة المالية التقليدية؛
 - حاجة الهندسة المالية الإسلامية إلى عمق في علوم الشريعة؛
 - التركيز على صيغ المداينات بحثا عن الربح في الأجل القصير.
- ويمكن التأكيد بأنّه إذا ما بقي الحال على ما هو عليه من عمليات الهيكلة الشرعية لمنتجات تقليدية فإنّ مستوى المنتجات المالية الإسلامية سينحدر ليصل إلى نقطة يتقارب فيها مع مستوى الخدمات التقليدية، وستكون الصناعة المالية الإسلامية أمام ثلاثة مشاهد (سيناريوهات) محتملة في المستقبل المنظور:

1- المشهد الأول (المأمول): يتمثل في الإستراتيجية التي يجب أن تتبناها الصناعة المالية الإسلامية لتحقيق استدامتها فالمطلوب منها أن تتحول في المستقبل العاجل إلى استغلال المخزون الإستراتيجي من الصيغ الفقهية الشرعية للمنتجات الإسلامية الأصيلة في عمليات التطوير والابتكار، حيث تحافظ على هوية الصناعة وتلبي احتياجات السوق وتسهم في تحقيق التنمية المحلية؛

2- المشهد الثاني (المحتمل): يتمثل في أن تتشابه المنتجات المالية الإسلامية تشابها كبيرا مع المنتجات المالية التقليدية، وهو أمر سيعمل حتما على دعم المنتجات المالية التقليدية ورفع مستوياتها واستدامة صناعتها، تماما كما يعمل على إضعاف خصوصية ومزايا الصناعة المالية الإسلامية ومنتجاتها؛

3-المشهد الثالث (الأقل احتمالا): يتمثل في اندثار المنتجات المالية الإسلامية نتيجة عدم تطوير منتجات أصيلة تدعم استدامة الصناعة، ونتيجة لاستفادة المنتجات المالية التقليدية من عمليات الهيكلة الشرعية لمنتجاتها، فستصبح جميع المنتجات من نتاج الصناعة التقليدية²⁹.

الشكل رقم (02): قيمة أصول البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية في الدول المتقدمة سنة 2015 (بليون دولار).



Source: Digital Islamic Economy: Special Focus Brief on the Digital Islamic Consumer Services 2015. Available at the following link www.zawya.com.

بلغت أصول المصارف الإسلامية سنة 2015 أكثر من 1 بليون دولار وهذا الرقم يحد ذاته يعد انجاز لحدثة التمويل بهذه الأدوات، ونتيجة زيادة الطلب على التمويل الإسلامي من البنوك الإسلامية وزيادة حجم الثقة في المنتجات المالية الإسلامية التي تقدمها خاصة بعد أن أثبتت نجاعتها أمام الأزمات المالية الأمر الذي دفع بالمؤسسات المالية والمصرفية الاعتماد عليها في التمويل والاستثمار.

خاتمة:

حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية تبيان الدور الذي تلعبه الهندسة المالية الإسلامية في توفير التمويل الإسلامي، ومن أجل ذلك تطرقنا إلى على عملية التصكيك الإسلامية التي تعتبر من أهم الآليات لتوفير الصكوك الإسلامية، كما تطرقنا إلى المنتجات المالية الإسلامية المركبة والمشتقات المالية من منظور إسلامي حيث أنها تعتبر من أهم مخرجات الهندسة المالية الإسلامية، وفي نهاية بحثنا هذا يمكننا تقديم النتائج التالية:

- الهندسة المالية الإسلامية هي التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في إطار موجهات الشرع الحنيف؛
- الهندسة المالية الإسلامية تجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية؛
- الهندسة المالية الإسلامية تدعم المصرفية الإسلامية من خلال توفير وتطوير المنتجات المالية الإسلامية وإيجاد الحلول لمشاكل التمويل المختلفة؛
- توفر الهندسة المالية الإسلامية تشكيلة واسعة من المنتجات والأدوات المالية الإسلامية أهمها الصكوك الإسلامية والمشتقات المالية الإسلامية؛
- بالرغم من مختلف الجهود المبذولة إلا أنّ معظم المنتجات المالية الإسلامية كانت نتيجة للاعتماد على منهج الابتكار بالمحاكاة بدل الابتكار الحقيقي.

التوصيات:

- ومن أجل تطوير المنتجات المالية الإسلامية وتوفير البديل الإسلامي لصيغ التمويل التقليدية يجب العمل على مايلي:
- توفير وتطوير الكفاءات والإطارات المؤهلة التي يتطلبها العمل المصرفي الإسلامي من خلال فتح تخصصات الاقتصاد الإسلامي في الجامعات، بالإضافة إلى الاستفادة من خبرات المهندسين الماليين في الاقتصاد الوضعي؛
- الابتعاد عن تقليد صيغ التمويل الربوية لأنّ ذلك سيؤدي إلى إلغاء الدور الفعال للهندسة المالية الإسلامية؛
- الاعتماد على منهج الاصاله والابتكار لتطوير وسائل التمويل الإسلامية وذلك في حدود الضوابط الشرعية؛
- تطوير أساليب التمويل الإسلامية وضبطها بالاعتماد على المختصين الماليين الذين تتوفر فيهم المعرفة الاقتصادية والفقهية معا؛
- تأسيس وحدات للبحث والتطوير داخل المؤسسات المالية الإسلامية؛
- إنشاء مختلف المؤسسات المالية الإسلامية وتوفير الأسواق المالية الإسلامية لأجل استكمال المنظومة المصرفية الإسلامية.

قائمة المراجع:

- ¹ عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان، 2008، الطبعة الأولى، ص: 161.
- ² مرغاد لخضر، الهندسة المالية من منظور إسلامي (مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول)، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد التاسع والعشرون، فيفري 2013، ص: 48.
- ³ حنان العمراوي، فاعلية الهندسة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، يومي 03-04 ديسمبر 2012، جامعة قلمة، الجزائر، ص: 302.
- ⁴ صالح مفتاح، ريمة عمري، الهندسة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، يومي 03-04 ديسمبر 2012، جامعة قلمة، الجزائر، ص: 228-229.
- ⁵ زينب شلال عكار، تطبيق الهندسة المالية باستخدام بطاقة الائتمان-دراسة تطبيقية في مصرف الاستقلال، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 8، العدد 29، جانفي، 2012، ص: 219.
- ⁶ عبد الكريم قندوز، مرجع سابق، ص: 176.
- ⁷ المرجع السابق، ص: 39-41.
- ⁸ هناء محمد هلال الحنيطي، دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمات المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، الأردن، 1 و2 ديسمبر 2010، ص: 9-10.
- ⁹ محمد بن يعقوب الفيروزي آبادي، القاموس المحيط، دار العلم للجميع، بيروت، ج 02، ص: 52.
- ¹⁰ مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، الطبعة الثانية، ج 1، دار الدعوة، اسطنبول، تركيا، 1989، ص: 892.
- ¹¹ محمد بشير عليّة، القاموس الاقتصادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ط 1، 1985، ص: 127.
- ¹² محمد محمود المكاوي، التمويل المصرفي التقليدي، الإسلامي، المنهج العلمي لاتخاذ القرار، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2010، ص: 148.
- ¹³ سورة الأنبياء، الآية 107.
- ¹⁴ سامي بن ابراهيم السويلم، التحوط في التمويل الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2007، ص 16.
- ¹⁵ حسنية سميرة، أساليب التمويل الإسلامي وكفاءته، رسالة ماجستير في البنوك الإسلامية، قسم الاقتصاد والادارة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2010/2011، ص: 196-197.

- ¹⁶ هيا جيل بشارت، التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص ص: 64-65.
- ¹⁷ لبنى بوالظمين، الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير العمل المصرفي الإسلامي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد والادارة، تخصص بنوك إسلامية، قسم الاقتصاد والادارة، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2012/2011، ص: 23.
- ¹⁸ فتح الرحمن علي محمد صالح، دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات التنموية، ورقة مقدمة لمنتدى الصيرفة الإسلامية، إتحاد المصارف، بيروت، لبنان، 2008، ص: 6.
- ¹⁹ محمد حمو، جعفر هني محمد، الصكوك الإسلامية كأداة لضمان استقرار السيولة في البورصة، عدد خاص بأعمال الملتقى العلمي الوطني "بيئة الأعمال الداعمة لتطوير الأسواق المالية وتفعيلها"، 27-28 نوفمبر 2013، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المركز الجامعي تيبازة، العدد الثالث، ديسمبر 2013، ص ص: 349-350.
- ²⁰ زاهرة علي بني عامر، التصكيك المدعوم بالأصول والتصكيك القائم على الأصول أيهما مقبول إسلامياً، مؤتمر الصكوك الإسلامية وأدوات التمويل الإسلامي، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 12 و 13 نوفمبر 2013، ص: 307.
- ²¹ حكيم بوحرب، دراسة أثر النصوص القانونية على عمليات الابتكار المالي الإسلامي - قانون الصكوك المالية الأردني نموذجاً -، المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، يومي 5 و 6 ماي، 2016، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص: 105.
- ²² علاء الدين زعتري، الصكوك تعريفها، أنواعها، أهميتها، دورها في التنمية، حجم إصداراتها، تحديات الإصدار، بحث مقدم لورشة العمل التي أقامتها شركة BDO بعنوان (الصكوك الإسلامية، تحديات تنمية، ممارسات دولية)، عمان، الأردن، 18-19/07/2010، ص ص: 19-20.
- ²³ عبد الكريم أحمد قندوز، مداني أحمد، الأزمة المالية واستراتيجيات تطوير المنتجات المالية الإسلامية، الملتقى الدولي الثاني: النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً - الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية -، يومي 5 و 6 ماي، 2009، المركز الجامعي بخميس مليانة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، ص: 10.
- ²⁴ آمال حاج عيسى، فضيلة حويو، المشتقات المالية من منظور النظام المالي الإسلامي، الملتقى الدولي الثاني: النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً - الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية -، يومي 5 و 6 ماي، 2009، المركز الجامعي بخميس مليانة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، ص: 15.
- ²⁵ عبد الرحيم بالحמיד الساعاتي، نحو مشتقات مالية إسلامية لإدارة المخاطر التجارية، مجلة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، مجلد 11، 1999، ص ص: 55-92.
- ²⁶ المرجع السابق، ص ص: 55-92.
- ²⁷ عبد الكريم قندوز، مرجع سابق، ص ص: 187-185.
- ²⁸ يمكن تسمية هذا النموذج بنموذج د. سامي السويلم، أي نسبة إلى من قام بابتكاره.
- ²⁹ صالح صالح، عبد الحليم غربي، دور المنتجات المالية الإسلامية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، الملتقى الدولي الثاني: النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً - الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية -، يومي 5 و 6 ماي، 2009، المركز الجامعي بخميس مليانة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، ص ص: 18-19.
- ³⁰ موقع السوق المالية الإسلامية الدولية.

³¹ Digital Islamic Economy: Special Focus Brief on the Digital Islamic Consumer Services 2015. Available at the following link www.zawya.com.

هيكل الضرائب والنمو الاقتصادي خارج المحروقات: دراسة حالة الجزائر (1992-2015)

أ. قجاتي عبد الحميد

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي؛ الجزائر

Abdelhamid_15@yahoo.fr

د. سي محمد كمال

معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عين تموشنت

Simohammed_k@yahoo.fr

Received: Jan 2017

Accepted: Fèv 2017

Published: Mar 2017

ملخص:

تستهدف هذه الدراسة تقييم السياسة الضريبية في الجزائر من خلال قياس أثر الضرائب المباشرة وغير المباشرة على الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات خلال الفترة الممتدة من 1992 إلى 2015 باستخدام بيانات سنوية ونموذج العزوم المعممة GMM، توصلت الدراسة إلى أن المفاضلة بين هيكل الجباية العادية يرجع لصالح الضرائب المباشرة على حساب الضرائب غير المباشرة كون أن الدراسة أوجدت أثر إيجابي للضريبة على الدخل الإجمالي والضرائب على أرباح الشركات على الناتج المحلي خارج المحروقات في حين أن معلمة الرسم على القيمة المضافة وإن جاءت إحصائيا معنوية إلى أن أثرها كان سالب ومبرونة كبيرة نسبيا مقارنة بالضرائب المباشرة مما يجعل منها أكثر حساسية في الاقتصاد الجزائري مقارنة بباقي مكونات الهيكل الضريبي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الهيكل الضريبي، السياسة الضريبية، القطاع الاقتصادي خارج المحروقات، نموذج GMM

رموز JEL: H21, H30, C32

Abstract:

The goal of this study is to evaluate tax composition in Algeria, suggests the impact of different components of tax revenue (direct and indirect tax revenue, as percentage of total tax revenue) on non-hydrocarbons economy an empirical study using a Generalized Method of Moment model the period 1992-2015.

The direct taxes are significant and positively impact on economic growth, while indirect taxes parameter are a negative sign and influence on non-hydrocarbons economy, though insignificant. Results obtained from our study exhibit that value-added tax is more sensible to economic and socio-political variables.

Keywords: tax composition, tax policy, non-hydrocarbons economy, GMM mode.

(JEL) Classification : H21, H30, C32

عقب أزمة الكساد العظيم سنة 1929، أصبحت السياسة المالية بما فيها السياسة الضريبية أداة رئيسة من أدوات السياسة الاقتصادية، تعمل لتوجيه المسار الاقتصادي ويرجع الفضل لذلك إلى العالم الإنجليزي "جون مينارد كينز"، الذي استطاع معالجة الكساد الكبير معتمد في ذلك السياسة المالية والضريبة بشكل كبير، وفي ذات الإطار ومن خلال تبني الجزائر الإصلاحات الاقتصادية مع نهاية الثمانينيات، كان يستدعي إصلاح المحيط الاقتصادي والمالي للمؤسسة، والتي يشكل فيها المحيط المالي جانبا مهما، وعليه برزت ملامح الإصلاح الجبائي الجديد في مارس 1987 عند تشكيل اللجنة الوطنية للإصلاح الجبائي، والذي أفرز عن إصلاحات جبائية دخلت حيز التنفيذ في أبريل 1992، حيث شملت الإصلاحات الجانب الهيكلي للتنظيم الإداري والجانب الهيكلي للأنماط الضريبية بإدخال تعديلات وتكييف النظام الجبائي قصد تحقيق الأهداف المسطرة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، ومواكبة عملية التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق.⁽¹⁾

بعد الإصلاحات الجبائية لسنة 1991 ثم استحداث ضرائب ورسوم جديدة لتتلاءم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية لتلك المرحلة، ومن بين أهم هذه الضرائب الضريبة على أرباح الشركات والتي تأسست بموجب القانون 90-36 المؤرخ في 1991/12/31 المتضمن في قانون المالية لعام 1992 (المادة 38 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة) وجاءت هذه الضريبة لتعويض الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية،⁽²⁾ هناك أيضا الرسم على القيمة المضافة TVA التي جاءت في قانون المالية سنة 1992، هناك أيضا الرسم على النشاط المهني الذي أنشئ في 01 جانفي 1996، بحيث عوض النظام السابق الذي كان يحتوي أو يتضمن الرسم على النشاط الصناعي والتجاري TAIC والرسم على النشاط غير التجاري TANC، كما هناك رسم آخر اسمه حقوق التسجيل والطابع والذي يعرف على أنه الضرائب المدفوعة للدولة لقاء عملية تسجيل العقود المختلفة وخصوصا العقود الرسمية القضائية متضمنة للقرارات النهائية للعقود الإدارية وعقود نقل الملكية، وحق الانتفاع بالمنقولات أو العقارات والتنازل عن حقوق الإيجار.... الخ. في الأخير هناك الرسوم الجمركية التي تشكل مورد كبير في الجباية العادية والذي عرف تطورا ملحوظا منذ الاستقلال إلى غاية التحرير التدريجي للتجارة الخارجية ثم التحرير الكلي انطلاقا من سنة 1994.⁽³⁾

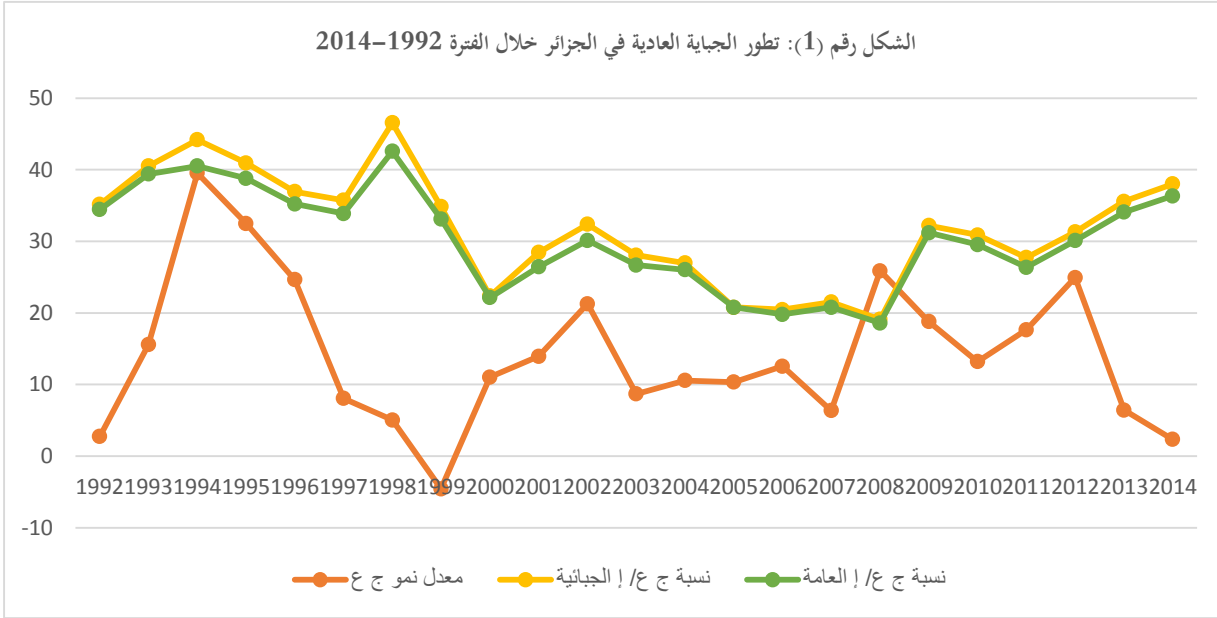
بعد مرور 25 سنة من هذا النظام الجبائي الإصلاحي، نحاول في هذه الورقة تقييمه من خلال دراسة قياسية استخدما فيه طريقة العزوم المعممة GMM، لمعرفة أثر الضرائب المباشرة والغير المباشرة على الاقتصاد خارج المحرقات، ولبولوج هذا الهدف سنقوم بالتطرق لمكونات الجباية العادية من مختلف الضرائب والرسوم ثم إلى الدراسات السابقة، وبعد ذلك نتطرق لمنهجية الدراسة ثم في الأخير إلى نتائج المستخلصة من الدراسة.

أولا: تطور هيكل الجباية العادية

تشكل الحصيلة المالية الفعلية للجباية العادية إحدى المؤشرات الأساسية لقياس فعالية النظام الجبائي وذلك من خلال متابعة تطور إيرادات الضرائب والرسوم المحصلة لميزانية الدولة، إضافة إلى تحديد أهم المكونات للجباية العادية وتحليلها من خلال الواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، ولتكون دراستنا دراسة مبنية على أسس علمية ومعقدة في تحليل الحصيلة المالية للجباية العادية ومدى نجاعة الإصلاح الجبائي الذي سعت إليه الدولة بداية التسعينات، نركز على نقطتين هامتين:⁽⁴⁾ الأولى هي تقييم الحصيلة المالية للجباية العادية من خلال معدلات النمو السنوي في قيمة إيراداتها ومدى مساهمتها في الإيرادات العامة للميزانية،

والثانية هي تحليل الحصيلة المالية لأهم مكونات الجباية العادية التي استحدثت من خلال الإصلاح الجبائي وذلك خلال الفترة 1992-2014.

الشكل رقم (1): تحليل تطور الحصيلة المالية للجباية العادية خلال الفترة (1992-2014)



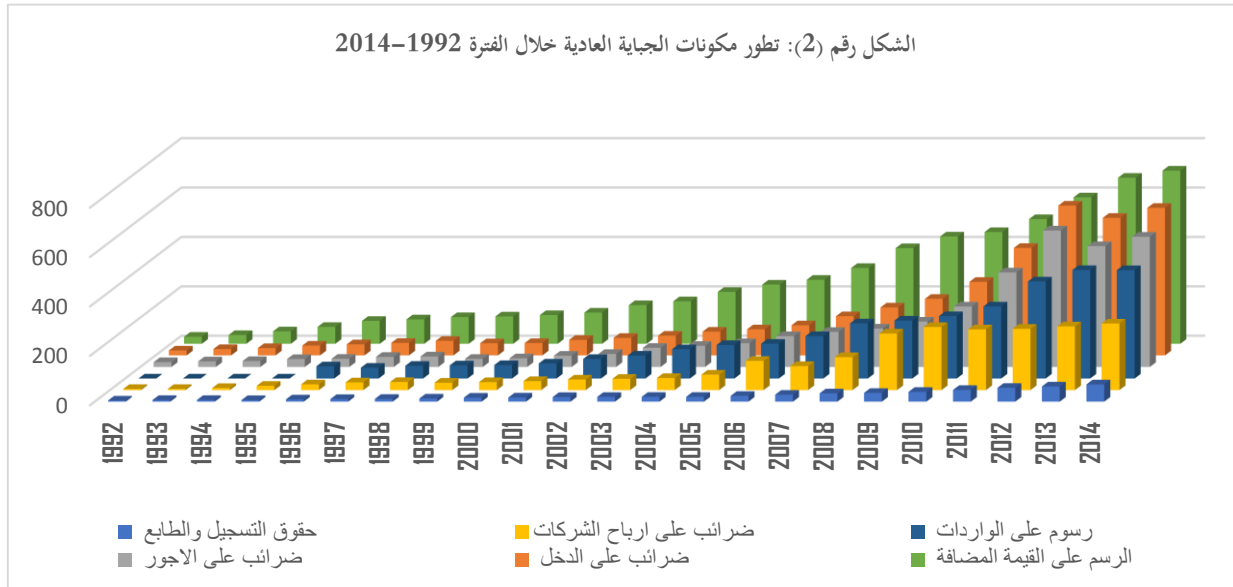
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مصادر الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر

من خلال الشكل أعلاه رقم (1) و الذي يبرز لنا تطور الحصيلة المالية للجباية العادية ومدى مساهمتها في الإيرادات الجبائية والعامة للدولة، حيث عرفت هذه الأخيرة تطور بطيئا على العموم خلال فترة الدراسة، حيث عرفت معدل نمو سنوي موجب خلال الفترة 1992-2014، إلا سنة واحدة أين عرف معدل النمو السنوي انخفاضا قدر -4.57% سنة 1999، وعليه ارتفعت الحصيلة المالية للجباية العادية من 109.1 مليار دج سنة 1992 إلى 349,502 مليار دج سنة 2000 بزيادة قدرت نسبتها 221%، ثم توالى في الارتفاع إلى أن وصلت مبلغ 1298 مليار سنة 2010 بزيادة نسبتها 271,38% منذ سنة 2000، إلى أن بلغت سنة 2014 مبلغ قدره 2078 مليار دج أي بزيادة قدرها 60% خلال الفترة 2010-2014.

أما عن مساهمة الجباية العادية في الإيرادات الجبائية، فقد بلغ متوسط نسبة مساهمتها خلال الفترة 1992-2014 معدل 31.77%، وقد تراوحت نسبة المساهمة ما بين 19.09% سنة 1998، حيث شهدت الجباية البترولية خلال هذه السنة تراجعاً بسبب انخفاض أسعار البترول (أزمة 1998)، وأدنى نسبة مساهمة كانت سنة 2008 بـ 19.09%، والتي عرفت الجباية البترولية في ذات السنة ارتفاعاً كبيراً بسبب ارتفاع أسعار النفط، وعليه تبقى مساهمة الجباية العادية في الإيرادات الجبائية مساهمة ضئيلة نظراً لهيمنة الجباية البترولية على الإيرادات الجبائية، ونفس الأمر ينطبق على إجمالي الإيرادات العامة للميزانية، فتساهم الجباية العادية في هذه الأخيرة بنسب تتراوح ما بين 18.5% و 42.58%، حيث بلغ متوسط نسبة مساهمة الجباية العادية في الإيرادات الكلية للميزانية بـ 30.3%.

بعد التطرق إلى تحليل الحصيلة المالية للجباية العادية ومدى مساهمتها في الإيرادات الكلية للموازنة العامة، نقوم في هذه النقطة بتحليل أهم مكونات الجباية العادية بعد إصلاح 1991، وذلك من خلال تطور الحصيلة المالية لهذه المكونات ونسب مساهمتها في تمويل إيرادات الجباية العادية، ولهذا نقوم بعرض الجدول الموالي الذي يبين تطور الحصيلة المالية ونسب المساهمة لأهم مكونات الجباية العادية خلال الفترة 1992-2014.⁽⁵⁾

الشكل رقم (2) : تحليل الحصيلة المالية لأهم مكونات الجباية العادية بعد الإصلاحات الجبائية لسنة 1991 خلال الفترة (1992-2014)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: وزارة المالية، مصادر الديوان الوطني للإحصائيات ومديرية السياسات والتوقعات.

إن المتتبع لتطور الحصيلة المالية للضريبة على الدخل الإجمالي منذ الإصلاحات إلى غاية سنة 2014، يلاحظ التطور المتسارع في الحصيلة المالية لهذه الضريبة (IRG)، حيث بلغت قيمتها 50,03 مليار دج سنة 2000 بعدما كانت تقدر ب 19,85 مليار دج سنة 1992 أي بزيادة نسبتها 152%، ثم ارتفعت خلال الفترة 2000-2014 ب 12 مرة تقريبا أي بزيادة قدرها 547 مليار دج حيث قدرت قيمتها في سنة 2014 ب 597 مليار دج، أي أن الحصيلة المالية لهذه الضريبة تضاعف ب 30 مرة خلال فترة الدراسة. أما الضريبة على المرتبات والأجور قد عرفت تطور كبيرا منذ سنة 1992، وذلك باعتبار أن هذه الضريبة يتم اقتطاعها من المصدر وهو ما يحد من ظاهرة التهرب الجبائي للمكلفين بهذه الضريبة، حيث عرفت هذه الضريبة تزايدا مضطربا خلال الفترة الأخيرة حيث قدرت ب 25,05%، 28,94%، 24,34%، 25,35% وذلك خلال سنوات 2011، 2012، 2013 و 2014 على التوالي، ويرجع سبب ذلك إلى زيادة نمو القوة العاملة في الإدارة العمومية،

نلاحظ أيضا من الشكل رقم 2 أن مساهمة IBS في إجمالي الإيرادات الجبائية ضعيفة جدا خاصة في بداية فترة الدراسة، ويرجع سبب هذه المردودية الضعيفة إلى الوضعية المالية العسيرة التي كانت تعاني منها المؤسسات العمومية آنذاك وعدم قدرتها على تحقيق أرباحا أو عوائد لتفرض عليها ضرائب، بالإضافة إلى ضعف القطاع الخاص وعدم أخذه مكانة في الاقتصاد لتلك الفترة بسبب النظام الذي كان سائدا قبل التسعينات (النظام الاشتراكي)، بالرغم من هذه النقائص بلغت الحصيلة المالية لـ

IBS سنة 1992 مبلغ قدره 471 مليون دج ثم انتقلت إلى مبلغ قدره 32,19 مليار دج سنة 2000، أي تضاعف 7 مرات خلال هذه الفترة (1992-2000)، ثم تواصل الارتفاع مع دخول الألفية الثالثة حيث وصلت إلى مبلغ قدره 118,32 مليار دج سنة 2006، أي بزيادة قدرها 267% منذ سنة 2000، إلى أن وصلت إلى مبلغ قدره 269,524 مليار دج سنة 2014.⁽⁶⁾

تعد حقوق التسجيل والطابع من بين الرسوم الهامة التي تجني موارد معتبرة لخزينة الدولة، ومن خلال الجدول أعلاه الذي يبرز تطور الحصيلة المالية لـ D&T، حيث عرفت هذه الأخيرة نموا بطيئا في حصيلتها المالية، حيث لم تتجاوز نسبتها في إيرادات الجباية العادية نسبة 5% خلال فترة الدراسة (1992-2014).⁽⁷⁾

نلاحظ من خلال الشكل رقم (01-02) التطور الذي يحدث في الحصيلة المالية للرسم على القيمة المضافة، حيث عرفت هذه الأخيرة ارتفاعا كبيرا في حصيلتها المالية خاصة خلال السنوات الأخيرة، عرفت TVA تضاعفا منذ 1992 إلى 2014 قدر بـ 25 مرة، وترجع هذه الزيادة إلى توسيع مجال الإخضاع، تحكم الإدارة الجبائية في تقنيات هذه الضريبة (عن طريق المراقبة، إلزامية الفوترة....)⁽⁸⁾

أما عن مساهمة TVA في الجباية العادية هي مساهمة جد هامة، والتي قد تصل أحيانا إلى أزيد من 40% كما حدث سنتي 2007 و2008، وتقدر نسبة مساهمة TVA في إيرادات الجباية العادية في المتوسط خلال فترة الدراسة (1992-2014) بـ 33.39%، فهي إذن تعد من أهم الضرائب والرسوم التي تدر الحصة الأكبر في إيرادات الجباية العادية.

تفرض TVA على جميع العمليات المفوترة داخل الوطن أو التي تبرم صفقاتها مع الخارج ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ التطور الذي عرفتته الحصيلة المالية لـ TVA على الواردات، فبلغت سنة 1996 مبلغ قدره 49,4 مليار دج ثم ارتفعت إلى 54,5 مليار دج سنة 2000 بزيادة نسبتها 10,32% ثم انتقلت إلى 438,869 مليار دج سنة 2014، فمنذ بداية الفترة 1996 إلى 2014 عرفت هذه الضريبة تضاعفا بـ 9 مرات تقريبا.⁽⁹⁾

ثانيا: الدراسات السابقة

تطرق نموذج Solow سنة 1956 على دور السياسة الضريبية في تحقيق النمو حين اعتبرها أحد المحددات في الأجل القصير، ولكنه اعتبر هذه السياسة لا تؤثر في الأجل الطويل، مما جعله لا يدرجها في نموذج الشهر المتكون من عنصر العمل ورأس المال والتقدم التقني والذي حاز به جائزة نوبل سنة 1987، على عكس ذلك قامت أفكار مدرسة التوقعات الرشيدة على أساس تعتمد فيه على السياسة الضريبة كمحدد داخلي يؤثر على النمو، ومن أشهر رواد مدرسة التوقعات الرشيدة الذين قاموا بذلك دراسات Barro 1990 وRebelo سنة 1990 ودراسة Lucas المتحصل على جائزة نوبل سنة 1995.⁽¹⁰⁾ قام كل من (Asea, Milesi-Ferreti, Mendoza 1997) بتشكيل بطريقة مفصلة وفعالة معدلات للضرائب على الاستهلاك والضرائب على الدخل باستخدام بيانات حول الإيرادات الضريبية والقواعد الضريبية المقابلة لـ 18 دولة في مجموعة OCED وذلك بإتباع المنهجية التي وضعها (Tesar, Razin, Mendoza 1994) واستنادا على انحدار البيانات المدججة، وجد الباحثون أن تخفيض الضرائب على الدخل (الاستهلاك) له أثر إيجابي (سليبي) قوي ومعنوي إحصائيا على الاستثمار، ولكن هذا الأثر يعتبر من الناحية الكمية غير كافٍ للحصول على آثار ذات معنوية إحصائية على النمو الطويل الأجل.⁽¹¹⁾

إضافة إلى ذلك وجد (Skinner, Engen 1992) علاقات معنوية إحصائية بين النمو ومعدل التغيير في مستويات الضرائب، وقد وجد (Dowrick 1992) كذلك أثرا سلبيا قويا للضرائب على الدخل الشخصي في حين أنه لم يجد أي أثر للضرائب على الشركات على نمو الناتج في عينة من دول OCDE خلال الفترة 1960-1985.⁽¹²⁾ استخدمت دراسة Koch et al. (2005) نسبة الضرائب والرسوم الغير المباشرة إلى مجموع الجباية خلال الفترة الممتدة من 1960 إلى 2002، وتوصلت أنه كلما زادت هذه النسبة كلما أدى ذلك إلى انكماش الاقتصاد عن ما سبق. في حين وجد Myles سنة 2009 على العكس من ذلك أن الضرائب الغير المباشرة اقل ضررا من الضرائب على الدخل والنمو الاقتصادي.⁽¹³⁾

في دراسة قياسية لUnlukaplan سنة 2010 والتي جاءت تحتبر اثر الضرائب المباشرة والغير المباشرة على النمو الاقتصادي في تركيا خلال الفترة الممتدة 1968 إلى 2006، توصلت نتائجها إلى عدم معنوية وإحصائية معلمات الضرائب الغير المباشرة في حين أظهرت النتائج ردة فعل ايجابية للضرائب الغير المباشرة.⁽¹⁵⁾

تناولت دراسة (Arnold et al. 2011) اثر الضرائب على النمو الاقتصادي وعلى الناتج للفرد GDP per capita خلال الفترة الممتدة من 1971 إلى 2004 في دول مجلس التعاون الاقتصادي والتي خلصت إلى وجود تأثير سلبي للضرائب على دخول الأفراد، قامت الدراسة الحديثة Zipfel and Heinrichs, 2012 بتقدير اثر السياسة الضريبية على الاقتصاد ووجدت أن هناك تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي.⁽¹⁶⁾

من جهة أخرى حاولت دراسات عديدة فحص العلاقة السببية بين الإنفاق العام والضرائب خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية عموما، من بين هذه الدراسات نذكر دراسة كل من (Manage et Marlow) خلال الفترة 1929-1982، والتي أكدت أن اتجاه العلاقة السببية هو من الضرائب إلى الإنفاق العام، كما توصلت دراسة (Furstenberg.1986) إلى أن اتجاه السببية هو من الإنفاق العام نحو الضرائب في و م أ بين أعوام 1954-1982، في حين وجدت دراسة (Anderson 1986) أن الإنفاق العام يسبب الضرائب، وهو ما يتفق مع الواقع المعاصر ومبادئ المالية العامة التي تؤكد على أولوية النفقات، أي تحديد حجم الإنفاق العام ثم البحث عن مصادر تمويله، في حين وجدت دراسة (Miller et Russek 1990) أن العلاقة السببية تعمل في الاتجاهين بين الضرائب والإنفاق العام، على كل المستويات الفيدرالية والمحلية منها، كما درس (Owoy 1995) العلاقة السببية بين الإنفاق العام والضرائب في مجموعة الدول الصناعية السبع (الولايات المتحدة، اليابان، ألمانيا، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا وكندا) من 1961 إلى 1990، حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية في الاتجاهين في هذه الدول، باستثناء اليابان وإيطاليا أين وجدت علاقة سببية في اتجاه واحد من الضرائب إلى الإنفاق العام، كما وجدت دراسة (الموسي 1999) علاقة سببية في الاتجاهين، والتي تناولت دول مصر خلال الفترة 1970-1992.⁽¹⁷⁾

ثالثا: منهجية الدراسة

أ - مصادر البيانات

تستهدف الدراسة النمذجة القياسية لإمكانية بحث اثر الضرائب والرسوم المكونة للجباية العادية على الاقتصاد خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1992 إلى 2015، باستخدام بيانات سنوية وتم استخدام البيانات المستخدمة من بيانات قاعدة صندوق النقد الدولي والديوان الوطني للإحصاء.

ب- نموذج الدراسة

استخدمنا نموذج العزوم المعممة انطلاقاً من دراسات (Mehrotra and Sánchez (2011), Rania (2010) والتي ببحث دراسات مختلفة باستخدام نفس المنهجية في دول مختلفة كما تم اقتراح نموذج العزوم المعممة The Generalized Method of Moments (GMM) من خلال دراسة (Arellano and Bond (1991). اختيار هذا النموذج جاء لعدة مزايا من أهمها معالجة مشاكل التحيز الناتج عن إهمال بعض المتغيرات المستقلة، معالجة مشكلة احتمال أن تكون هذه المتغيرات متغيرات داخلية Endogeneity ، وتجنب آثار جذر الوحدة في كل من اختيار المتغيرات المساعدة، واستخدام متغيرات تابعة مبطأة (د. مجدي الشوربجي) ثم تقدير نموذج الدراسة في الصيغة التالية

$$GDP_{pct} = irg_t + ibs_t + tva_t + timp_t + drt_t + \epsilon_t \dots \dots \dots (4)$$

حيث GDP_{pct} يمثل نمو الناتج المحلي خارج المحروقات للفرد الواحد و IRG يمثل نسبة الضرائب على الدخل من الناتج المحلي خارج المحروقات، IBS هي مساهمة الضرائب على الأرباح من الناتج المحلي خارج المحروقات و TVA هي الرسم على القيمة المضافة مقسومة على إلى من الناتج المحلي خارج وأخيراً وليس أخيراً يمثل $Timp$ الرسوم الجمركية من الناتج المحلي خارج المحروقات أما في النهاية فقد أضفنا Drt كنسبة رسوم الطابع من الناتج المحلي خارج المحروقات.⁽¹⁸⁾

رابعاً: نتائج الدراسة

يوضح الجدول رقم (1) نتائج تقدير نموذج GMM ويتضح من هذا الجدول أن القيمة الإحصائية لاختبار F هي معنوية إحصائياً كما أظهر اختبار درين واتسون Durbin Watson إلى خلو النموذج من الارتباط التسلسلي والذي اقرب من الاثنين (1.82) كما أشارت القيمة الإحصائية لاختبار (Arellano and Bond (1991) للارتباط التسلسلي من الدرجة الثانية إلى عدم رفض فرضية العدم لهذا الاختبار، والتي تؤكد عدم وجود الارتباط وجودة المتغيرات المساعدة المستخدمة في التقدير (les variables instrumentales) والتي وصل عددها إلى 8 والذي أدى في النهاية اتساق القيم المقدرة لمعاملات انحدار نموذج العزوم المعممة، كما تشير قيمة معامل التحديد R^2 إلى تفسير المتغيرات المستخدمة ما نسبة 75% و هي نسبة جيدة كدلالة على جودة النموذج المقدر.

الجدول رقم 1: نتائج تقدير GMM

IBS	5*
IRG	-4*
IMP	*16
TVA	-18*
DRT	22*0.-
R^2	750,
J-statistic	70,1
Number of instruments	8

يتضح من الجدول رقم 1 أن الضرائب المباشرة سجلت إشارات موجبة (باستثناء الضريبة على الدخل) في تأثيرها على دخول الأفراد خارج المحروقات (الناتج المحلي للفرد خارج المحروقات) في حين سجلت الرسوم والضرائب الغير المباشرة إشارة سلبية، حيث أن زيادة الضرائب على الأرباح بـ 1% ينجم عنه زيادة في دخل الأفراد بـ 5% ويعزى ذلك من الناحية الاقتصادية أن زيادة الأرباح تأتي عن زيادة النشاط والتي غالبا ما يولد زيادة وتوسعا في التوظيف وزيادة في الثروة الكلية للبلد من خلال توفير سلع وخدمات ومن ثم الثروة الكلية للأفراد (barro, 1990, Lipsey, Clark, 1979)، تدل قوة المعلمة 5 إلى دور هذا النوع من الجباية في زيادة الاقتصاد خارج المحروقات، الرسوم الجمركية هي الأخرى سجلت مرونة نسبيا كبيرة تساوي 16% كزيادة في دخل الأفراد ومن زيادة في الناتج المحلي خارج المحروقات عن كل زيادة في الرسم الجمركي ويمكن تفسير اقتصاديا هذا الأمر إلى دور هذه الرسوم في الحد من ظاهرة التوسع في الاستيراد.

إن أي ارتفاع بوحدة واحدة في الرسم على القيمة المضافة ينجم عنه تراجع بمقدار 18 وحدة في دخول الأفراد خارج قطاع المحروقات مما يشير إلى مستوى الضغط الجبائي المفروض على المستهلك النهائي والذي يضعف من القدرة الشرائية للمواطن (Johnson et al., 2008; Arnold et al. 2011) وكمقارنة مع باقي الضرائب فإن المساس بالرسم على القيمة المضافة له أثر سلبي أكثر مرونة واستجابة مقارنة بمكونات الجباية العادية، ولهذا نعتقد أنه من غير المستحسن استخدامها في حالة الأزمات المالية.⁽¹⁹⁾

تؤدي زيادة مقدارها 1% في الاقتصاد من الرواتب والأجور إلى تراجع دخول الأفراد لمقدار 4% وتعزى هذه المرونة النسبية لوجود أثر نسبي في تخفيض الأجور الحقيقية عن طريق زيادة في الضرائب المباشرة ولكن تعكس هذه النتيجة في نفس الوقت جدلا اقتصاديا كون أن زيادتها في الفترة المدروسة راجع لتزايد عدد الناشطين اقتصاديا وانخفاض نسبي لمعدلات البطالة مما يجعلنا نرجع الأسباب إلى طبيعتها البنوية كضريبة متزايدة غير عادلة في هيكل الأجور المسطر في الجزائر والمعبر عنها بمضاعف الحد الأدنى للأجور كقياس لذلك، في الأخير سجلت رسوم التسجيل والطابع أثر صغيرا مقارنة بباقي الضرائب والرسوم لنسبتها الضئيلة المساهم في الناتج المحلي خارج المحروقات.⁽²⁰⁾

خاتمة:

إن الهدف الاسمي للإصلاح الجبائي سنة 1991 هو إعادة الاعتبار لدور الجباية العادية وتأثيرها على الاقتصاد، وهذا لأجل تخفيف الاعتماد على الجباية البترولية والرفع من مردودية وفعالية الجباية العادية، وقد تبين لنا من خلال تقييمنا لمكانة الجباية العادية إلا أن هذه الأخيرة مازالت فعاليتها ومردوديتها محدودة، وفي نفس السياق يعاني هيكل الجباية العادية في الجزائر عدة مشاكل خاصة إذا تعلق الأمر في كيفية تطبيق هذه الضرائب وتفعيلها في تنشيط وتوجيه الاستثمار وكذا تحقيق العدالة الاجتماعية بين طبقات المجتمع وهو منطق الضريبة حقيقة في الاقتصاد، إلا أن عدم وجود استراتيجية ورؤية بعيدة المدى وواضحة المعالم بالنسبة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة يجعل من هذه الضرائب سلبية على الاقتصاد.

قائمة المراجع:

1. كمال رزيق، فارس مسدور، (2003)، تقييم إصلاح النظام الجبائي، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة، جامعة البليدة.
2. ولهي بوعلام، (2012)، النظام الضريبي الفعال في ظل دور الجديد للدولة، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة سطيف.
3. أولاد العيد سعد، ترشيد سياسة الانفاق العام، دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة - حالة الجزائر - أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013/2012.
4. Afonso A., Furceri D. (2010). "Government size, composition, volatility and economic growth", European Journal of Political Economy, 26: 517-532.
5. Angelopoulos, K., Malley, J. Philippopoulos, A. (2012). "Tax structure, growth, and welfare in the
6. Arisoy I., Unlukaplan I. (2010). "Tax Composition and Growth in Turkey: An Empirical Analysis", International Research Journal of Finance and Economics, 59: 50-61.
7. Arnold, J. (2008). "Do Tax Structures Affect Aggregate Economic Growth?: Empirical Evidence from a Panel of OECD countries", OECD Economics Department Working Papers, No. 643, OECD Publishing.
8. Barro, R. (1990). "Government spending in a simple model of endogenous growth". Journal of Political Economy, 98 (1): 103-117.
9. Easterly, W., Rebelo, S., (1993). "Fiscal Policy and Economic Growth: An Empirical Investigation," Journal of Monetary Economics, 32: 417-458.
10. Enrique G. Mendoza, Gain Maria Milesi-Ferretti, Patrick Asea, " on the ineffectiveness of tax Policy in altering long-run growth: Haerberger's super neutrality conjecture", Journal of Public Economics, Vol 66, 1997.
11. Eric M. Engen, Jonathan skinner, " Fiscal policy and Economic growth", NBER Working paper N° 4223, National Bureau of Economic Research, Cambridge, Massachusetts, 1992.
12. Johansson A, Heady C., Arnold J., Brys B., Vartia L. (2008). "Tax and Economic Growth". OECD Economics Department Working Papers, No. 620, OECD Publishing.
13. Johansson A, Heady C., Arnold J., Brys B., Vartia L. (2008). "Tax and Economic Growth". OECD Economics Department Working Papers, No. 620, OECD Publishing.
14. King, R., Rebelo, S. (1990). "Public policy and economic growth: Developing neoclassical implications". Journal of Political Economy, 98 (1): 126-151.
15. King, R., Rebelo, S. (1990). "Public policy and economic growth: Developing neoclassical implications". Journal of Political Economy, 98 (1): 126-151.
16. Lucas, R., (1990). "Supply-side economics: an analytical review". Oxford Economic Papers 42 (2): 293-316.
17. Solow, R.M. (1956). "A Contribution to the Theory of Economic Growth", The Quarterly Journal of Economics, 70(1): 65-94. UK", Oxford Economic Papers. 64(2): 237-258.
18. Steve Dowrick, "Estimating the impact of Government Consumption on growth: Growth Accounting and Optimizing Models", mimeo, Australian National University, 1992.
19. www.ons.dz
20. www.dgpp-mf.dz.
21. www.bank-of-algeria.dz

الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في المنطقة المغاربية

-الفرص والمخاطر بالنسبة لدول المنطقة-

أ. حسين قوادة

جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي - الجزائر

E-mail: hocine751@yahoo.fr

Received: Jan 2017

Accepted: Fèv 2017

Published: Mar 2017

ملخص:

إذا كانت العلاقات بين الصين ودول شمال إفريقيا (دول المغرب العربي) قديمة، فإنها ازدادت واشتدت خاصة بعد التوجه نحو عالم متعدد الأقطاب، وانتقال مركز الثقل الاقتصادي العالمي من الولايات المتحدة إلى مراكز أخرى منافسة لها. هذه العلاقات هي علاقات اقتصادية بالأساس وتستند إلى مبدأ (ربح-ربح)، كما تقوم على التخصص بين الموردين للمواد الخام من الجانب المغربي ومقدمي السلع المصنعة والخدمات من الجانب الصيني. كما يجري أيضا العمل لتطوير الشراكة في المجال العسكري. وكل هذا من شأنه خلق فرص التنمية في المنطقة المغاربية. ومع ذلك فإن التواجد الصيني في المنطقة لا يخلو من بعض المخاطر والمخاطر خاصة إذا كان (تواجدها في المنطقة) لا يخدم الاقتصاديات الوطنية، ويتناقى مع مبادئ حقوق الإنسان، ولا يتطابق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحكم الرشيد. الكلمات المفتاحية: الإستراتيجية الاقتصادية الصينية، المنطقة المغاربية، العلاقات الصينية-المغاربية، الاستثمار والتجارة، المساعدات .

رموز JEL: F02, F21, F31, F59

Abstract:

While relations between China and Maghreb countries are old, their increase underlines the emergence of a multipolar world and the displacement of centre of gravity of the global economy. These relations are mainly economic and established on the principle of "win-win". They are based on specialization between Maghreb countries suppliers of raw materials, and Manufactured goods and services providers from the Chinese side.. The military partnerships have also been developed. Thus China brings opportunities for the development of the region.

However, China's economic presence in the Magreb region is not without risks on the long run if it fails to pull the local economy and be in conformity with human rights, environmental and social standards, or the good governance.

Keywords: China's economic strategy, the Maghreb, Maghreb-Chinese relations, investment and trade, aid, soft power.

(JEL) Classification : F02, F21, F31, F59.

مقدمة:

شهد القرن الواحد والعشرين تحولات اقتصادية وتكنولوجية، كان لها الأثر الكبير في بروز دول جديدة بثقلها الاقتصادي الكبير على المسرح الدولي، وبذلك بدأت تتغير موازين القوى الدولية، وبدأ الحديث عن بروز عالم متعدد الأقطاب خاصة بعد العودة التدريجية لروسيا، وظهور الصين كقوة اقتصادية منافسة للولايات المتحدة الأمريكية، التي أصبح يحيفها أكثر الصعود الصيني خاصة بعدما أصبحت الصين دولة حديثة وأكثر انفتاحا سياسيا واقتصاديا أكثر من أي وقت مضى على عكس فترة السبعينات.¹

تماشى الصعود الصيني مع اهتمامه الكبير والمتزايد بالشركاء الاقتصاديين، من خلال سعي الصين توسيع قاعدة استثماراتها وتجارتها في الخارج، كما أصبح لها دور هام في السياسات العالمية باعتبارها مسؤولية دولية، وذلك من خلال التزامها في الحد من الفقر وتعزيز النمو العالمي من خلال الاستثمار في مجال التنمية في إفريقيا و أماكن أخرى.²

على هذا الأساس ازداد ونما اهتمام الصين بإفريقيا كشريك اقتصادي أساسي على وجه العموم وبالمطقة المغاربية على وجه الخصوص، حيث انطلقت بكون نحو هذه المنطقة بقوة خاصة بعد انطلاق وبعث منتدى التعاون الإفريقي - الصيني عام 2000، وما عرفته السنوات العشرة اللاحقة من ارتفاع حجم التبادل التجاري بين الصين ودول المنطقة المغاربية، إضافة إلى ارتفاع حجم الاستثمارات الصينية في المنطقة، خاصة ما تعلق بالموارد الطبيعية والخدمات والبنية التحتية.

أهمية البحث:

موضوع الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في المنطقة المغاربية، احد المواضيع المهمة والجديرة بالدراسة والبحث. تكمن هذه الأهمية كونه من المواضيع الجديدة الممتدة في الزمن، ويتيح تتبع واقع العلاقات الصينية-المغاربية، وحتى استشراف مآلاتها. إلى جانب اهتمامه بالفضاء المغاربي الذي تنتمي له الجزائر جغرافيا وحضاريا، فهي جزء منه وتدخل ضمن أجندة الصين في المنطقة، خاصة أن الجزائر تشكل احد الدول المحورية والفاعلة فيها، من منطلق تعظيم فرصها وتقليص تهديداتها المتعلقة بالتواجد الصيني في المنطقة.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى محاولة الوقوف على حقيقة تنامي التواجد الاقتصادي الصيني في المنطقة المغاربية، خاصة في ظل ما تروج له بعض الأوساط الأكاديمية كونه استعمار واستغلال جديد للقارة الإفريقية عموما والتي تنتمي لها المنطقة المغاربية، بالإضافة إلى استكشاف مدى الدور الصيني في المنطقة، وما يترتب عليه من فرص وتحديات للدول المغاربية.

وبذلك تطرح الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في المنطقة المغاربية الكثير من التساؤلات حول الآثار المترتبة عنها ومدى إمكانية الاستفادة منها بالنسبة لاقتصاديات دول المنطقة لتعزيز التنمية. وهذا ما دفع إلى طرح الإشكالية التالية: هل الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في المنطقة المغاربية توفر فرصا تنموية لدول المنطقة أم أنها مجرد وجه من أوجه الاستغلال الاقتصادي للمنطقة؟

من أجل معالجة هذه الإشكالية المطروحة سوف نستعين بالتساؤلات الفرعية الآتية:

- 1- ما هي صيرورة العلاقات الاقتصادية الصينية- المغاربية؟
- 2- ما هي أهداف الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في المنطقة المغاربية؟
- 3- ما هي مختلف الوسائل التي اعتمدتها الصين في تحقيق أهدافها الاقتصادية في المنطقة المغاربية ؟
- 4- ما هي مختلف الفرص والمخاطر المترتبة على التواجد الصيني في المنطقة المغاربية؟

وبالتالي يتم التطرق أولاً صيرورة العلاقات الاقتصادية المغاربية - الصينية^{المنطقة}، ثم محاولة التعرف على أهم أهداف الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في المنطقة المغاربية، وبعدها يتم تناول الوسائل التي طبقتها الصين على أرض الواقع لتحقيق أهدافها الاقتصادية في المنطقة، وفي الأخير التطرق مختلف الفرص والمخاطر المترتبة على التواجد الصيني في المنطقة المغاربية.

أولاً: صيرورة العلاقات الاقتصادية المغاربية - الصينية

يتمد اتصال الصين بالقارة الإفريقية إلى عدة قرون، فهناك مواقع أثرية على الساحل الشرقي لإفريقيا يعود تاريخها إلى آلاف السنين (960 - 1279) م، وكذلك الرحلات التي قام بها الأدميرال "تشنغ هو" في إطار الاستكشافات الشهيرة من قبل الصينيين المسلمين للساحل الشرقي الإفريقي، وتطورت خلالها التجارة مع السكان المحليين.³

وبالنسبة للمغرب العربي يعود اتصال المنطقة بالصين إلى رحلات المغربي "ابن بطوطة" إلى الصين في القرن السادس عشر ميلادي، لكن على الصعيد الدبلوماسي الرسمي فإن العلاقات الدبلوماسية بين الصين والدول المغاربية تأسست بعد الحرب العالمية الثانية وما رافقها من صعود حركات التحرر في العالم الثالث عموماً وفي المغرب العربي على وجه الخصوص، فعرفت الصين بمساندتها لحركات التحرر في شمال إفريقيا وفق مبدأ "حق الشعوب في تقرير مصيرها"، وقد تأكد هذا الموقف المساند من طرف الصين في مؤتمر باندونغ لدول عدم الانحياز سنة 1955، والذي أبدت فيه الصين تأييدها لشعوب المغرب العربي من أجل الاستقلال الوطني وحمائته. و الدول المغاربية من ناحية أخرى كانت من بين الدول التي اعترفت بجمهورية الصين الشعبية حيث أقامت معها علاقات دبلوماسية منذ 1958 بالنسبة للمغرب والجزائر، وفي عام 1964 بالنسبة لتونس أما ليبيا فقد تأخرت عن إقامة علاقات دبلوماسية مع الصين إلى سنة 1978 وذلك بسبب قضية اعترافها بتايوان.

بالنسبة للعلاقات الجزائرية - الصينية فهي ذات تميز تاريخي باعتبار الصين أول دولة غير عربية تعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة سنة 1958، وقد ساهم العامل الإيديولوجي المرتكز على البعد الاشتراكي في تعزيز التعاون بين البلدين قبل استقلال الجزائر، وزادت العلاقات الثنائية بينهما منذ استقلال الجزائر في 1962 في العديد من الميادين الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية مما أهلها لتصبح الأفضل مغارياً.

كذلك الشأن بالنسبة لتونس فقد ترسخت العلاقة بينها وبين الصين خاصة بعد عدم اعتراف تونس بانفصال تايوان عن الصين، وتأيدها في انضمامها لمنظمة التجارة العالمية. كما تعتبر تونس من أول البلدان العربية التي أقامت علاقات تجارية مع الصين، من خلال توقيعها لأول تعامل تجاري معها عام 1958، تلاه عدد من الاتفاقيات التجارية، بالإضافة إلى تأسيس اللجنة المشتركة الصينية - التونسية للتعاون الاقتصادي، التجاري والتكنولوجي عام 1983.⁴

استمرت العلاقات الثنائية بين الصين ودول المغرب العربي بعد نهاية الحرب الباردة، حيث غلب عليها الطابع الاقتصادي والتجاري بالأساس (قبل هذه الفترة كان يغلب عليها الطابع السياسي الإيديولوجي)، حيث زاد اهتمام الصين بالمنطقة خاصة مع إنشاء منتدى التعاون الإفريقي - العربي عام 2004 كإطار منظم لهذا التعاون، وكذلك من خلال الوثيقة التي أصدرتها الحكومة الصينية "وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية" في 13 جانفي 2016، التي حددت مكانة ودور المنطقة العربية، إضافة إلى العلاقات الصينية - بدول المنطقة العربية الممتدة الجذور، كما أوضحت هذه الوثيقة سبل تدعيم وتعزيز التعاون الصيني الإفريقي في كل المجالات (الاقتصادية، السياسية، الثقافية، الاجتماعية وفي مجال السلام والأمن).

حيث ورد في هذه الوثيقة: "تضرب جذور الصداقة بين الصين والدول العربية في أعماق التاريخ. وتظل الأمتان الصينية والعربية مرتبطتين بطريق الحرير برا وبحرا على مدى أكثر من 2000 سنة المنصرمة التي يبقى فيها السلام والتعاون والانفتاح

والتسامح والتدانس والتنافع والتراج قىما سائدة فى التواصل بىن الجانبىن.... على مدى ال60 سنة المنصرمة، حقق التعاون الودى الصىنى العربى قفزة تاريخىة اتساعا وعمقا، وأصبح نموذجا يحتذى به فى تعاون الجنوب - الجنوب واكتسب خبرة وتجارب ناجحة".⁵

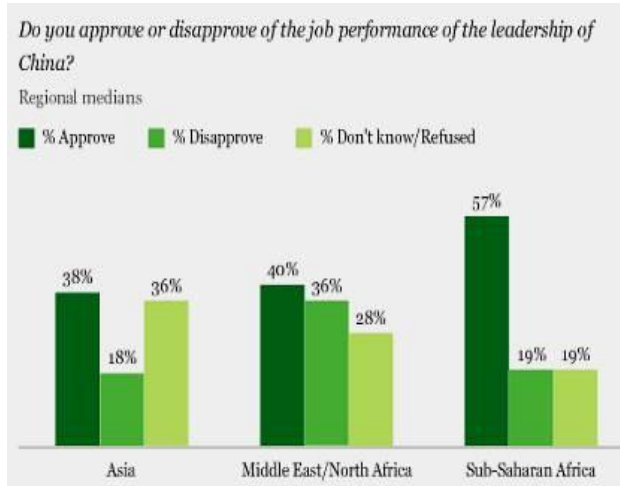
وبذلك نلاحظ حجم الاهتمام المتزايد بالمنطقة العربية عموما ومنطقة المغرب العربى على وجه الخصوص بالنسبة لأجندة السىاسة الخارجىة الصىنىة، التى ترتكز على التعاون الاقتصادى والتجارى والاستثمار بعيدا عن أى شكل من أشكال التدخل فى الشؤن الداخلىة للدول وفى سياساتها التنموىة، فقد ورد فى نفس الوثيقة أن "تلتزم الصىن بتطوير علاقاتها مع الدول العربىة على أساس المبادئ الخمسة المتمثلة فى الاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الأراضى، وعدم الاعتداء، وعدم التدخل فى الشؤن الداخلىة، والمساواة والمنفعة المتبادلة، والتعايش السلمى".⁶

على العكس من ذلك ركزت السىاسات الغربىة فى المنطقة على مشروطىة المساعدات الاقتصادىة والاستثمارات بالإصلاحات السىاسىة فى المنطقة، وما ىترتب عنه من تدخل فى شؤن الدول وهذا ما يلاحظ بالنسبة للسىاسات الغربىة فى دول المغرب العربى التى أصبحت تتدخل فى شؤن الدول المغاربىة تحت مظلة المؤسسات الدولىة المانحة، إضافة إلى أن التواجد الغربى فى المغرب العربى ركز على الاستثمارات الهىدروكربونىة وأهمل القطاعات الأخرى، لكن الصىن بالإضافة إلى اهتمامها بالاستثمارات الهىدروكربونىة، اهتمت أيضا بالاستثمار خارج قطاع المحروقات (البنىة التحتىة، قطاع الخدمات، وتوسىع التبادل التجارى).

هناك من یرى أن السىاسة الناعمة الصىنىة وجدت قبولا وانجذابا فى أماكن تواجدها، ففى شمال إفريقيا بلغت نسبة قبول الصىن 40%، أما بالنسبة لمستوى قبول الصىن على مستوى كل دولة من دول المغرب العربى فكانت النتائج كما ىلى: 41% فى المغرب، 38% فى الجزائر و36% فى تونس. (أنظر الشكل (1) و الجدول (1)).

شكل (01): مستوى قبول الصىن حسب المناطق الجغرفىة جدول (01): مستوى قبول الصىن حسب البلدان

	Approve
Yemen	52%
Iran	50%
Lebanon	46%
United Arab Emirates	42%
Morocco	41%
Egypt	41%
Kuwait	40%
Saudi Arabia	39%
Algeria	38%
Tunisia	36%
Palestine	33%
Turkey	29%
Israel	25%
Jordan	11%



Source: Eugenia Pecoraro: "China's strategy in North Africa and future economic challenges for the Mediterranean region". **EUGOV Working Paper**, N=26, November 2010. Barcelona: Institut Universitari d'Estudis Europeus, p.p 8-9.

فدور الصىن وتأثيرها فى المنطقة المغاربىة فى تزايد مستمر، وىنافس الدور الأمريكى والفرنسى فى المنطقة، خاصة فى المجال الاقتصادى والتجارى أين حققت الصىن معدلات مقبولة ومتزايدة بالنسبة لحجم التبادل والاستثمارات فى المنطقة المغاربىة مقارنة مع فرنسا والولايات المتحدة الأمريكىة.

استطاعت الصين بفضل سياستها الناعمة والهادئة استقطاب بلدان المغرب العربي، وإيجاد مكان لها كشريك استراتيجي، وإن كان تأثيرها السياسي والثقافي والعسكري مازال محدودا، فإن التأثير الاقتصادي والتجاري يبدو واضحا وجليا، وهذا ما يجزنا إلى التساؤل عن أهداف هذا الاستقطاب والاهتمام بالمنطقة المغاربية، أو ما هي المكاسب التي تريد الصين تحقيقها من وراء تواجدها في المغرب العربي؟

ثانيا: أهداف الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في المنطقة المغاربية

يفسر السلوك الاقتصادي الصيني في المنطقة المغاربية من خلال محددين كان لهما الأثر الكبير في اهتمام الصين بها، وهي الدافع الطبيعي المتمثل في تأمين احتياجاتها من مصادر الطاقة والمعادن، الدافع التجاري والاقتصادي من أجل دعم نموها الاقتصادي بكسب أسواق جديدة لمنتجاتها.

1- تعزيز إمدادات الطاقة

إذا كانت مصادر الطاقة والمعادن هي المحرك الأساسي لأي اقتصاد يسعى إلى التطور والازدهار، فإن الصين بما تمتلكه من مصانع ومنشآت اقتصادية ضخمة وبما تطمح إليه من تحقيق الزعامة الاقتصادية العالمية، فهي بحاجة إلى هذه المصادر أكثر من أي وقت مضى. فإذا كانت الغزوات التجارية في إفريقيا عموما متعددة الأسباب، فإننا نجد الحاجة المتزايدة للمواد الخام والنفط هو أهم هذه الأسباب، وهذا راجع إلى حاجيات الاقتصاد الصيني الضخم والمزدهر، حيث أصبحت الصين مستوردا صافيا للنفط في عام 1993، وتأتي في المرتبة الثانية في العالم كأكبر مستورد للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2004، وتستورد الصين حاليا 28% من احتياجاتها من النفط من إفريقيا في المقام الأول، وهذا راجع إلى الإستراتيجية الصينية التي أولت أهمية كبيرة للنمو الاقتصادي، وتأمين إمدادات النفط والغاز والتي تعتبر من أولويات المصلحة الوطنية وتشكل جزء هام من السياسة الخارجية الصينية.⁷

وبذلك تحظى المنطقة المغاربية باهتمام كبير من طرف الصين سواء تعلق الأمر بالدول التي تتوفر على مصادر الطاقة (الجزائر وليبيا)، أو التي تتوفر على المعادن (تونس والمغرب). ويتزايد هذا الاهتمام خاصة إذا علمنا أنه في سنة 2000 مثل استهلاك البترول 27% من حجم الواردات الصينية، وفي عام 2002 ارتفعت هذه النسبة إلى 37% لترتفع إلى 45% في عام 2005.⁸ فهذا يفسر الطلب المتزايد لموارد الطاقة نظرا لأهميتها الإستراتيجية.

وشكلت الزيارات المتبادلة بين الطرفين الصيني والمغاربي فرصة لوضع أسس الشراكة في المجال الطاقوي، فبالنسبة لليبيا فرغم فرغم حيابة الشركات الصينية لأصول مالية ذات صلة بالطاقة إلا أنها متضائلة مقارنة بالشركات الغربية، وهذا بسبب العلاقات المعقدة بين طرابلس وبكين على مر السنين، وهذا ما يفسر تأخر ليبيا في إقامة علاقات دبلوماسية مع الصين (كانت آخر دولة عربية تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين)، تلك العلاقات التي لم تكن جيدة بين البلدين منذ ذلك الحين، خاصة أن القذافي لم يزور الصين منذ عام 1982.⁹ وشكلت الأحداث الأخيرة في ليبيا تعقيدا للجانب الصيني، غير أن إزاحة نظام "العقيد القذافي" ومجيء نظام جديد من شأنه إعادة إحياء العلاقات الدبلوماسية وبعثها من جديد بين الطرفين.

أما فيما يتعلق بالجزائر فإنها تشكل محور الاهتمام الصيني في المنطقة المغاربية فيما يتعلق بالمصادر الطاقوية (النفط والغاز الطبيعي)، خاصة أن الجزائر تعتبر من بين الدول التي تمتلك أكبر احتياطي الغاز الطبيعي في العالم. وتعتبر الزيارة التي قام بها الرئيس الصيني "هوجين تاو" إلى إفريقيا (مصر، الغابون، الجزائر) تسجل في إطار الإرادة الصينية الهادفة إلى تنويع الموردين من

النفط والغاز (Hydrocarbure).¹⁰ خاصة إذا علمنا أن مصادر الطاقة في الشرق الأوسط تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي.

2- إيجاد أسواق جديدة لتصريف المنتجات الصينية

إذا كانت الدول الغربية وخاصة الأوروبية هي المهيمنة على حصة المبادلات التجارية مع دول شمال إفريقيا لاعتبارات تاريخية وجغرافية، فإنها ستكون مهددة بالتناقص بمرور الوقت، وهذا بعد أن أصبحت الصين شريكا رئيسيا لهذه الدول، حيث تم تسجيل ارتفاع ملحوظ في قيمة المبادلات التجارية بينهما.

على العموم فإن المبادلات التجارية بين دول شمال إفريقيا والصين سجلت ارتفاعا ملحوظا بدءا من تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي الصيني، وخصوصا بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001، والصادرات الصينية موجهة إلى كل دول شمال إفريقيا بدرجات متفاوتة من دولة لأخرى مع وجود تسارع قوي في 2003. وفي 2007 وصلت صادراتها الموجهة إلى المنطقة إلى ما يعادل 13 مليار دولار، فابتداء من 2005 شهدت صادرات الصين إلى الجزائر وليبيا تطورا ملحوظا مع تسجيل تطور أقل بالنسبة للمغرب، وهذا الاتجاه (رفع صادراتها نحو هذه الدول) مرتبط باحترامها لخصوصية هذه الدول، التي تصدر البترول والغاز والموارد المعدنية الأخرى للصين.¹¹

فالاهتمام الصيني بمنطقة المغرب العربي يرجع أيضا لاعتبارات متعلقة بمحاولة الصين إيجاد أسواق جديدة لمنتجاتها المتنوعة، وهذا راجع بطبيعة الحال إلى كبر حجم السوق المغاربية بـ: 89 مليون نسمة حسب إحصائيات 2011 (الجزائر 37 مليون نسمة، المغرب 32 مليون نسمة، تونس 10.5 مليون نسمة، ليبيا 6.3 مليون نسمة، موريتانيا 3.4 مليون نسمة). وتعتبر الجزائر والمغرب من أهم الشركاء التجاريين للصين حيث بلغ حجم الواردات الجزائرية من الصين قيمة 216.11 مليون دولار في 2004 أي بنسبة 1.7%، أما المغرب فبلغ حجم وارداتها من الصين في نفس السنة قيمة 208.11 مليون دولار أي بنسبة 1.7%.¹²

وبذلك فإن الصين مرشحة لمنافسة الأسواق الغربية في إفريقيا عموما وفي المنطقة المغاربية على وجه الخصوص، حيث يشير الخبراء إلى الارتفاع المتزايد لحجم المبادلات التجارية بين الصين والدول المغاربية منذ انطلاق منتدى التعاون الإفريقي - الصيني سنة 2000. وهناك من يفسر هذا الارتفاع بالسياسة المتبعة من طرف الصين في المنطقة حيث تقدم نفسها على أنها أكثر البلدان النامية الكبيرة و تعرض تجارتها مع دول المنطقة في إطار التبادل جنوب - جنوب.¹³ وهذا على عكس الدول الغربية التي تتعامل مع الدول المغاربية وفق منطق التعالي والهيمنة، فشككت بذلك السياسة التجارية للصين رضا واطمئنان لدى الدول الإفريقية عموما والدول المغاربية على وجه الخصوص، وهذا ما أثار مخاوف الشركاء الغربيين للمنطقة حول مستقبل مصالحهم الحيوية فيها.

وما يلاحظ في هيكل الصادرات الصينية للدول المغاربية هو سيطرة المنسوجات والملابس إضافة إلى السيارات والأجهزة الالكترونية، وفي المقابل فإن صادرات الدول المغاربية تتمثل أساسا في المواد الأولية والمعادن.

إذا فالصين ترى في المنطقة المغاربية مجالا حيويا وسوقا مهمة لصادراتها، فهي تتوقع توسع الأسواق الاستهلاكية للسلع الصينية في المنطقة على المدى المتوسط.

فمن خلال المؤشرات السابقة نلاحظ أن إجمالي صادرات الصين إلى شمال إفريقيا كانت أكبر بكثير من وارداتها من المنطقة، وهو ما أسفر عن فائض تجاري كبير لفائدة الصين، وهذا يبرز أهمية شمال إفريقيا كسوق للمنتجات الصينية التي تشمل الآلات ومعدات النقل، السلع والمواد المصنعة المتنوعة، المواد الكيميائية والمنتجات ذات الصلة، والمواد الغذائية والحيوانات. وقد عرفت نموا كبيرا

خلال السنوات الأخيرة، وهذا راجع إلى أسعار هذه المنتجات المنخفضة مقارنة بأسعارها في دول شمال إفريقيا، وهذا ما يشجع المستوردين في هذه الدول نحو الاتجاه إلى الأسواق الصينية، إضافة إلى بعض المزايا التي تمنحها الصين لشركائها التجاريين من الدول مثل الإعفاء من رسوم الاستيراد وهذا من شأنه تحفيز المتعاملين التجاريين. على العكس من ذلك بالنسبة للدول الغربية التي لا توفر مثل هذه الفرص التجارية وبالتالي خسارة بعض المتعاملين نتيجة تغيير الشريك التجاري (الصين).

وفي الواقع فإن إستراتيجية الصين في استقطاب الأسواق المغاربية مدعومة بسياساتها المعروفة بـ: "النهضة السلمية للصين"، وذلك بالتزامها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إضافة إلى أسلوب السخاء في منح المساعدات المالية والتقنية للدول الشريكة، وهذا ما مكنها من إغراء الحكومات والشعوب المغاربية على حد سواء، وبالتالي قبول السلع الصينية التي تمتاز بميزة أخرى هي انخفاض أسعارها مقارنة بالسلع الغربية.

تعتبر الأهداف الاقتصادية للصين في المنطقة المغاربية كما رأينا أهداف إستراتيجية، وتتطلب وسائل متعددة لتحقيقها وتطبيقها على أرض الواقع، وهذا ما يتم التطرق له في الجزء الموالي .

ثالثا: وسائل تحقيق الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في المنطقة المغاربية

اتبعت الصين عدة وسائل (اقتصادية، سياسية ودبلوماسية) لتحقيق أهداف إستراتيجيتها الاقتصادية في المنطقة المغاربية وتتمثل في:

1- تعزيز التبادل التجاري والاستثمار في المنطقة

إذا كانت الدول الأوروبية هي المهيمنة على حصة المبادلات التجارية مع الدول المغاربية، فإنها ستكون مهددة بالتناقص بمرور الوقت، وهذا بعد أن أصبحت الصين شريكا رئيسيا لهذه الدول، وتسجيل ارتفاع ملحوظ في قيمة المبادلات التجارية بينهما. على العموم فإن المبادلات التجارية بين الدول المغاربية والصين سجلت ارتفاعا ملحوظا بدءا من تطبيق سياسة الانفتاح الصينية، وخصوصا بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001، والصادرات الصينية موجهة إلى كل دولة مغاربية بدرجات متفاوتة من دولة لأخرى مع وجود تسارع قوي في 2003. وفي 2007 وصلت صادراتها الموجهة إلى المنطقة إلى ما يعادل 13 مليار دولار، فابتداء من 2005 شهدت صادرات الصين إلى الجزائر وليبيا تطورا ملحوظا مع تسجيل تطور أقل بالنسبة للمغرب، وهذا الاتجاه (رفع صادراتها نحو هذه الدول) مرتبط باحترامها لخصوصية هذه الدول، والتي تصدر البترول والغاز والموارد المعدنية الأخرى للصين.¹⁴

فمن خلال وثيقة سياسات الصين إزاء الدول العربية لعام 2016، تم تحديد أهم ملامح السياسات التجارية للصين نحو إفريقيا، فقد ورد فيها ما يلي: "دعم دخول مزيد من المنتجات العربية غير النفطية إلى السوق الصينية، ومواصلة تحسين الهيكلة التجارية، والعمل على الدفع بالتطور المستمر والمستقر للتجارة الثنائية. وتعزيز التواصل والتشاور بين الجهات الاقتصادية والتجارية المختصة لدى الجانبين الصيني والعربي ... معارضة الحمائية التجارية، والعمل على إزالة الحواجز التجارية غير الجمركية، مع إيجاد تسويات ملائمة للنزاعات والاحتكاكات التجارية... تعزيز التعاون في مجال الحجر الصحي، والإسراع بوتيرة تناسق المعايير وتبادل وتدريب الأفراد، مع العمل سويا على مكافحة استيراد وتصدير البضائع المقلدة والمغشوشة."¹⁵

بالنسبة للصادرات الصينية الموجهة إلى المنطقة المغاربية فإنها تشمل المنسوجات والملابس والسيارات، الأجهزة الكهربائية والكهربائية، المنتجات الالكترونية والتكنولوجية المتطورة، وقد عرفت نموا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، وهذا راجع إلى أسعار هذه المنتجات المنخفضة مقارنة بالمنتجات الغربية، وهذا ما يشجع المستوردين في الدول المغاربية الاتجاه إلى الأسواق الصينية، إضافة إلى

بعض المزايا التي تمنحها الصين لشركاتها التجاريين من الدول مثل الإعفاء من رسوم الاستيراد وهذا من شأنه تحفيز المتعاملين التجاريين. على العكس من ذلك بالنسبة للدول الغربية التي لا توفر مثل هذه الفرص التجارية وبالتالي خسارة بعض المتعاملين نتيجة تغيير الشريك التجاري (الصين).

أما فيما يخص السياسة الاستثمارية الصينية في المغرب العربي فقد أولتها الحكومة الصينية اهتماما كبيرا، حيث شجعت الشركات الصينية للاستثمار في المنطقة، إضافة إلى تقديم قروض تفضيلية للاستثمار، وخلق بيئة استثمارية ملائمة للأعمال. وحددت أيضا وثيقة سياسات الصين إزاء الدول العربية لعام 2016، أهم أطر التعاون في مجال الاستثمار بين الصين وشركاتها في المنطقة العربية، حيث ورد فيها: "تشجيع ودعم شركات الجانبين على توسيع وتحسين الاستثمارات المتبادلة على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة والتعاون والكسب المشترك، وتوسيع مجالات التعاون وتنويع سبله، وتوسيع القنوات الاستثمارية والتمويلية وتعزيز التعاون الاستثماري والتمويلي المتبادل ... إن الجانب الصيني على استعداد لمواصلة تقديم القروض الميسرة وإثمانات التصدير وغيرها للدول العربية ... والدفع بالتشاور والتوقيع على اتفاق عدم ازدواجية الضرائب ومنع التهرب من الضرائب بين الجانبين الصيني والعربي، بما يهيئ بيئة مواتية للاستثمار، ويوفر ظروفًا ميسرة لمستثمري الجانبين، ويحمي حقوقهم ومصالحهم المشروعة"¹⁶.

وفيما يخص الاستثمارات في المنطقة المغاربية فإنها لم تكن كافية بالاستثمار في الصناعات الهيدروكربونية، وإنما شملت قطاعات أخرى مثل البنية التحتية والأشغال العمومية والخدمات. وقد بلغت قيمة الاستثمارات الصينية المباشرة في شمال إفريقيا 6.61 مليون دولار في سنة 2004، لترتفع إلى 13.52 مليون دولار في 2005، ليرتفع هذا الرقم في 2006 إلى 23.32 مليون دولار.¹⁷ نلاحظ أن قيمة الاستثمارات قفزت أربعة أضعاف بين 2004-2006.

أما بالنسبة لقيمة الاستثمارات الصينية في كل دولة مغاربية على حدة، تأتي المغرب في المرتبة الأولى مغاربيا خلال ثلاث سنوات 2004-2006 ب: (1070 مليون دولار في 2004، 2946 مليون دولار في 2005، 2898 مليون دولار في 2006)، وتلتها الجزائر ب: (882 مليون دولار في 2004، 1081 مليون دولار في 2005، 1795 مليون دولار في 2006)، ثم تأتي تونس ب: (639 مليون دولار في 2004، 782 مليون دولار في 2005، 3312 مليون دولار في 2006).¹⁸

هذه الأرقام المسجلة والمتزايدة باضطراب في قيمة الاستثمارات الصينية في المغرب العربي تعكس إقبال المستثمرين الصينيين على المنطقة، وتوسيع قاعدة الاستثمارات لتشمل قطاعات لم تكن تشملها الاستثمارات الغربية، وهذا وجه من أوجه النجاح الصيني في المنطقة المغاربية.

3- تعزيز النفوذ السياسي والدبلوماسي الصيني لتحقيق التغلغل الاقتصادي

إن المقاربة الصينية لتواجدها في قارة إفريقيا عموما والمنطقة المغاربية على وجه الخصوص وإن كانت تركز على الوسائل الاقتصادية كما رأينا سابقا، غير أنها لم تهمل الأدوات السياسية والدبلوماسية، وهذا راجع بطبيعة الحال إلى ترابط البعدين الاقتصادي والدبلوماسي، فالدبلوماسية الصينية تهدف إلى تحقيق المكاسب الاقتصادية وتمييزها.

والدبلوماسية الصينية ركزت في مرحلة أولى على خدمة العقيدة أو التوجه الإيديولوجي، وهذا ما نلاحظه في علاقات الصين بالدول الإفريقية في الستينات والسبعينات والثمانينات، أين كان الصراع الإيديولوجي بين الاشتراكية والرأسمالية في إطار الحرب الباردة، فكان الحزب الاشتراكي الصيني يدعم الأحزاب الاشتراكية في الدول الإفريقية والمغاربية وذلك لنشر الإيديولوجية

الاشتراكية، وهذا التوجه الإيديولوجي للدبلوماسية الصينية اتخذ منحى آخر بعد 1980 عند تطبيقها لسياسة الانفتاح والإصلاح.¹⁹

كذلك فإن الدبلوماسية الصينية تجاه الدول المغاربية كانت لها غايات سياسية، وخاصة قضايا السيادة، الوحدة، والاعتراف الدولي فيما يخص بمعركتها المستمرة مع تايوان، وخصوصا بعد حصول تايوان على الاعتراف الدولي من قبل بعض الدول الإفريقية المستقلة حديثا، وهو ما شكل عقبة أساسية أمام الدبلوماسية الصينية، التي كانت تسعى إلى مضاعفة قوتها الدبلوماسية في المحيط الدولي، فهي دائما تريد حجز الدعم السياسي للصين على حساب تايوان، في مقابل استعمالها لحق النقد في مجلس الأمن لصالح الدول الإفريقية المساندة لها في قضية "تايوان".

بالإضافة إلى ذلك هناك توجه لدى الصين لاستخدام إفريقيا ومن ضمنها الدول المغاربية لبناء قوة كبيرة تمكنها من لعب دور رئيسي على الصعيد الدولي أكثر من أي وقت مضى، كالمشاركة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهذا بغرض تكوين صورة الفاعل الدولي المسئول عن الاستقرار والأمن والسلام في العالم.²⁰ وبالتالي تعزيز الفرص التجارية والاستثمارية الصينية في المنطقة المغاربية وضمان الوصول إلى المصادر والثروات الطبيعية (البترول والغاز الطبيعي)، وفق المنطق الصيني الجديد "الدبلوماسية في خدمة الاقتصاد" diplomacy serving economy الذي اعتمد كبديل عن المنطق السابق "الاقتصاد في خدمة الدبلوماسية" economy serving diplomacy.

وفي إطار استعمال الأدوات الدبلوماسية لتعزيز العلاقات الاقتصادية الصينية- المغاربية طورت الصين الدبلوماسية الصحية **health diplomacy** ضمن سياستها في قارة إفريقيا عموما، حيث بدأت مع تدفق المساعدات الصحية الصينية بعد نهاية الحرب الباردة إلى ما وراء البحار، مع تصاعد المخاوف الإيديولوجية في تلك الفترة.

تطور البرنامج الصحي الصيني في المنطقة المغاربية كان بالتوازي إلى حد كبير مع تطور علاقات الصين الدبلوماسية مع القارة الإفريقية عموما، فكانت الجزائر أول دولة إفريقية تستفيد من المساعدات الصحية الصينية خارج حدودها، في شكل فريق طبي صيني نحو الجزائر (مارس 1963) في أعقاب نهاية الحرب التحريرية ضد الاستعمار الفرنسي.²¹

توالى بعدها المساعدات الصحية الصينية إلى مختلف دول القارة الإفريقية ومنها الدول المغاربية، من خلال طرح تدابير شملت انشاء المستشفيات، ومراكز الوقاية والعلاج من الملاريا وفيروس نقص المناعة المكتسبة.

رابعا: فرص ومحاذير التواجد الصيني في المنطقة المغاربية

رأينا سابقا كيف تستفيد الصين من شركائها في المنطقة المغاربية سواء على مستوى الموارد الطبيعية أو على مستوى المبادلات التجارية والاستثمارات، أو على مستوى المساعدات، لكن ما يهمنا أكثر هو التطرق إلى تأثير دول المنطقة بالإستراتيجية الاقتصادية ومدى استفادتها من الفرص التنموية التي تتيحها الصين، إضافة إلى بعض المحاذير الناجمة عن تنامي النفوذ الاقتصادي الصيني في المنطقة.

1- فرص التواجد الصيني في المنطقة المغاربية

يمكن حصر أهم الفرص التي يتيحها التواجد الصيني في المنطقة المغاربية في النقاط التالية:

- يمكن أن تستفيد دول المغرب العربي في احتكاكها بالصين من نمط التنمية الصيني وتستقي من التجربة الصينية ما يلاءم البيئة المغاربية. باعتبارها (الصين) تملك تقاليد عريقة وراسخة في مجال التنمية، كما أن المشروعات التي تقدمها تتميز بجودة نسبية ولكنها بتكاليف رخيصة جدا مقارنة مع الغرب، وهذا ما يلاءم القارة الإفريقية التي لا يمكنها تحمل نفقات تنمية عالية.

- نمو وازدياد حجم التبادل التجاري بين الطرفين من شأنه توفير الكثير من السلع وبأثمان منخفضة مقارنة بنظيرتها الغربية، وبالتالي سد الحاجات المتنامية للسوق المغاربية.

- التصنيع في المنطقة المغاربية يحتاج بشكل كبير إلى استثمار وتكنولوجيا الصين ويخلق التعاون بين الصين ودول المغرب العربي وضعاً متبادلاً المنفعة ويفيد الجانبين.

- إن التعاون بين الصين ودول المغرب العربي هو نوع جديد من الشراكة، يختلف تماماً عن الاستعمار الذي تم في المنطقة من قبل الدول الغربية، والذي كان جوهره بشكل كبير السيطرة على الموارد والثروة في المنطقة دون النظر إلى تنميتها، فالصين أحضرت رأس المال والتكنولوجيا والمعدات إلى المنطقة المغاربية، بينما دول المغرب العربي لديها وفرة في مصادر العمالة والأسواق والموارد، وتعاون الجانبين يكمل بعضه بعضاً وينطوي على منفعة متبادلة في الحقيقة.

- دعم اقتصاديات الدول المغاربية في إطار المساعدات التنموية الصينية الموجهة للقارة الإفريقية عموماً، من خلال الاستفادة من الاستثمارات والخبرة الصينية في مشاريع البنية التحتية للدول المغاربية من شبكات الطرق و البنايات والسدود، والأمثلة على ذلك كثيرة (الطريق السيار شرق-غرب في الجزائر...).

إضافة إلى البرامج الصينية لتدريب المهنيين الأفارقة عموماً في مجال الإدارة الاقتصادية، من خلال إنشائها لصندوق تنمية الموارد البشرية الأفريقية الذي يساعد في تدريب 3800 مهني أفريقي سنوياً. فضلاً عن بنائها (الصين) لعلاقات مع المصارف الإفريقية مثل: بنك التنمية الإفريقي، لإدراكها أنه بمقدورها القيام بدور فعال داخل المصارف الإقليمية عنه داخل المصارف والمؤسسات المالية الدولية الكبرى على غرار البنك الدولي.²²

كذلك استفادة المنطقة المغاربية من مختلف أشكال المساعدات المالية (قروض) من الطرف الصيني، مع التزام الصيني بعدم التدخل في طرق صرفها وتنفيذها وعدم ربطها بالمشروطة السياسية، عكس الدول الغربية والمؤسسات المالية الدولية المانحة التي تقدم لها قروضا مشروطة بإحداث إصلاحات سياسية ودستورية تتوافق تكريساً للديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

- الاستثمارات الصينية المختلفة في المنطقة المغاربية تساهم في خلق فرص ومناصب الشغل للبطالين وبالتالي التقليل من حجم البطالة.

- يمكن أن تستفيد الدول المغاربية من الدعم السياسي والدبلوماسي الصيني في قضاياها المتعلقة بالسياسة الدولية، مثل: مكافحة الإرهاب والقرصنة.

2- محاذير النفوذ الاقتصادي الصيني في المنطقة المغاربية

بالرغم من مختلف الفرص التي يتيحها التواجد الاقتصادي الصيني في منطقة المغرب العربي، فإنه لا يخلو من آثار سلبية ومحاذير تتمثل في:

- المبادلات التجارية غير متكافئة بين الصين والمغرب العربي، فالصين تصدر منتجات متنوعة للمنطقة، بينما الدول المغاربية تقتصر في صادراتها للصين على الموارد الأولية والمعادن، وبالتالي عدم إمكانية المنافسة وتحويل المغرب العربي إلى مجرد سوق كبير للمنتجات الصينية. فالقدرة التنافسية التجارية الصينية العالية والمعترف بها عالمياً في مجال التصنيع، أدت إلى تفويض قدرة الصناعات التحويلية المحلية في الدول المغاربية، ويتضح جلياً من في المنسوجات وصناعة الملابس والأحذية، أين كان للواردات المغاربية القادمة من الصين أثر دراماتيكي على إضعاف القدرة التنافسية لمنتجاتها المحلية في الأسواق الخارجية.²³

- بالنسبة للاستثمارات الصينية في المنطقة تطرح مشكلة القدرة التنافسية للمستثمرين المحليين، وبالتالي سيطرة الشركات الصينية على المستوى البعيد على الاستثمارات الوطنية للدول المغاربية، والمشكل الثاني المطروح هو توظيف العمالة الصينية من طرف المستثمرين الصينيين لما تتميز به من مهارات وكفاءة، وهذا ما يؤثر على سوق الشغل في الدول المستضيفة ويساهم في رفع معدلات البطالة، وهذا ما نلاحظه في الاستثمارات المتعلقة بقطاع الأشغال العمومية. حيث تطرح مسألة الهجرة الصينية نحو الدول المغاربية تحديا كبيرا أمام الدول المستضيفة خاصة الجزائر التي يتواجد بها أزيد من 20 ألف مهاجر صيني²⁴، وهو ما يطرح مشكل آخر يتعلق بالاندماج بين المهاجرين الصينيين في ظل اختلاف القيم الثقافية بين المجتمعين الصيني والمغاربي.

- الاستثمارات الصينية وخاصة في القطاع الصناعي يمكن أن تؤثر على البيئة والمناخ، إذا لم تلتزم بالمعايير البيئية المعروفة عالميا للإنقاص من حجم الملوثات، خاصة في ظل غياب الصرامة في تطبيقها من قبل الدول المغاربية.

- الحضور الاقتصادي المتنامي للصين في المنطقة قد يؤدي إلى تورطها في القضايا السياسية في المنطقة المغاربية خاصة في أوقات الاضطرابات والأزمات (موجة الاضطرابات والحركات الاحتجاجية التي عرفتها دول المنطقة منذ 2010) إذا ما رأى في ذلك تحقيقا لمصلحته، سواء تعلق الأمر بالقضايا الوطنية داخل كل دولة أو القضايا البينية بين دول المغرب العربي، أو بين دول المغرب العربي والدول الإفريقية الأخرى.

لأن الاضطرابات والأزمات الداخلية والبينية يمكن أن تؤثر على المصالح الاقتصادية الصينية في المنطقة، مما يجعل من احتمال تورط الصين سياسيا (الدعم السياسي)، وعسكريا (الدعم العسكري واللوجستي) قائما، خاصة أنها تدخلت في أزمات في دول إفريقية مختلفة، مثل تدخلها ودعمها لنظام الحكم القائم في الأزمة السودانية (دارفور)، لأن إدانة بكن لنظام الحكم القائم يضر بمصالحها الاقتصادية في السودان وخاصة المصالح النفطية.

وكذلك قضية التعاون والدعم العسكري الصيني للدول الإفريقية يطرح عدة تحديات، خاصة بعد توسيع الصين صادراتها من المنتجات العسكرية نحو بعض الدول الإفريقية على غرار أوغندا، رواندا، بورندي، السودان وتشاد، وكلها دول شهدت أزمات واضطرابات داخلية، ولعبت الصين دورا في تمويل الجماعات المسلحة ودعم أنظمة حاكمة تسلطية حفاظا على مصالحها الاقتصادية.

ففي عام 2003 بلغت إيرادات الصين من بيع الأسلحة الخفيفة في إفريقيا أكثر من 1,3 بليون دولار أمريكي، كما تم بناء البنية التحتية العسكرية لإنتاج الأسلحة الخفيفة في السودان وزيمبابوي. كما اشترت الجزائر والمغرب من الصين طائرات هجومية خفيفة (K-8)، وطائرات مقاتلة متعددة الأدوار (JF-17)²⁵.

الخاتمة:

استطاعت الصين أن تجد لها مكانا في المنطقة المغاربية، بإقامة علاقات اقتصادية وتجارية متينة مع دول المنطقة المغاربية وتعزيزها عن طريق الأدوات السياسية والدبلوماسية وتعميق التعاون الاقتصادي. غير أن الهدف الرئيسي للإستراتيجية الصينية في المنطقة هو السيطرة على موارد الطاقة والمعادن، وفتح الأسواق المغاربية أمام السلع الصينية والاستثمار في المنطقة، واستخدام البلدان المغاربية كقواعد للإنتاج والتصدير للدول الأخرى كالولايات المتحدة الأمريكية وباقي دول إفريقيا، كل هذا من أجل ضمان نمو الاقتصاد الصيني الضخم، ومضاعفة نفوذه المتنامي في العالم.

وهذا يشكل تحديا جديدا أمام الدول المغاربية التي تفتقد إلى القدرة التنافسية بسبب ضعف اقتصادياتها، التي تعاني من مشاكل هيكلية عميقة، فتكون بذلك عاجزة عن مجاراة الاقتصاد الصيني وتضييع منها الفرص التي تتيحها الصين، للاستفادة منها

في تقليل الآثار السلبية المحتملة من التواجد الصيني. تستطيع البلدان المغاربية أن ترد على هذا التحدي بوضع إستراتيجية مغاربية للتعامل مع الصين.

لذلك يتعين على الدول المغاربية أن تطالب بعلاقات أكثر إنصافا مع الصين، وعدم الرضا بتصدير المواد الخام فقط، وإنما المطالبة والسعي بالمقابل الحصول على التكنولوجيا والتعاون الفني والتكنولوجي، لأن الاعتماد على الموارد الأولية لا يمكنها من بناء اقتصاد قوي قادر على منافسة الصين، وفي هذا الإطار فإن الدول المغاربية مطالبة أكثر من أي وقت مضى بالتكامل الاقتصادي لمواجهة التحديات الناتجة عن الشراكة مع الصين، لتصبح قوة اقتصادية إقليمية لها القدرة على المنافسة وتحقيق أرباح متبادلة. ومهما كانت أهمية الشراكة مع الصين، يظل الأساس الوطيد للسلام الدائم والازدهار في الدول المغاربية هو الزيادة المستمرة في التجارة البينية فيما بين دول المنطقة المغاربية وفي احترام حقوق الإنسان وإرساء أنظمة الحكم الديمقراطي (الحكم الرشيد).

نتائج الدراسة: من خلال الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- تحتاج الصين في مسارها نحو النهضة السلمية وتوسيع تأثيرها العالمي، لدعم البلدان الإفريقية ومنها الدول المغاربية، وإقامة علاقات صينية-مغاربية أكثر نضجا.
- تعتبر الصين بديلا حقيقيا واستراتيجيا عن الشركاء التقليديين للمنطقة المغاربية، وفرصة لدول المنطقة من أجل زيادة الفرص التنموية التي توفرها الصين.
- تصطدم الإستراتيجية الاقتصادية الصينية لإشراك ودمج المنطقة المغاربية في الاقتصاد العالمي، بنمط الدولة والاقتصاد الريعي في بعض دول المنطقة (الجزائر)، مما أدى بها إلى دعم الأوضاع القائمة.
- توجد مخاوف كبيرة من احتمال انخراط الصين مستقبلا في القضايا الداخلية للدول المغاربية، خاصة في ظل تورطها (سياسيا وعسكريا) في بعض الدول الإفريقية كما رأينا سابقا تحت غطاء حماية مصالحها الاقتصادية.

اقتراحات:

- ضمان الحكومات الإفريقية إقامة علاقات اقتصادية وصفقات عادلة مع الشريك الصيني بما يحقق المصالح والفوائد المشتركة.
- إشراك المجتمع المدني وجمعيات حماية حقوق الإنسان وجمعيات حماية البيئة والمنظمات غير الحكومية في عملية الشراكة الصينية-المغاربية إلى جانب حكومات الدول المغاربية، من أجل تقليل ومنع بعض الأنشطة الصينية التي تضر الدول المغاربية.
- إتباع الدول المغاربية لنهج استراتيجي من خلال تنسيق وتوحيد جهودها من أجل العمل المشترك والجماعي في تعاملها مع الطرف الصيني، وعدم التعامل معه من منطلق أحادي.

قائمة الهوامش والمراجع:

¹ - دانييل بورشتاين وأرنه دي كيزا، التنين الأكبر: الصين في القرن الواحد والعشرين. تر: شوقي جلال، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2001، ص 49.

² - Jenny Clegg, China's global strategy : towards a multipolar world. London : pluto press, 2009, p 224.

Ian Taylor, China and Africa : engagement and compromise. New York : Routledge, 2006, p 16.³

⁴ - , The Diplomat, June 28, 2014, "China and Tunisia: A Quiet Partnership" Muhammad Zulfikar Rakhmat, available in: <http://thediplomat.com/2014/06/china-and-tunisia-a-quiet-partnership/>

⁵ - "وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية"، بكين، جانفي 2016، ص 1-3، تاريخ التصفح: 2016-12-21، متاحة على الموقع الإلكتروني:

<http://www.fmprc.gov.cn/fra/wjdt/gb/W020160115345916404312.pdf>

⁶ - الموقع الإلكتروني نفسه، ص 6.

⁷ - Dorothy- Grace Guerrero and Firouza Manji, **Cchina's new role in Africa and the south**. Oxford : Fahamu, 2008, p 134.

⁸ - François Lafargue, "La Chine, une puissance Africaine", (**Revue perspectives Chinoises**, n= 90, Juillet – Août, 2005), disponible sur: <https://perspectiveschinoises.revues.org/900>

⁹ - J. Peter pham, "China's interests in the Middle East and North Africa in the light of recent developments in those regions", Testimony **before the U.S – China economic and security review comission hearing on "China's current and emerging foreign policy priorities"**, Wednesday, 13 April 2011, p 7.

¹⁰ - François Lafargue, Ibid.

¹¹ - François Nicolas, **Le Maghreb dans son environnement régional et international : la présence économique Chinoise et Indienne au Maghreb**. Paris : Centre des études économiques, 2010, p 22.

¹² - John W.Harbeson and Donald Rothchild, **Africa in world politics : reforming political order**. 4 th ed, Philadelphia : Westview Press, 2009, p 329.

¹³ - Jean Raphael Chaponnière, "La Chine et l'enjeu Africain : analyse des échanges Sino – Africaines", (**Revue d'intelligence stratégique et des relations internationales**, n= 3, Septembre 2010), p 36.

¹⁴ - François Nicolas, **Le Maghreb dans son environnement régional et international : la présence économique Chinoise et Indienne au Maghreb**. Paris : Centre des études économiques, 2010, p 22.

¹⁵ - "وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية"، موقع سابق الذكر، ص 12.

¹⁶ - الموقع الإلكتروني نفسه، ص 11.

¹⁷ -Peter Kragelund and Meine Pieter van Dijk, **China 's investments in Africa**. In : Meine Pieter van Dijk (ed.), the New Presence of China in Africa. Amsterdam : Amsterdam University Press, 2009, p 87.

¹⁸ - Ibid, p 88.

¹⁹ - George T.Yu, **"China, Africa and Globalization : the China alternative"**, Asia paper, Stockholm : Institute for security and development policy, Jeune 2009, p p 9-10.

²⁰ -Serge Mbenza, "Les relations Chine – Afrique : quel futur ?", (**Revue d'intelligence stratégique et des relations internationales**, n= 3, Septembre 2010), p p 146- 147.

²¹ -Deborah Brautigam, "U.S and Chinese efforts in Africa in global health and foreign aid", in : Xiaoqing Lu Boynton (editor), China's global health and foreign aid engagement in Africa, a **Report of CSIS**, Washington : CSIS, november 2011 , p 4.

²² - خليل حسين، " آثار التغلغل الصيني في إفريقيا"، تاريخ التصفح: 22-12-2016، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.middle-east-online.com/?id=45435>

²³ - AfDB, Chinese Investments and Employment Creation in Algeria and Egypt, Economic Brief , 2012, p 5, available in :

<http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/Brochure%20China%20Anglais.pdf>

²⁴ - François Nicolas, Op cit, P 49.

²⁵ - Igor Pejic, "Chinese military engagement in africa", available in :

<HTTPS://SOUTHFRONT.ORG/CHINESE-MILITARY-ENGAGEMENT-IN-AFRICA/>

السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي

حالة (ماليزيا وإندونيسيا والمكسيك)

أ. غلاب فاتح

جامعة المسيلة

أ. سعيداني محمد السعيد

جامعة غرداية

أ. رزيقات بويكر

جامعة المسيلة

saidanimouha@gmail.com

Received: Jan 2017

Accepted: Fèv 2017

Published: Mar 2017

ملخص:

شهدت البيئة الاقتصادية العالمية تغيرات كبيرة نتيجة الانخفاض الحاد وربما المزمن في أسعار النفط، وما يترتب عليه من إضعاف أرصدت الحسابات الخارجية والمالية العامة وإضعاف الحوكمة والمؤسسات في البلدان الربية، ويقول الخبراء إن تحقيق تقدم ملموس في خفض الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي لإيرادات التصدير والمالية العامة، يتطلب من الحكومات اعتماد أنموذج اقتصادي. وتطالعنا التجارب التاريخية ببضعة أمثلة لبلدان وربما تكون ماليزيا وإندونيسيا والمكسيك أفضل النماذج لبلدان نجحت في تنويع اقتصاداتها بعيدا عن التركيز عن النفط. ورغم اتباع كل من هذه البلدان مسارا مختلفا، فمن الواضح أن بينها بعض الأمور المشتركة من بينها: تقديم حوافز لتشجيع الشركات على تطوير أسواق الصادرات ودعم العمالة في اكتساب المهارات والتعليم الملائمين بالإضافة إلى إيجاد بيئة اقتصادية مستقرة ومناخ موات لممارسة الأعمال.

الكلمات المفتاحية: اختيار أسعار النفط، التنويع الاقتصادي، التجارب الدولية في التنويع الاقتصادي

رموز JEL: F21, P28, Q40.

Abstract:

The global economic environment has undergone major changes as a result of the sharp decline and possibly chronic in oil prices, and the consequent weakening of Balances foreign and finance public accounts and weaken governance and institutions in the countries, and experts say the achievement of tangible progress in reducing dependence on oil as a major source of export revenues and public finance, It requires governments to adopt an economic model. And historical experiences tell us a few examples of countries and possibly Malaysia, Indonesia and Mexico are the best models for countries succeeded in diversifying their economies away from a focus on the oil. Although follow each of these countries a different path, it is clear that among them some of the things common among them: providing incentives to encourage companies to develop export markets and to support employment in the skills and education of appropriate addition to finding a stable economic environment and a climate conducive to doing business.

Key words: economic diversification, international experiences in economic diversification

(JEL) Classification: F21, P28, Q40.

تتسم سوق النفط الدولية بعدم الاستقرار وكثرة التقلبات في اسعار النفط نتيجة لتأثيرها بالعديد من العوامل والمتغيرات، وإذا ما عرفنا أن النفط سلعة دولية في مداها استراتيجية في أهميتها بالنسبة لجميع دول العالم مهما كان مستوى تقدمها باعتبارها دولا مستهلكة للنفط وإن كانت بدرجات متفاوتة، تقابل مجموعة محدودة من الدول المنتجة والمصدرة للنفط يصبح من البديهي القول " بأن ارتفاع أسعار النفط يكون لصالح الدول المنتجة والمصدرة حيث تزداد عوائدها النفطية أساس وارداتها المالية مما تؤثر ايجابيا فيها وفي اعداد الموازنة العامة لديها، فيما يكون هذا الارتفاع لغير صالح الدول المستهلكة حيث يزيد هذا الارتفاع من الأعباء المالية عليها، مما يؤثر في اعداد الموازنة العامة فيها، ويكون الوضع معاكسا في حالة انخفاض أسعار النفط، وما يترتب على ذلك من مخاطر واشكاليات، بالتالي فإن جميع دول العالم تواجه خطأ واحدا اسمه "خطر سعر النفط" وترتب على هذا الخطر العديد من المخاطر والاشكاليات عند اعداد الموازنات العامة لها أو عند اتخاذ القرارات الاقتصادية للدول المصدرة للنفط خصوصا وأن تقلبات في أسعار النفط أصبحت ظاهرة متكررة ومثيرة للقلق على المستوى العالمي، تؤثر في معظم الدول المنتجة والمصدرة للنفط أو التي يعتبر النفط فيها المصدر الرئيسي في تحقيق مواردها المالية بالعملة الأجنبية، ومن أجل أن تخفف هذه الأخيرة من حدة تأثير هذا الانخفاض كان لابد لها من اتخاذ حزمة من الاجراءات الاقتصادية ومنها اتباع سياسة التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الطاع النفطي وتطوير القطاعات الصناعية والزراعية وغيرها، وتبني مشاريع الاصلاح الاقتصادي والإداري واقامة تكتلات اقتصادية قوية كمناطق التجارة الحرة والأسواق المشتركة والتكاملات الاقتصادية والاهتمام بالتنمية المستدامة حتى يتسنى لها تقوية اقتصاداتها والتأقلم ايجابيا مع البيئة الاقتصادية العالمية الراهنة وصولا إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، وتطالعنا التجارب التاريخية ببضعة أمثلة لبلدان وربما تكون ماليزيا وإندونيسيا والمكسيك أفضل النماذج لبلدان نجحت في تنويع اقتصاداتها بعيدا عن التركيز عن النفط. ورغم اتباع كل من هذه البلدان مسارا مختلفا.

أولا: مشكلة الدراسة

شهدت البيئة الاقتصادية العالمية تغيرات كبيرة نتيجة الانخفاض الحاد وربما المزمّن في أسعار النفط، وما يترتب عليه من إضعاف أرصدت الحسابات الخارجية والمالية العامة وإضعاف الحوكمة والمؤسسات في البلدان الريعية، ويقول الخبراء إن تحقيق تقدم ملموس في خفض الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي لإيرادات التصدير والمالية العامة، يتطلب من الحكومات اعتماد أنموذج اقتصادي. ولعل التجارب التاريخية لبلدان مثل ماليزيا وإندونيسيا والمكسيك أفضل النماذج لبلدان نجحت في تنويع اقتصاداتها بعيدا عن التركيز عن النفط.

من خلال هذا الطرح كانت اشكالية الدراسة كما يلي: "ماهي السياسات و الاستراتيجيات المنتهجة في هذه الدول (ماليزيا و اندونيسيا والمكسيك) في مجال التنويع الاقتصادي؟"

ثانيا: أهداف الدراسة

تهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق النقاط الرئيسية التالية:

- 1- التعرف على أسباب انخيار أسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد العالمي (دول المستورة والمصدرة للنفط)؛
- 2- التعرف مفهوم وأهمية التنويع الاقتصادي والمعايير التي يقاس بها التنويع الاقتصادي؛
- 3- التعرف على السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي.

ثالثا: أهمية الدراسة

أهمية هذه الدراسة أنها تتزامن مع انخيار أسعار النفط الحاد أو المزمن، وعادت أهمية التنويع الاقتصادي إلى دائرة الضوء من جديد، إذ تعد التنمية الاقتصادية من أسمى الأهداف التي تسعى الدول الربعية لتحقيقها من أجل التخلص من صور التخلف المختلفة، وإن أكثر اقتصاديات الدول العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة تعتمد على أكثر من 90% من إيراداتها على الإيرادات النفطية.

وسنقوم بالإجابة على الاشكالية أعلاه من خلال تناول المحاور الآتية:

المحور الأول: انهيار أسعار النفط أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي؛

المحور الثاني: مفهوم وأهمية التنويع الاقتصادي والمعايير التي يقاس بها التنويع الاقتصادي؛

المحور الثالث: السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي.

المحور الأول: انهيار أسعار النفط أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي

1-1- أسباب انخفاض أسعار النفط

انخفضت أسعار النفط أكثر من النصف منذ منتصف سنة 2014 حتى بداية عام 2015، فقد انخفض سعر البرميل الواحد من مزيج برنت من 115 دولارًا في جويلية 2014 إلى أقل من 35 دولارًا في جانفي عام 2016، وهو أكبر انخفاض تشهده الأسعار منذ انخيارها عام 2008 الموقت بسبب الأزمة المالية العالمية (وصل سعر البرميل الواحد من النفط إلى 37 دولارا في ديسمبر 2008)، ولقد تضافرت عدة عوامل أدت إلى الانخفاض الحالي ويمكن ذكر أهم الأسباب لهذا الانخيار على النحو الآتي:

1-1-1 عوامل العرض والطلب

بعد نحو عقد ونصف العقد من الزمن من انخيار الأسعار منذ أواسط الثمانينيات من القرن العشرين، بدأت الأسعار في الارتفاع منذ عام 2002، بسبب صعود الصين والهند وغيرها من دول شرق آسيا وبقيت مرتفعة خلال معظم العقد الماضي (أكثر من 100 دولار بالنسبة إلى البرميل الواحد منذ عام 2010) وذلك لسببين أساسيين، هما ارتفاع الطلب في دول مثل الصين، ونقص الإمدادات من دول كانت مضطربة سياسيا في الشرق الأوسط كالعراق وليبيا، ونظرا إلى تأخر استجابة العرض للطلب حينئذ أدى إلى ارتفاع الأسعار. ولكن في الوقت نفسه كانت ثمة متغيرات تجري بسرعة تحت السطح، فارتفاع الأسعار

خلال العقد الماضي أدى إلى تحفيز الاستثمارات لاستخراج النفط من أماكن كان يصعب استخراجه منها من قبل بسبب ارتفاع التكلفة، ونعني بذلك تحديدا النفط الصخري في الولايات المتحدة والنفط الرملي في كندا.

في الوقت نفسه بدء الطلب العالمي يتراجع بسبب الركود الاقتصادي في منطقة اليورو، والتباطؤ في الصين وآسيا، والتحسين في تطبيق معايير الكفاءة في استهلاك الوقود في دول متقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى معاودة الامدادات في كل من العراق وليبيا، وفي اوسط عام 2014 بدأت زياد العرض تظهر في الأسواق، وأخذ العرض العالمي يتزايد على نحو أكبر من الطلب وفي سبتمبر بدأت الاسعار في الانزلاق وكانت الاسواق تتوقع أن تخفض أوبك (وهي تنتج 40 % من الإنتاج العالمي) إنتاجها لتعادل العرض العالمي للطلب، ولكنها لم تفعل وامتنعت المملكة العربية السعودية (وهي المنتج المرجح في الأسواق)، فأدى ذلك إلى تهاوي الأسعار ليواصل نف برنت انهياره من 80 إلى 60 دولارا بالنسبة للبرميل الواحد في أوساط ديسمبر 2014، ثم ليصل غلى ما دون 50 دولارا في جانفي 2015¹.

1-2-1- قناة التوقعات المستقبلية

إضافة إلى عاملي العرض والطلب كانت ثمة قناة التوقعات المستقبلية بشأن الوضع العام للسياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية وتأثيره في أسعار النفط والمعادن. فخلال لعقد الماضي تنامي استخدام النفط بوصفه سلعة مالية للمتاجرة والمضاربة به في أسواق المال. وفي ظل التوقعات بقرب رفع اسعار الفائدة (من منطقة الصفر) في الولايات المتحدة الامريكية والخروج من السياسة النقدية التوسعية غير التقليدية التي اتبعها الاحتياطي الفدرالي الأمريكي منذ انفجار الأزمة المالية العالمية عام 2008، مع بقاء أسعار الفائدة منخفضة في مناطق رئيسية من العالم كمنطقة اليورو، واليابان، فإن ذلك يؤدي إلى أمرين، أحدهما حرف رؤوس الأموال والمحافظ الاستثمارية وتوجيهها نحو الاستثمار في الأصول المالية مثل أذونات الخزانة وسنداتهما، والآخر ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي، وهو ما يضعف الطلب في مناطق مستهلكة رئيسية متعلقة بالعالم مثل منطقة اليورو واليابان. بالنسبة إلى انخفاض أسعار النفط، يمكن إجمال العوامل المتعلقة بالعرض في النقاط التالية²:

أدى انتاج الولايات المتحدة وحدها فقط للنفط الصخري إلى زيادة مقدارها 4 ملايين برميل يوميا من النفط منذ عام 2008؛

وجود مناطق مضطربة سياسيا في الشرق الأوسط (العراق وليبيا) مازالت تسعى لرفع إنتاجها من النفط؛
تغير في استراتيجية الأوبك نحو استهداف الحصص بدلا من استهداف الأسعار، وهذا ما جعل الأسعار أقرب إلى أسعار التنافسية؛

أما بالنسبة إلى العوامل المتعلقة بالطلب، فإن انخفاض في أسعار النفط بحسب وكالة الطاقة الدولية (من 20 إلى 35 %)، ما بين جويلية وديسمبر عام 2014، يرجع إلى انخفاض الطلب بالنظر إلى ما يلي:

- ركود في أوروبا؛

- تراجع في الصين بعد فترة من الأداء القوي؛

- ركود في الطلب في مناطق أخرى من العالم؛
- ارتفاع تطبيقات معايير الكفاءة في استهلاك الوقود، في أمريكا وغيرها من الدول المتقدمة؛
- ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي، وهو ما يساهم في ضعف الطلب في دول أخرى (مثل أوروبا واليابان).

1-2- انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاد العالمي

إن كان التأثير موسموما بالتباين في ما بين الدول المصدرة والدول المستوردة خلال هذه الفترة التي يعانيها الاقتصاد العالمي من ركود منذ انفجار الأزمة المالية العالمية عام 2008.

1-2-1- انعكاسات انهيار أسعار النفط على الدول المستوردة

التأثير سيكون إيجابيا في أغلب الحالات بالنسبة للدول المستوردة المتقدمة مثل (أمريكا، اليابان، ومنطقة اليورو) والدول المتحولة (الصين، الهند، وإندونيسيا، وغيرها) وذلك من خلال ما يلي³:

- ارتفاع دخل القطاع العائلي بزيادة حقيقية في الدخل على الاستهلاك، من خلال التوافر في فاتورة الوقود في المواصلات وغير ذلك من استهلاك القطاع العائلي؛
- انخفاض تكاليف مدخلات الانتاج من الطاقة؛
- انخفاض في معدلات التضخم العام والجهري.

1-2-2- انعكاسات انهيار أسعار النفط على الدول المصدرة

سيكون التأثير سلبيا عموما، وهو أمر يعكس ما يحدث في الدول المستوردة، ولكن سيكون ذلك بدرجات متفاوتة بحسب نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، وفي مداخيل الميزانيات الحكومية لهذه الدول. وبوجه عام ستتأثر هذه الدول من خلال الآتي:

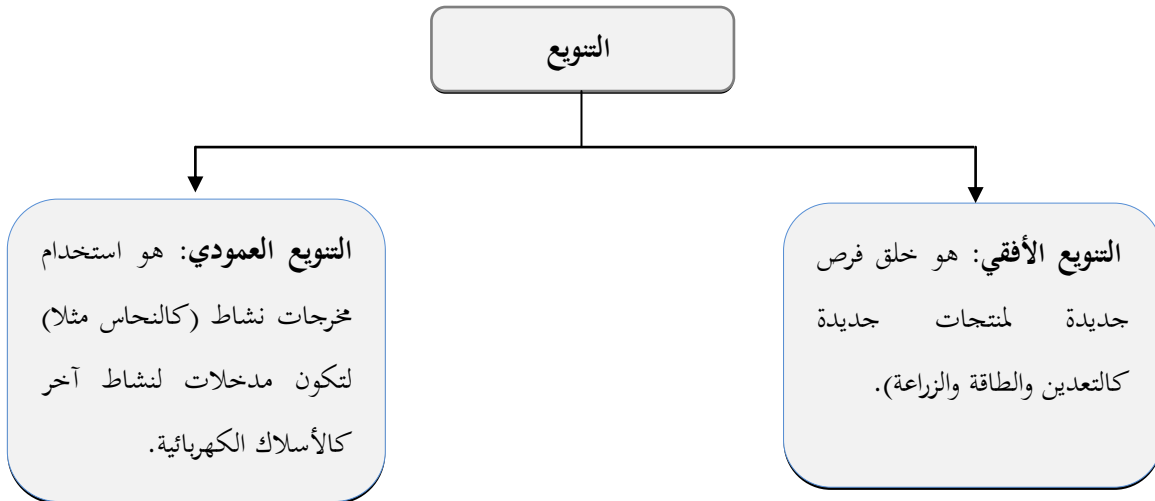
- انخفاض مداخيل الدول المصدرة؛
- ستكون ميزانياتها وحساباتها الجارية تحت ضغط؛
- مخاطر على الاستقرار المالي مع انهيار قيمة العملة؛
- ارتفاع معدلات التضخم.
- التحول في وجهات تدفقات رؤوس الأموال.

المحور الثاني: مفهوم وأهداف وأهمية التنويع الاقتصادي والمعايير التي يقاس بها التنويع الاقتصادي؛

احتلت مسألة التنويع الاقتصادي أهمية كبيرة بعد أن أدركت معظم البلدان لاسيما النفطية منها أن اعتمادها على مصدر دخل واحد يجعل اقتصاداتها أكثر عرضة للصدمات الخارجية خاصة تلك التي تنجم عن تقلب أسعار النفط، الأمر الذي يدفع بتلك البلدان إلى البحث عن حلول مناسبة لغرض تنويع اقتصاداتها وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي، وتطوير القطاعات الصناعية والزراعية وغيرها.

- يقصد بالتنويع في الاقتصاد السياسي بالمعنى العام بـ "تنويع الصادرات" ويعبر به بصورة خاصة عن السياسات الهادفة لتقليل الاعتماد على عدد محدود من الصادرات المعرضة لتذبذب السعر والكمية⁴. ويقسم الاقتصاد السياسي التنويع إلى قسمين وهما: التنويع الأفقي والتنويع العمودي كما يوضح الشكل الآتي:

الشكل (1) تقسيمات التنويع الاقتصادي



المصدر: من اعداد الباحثون.

- ويعرف التنويع الاقتصادي بأنه الوسيلة التي من خلالها يتم زيادة مصادر إيرادات الدولة من جانب وتنويع الصادرات من جانب آخر على نحو ما عرفه خبراء الاتحاد الأوروبي، ويرى البعض أن تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على مورد اقتصادي واحد يعد توجهاً استراتيجياً للتنمية وذلك من أجل تحقيق تنمية مستدامة تملك مقومات البقاء والتطور المستمر، لأن هناك رابطاً مشتركاً بين التنويع الاقتصادي وبين الاستدامة من حيث كونهما يمثلان عنصرين أساسيين في تحقيق اقتصاد مستدام، لذلك باستطاعته التنويع الاقتصادي أن يجد من التذبذب الاقتصادي للدولة وزيادة أداء نشاطها الفعلي⁵.

2-2- أهداف اتباع سياسة التنويع الاقتصادي

يمكن ان تؤدي سياسة التنويع الاقتصادي إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية نذكر منها ما يلي:

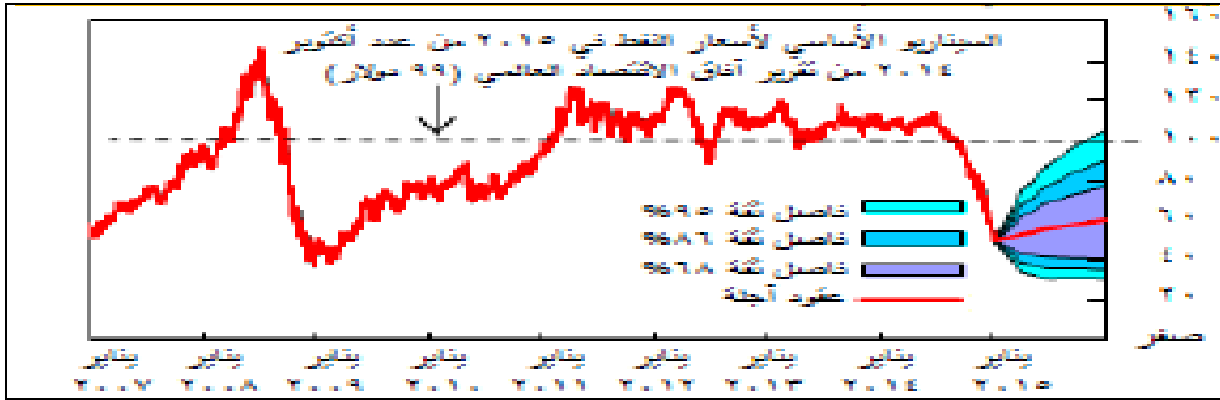
2-2-1- حماية اقتصاد البلد من الصدمات الخارجية:

تتحلى أهمية هذا الهدف بصفة خاصة في البلدان التي تعتمد على النفط إذ تعد هذه السلعة سلعة عالية تحدد أسعارها في الأسواق العالمية وفقاً لآلية العرض والطلب ولعوامل أخرى "سياسية وطبيعية"، وغالباً ما يكون تذبذب السعر لهذه السلعة خارج عن إرادة البلدان المنتجة والمصدرة لها بسبب الأزمات الاقتصادية والسياسية والكوارث الطبيعية، فإن أسعارها تتسم بعدم الاستقرار

الاقتصادي

(ارتفاعاً وانخفاضاً) والتي غالباً ما تشهدها الاسواق العالمية للنفط، الأمر الذي يترتب عليه تعرض الاقتصادات الوطنية لآثار سلبية وازمات مختلفة⁶. كإضعاف أرصدة الحسابات الخارجية والمالية العامة، والتي يمكن التغلب عليها عن طريق سياسة التنويع الاقتصادي وتحقيق الاستقرار. فعلى سبيل المثال انخفضت اسعار النفط بحوالي 55% منذ سبتمبر 2014 وفي أواخر نوفمبر قررت منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) عدم خفض إنتاجها. ومنذ ذلك الحين تتوقع الاسواق أن يبلغ متوسط سعر النفط حوالي 57 دولارا للبرميل الواحد في عام 2015 (بانخفاض قدره 43%) ليرتفع تدريجياً بعد ذلك على 72 دولارا للبرميل الواحد بحلول 2019. والشكل الموالي يبين افاق أسعار النفط.

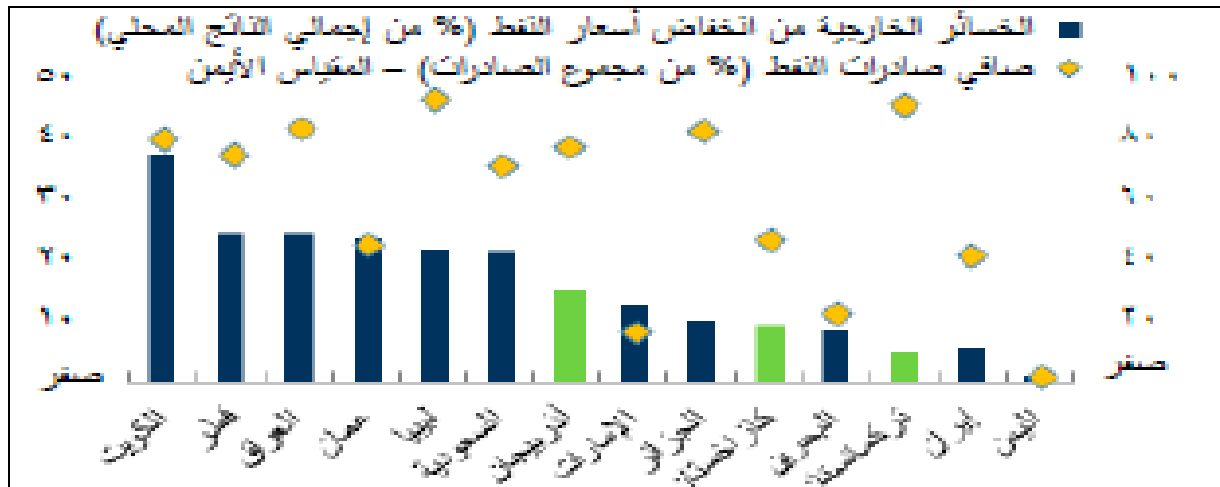
الشكل (2) أفاق أسعار النفط



المصدر: صندوق النقد الدولي، مستجدات افاق الاقتصاد العالمي، 2015، ص2.

وتواجه البلدان المصدرة للنفط في منطقتي (الشرق الأوسط وشمال افريقيا وأفغانستان وباكستان والقوقاز وآسا الوسطى خسائر كبيرة نتيجة الانخفاض الحاد في اسعار النفط وذلك لاعتماد معظم الاقتصاديات بشدة على النفط، والشكل الموالي يبين الخسائر الخارجية من انخفاض اسعار النفط من اجمالي الناتج المحلي.

الشكل (3) الخسائر الخارجية من انخفاض اسعار النفط 2015



المصدر: صندوق النقد الدولي، مستجدات افاق الاقتصاد العالمي، 2015، ص9.

2-2-2- تنمية وتطوير القطاعات غير النفطية: الاقتصادي

شهدت البلدان النفطية بعد عام 1974 تحقيق إيرادات مالية ضخمة مما قلل من نسبة مساهمة القطاع التقليدي في الناتج المحلي الإجمالي ولكن في منتصف ثمانينات القرن الماضي حدثت تقلبات حادة في أسعار النفط على نحو ما تم الإشارة إليه الأمر الذي شجع فعلاً على ظهور سياسات التنويع الاقتصادي في بعض البلدان النامية النفطية من خلال اتخاذ عدة إجراءات تستهدف تنويع اقتصاداتها وذلك بتشجيع قطاعات اقتصادية أخرى كالزراعة والصناعة والخدمات وغيرها من أجل رفع مستوى مشاركتها في الناتج المحلي الإجمالي وبالشكل الذي يؤدي إلى تراجع نسبة الاعتماد على المورد الأساسي، أي تقليص مساهمة السلعة الأساسية الوحيدة كالنفط.

فعلى صعيد القطاع الزراعي سعت العديد من البلدان المنتجة والمصدرة للنفط إلى تنمية هذا القطاع لتجعل منه قطاعاً فاعلاً في اقتصادها الوطني. أما في القطاع الصناعي الذي يعد من القطاعات الرائدة فعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية يحظى التصنيع بأهمية كبيرة في اقتصادات البلدان النامية وينهض هذا القطاع بالدور الهام في خلق التشابكات بين مختلف القطاعات الاقتصادية، يعد التصنيع عملية واسعة إذ تشمل إعادة بناء جميع فروع الاقتصاد القومي وبناء قاعدة مادية وتقنية جديدة للبلد⁷.

2-2-3- تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي

تهدف الكثير من بلدان العالم إلى إتاحة الفرصة لزيادة فاعلية دور القطاع الخاص، كونه يساهم في توظيف المزيد من العمالة الوطنية كما أنه له القدرة على خلق قاعدة اقتصادية عريضة تساهم في تنويع مصادر الثروة الوطنية، إن قيادات معظم البلدان النامية قد غيرت نظرتها إلى القطاع الخاص وبانت تدرك أهمية تفعيل دوره في تسيير عملية التنمية كونه الدافع والمحرك الرئيس للنمو الاقتصادي، إذ كانت في السابق سبباً في إعاقة أنشطة ذلك القطاع.

2-2-4- تعزيز دور الاستثمار الأجنبي في النشاط الاقتصادي

يهدف الاستثمار الأجنبي في الكثير من البلدان النامية إلى تنمية وتطوير واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بفاعلية جيدة وكفاءة عالية بهدف تحقيق أعلى معدلات للنمو الاقتصادي والاجتماعي ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، إن بعض البلدان النامية قد استفادت كثيراً من خلال الاستثمار الأجنبي خلال الفترة الممتدة بين (1980-2000) وقد ساهم النمو الاقتصادي من خلال تلبية حاجات الاقتصادات الوطنية في العديد من البلدان التي شهدت تدفق مستمر وطويل الأمد لرؤوس الأموال ونقل التقنية الحديثة وتحفيز التنمية في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة وزيادة معدلات النمو السنوي وخلق فرص العمل لمواطني البلد المضيف للاستثمار. كل ذلك أدى إلى تلاشي المخاوف التي كانت تنتاب البلدان النامية بسبب عوامل التبعية والتي غالباً م يبالغ فيها حول الاستثمار الأجنبي المباشر وأصبحت كثير من البلدان النامية تبذل جهوداً لتشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية نتيجة لما يتمتع به من مزايا وبالتالي فإن دور الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يؤدي إلى تعزيز التنمية الاقتصادية وهو بذلك يعد من بين أهداف سياسة التنويع الاقتصادي⁸.

2-3- أهمية التنويع الاقتصادي

يهدف التنويع الاقتصادي إلى خلق قطاعات إنتاجية جديدة أو تطوير القطاعات الضعيفة وبما يساهم في تقليص حجم الاعتماد المفرط على قطاع واحد في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وتتجلى أهمية التنويع الاقتصادي من خلال النقاط الآتية⁹:

- تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة؛
- توفير الحماية للاقتصاد في الظروف الطارئة؛
- زيادة الدخل القومي من خلال تعزيز دور الاستثمار الأجنبي في النشاط الاقتصادي؛
- زيادة النشاط الاقتصادي من خلال تعزيز دور القطاع الخاص.

2-4- معايير التنويع الاقتصادي

لأجل تقويم مدى نجاح سياسة التنويع الاقتصادي في أي دولة من الدول، لابد من دراسة بعض المؤشرات والمعايير الكمية التي من خلالها نستطيع قياس درجة التنويع الاقتصادي لذلك نذكر بعض المعايير من خلال الآتي¹⁰:

- زيادة فعالية القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي؛
- تطور نسبة تنوع الصادرات؛
- تطور إجمالي العمالة حسب القطاع؛
- معدل ودرجة التغير الهيكلي؛
- درجة استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقته باستقرار أسعار المورد الوحيد.

المحور الثالث: السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي (ماليزيا، اندونيسيا، المكسيك).

تُطالعا التجارب التاريخية ببضعة أمثلة بلدان نجحت في تنويع الاقتصاد بعيدا عن التركيز على النفط، وخاصة حين يكون الأفق الزمني لإنتاجها النفطي لا يزال طويلا. وغالبا ما تقف بعض المعوقات في طريق التنويع، مثل التقلب الاقتصادي الذي يسببه الاعتماد على إيرادات النفط أو أثر إيرادات النفط في إضعاف الحوكمة والمؤسسات. وفي كثير من الأحيان أيضا تشهد الاقتصادات الغنية بالنفط تراجعاً في تنافسية القطاعات الاقتصادية الأخرى بسبب ارتفاع سعر الصرف الحقيقي مع دخول إيرادات الموارد الطبيعية إلى الاقتصاد، وهي الظاهرة المعروفة باسم "المرض الهولندي".

يبدو أن النجاح أو الفشل يعتمد على تطبيق سياسات ملائمة قبل هبوط الإيرادات النفطية. وربما تكون ماليزيا واندونيسيا والمكسيك أفضل الأمثلة لبلدان نجحت في تنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط. ورغم اتباع كل هذه البلدان مسارات مختلفة فمن الواضح أن بينها بعض الأمور المشتركة نذكر منها¹¹:

- استغرق التنويع فترة طويلة ولم يبدأ إلا مع بداية تراجع الإيرادات النفطية، فعلى سبيل المثال بدأت ماليزيا استراتيجيتها القائمة على التصدير في أوائل السبعينات وحقت زيادة سريعة في تطور الصادرات بين الثمانينات والتسعينات. أي أن الأمر استغرق (20 عاماً) حتى بلغت مستوى من التطور يضاهي بعض الاقتصادات المتقدمة.

- ركزت البلدان الناجحة على تقديم حوافز لتشجيع الشركات الاقتصادية لتطوير أسواق الصادرات ودعم العمالة في اكتساب المهارات والتعليم الملائمين للحصول على وظائف في هذه المجالات الجديدة الآخذة في التوسع. وبالإضافة إلى التركيز على إيجاد بيئة اقتصادية مستقرة ومناخ موات لممارسة الأعمال، كان على هذه البلدان القيام بما يلي¹²:

3-1- الاستثمار في التجمعات الصناعية عالية الإنتاجية، حتى وإن لم تكن هناك ميزة نسبية مسبقة:

أوضحت التجربة المبكرة لكل من ماليزيا والمكسيك وإندونيسيا أن إحلال الواردات أو الاعتماد على الصناعات كثيفة الاستخدام أسفر عن وجود شركات تتسم بعدم الكفاءة ومحدودية النطاق المتاح لتحسين الدخل والانتاجية. ومع قيام هذه البلدان بتغيير منهجها ورغم أنها بدأت من قاعدة تكنولوجية منخفضة، تمكنت من زيادة تطور صادراتها عن طريق التركيز على تجمعات صناعية محددة أدت إلى النهوض بمستوى التكنولوجيا، واستخدمت شبلي دعم الصادرات والشراكات بين القطاعين العام والخاص لإقامة شركات جديدة وتعزيز المهارات التكنولوجية في قطاعات محددة. والشكل الموالي يبين البلدان التي استهدفت تطوير صادراتها بشكل متزايد نجحت عموماً في تنويع الاقتصاد، بينما كان النجاح أقل في البلدان التي لم تطبق مثل هذه الاستراتيجية.

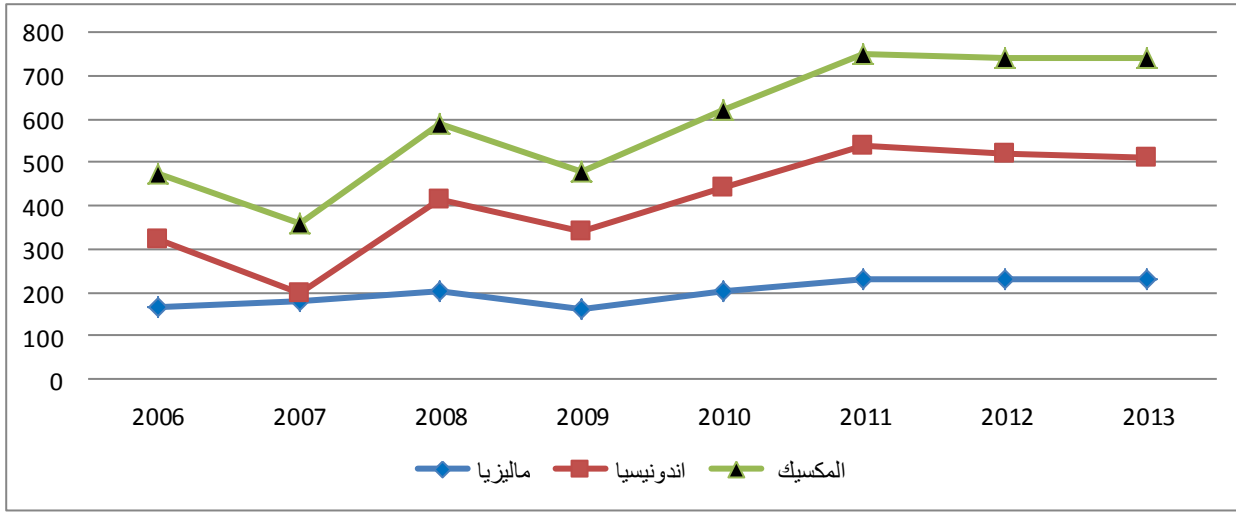
الجدول رقم (1): الصادرات (سعر الجاري للدولار الأمريكي)

الصادرات			البيان
المكسيك	اندونيسيا	ماليزيا	السنوات
150.2	158.3	163.6	2006
163.4	180.4	179.1	2007
175.1	213.5	203.0	2008
138.1	182.9	160.1	2009
179.3	241.7	202.2	2010
210.1	307.0	232.2	2011
222.8	288.2	231.6	2012
228.5	280.6	232.4	2013
-	-	-	2014

المصدر : من اعداد الباحثون بالاعتماد على مؤشرات صندوق النقد الدولي، 2015.

من خلال الجدول اعلاه قمنا برسم منحنى كما هو مبين في الشكل (2) يبين تطور صادرات السلع لكل من ماليزيا واندونيسيا والمكسيك خلال الفترة الزمنية الممتدة بين (2006-2014).

الشكل (4) تطور صادرات السلع بسعر الدولار الاقتصادي الجاري.



المصدر: من اعداد الباحثون بالاعتماد على الجدول أعلاه.

3-2- استخدام رأس المال الأجنبي لتعزيز نقل التكنولوجيا:

في ثمانينات القرن الماضي، بدأت إندونيسيا تجذب رأس المال الأجنبي من خلال إنشاء مناطق للتجارة الحرة، وتقديم حوافز ضريبية، وتخفيض القيود الجمركية والحوافز غير الجمركية. وتم تنفيذ سياسات مماثلة في ماليزيا والمكسيك، وساهم الانضمام إلى اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية بدور مهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي سهّل تطوير قطاع السيارات وقطاعات أخرى استراتيجية. والجدول الموالي يبين الاستثمار الأجنبي المباشر "صافي التدفقات الوافدة" (لميزان المدفوعات بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)، لهذه الدول.

الجدول رقم (2): الاستثمار الأجنبي المباشر الوحدة (سعر جاري للدولار الأمريكي)

الاستثمار الأجنبي المباشر			البيان السنوات
المكسيك	اندونيسيا	ماليزيا	
20,900,571,420	4,914,201,435	7,690,731,246	2006
32,320,063,590	6,928,480,000	9,071,369,835	2007
28,793,309,430	9,318,453,650	7,572,512,432	2008

الاقتصادي

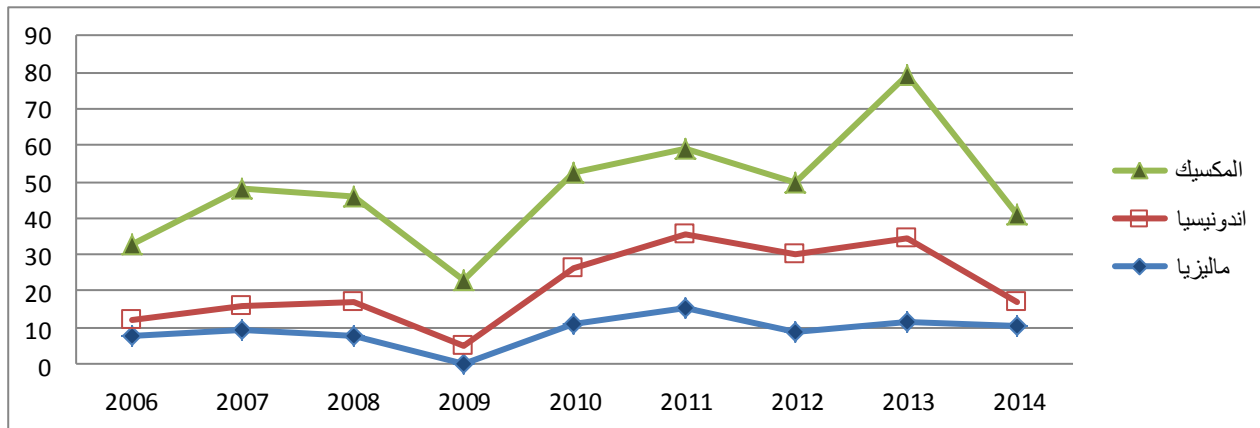
17,756,2 82,520	4,877,369,178	114,664,435	2009
26,168,2 29,630	15,292,009,411	10,885,614,182	2010
23,328,2 72,040	20,564,938,227	15,119,371,191	2011
19,491,6 63,030	21,200,778,608	8,895,774,251	2012
44,885,8 43,190	23,281,742,362	11,296,278,696	2013
24,154,1 73,750	26,349,225,591	10,608,698,827	2014

المصدر: من اعداد الباحثون بالاعتماد على مؤشرات صندوق النقد الدولي، 2015.

والشكل الموالي يلخص تطور الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة الممتدة بين (2006-2014) لكل من الدول

الآتية: (ماليزيا، اندونيسيا، المكسيك).

الشكل رقم (5) تطور الاستثمار الأجنبي خلال الفترة (2006-2014)



المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول اعلاه

3-3- استخدام دعم الصادرات، والحوافز الضريبية، وتوفير سبل التمويل لتسيير المخاطرة على رواد الاعمال:

استخدام دعم الصادرات، والحوافز الضريبية، وتوفير سبل التمويل لتبسيط المخاطرة على رواد الأعمال لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأن الدخول في قطاعات جديدة خطوة مخفوفة بالمخاطر بالنسبة لشركات القطاع الخاص. ويمكن أن يقدم دعم الصادرات والحوافز الضريبية بعض المساعدات في تخفيف المخاطر على رواد الأعمال في الصناعات الوليدة، وبالإضافة إلى ذلك يمكن تخفيف المخاطر من خلال التمويل والدعم من بنوك التنمية، وصناديق رأس المال المخاطر، وهيئات تشجيع الصادرات. والجدول الموالي يبين حجم صادرات هذه الدول من السلع والخدمات والتكنولوجيا المتقدمة وكذا حجم واردات السلع والخدمات.

الجدول رقم (3) الصادرات و الواردات

الواردات			الصادرات						البيان السنوات
واردات السلع والخدمات			صادرات التكنولوجيا المتقدمة			صادرات السلع والخدمات			
المكسيك	اندونيسيا	ماليزيا	المكسيك	اندونيسيا	ماليزيا	المكسيك	اندونيسيا	ماليزيا	
28.9	25.6	90.4	35.90	6.03	63.49	53.2	50.5	179.0	2006
29.3	25.4	86.3	33.48	5.36	65.22	53.6	48.8	166.4	2007
30.2	28.8	77.2	33.39	5.76	42.79	55.4	52.4	154.1	2008
28.8	21.4	71.1	31.18	6.03	50.97	52.7	39.6	138.9	2009
31.1	22.4	71.0	37.65	5.74	59.33	58.0	38.9	142.4	2010
32.6	23.9	69.7	40.79	5.72	61.12	60.8	42.7	139.5	2011
33.8	25.0	68.5	44.02	4.96	61.22	63.4	41.6	134.8	2012
32.7	24.8	67.1	45.41	4.81	60.37	61.2	40.5	134.3	2013
33.5	24.5	64.6	-	-	-	62.5	39.9	131.1	2014

المصدر: من اعداد الباحثون بالاعتماد على صندوق النقد الدولي 2015.

3-4- الاستثمار في التدريب لضمان توافر العمالة الماهرة:

يتطلب إنشاء التجمعات الصناعية وجود راس مال ومهارات بشرية تتناسب مع احتياجات القطاع، إلى جانب البنية التحتية المنشآت الصناعية اللازمة. فعلى سبيل المثال ركزت ماليزيا والمكسيك على تدريب العمالة وتعزيز مهاراتها، وقامت برعاية العمالة للحصول على تدريب من جهات أجنبية، وبمرور الوقت، بدأت تحصد ثمار هذه الاستثمارات في التدريب حيث تمكنت من تكوين قوة عاملة عالية المهارات.

الجدول رقم (4) اجمالي نسبة التشغيل إلى عدد السكان

اجمالي نسبة التشغيل إلى عدد السكان			البيان
المكسيك	اندونيسيا	ماليزيا	السنوات
57	61	58	2006
57	62	58	2007
57	62	58	2008
58	63	57	2009
59	63	57	2010
57	63	57	2011
59	64	58	2012
59	64	58	2013
59	64	58	2014

المصدر: منظمة العمل الدولية، قاعدة بيانات المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، 2015.

3-5- إنشاء روابط أفقية ورأسية على التجمعات الصناعية:

يمكن أن يؤدي إنشاء شبكات للموردين المحليين حول صناعات التصدير القائمة على زيادة إمكانات التوظيف في قطاع بعينه، وإن كان يتعين الاهتمام بكفاءة القطاعات ذات المصادر المحلية ومراعاة ألا يؤدي وجودها إلى فقدان التنافسية. وقد دخلت ماليزيا مجال إنتاج المطاط وزيت النخيل والأنشطة المتممة له من أجل إقامة صلات مع بقية قطاعات الاقتصاد والنهوض بالقدرات البحثية والتكنولوجية. أما المكسيك فقد أنشأت روابط حول قطاع السيارات.

خاتمة:

ما الذي يمكن أن تتعلمه الدول العربية الريفية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة من هذه التجارب في ظل انخيار أسعار النفط الحاد وربما المزمّن، لأن الزيادة تنويع اقتصاداتها سيتطلب مزيداً من الانساق في الحوافز المتاحة للشركات والعمالة وتركيز سياستها الداعمة لتنويع الاقتصاد وتأمين بيئة اقتصادية مستقرة، وتحسين مناخ الأعمال، والاستثمار في البنية التحتية والتعليم، ومعالجة الافتقار إلى المنافسة في بعض الاسواق المحلية، وضمان نظم للتعليم والتدريب لتوفر المهارات اللازمة خاصة للقطاع الخاص، ولن يتحقق ذلك إلا باتباع السياسات والاستراتيجيات التي نوجزها في ما يلي:

- استراتيجية دعم التصنيع بحسب "رويدريك واقتصاديين الصينيين" وهي استراتيجية "الجزرة والعصا"، ومن أمثلتها تجربة دول شرق آسيا الناجحة التي يمكن إجمالها في القول الآتي "لا تحصل على الدعم إلا في حال بقاء أداءك إيجابيا في الأسواق العالمية" والجزرة هي العائد للمستثمر (الأول)، مقابل عملية اكتشاف التكلفة التي تكون من خلال حماية تجارية من المنافسة الأجنبية وتقديم رأس مال لبدء الاستثمار.
 - منع استمرار الانخفاق إذ أن السياسة الاقتصادية الجيدة هي التي تمنع الفاشلين، فدور السياسات إذن ليس انتقاء الراجحين بل هو منع استمرار الفاشلين وهو أمر يقضي فرزاً سريعاً للبرامج الفاشلة ومنع استنزاف الموارد إلى ما لا نهاية. لأن السياسة الاقتصادية تجريبية بطبيعتها ودعم الصادرات من أمثل الدلالات على دعم الناجحين، بدلا من الخاسرين، بمعنى آخر دعم ذوي القدرة التنافسية في المستوى الخارجي، وهو أيضا مثال جيد بالنسبة إلى الدعم المرتبط بالأداء. وفي تجربة دول شرق آسيا الناجحة مثال عملي يؤكد لدعم الصادرات من خلال استراتيجية الجزرة والعصا.
 - الحد من تركّز الأسواق والثروة وذلك من خلال سن قوانين مكافحة الاحتكار وتنفيذها على أسس تضمن كفاءة الأسواق، وحقوق المستهلك، وتكافؤ فرص المستثمرين، ودعم التنافسية محلياً وخارجياً، وهذا كله يدفع نحو التنويع.
 - استهداف أنشطة ذات أثر تدفقي للتكنولوجيا والمهارات مقارنة بالأنشطة الأخرى.
 - التحول من نمو يعتمد على كثافة عوامل الإنتاج إلى التركيز في الابتكار والتكنولوجيا وتطويرها وبناء رأس المال البشري.
 - دعم برامج الأبحاث والتطوير واكتساب المهارات والتكنولوجيا من الخارج بدلاً من استيرادها. فقد كان النمو السريع في الصين بسبب الإصرار على الحصول على التكنولوجيا من الخارج وتنويع الصادرات، ويمكن أن نتبين من تجارب دول كثيرة مثل بنغلاديش، والهند، وتايوان، وتشيلي، وكوريا الجنوبية، أن مفتاح نمو الصناعات كان هو التقليد.
 - توافر البنى التحتية والمرافق العامة الملائمة للقطاع المنتج، وذلك من قبيل المختبرات العامة، والأبحاث والتطوير والتدريب المهني والتقني، وتوافر الطاقة والماء، وشبكات المواصلات والاتصالات الحديثة والمتطورة، وموانئ جوية وبرية وبحرية، ومدن صناعية ومناطق تجارة حرة، فكلها تثبت أنها مهمة لجذب الأعمال.
 - لابد من توافر النزاهة والكفاءة في السلطة المسؤولة عن رسم السياسة الاقتصادية بصفة عامة، فمن الشائع الشكوى من قلة الكفاءة والفساد، ولكن دائما توجد جيوب من الكفاءات ذات القدرة التنافسية.
- "وفي الأخير يمكن القول أن شروط نجاح التنويع الاقتصادي هو إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي وهو مجموعة السياسات الاقتصادية الكلية الرئيسية الثلاث المستخدمة لإدارة الطلب الكلي وهي السياسة المالية، والسياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف".

الإحالات والمراجع:

- ¹ خالد بن راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص 4.
- ² مرجع نفسه، ص 6.
- ³ البنك العالمي 2015.
- ⁴ Hivdt M, **Economic Diversification in GCC Countries**, Past Records and Future Trends, NO27, Kuwait Program on Development, Governance and Globalization in Gulf States, 2013.
- ⁵ نزار ذياب عساف، خالد روكان عواد، متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة إدارة الاقتصاد الحر، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، عدد خاص، 2014، ص 3.
- ⁶ محمد صالح جسام الدليمي، الاقتصاديات النامية بين ضروريات التنمية المستقلة وشروط المؤسسات الاقتصادية الدولية، 2015، ص 15.
- ⁷ اسماعيل حمادي مجبل العيساوي، سياسة التنويع الاقتصادي وأثارها الاقتصادية في البلدان النامية المنتجة للنفط " المملكة العربية السعودية نموذجاً" مذكرة ماجستير في الإدارة الاقتصادية، جامعة الأنبار، العراق، 2009، ص ص 15-16.
- ⁸ المرجع نفسه، ص ص 19-20.
- ⁹ الاسكوا، التنويع الاقتصادي في البلدان النامية المنتجة للنفط، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الامم المتحدة، نيويورك، 2001، ص 17.
- ¹⁰ المرجع نفسه، ص 12.
- ¹¹ نشرة الصندوق النقد الدولي ، 22 ديسمبر 2014، ص 2.
- ¹² المرجع نفسه، ص ص 7-8.

التنمية المحلية في الجزائر قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق

أ. زكية آكلي

جامعة مولود معمري - تيزي وزو؛ الجزائر
akliizakia@gmail.com

د. فريدة كافي

المركز الجامعي عبد الحفيظ لوالصوف - ميلة؛ الجزائر
farida.doctora@hotmail.fr

Received: Jan 2017

Accepted : Fèv 2017

Published: Mar 2017

ملخص:

تعد مسألة التنمية المحلية من بين المسائل الهامة التي تسعى العديد من الدول إدراكها، لذلك فقد حظيت عملية التنمية المحلية باهتمام خاص من قبل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء نظرا لما يترتب عليها من نهوض بالمجتمعات المحلية ورفع مستوى المعيشة والدخول للمواطنين، علاوة على كونها السبيل للوصول إلى تنمية وطنية شاملة خاصة إذا تم تفعيل برامجها في إطار نهج الاستدامة. لذلك تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على التنمية المحلية في الجزائر، نظرا لمكانتها المتميزة وهو ما جعلها تحتل موقعا بارزا في إستراتيجية وسياسة التنمية في جميع مراحلها ومخطاتها، سواء في ظل نظام التخطيط أو في إطار الإصلاحات والتحول نحو اقتصاد السوق الذي شرعت فيه منذ سنة 1990، ويتجلى ذلك في نوع البرامج التي وجهتها الدولة لها والمتمثلة في البرامج القطاعية غير المركزية الموكلة أمر تسييرها للولايات والبرامج البلدية للتنمية.

الكلمات المفتاحية: التنمية، التنمية المحلية، الجماعات الإقليمية.

رموز JEL: R11, R58

Résumé:

Le développement local est parmi les sujets importants auquel de nombreux pays accordent une importance considérable, de sorte que le processus de développement local reçoit une attention particulière par les pays développés et les pays en développement, en raison du développement communal, de l'amélioration du niveau de vie et du pouvoir d'achat des citoyens, qui en résulte, menant ainsi au développement national dans son ensemble notamment s'il est mené dans une approche de développement durable.

Le présent document a pour objet de mettre en lumière le développement local en Algérie, vue la place particulière qui lui est accordée dans la stratégie et la politique de développement à travers toutes ses étapes et sur tous les plans, soit dans le cadre du système de planification ou dans le cadre des réformes et la transition vers une économie de marché qui débute dans les années 1990, et ce par l'adoption des programmes sectoriels décentralisés destinées aux wilayas qui s'en chargent de leur gestion et execution, et des programmes municipaux de développement.

Mots-clés : développement, développement local, groupes régionaux.

(JEL) Classification : R11, R58

مقدمة:

يخصى موضوع التنمية بأهمية بالغة لدى الاقتصاديين والسياسيين، إذ تعتبر التنمية هدفا رئيسيا تسعى كل الدول لبلوغه، وهذا عن طريق رسم سياسة اقتصادية ومالية تركز عليها وذلك بالاستخدام الأمثل للموارد المالية والاقتصادية والبشرية المتوفرة، حيث انه لا يمكن إحداث تنمية شاملة ما لم تهتم بالتنمية المحلية، فهي أصبحت تحتل مركزا مهما بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية والسياسات الحكومية وبرامج المنظمات الدولية والإقليمية، وذلك لكونها عملية ومنهجيا يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود إلى وضع التقدم والقوة والسير في طريق النمو والارتقاء إلى ما هو أفضل، فهي تعتبر أفضل مدخل لتحقيق التوازن وتوفير المناخ والأرضية الملائمة للتنمية الشاملة.

والجزائر تعد من بين الدول التي حاولت إرساء مبدأ اللامركزية وذلك منذ الاستقلال، فهذا المبدأ يعتبر عنصرا هاما في إحداث التنمية المحلية ويتضح هذا جليا من خلال الصلاحيات الواسعة التي أوكلت للجماعات المحلية عبر الإصلاحات المستمرة للنهوض بمشاريع التنمية كهيئة لامركزية أسندت لها مهمة إدارة المرافق العامة على المستوى المحلي، وذلك في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

تنبع أهمية البحث في محاولتنا الإجابة على الإشكالية التي سوف نقوم بطرحها، والتي سوف تسلط الضوء على الجوانب والأبعاد للتنمية المحلية. وكمحاوله جديدة لتسليط الضوء على المقومات والمعوقات التي تعيق تجسيد عملية التنمية المحلية في الجزائر.

على إثر ذلك فإننا نهدف من خلال هذه الورقة البحثية الوقوف عند مفهوم التنمية المحلية ومعرفة أبعادها ومجالاتها التنموية في الجزائر وذلك لما لها من دور في تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة، لذلك سنحاول في هذه الورقة البحثية دراسة الإشكالية

التالية: ماهو واقع التنمية المحلية في الجزائر وكيف يكمن النهوض بمقوماتها وتجاوز عوائقها؟

ويندرج تحت هذا الإشكال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم التنمية المحلية وما هي أبعادها وفي ما تتمثل أهدافها؟
 - ماهي مقومات ومعوقات تجسيد التنمية المحلية في الجزائر؟
 - هل يمكن للجماعات المحلية في الجزائر أن تسهم في تحقيق التنمية المحلية؟
- ولمعالجة هذا الموضوع سوف نتطرق إلى العناصر التالية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية

المحور الثاني: ميكانيزمات تنفيذ السياسات التنموية المحلية

المحور الثالث: دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

المحور الرابع: نحو رؤية نظرية جديدة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية

تعتبر التنمية المحلية حلقة مهمة لبلوغ تنمية وطنية شاملة، فرغم أن المفهوم لطالما استعمل ببساطة لتأويل اللامركزية والاستراتيجيات التي تصب في إطار النهوض بالإقليم وكذا ضبط علاقته بالدولة، إلا أنه غدا مجالا لقيام التوازنات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية والشراكات المتنوعة، سواء مع الدولة أو مع الفاعلين المحليين أنفسهم.

أولاً: مفهوم التنمية المحلية وأهدافها

إن الإحاطة بمفهوم التنمية المحلية تقتضي استعراض بعض التعريفات، غير أنها عرفها الباحثين والمفكرين كل وفق اختصاصه: لقد عرّفت الأمم المتحدة عام 1956 تنمية المجتمع المحلي بأنه: "مجموعة المداخل والأساليب الفنية التي تعتمد على المجتمعات المحلية المنظمة بشكل يوجه محلياً محاولة استثارة المبادأة والقيادة في المجتمع المحلي باعتباره الأداة الرئيسية لإحداث التغيير".¹ وهناك من يعرفها بأنها "حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع وبناء على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرة تلقائياً تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستشارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة".²

وهناك من يعرف التنمية المحلية بأنها "عملية يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبي والحكومي للارتقاء بمستوى التجمعات والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية من منظومة شاملة ومتكاملة".³

ومن خلال هذه التعاريف والنظريات يمكن القول بأن التنمية المحلية هي عملية المزج والتركيب المدروس بين المقومات الأساسية للوحدة المحلية وبلورتها في شكل مشروع تنموي محلي يتولى المبادرة به والإشراف على تنفيذه الأعوان والفاعلون المحليون بينما يقتصر دور الدولة على الدعم والمراقبة. وبذلك يمكن استخلاص بعض المؤشرات المتعلقة بالتنمية المحلية والتي تتمثل في:

- أنها تعتمد على الجهود الشعبية المحلية .

- أنها تتطلب الجهد المستمر لتحسين أوضاع غير مرضى عنها إلى أوضاع أخرى جيدة.

- التغيير من موضع معين إلى موضع أحسن.

- الاهتمام بجميع الفئات وكافة القطاعات وكل المجالات .

للتنمية المحلية أهداف عديدة ومتنوعة تدور في مجملها حول تحسين الظروف المعيشية وتحقيق الرقي للأفراد في المجتمع المحلي، وقد تمتاز هذه الأهداف من مجتمع لآخر حسب الحاجيات للأفراد ومتطلباتهم وحسب بيئتهم المعاشة، وتتضح أبرز الأهداف من خلال ما يلي:⁴

- تحقيق الذات وتأكيد الشعور بالإنسانية لدى الجميع: تختلف بدون شك طبيعة تقدير الذات وأشكال التعبير عنها من مجتمع محلي لآخر وكذلك من دولة لأخرى، ومن الملاحظ في الوقت الحالي انتشار أنماط السلوك المادي المستمدة من المجتمعات

الصناعية في الدول النامية مما أدى إلى...المادية للمكانة الاجتماعية وأصبحت مصدر للشعور بالاحترام لذلك يجب أن يشعر الفرد بأنه كيان محترم عند التعامل معه من جانب المسؤولين.

- إتاحة الحرية والقدرة على الاختيار: ويقصد التحرر من استبعاد الظروف المادية والحرمان والتحرر من قهر الظروف البيئية والثقافية المحيطة بالفرد والتحرر من العبودية في مجال العمل وكذلك من العادات.

- إشباع الحاجات الأساسية للأفراد ورفع مستوى معيشتهم: الحاجات الأساسية للأفراد تتمثل في مسكن، ملابس، غذاء وذلك من خلال تسخير جميع الموارد والإمكانيات المتاحة لخدمة الفرد وحمايته وكذلك السعي لإزالة الفوارق الاجتماعية للوصول بالفرد إلى رقي المستويات.

- زيادة الدخل المحلي: إن زيادة الدخل المحلي في مجتمع محلي أو بلد نامي تحكمه عوامل مثل معدل الزيادة في السكان وإمكانيات المجتمع الفنية والمادية. فكلما كان معدل الزيادة في السكان مرتفع كلما اضطرت الدولة إلى العمل على تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل وكلما توفرت رؤوس الأموال والكفاءات كلما تحققت نسبة أعلى للزيادة في الدخل المحلي.

كما تكتسي التنمية المحلية أهمية بالغة خاصة في وقتنا الحالي، حيث تعد احد ركائز التقدم، فالدول النامية تحتاج إلى مشاريع تنموية كبيرة تتطلب نوعا من تقسيم العمل في إطار السياسة العامة للتنمية الشاملة للمجتمع ككل. فالتنمية ينظر إليها كدراسة تجريبية لأحوال مجتمعنا تهدف إلى التعرف على جوانب المجتمع المحلي، ومشكلاته وحجم إمكانياته التي يمكن تسخيرها في علاج هذه المشكلات.

ثانيا: القواعد الأساسية للتنمية المحلية واستراتيجياتها

تعتبر عملية التنمية المحلية أساسا عملية تغيير حضاري مقصودة ومخطط لها، أي أنها محسوبة التكاليف مدروسة الوسائل ومتوقعة النتائج اقتصاديا واجتماعيا ولهذا كان من الضروري أن تقوم على أساس مبادئ وقواعد مدروسة ومجربة من خلال الممارسات السابقة ونتائج الدراسات العلمية المتوصل إليها في هذا المجال .

1- القواعد الأساسية للتنمية المحلية

يمكن تحديد أهم القواعد والمبادئ الأساسية للتنمية المحلية كما يلي :

- مشاركة أفراد المجتمع المحلي: يعتبر هذا المبدأ أهم مبادئ التنمية المحلية حيث يستوجب إثارة وعي أفراد المجتمع المحلي وتحسيسهم بضرورة العمل من اجل تحسين مستوى حياتهم الاقتصادية والاجتماعية، كما يتطلب العمل على إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية خاصة في مجال الادخار والاستهلاك، فطريقة إشراك أفراد المجتمع المحلي في عمليات التنمية يحدث التحقيق الأمثل للأهداف المرجوة من التنمية المحلية وذلك لأن إقناع أفراد المجتمع المحلي بالتغيير ينتج عنه اتجاهات إيجابية نحو المشروعات التنموية الجديدة وبالتالي يتم تجنب ردود الفعل الضارة التي من شأنها أن تشكل عائقا أمام هذه المشروعات.⁵

- توافق المجهودات التنموية مع الحاجات الأساسية في المجتمع المحلي: حيث تكون الأولوية للمشروعات التي تهم الأفراد في حياتهم مباشرة وتعمل على تلبية حاجاتهم المستعجلة، ذلك أن إشباع الحاجات يزيد من ثقة الأفراد ويحفزهم أكثر للتعاون والعمل من أجل إنجاز المشروعات التنموية،⁶ فإحساسهم وإدراكهم بأن العائد من التنمية المحلية سيعود بالفائدة المباشرة والمحسوسة التي تلي حاجياتهم وتحد من معاناتهم ومشاكلهم، يساعد على كسب ثقتهم التي تعتبر الرأسمال الحقيقي لأي عمل إنمائي في المجتمع، ذلك أن أهم عائق يواجه عمليات التنمية في المجتمع هو المقاومة الشديدة التي يبديها الأفراد المحليين تجاه الأفكار المستحدثة، التي تهدف إلى تحسين ظروف المجتمع وهذا ما جعل كسب ثقة الأفراد المجتمع المحلي من خلال توافق جهود التنمية مع الحاجات الأساسية للمجتمع المحلي، يشمل قاعدة أساسية ومبدأ جوهري في أي عملية سياسية تنموية في المجتمع .

- الاعتماد على الموارد المحلية: يقصد بالموارد المحلية كل الموارد الطبيعية أو الطاقات البشرية المتوفرة في المجتمع المحلي حيث تعد هذه القاعدة ذات نفع اقتصادي كبير في التنمية المحلية لأنها تعمل على تقليل التكاليف وحسن تسيير المشروعات، نتيجة سهولة الحصول على تلك الموارد بالتالي الحرية والاستقلالية أكثر في التخطيط والتنفيذ، كما أن القادة المحليين باعتبارهم إحدى الموارد البشرية يكونون أكثر فعالية ونجاحا في تغيير اتجاهات أفراد مجتمعهم المحلي وإقناعهم بالأفكار الجديدة بما يعود بالفائدة على المشروعات التنموية في المجتمع.⁷

- ضرورة مساعدة الجهات الحكومية في العمل التنموي : تحت هذه القاعدة على عدم الاكتفاء بالموارد المحلية المتاحة في المجتمع وحدها وإنما يجب الاستفادة من التشجيع الحكومي، سواء المادي أو مجال الخبرة الفنية والتقنية عند التخطيط أو التنفيذ لمشروعات التنمية المحلية، وذلك من خلال إعداد فنيين وتدريب النفقات وتوفير الأجهزة الحديثة...وما إلى ذلك من الأمور التي يصعب على الموارد المحلية أن تغطيها أو أن تليها فقط.

- الإسراع بالنتائج الملموسة: وفقا لهذه القاعدة نجد أن بعض العاملين في ميادين التنمية المحلية يرون ضرورة التركيز على الخدمات السريعة النتائج، كالخدمات الطبية والصحية والمشروعات الاقتصادية ذات العائد السريع، التي تلي الحاجات الضرورية بالنسبة للأفراد المحليين وفي مقابل ذلك الابتعاد الكلي على المشروعات الطويلة المدى ذات التكلفة الكبيرة والمدى الزمني الطويل، خاصة في المراحل الأولى من التنمية المحلية وذلك لأن هذا النوع يتطلب خبرات فنية معقدة.⁸

2 - إستراتيجية التنمية المحلية

ترتكز معظم استراتيجيات التنمية المحلية عادة على ثلاث فئات مترابطة يعضها البعض ارتباطا وثيقا هي : أسلوب الحكم والإدارة، تحقيق نمو اقتصادي على المستوى المحلي، تخفيف حدة الفقر.

الجدول (01): إستراتيجية التنمية المحلية

(أ) تجسيد أساليب الحكم والإدارة	- إن إتباع أساليب الحكم المحلي الجيد هو مبدأ واسع النطاق الذي توصف به المنهجية التي يتم من خلالها تحديد ما هي الأولويات، وكيف يتم اتخاذ القرار وكيف يتفاعل الناس والمؤسسات مع بعضها البعض. - يتميز إتباع أساليب الحكم الجيد بشفافية اتخاذ القرار، وبسلامة الإدارة المالية، وبوجود المحاسبة العامة، وعدالة وأمانة توزيع الموارد، والتي تؤدي إلى تحقيق تحسينات متواصلة في معظم المؤشرات الحضرية. - يتم تعزيز مستوى الحكم المحلي السليم عندما يتم تبني اللامركزية للملكية الموارد والمسؤوليات على ادني مستويات فعالة. - إن حكومات المدن التي أدخلت عمليات وضع موازنات مالية مبنية على المشاركة هي من النجح المدن في تحقيق بناء الإجماع، وفي تلبية احتياجات الناس الفقراء. - إن الأسلوب المتبع في اتخاذ القرار هو ما يمثل المحور في بناء الإجماع والبرهان بوجود قدرة لمحاسبة المسؤولين، إنها مسألة مشاركة، وليس مجرد تبادل للمعلومات. إن مشاركة ذوي الشأن في هياكل منظمة من شأنه أن يساعد على بناء إجماع حول ما هي أولويات التنمية، وعلى تحسين المساواة ومستوى الكفاءة في توزيع الموارد، وعلى ضمان وجود شفافية ومحاسبة المسؤولين المحليين واستدامة التدخلات.
(ب) النمو الاقتصادي على المستوى المحلي	- يعتمد مستقبل التنمية المحلية على ما لديها من قدرات اقتصادية وميزات أفضلية، فإستراتيجية تنمية اقتصادية على المستوى المحلي هي ما يدخل في لب إستراتيجية التنمية للمدينة والمجتمع المحلي وتشمل الأولويات تحديد ما هي الأساليب لتحسين أداء المدينة الاقتصادية وكفاءتها بشكل عام، وتهدف إلى : - زيادة الاستثمار من اجل زيادة فرص العمل وتوسيع الخدمات. - تحديد ما هي السبل لتحسين الأداء الاقتصادي العام للمدينة ومستوى كفاءته. - تشجيع خلق فرص العمل ذات قاعدة عريضة، والتي تشمل أيضا القطاع العام وغير الرسمي . - تشجيع قدرة المدينة على المنافسة في الإطار الوطني والدولي. - إشراك المنشآت الاستثمارية صغيرة الحجم، علاوة على القطاع الخاص في عملية بلورة إستراتيجية التنمية، وتأمين زيادة مشاركتهم واستثماراتهم وتحديد ما تلعبه الحكومة من دور مساند.
(ج) انخفاض مستويات الفقر	إن أي إستراتيجية للتنمية لا بد أن تنظر في ما هي الخيارات المتاحة لتحقيق إيصال الخدمات بكفاءة، وما هي السياسات المؤدية إلى العدالة في وضع الأسعار (لتلك الخدمات). - إن توفير الخدمات الأساسية، وعلى وجه الخصوص المياه، الصرف الصحي، الكهرباء، النقل الحضري، يؤثر على حياة الفقراء اليومية. - إن عملية صياغة أي إستراتيجية للتنمية المحلية ينبغي أن تركز على ما هي أفضل الوسائل لتقديم الخدمات بفاعلية، وينبغي أن تشمل ما هي الآليات والأداء لها ومبدأ استعاضة التكلفة وما هو الإطار التنظيمي المنظم لها. إن أي إستراتيجية للتنمية المحلية لا بد لها ما تشمل عناصر مدركة على نحو اقل مثل: - قدرة الجمهور العام على الحصول على المعلومات. - تحديد حق الوصول إلى التسهيلات والفرص المتاحة، بمعنى آخر وجود بيئة بسياسات منحازة لصالح الفقراء. - إزالة أي عقبات قانونية ربما تعمل على إعطاء كل المواطنين، خاصة المرأة، تكافؤ في القدرة للحصول على خدمات أساسية، ولحيازة الأراضي وللحصول على القروض وفرص العمل.

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الإدارية، " إدارة التغيير في الإدارات المحلية والبلديات، خيارات وتوجهات اسطنبول"، ملتقى التكامل بين الأجهزة الحكومية والإدارات المحلية والبلديات، جامعة الدول العربية، جوان 2010، ص240.

عموما ينبغي أن تخرج إستراتيجية التنمية المحلية بمخرجات هامة وينبغي أن تترجم الإستراتيجية إلى خطط عمل محددة بوضوح، مع جدول زمني وتعيين من المسؤولين عن التنفيذ لها وما هي الطرق المتبعة للقيام بمساءلة جميع ذو الشأن.

زمني وتعيين من المسؤولين عن التنفيذ لها وما هي الطرق المتبعة للقيام بمساءلة جميع ذو الشأن.

ثالثا: أبعاد التنمية المحلية

1. البعد الاقتصادي: تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من اجل تنمية المجتمع المحلي اقتصاديا، وذلك عن طريق البحث عن القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة، سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي، و لهذا نجد أن المنطقة التي تتحدد بها مميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها من اجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتوجات المحققة بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي لهذا تصبح التنمية المحلية تحقق البعد الاقتصادي من خلال : امتصاص البطالة، توفير المنتوجات الاقتصادية سواء للاستهلاك أو للتوزيع إلى الأقاليم الأخرى، كذلك تعتمد التنمية المحلية على بناء الهياكل القاعدية المحلية سواء من حيث الطرقات، المستشفيات والمدارس... الخ التي تساهم بدمج طالبي العمل من جهة وتمهد الطريق نحو الجو المناسب لأفراد المجتمع القاطنين بذلك الإقليم كما تستقطب رؤوس الأموال للاستثمار في المنطقة.⁹

2. البعد الاجتماعي: إن البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يرى الإنسان أنه جوهر التنمية، وتركز على الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية، كذلك ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب باتخاذ القرار بكل شفافية، حيث يعتبر البعد الاجتماعي هو حجر الأساس لتحقيق التنمية المحلية من أجل ضمان حياة اجتماعية متطورة قادرة على دمج كافة طاقات المجتمع لتطوير الثروة وزيادة القيمة المضافة، وخلق مجتمع يتصف بالنبل ومحبا لوطنه.

3. البعد البيئي :

أدى التدهور الحاصل في الوضع البيئي على المستوى العالمي متمثلا في الاحتباس الحراري وتآكل طبقة الأوزون ونقص المساحات الخضراء والأمطار الحمضية، وفقدان التنوع البيولوجي واتساع نطاق التصحر وما إلى ذلك من مشاكل بيئية تتعدى الحدود الجغرافية للدول إلى الدعوة إلى دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي لدول العالم ، حيث يركز البعد البيئي للتنمية المحلية على ما يلي:

- مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف،
- وضع حدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني وأنماط الإنتاج البيئي واستنزاف المياه وقطع أشجار الغابات والاهتمام بالمحيط البيئي والحفاظ على الطبيعة من التلوث،
- المحافظة على الخيرات الطبيعية المتواجدة محليا مثل المياه والغابات.¹⁰

في الأخير يمكن القول بأن الركائز الأساسية التي تتحكم في عملية نجاح أو فشل التنمية المحلية تتمثل في الأبعاد الثلاثة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ولذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار هذه الأبعاد حتى تعود بالنفع العام على المجتمع المحلي وفيما يلي جدول يوضح المعايير التي تعتمد عليها الأبعاد الثلاثة :

الجدول (02): معايير أبعاد التنمية المحلية

معايير اجتماعية	معايير اقتصادية	معايير بيئية
- تحسن جودة الحياة	- نقل التكنولوجيا الجديدة	- تقليص انبعاثات غاز التدفئة
- تخفيض حدة الفقر	- تزويد الكيانات المحلية بعوائد مالية	- الحفاظ على الموارد المحلية وحسن استغلالها
- تحقيق العدالة والمساواة	- الإنتاج من أجل التأثير الإيجابي على ميزان المدفوعات	- استعمال الطاقات المتجددة.

المصدر : غريبي محمد، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، المدينة ، ص 11.

المحور الثاني: ميكانيزمات تنفيذ السياسات التنموية المحلية

أولا: الوسائل المالية:

يعتبر التمويل المحلي من الضروريات اللازمة والأساسية لقيام التنمية المحلية، ويعرف التمويل المحلي بأنه كل الموارد المالية المتاحة من إيرادات ذاتية وخارجية لميزانية البلدية، لتحقيق التنمية المنشودة، على أن البلدية مسئولة عن تسيير وسائلها المالية الخاصة والتي تتألف من مدا خيل ممتلكات ونواتج الجباية والرسوم المحلية وكذا القروض والإعانات .¹¹

1- الوسائل الداخلية الذاتية: وتشمل الجباية المحلية، التمويل الذاتي، مداخيل الأملاك.

- الجباية المحلية: تحتل مكانة مهمة في المصادر الخاصة للجماعات المحلية، إذ تشكل ومنذ وقت بعيد المصدر الأساسي لتمويل نشاطها، وتمثل الإيرادات الجبائية على مستوى الجماعات المحلية أكبر المداخيل الذاتية،¹² ويمكن تقسيم الموارد الجبائية حسب الطرف المستفيد إلى ضرائب توزع لصالح الدولة والجماعات المحلية، وضرائب توزع بين الجماعات المحلية، وضرائب لصالح البلدية فقط.

- التمويل الذاتي: فيعرف على أنه اقتطاع تقوم به الجماعات المحلية من إيرادات التسيير لفائدة التجهيز والاستثمار، ويعتبر التمويل الذاتي ذو فائدة اقتصادية للجماعات المحلية بصفة عامة حيث يشجعها على الاستثمار انطلاقا من مواردها الذاتية دون انتظار إعانات الدولة.

2 - الوسائل الخارجية:

أ- القروض: حيث تعتبر موردا آخر لتمويل مشاريع التنمية المحلية حيث تسدد أشغال التجهيز والإنجاز والدراسات من ميزانية التجهيز والاستثمار، وإذا اقترضت البلدية يتم تسديد رأسمال الدين بفضل إيراداتها من الاستثمار والمتمثلة في:¹³

- مساهمات المتعهدين في نفقات التجهيز العمومية عن طريق رسوم محلية للتجهيز التي تتراوح بين 1 % إلى 5 % من قيمة العقار والأرض المعدة للبناء.

- إعانات الدولة عن طريق تقديم مساعدات نهائية.

- القروض المحتملة لدى مؤسسات مالية من الدولة عن طريق مساعدات مؤقتة.

ب- الصندوق المشترك للجماعات المحلية: وهو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي،¹⁴ يتولى هذا الصندوق تسيير صناديق الضمان والتضامن للبلديات والولايات حيث يقدم إعانات ومساعدات مالية للبلديات التي تعاني من وضعية مالية صعبة، كذلك يقدم إعانات لتمويل المشاريع الاستثمارية طبقا لتوجهات المخطط الوطني للتنمية. وتتكون موارد الصندوق المشترك للجماعات المحلية من حصص الضرائب والرسوم المحددة بالقوانين الجبائية، التي تعدل في بعض الحالات في قوانين المالية،¹⁵ والتي تتمثل في الرسم على النشاط المهني، الدفع الجزائي، الرسم على القيمة المضافة، قسيمة السيارات، حيث تخصص لكل مورد نسبة معينة إضافة إلى الإعانات التي يقدمها الصندوق المشترك للجماعات المحلية في الظروف العادية، فإنه وفي الظروف الاستثنائية يقدم إعانات استثنائية للبلديات والولايات بسبب الكوارث.

ج- برامج دعم الإنعاش الاقتصادي: أنشئ هذا البرنامج سنة (2001) ويهدف إلى إنعاش الاستثمار العمومي، بواسطة مشروعات مسجلة ضمن مختلف برامج التجهيز العمومي للدولة القطاعية المركزية ومخططات البلدية للتنمية ويخضع هذا البرنامج لنفس قواعد التسيير الخاصة بالبرنامج العادي، إلا أنه يوجد اختلاف وحيد، يكمن في أن اعتمادات الدفع لا تلغ بانتهاء السنة وإنما توضع على مستوى الحساب الخاص لخزينة الولاية.

د- برامج ومخططات التنمية المحلية في الجزائر: تتمثل أهم المخططات التنموية التي عرفتها الجزائر بعد انفتاحها الاقتصادي وتحليلها عن سياسة المخططات الرباعية والخماسية على المستوى المحلي لاسيما البلدي:

1- البرامج القطاعية: تنقسم البرامج القطاعية إلى قسمين أساسيين هما:

- **البرامج القطاعية المركزية:** هي مشروعات كبرى ذات بعد وطني أو جهوي، هدفها تهيئة الإقليم وتحتوي على المستوى المحلي على أبعاد جغرافية، من شأنها أن تشكل محاور للتشغيل تسجل هذه المشروعات بعنوان الوزارات والهيئات المختصة.

- **البرامج القطاعية غير الممركزة:** يتمثل الهدف الأساسي من هذه البرامج في تحقيق التوازنات الجهوية وتسجيل هذه البرامج برمز الوالي الذي يعتبر الأمر الوحيد بالصرف.¹⁶

تهدف هذه البرامج إلى: المساهمة في تحسين ظروف حياة المواطنين، الدعم والمساندة في خلق مناصب الشغل في البلدية، تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص، تصحيح الاختلالات المحتملة فيما يتعلق بالتنمية المحلية في حالة تنفيذ مخططات البلدية للتنمية .

2- المخطط البلدي للتنمية: يعتبر هذا البرنامج الأكثر استعمالا منذ سنة 1974 أي بعد صدور المرسوم رقم 1973، المتعلق بشروط تسيير وإنجاز المخططات البلدية للتنمية 02/136/73 المؤرخ في 09 أوت 1973، حيث يعتبر هذا البرنامج

من الاختصاصات المباشرة للبلدية أو بالأحرى المجلس الشعبي البلدي من حيث الاختيار وملائمة المشروعات المقترحة وموقعها وأثرها المباشر على الجماعات المحلية والسعي التساهمي مع المواطنين، وهدف هذا المخطط إلى : تطوير المبادرات المحلية والبحث عن حلول لمشاكل الجماعات المحلية دون اللجوء إلى الوصاية، نحو الاختلالات الجهوية بين البلديات، التقليل من الزحف الريفي، الترقية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق النامية.¹⁷

ثانيا: - الوسائل البشرية : لا يمكن تحقيق تنمية محلية دون قيام مؤسسات فعلية تقوم بها ، حيث يعتبر العامل البشري أهم ركيزة في دفع عجلة التنمية المحلية، إذ تقوم بإعداد وتنفيذ السياسات التنموية حيث تقوم البلدية بوضع مخطط سنوي لتسيير الموارد البشرية وذلك في إطار تسيير المسار المهني للموظفين والأعوان العموميين المنصوص عليها في المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 95-126، يتعين على المؤسسات العمومية أن تعد مخططا سنويا لتسيير الموارد البشرية تبعا للمناصب المالية.

المحور الثالث: دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

أولا: دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية

تحظى البلدية بأهمية في مجال تحقيق التنمية، حيث إن مؤشرات التطور والتنمية سواء على المستوى المحلي أو المركزي ترتبط بمدى فاعلية هذه المؤسسة على أداء مهامها حيث تعتبر البلدية هي "الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة حيث تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي مكان لممارسة المواطنة وتشكل إطار لمشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية"¹⁸

إذ يمكن للمجلس الشعبي البلدي المبادرة بكل عمل أو إجراء من شأنه تطوير الأنشطة الاقتصادية وهو ما نصت عليه المادة 111 من قانون البلدية 10-11، حيث يبادر أي إجراء من شأنه تحفيز وبعث تنمية نشاطات اقتصادية تتماشى مع طاقات البلدية ومخططها التنموي.

- وتؤدي البلدية مجموعة من الأدوار في سبيل تحقيق التنمية المحلية ونلخص هذه الأدوار في المجالات التالية :

1. في مجال الاستثمار الاقتصادي: يمكن للبلدية أن تستثمر في المجال الاقتصادي طبقا للتشريع المعمول به حيث يتخذ المجلس الشعبي البلدي كافة التدابير التي من شأنها تشجيع الاستثمار وترقيته من خلال تخصيص رأسمال على شكل استثمارات تسند إلى صناديق المساهمة التابع للجماعات المحلية، حيث أجازت المادة 117 و 118 من قانون البلدية 10-11 حق إنشاء مؤسسات عمومية بلدية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي لتسيير مصالحها العمومية مثل: المساهمة في تهيئة المساحات الموجهة لاحتواء النشاطات الاقتصادية أو التجارية أو الخدماتية.

2. في المجالات الاجتماعية والصحية:

أ- الصحة ونظافة المحيط:

- إنجاز المراكز الصحية وقاعات العلاج،

- تحسين استغلال وصيانة مجموع المؤسسات الصحية الموجودة في إقليم البلدية والسهر على استمرار مصلح الصحة العمومية،
- اقتراح الإجراءات التي من شأنها تحسين أداء الخدمة الصحية،
- جمع النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها،
- مكافحة نواقل الأمراض المتنقلة،
- الحفاظ على صحة الأغذية والأمان والمؤسسات المستقبلية للجمهور.¹⁹

ب - السكن:

- توفر البلدية في مجال السكن الشروط التحفيزية للترقية العقارية، كما تساهم في ترقية برامج السكن،
- تشجع وتنظم بصفة خاصة كل جمعية سكان تهدف إلى حماية وصيانة وترميم المباني أو الأحياء،
- السهر على المراقبة الدائمة لمطابقة عمليات البناء، ذات العلاقة ببرامج التجهيز والسكن،
- السهر على احترام الأحكام في مجال مكافحة السكنات الهشة غير القانونية،
- تساهم في إعداد البرنامج الوطني للإسكان .

3 . المجالات التربوية والثقافية والسياحية والبيئية:

- إنجاز مؤسسات التعليم الأساسي وتشجيع التعليم ما قبل المدرسي وإنجاز مؤسسات التعليم الابتدائي طبقا للخريطة المدرسية الوطنية وضمان صيانتها،
- إنجاز وتسيير المطاعم المدرسية والسهر على ضمان توفير وسائل نقل التلاميذ والتأكد من ذلك وتقديم مساعدتها للهياكل والأجهزة المكلفة بالشباب والثقافة والرياضة والتسليّة،
- اتخاذ كل تدبير يرمي إلى توسيع قدراتها السياحية وتشجيع المتعاملين المعنيين باستغلالها،
- تشجيع ترقية الحركات الجمعوية في ميادين الشباب والثقافة والرياضة والتسليّة وثقافة النظافة والصحة ومساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة لا سيما منها ذوي الاحتياجات الخاصة،
- ترقية السياحة وازدهارها في المناطق التابعة لإقليم البلدية من إعداد المخطط الرئيسي.²⁰

ثانيا: دور الولاية في التنمية المحلية

- تعتبر الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة وتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، حيث تتوفر على ميزانية خاصة بها لتمويل الأعمال و البرامج المصادق عليها من المجلس الشعبي الولائي ولا سيما تلك المتعلقة : التنمية المحلية ومساعدة البلديات، تغطية أعباء تسييرها والحفاظة على أملاكها وترقيتها .
- كما تعتبر أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة. وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين.²¹

- تعنى الولاية بمجموعة من الأدوار الهامة التي تؤدي إلى تحقيق التنمية المحلية والمتمثلة في المجالات الآتية :

1. في مجال التهيئة العمرانية والتجهيز والهيكل الأساسية:

حيث تقوم الولاية في هذا الإطار بتحديد مخطط التهيئة العمرانية للولاية ورسم النسيج العمراني ومراقبة تنفيذه، كما يبادر بكل عمل من شأنه توفير التجهيزات التي تتجاوز قدرات البلدية، والأعمال المرتبطة بأشغال تهيئة طرق الولاية وصيانتها وتصنيفها حسب الشروط المعمول بها والمبادرة بكل عمل من شأنه فك العزلة عن الأرياف.²²

2. في المجالات الاجتماعية والثقافية والصحية والسياحية:

- يشجع المجلس الشعبي الولائي أو يساهم في برامج ترقية التشغيل بالتشاور مع البلديات والمتعاملين الاقتصاديين ولا سيما تجاه الشباب أو المناطق المراد ترقيتها،

- يتولى المجلس الشعبي الولائي في ظل احترام المعايير الوطنية في مجال الصحة العمومية، إنجاز تجهيزات الصحة التي تتجاوز إمكانيات البلديات. ويسهر على تطبيق تدابير الوقاية الصحية. كما يتخذ في هذا الإطار، كل التدابير لتشجيع إنشاء هياكل مكلفة بمراقبة وحفظ الصحة في المؤسسات المستقبلية للجمهور،

- يساهم المجلس الشعبي الولائي بالتنسيق مع البلدية في كل نشاط اجتماعي يهدف إلى ضمان تنفيذ البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديمغرافي، حماية الأم والطفل، مساعدة الطفولة، مساعدة المسنين والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، مساعدة الأشخاص في وضع صعب والمحتاجين،

- يساهم المجلس الشعبي الولائي في حماية التراث الثقافي والفني والتاريخي والحفاظ عليه بمساهمة المصالح التقنية المؤهلة وبالتنسيق مع البلديات وكل هيئة وجمعية معنية،

- يسهر المجلس الشعبي الولائي على حماية القدرات السياحية للولاية وتأمينها ويشجع كل استثمار متعلق بذلك،

- كما يمكن المجلس الشعبي الولائي أن يساهم في إنجاز برامج السكن وفي عمليات تجديد وإعادة تأهيل الحظيرة العقارية المبنية وكذا الحفاظ على الطابع المعماري. كما يساهم المجلس الشعبي الولائي بالتنسيق مع البلديات والمصالح التقنية المعنية في برنامج القضاء على السكن الهش وغير الصحي ومحاربه.

3. مجال الفلاحة والري : يبادر المجلس الشعبي الولائي ويضع حيز التنفيذ كل عمل في مجال حماية وتوسيع وترقية الأراضي

الفلاحية والتهيئة والتجهيز الريفي، كما يشجع أعمال الوقاية من الكوارث والآفات الطبيعية. وبهذه الصفة يبادر بكل الأعمال لمحاربة مخاطر الفيضانات والجفاف، كما يتخذ كل الإجراءات الرامية إلى إنجاز أشغال تهيئة وتطهير وتنقية مجاري المياه في حدود إقليمه، كما يساعد تقنيا وماليا بلديات الولاية في مشاريع التزويد بالمياه الصالحة للشرب والتطهير وإعادة استعمال المياه التي تتجاوز الإطار الإقليمي للبلديات المعنية.²³

4. مجال التنمية الاقتصادية والاستثمار:

- يحدد المناطق الصناعية التي سيتم إنشاؤها ويساهم في إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط في إطار البرامج الوطنية لإعادة التأهيل ويبيدي رأيه في ذلك.
 - يسهل استفادة المتعاملين من العقار الاقتصادي،
 - يسهل ويشجع تمويل الاستثمارات في الولاية،
 - يساهم في إنعاش نشاطات المؤسسات العمومية المتواجدة بالولاية باتخاذ كل التدابير الضرورية،
 - يطور المجلس الشعبي الولائي أعمال التعاون والتواصل بين المتعاملين الاقتصاديين ومؤسسات التكوين والبحث العلمي والإدارات المحلية من أجل ترقية الإبداع في القطاعات الاقتصادية، ويعمل على ترقية التشاور مع المتعاملين الاقتصاديين قصد ضمان محيط ملائم للاستثمار،
 - ينشأ على مستوى كل ولاية بنك معلومات يجمع الدراسات والمعلومات والإحصائيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتعلقة بالولاية. كما تعد الولاية جدولاً سنوياً يبين النتائج المحصل عليها في كل القطاعات ومعدلات نمو كل قطاع.²⁴
- ❖ إن القراءة في بعض قوانين البلدية والولاية نجد بأنها منحت اختصاصات واسعة جداً للبلدية سواء بالنسبة لرئيسها الذي يمثل الدولة ولكن من خلال تحليل الصفة التمثيلية له، يتضح هيمنة صفته كممثل للدولة عن صفته كممثل للبلدية، مع أنه منتخب من طرف الشعب كما أن تداخل هذه الصفتين يؤدي إلى غياب المجلس الشعبي البلدي كهيئة منتخبة، مع تواجد قوي لسلطة الوالي، أما بالنسبة لقانون الولاية فقد أعطى للمجلس الشعبي الولائي صلاحيات واسعة في مجال التنمية الفلاحية، الري... الخ، ولكن بالمقابل تم تقليص هذه الصلاحيات بسبب صدور نصوص تشريعية وتنظيمية تعالج مختلف القطاعات، وهكذا أصبح للمجلس دور استشاري أكثر منه صاحب قرار، ومن جهة أخرى ازدواجية صفة الوالي وسيطرة صفته كممثل للدولة، أدت إلى محو الولاية كجماعة إقليمية فعلية وحولاً إلى جهة إدارية غير مركزة.

المحور الرابع: معوقات التنمية المحلية واستراتيجيات إعادة بعثها في الجزائر

أولاً: المعوقات التي تعترض التنمية المحلية في الجزائر

بالرغم من أن التنمية المحلية تعد من أهم الأساليب والسياسات والاستراتيجيات التي يعتمد عليها في حل المشاكل المتعلقة بالمجتمعات المحلية وكوسيلة لتحقيق التكامل بين الأقاليم الحضرية والريفية كغرض للوصول إلى التنمية الشاملة والمتوازنة، إلا أن حتى المحيط الذي تنشط فيه التنمية المحلية يجعلها تعاني من بعض المعوقات، والتي منها نجد:

1. العراقيل الاقتصادية: تتمثل في:

- قلة ومحدودية توفر وتواجد الموارد الطبيعية لكثير من البلديات،
- العزلة وعدم كفاية الهياكل القاعدية المساعدة على التنمية،
- غياب الاستقلالية المالية في التسيير،

- اختلال التوازن ما بين الموارد والنفقات حيث تعاني الجماعات المحلية من عدم كفاية الموارد المالية، وعدم انسجام هذه الأخيرة مع النفقات التي تعرف ارتفاعا مستمرا ومتسارعا فتعدد وتنوع صلاحيات الجماعات المحلية ونخص بالذكر هنا البلديات ومساهمتها في كل الميادين يثقل كاهلها بالنفقات التي ينبغي عليها ضمانها لكي تضمن استمرارية تسيير مصالحها.
- الزيادة السريعة في نفقات أجور وتكاليف مستخدمي البلدية، والتي تمثل تقريبا 65 % من ميزانية التسيير،
- الزيادة في مصاريف التسيير العام والمصاريف على الأملاك العقارية والمنقولة،
- عدم التقدير لبعض النفقات لزيادات استهلاك الكهرباء ومن ثم زيادة مصاريف الإنارة العمومية والتي شكلت ديونا معتبرة،
- تحمل البلدية لبعض المصاريف والتي هي من صلاحيات وزارة معينة،
- النمو الديمغرافي وزيادة عدد السكان،
- عدم قدرة أجهزة الجباية في تحصيل الموارد المالية نظرا للتهرب الجبائي من جهة ونقص الكفاءة من جهة أخرى إلى جانب وجود ثغرات في التشريع الضريبي أصبحت تفوق فعالية الضريبة كأداة كفيلة لتمويل الميزانية.

2. العراقيل الاجتماعية: تتمثل في:

- من أشد المعوقات فتكا بالتنمية المحلية نجد مشكل الفقر الذي هو أساس لكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية والأخلاقية،
- ضعف العلاقة بين الإدارة والمواطن،
- الانفجار السكاني وتداعياته على الموارد الطبيعية ناهيك عن التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية،
- تأخر البيئة الاجتماعية المتمثلة في نقص ومحدودية التعليم والتكوين، أي نقص المهارات التقنية والإدارية على المستوى المحلي.

3. العراقيل السياسية:

- سيطرة المركزية التي تعيق التقدم واستغلال نقاط القوة في المحليات والأقاليم واستقطاب فرص البيئة الخارجية،
- غياب اللامركزية وخاصة الإدارية ينفي أهمية ودور التنمية المحلية ويلغي وجودها من الأصل حيث أن هذا الجانب السياسي-اللامركزية -هام لأنه يحقق الديمقراطية والشورى بشكل فاعل كما يحقق التوازن بين الأهداف القومية والمحلية ويعطي الفرصة لوجود الخدمات المتكاملة ويؤدي أيضا إلى إقحام القاعدة الشعبية وترقية إحساس المواطن بالهموم الوطنية وليس التركيز فقط على المطالب المحلية بل المشاركة الفعالة فيها.
- غياب حقوق الإنسان في كثير من الأقطار خاصة منها حقوق المرأة السياسية،²⁵
- غياب المفهوم الحقيقي للحكم الصالح الذي يعبر عن المعنى الحقيقي للحقوق الفردية والجماعية والذي يسمح باستعادة المعنى الحقيقي للديمقراطية ويزيد من قيمة ومصادقية القانون ويخلق الشفافية والاحترام بين الأفراد والمؤسسات والأجهزة القانونية والتشريعية.

4. العراقيل الإدارية: تتمثل في:

- عدم التجسيد الفعلي للامركزية والديمقراطية المحلية، وذلك أن استقلالية الجماعات المحلية تبقى متفاوتة، بحيث كلما كانت البلدية قادرة على تمويل مشاريعها ذاتيا كالبلديات الكبرى كلما كانت أكثر استقلالية، بينما البلديات غير القادرة على التمويل الذاتي لمشاريعها فهي تبقى دائما تابعة للمركز،
- عدم كفاءة الجهاز الإداري المحلي لقيامه بأعباء النشاط التنموي، إضافة إلى محدودية وتدني الوعي بالمسؤولية الملقاة على عاتق المسؤولين المحليين،
- سوء تسيير الموارد البشرية وهو ما أدى إلى توزيع غير منطقي للمستخدمين مقارنة بالوظائف بسبب النقص الكبير في التأطير المحلي، وهذا النقص في الكفاءات انعكس سلبا على تحقيق التنمية المحلية، وبالتالي الانحراف عن الاستغلال الأمثل للأغلفة المالية الخاصة بالمشاريع الممنوحة من طرف الدولة للبلديات،
- النقص النوعي: على الرغم من حملة التوظيف الجماعي بعد الاستقلال، إلا أن الافتقار إلى الموظفين المؤهلين بقي مطروحا باستمرار، ذلك أن التوظيف الذي تم خاصة في السنوات الأولى لم يراع شروط الكفاءة بقدر ما راعى سد الفراغ السائد، وأدت هذه الوضعية إلى أزمة حقيقية في التوظيف، فبقدر ما أُرهِق هذا التضخم الكمي الميزانيات، بقدر ما كانت ولازالت الجماعات المحلية في حاجة إلى موظفين مؤهلين للقيام باختصاصاتها التي تطورت باستمرار، والتي تتطلب في بعضها وخاصة التقنية منها مؤهلات عالية. فالتكوين والتأطير على المستوى المحلي يعاني إهمالا كبيرا إما بسبب قلة الدورات التكوينية والأيام الدراسية من جهة وعدم الانضباط في تحسين برامج الترقية من جهة أخرى.
- * من خلال ما سبق يمكن القول أن معوقات التنمية المحلية كثيرة وجد متشعبة يصعب حصرها، لارتباطها بمختلف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية... هذا بالإضافة إلى تغيرها وتجددها باستمرار عبر الزمن وتأثرها بالظروف الدولية التي أصبحت فيها العولمة تفرض نمودجا تنمويا واحدا وشاملا لكافة الدول محاولة بذلك إقصاء كل الخصوصيات والثقافات المحلية بسبب هيمنتها على الاقتصاد العالمي.

ثانيا: استراتيجيات إعادة بعث التنمية المحلية في الجزائر

1. الإصلاحات المالية:

إن أهم الإصلاحات المالية تتمثل في: تجديد الجباية المحلية، إصلاح مداخيل الأملاك، إصلاح الصندوق المشترك للجماعات المحلية... الخ²⁶

1.1- تجديد الجباية:

تمثل الجباية الأداة الأساسية لتمويل التنمية المحلية، مما يستوجب إعادة الاعتبار لموارد الجباية المحلية وهذا التجديد يكون عن طريق إشراك البلديات في الجباية المحلية بغرض رفع مردودية الضرائب الموجودة عن طريق إشراك الجماعات المحلية في تحديد وعائها ونسبها وكيفية تغطيتها.

إن منح هذه الصلاحيات للجماعات المحلية يهدف إلى تقريب إدارة الجباية من المواطن للوصول إلى رفع مردودية الضرائب، وباعتبار أن الجماعات المحلية هي المستفيد الأول من الجباية المحلية وهي بحاجة إلى الموارد المالية وجب عليها البحث عنها وتحصيلها، كما يمكن للدولة التخلي عن بعض الضرائب لصالح الجماعات المحلية إذا كانت تؤدي إلى تحسين الوضعية المالية للبلديات والولايات وتعفى بذلك من منح إعانات التسيير والتجهيز لهذه الهيئات.

2.1- إصلاح مداخيل الأملاك:

تعتبر هذه المداخيل ضعيفة بالنسبة للبلديات لهذا وجب إعادة الاعتبار لها وذلك بالتحكم في تسييرها. فالجماعات المحلية تتوفر على أملاك عقارية ومنقولة معتبرة يمثل استعمالها من طرف الجهات الأخرى مصدرا ماليا مهما يجب تثمينه والرفع من مردوده.

3.1- العقود البلدية للنجاعة:

يبرم العقد البلدي للنجاعة بين البلدية الممثلة في شخص رئيس المجلس الشعبي البلدي من جهة وممثل عن الإدارة المركزية وممثل المجلس الوطني للتخطيط وممثل عن أحد البنوك (بنك التنمية المحلية مثلا) من جهة أخرى. حيث تهدف هذه العقود إلى إعادة تأهيل البلدية بتشخيص واقعها ووضع برامج تصحيحية على المديين القصير والمتوسط تسمح لها بتحسين قدراتها في التسيير والتحكم الحسن في المشاكل المتعلقة بها والهدف من ذلك هو تحقيق التوازن المالي للبلدية.

● يحدد عقد النجاعة إجراءات داخلية وأخرى خارجية:

- الإجراءات الداخلية تهدف إلى تحسين قدرات البلدية بواسطة التحكم في تنظيم وتسيير الموارد البشرية والمادية.
- الإجراءات الخارجية تسمح بتدعيم العمليات التصحيحية بمساعدات مالية سواء من قبل الدولة أو البنوك.

4.1- المعاهدات البلدية:²⁷

تتضمن هذه المعاهدات إنجاز مشاريع تتجاوز بلدية واحدة وتحمل منفعة لعدة بلديات متجاورة، ويتمثل دور هذه المعاهدات في توزيع الأعباء بين البلديات وبالمقابل تحقيق التنمية ويتمثل هدفها في:

- تطوير الاستثمار المحلي،

- إدماج الجماعات المحلية في نسق التنمية المحلية.

- تنسيق الجهود بين البلديات لإنجاز عدد من المشاريع والتجهيزات وتحسين الخدمات المقدمة للمجتمع.

ويمكن القول أنه أمام الوضعية المالية المتدنية للبلديات تمثل المعاهدات البلدية حلا ناجعا للاستجابة لحاجيات السكان والمجتمع.

5.1- تجديد الاقتراض المصرفي:

إن إعادة النظر في شروط الاقتراض المصرفي يستدعي تحرير النظام القانوني في هذا المجال، والاعتراف للجماعات المحلية بحق المبادرة بطلب قروض بنكية حسب قدراتها المالية شريطة أن تكون القروض طويلة المدى، وتشكل ضماناتها من موارد دائمة، وبذلك

يصبح القرض المصرفي وسيلة فعالة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية بتجديد الادخار المحلي وتسهيل إدماج الجماعات المحلية في البرامج الوطنية للتنمية.

6.1- الشركات المختلطة:

هي شركات تساهم فيها الجماعات المحلية بأغلبية تفوق 50 % أما النسبة الباقية فقد تكون من طرف متعاملين خواص أو عموميين كغرف التجارة والصناعة... الخ، وتهتم هذه الشركات بترقية نشاطات البناء والتسيير العقاري بالإضافة إلى ترقية استغلال المرافق العمومية.

إن من أهم مبررات اللجوء إلى مثل هذا النوع من الشركات هو التحول نحو اقتصاد السوق وتلاشي التفرقة بين القطاعين العام والخاص.

7.1- إصلاح الصندوق المشترك للجماعات المحلية:

نظرا للنقائص التي أظهرها سير الصندوق، هناك العديد من الاقتراحات التي يمكن تقديمها لإعادة تنظيم هذا الصندوق منها تحويله إلى بورصة الجماعات المحلية يتم في هذه البورصة تداول القيم العقارية الأسهم والسندات التي تصدرها الدولة والجماعات المحلية والهيئات العمومية. وتهدف هذه البورصة إلى:

- توجيه الادخار المحلي لتوجيه التجهيزات واستثمارات الجماعات المحلية لاستجابة أمثل للتنمية المحلية،

- السماح للجماعات المحلية بإيجاد رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق تنميتها.

أما بالنسبة لموضوع عمليات بورصة الجماعات المحلية يتمثل في:

الأسهم : هي قيم بعوائد متغيرة تجعل صاحبها وكيلا في المرافق العمومية أو مالكا في حالة الشركات المختلطة.

السندات : هي قيم بعوائد ثابتة تمثل ديونا على الجماعات المحلية تعطي الحق في الحصول على نسبة فائدة محددة مسبقا في عقد الإصدار.

2. الإدارة المحلية:

إن التحول في حياة وفلسفة الدولة والميل نحو التوسع في مجالاتها الإقليمية، وكذا التوسع في التطبيق الديمقراطي لنظام الإدارة المحلية لإدارة تحديات التنمية المحلية هو اتجاه لا يمكن تجاوزه وتجاهله في العصر الحديث، حيث تعتبر الإدارة المحلية من أهم المقومات التي تقوم عليها التنمية المحلية.

وتعمل الإدارة المحلية على رفع معدلات التنمية القومية من خلال التحسين من معدلات التنمية المحلية في المجتمع المحلي وذلك من خلال:²⁸

- ضمان عدالة توزيع الخدمات الضرورية الأساسية وعدالة توزيع التمويل بناء على تخطيط علمي سليم تشارك فيه المحليات؛

- ربط الحكومة المركزية بالقاعدة الجماهيرية، فالإدارة المحلية هي المرأة الحقيقية للحكومة أمام الجماهير؛

- تحقيق المزيد من التنمية في كافة المجالات وعلى جميع المستويات بهدف الوصول إلى التنمية المحلية وبالتالي المساهمة في الارتقاء بمعدلات التنمية القومية؛
- الإشراف على وضع استراتيجيات تعالج موضوع التنمية الحضرية والتنمية الريفية؛
- تسيير المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية؛
- الإشراف على توفير الخدمات الحضرية والريفية للمجتمعات المحلية وتسيير النفايات الحضرية.

3. المشاركة الشعبية:

فهي التي تمثل جهود المواطنين المحليين كأفراد وجماعات للارتقاء بوحدهم المحلية من خلال العمل مع السلطات المحلية لتحديد احتياجاتهم وأولوياتهم وكيفية الوصول لهذه الحاجيات، فالمشاركة الشعبية ضرورية لتحقيق التنمية المحلية ولا يتحقق ذلك إلا من خلال المشاركة الفعالة والفعالية في إعداد وتنفيذ ومراقبة وتوجيه البرامج والخطط التي تهدف إلى تحقيق التنمية. كما يجب على السلطة المحلية السماح بإنشاء الجمعيات المدنية وفتح المجال أمامها للمساهمة في خدمة المجتمع ومراقبة تنفيذ المشاريع وتوفير أطر المشاركة عبر جمعيات الأحياء ومجالس المدينة التي تعتبر كدعامة لقرارات الجماعات المحلية وكوسيلة لتحديث الاقتراحات وترشيد القرارات ودمج متطلبات واحتياجات المجتمع المحلي ضمن مخططات وسياسات واستراتيجيات تحقيق متطلبات التنمية المحلية والتنمية القومية.²⁹

4. التخطيط المحلي وضرورة التكامل بين أجهزته من أجل تحقيق التنمية المحلية:

إن التخطيط المحلي يعمل على التوظيف الأمثل للموارد المحلية وتحقيق أفضل العوائد وزيادة معدلات الاعتماد على الذات والابتعاد التدريجي عن الاتكال على المركز وزيادة فرص النمو وتحسين الإنتاجية، وخلق مواطن العمل والاستفادة من اقتصاديات الحجم والأثر المضاعف من خلال انفتاحه على المناطق المجاورة، إن التخطيط المحلي يعد الوسيلة التي يتم من خلالها الربط بين التنمية المكانية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية البيئية ويضمن التوازن الاقتصادي - البيئي ويؤدي إلى توفير بنية تحتية وبيئة تمكينية تساعد على الاستغلال الأمثل للموارد المحلية مع مبدأ الحفاظ على البيئة.³⁰

خاتمة:

من خلال هذه الورقة البحثية تبين أن التنمية المحلية منهج تنموي حديث ومتكامل الجوانب والأبعاد الهادفة التي تسعى إلى تفعيل الطاقات الكامنة لدى المجتمعات المحلية، من أجل تحقيق نخضة تنموية، غير أن تحقيق التنمية المحلية يتطلب تطبيق سياسة عمومية مبنية على أسس علمية ومنهجية، ولكي تتحقق التنمية المحلية بمعدلات مرتفعة وبأفضل صورة فإنها بحاجة إلى مجموعة من الاستراتيجيات من أجل إعادة بعثها بقوة وهذا من خلال التوصل إلى النتائج التالية :

- ✓ التنمية المحلية هي عملية معقدة تتطلب دمج الجهود المحلية الحكومية والمشاركات الشعبية في سبيل تحقيق الأهداف المرجوة وتوفير المتطلبات السكانية من خلال التركيز على دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وحتى السياسية، كما تتطلب هذه العملية التخطيط المستمر والمراقبة المتزامنة للأعمال المتعلقة بهذا الجانب؛
- ✓ تعاني التنمية المحلية مجموعة من المعوقات في مختلف الجوانب وعلى جميع الأصعدة، هذه المشاكل التي باتت تحد من كفاءتها وفعاليتها.

اقتراحات:

بناء على مما سبق يمكن تقديم جملة من الاقتراحات:

- تعبئة حقل التنمية المحلية وخلق الوعي البلدي المحلي، وذلك بتمكين وحث المواطنين على المشاركة والتعريف بمشاكل البلدية، وهنا يظهر دور الإعلام المحلي في التنمية ونشر الوعي، ضمن هذا السياق نقترح تزويد البلديات بدليل توجيهي وطني يتضمن أبعاد التنمية الوطنية والمحلية مدعما بنصوص قانونية وتنظيمية تساعد وترشد وتنظم دور البلديات في ذلك، كما يمكن أن تبادر البلديات وتحت إشراف مصالحها بإعداد مجالات إعلامية محلية تعرف بالنشاطات التي تقوم بها ، لتوفير المعلومات للمواطنين المحليين وبيانات التنمية لتكون صرحا إعلاميا يضمن تواصل الإدارة مع المواطن.
- تعزيز آلية التشاور الثلاثية على نحو يجعل المشاركة أكثر شمولية وأكثر انتظام لأدوارها من اجل خلق عقد اقتصادي واجتماعي للنمو وضمن تجسيده.
- إعطاء المواطن معناه الكامل من خلال تطوير أطر مهيكلة وإجراءات شفافة تسمح للمواطنين بمناقشة السياسات العامة المحلية، وتبليغ وجهات نظرهم بغرض التأثير على القرارات .
- تفعيل دور البلدية على مستوى القرى والأحياء التابعة للبلديات من خلال إشراك لجان الأحياء في العمل التنموي.
- الاهتمام بالتطوير الإداري والبناء المؤسسي لجمعيات التنمية المحلية بتدريب العاملين والمتطوعين بها على أساليب الإدارة الحديثة، مما يسمح بتفعيل دور هذه التنظيمات في المشاركة الشعبية .
- تطوير إدارة شفافة تعمل جنبا إلى جنب مع المواطنين، وقادرة على تسيير مشاريع التنمية المحلية، رغم التعقيدات التي تواجهها، مع تحكم حقيقي في التقنيات العصرية لتسيير الجماعات المحلية.
- تفعيل دور القطاع الخاص من خلال توفير بيئة مناسبة لعمل القطاع الخاص من كافة النواحي ودراسة جميع الجوانب المتعلقة بالتخصيص، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية والمحلية للمشاركة في عملية التخصيص.

قائمة الهوامش والمراجع:

¹ حسين عبد الحميد، أحمد رشوان، التنمية ... اجتماعيا ، ثقافيا ، اقتصاديا، إداريا، بشريا، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009 ، ص 199.

² الطيب ماثلو، التنمية المحلية أفاق ومعينات، مجلة الفكر البرلماني، الجزائر، العدد الرابع، ص 127.

- ³ جمعي عماري، مساهمة الجماعات المحلية في تشجيع الاستثمار في مجال الصناعة الزراعية الغذائية، الملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، الجزائر، 2004/27/26.
- ⁴ علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1991، ص 111.
- ⁵ الأمم المتحدة، تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التجربة العمالية في مجال تنمية المجتمعات المحلية، منشورات اليونسكو، نيويورك، 1998، ص 9
- ⁶ حسن إبراهيم عيد، دراسات في التنمية والتخطيط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990، ص 64.
- ⁷ محي الدين صابر، التغيير الحضاري و تنمية المجتمع، ط2، المكتبة العصرية، بيروت، 1986، ص ص 150-151.
- ⁸ مختار حمزة وآخرون، دراسات في التنمية الريفية المتكاملة بمصر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1994، ص 377.
- ⁹ غربي محمد، أبعاد التنمية المحلية و تحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 4، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المدية، أكتوبر 2010، ص 7.
- ¹⁰ غربي محمد، المرجع نفسه، ص ص 8-9، 11.
- ¹¹ عبد المطلب عبد المجيد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الإسكندرية، الدار الجامعية، سنة 2001.
- ¹² هشام بن ورزق، البلدية بين التبعية والاستقلالية المالية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 15، 2006، ص 8.
- ¹³ بسمة عولمي، تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية المحلية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 4، ص 273.
- ¹⁴ عيسى مرزاق، معوقات تسيير الجماعات المحلية : بعض عناصر التحليل، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 14، 2006، ص 168.
- ¹⁵ هذين الصندوقين تم تحديدهما في المواد من 166 إلى 169، و في المواد من 211 إلى 214 من قانون البلدية 10-11 المؤرخ في 3 يوليو 2011.
- ¹⁶ وزارة الداخلية والجماعات المحلية، تقرير ملتقى رؤساء المجالس الشعبية البلدية، الجزائر، 2003، ص 77.
- ¹⁷ المدرسة الوطنية للإدارة، النشاط العمومي المحلي والتنمية المحلية المستدامة، دراسة حول الجانب النظري والواقع الجزائري. حلقة دراسية، من إعداد طلبة السنة الرابعة، فرع إدارة محلية، 2007، ص 42.
- ¹⁸ الجريدة الرسمية، القانون رقم 10-11، المتعلق بالبلدية، العدد 37، المؤرخ في أول شعبان 1432 هـ الموافق لـ 03 يوليو 2011، ص 7.
- ¹⁹ المادة 123، من قانون رقم 10-11، المتعلق بالبلدية.
- ²⁰ نفس المرجع السابق، المادة 122.
- ²¹ الجريدة الرسمية، العدد 12، المؤرخ في 07 ربيع الأول 1433 هـ الموافق لـ 29 فبراير 2012، ص 9.
- ²² حسين عبد القادر، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012، ص 172.
- ²³ المادة 95، 93، 97، 101 من قانون 07-12 المتعلق بالولاية.
- ²⁴ المادة 81، 82 من قانون 07-12 المتعلق بالولاية.
- ²⁵ الأمين العوض حاج أحمد، وآخرون، ورقة بعنوان، الأطر المؤسسية للمجتمع المحلي والشاركة في تحقيق التنمية، أوت 2007، المحمل من الموقع الإلكتروني: www.welfare.gov.sdworkshoptanmia2.pdf.

- ²⁶ موسى رحمان، وسيلة السبتي، واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وآفاق التنمية المحلية، الملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، جامعة بسكرة، 1-2 ديسمبر 2004، ص 04.
- ²⁷ موسى رحمان، وسيلة السبتي، المرجع نفسه.
- ²⁸ محمد سعودي، أثر برامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر (دراسة حالة ولاية المدية)، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الشلف، الجزائر، 2006، ص 20.
- ²⁹ هناء حافظ بدوي، التنمية الاجتماعية رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 179.
- ³⁰ الجريدة الرسمية المادتين 4 و 7 من القانون 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، العدد 43.

سوق الأوراق المالية ودوره في النمو الاقتصادي

- دراسة حالة إندونيسيا والجزائر -

د. دحماني نور الهدى

جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف؛ الجزائر
nourdahmani217@yahoo.fr

د. العابد برينيس شريفة

جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف؛ الجزائر
cherifa_lmd@yahoo.com

Received: Jan 2017

Accepted: Fèv 2017

Published: Mar 2017

ملخص:

يلعب سوق الأوراق المالية دورا استراتيجيا وهاما في تفعيل النمو الاقتصادي. ذلك أنه يشكل قنوات يتم من خلالها تدفق الأموال من الوحدات ذات الفائض المالي إلى الوحدات ذات العجز المالي، ويعمل على تعبئة المدخرات والموارد المالية وتوجيهها نحو الاستثمارات الأكثر إنتاجية مما يساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي. وفي هذا الإطار يأتي هذا البحث لبيان دور سوق الأوراق المالية في النمو الاقتصادي، والوصول إلى العلاقة السببية بينهما في إندونيسيا والجزائر خلال الفترة (1999-2011)، وذلك بتطبيق اختبار غرانجر للسببية وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه.

وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة سببية باتجاه واحد من سوق الأوراق المالية وفق مؤشر معدل رسملة السوق إلى النمو الاقتصادي في حالة إندونيسيا، على عكس الجزائر، حيث لا توجد علاقة سببية بين سوق أوراقها المالية ونموها الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: سوق الأوراق المالية، النمو الاقتصادي، اختبار السببية.

رموز JEL: f02, f23, f33, f44.

Abstract:

The stock market plays a strategic and an important role in the relaunch of economic growth. It constitute channels through which the flow of funds from the surplus units to the deficit units. Also, the stock market mobilizes and channels savings and financial resources to the most productive investments consequently contributes to puch the economic growth.

In this context, we'll try, through this study to demonstrate the role of stock market, and determine the causal relationship that exists between them in Indonesia and Algeria during thr period (1999-2011), using Granger causality test and Vector Auto regressive model.

This study has concluded the existence of causal relationship in one direction from the stock market according market capitalization ratio index to the economic growth in the case of Indonesia. In contrast, the causal relationship is not verified in the case of Algeria.

Keywords: stock market, the economic growth, causality test.

(JEL) Classification : f02, f23, f33, f44.

مع اتساع وتيرة النشاط الاقتصادي وتزايد الاتجاه نحو العولمة، ازدادت أهمية سوق الأوراق المالية وأضحى موضوع نقاش العديد من الاقتصاديين والأكاديميين، وقد أثبتت العديد من الدراسات النظرية والتجريبية وجود علاقة إيجابية بين سوق الأوراق المالية والنمو الاقتصادي. حيث أن سوق الأوراق المالية يساهم في النمو الاقتصادي من خلال تعبئة المدخرات وتخصيصها للاستثمارات الأكثر إنتاجا والأقل خطورة، ويساهم في توفير السيولة اللازمة لتمويل مختلف المشاريع وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، وهذه الوظائف من شأنها أن تؤدي إلى رفع كفاءة توزيع الموارد وتسريع تراكم رأس المال المادي والبشري وتعجيل خطى التقدم التقني. وتأتي هذه الدراسة لتبيان دور سوق الأوراق المالية في النمو الاقتصادي ومن ثم توضيح العلاقة بينهما في إندونيسيا التي تعتبر من أهم أسواق الأوراق المالية الناشئة وفي الجزائر التي تعاني من فترة ركود كبيرة، خلال الفترة (1999-2011)، ذلك بتطبيق اختبار غرانجر للسببية وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه.

إشكالية البحث:

وفق هذا السياق نتساءل هل هناك علاقة سببية بين سوق الأوراق المالية والنمو الاقتصادي في كل من إندونيسيا و الجزائر؟

فرضيات البحث:

- الفرضية الأولى: سوق الأوراق المالية يسبب نسبة النمو الاقتصادي في إندونيسيا.
- الفرضية الثانية: سوق الأوراق المالية يسبب نسبة النمو الاقتصادي في الجزائر.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى البرهنة على التأثير الإيجابي لسوق الأوراق المالية على النمو الاقتصادي بشكل عام، وبشكل خاص توضيح ما إذا كان سوق الأوراق المالية يسبب النمو الاقتصادي في إندونيسيا والجزائر وتقدير هذه العلاقة من خلال نموذج الانحدار الذاتي المتجه.

منهج البحث:

انطلاقا من حالة الربط بين الجانب النظري والتطبيقي للبحث، فقد تم القيام بدراسة قياسية من خلال تحليل نموذج الانحدار الذاتي المتجه لقياس العلاقة في إندونيسيا والجزائر خلال الفترة الممتدة من (1999-2011) على بيانات سنوية واختبار السببية باتجاه واحد، لذلك تم الاعتماد على منهج التحليل الكمي بالاعتماد على مبادئ الاقتصاد القياسي.

الدراسات السابقة:

1- دراسة Atje Raymond and Boyan Jovanovic (1993): قام كل من الباحثين باختبار فرضية أن سوق الأسهم له تأثير إيجابي على الأداء الاقتصادي في 40 دولة خلال الفترة 1980-1988، ووصلوا إلى أن سوق الأسهم وبالتحديد قيمة التداولات تؤثر تأثيرا كبيرا في النمو الاقتصادي.⁽¹⁾

2- دراسة Ross Levine (1996): قام ليفين بتقييم العلاقة بين أسواق الأوراق المالية والجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي خلال الفترة (1976-1993) في عينة تضم 38 دولة، وبالتحديد دراسة تأثير سيولة سوق الأوراق المالية على معدلات النمو مقاسة بمتوسط دخل الفرد. وقد خلص ليفين في دراسته إلى أن سيولة سوق الأوراق المالية لها دور إيجابي وتساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، حيث أن الدول التي تتمتع بسيولة عالية قد حققت معدلات نمو أسرع من الدول التي لديها سوق أوراق مالية غير سائلة.⁽²⁾

3- دراسة Sara Zervos and Ross Levine (1998): قام الباحثان بدراسة العلاقة بين تنمية أسواق الأوراق المالية و معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وباستخدام بيانات سلسلة زمنية قطاعية تشمل 41 دولة في الفترة (1976-1993). وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن هناك علاقة طردية بين تنمية سوق الأوراق المالية ومعدل النمو الاقتصادي طويل الأجل.⁽³⁾

4- دراسة Chee Keong Choong et al (2001): أجريت هذه الدراسة على الاقتصاد الماليزي خلال الفترة (1978-2001)، استخدمت الدراسة أسلوب الاختبار الارتباطي المبني على نموذج الانحدار التلقائي لتوزيع الفترات المؤجلة لاختبار العلاقة التكاملية بين التنمية المالية و النمو الاقتصادي طويل الأجل وتحديد اتجاه السببية. وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن التنمية المالية تسبب النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل، حيث أن تسريع معدلات التطوير والتنمية المالية تؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.⁽⁴⁾

5- دراسة Guglielmo Maria Caporal et al (2004): قامت الدراسة باختبار فرضية وجود علاقة سببية بين تنمية أسواق الأوراق المالية والنمو الاقتصادي خلال الفترة (1977-1998) في عينة تضم 7 دول معظمها من الدول النامية. وخلصت الدراسة إلى أن وجود سوق نشط للأوراق المالية يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي طويل الأجل.⁽⁵⁾

حدود البحث:

يقتصر البحث على دراسة فقط العلاقة بين معدل رسملة السوق، معدل قيمة التداول، معدل الدوران كمؤشرات لدرجة تطور سوق الأوراق المالية والنمو الاقتصادي المعبر عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وتمت هذه الدراسة خلال الفترة (1999-2011) في إندونيسيا والجزائر وذلك حسب توفر البيانات المالية.

خطة البحث:

للإجابة على إشكالية البحث، تم تقسيم هذا المقال إلى النقاط التالية:

المحور الأول: الإطار النظري

المحور الثاني: الإطار التطبيقي القياسي للدراسة

المحور الأول: الإطار النظري

أولاً: لمحة عامة النمو الاقتصادي

1- مفهوم و نظريات النمو الاقتصادي: تعددت تعريف النمو الاقتصادي واختلفت باختلاف المتغير الذي على أساسه يتم قياسه. حيث يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي⁽⁶⁾. وعند الحديث عن النمو الاقتصادي لابد من الرجوع إلى بعض نظريات النمو الاقتصادي و الآراء التي وضعها أو جاء بها الاقتصاديون الأوائل والتي تضمنتها الكتابات الاقتصادية.

إن آدم سميث أول من أسهم من الاقتصاديين الكلاسيكيين في إيضاح أسس النمو في الاقتصاديات الرأسمالية الحرة، و تميزت نظريته بطابع التفاؤل إزاء التقدم المطرد حيث بنى آدم سميث آراءه على مبدأ تقسيم العمل وربط درجته بحجم السوق ومدى اتساعه و جعل الادخار شرطاً أساسياً للنمو الاقتصادي وأكد على أهمية تجميع رأس المال ليعد عنصراً أساسياً في نظريات النمو الاقتصادي.

أما توماس روبرت مالتوس فقد قال بأن رفاهية الإنسان و سعادته تتوقف أولاً وقبل كل شيء على زيادة الموارد بنسبة تعادل زيادة السكان على الأقل وقد تمثلت النظرية المالتوسية في ضرورة زيادة رأس المال المستثمر في القطاعين الزراعي والصناعي، مقترحا إتباع أساليب الإصلاح الزراعي كوسيلة لتحقيق زيادة الإنتاج وتوجيه جزء أكبر من الاستثمارات لزراعة جميع الأراضي الصالحة للزراعة. هذا ويتم توجيه الباقي من رأس المال للقطاع الصناعي والذي تتضح فيه الغلة المتزايدة والتقدم التكنولوجي، لتزيد أهمية هذا القطاع مع دوران عجلة النمو، وينادي مالتوس بأهمية القطاعين معاً، وعدم التركيز على أحدهما دون الآخر.

أما ديفيد ريكاردو فقد بنى أفكاره وتحليله على دعامتين أساسيتين هما نظرية مالتس للسكان وقانون تناقص الغلة. حيث كانت نظريته أكثر ميلاً إلى التشاؤم فقد انتقل من فكرة الغلة المتزايدة التي سيطرت على فكر آدم سميث إلى فكرة الغلة المتناقصة حاله في ذلك حال الاقتصاديين التقليديين الذين أعقبوا آدم سميث والذين أسسوا نظرية في النمو الاقتصادي تتسم بالتشاؤم إزاء المستقبل، بأن النمو الاقتصادي يتحقق نتيجة للنمو السكاني وما يؤدي إليه ذلك من تزايد في الناتج القومي⁽⁷⁾.

ولا بد من الإشارة بالطبع إلى نموذج هارود- دومار الذي يعتبر من أقدم نماذج النمو الاقتصادي، حيث وفق هذا النموذج يتحدد معدل النمو الاقتصادي والذي يقاس بمعدل النمو في الدخل الوطني، فإن الزيادة في معدل النمو الاقتصادي يتم إما عن طريق تخفيض معامل (رأس المال/الدخل)، وإما بزيادة الاستثمار (نسبة الادخار إلى الدخل)، وبالتالي فإن هذا النموذج يأخذ بعين الاعتبار كل من العرض والطلب.

ومن أبرز النماذج في الفكر النيوكلاسيكي نموذج صولو- صوان الذي يركز على أهمية كل من الادخار، الاستثمار، عنصر العمل والمستوى التكنولوجي في عملية النمو الاقتصادي. حيث أن ارتفاع معدل الادخار يساهم في ارتفاع معدل الاستثمار، مما يؤدي إلى زيادة في التراكم الرأسمالي ومن ثم زيادة في معدل الناتج الإجمالي.

أما شومبيتر فيرى أن التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في صورة قفزات متقطعة واندفاعات غير منسقة تصاحبها فترات من الكساد والرواج قصيرة الأجل متعاقبة، وذلك بسبب التجديدات والابتكارات التي يحدثها المقاولون، والتي من شأنها زيادة الإنتاج ودفع عجلة النمو.

بالنسبة لوالث ويطمان روستو الذي يعتبر من أبرز اقتصاديي الفكر المعاصر، فقد ركز دراسته حول فكرة المراحل فأبرزها كوحدة قائمة بذاتها. وتقوم على أن الاقتصاد القومي يسير في طريق شاق يقطع المرحلة تلو الأخرى متخطيا الصعاب والعقبات حتى يصل إلى أعلى درجات النمو الاقتصادي، وتتلخص نظريته في تحديد مراحل معينة لعملية النمو الاقتصادي فتتلخص في مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة التهيئة للإقلاع، مرحلة الإقلاع، مرحلة النضوج، مرحلة الاستهلاك الوفير.⁽⁸⁾

2- قياس النمو الاقتصادي: تختلف طريقة قياس النمو الاقتصادي بين الدول وذلك راجع لعدة أسباب تتعلق بتوفر الإحصائيات والبيانات وكذلك كيفية بناء المؤشرات والأساس المعتمد في ذلك. وهناك عدة معايير لقياس النمو الاقتصادي وتعتبر معايير الدخل من أهمها، حيث تعتبر أن الدخل هو المؤشر الأساسي المستخدم في قياس النمو الاقتصادي ودرجة التطور الاقتصادي. إذا كان النمو الاقتصادي يعرف على أنه ارتفاع المداخل الوطنية أي بمعنى الناتج الداخلي الخام من السلع والخدمات المنتجة في بلد ما خلال فترة زمنية معينة، عادة ما يتم قياس معدل النمو الاقتصادي وفق المعادلة التالية:⁽⁹⁾

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة الحالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}} \times 100$$

ثانيا: دور سوق الأوراق المالية في تفعيل النمو الاقتصادي

تستمد سوق الأوراق المالية تأثيرها الإيجابي من الدور المتعدد الأوجه الذي تؤديه، فهي أداة فعالة في تنمية الاقتصاد الوطني حيث تؤثر في مختلف جوانب النشاط الاقتصادي ومجالاته، وفي الوقت نفسه تتأثر به، مما يحدث بالتالي أثارا جديدة. تؤدي سوق الأوراق المالية دورا بالغ الأهمية في دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال جذب فائض رأس المال غير الموظف وغير المعبأ في الاقتصاد الوطني وتحويله من عاطل إلى رأس مال موظف وفعال في الدورة الاقتصادية، وذلك من خلال عملية الاستثمار التي يقوم بها الأفراد أو الشركات في الأسهم والسندات والصكوك التي تطرح في سوق الأوراق المالية. فضلا عن ذلك تساهم في التقليل من المخاطر وتعمل على توفير الموارد الحقيقية لتمويل المشروعات.⁽¹¹⁾ وقد أكدت نماذج النمو الاقتصادي أن سوق الأوراق المالية ومن خلال الوظائف التي تؤديها تساهم مساهمة فعالة في تفعيل النمو الاقتصادي، وفيما يلي سوف نتناول القنوات التي يتم من خلالها التأثير الإيجابي لسوق الأوراق المالية على النمو الاقتصادي.

1- الدور التمويلي لسوق الأوراق المالية

❖ **دور سوق الأوراق المالية في توفير السيولة:** تحتاج الاستثمارات التي تحقق الأرباح العالية إلى رأس المال على المدى الطويل بينما يتخوف المستثمرون من فقدان قدرتهم على التصرف في مدخراتهم لفترة زمنية طويلة. إن سيولة سوق الأوراق المالية هي التي تسمح بتلبية رغبة الطرفين، حيث يصبح الاستثمار أقل عرضة للمخاطرة وأكثر جاذبية بحيث يمكن المدخرين من الحصول على الأسهم متى يشاءون والتخلص منها ببيعها بسرعة في حالة حاجتهم لأموالهم. في نفس الوقت تتمكن الشركات من الحصول

والجزائر. دحماني نور الهدى، د. العابد برينيس شريفة، سوق الأوراق المالية ودوره في النمو الاقتصادي - دراسة حالة إندونيسيا
على رأس المال أو الزيادة فيه بشكل دائم باللجوء لإصدارات الأسهم الجديدة، وهكذا فإن بتسهيلها لتحقيق الاستثمارات الطويلة الأمد والمرتفعة الربحية تتمكن السوق السائلة من تحسين تخصيص رأس المال وتزيد من إمكانيات النمو الاقتصادي على المدى الطويل. (12)

❖ **دور سوق الأوراق المالية في تعبئة و تجميع المدخرات ورؤوس الأموال طويلة الأجل:** تساهم سوق الأوراق المالية في تعبئة المدخرات وتمويل النشاط الإنتاجي حيث توفر الفرصة للمدخرين لتنويع محافظهم المالية عن طريق زيادة الأوعية الادخارية الملائمة لتفضيلاتهم من حيث المخاطرة، العائد والسيولة، ويؤدي تجميع المدخرات إلى جعل الأصول المالية أكثر سيولة من خلال تنويع توظيفها في أكثر من مشروع وتخفيض تكلفة المعاملات عن طريق استغلال اقتصاديات الحجم. والتخصيص في تقييم المشروعات الاستثمارية واختيار أكثرها إنتاجية فالسوق الأولى، والذي يمثل عرض الأوراق المالية فيه الطلب على الاستثمار، يقدم الفرصة للمدخرين لاستثمار مدخراتهم ويتيح للشركات مصدرا جيدا لتمويل احتياجاتها، بينما يلعب سوق التداول دورا هاما بالنسبة للوحدات الاقتصادية، هذا علاوة على ما يوفره سوق التداول من سيولة لحاملي الأوراق المالية تتيح لهم التخلص من الورقة المالية في أقرب وقت والحصول على المزيد وقتما شاءوا ومثل هذه الميزة من شأنها أن تشجع على التعامل مع سوق الإصدار، وأن تحفز المستثمرين على شراء الأوراق المالية التي تطرحها الشركات للبيع. (13)

❖ **دور سوق الأوراق المالية في جذب الاستثمارات الأجنبية:** يمكن سوق الأوراق المالية من جلب الاستثمارات الأجنبية وهذا بإتباع طرق شتى أهمها منح عوائد مرتفعة ومغرية وتبيان مكانة الشركات المقيدة لديها. حيث أن انضمام الشركة إلى هذه السوق يخلق لها مكانة خاصة بين الشركات ويدل على أوضاعها الاقتصادية الجيدة ومركزها المالي المقبول. ومنه فإن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية تعمل على الرفع من حجم السيولة على مستوى البلد المستقبل، مما يخلق مصدرا ماليا تتمكن من خلاله المؤسسات من تمويل مشاريعها. وخير دليل على أهمية رؤوس الأموال الأجنبية في إحداث الانتعاش الاقتصادي تجارب البلدان الناشئة في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية التي تشهد أسواق الأوراق المالية بها ديناميكية كبيرة. (14)

2- الدور الاقتصادي لسوق الأوراق المالية

❖ **دور سوق الأوراق المالية في جمع المعلومات وتخفيض تكلفتها وتسعيرها** (15): يصعب على المدخرين الأفراد في غياب سوق الأوراق المالية تقييم الشركات والإرادات وأحوال السوق، لذلك فهم ينأون بأنفسهم عن الأنشطة الاستثمارية بما يؤثر سلبا على تخصيص الموارد. وبدلا من أن يقوم كل مستثمر بالبحث عن فرص الاستثمار الكفأة والدفع مقابل الحصول على المعلومات، يستطيع سوق الأوراق المالية القيام بتجميع وتحليل ونشر المعلومات التي تخص الاستثمارات، مما ينعكس إيجابيا على معدلات الادخار وعلى توزيع الموارد، مما يؤدي إلى تخصيص أفضل لرأس المال، ومن ثم تسريع النمو الاقتصادي.

❖ **دور سوق الأوراق المالية في الرقابة على الاستثمارات:** يعد دور سوق الأوراق المالية في الرقابة على الاستثمارات الوجه الآخر المكمل لدورها في تجميع المعلومات، فتوافر المعلومات من أجل اتخاذ القرار الاستثماري دون أن يصاحب ذلك توافر آليات الرقابة على تلك الاستثمارات قد يؤدي إلى إحجام المستثمرين عن الاستثمارات وهو يعيق عملية النمو الاقتصادي، وتجنباً

لذلك تقوم سوق الأوراق المالية من خلال مؤسسات التمويل البنكية بتوفير آليات الرقابة على الاستثمارات، وذلك من خلال الإفصاح عن آليات الرقابة ووضع الشروط والتعهدات التي تكفل حماية أموال الفوائض إضافة إلى وجود جهات رقابية تتابع تنفيذ تلك الآليات والتعهدات، وتضع معايير الإفصاح عن ذلك بما يمكن أصحاب الفوائض من المتابعة الدورية لاستثماراتهم، وتبين من ذلك أن سوق الأوراق المالية من خلال وظيفة الرقابة على الاستثمارات تؤدي إلى تسيير تدفق الأموال إلى الاستثمارات المختلفة وتحسين توزيع الموارد مما يزيد من معدلات النمو الاقتصادي.⁽¹⁶⁾

❖ **دور سوق الأوراق المالية في تنويع المخاطر وتقليلها:** إن سوق الأوراق المالية التي تتمتع بدرجة كفاءة عالية وأداء جيد والأكثر اندماجاً في السوق العالمية تكون لها قدرة كبيرة على تنويع المخاطر وتخفيضها، وتعتبر هذه الوظيفة من أهم ما تقوم به سوق الأوراق المالية، حيث أن تنويع المخاطر يحفز المستثمرين على الاستثمار في المشاريع عالية المخاطر وذات العائد المرتفع، وهذا يعد من العوامل التي تؤثر إيجابياً في النمو الاقتصادي. هناك نوعان من المخاطر التي تعمل سوق الأوراق المالية على تقليلها المتمثلة في مخاطر السيولة ومخاطر التسعير، فإن تزايد مخاطر السيولة الناتجة عن عدم توفر المعلومات اللازمة أو ارتفاع تكاليف الحصول عليها يجعل الأفراد يقومون بالاحتفاظ بأموالهم بدلاً من إقراضها، وهذا ما يؤدي إلى تخفيض الاستثمارات وبالتالي تخفيض معدلات النمو الاقتصادي. كذلك تعمل سوق الأوراق المالية على خلق آلية معلومات تزيد من كفاءة التسعير، مما يساعد المستثمرين على اتخاذ القرارات المناسبة فيما يخص توزيع مواردهم المالية.

❖ **دور سوق الأوراق المالية في التحوط ضد التقلبات السريعة وعمليات المضاربة⁽¹⁷⁾:** تعمل سوق الأوراق المالية على توفير المعلومات والبيانات اللازمة عن المؤسسات المقيدة، من خلال التزامها بمعايير الشفافية والإفصاح، مما يساهم في تخفيف حدة المضاربة وتحقيق قدر مناسب من الاستقرار في المستوى العام للأسعار وأسعار الفائدة الحقيقية، الشيء الذي يعكس إيجابياً على معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي.

❖ **استثمار رؤوس الأموال:** توفر سوق الأوراق المالية الفرصة لصغار المدخرين والمستثمرين لاستثمار مدخراتهم الصغيرة من خلالها، حيث يمتاز الاستثمار في سوق الأوراق المالية بمرونة التعامل وسهولة عمليات البيع والشراء، كما تمكن هذه السوق المتعاملين من اختيار شكل الاستثمار ومجالاته تبعاً للعائد المتوقع منه ودرجة المخاطرة التي بإمكانهم تحملها.⁽¹⁸⁾

❖ **تشجيع الادخار:** تعمل سوق الأوراق المالية على تشجيع الادخار بالاستثمار في الأوراق المالية، حيث أن تخفيض قيمة السهم، تشجيع الاكتتاب المقسط، ضمان حد أدنى من الأرباح والفوائد ونشر الوعي الادخاري بين الأفراد، يشجع التعامل في شراء الأسهم والسندات ويساهم في جذب المدخرات مما يتيح فرصة تنفيذ العديد من المشاريع الإنتاجية وبالتالي المساهمة في زيادة الدخل القومي وتشغيل الأيدي العاملة.⁽¹⁹⁾

المحور الثاني: الإطار التطبيقي القياسي للدراسة

تهدف من خلال هذه الدراسة القياسية إلى نمذجة العلاقة بين سوق الأوراق المالية والنمو الاقتصادي باستخدام اختبار السببية ومتجهات الارتباط الذاتي، وهذا يوصلنا إلى نتائج واقعية وتحليل منطقي للعلاقات الاقتصادية وبالتالي نتجنب النتائج المضللة التي

يتم التوصل إليها بطرق الانحدار التقليدية في ظل عدم استقرار السلاسل الزمنية و الذي يؤدي إلى الانحدار الزائف. ومن خلال هذا النموذج سنحاول إدراج التأخيرات الزمنية لكل من معدل رسملة السوق، معدل قيمة التداول ومعدل الدوران كمؤشرات لتطور سوق الأوراق المالية⁽²⁰⁾ في تقدير النموذج الذي يفسر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي في إندونيسيا والجزائر) مع الإشارة إلى أنه سيتم إدراج التأخيرات الزمنية أيضا لمؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)، والقيام باختبار السببية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وكل متغير من المتغيرات المفسرة.

❖ تقدير نموذج الانحدار الذاتي المتجه:

استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي المتجه VAR* الذي يعتبر من أكثر النماذج مرونة في تحليل السلاسل الزمنية متعددة المتغيرات، حيث يستفاد منه في وصف السلوك الحركي للسلاسل الزمنية الاقتصادية والمالية وكذلك في التنبؤ. احتوى النموذج على أربع متغيرات موضحة في الجدول رقم (01)، وهي:

- PIB_H : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛

- X1 : معدل رسملة السوق؛

- X2 : معدل قيمة التداول؛

- X3 : معدل الدوران.

حيث تم التعبير عن كل متغير كدالة خطية بقيم المتغير نفسه في الفترات السابقة، وقيم المتغير الآخر في الفترات السابقة أيضا، ويفيد كذلك هذا النموذج في تحديد المتغيرات التي من المتوقع أن تتفاعل مع بعضها البعض بحيث تعامل كل المتغيرات على أنها داخلية، كما يتم بواسطته تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني والتي عندها لا تظهر مشكلة الارتباط الذاتي. مع الإشارة إلى أنه ينبغي القيام باختبار غرانجر للسببية قبل تقدير النموذج، وذلك بهدف حذف المتغيرات التي لا تدخل في تفسير المتغير التابع. بالتالي تم بناء النموذج القياسي التالي:⁽²¹⁾

$$Y_t = \alpha_1 Y_{t-1} + \alpha_2 Y_{t-2} + \dots + \alpha_n Y_{t-n} + U_t$$

حيث:

Y_t تمثل متجه المتغيرات الداخلية التي تمثل عدد المتغيرات الاقتصادية الكلية للنموذج، α_i تمثل مصفوفة المعاملات، U_t تمثل مصفوفة الخطأ العشوائي، n هي عدد فترات التباطؤ الزمني، t يمثل الزمن.

الجدول رقم (01): مؤشرات تطور سوق الأوراق المالية و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في

إندونيسيا و الجزائر خلال الفترة (1999-2011)

الجزائر				إندونيسيا				
X3	X2	X1	PIB _H	X3	X2	X1	PIB _H	
0,5636	0,0033	0,5903	1.616	319,6	185,4	88,8	9.554	1999
0,3497	0,0175	0,5244	1.794	376,6	200,2	32,2	11.347	2000
0,6224	0,0125	0,3475	1.781	259,5	139,5	43,6	10.655	2001
0,0196	0,0025	0,2466	1.815	237,3	137,5	43,3	12.094	2002
0,1554	0,0085	0,2115	2.131	235,7	106,0	51,2	13.451	2003
0,0834	0,2807	0,1646	2.624	168,5	88,5	59,4	15.029	2004
0,0402	0,0001	0,1378	3.112	209,8	142,1	85,0	15.551	2005
0,3540	0,0161	0,0792	3.509	172,5	140,8	87,8	19.676	2006
0,2205	0,3608	0,0584	4.005	201,6	188,1	107,1	21.590	2007
0,3294	0,0704	0,0589	4.967	181,2	157,4	53,1	19.028	2008
0,2120	0,2722	0,0652	3.952	237,6	189,6	100,3	16.959	2009
0,5117	0,8761	0,0655	4.567	168,9	160,3	107,3	20.540	2010
0,1877	0,3210	0,0707	5.244	195,1	182,1	88,1	22.424	2011

(ألف دولار أمريكي، %)

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات البنك العالمي وبيانات لجنة تنظيم عمليات البورصة الجزائرية ومراقبتها على التوالي عبر الموقعين الإلكترونيين:

consulté le : 22/12/2012. www.worldbank.org

consulté le : 22/12/2012. www.cosob.org

أولا: اختبار استقرار السلاسل الزمنية

سوف نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة بالاعتماد على منهجية اختبار جذر الوحدة، مستخدمين في ذلك اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF)، وقد تم الاستغناء عن اختبار ديكي- فولر البسيط نظرا لعدم أخذه بعين الاعتبار الارتباط الذاتي في الخطأ العشوائي، وهذا يؤدي إلى عدم اتسام تقديرات طريقة المربعات الصغرى لمعادلة الانحدار بالكفاءة. حيث يتم حساب الإحصائية (t) ومقارنتها مع القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية المطلوب، فإذا كانت القيمة المطلقة للإحصائية (t) أقل من القيمة الحرجة بالقيمة المطلقة أيضا فإننا نقبل الفرضية الصفرية أن السلسلة غير مستقرة وإذا كان العكس فإننا نقبل الفرضية البديلة أن السلسلة مستقرة. علما أنه إذا كانت القيمة المطلقة للإحصائية (t) أقل من القيمة المطلقة للقيمة

الدرجة على مستوى النموذج (a) ** فإننا نتقل إلى النموذج (b) *** وإذا كانت نفس النتيجة تنتقل إلى النموذج (c) **** ، وإذا لم تتحقق الإستقرارية عند المستوى نتقل إلى دراستها عند أخذ الفرق الأول⁽²²⁾. الجدول رقم (02) يلخص لنا نتائج الاختبار.

الجدول رقم (02): نتائج اختبار ديكي - فولر الموسع (ADF)

القيم الحرجة عند 5%				X3	X2	X1	PIB _H			
X3	X2	X1	PIB _H							
-3,93	-3,87	-3,93	-4,00	-1,86	-2,34	-3,46	0,93	النموذج(ا)	السلسلة الأصلية	إندونيسيا
-3,14	-3,14	-3,14	-3,21	-1,79	-1,22	-2,22	3,31	النموذج(ب)		
-1,97	-1,97	-1,97	-1,97	-0,61	-0,37	-0,75	6,84	النموذج(ج)		
-3,93	-3,93	-4,00	-	-3,58	-3,50	-3,51	-	النموذج(ا)	الفروق الأولى	
-3,17	-3,17	-3,21	-	-3,46	-3,78	-3,80	-	النموذج(ب)		
-1,97	-1,97	-1,98	-	-3,64	-3,90	-3,72	-	النموذج(ج)		
-3,87	-4,00	-4,00	-3,87	-2,55	0,34	-1,21	-2,81	النموذج(ا)	السلسلة الأصلية	الجزائر
-3,21	-3,21	-3,14	-3,14	11,12 -	2,29	-4,40	-0,14	النموذج(ب)		
-1,97	-1,98	-1,97	-1,97	-1,41	3,82	-6,59	1,84	النموذج(ج)		
-	-	-	-3,93	-	-	-	-3,96	النموذج(ا)	الفروق الأولى	
-	-	-	-3,17	-	-	-	-4,09	النموذج(ب)		
-	-	-	-1,97	-	-	-	-2,90	النموذج(ج)		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews5.0.

1- دراسة حالة إندونيسيا

دلت النتائج أن المتغيرين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مستقر عند المستوى أي عند السلسلة الأصلية، حيث يلاحظ أن القيمة المطلقة للإحصائية (t) أكبر من القيمة المطلقة للقيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، أي أن السلسلة متكاملة من الدرجة صفر. أما المتغيرات معدل رسملة السوق، معدل قيمة التداول ومعدل الدوران مستقرة عند الفرق الأول عند مستوى معنوية 5%، أي أن كلا من السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى.

2- دراسة حالة الجزائر

من خلال الجدول رقم (02) يتبين لنا أن المتغيرات معدل رسملة السوق، معدل قيمة التداول، معدل الدوران مستقرة عند المستوى أي عند السلسلة الأصلية، أي أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة صفر، أما المتغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فهو مستقرة عند أخذ الفرق الأول وذلك عند مستوى معنوية 5% أي أن السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى. ومن خلال هذه النتائج نلاحظ أن السلاسل الزمنية في حالة إندونيسيا والجزائر ليست متكاملة من نفس الدرجة ومنه نستنتج غياب التكامل المشترك بينها، بالتالي نموذج VAR هو الأنسب لتقدير العلاقة.

ثانيا: تحديد درجات التأخر في النموذج

قبل أن نقوم بتقدير معادلة نموذج الارتباط الذاتي المتجه VAR و قبل تطبيق اختبار غرانجر للسببية، ينبغي أن نحدد عدد درجات التأخر لهذا النموذج، ويتم ذلك اعتمادا على معياري Akaike و Schwarz التي تحدد درجة التأخر P التي تحقق أقل قيمة للمعيارين السابقين. والنتائج موضحة في الجدول رقم (03).

الجدول رقم (03): تحديد عدد درجات التأخر في نموذج VAR

2	1			
20,67	20,76	Akaike	PIB _H , D(X1)	إندونيسيا
20,98	20,98	Schwarz		
19,19	19,47	Akaike	PIB _H , D(X2)	
19,49	19,69	Schwarz		
21,46	21,05	Akaike	PIB _H , D(X3)	
21,76	21,26	Schwarz		
11,06	10,56	Akaike	D(PIB _H) , X1	الجزائر
11,36	10,78	Schwarz		
15,61	15,43	Akaike	D(PIB _H) , X2	
15,91	15,65	Schwarz		
14,64	17,98	Akaike	D(PIB _H) , X3	
14,94	18,20	Schwarz		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews5.0.

إن أقل قيمة لمعيار Akaike و Schwarz تصاحب التأخر رقم 2 عند تقدير العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وكل من معدل رسملة السوق ومعدل قيمة التداول، وتصاحب التأخر رقم 1 عند تقدير العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل الدوران في إندونيسيا.

وأن أقل قيمة لهذين المعيارين في حالة الجزائر تصاحب التأخر رقم 1 عند تقدير العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وكل من معدل رسملة السوق ومعدل قيمة التداول، وتصاحب التأخر رقم 2 عند تقدير العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل الدوران.

ثالثا: اختبار السببية لـ غرانجر

يستخدم هذا الاختبار لفحص العلاقة السببية بين متغيرين، وحسب مفهوم غرانجر فإن المتغير X يؤثر في المتغير Y إذا كان التباطؤ الزمني للمتغير X له قدرة تنبؤية أعلى على القدرة التنبؤية للتباطؤ الزمني للمتغير Y، بالتالي يتم اختبار الفرضية الصفرية أن X لا يؤثر في Y والفرضية البديلة أن X يؤثر في Y. والجدول رقم (04) يوضح لنا نتائج اختبار سببية غرانجر.

الجدول رقم (04): اختبار غرانجر للسببية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل رسملة السوق، معدل

قيمة التداول، معدل الدوران في إندونيسيا والجزائر

الجزائر	إندونيسيا	
Probabilité	Probabilité	
0,408	0,047	$PIB_H \leftarrow X1$
0,159	0,191	$PIB_H \leftarrow X2$
0,542	0,435	$PIB_H \leftarrow X3$

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews5.0.

1- دراسة حالة إندونيسيا

من خلال نتائج اختبار سببية غرانجر يتبين لنا أن معدل رسملة السوق ($X1$) يسبب ويؤثر في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (Y) عند مستوى معنوية 5%، حيث أن قيمة الاحتمال مساوية هي 0,001 وهي أقل من 0,05، أما بالنسبة لمعدل قيمة التداول ومعدل الدوران فهما لا يؤثران في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد كانت قيمة الاحتمال هي 0,516، 0,601 على التوالي وهما أقل من 0,05.

2- دراسة حالة الجزائر

من خلال نتائج اختبار سببية غرانجر يتضح لنا أنه ولا مؤشر من المؤشرات المعبرة عن تطور سوق الأوراق المالية يسبب النمو الاقتصادي المقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي لا يمكننا تقدير نموذج الانحدار الذاتي المتجه.

رابعا: تقدير نموذج الانحدار الذاتي المتجه VAR

في حالة إندونيسيا واعتمادا على مخرجات برنامج Eviews5.0 فقد تم تقدير النموذج وفق المعادلة التالية:

$$PIB_H = -111,428 + 0,899*PIB_H(-1) + 0,377*PIB_H(-2) + 6,990*D(X1(-1)) - 3,070*D(X1(-2))$$

$$R^2 = 0,99 \quad \bar{R}^2 = 0,98 \quad F = 189,03$$

من خلال هذا النموذج يمكن استنتاج ما يلي:

- من خلال معامل التحديد $R^2 = 0,99$ يتبين لنا أن معدل رسملة السوق يفسر 99% من الاختلافات في معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسنة (t) يرتبط طرديا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسنة السابقة ($t-1$) والسنة ($t-2$) حيث أن قيمة المعامل تساوي 0,899 و 0,377 على التوالي.
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يرتبط طرديا بمعدل رسملة السوق للسنة السابقة ($t-1$) حيث قيمة المعامل تساوي 6,990، ولكنه يرتبط عكسيا بمعدل رسملة السوق للسنة ($t-2$) حيث قدرت قيمة المعامل بـ -3,070.

يعتبر سوق الأوراق المالية ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي، حيث يلعب دور هام وبارز في النشاط الاقتصادي وذلك من خلال مساهمته في تفعيل النمو الاقتصادي عن طريق تحقيق كفاءة عالية في توجيه الموارد المالية نحو الاستثمارات الأكثر ربحية والأقل مخاطرة، لذا كان من الضروري إبراز هذا الدور الهام لسوق الأوراق المالية والقنوات التي يتم من خلالها هذا التأثير الإيجابي. توصلت الدراسة إلى أن سوق إندونيسيا للأوراق المالية يتميز بأكبر حجمه وسهولة عالية، وهو يلعب دور مقبول نسبيا في تفعيل النمو الاقتصادي، على عكس سوق الأوراق المالية الجزائري الذي يكاد ينعدم نشاطه تقريبا حيث يتضح ذلك من خلال المؤشرات المستخدمة في الدراسة ****، وهذا راجع إلى العديد من المشاكل والعراقيل التي تحول دون تطوره من بينها:

- نقص الشركات صانعة الأسواق، شركات التسوية والمقاصة وشركات تحمل المخاطر.
 - صغر حجم السوق بسبب محدودية عرض الأدوات المالية وقلة الشركات المدرجة في البورصة وقلة الفرص المتاحة للتنويع.
 - ضالة الطلب بسبب انخفاض الوعي الادخاري والاستثماري للأفراد، وانخفاض العائد المحصل عليه من الاستثمار في السوق.
 - ارتفاع معدل التضخم الذي يؤثر سلبا على القيمة الحقيقية لعوائد الأوراق المالية.
 - ارتفاع درجة تركيز التداول وذلك بسبب احتفاظ بعض كبار المستثمرين بأسهم الشركات الواعدة وانخفاض جودة الأوراق المالية.
- ومن خلال الدراسة القياسية التي قمنا بها بتطبيق اختبار غرانجر للسببية وتقدير نموذج الانحدار الذاتي المتجه من أجل تقدير العلاقة بين سوق الأوراق المالية والنمو الاقتصادي في إندونيسيا والجزائر فقد توصلنا إلى النتائج التالية:
- قبول الفرضية الأولى حيث يبين اختبار السببية أن سوق الأوراق المالية وفق مؤشر معدل رسملة السوق فقط يسبب النمو الاقتصادي المعبر عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في إندونيسيا، على عكس معدل قيمة التداول ومعدل الدوران.
 - رفض الفرضيات الثانية، فمن خلال اختبار السببية ولا مؤشر من المؤشرات المستخدمة كمعايير لقياس درجة تطور سوق الأوراق المالية تسبب النمو الاقتصادي المعبر عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.
- بالتالي ومن خلال هذه النتائج تصبح الحاجة ملحة لتطوير سوق الجزائر للأوراق المالية حتى يستطيع تحقيق الأهداف المرجوة منه وبالتالي المساهمة في تفعيل النمو الاقتصادي، ويمكن سرد المعالم التالية لتحقيق ذلك:

- تعزيز الشفافية والإفصاح من خلال إلزام الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية بنشر التقارير المالية الخاصة بها وبشكل دقيق.
- تنويع الأدوات المالية بإدراج أكبر عدد ممكن من الشركات في سوق الأوراق المالية.
- تخفيض الطلب في سوق الأوراق المالية من خلال تخفيض أسعار الفائدة وتعديل نظام الجباية المطبق على المعاملات.
- نشر الوعي الاستثماري والادخاري لدى الأفراد.
- إنشاء مؤسسات مالية متخصصة تحرص على جمع المعلومات وتحليلها ونشرها.
- إنشاء هيئات مختصة في تحليل الأدوات المالية وتسيير المحافظ.
- تسريع عملية الخصخصة من خلال فتح رأس مال المؤسسات العمومية أمام المستثمرين الخواص في سوق الأوراق المالية.

قائمة الهوامش والمراجع:

- (1) Atje Raymond, Boyan Jovanovic, Stock Market and Development, European Economic Review, 1993, pp 632-640.
- (2) Ross Levine, Financial Development and Economic Growth : Views and Agenda, Journal Of Economic Literature, Volume 35, No 2, 1996, pp 688-726.
- (3) Ross Levine, Sara Zervos, Stock Market Development, Banks, and Economic Growth, The American Economic Review, Volume 88, No 3, 1998, pp 537-558.
- (4) Chee Keong Choong, Zulkornain, Yusop and Siong Law, Financial Development and Economic Growth in Malaysia : The Stock Market Perspective, Investment Management and Financial Innovation, Volume 2, No 2, pp 105-115.
- (5) Gugliemo Maria Caporal, Peter Hwells and Alaa Soliman, Stock Market Development and Economic Growth : The Causal Linkage, Journal Of Economic Development, Volume 29, No 1, pp 178-183.
- (6) محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية - دراسات نظرية وتطبيقية -، قسم الاقتصاد، الإسكندرية، بدون طبعة، 2003، ص 71.
- (7) محمود جاسم عباس، النمو الاقتصادي... المؤشرات الأساسية في الاقتصاد العراقي (1970-2008)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 27، العراق، 2011، ص ص 65-66.
- (8) عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، متاحة عبر الموقع الإلكتروني: <http://www.faculty.mu.edu.sa> Consulté le : 24/10/2012.
- (9) السريتي محمد، نجح علي عبد الوهاب، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 380.
- (10) علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي - الواقع، العوائق، سبل النهوض -، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص ص 41-45.
- (11) دينا أحمد عز، أثر أسواق الأوراق المالية العربية على النمو الاقتصادي، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 31، العدد 96، العراق، 2009، ص 60.
- (12) سامية زيطاري، ديناميكية أسواق الأوراق المالية في البلدان الناشئة: حالة أسواق الأوراق المالية العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص ص 75-76.
- (13) فخر الدين الفقي، محمد محمود وفا، أسواق الأوراق المالية العربية بين دورها التنموي و الإنمائي مع التطبيق على الاقتصاد الليبي، متاحة عبر الموقع الإلكتروني:
- Consulté le : 10/11/2012. <http://www.docsto.com>
- (14) زيدان محمد، نورين بومدين، دور السوق المالي في تمويل التنمية الاقتصادية بالجزائر - المعوقات والآفاق -، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات - دراسة حالة الجزائر والدول النامية -، جامعة بسكرة، يومي 21-22 نوفمبر 2006، ص 4.
- (15) زكريا سلامة عيسى شطناوي، الآثار الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية من منظور الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، عمان، 2009، ص 67.
- (16) سمير شرف، إسماعيل شعبان، هدى اسبر، دور السوق المالية في تفعيل النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 31، العدد 1، سوريا، 2009، ص 189.
- (17) عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات الاستثمار في البورصة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2010، ص 74.
- (18) نفس المرجع السابق، ص 70.
- (19) زكريا سلامة عيسى شطناوي، مرجع سبق ذكره، ص 60.

والجزائر. دحمانى نور الهدى، د. العابد برينيس شريفة، سوق الأوراق المالية ودوره في النمو الاقتصادي - دراسة حالة إندونيسيا (20) تتمثل مؤشرات تطور سوق الأوراق المالية في: معدل رسملة السوق وهو عبارة عن القيمة السوقية للأسهم المقيدة في البورصة مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي، معدل قيمة التداول وهو يساوي مجموع الأسهم المتداولة في البورصة مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي، معدل الدوران الذي يساوي قيمة إجمالي الأسهم المتداولة مقسومة على رسملة السوق.

لمزيد من التفاصيل انظر:

أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية - دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر) -، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون طبعة، 2004-2005، ص ص 65-66.

Vector Auto Regression.*

²¹Michel Lubrano, Modèles VAR, modèles VAR structurels et modèles à équation simultanées, Février 2007, p 13. Disponible sur le site Web :

. consulté le: 20/03/2013 <http://www.vcharite.univ-mrs.fr/pp/lubrano/cours/M1-ch2.pdf>

(22) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظري والتطبيقي، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون طبعة، 2005، ص 262-265.

** النموذج (a) يحتوي على قاطع واتجاه عام.

*** النموذج (b) يحتوي على قاطع فقط.

**** النموذج (c) لا يحتوي على قاطع ولا على اتجاه عام.

***** انظر الجدول رقم (01).

دراسة تطبيقية حول أثر عناصر المزاومة في القطاع الصناعي على الجودة

- دراسة حالة خدمة اوريدو الجزائر -

أ. بوبكر ياسين

جامعة بسكرة؛ الجزائر
yacin_84@yahoo.co.uk

أ. معمر قاوي

جامعة الأغواط؛ الجزائر
Gaoui84@yahoo.com

Received Jan 2017

Accepted: Fèv 2017

Published: Mar 2017

ملخص:

تأخذ المنافسة أو المزاومة بين المنافسين النشطين في قطاع الهاتف النقال أشكالا من المناورات للحيازة على موقع متميز في السوق، بالاعتماد على خطط مبنية على المنافسة من خلال الأسعار، الإشهار، طرح منتج جديد، تحسين الخدمات والضمانات الملائمة للزبون، الجودة، ... الخ، ويرجع وجود المنافسة إلى أن هؤلاء المنافسين يشعرون بأنهم مدفوعين إلى تحسين موقعهم. أوريدو هي واحدة من المنافسين في هذا القطاع التي تسعى جاهدة لدراسة وترقب هذه المتغيرات عن كثب مترجمة استعدادها هذا إلى عدة ردود أفعال والتي كانت الجودة واحدة منهم.

الكلمات المفتاحية: عناصر المزاومة، الجودة، اوريدو.

رموز JEL: G21، G24.

Abstract:

Rivalry in Mobile Service Sector among active competitors takes several faces to gain and illustrate the competitiveness, depending on plans based on the prices, advertising, new product development, quality,...etc. This goes back to the uncomfortable situation that competitors feels toward those variables, OOREDOO is one of those players who work hardly to be updated to the meant changes, and work also to interpret its concern as plenty Appearances, that quality is one of them.

Keywords: Engineering Rivalry, Quality, OOREDOO .

(JEL) Classification : G21, G24.

نظراً لمحدودية الموارد وضيق الأسواق وكبر حجم وطموح منظمات الأعمال، حيث كلٌّ منها تسعى إلى اقتناء الموارد الأفضل وبتكلفة أقل، وتصرف منتجاتها بكميات وأرباح أكبر، فهذا التصادم والتعارض في الأهداف بين المنظمات يخلق تدافعاً ومنافسة بين هذه المنظمات من أجل الحصول على الموارد وصرف النواتج حيث تقوم المنافسة أساساً على الحرية الاقتصادية، وما ينتج عنها من حرية انتقال رؤوس الأموال وعوامل الإنتاج والمعلومات وغيرها، فالمنافسة مبنية أساساً على آليات السوق في تحديد كميات الإنتاج والأسعار، وتأتي فكرة المنافسة من الطبيعة، كسلوك إنساني ومجتمعي، حيث تسعى المنظمات إلى كسب ولاء العميل باستخدام عدة أساليب من الأسعار والجودة وخدمة العميل وغيرها، فمن أجل كسب ولاء العميل تسعى المنظمات إلى تحسين هذه العناصر وتطويرها، حيث تحدث مواجهة بين المتعاملين الاقتصاديين من أجل تبادل المنتجات ضمن شروط السوق وبأحسن طريقة، فمن أجل ضمان تصريف المنتجات تحت ضغط الشروط التي يفرضها السوق تعمل المنظمات على منافسة خصومها ومسابقتها من أجل تحسين آليات المنافسة كالسعر والجودة، ومن جهة أخرى يمكن اعتبارها مزاخمة بين أشخاص أو قوى تسعى إلى تحقيق نفس الهدف، إذ تقوم على الابتكار والتمييز من أجل جذب العملاء، حيث أن المنافسة ترمي إلى تحقيق الفعالية الاقتصادية وتحسين مستوى معيشة المستهلكين، كما أنها تتحكم في حركية السوق ونوعية الإنتاج ونمط الاستهلاك، فيمكن تعريف المنافسة على أنها أحد الأوضاع في سوق تحاول فيه المنشآت أو الباعثين بشكلٍ مستقل الحصول على رضا المشترين حتى تحقق أهدافها (الربح، المبيعات، الحصة السوقية... الخ)، حيث تتم معادلتها بالمباراة التنافسية بين منشأتين أو أكثر ويكون التنافس على أساس السعر أو الجودة، كما تقوم المنافسة إما على الريادة في السوق أو الحصة السوقية وغيرها من الغايات التي تقوم عليها المنافسة، وذلك يتم من خلال كسب ولاء المستهلك ورضاه، حيث على أساس المنافسة تكون المنظمات ذات كفاءة في زيادة رفاهية المستهلك، وهي تتضمن الكفاءة الديناميكية التي تقوم على الابتكار وتدعيم التغير والتقدم التكنولوجي؛ صارت بيئة الأعمال تتميز بالمتغيرات أكثر من الثوابت، بل بغزارة المتغيرات التي صار لزاماً دراستها عن قرب و إعطاؤها أهمية أكثر من ذي قبل، و يطرح الباحثون عدة تساؤلات حول هذه النقطة، من بينها كم عدد هذه المتغيرات وكيف تتغير، وما هي سرعة تغيراتها... الخ، فالواقع صار يفرض علينا أن بيئة الأعمال المعاصرة أصبحت بيئة أكثر عالمية وحافلة بالمتغيرات المتسارعة، التي تجسد مزيجاً متفاعلاً من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والتشريعية والتكنولوجية والثقافية والاجتماعية، فهذه المتغيرات (وغيرها) أدخلت منظماتنا في جو تنافسي لم تعهده من قبل، ويختلف كثيراً عن الجو الذي ساد من قبل، ويمكن ذكر بعض خصائص هذه البيئة كما يلي:

1. من أسواق محلية على أسواق عالمية أنشأتها الجات وأحكام منظمة التجارة العالمية والتكتلات الإقليمية والشركات المتعددة الجنسيات والعابرة للقارات... الخ.

2. تشريعات وضوابط حكومية محلية، إلى تشريعات وضوابط تنظيمية مع اتفاقيات تجارية عالمية كالجالات والتكالات، وإلى فعاليات أكبر لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي تحد من سيطرة صانع القرار الوطني والسيادة الوطنية، وصلاحيات أوسع لمنظمة التجارة العالمية التي أصبح لها تشريعات تحجب بعض التشريعات المحلية، وصلاحيات تؤثر على صانع القرار الوطني؛
3. من شركات متنافسة في ساحة الأعمال المحلية والعالمية إلى شركات متحالفة، وتحول اللاعبين المتنافسون من شركات صغيرة أو متوسطة في السوق المحلية والعالمية إلى شركات ضخمة و شركات متعددة الجنسيات عابرة للقارات ذات اذرع تنافسية طويلة جدا.
4. تحولت المنتجات محل التنافس - كسلع وخدمات - من منتجات يقوم إنتاجها على المواد الخام إلى منتجات يتعاطم فيها المكون المعرفي الكامن في عقول البشر، فراس المال الفكري صار أثمن أصول المنظمة في وقتنا الحالي، فهو الذي يولد منتجات ذات قيمة مضافة أعلى والذي يحفظ للمنظمة إمكانية التنافس القوي في السوق، و كذلك على الاستمرار في الربح والنمو في عالم متغير، و بيئة التنافس في هذا العامل صارت تتميز بحدة التنافس و صارت دورة حياة المنتجات اقصر من ذي قبل ومن ثم زادت الحاجة إلى مرونة النظام الإنتاجي لتلبية رغبات متعددة للعملاء على وتيرة متسارعة.
5. تحول العميل من عميل محلي الى عميل عالمي بفعل ثورة التكنولوجيا و اجتياح الانترنت في التعامل، والتي نقلت العميل أينما كان إلى كل العارضين في العالم بلمسات أو ضغطات على الفأرة ليرى ويتصفح عروضهم و المقارنة بين الأسعار بكل سهولة.
6. تحولت معايير الجودة من معايير محلية يضعها جهاز المواصفات والمقاييس المحلي بكل دولة إلى معايير عالمية (الإيزو) تضعها المنظمة العالمية للمواصفات؛

تحولت المنافسة من محلية إلى عالمية، فلم يعد المنتج او السوق يواجه منافسة محلية فقط بل زادت حدة المنافسة الأجنبية القادمة من الخارج، حيث فتحت اتفاقيات الجات أبوابا كانت مغلقة في الأسواق المحلية، كما أن الفرص المتاحة ولول نظريا في أسواق أجنبية جعلت على المنتج أن يخطط لمواجهة منافسة من سلع أو خدمات قادمة من عدة أسواق عالمية أخرى.

طرح الإشكالية:

إن أبعاد المنافسة و التي تجعلها أكثر شدة أو مزاحمة كثيرة - كما سلف ذكره-، تتغير قوتها بتغير البيئة التي تنشط ففهيها المؤسسات من عوامل داخلية وخارجية كثيرة كفيلة بجعل التزاحم اشد ما يمكن، و البعض من هذه العوامل له علاقة مباشرة و غير مباشرة بمستويات الجودة للسلع والخدمات المعروضة من طرف المتنافسين، أي هناك علاقة طردية بحجم هذه العوامل للضغط على المزاحمة في سوق ما و كنتيجة لذلك هي استجابة المؤسسات بالرفع من مستويات الجودة والتحسين المستمر لها؛

وبناء على هذا الطرح، يمكننا صياغة التساؤل الرئيس كما يلي:

ما هي عناصر المزاومة التي لها دور في تحسين الجودة وكيف أثرت على جودة منتجات اوريدو-الجزائر

- ✓ عناصر المزاحمة قيد الدراسة تؤثر طردا على الجودة؛
- ✓ اوريدو-الجزائر استجابت للمتغيرات في السوق عن طريق الرفع من مستويات الجودة.

1. تقديم سوق خدمة الهاتف النقال - الجزائر

1.1. مؤسسة اتصالات موبيليس¹:

مؤسسة موبيليس هي فرع من فروع اتصالات الجزائر المؤسسة العمومية التي تم إنشاؤها كمتعامل عمومي في الاتصالات، في إطار الإصلاحات التي انتهجتها الحكومة بموجب القانون 03-2000 والمؤرخ في 05 أوت 2000 والرامية إلى فتح قطاع البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية²، لتصبح شركة عمومية ذات أسهم (SPA) بعدما كانت إدارة تابعة لوزارة البريد والاتصالات، وبغرض تكييف هذه المؤسسة مع انفتاح السوق وتحديات المنافسة فقد تفرع عنها ثلاثة فروع كان من بينها مؤسسة موبيليس "ATM"؛

أما التأسيس الرسمي للمؤسسة موبيليس فقد كان في أوت 2003، غير أنها لم تعتمد في أرض الواقع إلا في جانفي 2004، في شكل شركة عمومية اقتصادية ذات أسهم (EPE/SPA) برأس مال قدره 100.000.000 دج، مقسم على 1000 سهم قيمة كل سهم 100.000 دج، مملوكة لاتصالات الجزائر، ولقد تمثلت المهمة الأولى لهذا الفرع في إدارة مناقصة دولية طرحتها الحكومة الجزائرية بهدف إنشاء شبكة للهاتف النقال معيار GSM ببطاقة استيعاب تقدر بـ 500.000 خط نهاية 2003 بمساعدة فنية من المجهز إيريكسون³، ولقد باشرت هذه المؤسسة أعمالها بوسائل مادية وبشرية كانت تابعة للمؤسسة اتصالات الجزائر وورثت 150.000 مشترك عن المؤسسة الأم.

2.1. اوراسكوم تيليكوم الجزائر

هي من أكبر الشركات الرائدة في الشرق الأوسط⁴، كانت بدايتها من مصر أين يتواجد المقر الاجتماعي لهذا المجمع "Orascom telecom holding"، هذه الشركة القابضة أنشأت سنة 1998 حيث كانت أولى انطلاقتها من مصر وإفريقيا والشرق الأوسط وباكستان حيث اكتسحت مجال الاتصالات من نوع "GSM" من بابه الواسع فحازت على أكثر من 20 رخصة لتغطية هذه المناطق أوراسكوم تيليكوم التي تتموقع في سوقها باعتبارها الرائدة في العديد من الأسواق كانت بدايتها من مصر تحت علامة "موبينيل" حيث تابعت توسيع شبكة الهاتف النقال عبر العديد من البلدان من بينها تونس تحت اسم "تونيزيانا"⁵، وفي صيف 2001 منحت وزارة الاتصال أول رخصة للهاتف النقال، تحديدا في 2001/07/11 فازت أوراسكوم لاتصالات الجزائر بأول رخصة للهاتف النقال، بالرغم من وجود منافسة شديدة من شركات عالمية في هذا المجال، وهو شركة

PORTUGA TELECOM الفرنسية بمبلغ 422 مليون دولار، وشركة ORANGE TELECOM البرتغالية وشركة TELEPHONIC الإسبانية، وتقدمت جازي بعرض قيمته 737 مليون دولار من خلال مناقصة دولية أعلنت عليها الحكومة الجزائرية وأشرف عليها البنك الدولي ومولها البنك الفرنسي (PNB. Paris Bas)⁶، تعد مؤسسة جازي فرع من فروع مجموعة أوراسكوم هذه الأخيرة هي شركة قابضة "Holding"، مقرها الاجتماعي بمصر، أنشئت الشركة سنة 1998، ترجع ملكيتها إلى عائلة سويريس المصري بـ 56.90% من الأسهم الممثلة بنصيب أنسي سويريس كرئيس مدير عام، ودخلت مؤسسة أوراسكوم للاتصالات السوق الجزائرية بـ 53% من الأسهم، والباقي موزع بين مساهمين آخرين من بينهم Cevital بنسبة 3.44% من رأس مال أوراسكوم للاتصالات الجزائر، و تعد ثاني متعامل في مجال الاتصالات اللاسلكية من نوع GSM، بداية من 11 جويلية 2001 وهو تاريخ حصولها على رخصة الاستغلال، ويقدر رأس مالها بـ 2.955.875.000 دج، ومقرها الاجتماعي بالدار البيضاء بالجزائر العاصمة، ولها مديرتين فرعيتين في بير مراد ريس وحيدرة في نفس الولاية، وكذا مديرتين في كل من ولايتي وهران وقسنطينة.

3.1. الوطنية للاتصالات أوريدو "نجمة سابقا":

الوطنية للاتصالات هي شركة كويتية تأسست عام 1997 وتحصلت على الرخصة الثانية لاستغلال وتزويد الكويت بشبكة GSM سنة 1999، وتمكنت الوطنية للاتصالات من الحصول على ثاني رخصة للهاتف النقال في الجزائر (بعد مؤسسة اوراسكوم) بمبلغ قدره 421 مليون دولار بتاريخ 02 ديسمبر 2003⁷، تشكلت بمساهمة مشتركة ما بين شركة الوطنية للاتصالات الكويتية بنسبة 34% و بقية النسبة تخص بنك الخليج (66%) بقيمة إجمالية قدرها 210.5 مليون دولار (ما يعادل 15 مليار دينار جزائري)⁸، بدأت نشاطها الفعلي بتاريخ 24 أوت 2004⁹، وتعتبر نجمة أول متعامل MULTIMEDIA لخدمة الهاتف النقال في الجزائر، وتم تغيير تسميتها إلى Ooredoo بتاريخ 21 نوفمبر 2013.

4.1. تطور عدد مستخدمي خدمة الهاتف النقال للجيل الثاني في الجزائر

بلغ عدد المشتركين في الهاتف النقال في الجزائر 39322328 مشتركا مع نهاية سنة 2013 مسجلا زيادة تقدر بـ 1794625 مشتركا مقارنة بسنة 2013، في حين بلغ عدد المشتركين في الهاتف النقال في الجزائر 34789121 مشتركا مع نهاية سنة 2014 مسجلا انخفاضا يقدر بـ 4533207 مشتركا مقارنة بسنة 2013، و ذلك راجع لانتقال المشتركين من الجيل الثاني إلى الجيل الثالث، متصدرة قيادة السوق في ذلك مؤسسة جازي بحصة سوقية تقدر بـ 50,11% بعدد مستخدمين يقدر بـ 17357898 مشتركا، أما فيما يخص مؤسسة أوريدو، فقد تذيلت ترتيب المؤسسات حسب عدد المستخدمين للجيل الثاني سنة 2014 بعدد مستخدمين قدر بـ 8225240 مشتركا، بحصة سوقية قدرها 23,64% أما الحصة المتبقية تخص

حالة خدمة اوريدو الجزائر - مؤسسة موبيليس المقدرة بـ 26,25 % بعدد مستخدمين يقدر بـ 9205983 مستخدما، والجدول التالي يوضح تطور عدد المشتركين في خدمة الهاتف النقال للجيل الثاني حسب المزود في الفترة 1998-2014م:

الجدول رقم (01): تطور عدد المشتركين في خدمة الهاتف النقال للجيل الثاني حسب المزود في الفترة 1998-2014م:

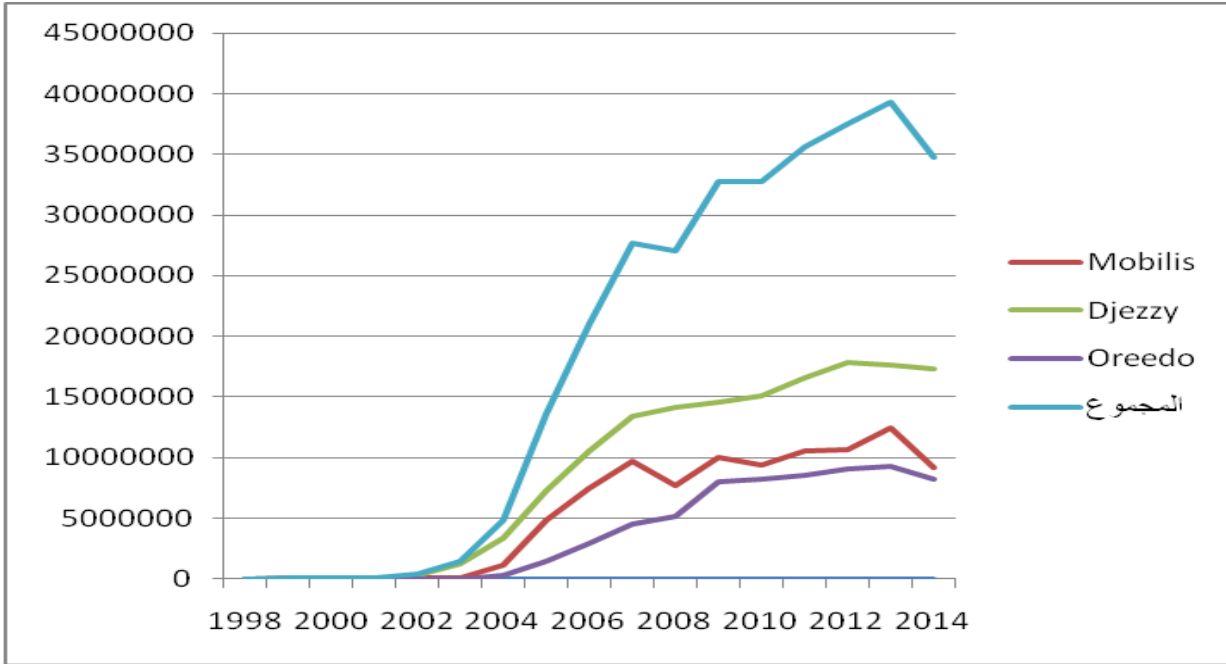
السنة	Mobilis	Djezzy	Oreedo	المجموع
1998	18000	/	/	18000
1999	72000	/	/	72000
2000	86000	/	/	86000
2001	100000	/	/	100000
2002	135204	315040	/	450244
2003	167662	1279265	/	1446927
2004	1176485	3418367	287562	4882414
2005	4907960	7276834	1476561	13661355
2006	7476104	10530826	2991024	20997954
2007	9692762	13382253	4487706	27652721
2008	7703689	14108857	5218926	27031472
2009	10079500	14617642	8032682	32729824
2010	9446774	15087393	8245998	32780165
2011	10515914	16595233	8504779	35615926
2012	10622884	17845669	9059150	37527703
2013	12451373	17585327	9285628	39322328
2014	9205983	17357898	8225240	34789121

المصدر:

- ✓ الإحصائيات من سنة 1998 إلى غاية 2010: التقرير السنوي لسلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، 2010، ص 46؛
- ✓ الإحصائيات الخاصة بسنتي 2011 و 2012: التقرير السنوي لسلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، 2012، ص 49؛
- ✓ الإحصائيات الخاصة بسنة 2013: التقرير السنوي لسلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، 2013، ص 45؛
- ✓ الإحصائيات الخاصة بسنة 2014: التقرير السنوي لسلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، 2014، ص 45.

والشكل الموالي يوضح تطور عدد مستخدمي الهاتف النقال في الجزائر:

الشكل رقم (01): منحني بياني يمثل تطور عدد المشتركين في خدمة الهاتف النقال للجيل الثاني حسب المزود في الفترة 1998-2014م:



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الإحصائيات الواردة في الجدول رقم (01)

2. عناصر المزاحمة في قطاع الجيل الثاني للهاتف النقال:

1.2. تطور هيكل المنافسة داخل سوق خدمة الهاتف النقال في الجزائر:

عرف قطاع المواصلات السلكية واللاسلكية في الجزائر تطورا خاطف السرعة، منذ إصدار قانون 03-2000 المؤرخ في 05 أوت 2000، الذي سمح بفتح القطاع أمام المنافسة، وتطوير وتقديم خدمات البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ذات نوعية في ظروف موضوعية وشفافة وبدون تمييز في مناخ تنافسي¹⁰، وبأني هذا التطور كنتيجة للعوامل المتمثلة في التأخر المحسوس في التكنولوجيا المستخدمة في القطاع، والتأخر على مستوى التجهيزات الهاتفية، ونوعية الخدمات الممنوحة، وتأخر القطاع مقارنة بالدول المتقدمة ويتمثل نشاط وموضوع مؤسسة اتصالات الجزائر في إنشاء واستغلال وتطوير شبكات الاتصال العمومية، والقيام بكل النشاطات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع موضوعها الرئيسي، ففي سنة 2001 تمت عملية التفرقة بين قطاع البريد وقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، بحيث في نهاية سنة 2001 كشركة تجارية، وتم تأسيس سلطة ضبط البريد والاتصالات ككيان مستقل من الوزارة، وهي السلطة الضابطة والضامنة لنوعية الشبكة وحماية المستهلك، كما تم بيع الرخصة الأولى في ميدان خدمة الهاتف النقال، ويمكن تقسيم سوق خدمة الهاتف النقال في الجزائر إلى ثلاثة مستويات: سوق الاحتكار التام، سوق الاحتكار الثنائي و أخير سوق احتكار القلة، و يأتي تفصيلها كآآتي:

1.1.2. مرحلة الاحتكار المطلق "1994-2002/02/15":

حالة خدمة اوريدو الجزائر -
قبل الإصلاحات، كان يسيطر على خدمات الهاتف النقال المتعامل التاريخي للبريد والمواصلات، ولقد كان هذا القطاع في مرحلة الاحتكار المطلق ينتابه الجمود، حيث كان نشاطه منحصرا في تغطية احتياجات فئة الدخول المرتفعة على الدفع المؤجل، ولقد قدر عدد المشتركين سنة 1996 بـ 4961 مشترك، و ارتفع هذا العدد إلى 18000 مشترك فقط سنة 1999، بعد الإصلاحات الهيكلية وبموجب القانون 03-2000 وتحديدًا في 2001/07/11 عرف قطاع الهاتف النقال الجزائري دخول أول متعامل أجنبي "أوراسكوم اتصالات الجزائر"، حيث حصل على رخصة الشبكة في التاريخ الآنف الذكر ليكون هذا الأخير مؤشرا على إنهاء احتكار الدولة على استغلال شبكة الهاتف النقال؛

2.1.2. مرحلة الاحتكار الشائى (2002/02/15 إلى 2004/08/25)

تم الاستغلال الفعلي لأول مرة لشبكة GSM من طرف جازي في 2002/02/15، ميزت هذه المرحلة تواجد اورسكوم تيليكوم الجزائر، واتصالات الجزائر، وتميزت هذه المرحلة بإطلاق هذه الأخيرة لعرضها المتمثل في الدفع المؤجل، بدخول جازي استطاعت أن تفتك منصب الريادة باستحواذها على أكثر من 70% من الحصة السوقية خلال السنة الأولى من دخولها، وفي 2003/08/03، ظهر المتعامل الوطني اتصالات الجزائر للنقال تحت اسمه التجاري "موبيليس" كفرع من المتعامل التاريخي على سبيل الأخرجة¹¹، حتى يستطيع مواجهة المنافسة، وتحضيرا لدخول الوافد الجديد "نجمة" الذي منحت له الرخصة في 2003./12/20

3.1.2. مرحلة منافسة القلة (2004/08/25 إلى يومنا هذا):

وبتاريخ 29 سبتمبر 2003، أجرت الدولة الجزائرية مناقصة دولية من أجل منح رخصة ثالثة لتأسيس واستغلال شبكة لاسلكية خلوية من نوع GSM في الجزائر، قدمت الوطنية للاتصالات عرضها بتاريخ 02 ديسمبر 2003 للحصول على الرخصة وقد تم تعيينه كمستفيد مؤقت من طرف سلطة ضبط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية طبقا لقانون المنافسة، وقد رخص لها بأن تستغل في الجزائر شبكة هاتف خلوي من نوع GSM مفتوحة للجمهور في الجزائر وأن قدم خدمات ذات الصلة باستغلال هذه الشبكة، وهذا بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04-09 المؤرخ في 11 جانفي 2004 والمتضمن الموافقة على منح رخصة إقامة شبكة عمومية للمواصلات اللاسلكية الخلوية من نوع GSM واستغلالها، وتوفير خدمات المواصلات اللاسلكية للجمهور وكذا دفتر الشروط الملحق به¹²، ومنحت رخصة ثالثة للمتعامل الكويتي الوطنية للاتصالات بتاريخ 2003/12/20 وقام المتعامل باستغلال شبكته لأول مرة في 2004/08/25 وأصبح التنافس قائما على تحسين جودة التغطية، وخدمات الشبكة من ناحية، وعلى إيجاد مختلف الطرق لتمييز العروض، خاصة بعد دخول المتعامل الأخير بأسعار جد مدروسة، وإلى حد الآن يبقى التنافس السعري بعيدا عن مجال المنافسة بقدر ما ينصب على العروض الترويجية من ناحية أخرى¹³.

2.2. معدل التحسين في منتج خدمة الهاتف النقال في الجزائر:

يقصد بالعرض الترويجي كل عمل تجاري يقوم به متعاملوا الهاتف النقال من نوع GSM ويمنح ميزة في وقت محدد، سواء أكان مالياً أو غير ذلك، قصد السماح على المدى القصير أو المتوسط بتطوير و/أو ترقية مبيعات المنتجات المتعلقة بخدمات النقل سواء أكانت ذلت الدفع المسبق أو الدفع البعدي (الصوت VOIX، الرسائل القصيرة SMS، خدمة الرسائل المتعددة الوسائط MMS, GPRS, WAP) التي يسمح بها دفتر شروطه لتشجيع كل أو جزء من الجمهور لشراء أو الاشتراك في خدماته و/أو لمشاركتها دون اعتبار برامج الولاء مثل العروض الترويجية بالمعنى المقصود في هذا القرار، ويغطي هذا التعريف أيضاً المبيعات (ويقصد بالمنتج كذلك سواء كان في الدفع البعدي أو الدفع المسبق¹⁴) التي يطلقها المتعاملون مباشرة على شكل باك يتضمن ميزات مثل الخصم على النفاذ، الرسائل القصيرة... الخ، أو بطريقة غير مباشرة بحسب نفس الصيغة ونفس الميزات بواسطة متعهدي الأجهزة الطرفية GSM الذين يقومون بالإشهار لفائدة المتعاملين، ويقصد بالمنتج كذلك سواء كان في الدفع البعدي أو الدفع المسبق¹⁵، وفيما يخص العروض الترويجية في سوق خدمة الهاتف النقال من نوع GSM، جاءت قرارات سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلوكية واللاسلكية من أجل تنظيم عملية التحسين المستمر و ترتيبها في أجنحة من شأنها تثبيت الفترات القصوى للعروض و الفترات الممتدة ما بين العروض، تترك بذلك الخيار للمتعاملين ترتيب هذه العروض في الأجنحة باحترام تلك الفترات الخاصة بسلطة الضبط، ومع دخول خدمة الجيل الثالث إلى السوق الجزائرية فعليا، أصدرت ذات السلطة قرارا خاصا يحدد عدد الأيام لكل عرض جديد والذي قدر بـ 30 يوم كأقصى تقدير بغض النظر عن نوع المنتج، ونص القرار رقم 36 المؤرخ في 17 أبريل 2013 و الذي أتبع بالقرار رقم 33 المؤرخ في 05 ماي 2014، المحددان لشروط والترتيبات العملية للعروض الترويجية والخاصة بمزودي خدمة GSM، ويعزز هذا القرار الأجنحة فيما يخص عروض الدفع المسبق على حساب الدفع البعدي، وجاء في القرار على تحديد مدة 21 يوم للعروض الخاصة بالدفع المسبق و 28 يوم بالنسبة للعروض الخاصة بالدفع البعدي، هذا القرار جاء ليستأنف بعض الأحكام الخاصة بالقرار رقم N°10/SP/PC/ARPT/12 المؤرخ في 07 مارس 2012 والمحدد للشروط والترتيبات العملية للعروض الترويجية والخاصة بمزودي خدمة GSM. ومن جهة أخرى، عرف المجموع الكلي للعروض نسبة زيادة قدرها 262% بمجموع 26 عرض في سنة 2013 إلى 94 عرض في سنة 2014¹⁶، والجدول يلخص عدد العروض وعدد الايام ما بين العروض في السنوات 2012، 2013 و 2014

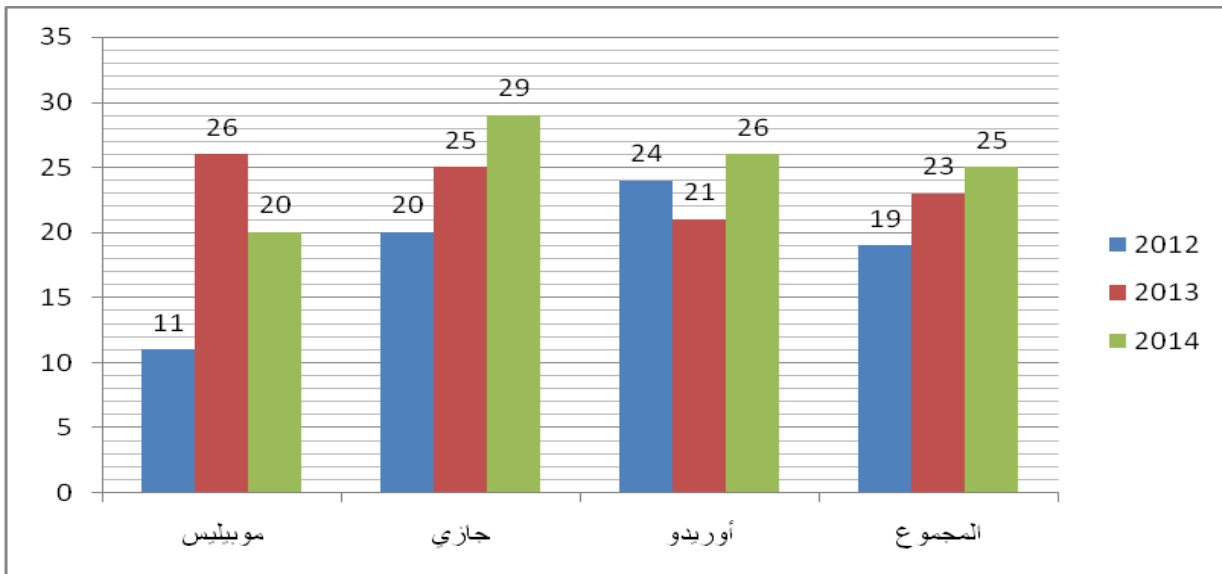
الجدول رقم (02): عدد الايام ما بين العروض في السنوات 2012، 2013 و 2014 للمتعاملين الثلاثة:

المتعامل			موبيليس			جازي			أوريدو			المجموع			
السنة	2014	2013	2012	2014	2013	2012	2014	2013	2012	2014	2013	2012	2014	2013	2012

حالة خدمة أوريدو الجزائر											
25	23	19	26	21	24	29	25	20	20	26	11
عدد الأيام لكل عرض											

Source: ARPT 2014, P 37.

الشكل رقم (02): عدد الايام ما بين العروض في السنوات 2012، 2013 و 2014 للمتعاملين الثلاثة



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02)

ويمكن ملاحظة أن المتعاملين الثلاثة قبل دخول القرارين الآنفين الذكر حيز التنفيذ كان معدل تحسينهم أقوى مما لو قورن ذات المعدل بعد دخول القرارين حيز التنفيذ، ففي سنة 2012 قلصت مؤسسة موبيليس معدل تحسينها إلى 11 يوم فقط ما بين العروض، في حين تقارب معدل التحسين في خدمة الهاتف النقال الخاص بحازي و أوريدو في نفس السنة إلى 20 و 24 يوما على التوالي، وبعد إدخال الشروط والترتيبات العملية التي تخضع عملية تحسين خدمة الهاتف النقال في الجزائر، نلاحظ تقارب المعدل من حيث الأيام الفاصلة ما بين كل عرضين ترويجيين في سنة 2013 للمتعاملين الثلاثة، فوصل معدل تحسين المنتجات الخاص بموبيليس إلى 26 يوما، و وصل ذات المعدل الخاص بمؤسسة حازي و أوريدو إلى 25 و 21 على التوالي، أما في سنة 2014 تولت مؤسسة موبيليس الريادة من جديد بمعدل 20 يوم ما بين كل عرضين ترويجيين و تتفوق بذلك عن حازي صاحبة المرتبة الثالثة بـ 9 أيام.

3.2. تهديدات الوافدين الجدد إلى الصناعة:

رفضت الحكومة الجزائرية منح تصريح الاستثمار لمعامل الهاتف النقال الفرنسي أورانج الذي باشر مفاوضاته لدخول السوق الجزائرية بجدية منذ بداية من ديسمبر 2013، حيث كان يتفاوض مع أزيد من 400 شركة فرنسية ناشطة في السوق الوطنية، لإقناعها بالشراكة معها في حال تمكنها من الحصول على رخصة المعامل الرابع كمنافس جديد لموبيليس وأوريدو وجازي.

وقالت مصادر من قطاع الاتصالات أن ملف دخول المعامل الفرنسي أورانج للسوق الوطنية متواجد على طاولة وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، في حين أن المفاوضات المباشرة تتم مع الوزير الأول عبد المالك سلال وبإيعاز منه، مشيرة إلى أن دخول أورانج مستبعد والحكومة لن تمنحها الرخصة، رغم إصرارها على الاستثمار في السوق الجزائرية، مضيفة أنه في حال دخول أي معامل، لن يتحصل على رخصة الاستثمار في شبكة الجيل الثالث للهاتف النقال، إضافة إلى أن سلطة ضبط البريد، والمواصلات السلكية واللاسلكية سبق وأن أعلنت أن الدولة الجزائرية باعت 3 رخص للجيل الثالث لكل من المتعاملين موبيليس، أوريدو وجازي.

وطبقا لذات المصادر، فإن المفاوضات لم تشهد تقدما منذ زيارة جون بيار رافاران للجزائر، حيث كان قد أعلن وزير الإنتاج الصناعي الفرنسي مونتبورغ عن رغبة الشركة الفرنسية أورانج في الدخول للجزائر، وفتحت مشاورات على مستوى وزارة البريد، إلا أن الحكومة ليست مقتنعة بذلك، ورفضت منح التصريح ولا تزال مصرة على الرفض لحد الساعة، بحكم أن السوق الوطنية قد تشبعت، إضافة إلى أن رخص الجيل الثالث للنقل استنفذت مع تسجيل 39 مليون مشترك للنقل، وهو ما يفوق حتى عدد السكان¹⁷.

كما أظهرت بعدها شركة "فرانس تيليكوم" الفرنسية رغبتها الكبيرة في مضاعفة استثماراتها في مجال الهاتف النقال وتوسيع حجم أعمالها في كل من الجزائر وموريتانيا والطنوغو وبوركينا فاسو قصد الوصول إلى رقم أعمال بسبعة مليار أورو بحلول العام 2015، حيث ركزت هذه الأخيرة اهتمامه الكبير بسوق الاتصالات الجزائرية حيث أكدت استعدادها لتوقيع اتفاقيات مع نظيرتها مجمع اتصالات الجزائر في مجال الهاتف النقال والشبكات.

وقال إيلي جيرارد نائب المدير التنفيذي للشئون الإستراتيجية، لوكالة رويترز، إن التوسع في قاعدة المستخدمين في أربع دول إفريقية من بينها الجزائر من شأنه أن يعوض الانكماش في السوق الأوروبية، مشيرا إلى أن تدني الدخول في عدد كبير من الأسواق الإفريقية والتي لا تتعدى 2 دولار يوميا لا يؤثر بشدة على حجم عائدات الشركة في ظل توظيف البنية التحتية للشركات في خدمات أخرى.

وأضاف جيرارد أن السوق الجزائرية للاتصالات تثير اهتمام "فرانس تيليكوم" نظرا -حسب رأيه- لوجود بنية تحتية واسعة للاتصالات، مشيرا إلى أن الشركة ستتابع إستراتيجية نمووية معقولة في مجال الاستثمار في قطاع الهاتف النقال وهو الأمر الذي قامت به منذ نحو 15 سنة سابقا¹⁸.

ومن جهة أخرى، صرحت وزيرة البريد و تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال إيمان هدى فرعون يوم الخميس الموافق لـ 10 سبتمبر 2015 بالجزائر العاصمة أن اعتماد متعامل رابع في الهاتف النقال بالجزائر "أمر غير مفيد من الناحية التقنية" و"ليس في فائدة المستهلك إطلاقاً".

و خلال ندوة صحفية نشطتها على هامش زيارة عمل قامت بها إلى مقرى متعاملي الهاتف النقال أوريدو و جازي أكدت الوزيرة تقول أن " مضاعفة عدد المتعاملين في الهاتف النقال في الجزائر غير مفيد تقنيا و ليس في فائدة المستهلك إطلاقاً".

و تضم السوق الجزائرية للهاتف النقال حاليا ثلاثة متعاملين و هم موبيليس و أوريدو و جازي علما أن متعاملين أجنبى على غرار الفرنسي أورانج و البريطاني فودافون قد أعربا عن أملهما في ولوج السوق الجزائرية.

في هذا الشأن تطرقت الوزيرة الى التجربة الخاصة بهذا المجال ببلدان أخرى "عملت على تقليص عدد متعامليلها ليس فقط لأسباب تجارية بل تقنية أيضا مضيفة أن الجانب التقني "معقد للغاية"¹⁹.

4.2. تغير شروط الطلب في سوق خدمة الهاتف النقال في الجزائر:

أكدت رئيسة سلطة ضبط البريد والمواصلات و السلكية و اللاسلكية سابقا السيدة "زهراء دردوري"، أن تطور حصص سوق الهاتف النقال في بلادنا يتوف على الاستثمار المبذول و تحسين نوعية الخدمة، كما أوضحت أنه لا يجب منع الاستحواذ الذي يعد من ميزات السوق التنافسية بل الاحتكار الذي يعد ممارسة جديرة بالعقاب، جاء هذا في ردها على مختلف النداءات التي وجهها مختلف متعاملي الهاتف النقال لإعادة توازن حصص السوق و وقف كل استحواذ، وأكدت رئيسة سلطة ضبط البريد والمواصلات و السلكية و اللاسلكية، أنه: "فعليا لا يمكن تحقيق تطور لخصص السوق سوى من خلال تحسين الممارسات التجارية لاسيما نوعية الخدمة". وأشارت أن هذا التطور لن يكون ممكنا سوى من خلال الاستثمار المبذول و سياسة تجارية جريئة و تلبية تطلعات المستهلك في ما يخص الأسعار و تنوع الخدمات المقدمة، كما أوضحت ذات السيدة أنه لا يجب منع الاستحواذ الذي يعد من بين ميزات السوق التنافسية بل الاحتكار الذي يعد ممارسة جديرة بالعقاب، مذكرا أن: "تحديد مستوى الهيمنة يعد قانونا من صلاحيات منظم السوق"²⁰.

و من هذا المنطلق الذي جاء في تصريحات متأخرة مما لو قورنت بدخول المتعاملين الخواص، تم استحداث تغييرات بينة في الحصص السوقية لذات المتعاملين. حيث بدأ السوق باحتكار تام من قبل المتعامل الوطني موبيليس سنة 1998م بـ 18000 مشترك ليصبح في السنة الموالية 72000 مشترك أي بنسبة زيادة قدرها 300%، أما في سنة 2001م أصبح عدد المشتركين 100000 مشترك ليصبح في السنة الموالية 135204 مشترك بنسبة زيادة قدرها 26.38% مسجلة بذلك انخفاض في نسبة الزيادة السابقة يقدر بـ 276.96%، إن هذا التأخر المسجل و الملاحظ جليا لا يمكن بأي حال من الأحوال ربطه بتشبع سوق

الهاتف النقال، بل يعود إلى الدخول الفعلي للمتعامل الثاني جازي والذي ساهم هذا الإجراء بشكل كبير في اقتطاع نسبة كبيرة من الحصة السوقية للمتعامل الأول (موبيليس)، أي ساهم في تحول نسبة معينة مع المشتركين التابعين لموبيليس إلى جازي.

ومن جهة أخرى، ظهرت تكنولوجيا الهواتف النقال المتعددة الشرائح والتي كانت بدايتها بالهواتف ثنائية الشريحة في سنة 2000 و التي تم تسويقها تقريبا في نهاية نفس السنة، صار هناك ثقافة تنويع الشرائح وتعدد الأرقام الشخصية للأفراد، و الذي أثر بشكل أو بآخر على المنافسة بين المتعاملين الثالث، ومن بين الأسباب التي جعلت الأفراد تنويع شرائحهم هو اقتناص العروض والاستفادة منها قدر الإمكان، وبالتالي صار اقتطاع المتنافسين للحصص السوقية فيما بينهم لا يقتصر فقط على تحول مشترك ما من متعامل إلى آخر، بل تعداه إلى ترصد أحسن عرض يمكن من خلاله توقف طلب زبون ما من متعامل الشريحة الأولى إلى متعامل الشرائح الأخرى.

3. جودة خدمة الهاتف النقال لشركة OOREDOO

1.3. يبرز بعد الجودة جليا مع المتعامل أوريدو²¹، والذي تميزت جودة نقل الصوت بالتطابق مع المعايير الدولية والخاصة بشبكات الهاتف الثابت و شبكات الهاتف النقال، والتي تأخذ في عملها الأخذ في الحسبان النقاط التالية:

- معادلة الاتصال:

- ✓ التعادل العام للاتصال.
- ✓ التعادل مع الاتصال-إرسال (ESE)؛
- ✓ التعادل مع الاتصال-استقبال (ESR).

- إعدادات الصدى:

- ✓ قوة مسار الصدى؛
- ✓ تأخير مسار الصدى.

- الثبات.

- الضوضاء.

وفيما يلي نعرض أهم ما تميزت به جودة خدمة الهاتف النقال والخاصة بالمتعامل الكويتي أوريدو:

2.3. جودة النقل الرقمي:

تطابقت جودة النقل الإلكتروني مع توصيات G.826 نسخة 1996 و G.821 الخاص بالاتحاد العالمي للاتصالات، حيث أن التوصية G821 تحدد جودة الاتصالات، حيث أن سرعة نقل البيانات تتراوح ما بين 64Kbit/s وأقل من 2 Mbit/s، أما فيما يخص التوصية G.826 تكون جودة الاتصالات فيما يخص سرعة نقل البيانات أكبر من أو تساوي 2Mbit/s، و

حالة خدمة أوريدو الجزائر -
تعمل ذات الشركة على تأهيل قنوات النقل الرقمية من أجل مطابقتها مع التوصيتين M2100 و M2100.1 الخاصتين بالاتحاد العالمي للاتصالات.

3.3. إعدادات جودة الصوت:

كل الاتصالات الرابطة مع شبكة الوطنية للاتصالات تلزم بإحترام التطابق الحرفي مع التوصيات، ويتم التعامل في هذا الشأن بمعايير أساسين و هما:

- ✓ ETS 300903 (Juillet 1999)
- ✓ ETS 300540 (Mars 1999)

الجدول رقم (03): إعدادات جودة الصوت للمتعاين الكويتي الوطنية للاتصالات "أوريدو"

Equivalents pour la sonie	Stabilité	Distorsion	Bruit
ESE= 8 ± 3Db ESR= 2 ± 3dB	6 dB de 200 Hz à 4000 Hz	Ie = 20 codeur GSM 06.10 full rate à 13 kbit/s Ie = 23 codeur GSM 06.20 half-rate à 5,6 kbit/s Ie = 5	-64 dBmOp

Source: Catalogue d'Interconnexion Wataniya Telecom Algérie S.P.A,
OOREDOO, 01/07/2015 AU 30/06/2016, P 17.

الخاتمة:

عملت عناصر المزاحمة في قطاع خدمة الهاتف النقال بجيله الثاني كثيرا على الضغط على المؤسسات الناشطة فيه من اجل التحسين المستمر في جودة الخدمة، فهيكّل المنافسة كان له الأثر البالغ و خاصة وان مؤسسة أوريدو كان الانطلاق الفعلي لها كآخر متنافس في القطاع أي بعدما صار هيكل المنافسة فيه احتكار القلة، بل و ابعد من ذلك، صار هناك تضخيم في معدل تحسين المنتجات و صار لزاما على المؤسسات الناشطة في القطاع ان تتجاوب مع هذا المستوى المرتفع من التحسين من خلال الرفع من

مستويات الجودة للخدمة المعروضة، وخاصة وأنه لوحظ جليا سهولة انتقال الزبائن والعملاء ما بين متعامل إلى متعامل آخر تحت فرضية انخفاض تكلفة تغيير المنتج وبالتالي لجأت أوريدو إلى جعل جودة معروضها أفضل ما يمكن.

قائمة المراجع:

- ¹ - أحمد بلالي، الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية بين مواردها الخاصة وبيئتها الخارجية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-الجزائر العاصمة، 2006/2007، ص 148.
- ² - Mobilis le journal, N°01, 2006, P 07.
- ³ - قدي عبد المجيد و مجدل أحمد، تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في البلاد العربية بين الواقع والمأمول، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 09، جامعة الجزائر-الجزائر، 2003، ص 110.
- ⁴ - www.orascomtelecom.com (11/12/2013)
- ⁵ - موفق ميمون كمال، دراسة تموقع خدمة في الأسواق التنافسية "دراسة حالة شركة موبيليس"، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان-الجزائر، 2010-2011، ص 212.
- ⁶ - الهاشمي بن واضح، تأثير متغيرات البيئة الخارجية على أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية "حالة قطاع خدمة الهاتف النقال في الجزائر 2008-2011"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة فرحات عباس سطيف 1، سطيف-الجزائر، 2013-2014، ص 184.
- ⁷ - www.Nedjma.dz (12/01/2013)
- ⁸ - Autorité de régulation de la poste et des télécommunications, Rapport annuel 2003, P 137.
- ⁹ - <http://www.ooredoo.dz/Ooredoo/Algerie/a-propos> (12/08/2016)
- ¹⁰ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 48، 06 أوت 2000، ص 03.
- ¹¹ - قوبي سعاد، الملامح التنظيمية والاستراتيجية التنافسية لمتعاملي صناعة الهاتف النقال الجزائري، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الرابع حول: "المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر، يومي 08 و 09 نوفمبر 2010، ص 01-02.
- ¹² - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 07، 28 جانفي 2007، ص 15.
- ¹³ - الهاشمي بن واضح، تأثير متغيرات البيئة الخارجية على أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية "حالة قطاع خدمة الهاتف النقال في الجزائر 2008-2011"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة فرحات عباس سطيف 01، سطيف-الجزائر، ص 176.
- ¹⁴ - المادة 03، القرار رقم 36، مؤرخ في 17 أبريل 2013، ص 04. (أنظر للملحق رقم 01)
- ¹⁵ - المادة 02، القرار رقم 36، مؤرخ في 17 أبريل 2013، ص 04. (أنظر للملحق رقم 01)
- ¹⁶ - Rapport annuel de l'Autorité de régulation, autorité de régulation de la poste et des télécommunications, 2014, P 36-37.
- ¹⁷ - <http://elmihwar.com/ar/index.php/mobile.html>
- ¹⁸ - <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/153996.html?u=5001>
- ¹⁹ - <http://www.aps.dz/ar/sante-science-tech/19723>
- ²⁰ - <http://www.djazairress.com/alahrar/104207> (25/09/2014 - 10:25)
- ²¹ - Catalogue d'Interconnexion Wataniya Telecom Algérie S.P.A, OOREDOO, 01/07/2015 AU 30/06/2016, P 16-17.

الطاقة المستدامة خيار استراتيجي لتحقيق الكفاءة الاستخدامية للموارد الناضبة

"حالة الجزائر مع الإشارة إلى التجربة الألمانية"

أ. مسعي بلال، أ. أوريسي هبة الله

جامعة العربي التبسي؛ تبسة-الجزائر -
bilel_messai@yahoo.com

Received: Jan 2017

Accepted :Fèv 2017

Published: Mar 2017

ملخص:

لجعل الطاقة البديلة والتنمية متوافقة مع مقاييس التوازن البيئي؛ ولضمان محيط مستدام، ينبغي القيام بتغيير جذري واختيار تنمية نظيفة واقتصاديات خضراء، تصدر نسب كربون أقل. ويمكن في هذا الإطار الاستفادة من آلية التنمية النظيفة التي اعتمدها بروتوكول "كيوتو" في تطبيقات الطاقة المتجددة للحد من غازات الدفيئة وتحقيق تنمية نوعية، توافق بين الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وتسيير رشيد للموارد الطبيعية، بإعادة النظر ليس فقط في أنماط الإنتاج، بل في الاستهلاك كذلك .

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، الطاقات المتجددة، البيئة

رموز JEL: O1,Q01,Q2

Resumé:

Pour le développement de l'énergie alternative compatible avec les échelles de l'équilibre environnemental, et d'assurer une circonférence durable, devrait être fait pour changer la vérole et la sélection de développement propre et des économies vertes, les ratios de carbone émis moins. Il peut, dans ce contexte, pour tirer profit du mécanisme de développement propre adopté par le «Protocole de Kyoto» dans les applications d'énergie renouvelable pour réduire l'effet de serre et de parvenir à un développement de qualité qui, la compatibilité entre l'efficacité économique et la justice sociale et la conduite des ressources naturelles rationnelles, à reconsidérer non seulement dans les modes de production, mais ainsi que la consommation,

Mots clés: développement durable, les énergies renouvelables, l'environnement.

(JEL) Classification: O1,Q01,Q2

يعد العمل على تحقيق التقدم والرفي وبلوغ زيادات في معدلات التنمية وإحداث تقدم كبير في مستويات الرفاهية المعيشية مسعى كل الدول باختلاف مستواها التنموي، حيث أن هذا التقدم من شأنه أن يحدث العديد من الأضرار والمخاطر نتيجة استخدامات الموارد المتاحة واستنزافها، مما أدى إلى التفكير الجدي في الحلول التي تضمن تحقيق انسجام بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتطلبات البيئة ومواردها، هذا التصور صار يعرف بالتنمية المستدامة والتي تعتبر الغاية المنشودة من تسيير الاقتصاديات على اختلاف درجة تقدمها، وذلك من خلال بذل أساليب التعاون الدولي تحت إشراف الهيئات والمنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، حيث تم انعقاد عدد من القمم العالمية والمؤتمرات الدولية التي سعت إلى بناء رؤية تنموية مشتركة تتجاوز مع الاحتياجات القائمة والتحديات المستجدة.

إن التنمية المستدامة هي المبدأ القائل بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية يجب أن لا تدمر البيئة، وأن تتم عملية التنمية ضمن حدود وإمكانات العناصر البيئية، وضمن الأطر التي يضعها علم البيئة بمعناه الواسع، وذلك من خلال دراسة وفهم العلاقات المتبادلة بين الإنسان ونشاطاته المختلفة، وبين البيئة التي يعيش فيها وما يحكمها من قوانين فيزيائية وكيميائية.

وفي ظل الاهتمام المتزايد بالقضايا البيئية والتنمية المستدامة، ومحاولات إلقاء الضوء على مختلف المشكلات والأضرار التي تصيب الموارد البيئية الطبيعية والاصطناعية والاجتماعية، نجد بأن هذا الاهتمام يصب في ما يعرف بالتنوع الاقتصادي الذي يمكن اعتباره كآلية لتنفيذ الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، والذي يقصد به إحداث سلسلة متعاقبة من التحولات الهيكلية والبنوية في القاعدة الاقتصادية وزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي سعيا للخروج من مصادر الدخل الوحيد والتقليل من الاعتماد المفرط على قطاع رئيسي واحد، مما يؤدي إلى تصفية كل مظاهر التخلف والتبعية وإتاحة الفرصة لتكوين قاعدة اقتصادية صلبة متنوعة المقومات، متشابكة النشاطات ومتكاملة الوحدات، هذه القاعدة تكون قادرة على الاستجابة للتغيرات الهيكلية في نمط الإنتاج المستقبلي والتكيف مع متطلبات التنمية، بما يحقق في النهاية توليد طاقة إنتاجية ذاتية ومتجددة ذات أداء اقتصادي واجتماعي كفؤ، يوفر الاحتياجات الأساسية للأجيال الحالية والمستقبلية.

لهذا أصبحت التنمية الشاملة الشغل الشاغل لمعظم دول وحكومات العالم، وحتى يتحقق هذا الهدف فإن الأمر يتطلب تعبئة وتجنيد الموارد المتاحة المادية والبشرية بطريقة عقلانية، ضمن سياسيات واستراتيجيات كلية قطاعية في إطار التنمية المستدامة للمساهمة في رفع النمو الاقتصادي ومن ثمة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، وعلى هذا الأساس يقودنا الحديث إلى البدائل الإستراتيجية التي تشكل الطاقة المتجددة أحد أهمها حيث أنها تحقق أهدافا اقتصادية عديدة لعل أهمها أنها أحد وسائل حماية البيئة من التلوث ومن التغيرات المناخية وكذا حماية مواردها الناضبة من الاستنزاف والاستغلال غير العقلاني.

وعلى الرغم من وجود مصادر الطاقة التقليدية في الجزائر وخاصة النفط الخام والغاز الطبيعي إلا أن هذه المصادر قابلة للنضوب بسبب استنزافها فضلا عن مخاطرها على تلويث البيئة، والسؤال هو كيف يمكن استثمار مصادر المتجددة في الجزائر بشكل أفضل بحيث تكون مصادر مستدامة وصديقة البيئة؟

تكمّن أهمية البحث في أهمية موضوع الطاقة المتجددة الذي أصبح من أهم المجالات المطروحة في القرن الحادي والعشرين لأسباب اقتصادية وبيئية، وفي أهمية الحصول على طاقة مستدامة (متجددة) ونظيفة كضمان للحاضر وأمان للمستقبل. إن مصادر الطاقة التقليدية في العالم محدودة، ومعرضه إلى مشكلتين هما (الاستنزاف و التلوث) نتيجة الاستخدام اللاواعي لها لذا يتطلب ضرورة توازنها في الطبيعة من حيث الاستخدام وحق الأجيال القادمة في الاستفادة منها وهذا يستدعي الأخذ بالتنمية المستدامة لمصادر الطاقة في البيئة ككل، لذا من الضرورة إيجاد مصادر للطاقة المتجددة يتم من خلال البحث والدراسة والاستفادة من تجارب الدول الأجنبية، حيث أن تنوع مصادر الطاقة يقلل من اعتمادها على المشتقات النفطية والغازية التي تحتل نسبة كبيرة من إجمالي الطاقة المستغلة في الدول المتقدمة و النامية على حد سواء . وعليه فإن وقتنا البحثية تهدف إلى بلورة حقيقة أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة، و التعرف على واقعها في الجزائر مع الإشارة إلى تجربة أحد الدول المتقدمة الرائدة في هذا المجال و هي ألمانيا، ويتم هذا من خلال التطرق إلى المحاور التالية:

I- التنمية المستدامة والبيئة.

II- الطاقات المتجددة و غير المتجددة و آثارها على البيئة.

III- البدائل الطاقوية المستدامة المتاحة في الجزائر مع الإشارة إلى التجربة الألمانية.

توضح توقعات البيئة العالمية أنه إذا استمرت الاتجاهات الحالية في النمو الديموغرافي والاقتصادي والأنماط الاستهلاكية، فسيزداد الضغط بصورة كبيرة على البيئة الطبيعية تفوق قدراتها الاستيعابية، وقد تضعف المكاسب البيئية والتحسينات الظاهرة نتيجة ازدياد سرعة التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية.

I- التنمية المستدامة والبيئة:

إن التنمية المستدامة هي المبدأ القائل بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية يجب أن لا تدمر البيئة، وأن تتم عملية التنمية ضمن حدود وإمكانات العناصر البيئية، وضمن الأطر التي يضعها علم البيئة بمعناه الواسع، وذلك من خلال دراسة وفهم العلاقات المتبادلة بين الإنسان ونشاطاته المختلفة، وبين البيئة التي يعيش فيها وما يحكمها من قوانين فيزيائية وكيميائية.

لعل أول فكرة لظهور الاهتمام بالبيئة وبالتالي التنمية المستدامة، هو عندما أنشئ ما أطلق عليه بنادي روما سنة 1968، حيث ضم عدد من العلماء والمفكرين والاقتصاديين وكذا رجال أعمال من مختلف أنحاء العالم، دعا هذا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة (1).

وخلال نفس السنة انعقدت الدورة الخامسة والأربعين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة 1968، حيث اتخذ المجلس قرارا أكد فيه الحاجة لإجراء مكثف، على المستويين الوطني والدولي للحد من المخاطر التي تواجه البيئة، ودعت إلى عقد مؤتمر خلال عام 1972 حيث تم تشكيل لجنة تحضيرية مؤلفة من ممثلي 27 دولة، من بينها دولة عربية واحدة وهي مصر. (2)

في سنة 1972 ينشر نادي روما تقريرا مفصلا حول تطور المجتمع البشري وعلاقة ذلك باستغلال الموارد الاقتصادية، وتوقعات ذلك حتى سنة 2100 .

ولعل من أهم نتائجه هو انه سيحدث خللا خلال القرن الواحد والعشرين بسبب التلوث و استنزاف الموارد الطبيعية وتعرية التربة وغيرها، كما تم نشر دراسة جاي فورستر بعنوان "حدود النمو" والتي تضمنت نموذج رياضي لدراسة خمسة متغيرات أساسية بارزة وهي استنزاف الموارد الطبيعية، النمو السكاني، التصنيع، سوء التغذية، تدهور البيئة حيث أبرزت هذه الدراسة اتجاهات هذه المتغيرات الخمسة وأثرها على الكوكب الأرضي، وذلك لمدة 30 عاما. (3)

في جويلية 1972 تم انعقاد قمة الأمم المتحدة حول البيئة في ستوكهولم، حيث في نفس السنة وبالتحديد خلال عرض مجموعة من القرارات الخاصة بالتنمية الاقتصادية وضرورة الترابط بين البيئة والمشاكل الاقتصادية، وطالبت الدول النامية بان لها الأولوية في التنمية إذا أريد تحسين البيئة وتفادي التعدي عليها وبالتالي ضرورة تضيق الفجوة ما بين الدول الغنية والفقيرة. (4)

في سنة 1982 وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرا عن حالة البيئة العالمية وكانت أهمية التقرير انه مبني على وثائق علمية وبيانات إحصائية أكدت الخطر المحيط بالعالم، وأشار إلى أن أكثر من 25 ألف نوع من الخلايا النباتية والحيوانية كانت في طريقها إلى الانقراض، وان ألوفا غير المعروفة يمكن أن تكون قد اختفت نهائيا . كما أفاد التقرير إن الأنشطة البشرية أطلقت عام 1981

في الهواء 990 مليون طن من أكسيد الكبريت و68 مليون طن من أكسيد النتروجين و57 مليون طن من المواد الدقيقة العالقة، و177 مليون طن من أول أكسيد الكربون من مصادر ثابتة ومتنقلة.(5)

وحذر التقرير من أن استمرار تلك الانبعاثات سيخلق تغييرا في المناخ يؤدي إلى ذوبان الجليد القطبي فتمس بذلك المدن الساحلية، وقدر العلماء وجود ثقب في طبقة الأوزون في الفضاء العلوي يبلغ 28.3 مليون كم في سبتمبر 2002 نتيجة زيادة استخدامات غازات الكلوروفلوروكربون.(6)

وفي 28 أكتوبر 1982 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، الميثاق العالمي للطبيعة، الهدف منه توجيه وتقوم أي نشاط بشري من شأنه التأثير على الطبيعة، ويجب الأخذ بعين الاعتبار النظام الطبيعي عند وضع الخطط التنموية.(7)

في 27 ابريل 1987 قدمت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة تقريرا بعنوان "مستقبلنا المشترك" ويعرف كذلك بتقرير بورتلاند حيث اظهر التقرير فصلا كاملا عن التنمية المستدامة، وتم بلورة تعريف دقيق لها، وأكد التقرير على انه لا يمكننا الاستمرار في التنمية بهذا الشكل ما لم تكن التنمية قابلة للاستمرار ومن دون ضرر بيئي.(8)

اتخذت جمعية الصحة العالمية في مايو 1989 قرارا أوضحت فيه أن التنمية الصحية شرط ضروري لتنمية اجتماعية واقتصادية، وأن الاستخدام العقلاني لموارد الأرض له أهمية قصوى لتحقيق الصحة للجميع وحل المشاكل الايكولوجية، واعتبرت التنمية العشوائية تزيد من الخطر المحدق بالصحة للأجيال الحالية والقادمة ولا استمرار العملية الإنمائية ذاتها.(9) تضمن هذا التقرير المراكز الأساسية للتنمية المستدامة:(10)

● **التنمية النوعية:** أوجد التقرير تصورا أو نموذجا جديدا للتنمية قائما على أحداث التوازن بين النمو الاقتصادي والنظام البيئي، والاستغلال المحكم لإمكانيات الاقتصاد المتاحة لتدعيم أهداف وتوجيهات النمو على المدى الطويل ومن خصائص هذه التنمية النوعية:

- النمو الاقتصادي غير مسرف أو مبدر للاستهلاك الطاقوي.
- العدالة والأنصاف في توزيع الفوائد والعوائد على أفراد المجتمع.
- تلبية وتوفير الحاجيات الأساسية الضرورية للدول النامية من حاجات طاقوية، سكن، غذاء، التزويد بالماء الصالح للشرب والوقاية من الأمراض والآفات.....

● **التحديات التكنولوجية:** يعتبر التقرير أن التحديات التكنولوجية وحصول الدول النامية على التكنولوجيا الحديثة المتطورة يعد من أهم المراكز الأساسية لتحقيق أهداف وطموحات التنمية المستدامة، لأن تركيزه على تطوير مستوى المعيشة وتحقيق الأمن الغذائي، وتطوير الصناعات الحديثة، وتنويع المصادر والاختيارات الطاقوية.... يتطلب ويستدعي ضرورة تطوير الأساليب والتقنيات التكنولوجية المعتمدة في الإنتاج الصناعي والزراعي وإيجاد الأساليب الحديثة في إنتاج واستهلاك وتحويل الطاقة واستعمال تكنولوجيا نظيفة غير ملوثة للبيئة للتقليل من التغيرات المناخية والاحتباس الحراري وتآكل طبقة الأوزون وغيرها من المشاكل البيئية.

الناضبة"حالة الجزائر مع الاشارة إلى التجربة الألمانية"

• **الحكم الراشد الدولي:** حسب وجهة نظر التقرير فإن المواءمة وإحداث التوافق بين متطلبات التنمية واختيارات البيئة يتطلب وجود بعد مؤسسي وتنظيمي وتشريعي، وتزداد الحاجة إليه خاصة في ظل تزايد آليات العولمة وزيادة درجة الاعتماد المتبادل والتداخل والاندماج والارتباط بين اقتصاد العالم في حقول ومجالات التجارة والمال والعمالة، إذ تتراجع أهمية القرارات والسياسات الوطنية وتبرز الحاجة إلى أهمية تكثيف الجهود الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة لتنسيق السياسات والأهداف والتوجهات وسلوكيات الفاعلين والمهتمين بالموضوع وفق قواعد ومؤسسات دولية.

بعد ذلك تعالت الأصوات وعقدت الندوات الفكرية والمؤتمرات المحلية والعالمية بعد أن تأكد بان الكوكب الأرضي أصبح في خطر، وبدأت الدعوات تدعو إلى ضرورة إعادة النظر في اتجاهات التنمية الحالية لما يشهده العالم من تدمير ذاتي لأسس بقاءه واستمراره، على غرار الكوارث الطبيعية في العالم مثل انفجار المفاعل النووي "تشرنوبل" وانتباه جماعة الخضر إلى ضرورة الاهتمام بالبيئة، تنعقد قمة الأرض في ريو دي جانيرو بالبرازيل، أو ما يعرف بمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة ما بين 3-4 جوان 1992، خصص المؤتمر استراتيجيات وتدابير تحد من التآكل البيئي في إطار تنمية قابلة للاستمرار والتنمية، وملائمة بيئيا .

وقد خرج المؤتمر بعدة نتائج منها:(11)

• وضع معاهدة بشأن مسائل ذات أهمية كونية كمعاهدة لتغيير المناخ وأخرى للتنوع البيولوجي.

• إعلان ميثاق الأرض يحدد ويعلن مبادئ تلتزم الشعوب بها في العلاقات فيما بينها، ومع البيئة، وتؤكد على استراتيجيات قابلة للاستمرار.

• جدول أعمال أجندة (القرن 21 لتطبيق ميثاق الأرض).

• وضع آلية تمويل للأنشطة التنفيذية للمبادئ المعلنة خصوصا في الدول النامية التي تفتقر إلى موارد مالية إضافية لدمج البعد البيئي في سياساتها الإنمائي.

• إقرار إتاحة التقانة البيئية لكافة الدول، مع احترام حقوق الملكية الفكرية.

• بحث مسألة المؤسسات التي ستشرف على عملية التنفيذ

كما تم في شهر ديسمبر 1997 إقرار بروتوكول كيوتو الذي يهدف إلى الحد من انبعاث الغازات الدفيئة، والتحكم في كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة، إضافة إلى زيادة المصبات المتاحة لامتناس الغازات الدفيئة.(12)

من جانب آخر انعقد في ابريل 2002 مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانزبورغ بجنوب إفريقيا، بهدف التأكيد على الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال:(13)

• تقويم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن 21 والصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة عام 1992.

• استعراض التحديات والفرص التي يمكن أن تؤثر في إمكانات تحقيق التنمية المستدامة.

• اقتراح الإجراءات المطلوب اتخاذها والترتيبات المؤسسية والمالية اللازمة لتنفيذها.

- تحديد سبل دعم البناء المؤسسي اللازم على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

1- تعريف التنمية المستدامة:

1-1- تعريف البنك الدولي: تحتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن حيث يشير التقرير أن رأس المال الشامل يتضمن رأس المال الصناعي (معدات وطرق)، الفني (معرفة ومهارات)، الاجتماعي (علاقات ومؤسسات)، والبيئي (غابات وموارد مائية)، وبناء على هذا التعريف فمط الاستدامة هو رأس المال (14)

1-2- تعريف هيئة الأمم المتحدة: وقد عرفت بأنها "ضرورة إنجاز الحق في التنمية" بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل، وأشار المبدأ الرابع الذي أقره المؤتمر إلى أنه "لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها." (15)

1-3- التعريف العام الشائع "تعريف برونتلاند": يتلخص المفهوم بعبارة بسيطة هي: "تنمية تستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون تعريض قدرة الأجيال القادمة - للاستجابة لحاجاتها أيضا" (16) من خلال تقرير (مستقبلنا المشترك) الذي صدر عام 1987 عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة برئاسة رئيسة وزراء النرويج السابقة جرو هارلم برونتلاند (Brundtland). يتضح من خلال هذا التعريف أنه وعلى المدى الطويل لا يمكن أن تحدث التنمية إذا لم تكن فعالة اقتصاديا، عادلة اجتماعيا وحماية بيئية.

وجوهر مفهوم التنمية المستدامة، هو وجوب ألا تهدد الممارسات الحالية، مستويات المعيشة في المستقبل، أي ينبغي للنظم الاقتصادية الحالية، أن تحافظ على الموارد والقاعدة البيئية، أو تحسنها لضمان نفس المستويات المعيشية، أو مستويات أفضل للأجيال القادمة. (17)

إلا أن هناك إجماع، على أن التنمية المستدامة، يتضمن مفهومها ما يلي: (18)

- الوفاء بحاجات الحاضر دون الحد من قدرة أجيال المستقبل على الوفاء بحاجاتها.
 - الإدارة الواعية للمصادر المتاحة، القدرات البيئية، وإعادة تأهيل البيئة التي تعرضت للتدهور وسوء الاستخدام.
 - الأخذ بسياسات التوقعات والوقاية، للتعامل مع القضايا البيئية الأخذة في الظهور، عملا بمبدأ الوقاية خير من العلاج، وقد ثبت أن هذا، أكثر فاعلية، وأقل تكلفة من التعامل مع هذه القضايا بعد استفحال أمرها.
 - وضع سياسات للبيئة والتنمية، نابعة من الحاجة إلى التنمية المستدامة، مع التركيز على تنشيط النمو وتغيير نوعيته، ومعالجة مشكلات الفقر، وسد حاجات الإنسان، والتعامل مع مشكلات النمو السكاني، ومع صيانة وتنمية قاعدة المصادر، وإعادة توجيه التكنولوجيا وإدارة المخاطر، ودمج البيئة والاقتصاد في صنع القرار.
- من التعريفات السابقة يمكن استخلاص الخصائص التالية: (19)

الناضبة"حالة الجزائر مع الاشارة إلى التجربة الألمانية"

✓ **الاستمرارية:** وهو ما يتطلب توليد دخل مرتفع يمكن من إعادة استثمار جزء منه، وبالتالي إجراء الإحلال والتجديد والصيانة للموارد.

✓ **تنظيم استخدام الموارد:** القابلة للنفاذ والمتجددة بما يضمن مصلحة الأجيال القادمة.

✓ **تحقيق التوازن البيئي:** وهو المعيار الضابط للتنمية المستدامة، أي المحافظة على البيئة بما يضمن سلامة الحياة الطبيعية، وإنتاج ثروات متجددة، مع الاستخدام العادل للثروات غير المتجددة.

طرح مصطلح التنمية المستدامة عام 1974 في أعقاب مؤتمر ستوكهولم، الذي عقته قمة "ريو" للمرة الأولى حول البيئة والتنمية المستدامة الذي أعلن عام 1992 عن الخصائص التالية: (20)

• هي تنمية يعتبر البعد الزمني هو الأساس فيها، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، تعتمد على تقدير إمكانيات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالتغيرات.

• هي تنمية ترعى تلبية الاحتياجات القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض.

• هي تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية.

• وهي تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء، والماء مثلاً، أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالغازات مثلاً، لذلك فهي تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي، كما تشترط أيضاً الحفاظ على العمليات الدورية الصغرى، والكبرى في المحيط الحيوي، والتي يتم عن طريقها انتقال الموارد والعناصر وتنقيتها بما يضمن استمرار الحياة.

• هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق بين سبلات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي، ويجعلها تعمل جميعها بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة.

2- البيئة: تضم التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية أن التنمية حتى تكون مستدامة يجب ألا تتجاهل العوامل البيئية، وألا تؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية، كما يجب أن تحدث تحولات في القاعدة الصناعية والتكنولوجيا السائدة.

لقد شهدت الدول النامية منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي تدهوراً في مستوى الدخل الحقيقي لأسباب داخلية وخارجية، مما أدى بها إلى الاقتراض الخارجي، وهو ما نتج عنه استنزاف مواردها الطبيعية للوفاء بالتزاماتها الخارجية، ولذلك فقد ازداد الاهتمام بمفهوم التنمية التي تراعي الأبعاد البيئية والبشرية.

2-1- البعد البيئي للتنمية المستدامة: يشمل البعد البيئي للتنمية المستدامة الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستديم والتنبؤ بها بغرض الاحتياط والوقاية، ويتمحور البعد البيئي حول عدة عناصر هي: (21)

• النظم الإيكولوجية؛ الطاقة؛

• التنوع الإيكولوجي؛

- الإنتاجية البيولوجية؛
- القدرة على التكيف؛

أدت المشاكل البيئية التي ظهرت خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي إلى أن يكون هناك قناعة كاملة بأن إدارة البيئة بشكل سليم ومتوازن أمر ضروري لعملية التنمية، فقد أصبحت عملية الحفاظ على البيئة والحيلولة دون تدهورها تتصدر سلم الأولويات والاهتمامات الدولية والوطنية؛ نظرا إلى أن استنزاف البيئة والإخلال بتوازنها يؤثر سلبا على التنمية، وتقوم فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة تقول بأن استنزاف الموارد البيئية الطبيعية التي تعتبر ضرورية لأي نشاط اقتصادي سيكون له آثار ضارة على الاقتصاد والتنمية، لذلك فإن أول بند في مفهوم التنمية المستدامة هو محاولة الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي دون استنزاف للموارد الطبيعية، وقد أصبح العمل من أجل القضاء على الفقر وتحسين توزيع الدخل ليس فقط من منظور العدالة الاجتماعية، وإنما أيضا من منظور حماية البيئة وتحقيق التوازن البيئي. وكانت الدراسات التي أعدها نادي روما وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية وتقرير (برونتلاند) وغيرها خطوات تهدف لإيجاد ارتباط واضح بين البيئة والتنمية وإعطاء معنى واضح وذو دلالة للتنمية المستدامة. (22)

وبالرغم من ذلك فقد كانت هناك العديد من الانتقادات حول هذه المؤشرات وأهمها عدم احتساب كلفة التأثيرات البيئية للدول خارج حدودها "Externalities" وهذا ما وضع دولا كثيرة من المعروف أنها ذات تأثيرات ملوثة وضارة بيئيا على الموارد الطبيعية خارج حدودها مثل كندا والولايات المتحدة ومعظم الدول الغربية في مراكز متقدمة في قائمة الدول ذات الاستدامة العالية. (23)

وحسب الدراسة فإن هناك خمس مكونات رئيسية للاستدامة البيئية وهي: (24)

- أ- **الأنظمة البيئية:** تعتبر الدولة ذات استدامة بيئية بالمدى الذي تتمكن فيه من الحفاظ على أنظمتها الطبيعية في مستويات صحية وإلى المدى الذي تكون فيه هذه المستويات تتجه نحو التحسن لا التدهور.
- ب- **تقليل الضغوطات البيئية:** تكون دولة ذات استدامة بيئية بالمدى الذي تكون فيه الضغوطات البشرية على البيئة قليلة إلى درجة عدم وجود تأثيرات بيئية كبيرة على الأنظمة الطبيعية.
- ت- **تقليل الهشاشة الإنسانية:** تكون الدولة ذات استدامة بيئية بالمدى الذي تكون فيه أنظمتها الاجتماعية وسكانها غير معرضين بشكل مباشر للتدهور البيئي وكلما تراجع مستوى تعرض المجتمع للتأثيرات البيئية كلما كان النظام أكثر استدامة.
- ث- **لقدرة الاجتماعية والمؤسسية:** تكون الدولة ذات استدامة بيئية بالمدى الذي تكون فيه قدرة على إنشاء أنظمة مؤسسية واجتماعية قادرة على الاستجابة للتحديات البيئية.
- ج- **القيادة الدولية:** تكون الدولة ذات استدامة بيئية بالمدى الذي تكون فيه متعاونة دوليا في تحقيق الأهداف المشتركة في حماية البيئة العالمية وتخفيض التأثيرات البيئية العابرة للحدود .

II-الطاقات المتجددة و غير المتجددة وآثارها على البيئة:

إن التعريف السائد للطاقة هو القدرة على القيام بعمل (نشاط) ما ، وتعرف أيضا بأنها قدرة المادة على إعطاء قوى قادرة على إنجاز عمل معين. أو هي كمية فيزيائية تظهر على شكل حرارة أو شكل حركة ميكانيكية أو كطاقة ربط في أنوية الذرة بين البروتون والنيوترون (25).

الطاقة المتجددة هي الطاقة المستمدة من الموارد الطبيعية التي تتجدد أي التي لا تنفذ، تختلف جوهرياً عن الوقود الأحفوري من بترول وفحم والغاز الطبيعي، أو الوقود النووي الذي يستخدم في المفاعلات النووية، ولا تنشأ عن الطاقة المتجددة عادةً مخلفات كثنائي أكسيد الكربون (CO_2) أو غازات ضارة أو تعمل على زيادة الاحتباس الحراري كما يحدث عند احتراق الوقود احفوري أو المخلفات الذرية الضارة الناتجة عن مفاعلات النووية. (26)

وتنتج الطاقة المتجددة من الرياح والمياه والشمس، كما يمكن إنتاجها من حركة الأمواج والمد والجزر أو من طاقة حرارية أرضية وكذلك من المحاصيل الزراعية والأشجار المنتجة للزيت، إلا أن تلك الأخيرة لها مخلفات تعمل على زيادة الاحتباس الحراري. حالياً أكثر إنتاج للطاقة المتجددة يُنتج في محطات القوى الكهرومائية بواسطة السدود العظيمة أينما وجدت الأماكن المناسبة لبنائها على الأنهار ومسقط المياه، وتستخدم الطرق التي تعتمد على الرياح والطاقة الشمسية طرق على نطاق واسع في البلدان المتقدمة وبعض البلدان النامية ؛ لكن وسائل إنتاج الكهرباء باستخدام مصادر الطاقة المتجددة أصبح مألوفاً في الآونة الأخيرة، وهناك بلدان عديدة وضعت خططاً لزيادة نسبة إنتاجها للطاقة المتجددة بحيث تغطي احتياجاتها من الطاقة بنسبة 20% من استهلاكها عام 2020، وفي مؤتمر كيوتو باليابان اتفق معظم رؤساء الدول على تخفيض إنتاج ثنائي أكسيد الكربون في الأعوام القادمة وذلك لتجنب التهديدات الرئيسية لتغير المناخ بسبب التلوث واستنفاد الوقود الأحفوري، بالإضافة للمخاطر الاجتماعية والسياسية للوقود الأحفوري والطاقة النووية.

يزداد مؤخراً ما يعرف باسم تجارة الطاقة المتجددة التي هي نوع من الأعمال التي تتدخل في تحويل الطاقات المتجددة إلى مصادر للدخل والترويج لها، التي على الرغم من وجود الكثير من العوائق غير اللاتقنية التي تمنع انتشار الطاقات المتجددة بشكل واسع مثل كلفة الاستثمارات العالية البدائية وغيرها إلا أن ما يقارب 65 دولة تخطط للاستثمار في الطاقات المتجددة، وعملت على وضع السياسات اللازمة لتطوير وتشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة. (27)

فرضت الطاقات المتجددة نفسها في السنوات الأخيرة كحل بديل للمحروقات التي دق المراقبون بخصوصها ناقوس الخطر بعدما اثبتوا قرب نضوبها وانتهاء الخزانات العالمية منها ، مؤكدين على ضرورة دراسة كل الخيارات المحتملة نحو طاقات بديلة أطول عمرا و اقل ضررا بالبيئة وآمن من الطاقة النووية.

الاهتمام المتنامي بالطاقات المتجددة ترجم عالميا منذ 2008 حين بلغ مستوى قدرة إنتاج الكهرباء النظيفة إلى 140 جيغاواط وهو ما يقارب نصف ما أنتج من الكهرباء ، وهو ما يدل على التحول الكبير الذي أخذه مسار الاستهلاك والإنتاج العالمي للطاقة.

من بين المحركات الجديدة التي دفعت بعجلة تبني هذه التكنولوجيات الحديثة لإنتاج الطاقات البديلة أيضا حادثة فوكوشيما التي تسببت في كارثة بيئية حقيقة لا تزال تلقي بظلالها على المنطقة بأكملها . كما أن تجارب سابقة أكدت على خطورة استعمال الطاقة النووية.

هذا ومن المؤكد أن تأثير تغير المناخ جراء الانبعاث الغازية والتي تسببت في مشاكل بيئية أهمها الفيضانات والجفاف يدفع بدوره إلى تبني الطاقة المتجددة كمحور أساسي للتنمية لاسيما وأنها تساعد على خلق فرص العمل وكذا في تطوير شراكة مستدامة بين الدول التي تتوفر على طاقات طبيعية والأخرى التي تتمتع بتكنولوجيات استغلالها(28).

يعتمد تنامي الطلب على الطاقة على عدة عوامل رئيسية أهمها(29):

- النمو السكاني: إذ أن ارتفاع عدد السكان يؤدي إلى زيادة استهلاك الطاقة مما يزيد الاستهلاك العالمي .
 - التطور الاقتصادي: يؤدي ارتفاع المستوى المعيشي وتطور البلد إلى ارتفاع الطلب على الطاقة.
 - معامل الطاقة: ويقصد به كمية الطاقة التي تتطلبها إنتاج وحدة من الناتج المحلي الإجمالي.
 - رخص وتوفر التكنولوجيا الحديثة.
 - وجود سياسات مدروسة لاستخدام الطاقة على صعيد الفرد والمؤسسات.
- وقد أدى التلوث البيئي الذي يسببه حرق الوقود الأحفوري بمصادره الثلاث النفط والفحم والغاز الطبيعي إلى التفكير بإيجاد مصادر طاقة بديلة تكون صديقة للبيئة وتساهم في التخفيف من ظاهرة تدهور المناخ العالمي خصوصا بعد أن عقدت العديد من الاتفاقيات العالمية التي تطالب الدول بالحد من ظاهرة التلوث البيئي.

تأتي مصادر الطاقة المتجددة كبديل لمصادر الطاقة الناضبة، فهي فضلا عن كونها مصادر طاقة نظيفة و غير ملوثة فإنها تتميز بالتجدد التلقائي وبصفة الاستمرارية وعدم النضوب، كما أنها تعد من أقدم مصادر الطاقة التي استخدمها البشر، و تتضمن مصادر عديدة كالشمس، والرياح ، والمياه ، وغاز الهيدروجين و المصدر البيولوجي و غيرها، و هناك ثلاث دوافع رئيسة تحفز الدول إلى الاتجاه نحو الطاقة المتجددة هي(30) :

- **استنزاف الطاقة:** حيث تشير أغلبية التوقعات إلى أن تضاءل احتياطات البترول و الغاز و ازدياد الاستهلاك العالمي الحالي للطاقة سوف يؤدي في النهاية إلى زوال هذا المصدر الحيوي للطاقة و بالتالي لابد من التفكير من الآن في إيجاد مصادر أخرى بديلة .

- **التغيرات المناخية:** فإمكان الطاقة المتجددة أن تساهم في تأمين احتياجاتنا للطاقة وتقلص في نفس الوقت من انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري. وقد ذكرت عدة مصادر للأنباء أن أكثر من 2000 عالم يتفقون في الرأي على أن كمية

الناضبة"حالة الجزائر مع الإشارة إلى التجربة الألمانية"

الغازات المسببة للاحتباس الحراري، كثاني أكسيد الكربون والميثان، تتزايد في الغلاف الجوي الرقيق المحيط بالكرة الأرضية وأن هذه الزيادة في كمية الغازات تزيد من ارتفاع درجة الحرارة في العالم، ويعتقد الكثير من هؤلاء العلماء أن ارتفاع درجات الحرارة هذا يندرج بنتائج سلبية وكارثية محتملة، وأن الوقت الحاضر هو الإطار الزمني الصحيح لمعالجة هذه المسألة، وأن هناك إجراءات يمكن اتخاذها، ومن هذه الإجراءات استعمال طاقة متجددة خالية من الكربون.

- كلفة الطاقة المتجددة: التي ما فتئت تنقلص منذ عدة عقود ومن المنتظر أن تستمر تكلفة أنواع معينة من الطاقة المتجددة في الانخفاض، ويمكن إرجاع سبب تقلص تكاليف الطاقة المتجددة إلى تحسن تكنولوجيات إنتاج الطاقات المتجددة.

1- أهمية استخدام الطاقات المتجددة:

يحقق استخدام الطاقة المتجددة بخفض غازات الاحتباس الحراري و مواجهة التغير المناخي، فالعديد من دول المنطقة تعدّ من بين البلدان التي تبعث أعلى كمية من غازات الاحتباس الحراري في العالم بحسب نصيب الفرد، يمكن لمصادر الطاقة المتجددة أن تساعد في حلّ مشاكل المنطقة البيئية الأخرى، ينبغي أيضاً أخذ تكلفة انبعاث الكربون من الوقود الأحفوري بعين الاعتبار، كما أن الطاقات المتجددة هي وسيلة لنشر المزيد من العدالة في العالم من ناحية لأنها طاقات لا تنضب، ومن ناحية أخرى لأنها غير ملوثة للبيئة. بالإضافة إلى ذلك، تطبيق التقنيات الحديثة لتوليد هذه الأنواع من الطاقة سيوفر العديد من فرص العمل (31).

III- البدائل الطاقوية المستدامة المتاحة في الجزائر مع الإشارة إلى التجربة الألمانية:

أ- التجربة الجزائرية:

تبقى الجزائر من بين أبرز الدول المرشحة من قبل خبراء الطاقة في العالم للعب دور رئيسي ومهم في معادلة الطاقة نظرا لامتلاكها مصادر طبيعية هائلة في مجال إنتاج الطاقات البديلة لمصادر الطاقة الاحفورية السائرة في طريق الانقراض. وتوفّر الجزائر على إمكانيات طبيعية هائلة في هذا المجال، بامتلاكها لأحد أكبر مصادر الطاقة الشمسية في العالم، و تعترم الاستثمار بكثافة في محطات الطاقة الشمسية، خاصة و أنّها تتمتع بإمكانات هائلة لإنتاج و تصدير الطاقة الشمسية باعتبار تلقيها نور الشمس الساطعة لأكثر من 3000 ساعة سنويا.

وقد أظهرت الجزائر اهتمامها في استعمال الطاقة المتجددة في أولى سنوات الاستقلال وقد تجسدت تلك الرغبة في إنشاء عدد من الهيئات والمؤسسات المتخصصة في تشجيع البحث والتطوير ، وقد تأكدت هذه الرغبة عبر القرارات الأخيرة لرئيس الجمهورية القاضية بضرورة تنويع مصادر الطاقة من خلال تنفيذ البرنامج الوطني للطاقات المتجددة كحتمية لضمان التنمية الاقتصادية المستدامة تجسد هذا العام أول مشروع للطاقات المتجددة في الجزائر في حاسي الرمل بإنشاء محطة هجينة لإنتاج الكهرباء تجمع بين الشمس والغاز في تجربة رائدة لفرع NEAL الجزائر للطاقة الجديدة) ، وقد كلف الاستثمار الذي ساهمت في تصميمه وإنجازه إحدى الشركات الاسبانية 315.8 مليون أورو و ينتظر أن ينتج نحو 15 ميغاواط ، كما تمكنت مؤسسة سونلغاز من ربط 1000 عائلة في 20 قرية منتشرة في ارجع ولايات صحراوية جنوب الجزائر بالكهرباء الشمسية بعد أن تم تزويد مساكنهم بالعتاد اللازم لاستغلال الطاقة الشمسية.

هذا وتمت دراسة حقول الرياح التي تنتشر في الجزائر من اجل تحديد معدلات السرعة فيها وتقدير أهلية هذه الأماكن لاستقبال محطات توليد للطاقة المستمدة من الرياح عوضا عن تلك التي تعمل بالديازل، إلا أن الحصة الكبرى من الاهتمام موجهة للطاقة الشمسية في الوقت الراهن.

وبالنظر إلى أهمية السوق الجزائرية وخصوبتها تتسابق بلدان أوروبية عديدة لنيل فرص شراكة مع الجزائر في مجال تطوير واستثمار الطاقات المتجددة، حيث أبرمت الجزائر العديد من عقود الشراكة مع الجانب الأوروبي، من بينها مذكرة تفاهم مع الجانب الألماني حول الطاقة المتجددة وحماية البيئة في 2009، بالإضافة إلى مشروع بناء محطة الطاقة الهجينة مع شركة "أبينير الإسبانية". إضافة إلى عقد الشراكة الجزائري الألماني الأخير القاضي بإنشاء وحدة إنتاجية بروتية لإنتاج الصفائح الشمسية وكذا مذكرة التفاهم الأخيرة الممضية بين سونلغاز ومفوضية الاتحاد الأوروبي التي تهدف إلى تعزيز مبادلات الخبرات التقنية و دراسة سبل و وسائل اقتحام الأسواق الخارجية و الترقية المشتركة لتطوير الطاقات المتجددة في الجزائر و في الخارج.

بعد أن بدأ هذا المشروع ديزرتاك في التبلور لا تزال الجزائر تحتفظ بمساحة بينها وبين برامج الاستغلال المباشر للمناطق الصحراوية دون الحصول على تكنولوجيات الاستغلال والتحويل، فقد شددت الدولة من خلال لقاءاتها مع المستثمرين على ضرورة الانتقال من رؤية إمكانية استغلال وتسويق الكهرباء الشمسية من صحراء الجزائر نحو أوروبا إلى شراكة حقيقة تعني أيضا بنقل تكنولوجيا صناعة الصفائح الشمسية بالبلاد وتشغيل اليد العاملة المؤهلة بالداخل، وهو ما تكرر في العديد من تصريحات المسؤولين على القطاع الذين شددوا على ضرورة أن التحول من نقطة شراكة التسويق إلى أخرى تضمن معادلة رابحة من خلال استغلال طاقة نظيفة هناك وخلق ثروة مستدامة هنا.

بالرغم من محاولات إدماج الجزائر كأحد الأطراف المساهمة في مشروع ديزرتاك وميد غريد تؤكد الجزائر على موقفها المتوجه إلى تجسيد برنامجها عن طريق الشراكات مع كبريات الشركات المختصة في إنشاء محطات الطاقة الشمسية ومختص الربط والتوزيع في أوروبا محتفظة بذلك بهامش كبير من اجل تنمية هذا القطاع وخلق ثروة مستدامة.

ويوجد بالجزائر 14 محجرة لرمل السيليس، الذي يعد المادة الأساسية الأولى لصناعة الصفائح الشمسية يجري استغلالها حاليا، و11 مستثمرا، منهم ثمانية خواص وثلاث تابعين للقطاع العمومي. كما سجلت قائمة الباحثين الجزائريين المتواجدين في الخارج الراغبين في التنسيق والعمل على نقل توسع لاسيما بعد الإعلان عن البرنامج الوطني للطاقات المتجددة كما تكاثفت الاتصالات والعروض من متعاملين جزائريين لمرافقة هيئات البحث في تجسيد مشاريعهم الطاقوية.

و يتضمن البرنامج الوطني للطاقات المتجددة الذي صادق عليه مجلس الوزراء في فيفري 2011 الإدخال التدريجي للطاقات البديلة لاسيما الشمسية بفرعها (الحرارية و الضوئية الفولطية) في إنتاج الكهرباء خلال العشرين سنة المقبلة.

و ينتظر أن يبلغ إنتاج الكهرباء انطلاقا من مختلف الطاقات المتجددة التي تنوي الجزائر تطويرها خلال الفترة 2011-2030 نحو 22.000 ميغاواط في أفق 2030 أي ما يعادل 40 بالمائة من إنتاج الكهرباء الإجمالي، كما تتطلع الجزائر إلى تصدير 10.000 ميغاواط من 22.000 ميغاواط تم برمجتها خلال العقد المقبلين، في حين توجه 12.000 ميغاواط لتلبية الطلب الوطني على الكهرباء.(32)

الناضبة"حالة الجزائر مع الاشارة إلى التجربة الألمانية"

1- استغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في الجزائر:

أ- تتوفر للجزائر، جراء موقعها الجغرافي، أعلى الحقول والمناجم الشمسية في العالم، فمدة الشمس في كامل التراب الوطني تقريبا تفوق 2000 ساعة في السنة ويمكنها أن تصل إلى 3900 ساعة (الهضاب العليا والصحراء)، والطاقة المتوفرة يوميا على مساحة عرضية قدرها 1 م² تصل إلى 5 كيلواط في الساعة على معظم أجزاء التراب الوطني أي نحو 1700 كيلواط في الساعة / م³ في السنة في شمال البلاد و 2263 كيلواط / م² في السنة في جنوب البلاد.(33)

جدول (1): الطاقة الشمسية في الجزائر

المناطق	المنطقة الساحلية	الهضاب العليا	الصحراء
المساحة %	4	10	86
قدرة الشمس في المتوسط (الساعة/السنة)	2650	3000	3500
الطاقة المتوفرة في المتوسط (كيلواط/ م ² /السنة)	1700	1900	2650

المصدر: ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

كما أن استغلال الطاقة الشمسية على أكمل وجه يمكنه توفير كم هائل من الطاقة الكهربائية و الطاقة الحرارية عن طريق استعمال وسائل التحويل الحراري و التحويل الإشعاعي الضوئي إلى طاقة كهربائية باستعمال الخلايا الشمسية كما أن التقنية المستخدمة في الطاقة الشمسية بسيطة ونسبية بالإضافة إلى الجانب الإيجابي المتمثل في سلامة البيئة والحفاظ عليها.

استغلال طاقة الرياح في الجزائر.

شرعت وبدأت الجزائر في استغلال طاقتها من الرياح، وهو استثمار يصفه خبراء وعلماء بـ"المضمون"، حيث يتوقعون أن يدر على الجزائر أرباحا تربو عن الثلاث مليارات أورو سنويا، فضلا عن قدرة هذا القطاع الواعد على استحداث آلاف مناصب الشغل وتوفير طاقة نظيفة.

ب- بعدما ظلّ توظيفها لطاقة الرياح ضئيلا بمعدل 0.7 ميغاوات، سطرّت الجزائر برنامجا طموحا لتطوير الطاقات المتجددة برسم مخطط خماسي (2010-2014)، ويقوم هذا المخطط في أساسياته على دعم أنشطة الوحدات المحلية لتوليد طاقة الرياح.

كما عملت الجزائر على إنجاز مشروع محطة هجينة تجمع على إنتاج الطاقة الشمسية و حرق الغاز كما تعتبر المحطة الأولى من هذا النوع في العالم وأولى التجارب التي تعمل على تنويع مصادر الطاقة . وتطوير نظام الطاقة التي تدعمه الطاقة الشمسية المتواجدة بكم هائل في الجزائر، كما أن محطة التوليد الجديدة للكهرباء التي تقام في حاسي الرمل تشكل من الغاز حوالي 130 م و حقل شمسي بقوة 30 ميغاواط تقريبا.

كما سيصل الإنتاج بواسطة استعمال الحقل الشمسي 5% من مجموع إنتاج الكهرباء. كما أن الراعي الرسمي الذي يعمل على تطوير هذا المشروع هو فرع NEAL (الجزائر للطاقة الجديدة) وهي شركة تساهم فيها سونلغاز وسونا طراك بمقدار 45% لكل واحدة منها وشركة SIM (10% من الأسهم). البحث والتطوير في الطاقة المتجددة.

مركز تنمية الطاقات المتجددة هو المركز المكلف و المسؤول عن تنفيذ برامج البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي و وضع أنظمة طاقوية لاستغلال الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة الحرارية الأرضية، الكتلة الحيوية و الهيدروجين.

2- آفاق استثمار الطاقات المتجددة في الجزائر:

حرصا منها على نجاح برنامج الطاقات المتجددة، تعزم الجزائر تطوير قدراتها الصناعية من خلال إنشاء شبكة للمناولة في هذا القطاع.

- في مجال الطاقة الشمسية الكهروضوئية، يتوقع تحقيق في أفق سنة 2013 نسبة إدماج الصناعة الجزائرية قدرها 60٪، على أن تصل إلى نسبة 80٪ في الفترة الممتدة ما بين 2014 و 2020، و هذا بفضل إنشاء مصانع لإنتاج الألواح الكهروضوئية، السيليسيوم، منوبات التيار، البطاريات، المحولات و الكوابل و الأجهزة الأخرى التي تدخل في بناء المحطات الكهروضوئية.
- بخصوص الطاقة الشمسية الحرارية ، يرتقب بلوغ نسبة إدماج تقدر ب 50٪ في الفترة الممتدة ما بين 2014 و 2020.

تجسيد هذه الأهداف سيتم من خلال:

■ بناء مصانع لصناعة المرايا

■ بناء مصانع لصناعة أجهزة السائل الناقل للحرارة وأجهزة تخزين الطاقة

■ بناء مصنع لصناعة أجهزة كتلة الطاقة

■ تطوير نشاط الهندسة وقدرات التصميم والتزويد والإنتاج.

خلال الفترة الممتدة ما بين 2021م و 2030م فإن نسبة الإدماج ستفوق 80 ٪، مع ضمان توسيع قدرة إنتاج الوحدات المذكورة أعلاه.

- خلال سنة 2013 في مجال طاقة الرياح سيتم إطلاق دراسات لإقامة صناعة متعلقة بالطاقة الريحية للوصول إلى نسبة إدماج تقدر ب 50٪ في الفترة الممتدة بين 2014-2020 و عليه سيتم اتخاذ إجراءات تلخص فيما يلي:

■ بناء مصنع لصناعة الأعمدة و دورات الرياح

■ إنشاء شبكة وطنية للمناولة لصناعة أجهزة أرضية رافعة.

■ الرفع من كفاءة نشاط الهندسة و قدرات التصميم و التزويد والإنجاز من أجل بلوغ نسبة إدماج تقدر على الأقل ب 50٪ من طرف المؤسسات الجزائرية.

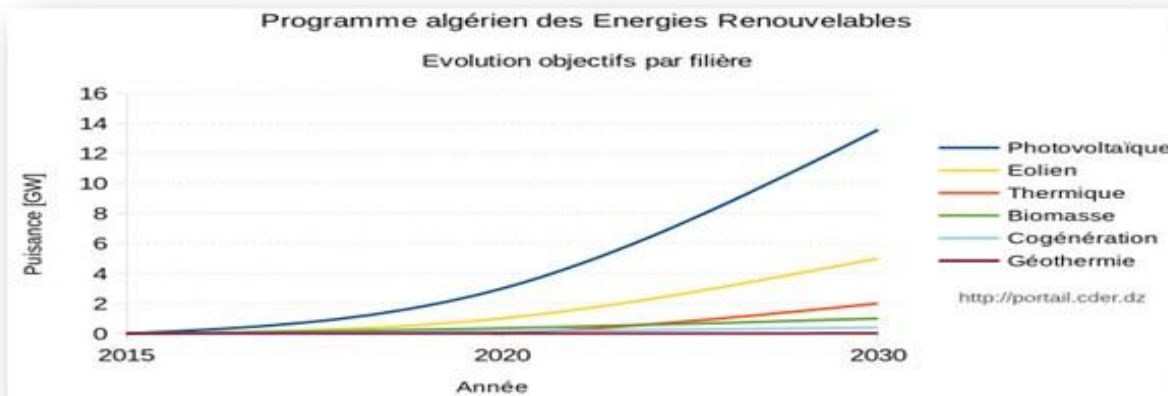
الناضبة"حالة الجزائر مع الاشارة إلى التجربة الألمانية"

قد تفوق نسبة الإدماج 80٪ في الفترة الممتدة بين 2021-2030 بفضل توسيع قدرات الإنتاج.

مصادر أخرى لإنتاج الطاقة المتجددة يمكن استغلالها منها:

- الطاقة الحرارية الأرضية
- الكتلة الحيوية
- الكهرومائية

شكل (1): برنامج الطاقات المتجددة في الجزائر



المصدر: <http://www.andi.dz/index.php/ar/les-energies-renouvelables>

3- البحث و التطوير:

أعطت الجزائر أولوية للبحث لتجعل من برنامج الطاقات المتجددة حافزا حقيقيا لتطوير الصناعة الوطنية و التي تثن مختلف القدرات الجزائرية (بشرية ، مادية، علمية...الخ). في هذا الإطار، و إضافة لمراكز البحث الملحقه بالمؤسسات مثل « مركز البحث وتطوير الطاقات الكهربائية و الغازية»، فرع مجمع سونلغاز، تتعاون هيئات أخرى مثل الوكالة الوطنية لترقية استعمال الطاقة وترشيدها مع مراكز البحث التابعة لوزارة البحث العلمي من بينها:

- مركز تطوير الطاقات المتجددة(CDER)
- وحدة تطوير معدات الطاقة الشمسية(UDS)
- وحدة لأبحاث التطبيقية في مجال الطاقة المتجددة(URAER)
- وحدة لأبحاث في مجال الطاقة المتجددة في المناطق الصحراوية(URERMS)
- وحدة بحوث المعدات والطاقة المتجددة(URMER)، جامعة تلمسان

- وحدة تطوير تكنولوجيا السيلسيوم (USTD)

وقد أنشأت الحكومة الجزائرية أيضا «المعهد الجزائري للطاقات المتجددة (IARE)

4- الإطار القانوني:

وعيا منها للأهمية المتزايدة قامت الجزائر بدمج مبدأ تطوير الطاقات المتجددة ضمن سياستها الطاقوية من خلال تبني إطار قانوني ملائم لترقيتها و العمل على إنجاز الهياكل المذكورة أنفا.

إن تطوير الطاقات المتجددة مؤطر بمجموعة من النصوص القانونية :

- القانون رقم 99-09 المؤرخ في 28 جويلية 1999 المتعلق بالتحكم في الطاقة،
- القانون رقم 02-01 المؤرخ في 05 فيفري 2002 ، المتعلق بالكهرباء والتوزيع العمومي للغاز الطبيعي عبر الأنايب،
- القانون رقم 09-04 المؤرخ في 14 أوت 2004 ، المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة .

5- الإجراءات التحفيزية والجبائية:

- يمكن لحاملي المشاريع في مجال الطاقة المتجددة الاستفادة من المزايا الممنوحة بموجب الأمر 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار.

- يمكن منح امتيازات مالية و جبائية و جمركية للأنشطة و المشاريع التي تساهم في تحسين الفعالية الطاقوية و ترقية الطاقات المتجددة.

زيادة على ذلك، تستفيد هذه الأنشطة و المشاريع من الامتيازات المنصوص عليها في إطار التشريع والتنظيم المتعلقين بترقية الاستثمار وكذا لصالح الأعمال ذات الأولوية (القانون رقم 99-09 الموافق ل 28 جويلية 1999 و المتعلق بالتحكم في الطاقة).

6- إجراءات أخرى تحفيزية :

- إن الإرادة السياسية للجزائر في إطار إنجاز برنامج تطوير الطاقات المتجددة سيتم من خلال تقديم دعم لتغطية التكاليف الناجمة عن نظام التسعيرة المطبق على الكهرباء للمستثمرين بهذا المجال.
- إنشاء الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة من أجل تمويل هذه المشاريع ومنح قروض بدون فوائد و ضمانات من طرف البنوك و المؤسسات المالية (القانون رقم 99-09 الموافق ل 28 جويلية 1999 و المتعلقة بالتحكم في الطاقة).

7- وضعية الطاقات المتجددة في الجزائر بالأرقام:

- القدرة المنشأة: + 11 000 ميغا واط و 275 ميغا واط بالنسبة لفرع الصناعة الهيدروليكي و 306 ميغا واط للشبكات المعزولة في الجنوب.

- القدرة الهيدروليكية: 1,7% من القدرة المنشأة.

- حظيرة للطاقة الشمسية العاملة: تحتوي على 108 صفيحة شمسية،

- القدرة على توصيل الطاقة الشمسية: + 900 منزل

الناضبة"حالة الجزائر مع الاشارة إلى التجربة الألمانية"

▪ الاستهلاك الوطني للكهرباء: 5 جيجا واط / سا.

▪ حصة الطاقة الشمسية في الحصيلة الطاقوية الوطنية: 0,028 %

▪ نسبة إدماج الطاقات المتجددة: $\leq 5\%$.

8- المشاريع الأساسية المنجزة أوفي طور الإنجاز في مجال الطاقات المتجددة:

8-1- بناء أول محطة هجينة للطاقة الشمسية /الغاز

• الموقع: حاسي الرمل

• الشراكة: جزائرية إسبانية NEAL/ABENER :

• تاريخ الاستلام: نهاية سنة 2010

• التكلفة: 315 مليون أورو

• القدرة: 150 ميغا واط.

8-2- بناء أول حظيرة لطاقة الرياح:

• المشرف على المشروع: مجمع سونلغاز.

• الشركة المتعاقدة: الشركة الفرنسية Vergnet

• تاريخ الاستلام: 2012م

• القدرة: 10 ميغا واط من الكهرباء.

8-3- برنامج التزويد بالطاقة الشمسية ل 20 قرية بالجنوب

• تخصيص مساحة تقدر بحوالي 1 مليون كلم² للطاقة الكهروضوئية.

• إنتاج 2 ميغا واط/ساعة حاليا.

8-4- إنجاز مصنع وحدات الطاقة الكهروضوئية و تركيب الألواح الشمسية:

• المقاول الرئيسي SPA/EPE : الروبية الإنارة، فرع من فروع سونلغاز

• الموقع: المنطقة الصناعية بالروبية.

• التكلفة: 42 000 مليون دينار جزائري.

• القدرة: 41 800 وحدة الطاقة الكهروضوئية في السنة

ب - التجربة الألمانية أنموذجا(34):

تعد ألمانيا من الدول الرائدة فيما يتعلق بحماية المناخ والبيئة، ومن السباقين في التوسع في استخدام مصادر الطاقة المتجددة. ففي

العام 2011 كانت ألمانيا أول دولة صناعية تتخذ قرارا بالتخلي الكامل عن الطاقة النووية، كما تنشط الحكومة الألمانية الاتحادية

على الصعيد الدولي في مجالات حماية البيئة، وفي وضع سياسات تطور وتنمية غير ضارة بالمناخ، إضافة إلى التعاون الدولي في

مجالات الطاقة.

منذ عام 1990 تمكنت ألمانيا من تخفيض كميات الغاز العادم بمعدل يقترب من (24%) وهي تمكنت بذلك من تحقيق التزاماتها حسب معاهدة (بروتوكول) كيوتو من العام 2005 التي تنص على تخفيض بمعدل (21%) حتى العام 2012. وفي مؤشر حماية المناخ العالمي 2011 الذي تضعه منظمة حماية البيئة المستقلة، تحتل ألمانيا مكانة متقدمة إذ تأتي في المرتبة السادسة من بين 61 دولة

ومنذ سنوات تتبع ألمانيا طريقا تراعي حماية البيئة والمناخ مع التطور الاقتصادي في ذات الوقت. ويتمثل المفتاح إلى ذلك في إستراتيجية تسعى إلى رفع كفاءة استخدام الطاقة والموارد الطبيعية من جهة، وإلى التوسع في الاعتماد على الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة المتجددة. وهذا ما يتطلب تطوير تقنيات طاقة جديدة، سواء لجهة العرض كما في محطات الطاقة ومصادر الطاقة المتجددة، أو لجهة الطلب حيث تكون الحاجة إلى الطاقة.

يعيش الاقتصاد الألماني "معجزته الخضراء": ألا وهي التجارة بأشعة الشمس والرياح والماء والذي يدر أرباحا خيالية ويحقق أرقام صادرات قياسية، حيث "تحتل ألمانيا مركز الريادية في العالم في هذا المجال"، ويتوقع أن يصل حجم مبيعات "القطاع الأخضر" إلى بليون يورو في العام 2030 وتعدد المجالات التي تعد فيها الشركات الألمانية هي الرائدة على المستوى العالمي في مجال الطاقة المتجددة وكما يلي:

1- الطاقة الشمسية: تمطر السماء في ألمانيا على مدار العام، وتحجب السحب السماء نحو ثلثي ساعات النهار، غير أن ألمانيا استطاعت أن تصبح أكبر مولد للطاقة الكهربائية من ضوء الشمس في العالم. فقد بزغ في ألمانيا قطاع صناعي جديد واعد للمستقبل هو قطاع صناعة تقنيات الطاقة الشمسية، وأيضا بفضل قانون مصادر الطاقة المتجددة (EEG) يحقق هذا القطاع معدلات نمو هائلة منذ بضع سنوات. وقد تزايد حجم أعمال التقنيات الشمسية الألمانية خلال سنوات قليلة من حوالي 450 مليون يورو إلى ما يقرب من 4.9 مليار يورو، ووصل عدد العاملين بشكل مباشر أو غير مباشر في هذا القطاع إلى ما يزيد عن 50000 شخص. ويزداد باستمرار عدد الأسر الألمانية التي تسعى إلى تأمين حاجتها من الطاقة عن طريق مجمعات شمسية وخلايا الطاقة الضوئية، هذا ما تؤكدته دراسة أعدت مؤخرا حول استهلاك المنازل الخاصة للطاقة، قام بإعدادها معهد الراين وفيستفاليا لأبحاث الاقتصاد RWI ومعهد استطلاعات الرأي، بتكليف من وزارة الاقتصاد الألمانية، ففي سنة 2006 كان هناك في ألمانيا 800000 مجمع شمسي مركب وجاهز، ويتم في هذه المجمعات تسخين الماء، وتأمين التدفئة المطلوبة لحوالي (5 %) من المنازل الألمانية المسكونة.

2- طاقة الرياح: في الربع الأول من عام 2007، حققت طاقة الرياح في ألمانيا رقما قياسيا جديدا، فمحطات توليد الكهرباء العاملة بطاقة الرياح والتي تضم 19000 وحدة ساهمت في تغذية الشبكة العامة بمقدار 15 مليار كيلو واط ساعي من التيار الكهربائي، وتعادل هذه الكمية نصف ما قامت هذه المحطات بتوليده من طاقة خلال مجمل العام 2006 ورغم أن هذا النجاح يعود جزئيا إلى كمية الرياح الكبيرة التي شهدتها شهر يناير، فإن هذه الأرقام تشكل خير دليل على الدور الكبير لطاقة الرياح في

3- طاقة الكتلة الحيوية: في سنة 2006 تم إنتاج كمية من الطاقة الكهربائية تعادل 17 مليار كيلوواط ساعي اعتمادا على الكتلة الحيوية، منها 10 مليار بالاعتماد على الخشب فقط وأكثر من 5 مليار من الغاز العضوي (البيولوجي)، وحوالي مليار من زيت النباتات، وقد بلغت مساهمة الكتلة الحيوية في إنتاج الطاقة الكهربائية من المصادر المختلفة حوالي 3 % ومن التطورات المهمة في سنة 2006 كانت زيادة الاعتماد على الغاز العضوي الذي ساهم في توليد طاقة بمقدار 0.4 مليار كيلوواط ساعي مقارنة بكمية 2.8 مليار كيلوواط ساعي في العام الذي سبق.

4- الطاقة الجوفية: وصلت حصة ألمانيا من الطاقة الجوفية في عام 2006 بين مصادر الطاقة غير الضارة بالبيئة (1%) فقط، ولكن بفضل تقنيات الحفر الجديدة، مثل تلك القائمة في "دور نهار"، يتوقع الخبراء معدلات نمو مرتفعة لهذا المصدر من الطاقة، أيضا هنا في ألمانيا وعلى بعد 360 كيلومترا من "دورنهار" شرعت في منطقة "لاندوا" أول محطة عاملة بطاقة جوف الأرض بالعمل ودخلت شبكة الخدمة، وهي تنتج اليوم التدفئة والطاقة الكهربائية في ذات الوقت، فمنذ أواخر 2007 يتم تزويد 6000 أسرة بالطاقة الكهربائية وحوالي 300 أسرة بطاقة التدفئة، وذلك دون أية غازات، وحسب وزارة البيئة الألمانية يوجد الآن خطط جاهزة لبناء حوالي 150 محطة طاقة عاملة بطاقة جوف الأرض.

خاتمة:

تم التأكيد في هذه المقالة على أن فكرة تعارض التنمية وحماية البيئة هي فكرة تحتوي على تناقض، فالحفاظ على البيئة لا يعني التوقف عن النشاط الاقتصادي أو ادخار الموارد وإنما يعني الاستخدام الرشيد والكفء، هنا تظهر التنمية المستدامة كمفهوم محوري يحقق هذه المعادلة التي استعصت على العالم لفترة لا بأس بها من الزمن وهو تحقيق التنمية مع الحفاظ على البيئة ومواردها وتحقيق التوازن بين العائد الحالي والعائد المستقبلي.

كما لاحظنا جدية في التعامل مع موضوع البيئة على المستوى العالمي وهذا من خلال القمم والمؤتمرات الدولية التي عقدت في سبيل إرساء قواعد عالمية لتحقيق التنمية المستدامة وللمحاولة حل أو على الأقل التخفيف من الأزمات البيئية. رغم كل هذا المجهود إلا أنه تبقى هناك مشكلة حقيقية يجب الإشارة لها وهي التباين الواضح في طرق الفهم والتطبيق، حيث أن توجه الدول المتقدمة يختلف عن نظيره في الدول النامية وهذا فيما يخص المنهج المعتمد في التنمية المستدامة، فالدول المتقدمة تركز في منهجها أكثر على الاستدامة والتفكير في الأجيال المستقبلية وهذا عكس الدول النامية التي تركز على التنمية أكثر، وسبب هذا التباين في التوجهات هو العمومية التي أحيطت بمفهوم التنمية المستدامة، هذا ما يؤثر على جهود تحقيق التنمية المستدامة في العالم.

لجعل الطاقة البديلة والتنمية متوافقتان مع مقياس التوازن البيئي؛ ولضمان محيط مستدام، ينبغي القيام بتغيير جذري واختيار تنمية نظيفة واقتصاديات خضراء، تصدر نسب كربون أقل. ويمكن في هذا الإطار الاستفادة من آلية التنمية النظيفة التي اعتمدها بروتوكول "كيوتو" في تطبيقات الطاقة المتجددة للحد من غازات الدفيئة وتحقيق تنمية نوعية، توافق بين الفعالية

الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وتسيير رشيد للموارد الطبيعية، بإعادة النظر ليس فقط في أنماط الإنتاج، بل في الاستهلاك كذلك .

ورغم الانتقادات التي تزعم أن دعم مشروعات الطاقة البديلة يشكل عبئاً على دافعي الضرائب من جهة بل وقد يرفع سعر الكهرباء من جهة أخرى. إلا أن المزايا التي توفرها من خلال توفير فرص عمل جديدة، تسهم في تقليل معدلات البطالة التي عمقتها الأزمة المالية والاقتصادية العالمية .

وفما يتعلق بحالة الجزائر، يمكن تقديم الاقتراحات التالية :

- أمام إمكانيات الجزائر البترولية المحدودة والاحتياجات المتوفرة حالياً والاستهلاك الذي يقتضيه التطور الاقتصادي والاجتماعي؛ ينبغي تعويض جزء مهم من الطاقات التقليدية بطاقة متجددة و صديقة للبيئة. بتبني إستراتيجية خضراء مرتكزة على معايير مستدامة يلتزم بها الجميع، الحكومة والمؤسسات والشركات والأفراد وهو ما سيحقق مكاسب طويلة الأجل في البيئة .

- تدعيم إمكانيات الجزائر من مصادر الطاقة المتجددة وجعلها أكثر ربحية .

- على الدولة أن تتدخل ببعض المساعدة لتطوير سوق الطاقات المتجددة، بالنظر لمؤهلات الجزائر في هذا المجال، مقارنة بالدول المغربية والأوربية، والتي سبقتنا بأشواط مهمة .

- أهمية دعم التكنولوجيا والبحث العلمي خاصة في مجال البحث عن البدائل الطاقوية وتطوير الطاقات المتجددة .

- تفعيل القوانين والتشريعات لتشجيع استعمال الطاقة المتجددة والنظيفة، وترشيد استعمال الطاقة الأحفورية.

قائمة المراجع:

- 1- محمد عبد البديع، اقتصاد حماية البيئة، دار الأمين، مصر، 2000، ص 294.
- 2- الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة "حالة سوناطراك"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007، ص 25.
- 3- محمد عبد البديع، مرجع سبق ذكره، ص 294.
- 4- الطاهر خامرة، مرجع سبق ذكره، ص 25.
- 5- المرجع السابق، ص 26.
- 6- المرجع السابق، ص 26.
- 7- عمار عماري، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستدامة للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008، ص 3.
- 8- الطاهر خامرة، مرجع سبق ذكره، ص 26.
- 9- المرجع السابق، ص 26.
- 10- لطرش ذهبية، متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة و الكفاءة الاستدامة للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف 2008، ص 4.
- 11- الطاهر خامرة، مرجع سبق ذكره، ص 27.
- 12- المرجع السابق، ص 27.
- 13- عمار عماري، مرجع سبق ذكره، ص 3.

الناضبة"حالة الجزائر مع الاشارة إلى التجربة الألمانية"

14- على الموقع: www.worldbank.com تاريخ الزيارة: 2011\12\04.

15- دوجلاس موس شيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بماء شاهين، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، 2000 ، ص 17.

16- Alain Jounot, le développement durable (100 questions pour comprendre et agir), AFNOR editions, 2004, p 3.

17- محمد طرشي، تقوروت محمد، إشكالية النفط والتنمية المستدامة في الدول العربية، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستدامة للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف 2008. ص 4.

18- المرجع السابق، ص 4.

19- مزارشي فتيحة، مداني حسية، استراتيجيات ترقية الكفاءة الاستدامة للثروة البترولية في الاقتصاديات العربية في إطار ضوابط التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة و الكفاءة الاستدامة للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف 2008، ص 3. على الموقع: <http://etudiantdz.net/vb/t1052.html> تاريخ الزيارة 2011-12-07 .

20- عثمان محمد غنيم أبو زنت ماجد، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها دار الهناء للنشر، عمان، 2007، ص 40.

21- فاتح بن نونة، الطاهر خامرة، تحديات الطاقة والتنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستدامة للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف 2008، ص 5.

22- بـاتر محمد علي وردم ، مرصد البيئة الأردنية ، 2006، على الموقع: <http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/topics/68462/posts/159112> تاريخ الزيارة: 2012/12/07 23- المرجع السابق.

24- د. يحيى حمود حسن ، مركز دراسات الخليج العربي، قسم الدراسات الاقتصادية، الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة وجهان لعملة واحدة، على الموقع: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=363170> تاريخ الزيارة 2015/09/ 28 18.30.

25- ويكيبيديا الموسوعة الحرة على الموقع: <https://ar.wikipedia.org> تاريخ الزيارة: 2015/09/28 على 19:00.

26- المرجع السابق.

27- على الموقع: <https://portail.cder.dz/ar/spip.php?article882> تاريخ الزيارة: 2015/09/28 على 19:00.

28- د. يحيى حمود حسن، مرجع سابق.

29- المرجع السابق.

30- الطاقات المتجددة في الجزائر على الموقع: <http://www.andi.dz/index.php/ar/les-energies-renouvelables> تاريخ الزيارة 2015/09/28.

31- على الموقع: <https://portail.cder.dz/ar/spip.php?article882> تاريخ الزيارة: 2015/09/28 على 19:00

32- ويكيبيديا الموسوعة الحرة على الموقع: <https://ar.wikipedia.org> تاريخ الزيارة: 2015/09/28 على 19:00

33- يحيى حمود حسن، مرجع سابق.

قطاع التأمين والتنمية الاقتصادية مع الإشارة إلى حالة الجزائر

د. حاكمي بوحفص

جامعة وهران 2 الجزائر
dr-bouhafs@hotmail.fr

أ. دراغو عز الدين
المركز الجامعي – ميله
govakoof@yahoo.fr

Received: Jan 2017

Accepted: Fèv 2017

Published: Mar 2017

الملخص :

تسعي هذه الدراسة إلى بيان أن التأمين التكافلي يهدف إلى تقديم الخدمة التي يقدمها التأمين التقليدي للمستأمن بطريقة تعاونية مشروعة خالية من الغرر المفسد للعقد والربا وسائر المخطورات، وذلك بتقديم المستأمن اشتراكات متبرعاً بها كلياً أو جزئياً لتكوين محفظة تأمينية تدفع منها التعويضات عند وقوع الضرر المؤمن ضده، وما يتحقق من فائض بعد التعويضات والمصاريف واقتطاع الاحتياطات يوزع على المستأمنين، كما تحاول هذه الدراسة بيان دور قطاع التأمين على المتغيرات الاقتصادية من الطبيعة الاعتبارية لشركات التأمين التي تصنف ضمن المؤسسات المالية التمويلية الهامة التي لا يقتصر دورها على توفير الأمن الاقتصادي للأفراد والشركات والمؤسسات، وإنما أصبحت جزءاً من سياسة التنمية الاقتصادية، من حيث كونها أداة لتجميع رؤوس الأموال اللازمة للتنمية وتوفير فرص العمل، ويمكن اتخاذها كوسيلة لاستثمار المدخرات في التنمية البشرية ورفع المستوى الصحي أو غيرها.

الكلمات المفتاحية : التأمين التقليدي، التأمين التكافلي، التنمية الاقتصادية، الجزائر، النظام المصرفي.

رمز G22, G21, O1 : gel

Resumé:

Cette étude vise à démontrer que l'assurance Takaful est conçu pour fournir le service offert par le preneur d'assurance traditionnelle d'une manière collaborative gharar libre légitime invalident le contrat, l'usure et d'autres tabous, et en fournissant des abonnements assurés par tout ou en partie pour créer un portefeuille d'assurance payé cette indemnité lorsque les dommages assurés contre lui, et il a atteint un excédent après compensation et frais et prélever les réserves distribuées aux gardiens, comme cette étude le sujet tente d'indiquer le rôle du secteur de l'assurance sur les variables économiques de la nature juridique des compagnies d'assurance qui sont classées dans les institutions financières de financement Dieu Meh dont le rôle ne se limite pas à la sécurité économique des individus, des entreprises et des institutions, mais il est devenu partie intégrante de la politique de développement économique, en termes d'être un outil pour accumuler du capital pour le développement et la fourniture de fonds possibilités d'emploi, et peut être considéré comme un moyen d'investir les économies dans le développement humain et d'élever le niveau de santé ou autre.

Les mots clés: Assurance traditionnelle, l'assurance Takaful, le développement économique, l'Algérie, le système bancaire

(JEL) Classification : G22, G21, O1

مقدمة:

المهمة الأساسية للتأمين تتمثل في تغطية المخاطر التي يتعرض لها المؤمن عليهم عند تحقيقها بتوزيع عبئها بينهم إلا أن أثرها الاقتصادي الأكثر عمقاً يتمثل في تحريك الدخول من أعلى سلم الدخول إلى أسفله، كما يظهر هذا الأثر من خلال ما يولده نظام التأمين من تيارات اقتصادية جديدة تتمثل في توظيف قطاع واسع من العمالة داخل هذا النظام، وفي إعادة توزيع الدخل بين منتج خدمات التأمين والمستهلك لها أن دور قطاع التأمين في تحقيق التنمية فتطور البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي والدخل القومي ومستوى دخل الفرد ووعيه بالتأمين يكون لها انعكاسات ايجابية مباشرة على تطور نظام التأمين واتساع قاعدته الاجتماعية وتعدد قطاعاته وتحسن مزاياه وزيادة إسهامات الفرد من دخله المنفق على التأمين، وفي الوقت ذاته الملاءة المالية لشركات التأمين ونمو حجم رؤوس الأموال اللازمة لعملية التنمية من خلال إشارات إلى واقع هذا القطاع في حالة الاقتصاد الجزائري لما يعرفه من نشاط خلال السنوات الأخيرة.

في الجزائر وبعد استرداد السيادة الوطنية كان نظام التأمين الفرنسي هو السائد، إلا أنه كان يتصف بالضعف والتعقيد ونقص الحماية، فقد عملت الجزائر على إصدار عدة قوانين لإرساء نظام تأمين جديد وإنشاء مؤسسات تأمين جزائرية، إن العقود الأولى للتأمين نصت في البداية على القرض المجل، إلا أنه واصلت الشركات الأجنبية سيطرتها على شركات التأمين خاصة الفرنسية منها، مما سمح لها تحصيل مداخيل طائلة، لكن بعدها أيقنت السلطات العمومية الوضع فسارعت لإدخال تحسينات على القوانين التي تنظم نشاط التأمين، من خلال بإنشاء عملية التأمين، وإجبارية التأمين وتأسيس الصندوق الجزائري في 8 جوان 1963 بمقتضى القانون 63-201، ورقابة الدولة على مؤسسات التأمين وفرض شروط الضمان التي يجب أن تراعيها المؤسسات، و إمكانية الاستفادة من مزايا التأمين التعاوني في هذا السوق.

الإشكالية: لمعالجة الموضوع تطرح الدراسة الإشكالية الآتية :

- ما واقع قطاع التأمين في الجزائر،
- ما الآفاق المستقبلية لتطور القطاع خاصة بعد تجربة شركة سلامة الجزائر للتأمينات،
- ما الإضافة التي يمكن أن يضيفها التأمين التكافلي لقطاع التأمين الجزائري،
- تقييم التجربة الحالية لقطاع التأمين في الجزائر.

الفرضيات : تعتمد الدراسة الفرضية الآتية :

- نمو الخدمات المالية الإسلامية وزيادة الطلب على منتجات التمويل الإسلامي يؤدي إلى إمكانية نمو قطاع التأمين في الجزائر.

منهجية الدراسة: لمعالجة الموضوع قسمت الدراسة إلى جانبين نظريتناول فيه الإطار النظري والدراسات السابقة لتأمين ودوره في التنمية الاقتصادية مع الإشارة إلى أهمية التأمين التعاوني مقارنة بالتأمين التقليدي ، وجانب تطبيقيتناول فيه دراسة تطبيقية حول قطاع التأمين في الجزائر مبرزين حجم هذا القطاع وأهميته ومدى تنوعه ومساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطور السوق التأمين في الجزائر والحاجة إلى المزيد من تكوين الشركات التأمينية في إطار التأمين التعاوني إثراء للسوق واتساع قاعدته وتنوع قطاعاته والاستفادة من تطور ونمو الخدمات المالية الإسلامية .

خاصة وأن هناك زيادة في الطلب على هذه المنتجات ورغبة من قبل المصارف بما فيها المصارف التقليدية لتوفير الخدمات المالية الإسلامية، و قد شهدت السنوات الأخيرة نمواً كبيراً في الخدمات المالية الإسلامية ومن المتوقع أن يستمر هذا النمو بوتيرة سريعة خاصة و أن هناك زيادة في الطلب على هذه المنتجات و رغبة من قبل المصارف بما فيها المصارف التقليدية لتوفير الخدمات المالية الإسلامية - صندوق النقد العربي ،دورة 2012 -

أولاً: الجانب النظري والدراسات السابقة : في البداية يجب التذكير أن هناك العديد من الدراسات السابقة لدور قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية والاجتماعية نذكر منها :

- دراسة كريشنا وفادلاماناتي - 2007 - هل نمو قطاع التأمين والإصلاحات تؤثر في التنمية الاقتصادية و أكدت الدراسة أن قطاع التأمين يمكن الاستثمارات في تنمية البنية التحتية للمساعدة علي استمرار النمو الاقتصادي للبلد وتشير إلى الآثار المالية والآثار المترتبة علي النمو الاقتصادي وإصلاحات قطاع التأمين .
- دراسة اقاسم - 2003- دور قطاع التأمين في التنمية دراسة قطاع التأمين في الجزائر خلال 1992 - 2003 ، وتبين من خلال هذه الدراسة أن فتح سوق التأمين في الجزائر سمح بخلق جو من المنافسة في القطاع ولكن مع ذلك تبقي هناك بعض المعوقات تتعلق بنقص الوعي التأميني وعوامل تنظيمية آخر يمثل قلة الخبرة والإبداع ومحدودية مستوى عمال قطاع التأمين .

1- قطاع التأمين:

وفي هذا السياق يعتبر قطاع التأمين من أهم قطاعات الخدمات المالية في العالم حالياً حيث يلعب دوراً حيوياً هام في دعم جهود التنمية في العديد من البلدان ومنها الجزائر وخاصة في توفير فرص العمل للعاطلين ومن ثم يمكنه أن يساهم في أحداث تغير كبير لرفع التحديات الحالية للاقتصاد الوطني، ويمكن أن يتيح التأمين للأفراد والعائلات حماية أصولهم التي حصلوا عليها بالعمل المضني، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي لكافة أفراد المجتمع، كما يساهم مزودو خدمات التأمين في دفع عجلة التنمية الاقتصادية عبر توفير إمكانية نقل المخاطر وتسهيل تكوين رؤوس الأموال، ويقدم التأمين الغطاء الضروري لقطاع الأعمال الذي يساهم في تحفيز التجارة والنشاط الاقتصادي، ويساهم التأمين في تحقيق التنمية المستدامة لمختلف القطاعات الاقتصادية، عبر تقديم الغطاء التأميني للنشاط التجاري والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

2- التأمين التكافلي :

يقوم التأمين في الوقت الحالي بدور مهم من خلال ما يقدمه من حماية اقتصادية للمشروعات بواسطة جمع المدخرات اللازمة لتمويل التنمية ، حيث يتطلع الناس أن يعيشوا في أمن واستقرار ، وفي رغد من العيش ، حيث المحبة والمودة والإيثار والتعاون والتضامن والتكافل ، خاصة وان النظم الوضعية المادية قد فشلت في تحقيق ذلك ، مما أدى إلى ظهور نظم التأمين الوضعية للتأمين ضد المخاطر المختلفة وفي حقيقة الأمر هي أنها نظم تجارية بحتة تسعى لتحقيق الربح المادي لأصحابها على حساب الآخرين ، ولا تحقق الأمن والتأمين ولا التكافل والتضامن ، كما تبين أن هذه النظم تقوم على أسس غير شرعية مثل الربا والغرر والجهالة والمراهنة ، وعلى هذا الأساس كانت البدائل لنظم التأمين الوضعية المعاصرة ، وكان من بينها نظام التكافل الاجتماعي القائم على التعاون على البر والتقوى ، ويحتاج تطبيق هذا النظام إلى مجموعة من الأفراد يتفقون سويًا بالتراضي التام والتكافل ويتعاونون سويًا في المساندة المالية له من خلال الاشتراكات التي يدفعونها بصفة دورية ولذلك تسعى هذه الدراسة إلى بيان أهمية وحقيقة التكافل والتعاون كما تحاول إبراز أهم الفوارق الجوهرية بين التأمين التقليدي والتأمين التعاوني ، والمهم أن التأمين الإسلامي أو التكافلي، على اختلاف الأسس التي يقوم عليها يهدف إلى تقديم الخدمة التي يقدمها التأمين التقليدي للمستأمن (حامل الوثيقة) بطريقة تعاونية مشروعة خالية من الغرر المفسد للعقد والربا وسائر المحظورات، وذلك بتقديم المستأمن اشتراكات متبرعاً بها كلياً أو جزئياً لتكوين محفظة تأمينية تدفع منها التعويضات عند وقوع الضرر المؤمن ضده، وما يتحقق من فائض بعد التعويضات والمصاريف واقتطاع الاحتياطيات يوزع على المستأمنين (حملة الوثائق) .العناصر الأساسية للتكافل هي :

1- التبرع وهو تبرع للمتضرر من أعضاء الشركة بجزء من الربح أو بالربح بكامله وهذا كما يجوز في المضاربة التبرع بجزء من رأس المال وهذا جائز لأنه يغتفر الغرر في التبرعات.

2- الشراكة وهو اعتبار كل قسط يدفع إلى الشركة، إنما هو قسط اشتراك وليس مدفوعاً في مقابل.

3- اتحاد الشخص ذي الجهتين بين المؤمن والمؤمن سواء أداروا الشركة بأنفسهم كشركة أبدان وأموال، أو أداروها بواسطة جهاز إداري يمارس عملية وكالة بأجر.

إذن يمكن القول بان التأمين التعاوني بديلاً شرعياً للتأمين التجاري حيث يفترض فيه قيامه على التبرع وتحقيق التعاون بين الأفراد وحلوله من الانتقادات التي توجه إلى التأمين التجاري لقد طبق هذا التأمين التكافلي تحت صيغ مختلفة منها نظام التأمين التعاوني الإسلامي ، وصناديق الزمالة ، والصناديق الخيرية ونحوها ، ويعتبر الصيغة المناسبة للجمعيات المهنية والفئات المختلفة وللنقابات، حيث يقوم كل عضو الذي يرغب في الانضمام إلى مشروع التكافل بدفع اشتراك سنوي، تستثمر هذه الاشتراكات في مجالات شرعية ، ويدفع منها قيمة التكافل لمن تنزل به كارثة أو مصيبة أو من يصل إلى سن التقاعد حسب ما يتفق عليه الأعضاء.

تبيين من المقارنة ما يتميز به نظام التأمين القائم على أحكام الشريعة الإسلامية والمؤسس على العقيدة من خلق وتكافل وتعاون وتضامن وتآخي وحب، وان نظام التأمين التجاري يقوم على الربا والغرر والمقامرة والمراهنة وأكل أموال الناس بالباطل ، وهذا ما تسعى الورقة إلى توضيحه.

كما تبين من خلال الدراسة أن نظام التأمين التعاوني يتميز بعدة خصائص ومزايا لا تتوفر في نظم التأمين التجارية المعاصرة ، مثل التعاون وخدمة الأعضاء واستثمار الأموال استثماراً سريعاً ، كما يعود فائض العمليات على الأعضاء المشتركين ، ويستمد العضو طمأنينته من إيمانه بالله ، كما يخلو نظام التأمين التعاوني من الشوائب الموجودة في نظام التأمين التجاري مثل الربا والغرر والجهالة والغبن والمقامرة . ونود أن نشير إلى نقطة هامة وهي ليس العبرة بما نضعه من نظم ولكن العبرة بالاستعداد والإخلاص لله في تنفيذ ما اتفقنا عليه أن يتمشى مع الشريعة كل هذه النقاط بالا صافة إلى نقاط أخرى ستكون محور هذه الدراسة بالا صافة إلى إدراج تجربة الزكاة كأداة تكافلية انطلاقاً من حالة الجزائر في تسيير صندوق الزكاة وعند الحديث عن التأمين التقليدي والإسلامي ينبغي التفرقة بين:

التأمين التقليدي الذي يغلب عليه الغرر فيمكن أن يعبر عنه بأنه هو الغرر بعينه ، وبالتالي فهو من الغرر الشديد الغالب المحرم، فلا تجيزه الحاجة إلا في ظروف استثنائية.

وأن **التأمين التكافلي** يخف فيه الغرر، وذلك لعنصر التبرع القائم عليه ومحدودية المؤمنين فتجيزه الحاجة وهذا هو الفرق الأول. **التأمين التكافلي** عقد إرفاق ومعروف لأنه مبني في نيته على التعاون ولهذا يغتفر فيه الغرر كما: ” أعني بغلامك على أن أعينك ” في بحث الحاجة و كما في مسألة الدينار الناقص والطعام فإن أراد التبايع حرم وإن أراد الإقالة جاز لأنه معروف في بحث الحاجة بخلاف التأمين التقليدي فالقصد الغالب فيه التجارة وكسب الربح، ولهذا لا يجوز فيه الغرر، وهذا هو الفرق الثاني. الفرق الثالث أن الغرر في التأمين التقليدي أصل لأن المؤسسة قائمة على كسبها من الحوادث التي لم تحصل بينما الغرر في التكافلي إضافي و تبعي.

دور التأمين في التنمية الاقتصادية: للتأمين دور مهم في عملية التنمية الاقتصادية حيث يعتبر وسيلة لتكوين رأس المال ، من خلال الاحتياطات المالية المتجمعة لدى شركات التأمين والتي تستطيع استخدامها في تمويل خطط التنمية الاقتصادية من خلال أوجه الاستثمار المختلفة، ويعتبر التأمين عامل مهم من عوامل الائتمان ، حيث يساعد التأمين الاقتصاد من خلال حصول الدولة على ما تحتاجه من قروض من خلال استخدام المبالغ المتجمعة لدى شركات التأمين ، كذلك يوفر التأمين على مستوى الأفراد ضمانا يسهل للأفراد عملية الاقتراض من البنوك بضمان وثيقة التأمين.

كما يعد وسيلة من وسائل الادخار ، حيث يقوم بامتصاص الأموال الصغيرة التي توجه عادة لشراء السلع الاستهلاكية من قبل الأفراد (كأقساط تأمين) وادخارها لدى شركات التأمين وهذه بدورها تساهم في تمويل عملية التنمية من خلال الاستثمار، كما يشجع الأفراد على الاستثمار في المشاريع المختلفة ، لأنه يبدد مخاوفهم المتعلقة باحتمال تعرضهم إلى الأخطار عند استيرادهم للمكائن والمعدات أو مخاطر الحريق عند إنشاءهم للمصانع والمعامل ، لأنه يبعث في نفوسهم الأمان والإقدام على إنشاء المشاريع

الخاصة ، إذ أنهم لم يخسروا شيئاً لأنه حتى أقساط التأمين سيمكنهم إضافتها إلى تكاليف الإنتاج ، وشركات التأمين تعوضهم عن الخسائر الفعلية إذا تعرضوا للأخطار.

يساعد التأمين في خفض الخسائر داخل المجتمع من خلال الإجراءات الاحترازية والأمنية التي تتخذها شركات التأمين عند قبولها التأمين على الأموال والممتلكات والمنشآت وذلك من خلال الكشف الذي تجريه لجانها الخاصة على تلك المنشآت وتوصياتها بتوفير وسائل الأمان الممكنة التي تقلل أو تحد من الخطر المحتمل وقوعه، ويساعد في توزيع كلفة الخطر إلى أقساط بشكل عادل وموضوعي ، فشركات التأمين وبفضل ما تمتلكه من وسائل وخبرات تمكنها من احتساب كلفة الخطر وأقساط التأمين بشكل معقول تجعل المنتج ملتزم بإضافتها إلى تكاليف الإنتاج ، ولولا ذلك لأصبح احتساب كلفة الخطر خاضع للاجتهاد ومبالغ فيه، يساهم التأمين في خفض نسبة البطالة وبالتالي في تحقيق التنمية الاقتصادية ، وذلك من خلال امتصاص قوة العمل العاطلة في النشاط التأميني، كما يساهم التأمين في خفض نسبة التضخم ، وذلك من خلال مساهمته في امتصاص جزء من الأموال الزائدة بطريقة غير مباشرة من خلال أقساط التأمين وتجميعها لدى شركات التأمين التي تقوم بدورها باستثمار هذه الأموال في المشاريع المختلفة .

3- وظائف قطاع التأمين :

يمكن القول بانقطاع التأمين يعتبر كبديل للدخار ويعتبر أداة لعدم تجميد الأموال يؤدي ثلاث وظائف اقتصادية رئيسية تتمثل في نقل المخاطر، ويشكل التأمين آلية عالية الكفاءة لنقل المخاطر عبر تجميع المخاطر الفردية العائدة لعدد كبير من الأفراد (مثل دمار منزل العائلة)، وذلك استناداً إلى قانون الأعداد الكبيرة، وإدارة المخاطر من خلال تقاضي رسوم مكافئة للمخاطر المحتملة، يقدم قطاع التأمين مؤشراً واضحاً على كفاءة الحد من المخاطر، وبذلك يقدم مزود خدمات التأمين أيضاً استشارات إدارة المخاطر للشركات والأفراد. وتكوين رأس المال من خلال تجميع رؤوس أموال طائلة يعاد استثمارها في سوق رأس المال، يقدم مزود خدمات التأمين بيئة مثالية لتكوين رأس المال لتمويل الاستثمارات على المدى البعيد ، ومن خلال هذه الوظائف الثلاث، يساهم قطاع التأمين في تحقيق النمو وتحفيز النشاط الاقتصادي وحماية ودعم الطبقة الوسطى المتنامية في الكثير من البلدان.

ثانيا : نظرة حول قطاع التأمين في الجزائر :

1- قطاع التأمين التقليدي في الجزائر:

في البداية يجب الإشارة إلى أن القانون الجزائري يعتبر التأمين عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغ من المال ، في حالة وقوع الحادث أو تحقيق الخطر المبين في العقد مقابل قسط أو دفعة مالية أخرى يؤدي بها المؤمن له إلى المؤمن

يتوفر القطاع علي فرص كبيرة للاستثمار والنمو من شأنها الاستجابة لاهتمامات المستثمرين الوطنيين والأجانب ، ويعتبر من أهم الأوعية الادخارية خاصة بعد الإجراءات التي اتخذتها الجزائر لانفتاح القطاع مند سنة 1995 ، وان هذا القطاع مدعو أكثر من أي

وقت مضي للمساهمة في التكفل بالأخطار البيئية، والإصلاحات التي تم إدخالها منذ 2006 على قطاع التأمينات خاصة الإلزامية المفروضة في سنة 2011 على الشركات في فضل نشاطات التأمين على الأشخاص من تلك الخاصة بالتأمين من الأضرار.

وعلي مدار العقدين الآخرين من القرن الماضي شهد قطاع التأمين في الجزائر تحولات عميقة في الخدمات المالية بحيث عرف مراحل انتقالية نوعية خاصة بعد صدور الأمر 95-07 اثر إلغاء الاحتكار العمومي والسماح للقطاع الخاص بمزاولة عقود الاكتتاب وتقديم التغطيات التأمينية، ثم القانون 04-06 لتحرير السوق أمام شركات التأمين الأجنبية، ولذلك يمكن القول بان السوق التأمين في الجزائر تقدم فرض استثمارية كبيرة للمستثمرين وبالتالي تأسيس شركات تأمين خاصة ذات رؤوس أموال وطنية وأجنبية وقد أدى ذلك إلى تطور صناعة التأمين في الجزائر رغم النقائص التي تعرفها سوق التأمين في الجزائر مقارنة بالأسواق العالمية المتطورة.

يحتوي القطاع حاليا علي 23 شركة بعد ما كانت 6 شركات سنة 1995، برقم أعمال يقدر ب 87 مليار دج - 2011- و 100 مليار دج خلال 2012، أي بارتفاع قدره 20 بالمائة مقارنة بالسنة الماضية، كما سجل القطاع خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2013 رقم أعمال قدره 86ر8 مليار دج قطاع التأمين في الجزائر قطاع مهيم عليه من طرف القطاع العام رغم أهمية القطاع الخاص حاليا .

و احتل جانب التأمين على الحوادث والأخطار المتنوعة المرتبة الأولى من حيث حجم المساهمة في إجمالي القطاع 42.5 % تلاه فرع تأمين السيارات بالمرتبة الثانية، وسجل التأمين على القروض نموا في أعماله قدر 42 % واستمرت الشركة الجزائرية للتأمينات، والشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين، وشركة التأمين على النقل والصندوق الجزائري للتعاون الفلاحي في هيمنتها على السوق بالرغم من منافسة شركات تأمين جديدة نشأت في إطار إصلاح القطاع وظهور القطاع الخاص بعد عام 1995، وفي المقابل تراجعت مساهمة الشركات القديمة في الناتج الإجمالي لقطاع التأمين الجزائري وانخفضت إلى 58.74 % في الثلاثي الأول من العام مقابل 67 % خلال نفس الفترة من العام الماضي.

أما علي مستوي المكانة علي المستوي العالمي فيبقى العمل كبير ينتظر الجزائر من اجل احتلال مكانة هامة في السوق العالمي للتأمين حيث تقدر حصتها الآن حوالي - 0,03 بالمائة، 2012- كما تصنف في المرتبة 61 من 147 دولة في نفس السنة (حسب شركة إعادة التأمين العالمية (2012)، وتحتل المرتبة السابعة إفريقيا بحصة قدرها 1,3 من سوق التأمين الإفريقية، ورغم ذلك يبقى هذا القطاع حاليا قطاعا واعدا وخاصة مع قدوم شركات جديدة للتأمين على الأشخاص وهي كرامة (فرع تابع للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين)، و شركة التأمين على الصحة (فرع تابع للشركة الجزائرية للتأمين و الشركة الفرنسية ماسيف)، و تالا (فرع تابع للشركة الجزائرية للتأمين الشامل)، و أكسا التي فتحت فرعا لها في الجزائر، و كذا الشركة المختلطة ("سي ان ام ا"، وفرع شركة سلامة في الجزائر)

أصبحت السوق الجزائرية للتأمينات تحتوي 22 شركة حاليا، و يتعلق الأمر بإضافة إلى شركات التأمين على الأشخاص بستة شركات تأمين عمومية غير متخصصة (الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين و الشركة الجزائرية للتأمين و الشركة الجزائرية للتأمين الشامل و شركة كاش) و شركتين عموميتين متخصصتين في التأمين على القروض و العقار وهما على التوالي (كاجيكس و اس جي سي أي) و

شركة عمومية لإعادة التأمين (سي سي آر) و شركتين تعاضدتين الصندوق الوطني للتعاقد الفلاحي و ماتاك وسبعة شركات تأمين خاصة (الريان اليانس سلامة تراست 2أ "جي آ ام" و "سي أي آر").

و لذلك يمكن القول بان القطاع يشهد تطور ملحوظا مقارنة بما كان عليه الحال قبل سنوات قليلة رغم بعض الرهانات الحالية التي يجب تحويلها إلى تحديات يمكن كسبها مثل فتح المجال لشركات التأمين التكافلي وتوسيعها خاصة وان مساهمة القطاع في الاقتصاد الجزائري ضئيلة جدا حيث يساهم في تمويل الاستثمار بنسبة (3 بالمائة، 2011) إضافة إلى قضايا أخرى مثل ما يعرفه القطاع من ضعف في تطوره نتيجة عوامل كثيرة تتعلق بغياب المعلومات حول الأملاك القابلة للتأمين ، ونقص الاتصال وغيرها .

2- قطاع التأمين الإسلامي في الجزائر :

شهدت السنوات الأخيرة نمواً كبيراً في الخدمات المالية الإسلامية ومن المتوقع أن يستمر هذا النمو بوتيرة سريعة خاصة وأن هناك زيادة في الطلب على هذه المنتجات ورغبة من قبل المصارف بما فيها المصارف التقليدية لتوفير الخدمات المالية الإسلامية.

لقد أصبح التمويل الإسلامي جزءاً لا يتجزأ من النظام المالي العالمي حيث تطور منذ عام 1960 وأصبح يتضمن المصارف والتأمين وأسواق رأس المال، وعلى الرغم أن أصول القطاع المصرفي الإسلامي لا يمثل تقريباً سوى 1% من الأصول المصرفية العالمية إلا أن هذا القطاع لا يزال ينمو بنسبة 20% سنوياً منذ عام 2000 وقد بلغ حجم الأصول الإسلامية تقريباً 1.6 تريليون مع نهاية عام 2012، أما عن حجم سوق التأمين التكافلي فيبلغ حوالي 12 بليون دولار أمريكي.

يعتبر تقديم خدمات التأمين الإسلامي أحد الدلائل على التطور الملحوظ في توسيع نطاق تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية.

التأمين الإسلامي يماثل التأمين التقليدي من حيث قيامه على مبدأ التعويض المالي للحماية من المخاطر غير المتوقعة، إلا أن التأمين الإسلامي يعتمد بالأساس إلى المشاركة في التأمين على أساس تقاسم المخاطر من قبل العملاء وفق المبادئ التعاونية بدلاً من نقل المخاطر إلى طرف ثالث .

وعلى الرغم من ظهور التأمين التعاوني وانتشاره في العديد من الدول الإسلامية إلا أن الحال ليس كذلك في حالة الجزائر التي تعتبر تجربتها قصيرة وغير متنوعة في العمل بالتأمين الإسلامي حيث تعود البدايات الأولى إلى سنة 2006 نتيجة قيام شركة - اياك - السعودية من خلال شركة سلامة للتأمين الجزائر التي تعمل في السوق الجزائرية في مجال التأمين التعاوني -وتعتبر أكبر الشركات العالمية التي تقدم حلول التأمين وفق الشريعة الإسلامية وهي أكبر شركة تكافل وإعادة تكافل في العالم -حيث تعود أغلبية أسهم الشركة إلى المجموعة الدولية التأمين وإعادة التأمين سلامة - الشركة الإسلامية العربية -للتأمين المدرجة في سوق دبي المالي تقدم شركة سلامة للتأمين الجزائر العديد من الخدمات في السوق الجزائرية وتنفرد بخدمات التأمين الإسلامي، تتمثل حصتها في سوق التأمين 3 بالمائة من حصة القطاع الخاص المقدرة بـ 20 بالمائة ، ويستحوذ القطاع العام للتأمين على حصة 80 بالمائة من حصة

السوق، تستخدم شركة سلامة ثلاث أنواع أو نماذج في تنفيذ أعمالها ويتعلق الأمر بقيام الشركة بدور الوكيل عن المؤمن لهم في إدارة عملية التأمين ثم تقوم باستثمار الأقساط في مقابل اجر معلوم وهو ما يسمى بنموذج **الوكالة** ، أو نموذج يتعلق باتفاق استثمار أموال بين اثنين طرف يقدم رأس المال والطرف الثاني يقدم الجهد في إطار ما يسمى بالمضاربة علي ان يتم اقتسام الربح بينهما وفي هذا النموذج يكون المؤمن هو المضارب ويسمى هذا بنموذج **المضاربة** ثم نموذج آخر أين تقوم الشركة نسبة معينة من الاشتراكات في مقابل إدارتها للتأمين مقابل نسبة معينة من عوائد الاستثمار والاشتراكات علي اعتبار ان الشركة هي المضارب ويسمى ذلك بالنموذج المختلط .

ان عقد التأمين المقدم من شركة سلامة عقد قائم علي فكرة التضامن بين المشتركين في صيغة تعهد بالوقوف إلى جانب من يلحقه ضرر ما جراء وكل عملية تأمين تخضع إلى رقابة الهيئة الشرعية .

الخاتمة :

من خلال هذه الدراسة المتعلقة بدراسة واقع قطاع التأمين في الجزائر وإمكانية الاستفادة أكثر من تطور ونمو الخدمات المالية الإسلامية وزيادة الطلب عليها محليا وعالميا وبعد تقديم القطاع تبين هيمنة القطاع العام علي سوق التأمين وتبقي مساهمة القطاع الخاص الوطني ضعيفة وضمن القطاع الخاص تبقي مساهمة القطاع الخاص الأجنبي ضئيلة جدا وتحتاج إلى توسيع علي جميع القطاعات ونموه وانتشاره خاصة بعد دخول شركة سلامة إلى السوق الجزائرية وينبغي بذل جهود كبيرة لما لهذا القطاع من أهمية للاقتصاد الوطني لان دخول شركات التكافل يخلق جو من المنافسة تؤدي إلى تفعيل أداء سوق التأمين في الجزائر ، كما يجب العمل علي تطوير مجالات التأمين التقاعدي والادخاري والتأمين الاستثماري وعدم الاعتماد علي أنواع التأمينات التقليدية الحالية، كما تبين من خلال هذه الدراسة ان السوق الجزائرية في مجال التأمين سوق واعدة وتوفر العديد من الفرص الاستثمارية رغم ما يجب تأكيده حول ضرورة العمل علي مرونة القوانين واللوائح الحالية لتسمح بمزيد من انفتاح السوق والعمل علي تشجيع دخول المزيد من شركات التأمين خاصة بعد الإعلان شركة التأمين والاحتياط والصحة، عن إطلاق علامة “أمانة” كنتاج للشراكة بين الشركة الجزائرية للتأمينات وماسيف الفرنسية، بالتعاون مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية، ويهدف الفرع الجديد إلى تطوير تأمينات الأفراد في الجزائر واعتماد تقنيات مبتكرة في هذا المجال ، كما يجب العمل علي فتح المجال أمام شركات التأمين التكافلي وتقديم المزيد من الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية علي غرار العديد من الدول الرائدة في هذا المجال .

وتؤكد الدراسة علي أهمية قطاع التأمين علي التنمية الاقتصادية من خلال تفعيل مؤسسات التأمين التكافلي بحيث يمكن ان يؤدي آثار الاقتصاد ككل من خلال أثره في تحقيق التوازن في السوق و زيادة الإنتاجية و أثره على ميزان المدفوعات ، كما أن التأمين يعتبر كبديل عن الادخار ، بالإضافة إلى أنه يساعد في تمويل المشاريع الاقتصادية خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تشجيع الاستثمار و يعتبر الأداة لتجنب تجميد رؤوس الأموال.

المصادر والمراجع :

- زياد رمضان (1998)، مبادئ التأمين ، دراسة عن واقع التأمين ، دار الصفاء عمان
- المنظمة العربية للتنمية الإدارية (2000)، التأمين كمحور فعال في التنمية الاقتصادية ، القاهرة ، مصر
- صندوق النقد العربي ،(2012)، ندوة التأمين الإسلامي والتكافل ، أبو ظبي الإمارات العربية
- وليد سعود (2011) تجربة شركة سلامة للتأمينات الجزائر في تسويق التأمين التكافلي في السوق الجزائري ، ملتقى جامعة فرحات عباس الجزائر
- حوتية عمر وحوتية عبد الرحمن (2011) واقع خدمات التأمين الإسلامي في الجزائر www.docstoc.com
- بلقوم فريد و خليفة الحاج (2012) ، تطور السوق التأمينية وآفاقه في الجزائر ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر جامعة حسنية بن بوعلي الشلف الجزائر
- زروقي إبراهيم و بدري عبد المجيد ،(2012) ، دور التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني ،دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر
- خالد خطيب (2011) ، الأسس النظرية والتنظيمية للتأمين التقليدي بالجزائر ، ورقة مقدمة لمؤتمر جامعة سطيف الجزائر

الحوكمة الجبائية و دورها في ترشيد النفقات الجبائية

نموذج الجزائر

أ . بلعورة هجيرة

جامعة مساعديه محمد شريف ؛ سوق أهراس
belaoura.hadjira@yahoo.fr

Received: Jan 2017

Accepted: Fèv 2017

Published: Mar 2017

ملخص :

تهدف هذه الدراسة بالدرجة الأولى إلى البحث عن سبل حماية ، تؤدي إلى التقليل من حدة أثر الأزمات البترولية وذلك من خلال استغلال العقلائي للموارد المتاحة بما يتماشى مع المتطلبات الراهنة ولتحقيق مستويات عيش مرموقة لأفراد المجتمعات ، وذلك عن طريق إدخال مفهوم الحوكمة على النظام الجبائي حيث من خلال تطبيقها سيتم تقليص نسبة التهرب أو الغش الضريبي نك عن فائدتها في عملية الرقابة على إعداد تقديرات النفقات العامة مما يؤدي إلى رشادتها .

الكلمات المفتاحية :

الحوكمة ، ترشيد النفقات ، الحكم الراشد ، الجباية .

رموز E63, G3.jel

Résumé :

Cette étude vise principalement à chercher des moyens protectionnistes, ce qui conduit à minimiser l'impact de la crise du pétrole et en exploitant le rationnel des ressources disponibles en fonction des besoins actuels et d'atteindre prestigieux niveaux membres de la communauté en direct, grâce à l'introduction de la notion de gouvernance d'entreprise sur le système fiscal, où par le biais Il sera appliqué pour réduire le taux d'évasion ou de fraude fiscale, ainsi que pour son intérêt dans le contrôle de la préparation du processus général des estimations des dépenses conduisant à la rationalisation .

Mots clés:

Gouvernance, rationalisation des dépenses, la bonne gouvernance, la collecte

(JEL) Classification: E63, G3

مقدمة :

نظرا لما يعانيه الاقتصاد الجزائري اليوم من ضعف ظهر جليا بعد انخفاض اسعار البترول وذلك من خلال ظهور عجزا في موازنتها التي تشهد زيادة في نفقاتها وسوء إدارتها بسبب برامج التنمية الإنعاش الاقتصادي التي تبنتها الحكومة الجزائرية في العشرية الأخيرة، وما رافقها من هدر واختلاسات، الأمر الذي استدعى ضرورة ترشيد نفقاتها خاصة بعد التزامها بمبادئ الحكم الرشيد ومحاربة الفساد حيث أصدرت قوانين تجرم الفساد وتحد من انتشاره بهدف الحفاظ على المال العام واستغلاله بأكثر كفاءة وفعالية لتحقيق الأهداف التي تسعى لها، والتي يأتي على رأسها تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع والصحة والتعليم، ولتقليل من حدة الفقر وبالحصوص في ظل تبنيها أيضا لأهداف الألفية الجديدة.

و من خلال ما سبق و لتحقيق هذه الأهداف فالسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو :

إلى أي مدى يساهم الالتزام بمبادئ الحكم الرشيد في إدارة وتوجيه الإنفاق العام بصورة صحيحة بما يحقق رشادته ؟
أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة من الدور المحوري الذي تلعبه الحوكمة في إدارة موارد الدولة المختلفة على أحسن صورة، وتوجيهها إلى المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل على تحقيق النمو الاقتصادي ، تحارب التبذير والإسراف وتحد من الفساد بكل أنواعه، لأن مشكلة سوء استخدام الموارد المتاحة واستغلالها لأغراض لا تخدم المصلحة العامة من أهم المشكلات التي يواجهها عالمنا المعاصر، بما في ذلك الجزائر خاصة وأن الموارد المتاحة في الوقت الحالي أكثر محدودية من أي وقت مضى، بينما التحديات التي تواجهها تزداد بدورها تعقيدا كمشكلة البطالة والفقر وغيرها.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى العناصر التالية :

- إبراز أسباب زيادة الإنفاق في الجزائر.
- إبراز الدور الذي تلعبه مبادئ الحوكمة في التقليل من الإسراف.
- إبراز أهم النقائص التي تحول دون تطبيق مبادئ الحوكمة .

منهج الدراسة :

تبعاً للمتطلبات التي أملتتها دراسة هذا الموضوع وطبيعة المعلومات التي يتناولها كان من الواجب اللجوء إلى مناهج مختلفة في معالجة الإشكالية، و تأكيد أو نفي الفرضيات القائمة حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي لعرض الخلفية النظرية للموضوع المدروس ، والمنهج التحليلي لمعالجة المعطيات و البيانات الرقمية الواردة فيه .

المحور الأول : حوكمة النفقات الجبائية إطار مفاهيمي :

أولا : مفاهيم أساسية حول الحوكمة النفقات الجبائية :

01 : الحوكمة من منظور جبائي :

هي مجموعة القيم الفاعلة و الهادفة للإصلاح الكلي الشامل، والمتواصل لمنظومة المجتمع بالاستناد لمنظومة قانونية سليمة واطر محاسبية واضحة، وإعلام كفاء ونزيه يحقق الثقافة التي تعكس العدالة الاجتماعية، وجوهرها العدالة الجبائية والإنصاف الجبائي في ظل الرقابة السيادة لدولة التنمية الشاملة المستدامة، بما يحقق أفضل الأهداف المجتمعية.¹

02: الجبائية :

هي ذلك الرباط المادي الذي يربط الفرد بحكومته وببقية أفراد مجتمعه، وهي في نفس الوقت تشكل أداة سيادية فعالة سواء في المجال المالي أو الإقتصادي أو الاجتماعي أو البيئي خاصة وأن جميع الأنظمة الجبائية تخضع للفلسفة الاجتماعية للعصر الذي تسود فيه".²

03: النفقات الجبائية (الإنفاق الضريبي) :

وهي "عبارة عن تخفيضات تمس المعايير الجبائية النمطية، مثل التخفيضات الضريبية، القرض الضريبي، التخفيضات الخاصة بالمعدلات، تأجيل مواعيد الدفع، الإعفاءات الضريبية و الامتيازات شبه الجبائية المتعلقة بالمساهمات الاجتماعية لرب العمل، ضمانات و تسهيلات المنازعات الجبائية... الخ".³

04: العدالة الجبائية :

إن الإنصاف الجبائي يشكل الأداة الجوهرية الأساسية لتحقيق الإنصاف الاجتماعي، لأنه بكل بساطة الهدف الأول للجبائية، بكونها أداة سيادية في المجتمع".⁴

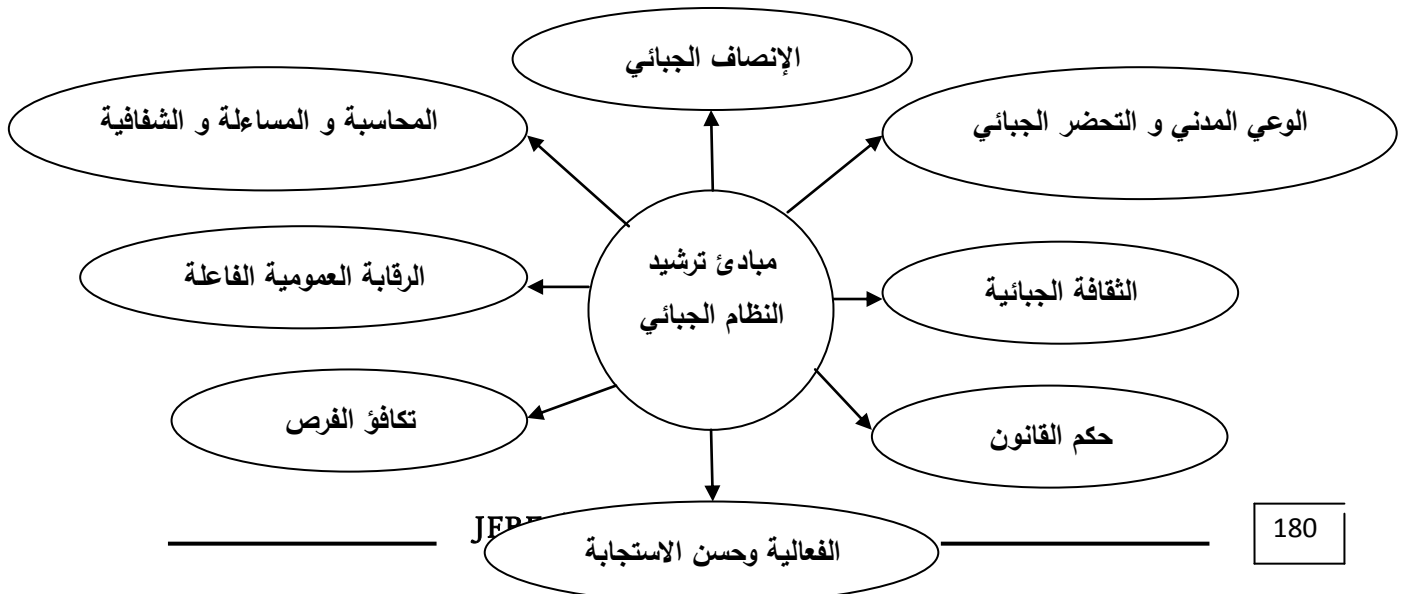
05 : ترشيد الإنفاق العام :

فترشيد الإنفاق العام يعني في ظل الندرة النسبية للموارد المتاحة للمجتمع، وارتباط تزايد الإنفاق العام بعوامل يصعب تجنبها، العمل على تحقيق الفعالية في تخصيص الموارد وكفاءة استخدامها بين الدولة والقطاع الخاص والالتزام بفعالية تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة، بما يضمن تعظيم رفاهية المجتمع من خلال إشباع ما يفضلونه من سلع وخدمات.⁵

ثانيا : مبادئ ترشيد النظام الجبائي :

يتكامل النظام الجبائي والحكم الرشيد في جملة مبادئ أساسية، منها الاستناد للقانون والالتزام به من منطلق الثقافة والتحضر المدني بشكل فعال، وفي إطار منح تكافؤ الفرص لمكونات المجتمع بضمانات المراقبة العامة المرتكزة على المحاسبة والمساءلة بكل شفافية، مما يحقق الإنصاف الجبائي الذي يؤشر على تحقيق العدالة الاجتماعية⁶ وفق الشكل التالي:

الشكل رقم 01 : مبادئ ترشيد النظام الجبائي :



المصدر : عجلان العياشي ، المرجع السابق ، ص 172 .

المحور الثاني : تزايد حجم الإنفاق العام في الجزائر و أسبابه :

عرف الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال العشرية الأولى من الألفية الجديدة تزايدا مستمرا، سواء في نفقات التسيير أو التجهيز، وكانت الجزائر قد عرفت خلال هذه الفترة إطلاق برامج تنموية ضخمة، تهدف في الأساس إلى رفع النمو وتحسين المستوى المعيشي للمواطن، وما ساعدها على ذلك هو تزايد إيراداتها من جراء ارتفاع أسعار البترول التي شهدت هي الأخرى ارتفاعا محسوسا خلال الفترة 2000-2010.⁷

أولا : تطور حجم الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2000-2010 :

تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال هذه الفترة بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته وهذا ما توضحه البيانات التالية :⁸

01 : وضعية الموازنة العامة للدولة خلال فترة 2000-2010 : تتجلى لنا من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم 01 تطور بنود الموازنة خلال الفترة 2000-2010

الوحدة : مليار دينار

السنوات	الإيرادات	معدل الزيادة في الإيرادات %	النفقات	معدل الزيادة في النفقات %	رصيد الموازنة
2000	1124.9	18.34	1178.1	22.5	(53.2)
2001	1389.7	23.53	1321.0	12.12	68.7
2002	1576.7	13.45	1550.6	17.38	26.1
2003	1525.5	(3.24)	1690.2	25.53	(164.7)
2004	1606.4	5.30	1891.8	11.92	(285.4)
2005	1714	6.69	2052.0	08.46	(338.0)
2006	1841.8	7.45	2453.0	19.54	(611.2)
2007	1949	5.82	3108.5	26.72	(1159.5)
2008	2902.3	48.91	4191.0	34.28	(1288.7)
2009	3275.3	12.85	4246.3	01.31	(971.0)
2010	3061.3	(6.53)	4512.8	06.27	(1451.5)

ملاحظة : معدل الزيادة الخاص بالإيرادات والنفقات لسنة 2000 تم حسابه على أساس إيرادات 1999 وقدرت ب 950.5 مليار دينار ونفقات سنة 1999 والتي قدرت ب 961.68 مليار دينار.

المصدر : مجموعة تقارير لبنك الجزائر عن الوضعية المالية للجزائر.

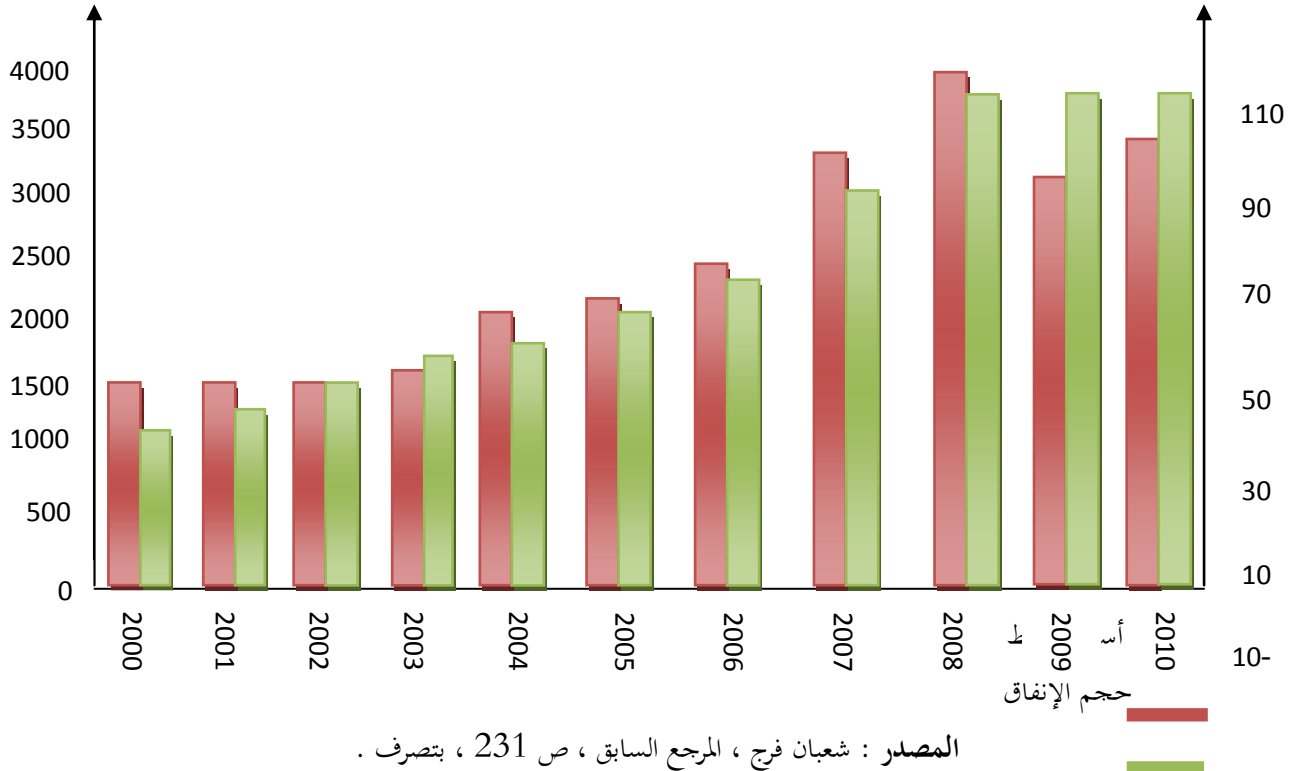
من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الإيرادات العامة قد عرفت زيادات مستمرة في قيمها خلال الفترة 2000-2010 باستثناء سنة 2003 التي شهدت نوعا من الانخفاض مقارنة بسنة 2002 ، وسنة 2010 التي عرفت هي الأخرى انخفاضا مقارنة بسنة 2009 ، وقد بلغ متوسط معدل الزيادة 12.05% خلال الفترة " 2000-2010 " ويعود السبب في ذلك أساسا إلى ارتفاع حصيلة إيرادات المحروقات الناتج عن ارتفاع أسعار البترول خلال هذه الفترة ، والأمر نفسه بالنسبة للنفقات العامة حيث نلاحظ ارتفاع مستمر في حجم النفقات العامة خلال نفس الفترة، وقد بلغ متوسط معدل الزيادة خلال الفترة " 2001-2004 " وهي الفترة التي شهدت البرنامج دمج الإنعاش الإقتصادي حوالي 11.78 % ، أما الفترة " 2005-2009 " وهي فترة البرنامج التكميلي فقد بلغ متوسط معدل الزيادة فيها حوالي 18,26 % وهو دليل على استمرار الدولة في سياستها التوسعية في الإنفاق حيث تدعمت هذه الفترة ببرامج خاصة رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب ، واستمرت زيادة الإنفاق حيث بلغت نسبة الزيادة ما بين سنة 2009 و 2010 حوالي 16,65% وهذا راجع إلى برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 الذي رصد له 21.214 مليار دينار .

كما نلاحظ من الجدول أن حجم الإنفاق العام كان أكبر من الإيرادات العامة خلال الفترة 2000-2010 باستثناء سنتي 2001 و 2002 ، مما سبب ذلك عجزا في الموازنة العامة .

02 : ارتباط الإنفاق العام في الجزائر بأسعار النفط.

يرتبط الإنفاق العام في الجزائر بشكل وثيق مع أسعار النفط وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 02 : علاقة أسعار النفط بحجم الإنفاق العام بالجزائر



من خلال الشكل أعلاه تظهر لنا العلاقة الطردية ما بين أسعار النفط و حجم الإنفاق، حيث كان التحسن في أسعار النفط السبب الأول في زيادات إيرادات الدولة ما سمح لها بالتوسع في الإنفاق، وقد مثلت الجباية البترولية لوحدها ما يفوق % 85,18 من حجم إيرادات الدولة خلال الفترة " 2000-2010 " ، وقد سمح هذا الارتفاع في أسعار البترول بإنشاء صندوق ضبط الموارد الذي يعمل على امتصاص فائض إيرادات الجباية البترولية الذي يفوق تقديرات قانون المالية الذي يتم إعداده سنويا، وقد تم تأسيس هذا الصندوق من خلال قانون المالية التكميلي الذي صدر في 27 جوان 2000 وكان مبرر إنشاء صندوق ضبط الموارد يكمن في رغبة الحكومة في استحداث آلية تعمل على ضبط الإيرادات العامة للدولة وبالتالي الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة ، مما يمكنها من تنفيذ مختلف السياسات و البرامج التنموية ، بالإضافة إلى التخفيف من حدة الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد .

ثانيا : أسباب تزايد حجم الإنفاق العام في الجزائر:

إذا أردنا معرفة الأسباب التي كانت وراء الزيادة في الإنفاق فلا بد من معرفة هيكل الإنفاق ما بين نفقات التسيير و نفقات التجهيز.

الجدول رقم 02: هيكل الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2000-2010) :

السنوات	إجمالي النفقات العامة	النفقات الجارية	معدل الزيادة	النسبة من إجمالي الإنفاق %	النفقات الرأسمالية	النسبة من إجمالي الإنفاق %	معدل الزيادة
2000	1178.1	838.9	/	71.2	339.2	28.8	/
2001	1321	798.6	(4.8)	60.4	522.4	39.6	54
2002	1550.6	975.6	22.1	62.9	575	37.1	10
2003	1690.2	1122.1	15	66.3	568.1	33.7	(1.2)
2004	1931.8	1251.1	11.4	66.1	640.7	33.9	12.7
2005	2052	1245.7	(0.4)	60.6	806.9		25.9
2006	2453	1437.1	15.4	58.6	1015.1	41	25.8
2007	3108.5	1637.9	13.9	52.7	1434.6	47.3	41.3
2008	4191	2217.7	35.3	52.9	1973.3	47.1	37.5
2009	4246.3	2300.0	3.7	54.1	1946.3	45.9	(1.3)
2010	4512.8	8.2683	16.6	49.4	1823	40.6	(6)

المصدر: مجموعة تقارير لبنك الجزائر عن الوضعية المالية للجزائر

يتضح من الجدول أعلاه أن النفقات الجارية مثلت النسبة الأكبر من الإنفاق طيلة الفترة " 2000-2010 " حيث قدر متوسط نسبتها خلال هذه الفترة 60.45% ويعزى هذا الارتفاع إلى مجموعة من العوامل أهمها إرتفاع أعباء الأجور والتحويلات الاجتماعية، بالإضافة إلى عمليات سداد الدين العمومي، وفي المقابل سجلت النفقات الرأسمالية ما نسبته 39.55% من إجمالي الإنفاق، وهي الأخرى عرفت نموا هاما من سنة لأخرى، إذ ارتفعت نسبتها من 28.8% من حجم الإنفاق الإجمالي سنة 2000 إلى 41.42%

عام 2006 لتتجاوز هذه النسبة 45,84% سنة 2009 وهو تطور ناتج عن تنفيذ الحكومة لسياسة اقتصادية جديدة منذ سنة 2001 تعتمد على التوسع في الإنفاق الحكومي الاستثماري من أجل رفع معدل النمو الاقتصادي. وما نلاحظه من الجدول أعلاه انه هناك تحول واضح لصالح النفقات الرأسمالية ابتداء من سنة 2005 إلى غاية 2008 وهي تقريبا فترة البرنامج التكميلي للإنعاش الاقتصادي، حيث أنه وبالرغم من بقاء النفقات الجارية تفوق النفقات الرأسمالية، إلا أن معدلات نمو النفقات الرأسمالية كانت تفوق معدلات نمو النفقات الجارية حيث قدر متوسط معدل نمو النفقات الجارية خلال هذه الفترة 16% في حين بلغ متوسط معدل نمو النفقات الرأسمالية 32.6% وهذا بفضل المبلغ المرصود للبرنامج التكميلي لدعم النمو " 2005-2009 " و الذي قدر بحوالي 150 مليار دولار.

01 : النفقات الجارية و أسباب زيادتها :⁹

إن أسباب ارتفاع النفقات الجارية تعود في الأساس إلى الارتفاع المستمر والمائل لكل من التحويلات الجارية، وتعويضات العاملين (أجور الموظفين، المنح..).

حيث أن التحويلات الجارية عرفت زيادات هامة بسبب الزيادة في الإعانات الاجتماعية التحويلات إلى الأسر نقدا أو عينا للتخفيف من الأعباء المالية المتعلقة بمخاطر اجتماعية معينة أو الاحتياجات المحددة حصرا (المرض والحوادث ، والعجز والشيخوخة والبقاء على قيد الحياة، والأمومة والأسرة، والبطالة، والإسكان والفقر والاستبعاد الاجتماعي)، بالإضافة إلى ارتفاع النفقات على الخدمات الإدارية بهدف تحسين فرص وصول المواطنين للخدمات العامة وبأفضل جودة، في إطار عمل الحكومة على تحديثها و عصرنتها بما يتناسب ومتطلبات العصر، وقد ارتفعت نسبة التحويلات الجارية من إجمالي الإنفاق من 35.8% سنة 2000 إلى 48 % سنة 2005 لتصل إلى 52.83 % سنة 2010 ، ويعزى السبب في ذلك إلى تكفل الحكومة بتعويض المتضررين من الكوارث الطبيعية التي شهدتها الجزائر خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى الإعانات الموجهة للمواطنين لتوفير السكن اللائق لهم والقضاء على السكن العشوائي، وتحسين الرعاية الصحية والقضاء على الأمية وكذا المنح الموجهة للفئات المعوزة حيث ارتفع عدد المستفيدين من المنحة الجزافية للتضامن وكذا من التعويض على الأنشطة ذات المنفعة العامة .

بالإضافة إلى منح المجاهدين، والنفقات على المواد واللوازم كانت نسبة مساهمتها في رفع النفقات الجارية بسيطة، لأنها لم تعرف زيادة كبيرة في قيمها خلال فترة الدراسة، أما خدمات الدين العمومي فقد شهدت انخفاض محسوسا، ونجد أيضا من بين الأسباب التي ساهمت أيضا في زيادة النفقات الحكومية على الأجور هي الارتفاع في مناصب الشغل المستحدثة في القطاع الحكومي والتي عرفت هي الأخرى زيادات مهمة خاصة في إطار الصيغ الجديدة للتشغيل كعقود ما قبل التشغيل وعقود الإدماج ، الأمر الذي جعل النفقات على الأجور تنمو بمعدلات متزايدة حيث ارتفعت من 11.6% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات سنة 2006 إلى 15.6 % في عام 2010 (باستثناء المدفوعات بأثر رجعي) .

02 : أسباب زيادة النفقات الرأسمالية :

يعود السبب الرئيسي في ارتفاع نفقات التجهيز إلى إتباع الحكومة لسياسة اقتصادية جديدة اعتمدت على التوسع في حجم الإنفاق الحكومي الموجه خصوصا للاستثمار (البنية التحتية، توفير السكن، خلق فرص عمل جديدة، الري والفلاحة، تحسين خدمات العامة...) و قد اتضحت معالم هذه السياسة ابتداء من سنة 2001 التي سجل فيها حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري زيادة بنسبة 36.13%

بالمقارنة مع سنة 2000 ، بالإضافة إلى الأسباب السابقة الذكر التي أدت إلى الارتفاع المستمر للإنفاق العام فانه هناك أسباب أخرى لا يمكن تجاهلها ومن بينها :¹⁰

-زيادة عدد السكان في الجزائر، وتتركز النسبة الأكبر منهم في المدن مما يزيد في حجم الإنفاق الحكومي على الخدمات، ونشير إلى أن عدد السكان في الجزائر ارتفع بحوالي 6 ملايين نسمة في ظرف 10 سنوات يقيم أكثر من 60 % منهم في المدن.

-تحسن متوسط دخل الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي، ما نتج عنه زيادة في الطلب على السلع و الخدمات الاستهلاكية، وبالتالي زيادة الإنفاق الحكومي لأجل إشباع تلك الحاجات، وهو ما يوضحه لنا الارتفاع المستمر في فاتورة الاستيراد، حيث عرفت هي الأخرى زيادات معتبرة خلال العشر سنوات الأخيرة سواء كان هذا الاستيراد للسلع الاستهلاكية أو لأغراض استثمارية (أجهزة ومعدات)، وهو ما عمل على رفع قيمة الإنفاق العام.

-إهدار المال العام عن طريق التبذير، والاحتلاس، واستغلاله لأغراض شخصية من طرف بعض المسؤولين وأصحاب النفوذ، إلى جانب صرفه في إقامة الحفلات والمهرجانات الكبيرة، والحملات الانتخابية التي لا تعود بالنفع على المواطن.

هذه الأسباب وأخرى جعلت الجزائر تصنف ضمن الدول الأكثر إسرافا وهذرا للإنفاق الحكومي (عدم رشادة الإنفاق)، فوفقا لمؤشر الإسراف في الإنفاق الذي يصدره تقرير التنافسية العالمية والذي يقيم مدى رشادة الإنفاق الحكومي في الدولة، من وجهة نظر رجال الأعمال في العديد من دول العالم، حيث تتراوح قيمة المؤشر بين نقطة واحدة (الأكثر إسرافا)، و 7 نقاط (كفاءة عالية في توفير السلع الضرورية و الخدمات) تحصلت الجزائر على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 03 تطور مؤشر الإسراف في الإنفاق بالجزائر خلال الفترة " 2010/2008 "

السنة	2009/2008	2010/2009	2011/2010	2012/2011
القيمة	3.7	3.2	3.3	3
الرتبة	134/48	133/80	139/64	142/79

Source: Group of the Global Competitiveness Reports for the years 2008-2011

الأمر الذي أصبح يتطلب اتخاذ الحكومة الإجراءات اللازمة والضرورية لأجل ترشيد الإنفاق الحكومي، والاستغلال الأمثل للمال العام من اجل استكمال برامج التنمية التي شرعت فيها، ورفع المستوى المعيشي للمواطن، وتحقيق أهداف الألفية الإنمائية.

المحور الثالث : دور الحوكمة الجبائية في ترشيد سياسة الإنفاق في الجزائر :

يعد نقص الرقابة على صرف المال العام احد الأسباب الرئيسية وراء الإسراف في الإنفاق، وإهدار المال العام وهو الأمر الذي يتطلب إحكامها بشكل يحول دون ذلك، كما أن تعزيز الشفافية في إدارة المال العام هي الأخرى تلعب دورا مهما في الحفاظ عليه، وقد أرجعت منظمة الشفافية العالمية السبب الأول في استمرار تفشي الفساد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى نقص الشفافية وغيابها في بعض الدول، ما نتج عنه المزيد من الاختلاسات وإهدار الموارد العامة التي أثرت سلبا على تحقيق الأهداف التنموية في تلك الدول.

أولا : إحكام الرقابة على المال العام بهدف الحد من الهدر وترشيد الإنفاق :

تعد الرقابة على المال العام أحد الأدوار الأساسية المميزة لكافة المجتمعات الحديثة، بل أن نشأة البرلمانات جاءت في المقام الأول لتحقيق هذه العملية، من هنا كان من الضروري العمل على تدعيم وتعزيز الرقابة المالية بصورة تجعلها قادرة على الحيلولة دون العبث بالمال العام وإهداره.

إذا ما نظرنا إلى أجهزة ووسائل وآليات الرقابة على النفقات العامة في الجزائر فإننا نجد أنها متنوعة ومتعددة ما بين رقابة داخلية وخارجية، ورقابية قبلية وانية وبعدية، ورغم هذا التنوع إلا أنه هناك العديد من النقائص والعيوب التي تميزها، وهو ما تسبب في استمرار الفساد وهدر المال العام واختلاسه، الأمر الذي يتطلب اتخاذ تدابير استعجالية لتعزيز هذه الرقابة كي تسهم فعلا في الحفاظ عليه. حيث أنه ما يميز أغلب أوجه الرقابة على المال العام في الجزائر أنها تكاد تكون رقابة على الحسابات، دون التركيز على مردود إنفاق الأموال، وبالتالي لا يمكن من خلالها ضمان كفاءة وفعالية الأموال المنفقة، بل تمكن فقط من التحقق أن المبالغ المرصودة قد صرفت في المجال المختصر لها أو لا .

تكتسي العملية الرقابية أهمية كبيرة نظرا للدور الذي تؤديه في الحفاظ على المال العام وتوجيهه و وجهته الصحيحة ما يسمح بتحقيق الرشادة في الإنفاق، ولهذا يمكن إعطاء بع التصورات التي من الممكن أن تدعم الرقابة.

- ضرورة استقلالية الهيئات الرقابية المختلفة والأعوان التابعين لها.

- اعتماد المعايير الدولية للرقابة المالية كمرجعية في إجراءات التدقيق على الأموال العامة وتوفير معايير دولية للرقابة المالية للمحاسبة والمساءلة كمعايير السلوك الوظيفي، ومعايير الأداء الواجب التقيد بها من قبل وحدات الرقابة المالية في الدوائر والوحدات الحكومية والمدققين العاملين في هذه الوحدات والانتقال من الرقابة الشكلية للمعاملات المالية إلى الرقابة الحقيقية بشكل يمكن من المحافظة على الأموال العامة من التلاعب والتزوير أو الاختلاس وتحقيق الاستخدام الأمثل والاستفادة القصوى من الموجودات والموارد العامة المتاحة.

- ضرورة تضافر جهود الجميع وعلى مختلف الأصعدة وعلى جميع مستويات صنع القرار، من أجل بلوغ

هدف الحفاظ على المال العام وترشيد الإنفاق والذي يظل رهن التعاون والتنسيق بين مؤسسات الدولة.

- وجو تفعيل بع الهيئات التي منذ إنشائها بقيت حبرا على ورق، وكذا ضرورة تفعيل بع الآليات والالتزام بها على غرار قانون ضب الميزانية. - ضرورة إشراك المجتمع المدني في الرقابة على المال العام، وفي هذا الإطار ينبغي إعطاء الحرية لوسائل الإعلام وتمكينها من الوصول إلى المعلومات ومنح الحصانة للصحفيين للقيام بدورهم في نشر المعلومات وعمل التحقيقات التي تكشف عن قضايا الفساد ومركبيها. - تعزيز دور لجنة المالية والميزانية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإطار الاقتصادي الكلي والإطار العام للموازنة والمصادقة على سقف الموازنة في بداية عملية إعداد الموازنة.

- ضرورة الالتزام بالشفافية المالية، عن طريق نشر كل ما يتعلق بصرف المال العام من حيث القيمة والوجهة حتى يتسنى للمجتمع المدني من هيئات مستقلة ومواطنين من بس رقابتهم على صرف الموارد المالية للدولة.

- ضرورة أن يتم اختيار المراقبين الماليين والمحاسبين العموميين والمفتشين وغيرهم من المكلفين بالرقابة عن طريق الكفاءة والنزاهة والاختصاص في الميدان، وليس عن طريق المحسوبية والمحابة والولاء.

- ضرورة أن تكون الأحكام الدستورية ومقتضيات القوانين ذات الصلة بالرقابة واضحة وغير مبهمه في لغتها ودقيقة في تعابيرها، وأن تتسم بالشمولية والإحاطة والتدقيق، درءا للحوء غير المعقول للتفسير والتأويل الذي غالبا ما يمارس بشكل غير سليم من قبل السلطة التنفيذية .

- ضرورة توفر ثقافة سياسة الديمقراطية التي تعد عاملا غائبا في مختلف البرلمانات التي شغلت الفترات التشريعية في الجزائر نظرا لان الفوز بمقعد تحت قبة البرلمان لا يكون بالكفاءة والمستوى الدراسي وإنما بالانتماءات الحزبية، والمال، والمحسوبية والمحابة والمصالح الضيقة.
 - إعداد برامج تدريبية للمسؤولين الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين في كافة الجهات التابعة للدولة.
 - وضع نظام معلومات للصفقات يشمل جميع المعطيات والإجراءات الخاصة بها، وإتاحته للاطلاع من طرف المواطنين ووسائل الإعلام وغيرها لضمان المزيد من الشفافية والكفاءة وتفعيل الرقابة على الإنفاق والتأكد من الالتزام بأنظمة الشراء.
 - تفعيل دور المجالس المحلية للقيام برفع التقارير و ممارسة دورها الرقابي بالإضافة إلى تعزيز إجراءات المساءلة.
 - مراجعة كافة الإجراءات المحاسبية وتبسيطها وزيادة مستوى الشفافية وتقليل عدد إجراءات عمليات التأشير.
- ثانيا: دعم الشفافية والنزاهة في إدارة وتسيير الأموال العامة للدولة :

يتطلب ترشيد الإنفاق الحكومي ضرورة أن تتسم إدارة الأموال العامة للدولة بالشفافية والنزاهة، وتبدأ هذه العملية إنطلاقا من الموازنة العامة للدولة التي تشكل أداة حيوية وحاسمة في ضمان شفافية تسيير الأموال العامة كما تؤثر مباشرة في حجم استخدام الموارد المالية للدولة، الأمر الذي يتطلب ضرورة أن تتحلى هذه السياسة بالشفافية والنزاهة لأجل الحفاظ على موارد الدولة وقايتها من الهدر والتبذير واستخدامها بأكثر كفاءة.

إن الشفافية في إعداد الموازنة تعني الإفصاح عن كافة المعلومات المالية المتعلقة بالموازنة بأسلوب منهجي سليم وفي الوقت المناسب، بحيث يجب أن يكون نشر المعلومات الخاصة بالموازنة التزاما قانونيا على الحكومة وتحدد فيه توقيت النشر ومدى تفصيله، وتعد الشفافية في مختلف مراحل الميزانية من العوامل الرئيسية التي تمكن مجلس الشعب والمواطنين بوجه عام من مراقبة الحكومة ومحاسبتها، ولهذا أصبح مقدار الشفافية التي تتسم بها الميزانية العامة إحدى المعايير الأساسية للحكم على حسن إدارة المالية العامة عموما وحسن إدارة وكفاءة الإنفاق العام على وجه الخصوص .

وفي الجزائر يعتبر القانون رقم 84-17 المؤرخ في 1984/7/7 ،¹¹ و المتعلق بقوانين المالية المرجع الرئيسي للمالية العامة في الجزائر، إذ حدد هذا القانون ماهية الموازنة العامة للدولة من حيث مفهومها مكوناتها، مراحل إعدادها وتنفيذها، كما أنه أضفى صبغة قانونية على الموازنة العامة من خلال تقديمها في شكل قانون مالية يتم المصادقة عليه سنويا من طرف الهيئة التشريعية.

ووفقا للمادة 03 من القانون 17/84 فإن قانون المالية يقر ويرخص بالنسبة لكل سنة مدنية مجمل موارد الدولة و أعبائها، وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية وتنفيذ المخطط الإنمائي السنوي

كما أن الهدف من إعداد قانون المالية يتمثل في تحديد طبيعة الموارد والأعباء المالية للدولة ومبلغها وتخصيصها في إطار التوازنات العامة المسطرة في مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتعددة السنوات والسنوية ، كما يشمل قانون المالية كل من قانون المالية السنوي وقانون المالية التكميلي والمعدل وضبط الميزانية.

إذا ما أردنا معرفة واقع الشفافية في الموازنة العامة في الجزائر فانه هناك عدة محاور لدراسة مقدار الشفافية التي تتمتع بها الميزانية العامة حيث أننا خلال هذه الدراسة استعنا بمؤشر شفافية الموازنة باعتباره أول دليل في هذا المجال استنادا لاستطلاعات للرأي يقوم بها خبراء محليون، فالموازنة المفتوحة هي مسح مستقل ومقارن لشفافية الموازنة ومصادقيتها في دول العالم، اجري أول مسح سنة 2006 ، يشرف

عليها مشروع شراكة الموازنة الدولي (PIB) الذي تأسس سنة 1997 و الذي يهدف إلى تعزيز وتطوير مشاركة المجتمع المدني في عملية الموازنة، من اجل جعل أنظمة الموازنة أكثر شفافية ومصداقية، وأكثر تلبية لاحتياجات الفقراء وذوي الدخل المحدود.

يصدر عن المسح كل سنتين مؤشر الموازنة المفتوحة و يخصص هذا المؤشر مجموع علامات لكل دولة استنادا إلى حجم المعلومات التي توفرها للجمهور خلال عملية الموازنة، ويبدأ مسح الموازنة من افتراض أن الجمهور له الحق في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالشفافية التي يتم بها تخصيص واستخدام الأموال العامة، ويستند المسح إلى أبحاث يقوم بها خبراء مستقلون من المجتمع المدني، أكثر من كونهم مسؤولين حكوميين أو من كوادرات الوكالات المانحة.

يعطي مؤشر الموازنة المفتوحة مجموعا للدول من 0 إلى 100 نقطة، يقوم على إجابات مجموعة فرعية تتكون من 91 سؤالاً من بين 123 سؤالاً يضمها الاستبيان ، وتركز هذه الأسئلة على مدى توفر ثمانية من وثائق الموازنة الرئيسية (مع تركيز رئيسي على وثيقة مشروع الموازنة) والمعلومات التي يتضمنها، ويشير المجموع من 81-100 أن الدولة المعنية تقدم معلومات شاملة في وثائق موازنتها، ويشير المجموع من 61-80 إلى تقديم معلومات هامة أما المجموع من 41-60 فيشير إلى تقديم معلومات قليلة، ومن 21-40 يشير إلى تقديم حد ادني من المعلومات ومن 0-20 يشير إلى تقديم معلومات شحيحة أو عدم تقديم معلومات على الإطلاق .

وقد شمل مسح 2006 59 دولة أما مسح 2008 فضم 85 دولة و 2010 شمل 94 دولة و يوضح لنا الجدول التالي العلامات الممنوحة للجزائر خلال هذه السنوات.

جدول رقم 04 : مؤشر الموازنة المفتوحة في الجزائر.

2010	2008	2006	
1	1	0	قيمة المؤشر
94/89	85/79	/	الرتبة

Source: the international budget partnership, open budget index , 2006,2008,2010.

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر تصنف ضمن الفئة التي تتميز بقلّة أو عدم توفر المعلومات حول الميزانية (شحيحة أو لا معلومات)، كما أنها ترتب دائما في المراتب الأخيرة إلى جانب كل السعودية والعراق وهو أحد أدنى المعدلات في العالم وترجع أسباب تدني هذا المؤشر في الجزائر إلى ما يلي:

- عدم وجود إشراف جماهيري على وضع الموازنات والذي يعود أساسا إلى عدم توفر قانون ينظم حرية الحصول على المعلومات، على الرغم من أن الدستور الجزائري اقر بحق المواطن في الحصول على المعلومات ، فخلال المراحل الأربعة للميزانية فان ما هو مسموح به للجمهور مشاهدة الجلسات العلنية لمناقشة قانون المالية على شاشات التلفاز، وهو الأمر الذي يحرمه من حقهم في الاطلاع على كيفية إعداد مشروع الميزانية، وكيفية توزيع النفقات حسب الأولويات، ومصادر الإيرادات التي عادة ما تثقل كاهل المواطن بفعل الضرائب المفروضة، وحرمانه أيضا من الرقابة على تنفيذ الميزانية، كل هذا في ظل وجود مؤسسات إشراف ضعيفة، حيث تتمتع الهيئات التشريعية بصلاحيات محدودة، فممثلي الشعب في البرلمان لا يعلمون الكثير عن مشروع القانون قبل عرضه عليهم، ذلك أن مهمة الإعداد من صلاحيات السلطة التنفيذية وهناك لجنة واحدة وهي لجنة المالية والميزانية على مستوى المجلس الشعبي الوطني تجتمع مع أعضاء الحكومة لمناقشتهم حول تقديراتهم بخصوص نفقات وإيرادات كل وزارة، ولها سلطة محدودة في التعديل نظرا لعدم

معرفتها بظروف وكيفيات إجراء تلك التقديرات على مستوى كل وزارة، وأيضا لغياب قانون تسوية الموازنة الذي يتيح لها قدرة التنبؤ بالإيرادات والنفقات.

- من الصعب على الجمهور وحتى أعضاء مجلس الشعب تعقب النفقات وطرق ومقدار حجم الإيرادات المجموعة، ومقدار الدين العام نظرا لعدم إتاحة هذه المعلومات للاطلاع من طرف المصالح المعنية سواء على المستوى المركزي، أو على مستوى الجماعات المحلية، وذلك لان الجزائر لا تنشر تقارير منتصف السنة المالية، والحكومة غير ملتزمة بقانون ضب الميزانية.

- وقت تقديم مشروع قانون المالية للبرلمان قصير فهو اقل من ستة أسابيع، الأمر الذي لا يعطي أعضاء المجلس الشعبي الوطني فرصة كافية لمراجعته والاطلاع الدقيق على فحواه، إلى جانب القدرة المحدودة للأعضاء على مراجعة مشروع الموازنة التي تقدمه الحكومة نظرا لعدم تخصص الكثير منهم بالشؤون المالية.

- بالنسبة لعقد جلسات الاستماع فالهيئة المكلفة بهذا الأمر في الجزائر هي هيئة المالية والميزانية على مستوى المجلس الشعبي الوطني وهذه الهيئة تبقى غير كافية للاستماع لجميع أعضاء الوزارة ومناقشتهم مناقشة جدية بخصوص توقعاتهم للسنة المالية.

- عدم تمتع مؤسسات الرقابة والتدقيق العليا بالاستقلال أو التمويل الكافي للقيام بمهامها، فمجلس المحاسبة هو هيئة تابعة لرئاسة الجمهورية، وغير مفعل بالكيفية المطلوبة التي تستدعيها الرقابة على الأموال العامة للدولة.

- بالنسبة لمراجعي الحسابات فهم تحت مسؤولية السلطة التنفيذية وبإمكان هذه الأخيرة عزلهم أو تغييرهم في أي وقت، وبالتالي هم لا يملك ون الاستقلالية التامة .

خاتمة :

يشكل إرساء مبادئ الحوكمة اليوم مطلبًا حقيقيًا لحكومات الدول خاصة النامية منها، لما يوفره من فرصة مثمرة تحقق مكاسب همة على مستوى النمو الاقتصادي المستقر، كونه يساعد على الاستخدام الفاعل للموارد المالية و حسن استغلالها عن طريق مجابهته للفساد بكل أشكاله وأنواعه، وتعزيزه لقيم الشفافية والمساءلة والرقابة في إدارة الأموال العامة، وإتاحته الفرصة للأطراف الفاعلة في المجتمع للمساهمة الجادة في تحقيق الرشادة وحسن تدبير المال العام بما يساعد على تحقيق أهداف وأولويات السياسات العامة لهذه الدول .

نتائج الدراسة :

من خلال الدراسة توصلنا إلى جملة من النتائج يمكن حصرها في النقاط التالية :

- تؤدي أوجه الضعف في الحكم من قبيل انعدام الشفافية والمساءلة في القطاع العام وحالات الفساد إلى تقليل قدرة الدولة على تلبية حاجيات وأولويات مواطنيها خاصة الفقراء منهم، فالفساد يحرم الفقراء من نصيبهم العادل من الموارد الاقتصادية والخدمات الأساسية، ويوجه موارد الدولة إلى وجهات غير مشروعة، ما يقلل من كفاءة وفعالية سياساتها وبرامجها التنموية .

- أصبحت تتطلب الإدارة المالية الجيدة للدولة إرساء مبادئ وأسس الحوكمة خاصة الشفافية وذلك في ظل تنامي حاجيات الأفراد ومحدودية موارد الدولة، فإرساء هذه المبادئ من شأنه أن يقلل من الفساد وسوء التسيير، واستغلال المال العام، وبالمقابل يساعد ويدعم التسيير الجيد للموارد وترشيد الإنفاق بما يحقق الأهداف المسطرة للحكومة.

- تعد عدم فاعلية الرقابة على الإنفاق العام، ونقص الشفافية في تسيير الأموال العامة من بين الأسباب التي ساهمت في تنامي ظاهرة الهدر والإسراف في النفقات، واستمرار الاختلاسات، وقد اتخذت الجزائر خطوات إيجابية لمكافحة هذه الظواهر كإعادة إحياء دور مجلس المحاسبة، وتفعيل قانون ضبط الميزانية وتوسيع مجال اختصاص المفتشية العامة للمالية، بالإضافة إلى إصلاح النظام المحاسبي وإصدار قانون

جديد للصفقات ورغم كل هذا بقيت الجزائر تصنف ضمن الدول الأقل شفافية في الموازنة العامة وفقا لمؤشر الموازنة المفتوحة الذي يصدر عن مؤسسة الشراكة في الموازنات الدولية.

توصيات :

- من أجل إرساء الشفافية في الميزانية العامة للدولة لتؤدي دورها المنوط بها وهو تلبية احتياجات الأفراد وتحقيق رفاهيتهم وتقليل الهدر و الإسراف في الإنفاق ينبغي تحقيق جملة من الشروط تتمثل فيما يلي:
- * الالتزام بالمعايير الدولية لتحقيق الشفافية في المالية العامة.
 - * إشراك المجتمع المدني في جميع مراحل الموازنة.
 - * دعم الشفافية في قطاع المحروقات.
 - * دعم الشفافية في الإدارات والهيئات العامة المسيرة للمال العام.
 - * وضع قانون خاص بالشفافية.
- وفي الأخير نشير إلى أن الجزائر بدأت بالاشتراك في النظام العام لنشر البيانات التابع لصندوق النقد الدولي في افريل 2009 ، كما أنها تشترك مع هذا الصندوق ومع البنك الدولي في نشر " تقارير التقيد بالمعايير والقواعد " .

التهميش :

- ¹ : عجّان العياشي : " حوكمة الجبائية المحلية كآلية لتحقيق التنمية المحلية حالة - ولاية المسيلة (2008-2011) " ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، العدد 14 ، 2014 ، ص 167 .
- ² :NGAOSXVATHN (p) : le rôle de l'impôt dans les pays en voie de développement ;L.G.D.J, 1974, P 238
- ³ : عجّان العياشي ، المرجع السابق ، ص 168 .
- ⁴ : عجّان العياشي ، المرجع نفسه .
- ⁵ : حامد عبد المجيد دراز ، محمد عمر حماد أبو دوح : مبادئ المالية العامة " ، اليكس لتكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية، 2007 ، ص 265
- ⁶ : عجّان العياشي ، المرجع السابق ، ص 172 .
- ⁷ : شعبان فرج : " الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام و الحد من الفقر (دراسة حالة الجزائر 2000-2010) " ، أطروحة دكتوراه تخصص نقود و مالية ، غير منشورة ، جامعة الجزائر3 ، 2011-2012 ، ص 229 .
- ⁸ : شعبان فرج ، المرجع السابق ، ص 229-231 ، بتصرف .
- ⁹ : FMI , rapport des services du fmi pour les consultations de 2010 au titre de l'article iv , n° : 01-07-:le <http://www.imf.org/external/french/pubs/ft/scr/2011/cr1139f.pdf> 11/39, mars 2011, p 13 , 2016
- ¹⁰ : شعبان فرج ، المرجع السابق ، ص 238 ، بتصرف .
- ¹¹ : قانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 ، المتعلق بقوانين المالية ، الجريدة الرسمية عدد 28 الصادرة بتاريخ 10 جويلية 1984 .

قائمة المصادر و المراجع :

أولا : المصادر :

- 01 : قانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 ، المتعلق بقوانين المالية ، الجريدة الرسمية عدد 28 الصادرة بتاريخ 10 جويلية 1984 .

ثانيا : المراجع :

* باللغة العربية :

- 01 : حامد عبد المجيد دراز ، محمد عمر حماد أبو دوح : مبادئ المالية العامة " ، اليكس لتكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية، 2007

- 02 : شعبان فرج : " الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام و الحد من الفقر (دراسة حالة الجزائر 2000-2010) " ، أطروحة دكتوراه تخصص نقود و مالية ، غير منشورة ، جامعة الجزائر 3 ، 2011-2012
- 03 : عجلان العياشي : " حوكمة الجبائية المحلية كآلية لتحقيق التنمية المحلية حالة - ولاية المسيلة (2008-2011) " ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، العدد 14 ، 2014
- * باللغة الفرنسية :

NGAOSXVATHN (p) : le rôle de l'impôt dans les pays en voie de développement ;L.G.D.J, 1974, 01 :

FMI , rapport des services du fmi pour les consultations de 2010 au titre de l'article iv , n°11/39, mars 2011 02 :

اليقظة الإستراتيجية ضرورة حتمية للاستمرار في البيئة المعاصرة

أ.مريم بلحاج

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان،

belhadjmeriem@yahoo.fr

Received: Jan 2017

Accepted: Fèv 2017

Published: Mar 2017

ملخص:

تناول هذه الدراسة ما يتعلق بمفهوم اليقظة الإستراتيجية والاختلافات البارزة بين الكتاب والباحثين والمنظمات، حيث يعكس هذا المفهوم فلسفة إدارية من الصعب تحديد مقياس أو نموذج محدد لها ضمن تقلبات العالم الحالي شديد التغير، فالبعد التقني والذي يمثل تكنولوجيا المعلومات يعتبر سلاح ذو حدين إيجابي وسلبي يحتاج إلى جودة الاستخدام لتحقيق نتائج عالية والتي يعكسها البعد الإداري للمفهوم. وعلى هذا الأساس، بدلا من اعتبار مفهوم اليقظة الإستراتيجية علما أو برمجة فهو يعتبر فنا أو إستراتيجية تعتمد على العنصر البشري والذي يعتبر أساس التميز والتفوق بين المنظمات.

الكلمات المفتاحية: اليقظة الإستراتيجية، نظم المعلومات، بيئة الأعمال المعاصرة.

رموز B23, G1.jel

Abstract: This study examines what is the concept of the business intelligence with major differences between researchers and organizations, where this concept reflects a management philosophy without a specific model in the current fluctuations and highly and rapidly changing world. So, technical dimension which represents information technology, is a double-edged sword negative and positive, needs to use quality to achieve high results, which reflected the administrative dimension of the concept. On this basis, instead of considering the concept of the business intelligence science or programming, it is considered an art or a strategy based on the human element, which is the basis of excellence among organizations.

Key words: business intelligence, information systems, current business environment

(JEL) Classification: B23, G1

المقدمة:

في ظل التغيرات السريعة التي تميز بها المحيط الاقتصادي وما صاحبها من شدة المنافسة وما عرفته متطلبات الزبائن من تزايد وتنوع مستمر، شهدت المنظمات متغيرات عكست مفاهيم وتقنيات حديثة والتي تتوافق مع ما يفرضه العالم المعاصر القائم على الحركة والتغير، وعلى هذا فإن السرعة والمرونة والقدرة على التفاعل أصبح أمراً ضروريا للحصول والحفاظ على المراكز التنافسية وتطويرها والتي تعكس مدى نجاح التفكير الاستراتيجي الذي يعد النواة الرئيسية في سير أعمال المنظمة.

ومن هذا المنطلق يتبين الدور الرئيسي للمعلومة في المنظمة باعتبارها الأساس الذي يعكس طبيعة العوامل الداخلية والخارجية والجسر الواصل بين المنظمة والتغيرات الحاصلة، والتي تعتبر العصب المحرك لعملية اتخاذ القرار على مختلف المستويات الإدارية، ففي زمن أصبحت فيه السيطرة للمنظمات التي تملك المعلومة الأدق والأسرع ومع ما تفرضه الثورة المعلوماتية والتكنولوجية تزايد الاهتمام بالجانب التكنولوجي إلا أن هذا لا يعكس قدرة المنظمة دون إسدال الضوء على فعالية التسيير وكفاءة مستخدمي التكنولوجيا والتي تنعكس على جودة المعلومات وملاءمتها للمعايير المطلوبة.

وفي هذا الصدد ظهر المفهوم الإداري الذي يساعد المنظمة على التصدد الإستراتيجي للتغيرات البيئية من خلال توفير المعلومات المطلوبة ضمن ما تفرزه التغيرات البيئية، وتقليص الفجوة بين المعلومة والمعرفة بضمان أعلى جودة للمعلومات، وتحقيق التفاعل والتكامل بين وحدات المنظمة ومستوياتها بالاعتماد على نظم اليقظة الإستراتيجية التي تعطي المنظمة نظرة فاحصة للماضي والحاضر، وتساعد على التصدد بالتغيرات المستقبلية.

من أجل الإلمام بهذا الموضوع المتشعب، تعالج الباحثة في هذه الورقة البحثية مفهوم اليقظة الإستراتيجية والتطرق لجذور المفهوم مع توضيح الأبعاد التي يمكن أن تعكس مدى تبني المنظمة لنظم اليقظة الإستراتيجية.

أولاً: تطور نظم المعلومات وظهور نظام اليقظة الإستراتيجية:

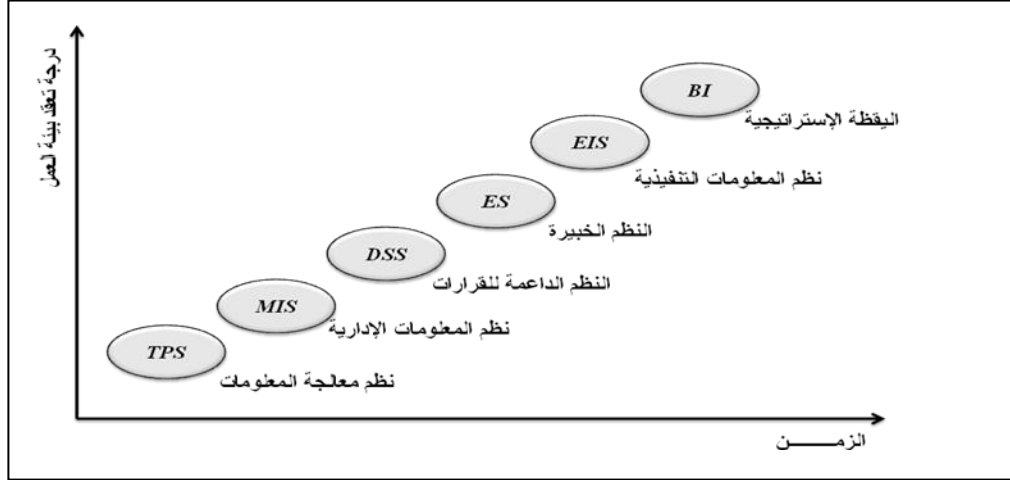
تميزت نظم المعلومات التقليدية لفترة من الزمن بدورها الفعّال في دعم العديد من نشاطات المنظمة، إلا أنّها عرفت عجزاً مع ما يميز بيئة الأعمال المعاصرة التي أصبح فيها التغير هو الثابت الوحيد، والذي جعل العديد من المنظمات غير قادرة على رصد الاتجاهات وتحقيق بعض المتطلبات الإدارية وضمان التكامل والتجانس المطلوب في محيط سريع التغير وشديد المنافسة. فقد ورد أنّ (Nicholas Carr) كتب سنة (2003) أن استخدام نظم المعلومات التقليدية لم يعد بالغ الأهمية في الوقت الراهن، كما أشار إلى أنّ هذه النظم هي مجرد بنية تحتية للمنظمة وأنّها أصبحت سلعة متاحة للجميع وبالتالي فإن امتلاكها لا يعكس ميزة للمنظمات¹. ويتوافق هذا مع ما أدلى به (Michael Corcoran) قائلاً أنّ معظم المنظمات لا تستخدم إلا حوالي (20%) من البيانات المجمعة وأنه لا يشترك في هذه البيانات إلا حوالي (10%) من الأفراد على مستوى المنظمة وأنّ هذا يعكس عدم كفاءة نظم المعلومات المعتمدة.

وعلى هذا الأساس ظهر نوع جديد من نظم المعلومات يخدم متطلبات المنظمات المعاصرة في إطار ما يفرضه التغيرات الحالية السريعة والمتزايدة تحت اسم نظام اليقظة الإستراتيجية (Business Intelligence System/BIS)² الذي يعكس أحد مراحل نمو

أنظمة المعلومات السابقة، إضافة إلى ما سبق تميزت هذه النظم الجديدة بنمو قدرات البرامج والآليات المستعملة في النظام بالإضافة إلى طرق معالجة أخرى والتي تؤدي إلى حقائق مؤكدة ومتجانسة، مع استخدام الانترنت من بين أهم التكنولوجيات كوسيلة لليقظة³.

والشكل التالي يوضح مراحل نمو أنظمة المعلومات:

الشكل - 1 - : تطور نظم المعلومات



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نموذج (Olszak, & Ziemba, 2007)⁴.

1. نظم معالجة المعاملات: (Transactions Processing Systems/ TPS): هي نظم الأعمال التي تخدم المستوى التشغيلي في المنظمة وكل نظام منها يخدم نشاط أو وظيفة معينة وهي نظم محوسبة تقوم بالعمليات الروتينية اليومية ولا تتطلب معالجة معمقة⁵.

2. نظم المعلومات الإدارية: (Management Information Systems/ MIS): تعمل على توفير المعلومات الملائمة لدعم العمليات الإدارية، وتساعد على تزويد المديرين بالتقارير اللازمة لمساندة القرارات والتخطيط والمراقبة، وعلى هذا تسمى أيضا نظم التقارير الإدارية، كما أنها تعتمد على البيئة الداخلية دون الخارجية وتكون شاملة على كل الأعمال دون أنشطة مخصصة وعامة لجميع المدراء لا تخصص لكل مدير احتياجاته حسب مستواه الإداري ووظيفته⁶.

3. النظم الداعمة للقرارات: (Decisions Support Systems/DSS): ظهرت في بداية السبعينات من القرن العشرين مع تطور حوسبة منظمات الأعمال من أجل مساندة صناعات القرارات على مستوى الإدارة الوسطى والإدارة العليا على اتخاذ قرارات رشيدة، وتستخدم بشكل خاص في دعم القرارات شبه المبرمجة وغير المبرمجة، والتي تزود المديرين بأدوات معلوماتية تساعدهم على حل المشكلات شبه المبرمجة وغير المبرمجة⁷. كما ظهر في هذا المجال نظم دعم القرارات الجماعية (Group Decisions Support Systems/GDSS) والتي تساعد على دعم عملية صنع القرارات التي تصاغ بصفة جماعية.

4. النظم الخبيرة: (Expert Systems/ES): ظهر التركيز على استخدام النظم الخبيرة في الإدارة في بداية التسعينات، ويعتمد تطور هذه النظم على ما يعرف بتطور الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence /AI)، وتنطلق فكرة النظم الخبيرة من أنه

يمكن برمجية الحاسوب لأداء أعمال منطقية بالطريقة نفسها التي يؤديها الإنسان، فالذكاء الاصطناعي يمثل أكبر تطبيقات الحاسوب رقياً وتقدماً، وهي محاكاة السلوك الإنساني في حل المشكلات⁸.

5. نظم المعلومات التنفيذية: (Executive Information Systems/EIS): هي النظم التي تعتمد على المصادر الداخلية الناتجة عن النظم الأخرى (نظم معالجة المعاملات ونظم المعلومات الإدارية) في المنظمة والمصادر الخارجية بهدف تقديم المعلومات للمدراء التنفيذيين والإدارة العليا لغرض إنجاز أعمالهم بشكل يحقق أهداف المنظمة، فهي تساعد بهذا في إعطاء المدراء نظرة شاملة عن المنظمة وفي أسرع وقت⁹.

6. نظم اليقظة الإستراتيجية: (Business Intelligence Systems/BIS): تتميز بقدرتها على توفير ما يخدم متطلبات المنظمات المعاصرة بالتحليل متعدد الأبعاد والمتكامل للكم الهائل من البيانات ومن مختلف المصادر والأنواع وعلى نطاق أوسع¹⁰. وبالإضافة إلى ما سبق تشمل نظم اليقظة الإستراتيجية جميع أصحاب المصالح في المنظمة¹¹. فنظم اليقظة الإستراتيجية عبارة عن طريقة تطلعية للمستقبل أكثر من كونها استجابة لمشاكل وجدت في البيئة، وهي تلك النظم التي تسعى إلى جعل عملية صنع القرار أكثر جودة ودقة من خلال عدة تطبيقات وأنظمة فرعية تتمثل بالإضافة إلى الأنظمة السابقة في:

1.6. نظم مستودعات البيانات (Data Warehouses Systems/DWS): هي نظم تتوجه نحو مخازن البيانات للبيانات الموضوعية الحالية والتاريخية المهيكلية والمهمة للمدراء في المنظمة، وتتولى تحقيق عملية التكامل بين البيانات من قواعد البيانات ومصادر مختلفة داخلية وخارجية¹². عكس مخازن البيانات التي تخص المنظمة كوحدة يوجد نوع آخر يتخصص بنطاق معين كالتسويق أو الإنتاج أو... تعرف باسم (Data Marts)¹³.

2.6. نظم المعالجة التحليلية الفورية (Online Analytical processing Systems/OLAPS): هي نظم معلومات حاسوبية تقوم بتنفيذ جملة من الأنشطة بهدف تقديم قدرات التحليل الفوري للبيانات المخزنة في مستودعات البيانات وإنتاج معلومات ذات قيمة مضافة في صورة تقارير معلومات متكاملة وموجزة لكنها شاملة ودقيقة ومتعددة الأبعاد¹⁴.

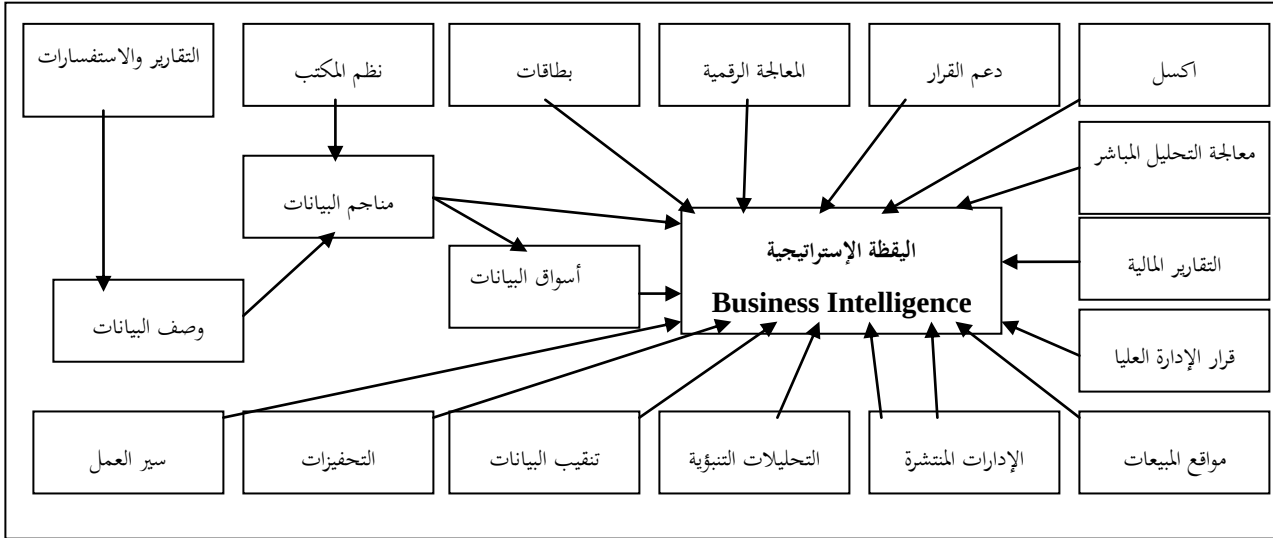
3.6. نظم التنقيب عن البيانات (Data Mining Systems/DMS): تسمى أيضاً تكنولوجيا استكشاف المعرفة من مستودعات البيانات، وتتم هذه النظم باستخلاص المعرفة من المعلومات المفيدة المنتقاة من مصادر البيانات المهيكلية (Structured)¹⁵. تتميز نظم التنقيب عن البيانات عن نظم التنقيب عن النصوص (Text Mining Systems/ TMS) في اعتماد الأخيرة على البيانات غير المهيكلية (Unstructured)¹⁶.

4.6. نظم إدارة سلسلة التوريد (Supply Chain Management Systems/SCMS): تهدف المنظمة من خلالها إلى مراقبة التموين والاستهلاك وخلق جسر معلومات بين المورد والمستهلك النهائي بتحقيق التكامل بين هذه الأطراف وإدارة تدفقات المعلومات من مصادرها إلى المستهلك النهائي، فنظم اليقظة الإستراتيجية تهدف من هذا الجانب إلى مراقبة المخزون وإدارة عملية الإنتاج وتوقع التغيرات في الطلب...¹⁷

5.6. نظم إدارة علاقة الزبائن (Customer Relationship Management Systems/CRMS): مع ظهور المفهوم الجديد للتسويق والتوجه نحو الزبون، عملت المنظمات على توفير نظم معلوماتية تساعد على توفير المعلومات الكافية عن تحركات الزبائن وتفضيلاتهم وسلوكياتهم الشرائية وكل ما يتعلق بهذا الجانب تعرف تحت اسم نظم إدارة علاقة الزبائن والتي تعمل على توفير المعلومات الضرورية لجميع المستويات الإدارية للمساعدة على توجيه أنشطة المنظمة بما يضمن استجابة ورضا وولاء الزبون.

والشكل التالي يوضح أهم آليات وتقنيات اليقظة الإستراتيجية والتي تعكس النظم الفرعية التقليدية والحديثة المذكورة سابقا:

الشكل - 2 - :برامج وآليات اليقظة الإستراتيجية.



المصدر: العاني وآخرون: ¹⁸.

ثانيا: مفهوم اليقظة الإستراتيجية:

"اليقظة" كلمة مشتقة من اللفظ اللاتيني (*Vigilia*) والذي يعني القيام بالحراسة والمراقبة حرصا على منطقة أو قطاع معين ¹⁹. وتعكس كلمة "إستراتيجية" أن مهمة تزويد متخذي القرارات خاصة بالقرارات غير المتكررة التي ليس لها أي نموذج من النماذج المفحوصة بفعل التجربة أوالتي لها تأثير كبير على تنافسية وبقاء واستمرار المنظمة بالمعلومات الإستراتيجية التي لا تتعلق بالعملية الحالية والمكررة، كما أنها تعكس صفة التطلع والتوقع حيث لا يمكن لليقظة الإستراتيجية أن تكون عملا محدودا بالمتابعة والمراقبة البسيطة للمحيط لكونها هدف إبداعي ²⁰. واليقظة الإستراتيجية مفهوم يعكس فلسفة إدارية تعددت الآراء حوله كغيره من المفاهيم الإدارية حيث أنه لا يتفق على تعريف موحد له فقد ظهر هناك اختلاف بين الباحثين والكتاب من حيث المكونات والتقنيات والعمليات والذي قد يرجع إلى خلفياتهم أوالمجتمعات التي ينتمون إليها كما قد يرجع إلى فترات البحث أو مسمياتهم الوظيفية.

ترجع الممارسات الأولى لهذا المفهوم إلى الخمسينات حيث أول ما ظهر سنة (1958) في مجلة ل (IBM) في مقال بعنوان "A Business Intelligence System" للباحث (Luhn) وقد عرّفه على أنه نظام آلي مطور لنشر المعلومات بين الأقسام المختلفة للمنظمة، ويعتمد هذا النظام على تقنيات لمعالجة وتشفير البيانات الداخلية والخارجية وخلق معلومات مفيدة لكل وحدات المنظمة ²¹. من جهة أخرى أوضح (Pirttimaki) أن جذور ممارسات اليقظة ترجع إلى المجال العسكري على المستوى الحربي، وبين أن الجديد في الأمر هو ظهور المصطلح على مستوى أعمال المنظمات في الستينات في إطار ما يتعلق بإدارة البيانات التسويقية وما ميز الفترة بظهور الأنظمة الداعمة للقرارات وقد اعتبر هذا كأول ممارسات فعلية لأنظمة اليقظة على مستوى الأعمال ²².

وأكدت²³ (Sietovirta) أن البدايات الفعلية لأنشطة اليقظة الإستراتيجية ترجع إلى الثمانينات مع التركيز على تحليل هيكل الصناعة وإقامة وحدات رسمية لتنفيذ أنشطة ووظائف اليقظة، وقد عُرِفَت على أنها عملية إدارية لإدارة المعلومات تتضمن جميع الأنشطة المنظمة التي تقوم من خلالها المنظمة بجمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالمنافسين والزبائن والأسواق والتكنولوجيات الجديدة، وخلق المعرفة، وتزويد عملية صنع القرارات، كما عرفها (Howard Dresner)، أحد محللي (Gartner Group Research)، على أنها تشكيلة واسعة من البرامج والحلول لجمع وتحليل البيانات ودعم وتزويد المستخدمين النهائيين بالمعلومات التي تساعد على صنع القرارات بطريقة أفضل²⁴. (Aguilar) أبرزها كما يلي: اليقظة الإستراتيجية تشير إلى جمع واستعمال المعلومات المتعلقة بأحداث ومتغيرات البيئة وعلاقة المنظمة ببيئتها الخارجية، وتقديم المعرفة لدعم المدراء في رسم وتخطيط مستقبل المنظمة²⁵. وركز (Wells, Azvine) في تعاريفهما لليقظة الإستراتيجية على قدرات المنظمة في تطوير كفاءة الأعمال وتحقيق أعلى مستويات من الأهداف، حيث عرفها (Azvine) على أنها نظام يتضمن كل ما يتعلق بالحصول على أحد أهم الأصول الأساسية للمنظمة المتمثلة في البيانات الأولية وفهمها وتحليلها وتحويلها إلى معلومات مفيدة لتحسين أعمال المنظمة، وأشار إليها (Wells) في قدرة المنظمة على التوضيح والتوقع وحل المشاكل والفهم والابتكار والتعلم من أجل رفع المعرفة التنظيمية، وتزويد عملية صنع القرار بالمعلومات وتمكين الأنشطة الفعالة ودعم وتحقيق الأهداف²⁶. وورد تعريف المصطلح من طرف (SAS Institute) باختصار على أنه عملية تقدم المعلومات المناسبة للشخص المناسب وفي الوقت المناسب لدعم صنع القرارات بطريقة أفضل ولتحقيق مزايا تنافسية²⁷. وعرف بعضهم اليقظة الإستراتيجية على أنها مخرجات العملية المعلوماتية التي تضمن للمنظمة بقاءها على تنافسها ومسايرة لتغيرات المحيط بهدف اتخاذ القرارات المناسبة وتنفيذها بطريقة فعالة²⁸. وأضاف (Pirttimäki) أن تتم هذه العملية في إطار يحكمه البعد القانوني والأخلاقي²⁹.

بمراجعة جملة من المفاهيم التي جاءت بها الدراسات السابقة والتي تعددت من حيث الشمولية والمضمون، اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على تعريف اليقظة الإستراتيجية على أنها نظام معلوماتي دقيق تهدف المنظمة من خلاله إلى تكوين نظرة شاملة عن بيئتها الداخلية، والخارجية من خلال الت رصد الإستراتيجي للتغيرات بهدف خفض حالات عدم التأكد والتحليل الحالي والتنبؤ المستقبلي بالتغيرات البيئية، وذلك من خلال جمع الكم الهائل من البيانات من المصادر الداخلية والخارجية وتوفير المعلومات اللحظية والدقيقة لرفع المعرفة التنظيمية ودعم متخذي القرارات داخل المنظمة. ويعكس هذا المفهوم المنظور التقني من خلال استخدام مجموعة من البرامج والتقنيات (BI as tools)، والإداري (BI as process) من خلال عملية جمع وتحليل ومعالجة البيانات وتوزيع المعلومات الدقيقة والمناسبة لمستخدميها النهائيين لضمان التكامل والتفاعل بين وحدات المنظمة.

ثالثا: أنواع اليقظة الإستراتيجية:

بعد الإطلاع على مجموعة من الدراسات والأبحاث السابقة من الأدبين الإنجليزي والفرنسي تبين أن هناك اختلاف يرجع إلى نطاق وشمولية اليقظة وترادف بعض من التسميات والذي ينعكس على أنواعها، وحسب³⁰ (Tyson) فإن اليقظة الإستراتيجية تضم مجموعة من الأنواع تمثل في يقظة المنافس (CI)، يقظة السوق (MI)، يقظة الزبون (CI)، اليقظة التكنولوجية (TI)، يقظة المنتج (PI)، اليقظة البيئية (EI). ويرى³¹ (Martinet et Ribault) أن اليقظة الإستراتيجية تعد المفهوم العام والشامل وتضم أربعة أنواع رئيسية لليقظة متعلقة بالبيئة الخارجية تختلف فيما بينها من حيث الأهداف ومجال التطبيق والغايات والتي تحدد جميعها الإستراتيجية العامة للمنظمة، وتتمثل هذه الأنواع في: اليقظة التكنولوجية واليقظة التنافسية واليقظة التجارية واليقظة البيئية.

1. **اليقظة التكنولوجية Technological Intelligence**: يعتبر (François Jakobiak) من أبرز الكتاب في مجال اليقظة التكنولوجية، والذي عرفها على أنها تتمثل في عمليتي ملاحظة وتحليل التطورات التقنية والتكنولوجية والعلمية الحالية والمستقبلية لتحديد الفرص في محيط المنظمة والاستفادة منها، والتهديدات والعمل على تحديدها³². وتهتم اليقظة التكنولوجية بمتابعة براءات الاختراع والنمو الإبداعي لدى المنافسين والتكنولوجيات المتبعة من طرفهم وكل ما هو جديد في مجال التكنولوجيا، وتهدف المنظمة من خلالها إلى مواكبة هذه التغيرات بتحسين منتجاتها و/أو تطوير منتجات جديدة تضمن لها الريادة في السوق والتي تسعى من أجلها كل المنظمات³³.

2. **اليقظة التنافسية Competitive Intelligence**: تهتم اليقظة التنافسية بالمنافسين الحاليين والمرقبين للمنظمة، وتقوم على متابعة استراتيجياتهم ومنتجاتهم وخدماتهم الحالية والجديدة وتطوراتهم المالية وسياساتهم في مجال الإنتاج والتوظيف وزبائنهم وأسواقهم وشركائهم وتحالفاتهم وكل ما يتعلق بمحيط المنافسين³⁴. كما تساعد اليقظة التنافسية على التتبع المستمر لتغيرات السوق، ويساعد هذا النوع من اليقظة على وضع الإستراتيجيات الأكثر فعالية لمواجهة التغيرات في العناصر المشار إليها وتحديد المنافسين حسب درجة الخطورة والتهديد.

ويمكن اعتبار يقظة المنافس (Competitor Intelligence) كفرع لليقظة التنافسية، حيث بين (Choo) أنها تركز على المنافسين الحاليين للمنظمة وما يتعلق ببيئتهم وعلاقاتهم وتعاملاتهم³⁵.

3. **اليقظة التجارية Commercial Intelligence**: تهتم بالمعلومات المتعلقة بالسوق إلى الأمام الذي يضم الموردين وسوق اليد العاملة، والسوق للخلف المتعلق بالزبائن³⁶. ويمكن أيضا تقسيم اليقظة التجارية إلى:

أ- **يقظة الزبون**: حسب (Cavalcanti & Oliveira) يهتم هذا النوع من اليقظة باحتياجات الزبائن ورغباتهم وطلباتهم وتطوراتها، كما يقوم بدراسة خصائص الزبائن ومواقفهم الاستهلاكية، ويتحقق هذا من خلال إدارة العلاقة بين الزبائن والمنظمة³⁷ (CRM).

ب- **يقظة المورد**: تهتم بكل ما يتعلق بوضعية الموردين بدراسة وتحليل تطوراتهم وخططهم المالية والتكنولوجية والتجارية، تطور عرض المنتجات من طرف المورد والعلاقة بين المورد والمنظمة كما أن معرفة زبائنهم تساعد على تحديد منافسي المنظمة، بالإضافة إلى تحديد مدى إمكانية دخولهم كمنافسين جدد في السوق³⁸.

4. **اليقظة البيئية Environmental Intelligence**: وتعرف أيضا باليقظة الشاملة أو اليقظة البيئية، وتضم باقي المتغيرات البيئية دون متغيرات المحيط التشغيلي وتسعى إلى المراقبة المستمرة بجمع المعلومات المتعلقة بالتطورات والأحداث التي تطرأ في الميادين السياسية والقانونية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والطبيعية والتي يمكن أن تؤثر على نشاط المنظمة³⁹.

ويمكن الإشارة إلى ما أسماه بعض الكتاب باليقظة التسويقية (Marketing Intelligence) التي تقوم بجمع المعلومات المتعلقة بقطاعات السوق وخلفيات الزبائن وقواعد وأساسيات الاستهلاك لديهم والتحري عن طبيعة المنافسة ووضعية المنافسين وشروط السوق⁴⁰. ويمكن تأمين هذه المعلومات بالاستفادة من الكتب والمنشورات التجارية والمعارض والمكتبات والاتصال مع الزبائن والموردين والموزعين ومراقبة وسائل الإعلام الاجتماعية والاتصال مع مدراء من منظمات أخرى⁴¹.

ونظرا لأهمية المنتج كعنصر من عناصر المزيج التسويقي يمكن حصر كل ما يتعلق بدراسته من تحسين وتطوير وتمييز بين المنتجات بالإضافة إلى دراسة عرض المنتجات الجديدة في إطار يقظة المنتج (Product Intelligence) والتي تعتبر أحد فروع اليقظة التسويقية.

5. اليقظة التنظيمية (الداخلية) Organizational Intelligence/OI: تتعلق الأنواع المذكورة سابقا باليقظة اتجاه المحيط الخارجي (التشغيلي والكلي)، وتهتم اليقظة التنظيمية أوالدا خلية بالتغيرات الداخلية للمنظمة (مختلف الأنشطة والوظائف)، فهي حسب (Jung) تساعد على تحقيق أهداف المنظمة من خلال إنجاز نشاطاتها بالاعتماد على المعرفة والمواهب لرأس المال الفكري الممثل بالموارد البشري وكل ما يتعلق بالمنظمة من موارد والعلاقة الداخلية بين هذه العناصر، فاليقظة الداخلية أو التنظيمية بهذا تحقق قدرة المنظمة الإجرائية على معالجة ودعم وقياس القضايا التنظيمية لمختلف الأنشطة والوظائف⁴².

رابعا: أهداف اليقظة الإستراتيجية:

ركز بعض الكتاب على أهداف اليقظة الإستراتيجية من خلال مخرجاتها التي تتمثل في سرعة وجودة ودقة المعلومات ونمو المعرفة التنظيمية، من جهة أخرى بينت⁴³ (Ales et al) أن هذا يعتبر تحصيل حاصل لاستخدام نظم اليقظة الإستراتيجية، وبناء على هذا وبإثراء من الأدب السابق، لوحظ أن معظم الكتاب والباحثين في مجال اليقظة الإستراتيجية منهم⁴⁴ (Bhumika, Mihaela & Gabriela⁴⁵, Rachael⁴⁹, Curko et al⁴⁸, Jayanthi⁴⁷, Vaidas⁴⁶ ورغم تعدد المضامين التي طرحوها إلا أنها تصب في نفس السياق، فقد ركزوا على مجموعة من النقاط تعكس أهداف اليقظة الإستراتيجية تم استخلاصها فيما يلي:

1. تهدف نظم اليقظة الإستراتيجية إلى دراسة تفضيلات الزبائن وسلوكياتهم ومواقفهم الشرائية باعتبارهم المورد الرئيسي والأكثر أهمية وحساسية لنجاح المنظمة من خلال المتابعة المستمرة لاتجاهات السوق، كما أنها ترفع خبرة الزبائن من خلال الاستجابة الفورية لمشاكلهم ومتطلباتهم وأولوياتهم، وهذا من خلال نظم إدارة علاقة الزبائن لرفع درجات الولاء لديهم.

2. تقدم نظم اليقظة الإستراتيجية المعلومات الكافية عن تحركات المنافسين وأوضاعهم وعن المستجدات التكنولوجية التي تعتبر أساس نجاح المنظمة وتفوقها في ظل ما تفرضه المنافسة الحالية بشدتها وحدتها فعلى المنظمة أن تكون الرائد في السوق لضمان بقائها.

3. تحقيق التكامل والحد من المركزية من خلال تحسين عملية الاتصال داخل المنظمة والتنسيق بين النشاطات وبالتالي رفع المرونة وضمان سرعة الاستجابة للتغيرات الداخلية والخارجية.

4. رفع المعرفة التنظيمية لدى العاملين بالإطلاع والمشاركة في تحليل قضايا الأعمال.

5. تساعد على ضمان جودة وسرعة ودقة القرارات من خلال جودة ودقة المعلومات والتي تنعكس على زيادة الأرباح وخفض التكاليف، كما تساعد على اختصار الوقت وسرعة الاستجابة.

6. تحديد إشارات الضعف في البيئة وبالتالي خفض حالات عدم التأكد وإمكانية مواجهة التهديدات والتحديات والفوز بالفرص المتاحة والقدرة على التنبؤ والتوقع بالتغيرات المستقبلية.

7. تساعد اليقظة الداخلية على التحليل الجيد لنشاطات المنظمة الممثلة لسلسلة القيمة من إدارة الإنتاج وإدارة الموارد البشرية وإدارة سلسلة التوريد والتحليل المالي والجانب التسويقي...

وبناء على هذه الأهداف التي يمكن اعتبارها جزئية يمكن تحديد جملة من الأهداف الرئيسية المتمثلة أساسا في دعم عملية صنع القرار والتي تنعكس على رفع مستويات الأداء الفردي والكلية وبالتالي تحقيق مراكز تنافسية في محيط الأعمال.

خامسا: آلية اليقظة الإستراتيجية:

ظهر في هذا الجانب عدة نماذج تعكس مراحل عملية اليقظة الإستراتيجية على أنها عملية منتظمة ومستمرة لإدارة المعلومات والتي تهدف جميعها إلى تقديم المعلومات وتنمية المعرفة، ويكمن الاختلاف بينها من حيث عدد المراحل وترتيبها والطرق والوسائل التحليلية المستخدمة. انطلاقا من مجموعة من الدراسات التي تطرقت لبعض النماذج يمكن استخلاص مراحل عملية اليقظة الإستراتيجية في الخطوات التالية:

1. الاستهداف: المعرفة الجيدة لبيئة العمل بتحديد المجال المستهدف وتركيز الجهود عليه والذي يمكن أن يؤثر على صيرورة نشاط المنظمة، وأهم ما يميز هذه المرحلة تحديد حاجيات نظام اليقظة الإستراتيجية والتي تعكس الاتجاهات والأهداف الجزئية لمستخدميه والتي تصب في الأهداف العامة للمنظمة، كما أنّ هذه الحاجيات تتميز بالتغير السريع استجابة لتغيرات البيئة.

ونظرا لكون اليقظة الإستراتيجية مفهوم تطوعي وإبداعي يمكن أن تشمل الدراسة والبحث والتحليل للبيئة الكلية للمنظمة بجميع أبعادها، أي دون تخصيص مجال محدد للدراسة، حيث تكون أنشطة المنظمة في هذه الحالة ريادية وليست رد فعل للتغيرات البيئية (Proactive not Reactive).

2. جمع البيانات: بعد تحديد حاجيات المنظمة المعلوماتية ودراسة بيئة العمل تتم عملية الجرد للبيانات، ونعتمد في ذلك على مختلف المصادر الداخلية والخارجية كنتيجة لتعدد وتعقد الحاجيات المعلوماتية ومن أجل ضمان دقة المعلومات. وعادة ما تتجه المنظمات أولا إلى المصادر الداخلية وبناء عليها يتم تحديد فجوة المعرفة عن البيئة والناجمة عن النقص في البيانات الداخلية ومن ثمّ الاتجاه إلى المصادر الخارجية لتغطية هذا النقص وبالاعتماد على أحدث التكنولوجيات والبرامج.

والبيانات حسب (O'Brein) هي ملاحظات ومواد خام تعكس ظاهرة ما، كأن تكون عملية تجارية والبيانات هي عبارة عن مقاييس أو خصائص لتصرفات أو أنشطة أو عمليات أو أحداث⁵⁰.

3. المعالجة والتركيب: يتم تحليل البيانات المجمعة بالترميز والفرز والترتيب للحصول على بيانات مبوبة يسهل انتقاءها لتركيب معلومات قيمة بما يخدم حاجيات المستفيدين المحددة مسبقا ويتم عرضها في صور مبسطة حتى يسهل فهمها والوصول إليها بسرعة.

وقد عُرِفَت المعلومات على أنها كيان ملموس أو غير ملموس يخفف من عدم التأكد بشأن موقف أو حدث معين⁵¹. كما عرّفها (O'Brein) على أنها بيانات تمت معالجتها بطريقة تتضمن التجميع والتنظيم والتحليل والتقييم من أجل خلق قيمة مضافة وبما يتماشى مع حاجات المستفيدين⁵². ويمكن تصنيف المعلومات حسب سريانها من وإلى داخل المنظمة كما يلي⁵³:

أ- **معلومات التحكم (Control Information):** وتضم المعلومات التي تنتجها الشركة وتوجهها لاستعمالها الداخلي ويكتسي هذا النوع من المعلومات أهمية بالغة كونها تمكن المنظمة من مقارنة أدائها بمعايير محددة (Benchmarking). و يتمّ تسيير هذه المعلومات عن طريق نظم المعلومات التقليدية، كنظم معلومات الموارد البشرية و نظم الإنتاج و نظم الجودة.

ب- معلومات التأثير (Influence Information): و تضم المعلومات التي أنتجت داخل الشركة ووجهت للاستعمال الخارجي من طرف أفراد ومجموعات خارج المنظمة (كالموردين و الموردن). وتعتبر نظم المعلومات التسويقية أو نظم المعلومات التي تربط المنظمات أمثلة من الأنظمة التي تقوم بتسيير معلومات التأثير.

ت- المعلومات الجزئية أو الإشارات الضعيفة (Fragmentary Information): تمثل المعلومات الإستراتيجية التي جمعت من خارج المنظمة ووجهت للاستعمال الداخلي وهي تعبر عن التطورات التي لم تتحقق تماما، وإنما تنبئ بحصول شيء له تأثير على الشركة، ويمكن أن تعرف أيضا بالتهديدات أو الفرص المحتملة أو لها نتائج محتملة، و هي معلومات قليلة وجزئية ومبعثرة في العديد من المصادر المعلوماتية المتوفرة و تحتاج إلى عملية التكامل.

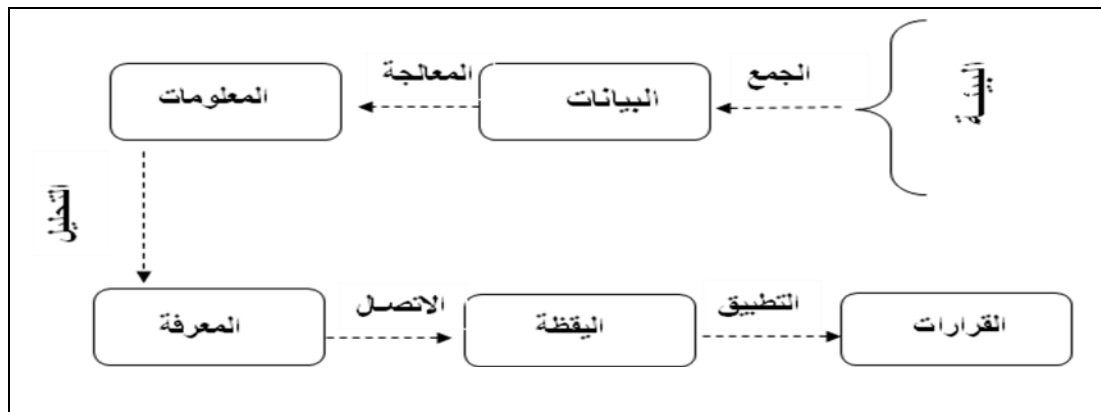
4. التحليل: بناء على تحليل المعلومات المحصل عليها ينتج تحسين المعرفة لدى الموظفين، ويشير كل من (Sharratt and Usoro) إلى المعرفة على أنها عبارة عن شيء مرتبط بصفة مباشرة مع الفهم ويمكن الحصول عليها من ترجمة المعلومات أو بسياق المعاني من البيانات⁵⁴. فالمعرفة هي حصيلة ما يمتلكه فرد أو منظمة أو مجتمع من علم وخبرة وثقافة في وقت معين، وتختلف المعرفة عن المعلومات في كون المعرفة معنوية في حين تعد المعلومات شيئا ملموسا.

5. الانتشار والاتصال: وتعد المرحلة الأساسية لتحقيق اليقظة على مستوى المنظمة من خلال العمل على توزيع المعلومات لتحقيق التكامل والتفاعل بين الوحدات والوظائف المختلفة بإيصال المعلومة في الوقت المناسب وللشخص المناسب وإعطاء نظرة أكثر شمولية ودقة ع البيئة الداخلية والخارجية للمنظمة.

6. التطبيق والتنفيذ: وتمثل المرحلة التي يتم فيها إخراج المعلومة إلى أرض الواقع وتطبيق المعرفة المحصل عليها في شكل قرارات على مختلف المستويات وقد تكون هذه المرحلة رد فعل أو استجابة المنظمة لتغيرات البيئة كما قد تكون نشاط ريادي أو إبداعي للمنظمة.

وقد بين (Jim) أن مدى تبني المنظمات لمفهوم اليقظة الإستراتيجية وإمكانية تطبيقها كعملية فعالة يبقى محكوما بجملة من القيود والتحديات تتمثل معظمها في الوقت والقدرات المالية للمنظمة والقوة الداخلية وسياسات وإجراءات المنظمة مجسدة بمدى دعم وتشجيع الإدارة على تبني مفاهيم اليقظة، إضافة إلى المعايير الأخلاقية ومدى جودة البيانات وتوفر مصادرها وتكاملها ونزاهتها⁵⁵. ويمكن ترجمة المراحل المذكورة سابقا من خلال المخطط التالي:

الشكل - 3 - : مراحل عملية اليقظة الإستراتيجية



المصدر: من إعداد الباحثة.

سادسا: قياس نظام اليقظة الإستراتيجية:

كما ورد سابقا فإنّ تبني مفهوم اليقظة الإستراتيجية أصبح ضرورة حتمية في إطار ما تفرضه التغيرات البيئية المعاصرة، وباعتباره عملية مستمرة فإنّ تطبيقه داخل المنظمة فقط لا يعتبر رمزا لنجاحها وبالتالي توجب عليها المتابعة المستمرة لأداء وفعالية هذا النظام من خلال القياس والمقارنة المرجعية مع متطلبات مستخدميه، ومن أجل هذا ظهرت عدة طرق تساعد على قياس مدى فعالية هذا النظام تختلف بين الباحثين والمنظمات الأمر الذي يرجع إلى الزاوية أو المنظور الذي يعالج من خلاله هذا النظام.

ففي دراسة لمعهد (SAS) والتي اشتملت على مجموعة من المنظمات اعتمدت جملة من الأبعاد لقياس مدى تطبيق نظام اليقظة الإستراتيجية ممثلة ب: جودة وتكامل البيانات داخل المنظمة، الحصول على البيانات وتشارك المعلومات داخل المنظمة، البنية التحتية التكنولوجية لدعم نظام اليقظة الإستراتيجية، درجة إدماج نظام اليقظة الإستراتيجية في الثقافة التنظيمية.⁵⁶

وتوصل (Jurij et al) في دراسة إلى إمكانية اعتماد جودة المعلومات كمعيار لقياس فعالية نظام اليقظة الإستراتيجية مستخدمين في دراستهم جملة من الأبعاد لقياس نظام اليقظة الإستراتيجية كالتالي: تكامل البيانات داخل المنظمة ومن خلال اعتماد المصادر المختلفة، الأدوات التحليلية المستخدمة لمعالجة البيانات بالاعتماد على أهم التطبيقات والتكنولوجيات المطبقة ضمن نظام اليقظة الإستراتيجية، جودة المعلومات والتي تمّ قياسها بمدى جودة المحتوى (توفر المعلومات وسهولة فهمها وموضوعية المعلومات وحلولها من التحيز والأخطاء ولحظية المعلومات وتوافقها مع حاجات المستفيدين) وجودة الوسائل المستخدمة لتوفير المعلومات والتي تضمن جودة المحتوى.⁵⁷

لقياس أثر نظام اليقظة الإستراتيجية على تحسين الميزة التنافسية وأداء المنظمة، استخدم (Akram) للدلالة على مدى استخدام النظام الأبعاد التالية: الخطة الإستراتيجية لنظام اليقظة الإستراتيجية، التكامل بين وحدات المنظمة، استخدام الخبرات، درجة الاعتماد على المعلومات والطرق التحليلية، فعالية عملية اتخاذ القرارات، الاعتماد على تقنيات نظام اليقظة الإستراتيجية.⁵⁸

من جهة أخرى اعتمد (Mohamed et al) في دراستهم على أبعاد تعكس فعالية الأنشطة الداخلية للمنظمة وعلاقتها ببيئتها الخارجية من خلال: العلاقات مع الزبائن وعمليات الأعمال التي تتعلق بوظيفة الإنتاج والعلاقة مع الموردين ووظيفة التسويق والمبيعات بإدارة المداخل والتوسع في السوق عن طريق الزبائن.⁵⁹

اعتمد (Cavalcanti) لقياس نظام اليقظة الإستراتيجية على أنواع هذا النظام والممثلة في: اليقظة البيئية من خلال متغيرات المحيط الكلي أو العام للمنظمة، يقظة السوق والتي تهتم بالمنافسين الحاليين والمرقبين والموردين والشركاء والموزعين ومنتجات المنظمة بالإضافة إلى هيكل السوق، يقظة الزبون والتي تقوم على دراسة كل ما يتعلق بالزبائن الحاليين والمرقبين واليقظة التنظيمية التي تتعلق بمختلف أنشطة ووظائف المنظمة.⁶⁰

على خلاف ما سبق اعتمد (Bogdan et al) في قياس نظام اليقظة الإستراتيجية على مجموعة من الأبعاد من المنظور المالي تتوافق مع مبدأ تقييم المشاريع باحتساب العائد على الاستثمار المترتب عن نظم اليقظة الإستراتيجية والذي يأخذ بعين الاعتبار

التكاليف الكلية الأولية والتشغيلية والأرباح الكلية المباشرة وغير المباشرة المتعلقة بارتفاع العوائد وانخفاض التكاليف لفترة زمنية تقدر عادة بالسنة، بالإضافة إلى معدل المخاطرة للمشروع، فبناء على هذين البعدين تتحدد مدى فعالية نظام اليقظة الإستراتيجية⁶¹. ومن سلبيات هذا النموذج صعوبة تقدير بعض الأرباح كمياً كتلك المتعلقة باختصار الوقت وسرعة الاستجابة وجودة إدارة المعلومات مثلاً والتي تعتبر غير ملموسة.

¹ سعد غالب ياسين، "نظم المعلومات الإدارية"، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان- الأردن، الطبعة العربية 2009، ص 90.

² Sherej Sharifi Azita, "An Approach to Building and Implementation of Business Intelligence System in Exchange Stock Companies", **Australian Journal of Basic and Applied Sciences**, Vol:5, N°:6, 2011, p 1492.

³ 3- Solamon Negash, "Business Intelligence", **Communication of the Association for Information System**, Vol 13, 2004, p 189.

⁴ Celina M. Olszak and Ewa Ziemba, "An Approach to Building and Implementing Business Intelligence Systems", **Interdisciplinary Journal of Information, Knowledge, and Management**, Vol 2, 2007, p 136.

⁵ علاء عبد الرزاق السالمي، "نظم المعلومات والذكاء الاصطناعي"، دار المناهج للنشر، عمان- الأردن، الطبعة الأولى 1999، ص 33.

⁶ أسمةان خلفي، "دور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات: دراسة حالة مؤسسة نقاوس للمصبرات"، رسالة ماجستير في العلوم التجارية غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة- الجزائر، 2009، ص 63.

⁷ سليم ابراهيم حسنية، "مبادئ نظم المعلومات الإدارية"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة 3، 2006، ص 38.

⁸ المرجع نفسه، ص 29.

⁹ علاء عبد الرزاق السالمي، "نظم المعلومات والذكاء الاصطناعي"، مرجع سابق، ص 119.

¹⁰ Sherej Sharifi Azita, "An Approach to Building and Implementation of Business Intelligence System in Exchange Stock Companies", Op.Cit, p 1492.

¹¹ Singha Chaveesuk, "The Determinants of the Adoption and Application of Business Intelligence: An ERP Perspective", unpublished thesis for the Degree of Doctor of Philosophy, Victoria University, 2010, p 42.

¹² - Efram Turban, Ramesh Sharda & Dursun Delen " **Decision Support and Business Intelligence Systems**", 9th edition, Published by pearson education, INC, USA, 2011, p 329.

¹³ - Ibid, p 330.

¹⁴ سعد غالب ياسين، "نظم المعلومات الإدارية"، مرجع سابق، ص 55.

¹⁵ المرجع نفسه، ص 63.

¹⁶ Efram Turban, Ramesh Sharda & Dursun Delen " **Decision Support and Business Intelligence Systems**", Op.Cit, p 289.

¹⁷ Mark Xu, "Managing Strategic Intelligence: Techniques and Technologies", published by Information Science Reference (IGI Global), USA, 2007, p 22.

¹⁸ مزهر العاني، شوقي جواد، هيثم حجازي، "ذكاء الأعمال وتكنولوجيا المعلومات"، الطبعة 1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن- 2012، ص 24.

¹⁹ Marie -Christine Chalus-Sauvannet, "Dynamique du Dispositif de Veille Stratégique Proactives dans les Entreprises Industrielles", thèse du doctorat, université Lumière, Lyon, France, 2000, p : 27.

- ²⁰ Haythem Ayachi, "L'adéquation entre le Système d'Information et la Veille Stratégique dans une Activité de Construction de Sens", **Revue Management et Avenir**, 2004, p 59.
- ²¹ Hans Peter Luhn, "A Business Intelligence System", **IBM Journal of Research and Development**, Vol. 2, No. 4, 1958, p 314
- ²² Virpi Pirttimäki, "**Business Intelligence as a Managerial Tool in Large Finnish Companies**", published Thesis of Doctor of Technology, Tampere University of Technology, 2007, p 4
- ²³ Laura Camilla Sietovirta, "**The Role of Strategic Intelligence Services in Corporate Decision Making**", unpublished Master's Thesis of management, School of Economics, Aalto University, 2011, p 10.
- ²⁴ Howard Dresner, cited in: Timothy Chee, Lee-Kwun Chan, Min-Hooi Chuah, Chee-Sok Tan, Siew-Fan Wong, William Yeoh, "**Business Intelligence Systems: State-of-The-Art Review and Contemporary Applications**", Symposium on Progress in Information & Communication Technology, University Tunku Abdul Rahman, Malaysia, 2009, p 96.
- ²⁵ Nicolas LESCA, "La veille vue comme un Système Cybernétique", **Finance Contrôle Stratégie**, Volume 8, No. 4, décembre 2005, p 94.
- ²⁶ Irena Hriban Rajteric, "Overview of Business Intelligence Maturity Model", **Management**, Vol.15, No.1, 2010, p 49.
- ²⁷ Agha Muhammad Ali Khan, Nadia Amin and, Nick Lambrou, "**Drivers and Barriers to Business Intelligence Adoption: A Case of Pakistan**", European and Mediterranean Conference on Information Systems, Abu Dhabi, UAE 2010, p 2.
- ²⁸ Mark Xu, "**Managing Strategic Intelligence: Techniques and Technologies**", Op.cit, p 122.
- ²⁹ V.H. Pirttimäki, "Conceptual Analysis of Business Intelligence", **South African Journal of Management**, Vol 9, No 2, 2007, p4.
- ³⁰ Pirttimäki, "**Business Intelligence as a Managerial Tool in Large Finnish Companies**", Op.Cit, p 58.
- ³¹ Thomas Fletcher Grooms, "**Marketing Intelligence: Executive Management Perceptions of Value**", published thesis of doctor of philosophy, Henly Management College, Brunel University, UK, 2001, p 10.
- ³² Philippe Lauri, "**Conception et Gestion d'une Veille Technologique : Méthodologie et Matérialisation d'un Système d'Information**", Thèse non publiée présentée pour obtenir le diplôme en science de l'information et de la communication, Université de droit, d'économie et de science d'AIX, Marseille, 2003, p 103.
- ³³ LESCA. H, Caron-Fasan. M-L, Janissek-Muniz. R, Freitas. H, "**La Veille Stratégique : un Facteur Clé de Succès pour les PME/PMI Brésiliennes Voulant Devenir Fournisseur de Grandes Compagnies Transnationales**", ANAIS do IFBAE, 3ème Colloque de l'IFBAE – Gestion internationale et pays émergents, Grenoble, France, 19-20 Mai 2005, p 9.
- ³⁴ Institut d'Innovation informatique pour l'Entreprise, "**La Veille Stratégique : Les Yeux et les Oreilles de votre Entreprise**", 2001, p 9, <http://www.3ie.org>
- ³⁵ Pirttimäki, "**Business Intelligence as a Managerial Tool in Large Finnish Companies**", Op.Cit, p62.
- ³⁶ Léonard Dumas, Jocelyn D. Perreault, Denis Pettigrew, "**La Veille Marketing: une Dimension du Système d'Information Marketing (SIM) à Développer**", ASAC, London, Ontario 2001, p 6.
- ³⁷ Konstantin Taskov, "**Organizational Factors Contributing to an Effective Information Technology Intelligent System**", Unpublished Dissertation for the Degree of Doctor of Philosophy, University of North Texas, 2008 p 21.
- ³⁸ Damien Derouet et Fabien Lepoivre, "**Veilles, Processus et Technologie**", NEVAOCONSEIL, 2005, p 8.
- ³⁹ عبد الفتاح بوخمحم، عائشة مصباح، "دور اليقظة الإستراتيجية في تنمية الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية"، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، الجزائر، 2009، ص 10.

⁴⁰ Thomas Fletcher Grooms, "Marketing Intelligence: Executive Management Perceptions of Value", Op.Cit, p8.

⁴¹ Philip Kotler & Kevin Lane Keller, "Marketing Management", Pearson International Edition, 13th edition, 2009, p 109.

⁴² Younghan Jung, "An Approach to Organizational Intelligence Management (A Framework for Analyzing Organizational Intelligence Within the Construction Process)", Op.Cit, p 67.

⁴³ Ales Popovic, Tomaz Turk & Jurij Jaklic, "Business Value of Business Intelligence System Lies in Improved Business Process", Proceedings of the 5th WSEAS International Conference on Applied Computer Science, Hangzhou, China, April 16-18, 2006

⁴⁴ Bhumika N, Hansoti, "Business Intelligence Dashboard in Decision Making", Published Thesis for the Degree of Master of Science in Technology, College of Technology, Purdue University, West Lafayette, Indiana, 2010.

⁴⁵ Mihaela Muntean, Gabriela Mircea, "Business Intelligence Solutions for Gaining Competitive Advantage", 7th WSEAS Int. Conf. on Artificial Intelligence, Knowledge Engineering and Data Bases, University of Cambridge, UK, Feb 20-22, 2008.

⁴⁶ Vaidas Gaidelys, "The Role of Competitive Intelligence in the Course of Business Process", **Economics and Management**, Vol 15, 2010.

⁴⁷ Jayanthi Ranjan, "Business Intelligence: Concepts, Components, Techniques and Benefits", **Journal of Theoretical and Applied Information Technology**, 2009.

⁴⁸ K. Curko, V. Bosilj Vuksic and A. Loncar, "The Role of Business Process Management Systems and Business Intelligence Systems in Knowledge Management", **International Journal of Computers and Communications**, Issue 2, Vol 3, 2009.

⁴⁹ Rachael King, "Business Intelligence Software Time Is Now", Special Report Published in Business Week, San Francisco, March, 2, 2009.

⁵⁰ James O'Brein, "Les Systemes d'Information de Gestion", édition du Renouveau Pédagogique, Montréal, 1995, p 22.

⁵¹ محمود إسماعيل علي إسماعيل، "أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحقيق الميزة التنافسية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، 2009، ص 24.

⁵² James O'Brien, "Les Systèmes d'Information de Gestion", Op.cit, p 22.

⁵³ كمال رويح، "دراسة مدى وعي مسؤولي الشركات الكويتية نحو استخدام المعلومات الإستراتيجية: دراسة ميدانية"، المجلة العربية للعلوم الإدارية لسنة 2004، المجلد 11 العدد 2، ص 4.

⁵⁴ Sharratt and Usoro In Tracy, A. H, and Carolyn, W. G, "Knowledge Management and the Nonprofit Industry: A Within and Between Approach", **Journal of Knowledge Management Practice**, Vol, xx, 2005.

⁵⁵ Jim Underwood, "Competitive Intelligence", Capstone Publishing, 1st edition, United Kingdom 2002, p:10.

⁵⁶ "Business Intelligence Maturity and the Quest for Better Performance", **Research result of SAS survey**, March 2007.

⁵⁷ Jurij Jaklic, Pedro Simoes Coelho, Ales Popovic, "Information Quality Improvement as a Measure of Business Intelligence System Benefits", **WSEAS Transactions on Business and Economics**, Issue 9, Volume 6, September 2009.

⁵⁸ Akram Jalal Karim, "The value of Competitive Business Intelligence System (CBIS) to Stimulate Competitiveness in Global Market", **International Journal of Business and Social Science** Vol. 2 No. 19, 2011.

⁵⁹ Mohamed Z. Elbachir, Philip A. Collier & Steve G. Sutton, "The Role of Organizational Absorptive Capacity in Strategic Use of Business Intelligence to Support Integrated Management Control System", **The Accounting Review**, Vol: 86, N°: 1, 2011.

⁶⁰ Elmano Pontes Cavalcanti, "The Relationship between Business Intelligence and Business Success", Op.Cit.

⁶¹ Bogdan Ghilic-Micu, Marian Stoica & Marinela Mercia, "How to Succeed in Business Intelligence Initiative: A Case Study for Acquisitions in Romania Public Institutions", **WSEAS Transactions on Business and Economics**, Issue 6, Vol 5, 2008.

تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات

أ.سويح جمال

جامعة الأغواط؛ الجزائر

E-mail: djamelf10@gmail.com

أ.بن طيرش عطاءالله

جامعة غرداية؛ الجزائر

E-mail : atallah84@yahoo.fr

Received: Jan 2017

Accepted: Fèv 2017

Published: Mar 2017

الملخص:

انطلاقا من المنظور الكينزي عند الزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى الزيادة في الناتج المحلي بقيمة أكبر وعلى هذا الأساس سيتم إبراز أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي طيلة المدة 2001-2015، وهذا كله يوحي بوجود جهود كبيرة للدولة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. فالجزائر خصصت غلafa ماليا خلال هذه السنوات لم يسبق لبلد سائر في النمو أن خصصه حتى الآن، لكن هذا يصطدم مع النتائج المحققة وفعالية هذه النفقات، خاصة في ظل تدهور أسعار النفط عالميا الأمر الذي اثر بشكل كبير على النفقات العمومية وعلى الاستثمارات والمشاريع قيد الانجاز.. كل هذا أدى إلى التفكير بجدية نحو تغيير السياسات المعتمدة وحتمية تنويع الاقتصاد الجزائري و الشروع في إصلاحات عميقة بواسطة أدوات السياسة المالية كزيادة الضرائب وبعض الرسوم وتخفيض بعض التحويلات الاجتماعية وتقليل الإنفاق الحكومي وترشيده نحو الاستثمارات المنتجة وغيرها من الأدوات والحلول.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، التنويع الاقتصادي، النمو الاقتصادي.

رموز D9, A1.jel

Résumé :

Se référant à la théorie de keynésienne qui stipule que l'augmentation des dépenses engendre l'augmentation de la production locale avec une plus-value, il convient de faire ressortir l'impact des programmes de soutien à la relance économique, complémentaire de soutien à la croissance et le programme quinquennal durant la période 2001-2015. Ainsi de grands efforts ont été faits pour le développement. L'Algérie a consacré une enveloppe financière à cet effet, qu'aucun autre pays, en voie de développement, n'a égale à ce jour. Cependant cet effort se trouve confronté aux résultats obtenus, surtout avec l'effondrement des prix du pétrole. Cela pousse, en conséquence, à la réflexion pour le changement des politiques suivies à ce jour par la diversification de l'économie et le lancement de réformes profondes à travers des politiques financières, entre autres l'augmentation des impôts et certaines taxes, la limitation des dépenses publiques et l'orientation vers des investissements productifs.

Mots clés : la politique financière, la diversification économique, la croissance Economique.

(JEL) Classification : D9, A1

مقدمة :

تتميز الجزائر بتوفرها على موارد طبيعية مهمة خاصة المحروقات والذي غالبا ما يشكل القطاع الرئيسي من ناحية الانتاج أو التصدير أو التشغيل ، هذا الاعتماد على المورد الوحيد جعل من اقتصاد الجزائر ريعيا، يخضع لتقلبات أسعارها في الاسواق العالمية وتحت تأثير زيادة النفقات ومتطلبات التنمية المحلية وهو طرح فكرة إلزامية التنويع الاقتصادي والاعتماد على عدة مصادر للدخل الوطني.

من بين الاهداف الرئيسية لسياسات التنويع الاقتصادي هو التقليل الاعتماد على قطاع واحد وتوسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد وتقليل الاعتماد على عدد محدود من الاسواق الدولية والشركاء التجاريين الدوليين لهذا شرعت منذ الالفية بالاعتماد على السياسة المالية والتوجه الكنزري عن طريق وضع برامج ذات مبالغ مالية مهمة وضخمة ، بغية تنويع اقتصادها ومحاوله الخروج من هذه التبعية التي أحلت بالتوازن النمو الاقتصادي .ويرجع التوجه بالخصوص إلى :

- خشية نزوب الثروة والايادات النفطية في السنوات القادمة
 - التغيرات في سوق الطاقة على المدى المتوسط بسبب تحمة المعروض في الاسواق العالمية والزيادة السريعة في انتاج النفط في الولايات المتحدة الامريكية والصراعات السياسية... وظهور البدائل كالنفط والغاز الصخري... الخ
 - نمو الاستهلاك النفط والغاز المحليين وهو في ارتفاع مطرد ومتزايد بسبب النمو الديموغرافي ونمط التنمية... الخ
- إلا أن الاعتمادات المالية المخصصة لهذه البرامج ترتبط مباشرة بإيرادات الخزينة العامة والتي تعتمد على اسعار المحروقات في الاسواق الخارجية وهذا ما يشكل ضغط على الميزانية المخصصة لتمويل هذه البرامج التنموية ومنه اصبحت الجزائر تعاني من ازمة اقتصادية ، وعليه ستناول في هذه الورقة المحاور التالية:

1. مفهوم السياسة المالية؛
2. مفهوم سياسة الانعاش الاقتصادي ووسائل و شروط تطبيقه؛
3. محتوى برامج سياسة الانعاش الاقتصادي؛
4. أثر تقلبات أسعار النفط على التوازنات في الاقتصاد الجزائري؛
5. تأثير تقلبات أسعار النفط على المتغيرات المربع السحري كالدور للجزائر خلال 2015؛
6. حتمية التنويع الاقتصادي الجزائري وأهدافه.

1. مفهوم السياسة المالية:

تتسم السياسة المالية بأنها ذات تأثير على النشاط الاقتصادي ،إذا إنها ذات علاقات متشابكة مع بقية السياسات الاقتصادية، ولهذا فإن الدول تتبنى السياسة المالية من خلال أدواتها لتحقيق الاستقرار في اقتصاداتها، الامر الذي احتلت فيه السياسة المالية مكانة هامة سواء من حيث كونها أسلوبا لإدارة الاقتصاديات الوطنية ، أو من حيث الابحاث والدراسات الاقتصادية الحديثة. وقد بقي مفهوم السياسة المالية مرادفا لمفهوم المالية العامة وميزانية الدولة لمدة زمنية طويلة نسبيا ، إلا أنه مع تطور الحياة الاقتصادية وظهور دور الدولة الفعال كان لابد من تحديد تعريف دقيق محدد للسياسة المالية وقد اختلفت هذه التعاريف باختلاف المراحل الزمنية والظروف الاقتصادية والفكرية والاجتماعية ويراد بالسياسة المالية هو الطريق الذي تنتهجه الحكومة لتخطيط نفقاتها وتدير وسائل تمويلها.

وقد عرفها البعض بأنها: مجموعة من السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة. وهناك من عرفها على أنها : مجموعة القواعد والاساليب والوسائل والاجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة زمنية محددة. ومما ذكر أعلاه يمكن القول أن :السياسة المالية هي دراسة تحليلية لنشاط الحكومة المالي أي الإيرادات والنفقات وما ينتج عن هذا النشاط من آثار على الاقتصاد الوطني.¹

أدى الارتفاع في أسعار النفط والغاز والذي يشكل 98% من الصادرات في الجزائر إلى تحسن الوضعية المالية ، حيث شهدت السياسة الاقتصادية ابتداء من سنة 1999 تحولا رئيسيا من الوجهة النيوكلاسيكية التي أملاها صندوق النقد الدولي ابان الفترة الحرجة التي مر عليها الاقتصاد الجزائري نحو الوصفة الكثرية أين ارتكزت بالأساس على دعم الطلب الكلي بالتوسع في النفقات العامة وانعكس ذلك في تطبيق كل من مخطط دعم الانعاش الاقتصادي (2004/2001) والبرنامج التكميلي لدعم النمو بالفترة (2009/2005) والشروع في تطبيق البرنامج الخماسي الممتد بالفترة (2014/2010) مما يؤكد استمرار السياسة الاقتصادية بالجزائر على دعم الطلب الكلي تطبيقا للوصفة الكثرية.²

- إن هذه الاستثمارات الضخمة تستدعي معرفة مستوى تأثيرها على النمو الاقتصادي، وانعكاساتها على الاندماج القطاعي والتكامل بين الفروع والأنشطة الاقتصادية ، وبالتالي مدى مساهمتها في تصحيح الاختلالات الهيكلية للجهاز الانتاجي بقطاعاته ، وفي قطاع التجارة الخارجية ، وكذلك تلك الاختلالات في تركيب الموازنة العامة بإيراداتها ونفقاته وهذا من خلال استعراض البرامج الاقتصادية التي اعتمدتها الدولة الجزائرية بداية من 2001 .³

- شرعت الجزائر منذ سنة 2001، في انتهاج سياسة مالية توسعية - الانعاش الاقتصادي - لم يسبق لها مثيل من قبل ، لا سيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها وفي ظل الوفرة في المداخل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة او الجاري تنفيذها والممتدة على طول الفترة من 2001 إلى غاية 2014.

2. مفهوم سياسة الانعاش الاقتصادي :

تعتبر سياسة الانعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب، تهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة وغالبا ما تكون هذه السياسة ذات التوجه الكينزي حيث تتبنى برامج لتنشيط الطلب الكلي (النظرية الكثرية) عن طريق الزيادة في الانفاق الحكومي والخاص والاستهلاك والاستثمار قصد تحفيز الانتاج (تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة⁴.

فارتفاع معدلات الانفاق العام على المشاريع سيؤدي حتما إلى زيادة الطلب بشقيه الاستهلاكي والاستثماري مما يساهم في تنشيط الاقتصاد وبعث حركية النمو ، فعلى سبيل المثال الاستثمارات التي قامت بها الدولة خاصة في البنى التحتية (الطريق السيار، إنجاز مليون وحدة سكنية) ساهمت في زيادة عدد المشروعات الاستثمارية في قطاع البناء والأشغال العمومية هذا من جهة ومن حبة أخرى أدت إلى زيادة الطلب على مادة الاسمنت نتيجة النقص في تغطية الطلب على هذه المادة في السوق أنشئت العديد من المؤسسات الاجنبية في هذا المجال منها مجمع أرسكوم للبناء الصناعي المصري (سابقا) ومجمع فروعون السعودي .لكن لابد من الاشارة أن نسبة الانفاق العام من الناتج المحلي الخام يجب أن لا تخرج من المجال (5 % الى 25 %).

أ.وسائل تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي :

* وسائل تطبيق سياسة الانعاش بواسطة الطلب :

- التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد (منح البطالة، مساعدات اجتماعية...) أو تلك المتعلقة بدعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع وغيرها من أنواع التحويلات التي تعتبر زيادة مباشرة أو غير مباشرة في الدخل المتاح وبالتالي تحفيز الطلب..
- الانفاق الحكومي الكلي الذي يزيد من طلب الدولة نفسها على مختلف السلع والخدمات.
- مشروعات التشغيل الكبرى التي تقوم بها الدولة لاسيما في مجال البنى التحتية كحل لمشكلة البطالة وكطريقة لجذب الاستثمارات الأجنبية.
- تخفيف الضرائب التي تؤدي إلى زيادة دخول الأفراد من ثم حفز الاستهلاك وتحريك عجلة الاقتصاد وإنعاشه.
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

* وسائل تطبيق سياسة الإنعاش بواسطة العرض :

- والخدمات من طرف المؤسسات أقل تكلفة وأكثر جاذبية ولتحقيق ذلك تتدخل الدولة بواسطة وسيلتين هما:
- تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة مما يشجع على الاستثمار الخاص
- القيام باستثمارات عمومية تهدف إلى تسهيل عمل المؤسسات وتشجيعها على الاستثمار وتوسيع نشاطاتها مثل تطوير شبكات النقل والاتصالات أو برامج البحث وتطوير التكنولوجيا الجديدة.... الخ حيث أن الكثير من هذه الاستثمارات العمومية تؤدي في النهاية إلى توفيرات خارجية هامة لصالح المؤسسات.

ب. شروط تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي:

- لفعالية سياسة الانعاش الاقتصادي لابد من توفر الشروط التالية:
- يجب أن تتوفر للمؤسسات الوسائل اللازمة لزيادة إنتاجها خاصة القدرة على القيام باستثمارات جديدة (مرونة للإنتاج بالنسبة للطلب)
- أن يكون الميل الحدي للاستيراد ضعيفا بمعنى أن لا يكون هناك اتجاه قوي لتلبية الطلب بواسطة المنتجات الأجنبية ذلك أن سياسة الانعاش على التشغيل يكون في هذه الحالة ضعيفا كما يمكن أن ينعكس سلبا على الميزان التجاري.
- أن لا يؤدي الزيادة في الإنتاج إلى زيادة قوية في الاستيراد وهو مل يؤدي إلى حدوث عجز في الميزان التجاري.

3. محتوى برامج سياسة الانعاش الاقتصادي:

أ. برنامج دعم الانعاش الاقتصادي: (المخطط 2001-2004): الذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار حوالي 7 مليار دولار أمريكي قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1.216 مليار دينار ما يعادل 16 مليار دولار بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.⁵

يهدف هذا البرنامج إلى الحد من القر وتحقيق التوازن الجهوي وإعادة بعث مسار النمو الاقتصادي.

الجدول رقم 01: يوضح مخصصات برنامج الانعاش الاقتصادي

أنشطة البرنامج	دعم الإصلاحات	دعم النشاط الزراعي	التنمية المحلية	التشغيل الكبرى	الموارد البشرية
مخصصات مالية	47	66	113	210	98

نسب مئوية % 8.95 % 12.38 21.52 40 % 17.14 %

معطيات بنك الجزائر <http://www.bank-of-algeria.dz/html/marcheint2.htm>

يتضح من خلال الجدول أن 40% من المخصصات المالية لبرنامج الانعاش الاقتصادي موجهة لقطاع الاشغال العمومية، والتي تغطي ثلاث جوانب هي التجهيزات الهيكلية لل عمران بمبلغ 14.29 مليا دج، إعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال ، الهضاب العليا بمبلغ 31 مليار دج، السكن وال عمران 35.6ملياردج.

أما التنمية المحلية فقد حظيت بنسبة 21.5 % من المبلغ المخصصة لهذا البرنامج تضمن انجازات مخططات (pcd) موجهة للتنمية والتوزيع للتجهيزات للأنشطة على كامل التراب الوطني.⁶

كما حظيت تنمية الموارد البشرية بنسبة 17.14 % من المخصصات المالية الموجهة لبرنامج الانعاش الاقتصادي ، ذلك بتكلفة قدرت ب 90 مليار دينار دج.

قد وزع هذا البرنامج على المجالات التالية : التربية الوطنية : 27 مليار دج ،التكوين المهني9.5 مليار دج ، التعليم العالي 18.9 مليار دج، البحث العلمي 12.38 مليار دج، الثقافة الاتصال 2.3 مليار دج، الصحة والسكان 14.7 مليار دج، شباب والرياضة 4 مليار دج، الشؤون الدينية 1.5 مليار دج. كما استفاد القطاع الفلاحي من دعم مالي بمبلغ 65 مليار دج أي حوالي 12.38M من المبلغ الاجمالي للبرنامج وذلك من أجل تكثيف الانتاج الفلاحي لتلبية الاحتياجات المحلية وترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية بالإضافة إلى محاور أخرى تضمنها هذا الدعم كحماية النظام البيئي والرعي ، مكافحة الفقر والتهميش ، معالجة ديون الفلاحين إلى جانب تقديم اعتمادات مالية كبيرة للفلاحين وغيرها من الانشغالات .

ب . البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 :

يهدف برنامج دعم النمو الاقتصادي إلى تثبيت الانجازات المحققة في الفترة السابقة وإلى وضع الشروط المناسبة لنمو مستديم مولد للرفاه الاجتماعي بتوفيره لموارد معتبرة هذا من جهة ومن جهة أخرى يساعد على تحسين معيشة السكان بتنمية البنية التحتية للبلاد لا سيما شبكات النقل ، الاشغال العمومية ، الري ، الفلاحة والتنمية الريفية.

وقد بلغت تكلفة البرنامج 150مليار دولار ، منها 40 % موجهة لتطوير البنية التحتية (الطرق ، النفل ،السدود...الخ) كما يوضحه الجدول التالي :⁷

الجدول رقم 02 : توزيع برنامج دعم النمو (2005-2009)

القطاعات	المبالغ المالية (مليار دج)	النسبة %
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الاساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية و تحديثها	50	1.1

100

4202.7

مجموع البرنامج الخماسي 2005-2009

معطيات بنك الجزائر <http://www.bank-of-algeria.dz/html/marcheint2.htm>

يلاحظ من الجدول أن 40.5% من المبلغ الاجمالي كانت مخصصة لبرنامج دعم المنو موجهة لتحسين ظروف معيشة السكان (الصحة ، الماء ، الغاز ، الكهرباء ...الخ) حيث قامت الدولة في إطار هذا البرنامج بإنجاز مليون وحدة سكنية ، إنجاز 1280 محطة لتزويد بالماء الشروب توزيع الغاز والكهرباء على نطاق واسع... في حين أن 45% من المبلغ الاجمالي كانت موجهة نحو إنجاز المشاريع الكبرى في مجال المنشآت القاعدية مثل الطريق السريع شرق غرب 1216 كلم، كهرة السكك الحديدية الموجودة 1200 كلم...الخ.

ج. برنامج توطيد النمو 2010-2014: يعتبر هذا البرنامج مكمل لبرامج السابقة سواء من حيث طبيعة المشاريع أو الاهداف المراد تحقيقها (الاهداف المرجوة) ، وقد رصد لهذا البرنامج 286 مليار دولار مقسمة إلى قسمين:

القسم الاول : يتضمن إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي يقدر بـ 156 مليار دولار.

القسم الثاني : يتضمن استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها مثل (السكك الحديدية والطرق والمياه...) بمبلغ 130 مليار دولار . ويهدف هذا البرنامج إلى:⁸

- تحسين التنمية البشرية
- مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الاساسية وتحسين الخدمة العمومية
- دعم التنمية الصناعية
- تشجيع إنشاء مناصب الشغل
- تطوير اقتصاد المعرفة
- تنمية البشرية ذلك من خلال:
- إتمام إنجاز مشروع 02 مليون وحدة سكنية
- إنشاء ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية
- إنجاز أكثر من 1500 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة
- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220000 سكن ريفي بالكهرباء
- تحسين التزويد بالماء الشروب
- إضافة إلى برامج أخرى هامة لقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال والجدول التالي يلخص المجالات المعنية ببرنامج توطيد النمو والمبلغ المخصصة لكل منها:

الجدول رقم 03: المجالات المعنية ببرنامج توطيد النمو و المبالغ المخصصة

المشاريع	المبلغ (مليار دولار)	النسبة %

40	114.4	تحسين التنمية البشرية
38.8	111	مواصلة تطوير المنشآت القاعدية
9.4	27	التنمية الصناعية
5.5	15.6	تشجيع إنشاء مناصب الشغل
5.3	15	دعم وتنمية الاقتصاد الوطني
1.05	03	تطوير اقتصاد المعرفة
100	286	مجموع المبلغ

معطيات بنك الجزائر <http://www.bank-of-algeria.dz/html/marcheint2.htm>

- دور السياسة المالية في تفادي تقلبات أسعار النفط:

- بالنظر للملكية الحكومة لقطاع الموارد الطبيعية (النفط) في معظم البلدان النامية ، فإن السياسة المالية تمثل أهم قناة تضخ بواسطتها عائدات تصدير الموارد في الاقتصاد المحلي ، أما القطاع الخاص فإنه يستفيد من هذه العائدات من خلال مختلف أنواع التمويل التي توفرها مؤسسات الوساطة المالية في البلد، وبافتراض أن قطاع الموارد في معظم هذه البلدان يعتبر قطاعا مغلقا فإن الحد الأدنى للارتباط المباشر بين هذا القطاع وقطاعات الأخرى تضمنه ميزانية الدولة التي تعتبرهم قناة يتم بواسطتها تحويل انتعاش قطاع الموارد نحو القطاعات الأخرى.

- يمكن للحكومة استخدام ارتفاع عائدات الموارد لتسديد ديونها (الداخلية والخارجية) أو تختار أن تنفقها بطريقة غير مباشرة من خلال خفض الرسوم على أنشطة الأعمال ، أو بطريقة مباشرة.

- وإذا ما استخدمت الحكومة هذه العائدات في تسديد ديونها الداخلية ، وإذا كانت هناك إمكانية لتداول السندات خارجيا وكان السوق المالي يتميز بكفاءة ، فإن ارتفاع عائدات البترول (نفترض أن الموارد الطبيعي هو النفط) سوف لن ينتج عنه أثر النفقات ولن يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع غير القابلة للتبادل الجاري ، ومن ناحية أخرى فإن لم تكن هناك إمكانية لتبادل السندات أو أن السوق المالي لا يتميز بالكفاءة ، فإن تدفقات رؤوس الأموال نحو الخارج سوف تكون أقل من ارتفاع عائدات البترول مما يؤدي إلى بعض التغيرات الحقيقية إلى إعادة التوازن في ميزان المدفوعات ، فيترتب عن هذا الوضع أثر للنفقات (ارتفاع حقيقي للصرف) أقل من الأثر الذي ينتج عن الفائض الابتدائي.

- مؤسسات المالية والميزانية المتخصصة وإدارة مداخيل النفط:

تعتبر السياسة المالية أهم قناة لانتقال تأثير تغيرات أسعار البترول لباقي الاقتصاد ولهذا فمن الضروري حماية وعزل الاقتصاد عن تقلبات عائدات البترول من خلال فك ارتباط سياسة النفقات العامة عن الدخل الجاري ، وإمكانية القيام بمثل هذا إجراء تكون عبر ربط النفقات بمستوى الدخل الدائم ، وهذا يعني أن الحكومة أن تقوم بالادخار أو مراكمة الأصول عندما ترتفع أسعار البترول عن

مستواها في المدى الطويل تستطيع السلطات المالية المناوبة بين تراكم الاصول وزيادة الانفاق وهذا تبعاً لتغيرات أسعار البترول حسب مستواها التوازني ، وهذه المسألة تعتبر جد مهمة في إدارة الفوائض النفطية.

ولأجل حماية وعزل سياسة الانفاق العام عن تقلبات عائدات البترول فقد قامت العديد من البلدان الغنية بالموارد بإنشاء ما يسمى مؤسسات المالية والميزانية المتخصصة بهدف تحسين إدارتها لمواردها المالية والمحافظة على استقرار نفقاتها ، وتشمل مؤسسات المالية والميزانية المتخصصة كل من صناديق النفط، القواعد المالية، تشريع المسؤولية المالية واعتماد سعر نفط مرجعي أكثر تحفظاً في إعداد الميزانية.⁹

4. أثر تقلبات أسعار النفط على التوازنات في الاقتصاد الجزائري:

إن انخفاض أسعار المحروقات أدى إلى انخفاض عائدات الدولة المحلية والخارجية وبالتالي سوف تستمر المديونية العامة الداخلية في الارتفاع ، ويزداد اللجوء التدريجي للمديونية الخارجية في المدى المتوسط والطويل في حالة استمرار الازمة ويزداد السحب من صندوق ضبط الموارد الذي بدأت إيراداته تتناقص ، الامر الذي يؤثر حتماً في تمويل البرامج التنموية والاستثمارية العامة في المخطط الخماسي 2019/2015 الذي يعلن عن تفاصيله بشكل واضح ونهائي، إذا لم يعد النظر بشكل جذري في أولوياته وآليات تمويلها والجدول التالي يوضح انعكاسات الازمة على المديونية والاستثمارات الاجنبية كما يلي:¹⁰

الجدول رقم 04: انعكاسات الازمة على المديونية والاستثمارات الاجنبية

المؤشرات	2013	2014	2015	2016
إجمالي الدين الداخلي (مليار دينار)	1301.4	1301	1400	1400
نسبة الدين الداخلي إلى الناتج المحلي الاجمالي	7.9 %	8 %	9 %	10 %
الديون الخارجية	3.4	3.5	4	5
الاستثمارات الاجنبية المباشرة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	0.9	0.7	0.7	0.6

معطيات بنك الجزائر <http://www.bank-of-algeria.dz/html/marcheint2.htm>

- خلال عام 2014، كانت عائدات التصدير 61.6 مليار دولار، أي بانخفاض بلغ نحو 9 % مقارنة بعام 2013، وهي تساوي 27 % من الناتج المحلي الاجمالي، ولم تعد تغطي كل الاستيرادات التي وصلت إلى 69.4 مليار دولار ، ومن المقرر أن تصل عائدات التصدير إلى 38 مليار دولار عام 2015 ، وهو ما يمثل 17 % من الناتج المحلي الاجمالي لذا لن تتم تغطية أكثر من 60 % من الاستيرادات الاجمالية أي 50 مليار دولار.

- وقد ظلت ميزانية التسيير والتجهيز مستقرة عند نحو 90 مليار دولار ، أي 40 % من الناتج المحلي الاجمالي، أما الإيرادات العادية فقد انخفضت انخفاضاً طفيفاً بين عامي 2013 و 2014 وهي تغطي أقل من 50 % من نفقات التسيير منذ عام 1990 وربما يصل عجز الميزانية 18 % من الناتج المحلي الاجمالي سنة 2015 بعد أن كان 21 % سنة 2014.

- لقد ارتفع عجز الميزانية التجارية، مقارنة بالناتج المحلي من - 4.4% عام 2012 إلى - 7.1% عام 2014 مع توقعات بلوغه - 12.1% عام 2015 ويجري تمويل العجز في الخزينة العمومية منذ عام 2006 من صندوق ضبط الإيرادات ، استنادا إلى فائض صادرات النفط عندما كان سعر البرميل مرتفعا جدا.
- ولكن بالنظر إلى ارتفاع الواردات وعجز الميزانية سنة بعد سنة، شهد هذا الصندوق انخفاضا بلغ نحو 40% عام 2014 مقارنة بعام 2012 أي من 75 مليار دولار إلى 45 مليار دولار.
- ينبغي أن نشير إلى أن احتياطات الصرف بلغت 194 مليار دولار عام 2013 بفضل سداد كامل للديون الخارجية للجزائر عام 2004 ن ثم إنها تراجعت 179 مليار دولار عام 2014 وبلغت 160 مليار دولار سنة 2015 ، كما تحذر الإشارة أيضا إلى انخفاض سعر البرميل النفط وتأثيره السلبي في الاقتصاد الجزائري من جراء ارتفاع الدولار خلال الفترة 2014-2015 ما أدى على انخفاض قيمة الدينار الجزائري بنحو 25%¹¹.
- **العواقب بالنسبة إلى السياسات وبرامج التنمية:**
- يمكن القول إن الجزائر دولة تستهلك أكثر مما تنتج وأن اقتصادها يعتمد كليا على النفط والغاز ، وإنها عرفت انخفاضا في الإيرادات من صادرات المحروقات عام 2014 ، لم تتوقعه الحكومة الجزائرية ، مع تأثير قليل في سياسات التنمية، وفي عام 2015 أدى الامر بالفعل إلى فقدانها نحو 40% من الإيرادات المتوقعة ، والتوقعات نفسها تبقى قائمة بالنسبة إلى عام 2016 إن بقي السعر على حاله لذل يمكن القول غن الأمر يتعلق ب " صدمة " تؤدي إلى الحاجة إلى تغيير سياسات التنمية وإلى برامج تقشف عاجل .
- وينبغي التذكير بأن الجزائر في ضوء هذه الازمة التي يمكن أن تستمر تتصف بالخصائص التالية :
- يأتي ناتجها المحلي الاجمالي بنحو 27% من عائدات النفط من خلال الخدمات التجارية، و 18% من الادارة العمومية ، و 10% من الزراعة ، و 5% من الصناعة فقط
- يبلغ معدل التضخم فيها حاليا 5.3%.
- أصبح عدد سكانها نحو 40 مليون نسمة، وسيصل إلى 50 مليون عام 2030.
- يبلغ عدد سكانها الناشطين نحو 12 مليون نسمة ، بينهم 28% في التجارة والخدمات (من بينهم 59% في القطاع غير المسجل أو السوق الموازية) ، و 17% في القطاع البناء والاشغال العمومية، و 11% في قطاع الزراعة ، و 14% فقط في الصناعة¹².
- يراوح معدل البطالة بين 10% و 11%، ولكنه يتصف إلى حد كبير بعدم الاستقرار (وظائف اجتماعية مؤقتة ذات إنتاجية منخفضة جدا) ، ويقدر هذا المعدل بنحو 25% بين الشباب الجامعيين.
- بلغ استهلاك الطاقة 45 مليون مكافئ، ويزداد هذا الاستهلاك سنويا نحو 5.4% سنويا من النفط الخام و 8% من الوقود، و 7% من الغاز الطبيعي، و 12% من الكهرباء، وتستورد الجزائر حاليا بين 2 و 2.5 مليون طن من منتجات النفط سنويا ، أي ما تراوح تكلفته بين 3 و 5 مليارات دولار ولاسيما الوقود لتعويض الاستهلاك المحلي.
- سيصل الدعم المباشر للميزانية عاتم 2016 إلى 12.4 مليار دولار منه 4.7 لفائدة السكان و 4.5 للأسر والمواد الضرورية و 3.2 بالنسبة إلى الصحة.
- سيبلغ الدعم غير المدرج في الميزانية وغير المباشر نحو 15.3 مليار دولار عام 2016 وذلك في ميدان الطاقة أساسا (الوقود. الغاز الطبيعي الكهرباء)

- تمكن صندوق ضبط الإيرادات إلى غاية عامي 2014 و 2015 من تلبية حاجات الميزانية وبرامجها ، ولكن بحلول عام 2016 قد يكون التوازن غير كاف وربما يتم اللجوء إلى احتياطات الصرف التي يمكن أن تغطي 35 شهرا من الاستيراد لذا نتساءل إن كلن يجب أن نكون راضين اعتمادا على هذه المعطيات مع أمل ارتفاع في سعر برميل النفط أو إن كان يجب - الان - إلى اتخاذ الاجراءات اللازمة من خلال ما يلي :
- أخذ إجراءات وقائية ، آخذين في الحسبان ، أولا ببرامج التطوير والدعم والاعانات التي جرت برمجتها فعليا في المجالات الاجتماعية التي تعد حيوية إلى السلام والامن الاجتماعي في البلاد.
- اغتنام هذه الفرصة من ناحية أخرى ، للقيام بإصلاحات اقتصادية واجتماعية عميقة قد تؤدي تدريجيا إلى تحرير الاقتصاد من الاعتماد على النفط.
- لقد قررت الحكومة بشأن ميزانيتها لعام 2016 التوجه إلى ترشيد النفقات مع انخفاض قليل يبلغ -9 % ، أي 77 مليار دولار ، ومع انخفاض مقداره - 3.3 % في ميزانية التسيير ، و -16 % في التجهيز ويتطلب هذا الاختيار اللجوء إلى صندوق ضبط الإيرادات ، ويستند هذا القرار الحفاظ على الاستثمارات العامة المهمة في البنية التحتية ، بما في ذلك تلك التي انطلقت بالفعل ، واستمرار جميع البرامج الاجتماعية والدعم بما في ذلك العمل ، وانخفاض الواردات خلال منح التراخيص المختلفة وخفض إنفاق الادارة، ورفع قليل لبعض الضرائب.¹³
- انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي والاحتياطات الرسمية:
- إن استمرار انخفاض أسعار النفط سيؤدي إلى تأثير السلبي المباشر على ثلث الناتج المحلي الاجمالي والتخفيض التدريجي لحجم الاحتياطات الرسمية ، وبالتالي في قدرة الدولة على ضمان وارداتها الاستراتيجية في المدى المتوسط والطويل ، وإضعاف مقدرتها التمويلية لبرامجها العامة والجدول التالي يوضح ذلك :¹⁴

الجدول رقم 05: انعكاسات الازمة على الناتج المحلي والاحتياطات الرسمية

المؤشرات	2013	2014	2015	2016*
الناتج المحلي الاجمالي الجاري (مليار دولار)	209	201	208	200
معدل نمو الناتج الاجمالي الحقيقي	2.8%	4%	3%	2%
إجمالي الاحتياطات (مليار دولار)	194	188	173	160
الاحتياطات بالأشهر من الواردات	33.7	32	28	24
نسبة قطاع المحروقات من الناتج المحلي الاجمالي	30%	30%	29%	29%

معطيات بنك الجزائر <http://www.bank-of-algeria.dz/html/marcheint2.htm>

* أرقام أولية وليست نهائية

➤ انعكاسات الازمة على الموازنة العامة للدولة

لقد بدأت الآثار السلبية لانخفاض أسعار البترول على الموازنة العامة بتزايد الرصيد السلبي الناتج عن انخفاض الإيرادات الجبائية التي تصل نسبتها إلى 62% من إجمالي الإيرادات العامة للدولة ، كما تزداد الخطورة إذا تفحصنا مؤشر رصيد الموازنة العامة خارج المحروقات من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات كما يلي :¹⁵

الجدول رقم 06: انعكاسات الازمة على الموازنة العامة للدولة

المؤشرات	2013	2014	2015	2016
رصيد الموازنة العامة من الناتج المحلي	1.5- %	7- %	15- %	18- %
رصيد الموازنة العامة خارج المحروقات من الناتج المحلي خارج المحروقات	33.5- %	36.5- %	35.1- %	40- %
نسبة الجبائية البترولية إلى إجمالي الإيرادات العامة	62 %	60 %	58 %	55 %

معطيات بنك الجزائر <http://www.bank-of-algeria.dz/html/marcheint2.htm>

➤ انعكاسات انخفاض أسعار النفط على سعر الصرف والقدرة الشرائية:

لقد أدى انخفاض أسعار البترول إلى انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري فبلغ خلال سنة 2014 سعر الدولار 80.65 وسعر الاورو تجاوز 106.9¹⁶ وبلغ في السوق الموازية 160 دينار الامر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار الواردات والتدهور النسبي للقدرة الشرائية وانعكاساتها على الأوضاع الاجتماعية، دون حصول تأثير إيجابي على الصادرات الجزائرية المرتبطة بأسعارها بالسوق الدولية ومحدودية صادرات السلع خارج المحروقات.

الجدول رقم 07: أثار الازمة على الدينار الجزائري مقابل الدولار

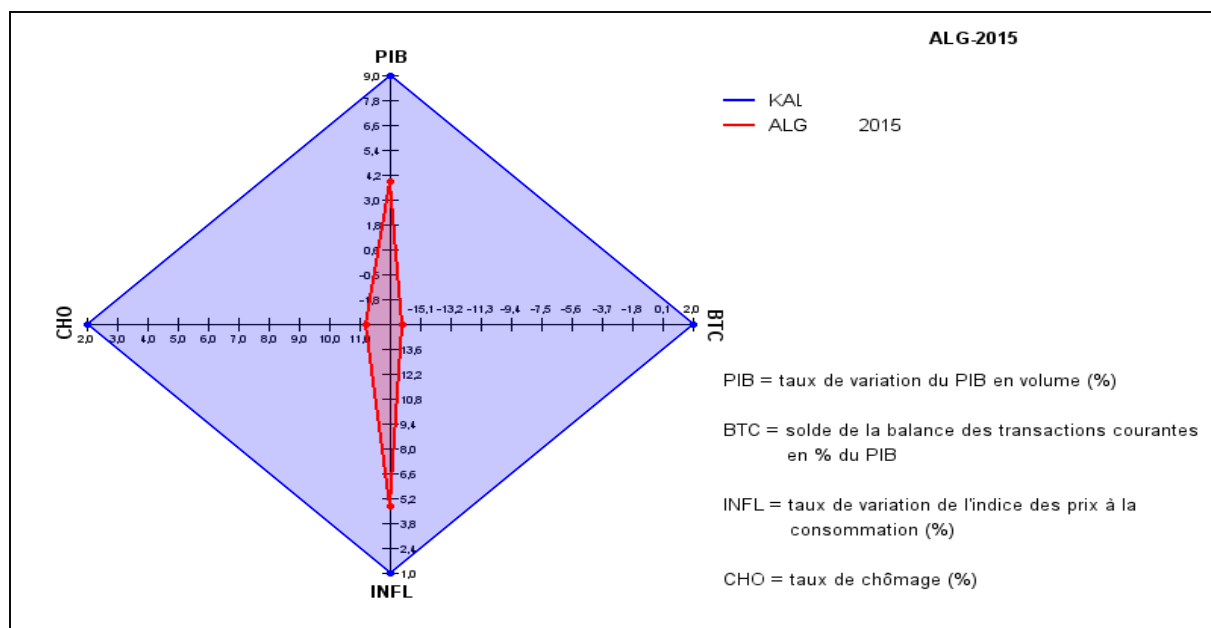
السنوات	2013	2014	2015	2016*
سعر الدينار مقابل الدولار	79.38	80.56	100.4	109.16..

معطيات بنك الجزائر <http://www.bank-of-algeria.dz/html/marcheint2.htm>

*معطيات أولية

5. تأثير تقلبات أسعار النفط على المتغيرات المربع السحري كالدور للجزائر خلال 2015:

يمكن توضيح أثر انخفاض أسعار النفط من خلال تمثيل المتغيرات الاقتصادية لمربع السحري كالدور لسنة 2015 بالاعتماد على المعطيات السابقة كما يلي:



تطلق صفة السحري على مربع كالدور لأن الواقع يبين أنه من الصعب تحقيق الاهداف الاربعة في وقت واحد خاصة في المدى القصير بسبب العلاقات التناقضية بين متغيرات المربع ، حيث إنه تبعا لاتجاه أقطاب مضلعات المربع في اتجاه معين ، فإنها تؤثر على الوضعية الاقتصادية للدولة والسياسة المتبعة. ومن ثم فإن الوصل بين القمم الاربعة (اتساع المساحة) يشكل الوضع المربع السحري كالدور وهو الوضع الامثل ، و من خلال الشكل يتضح جليا ان الاقتصاد الجزائر يواجه صعوبة كبيرة لان محاور المربع تتجه نحو الداخل (انحسار المساحة نحو الداخل) وهذا يدل على تدهور المؤشرات الاقتصادية مثل الحساب الجاري حوالي -16% ومعدل وارتفاع لمعدل التضخم الى 4.78% وانخفاض معدل النمو الاقتصادي إلى 3% وارتفاع في معدلات البطالة إلى 11%¹⁷ وهذا بسبب انخفاض أسعار النفط الى 52 دولار للبرميل وتدهور للعملة الوطنية 100.4 دج مقابل 1 دولار¹⁸ ، ومنه يمكن القول أن السياسة الاقتصادية في الجزائر تخضع بالأساس إلى تغيرات الوضع الاقتصادي الدولي المتمثل في أسعار المحروقات في الاسواق الدولية .

6. حتمية التنويع الاقتصادي الجزائري وأهدافه:

- مفهوم وأهداف ومحددات التنويع الاقتصادي

التنويع الاقتصادي هو سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية ورفع القيمة المضافة ، وتحسين مستوى الدخل وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتج واحد بمعنى آخر ، التنويع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى التنويع مصادر الناتج المحلي الاجمالي ، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الاسواق الخارجية.

في كثير من الاحيان ،يعتقد بأن التنويع الاقتصادي هو تنويع فقط لقطاع الصادرات، تنويع سلة السلع التصديرية هو في الحقيقة جزء من تعريف أو مفهوم التنوع الاقتصادي وجزء أساسي من تنويع هياكل الانتاج ، ومن هذا المنطلق فإن التنويع لا يعني بالضرورة وزيادة الصادرات غير النفطية فحسب بل يمكن أن يتضمن ايضا إحلال الواردات.

سبب آخر مهم يدفع إلى التنويع هو احتدام المنافسة خاصة مع بروز منافسين جدد ، وكذلك التخلف عن ركب التطورات التكنولوجية ، فمن الصعب على بلد أن يحتمي من منافسين جدد أو من التكنولوجيات الجديدة إذا ما بقي على هامش التقدم التكنولوجي أو غياب أي تنويع اقتصادي.

بصفة عامة ، يقصد بالتنوع الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل والتي من شأنها أن تعزز قدرات الدولة ضمن إطار التنافسية العالمية ، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الانتاجية في قطاعات متنوعة، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد غير مستلزم بمعنى أن التنويع الاقتصادي هو العملية التي تشير على الاعتماد مجموعة متزايدة من القطاعات تتشارك في تكوين الناتج.

وهكذا يمكن تلخيص الاهداف الرئيسية للتنويع الاقتصادي في ما يلي :

- التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والمقدرة على التعامل مع الازمات والصدمات الخارجية ، مثل تقلبات أسعار المواد الاولية كالبترول أو الجفاف بالنسبة للمواد الزراعية والغذائية ، أو تدهور النشاط الاقتصادي في الاسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة.
 - تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل وللنقد الاجنبي ولعائدات الميزانية العامة، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الاجمالي وتشجيع الاستثمار فيها.
 - تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات وزيادة الصادرات والتقليل من الاعتماد على الخارج في الاستيراد السلع الاستهلاكية وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الافراد.
 - تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية.
- يمكن التمييز بين نوعين من التنويع :

- **التنويع الافقي** : ويطلق على توزيع الاستثمار على أدوات من نفس الفئة أي على سبيل المثال قطاع البترول
 - **التنويع الرأسي**: ويطلق على توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة كاث لزراعة والصناعة والخدمات أو فئات مختلفة من الأدوات الاستثمارية كالأسهم والسندات.¹⁹
- **محددات التنويع الاقتصادي** :

هناك عدة متغيرات تلعب دورا مهما في نجاح أو فشل التنويع الاقتصادي ، وفي هذا الاطار يسرد تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالأمم المتحدة حول التنويع 2006 خمس فئات من المتغيرات التي تؤثر على عملية التنويع وهي:

- **العوامل المادية**: الاستثمار ورأس المال البشري
- **السياسات العمومية**: السياسات المالية والتجارية والصناعية من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية
- **متغيرات الاقتصاد الكلي** : سعر الصرف والتضخم والتوازنات الخارجية
- **المتغيرات المؤسسية** : الحوكمة، البيئة الاستثمارية والوضع الامني
- **الوصول إلى الاسواق** : درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال (القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية) والوصول على التمويل.
- وهكذا ، فإن غياب قطاع خاص حيوي وقوة عاملة ماهرة ومتطورة وبيئة مؤسسية وقانونية مشجعة وكذلك عدم استقرار في الاقتصاد الكلي كالارتفاع معدلات التضخم لا يساعد على انشاء وتطوير صناعات جديدة أو خلق مناخ ملائم لعملية تنويع الاعمال، كما أن نجاح التنويع الاقتصادي يتطلب توافر الخدمات المساندة والاساسية مثل التعليم والتدريب والخدمات الصحية بما يساهم في رفع معدات الانتاج والانتاجية كما يتطلب أيضا توفر بنية تحتية متطورة من خدمات المواصلات والاتصالات والمنافع العامة وغيرها.²⁰

المحروقات

- مؤشرات التنويع: هناك عدة مؤشرات لكن نقتصر على ما يلي :²¹

- دور الصادرات النفطية وغير النفطية في تغطية الواردات
- تنوع الصادرات وتنوع الواردات
- تنوع الإيرادات الحكومية ودور الإيرادات النفطية في تمويل الانفاق الحكومي
- تنوع الاستثمار وعلاقته بتنوع الناتج المحلي
- التنويع الاقتصادي والتطور التكنولوجي والمعرفي
- التنويع المكاني للأنشطة الاقتصادية .

إن التحدي الأول الواجب رفعه بالنسبة للجزائر يتمثل في ضرورة تنويع الاقتصاد الوطني نحو القطاعات كثيفة العمالة والخدمات التي تمتلك فيها الجزائر قدرة تنافسية على المستوى الدولي ، فالنمو يجب أن يعتمد على القطاع الخاص الوطني والاجنبي في القطاعات خارج المحروقات.

تعتبر الجزائر من أكثر الاقتصاديات تركزا وأقلها تنوعا فهو متخلف عن اقتصاديات البلدان المجاورة كتونس والمغرب الذي يتميز بالتنوع أكبر ويتصدیره لعدد أكبر من المنتجات .واندونيسيا والامارات العربية المتحدة التي تعتبر صادراتها أقل تركزا من الجزائر. وعليه يتبن وضع استراتيجية لتنويع الاقتصاد خارج المحروقات وتقليص درجة التبعية للمتغيرات الخارجية.²²

النتائج :

- إن الهدف من برامج الاستثمارات العمومية التي تم إطلاقها في الفترة 2001-2014 هو تدارك للتأخر المسجل في جميع القطاعات من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني وتهيئته لاستقبال الاستثمار الاجنبية
- ساهمت الاستثمارات العمومية في تنشيط الطلب الكلي فحققت بذلك زيادة في العرض الكلي، سمحت هذه الزيادة في خلق المزيد من فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة
- ورغم من امتلاك بلادنا لكل الامكانيات وعوامل الجلب إلا أن تدفق الاستثمارات الاجنبية عرف تذبذبا بسبب عدم ملائمة مناخ الاعمال وعدم استقرار قوانين الاستثمار في الجزائر خاصة مع إصدار قانون 49-51%
- إن النتائج المحققة من البرامج الاستثمارية تعد محدودة إذا ما قارناها بالأموال المخصصة لها ويرجع ذلك إلى ضعف مرونة الجهاز الانتاجي مع التغيرات في الطلب الكلي المتزايد الناجم عن توسع الدولة في نفقاتها الامر الذي سبب في زيادة الواردات تلبية لهذا الطلب.
- أن نسبة المشاريع الاستثمارية الاجنبية بقيت ضعيفة منذ انطلاق هذه البرامج .

المقترحات:

أن تثنى الايجابيات واحتواء السلبيات يتطلب القيام بمجموعة من المراجعات ونوجزها فيما يلي :

1. ربط مخصصات البرامج الاستثمارية بالطاقة الاستيعابية للاستثمار وبقدرة الانجاز الوطنية وإلغاء التعددية في البرامج التكميلية للوصول إلى الكفاءة التخصيصية للاستثمار.
2. إعداد خطة عامة أهدافها الاستراتيجية العامة ومعاييرها الادائية ومؤشراتها القياسية الدورية وتفاصيلها القطاعية للتحكم في مدخلات ومخرجات المشاريع المبرمجة وتلبية الطلب المتعلق باحتياجاتها في اطار التنمية فروع القطاعات الانتاجية وتصحيح الاختلالات الداخلية واحتواء حالة الاغراق الحالية للاقتصاد الوطني بالواردات

3. الاهتمام باستراتيجية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات التوجه التصديرية وتقديم الدعم الضروري لها لما تلعبه هذه المشروعات من دور في ترقية الصادرات خارج المحروقات.
4. تحسين نوعية التعليم والاستثمار في رأس المال البشري والتركيز على جودة التعليم
5. مراجعة النظام المصرفي وتنشيط بورصة الجزائر من أجل توفير وخلق بدائل للتمويل
6. مكافحة الفساد بكل أنواعه ومحاولة تحسين الترتيب العالمي والخروج من المراتب الأخيرة وتحسين مؤشر التنافسية لما لهما من دلالات مهمة ومصيرية في الاقتصاد وغيرها من المجالات الأخرى.

الهوامش والمراجع:

- ¹ جبير نعمة بخيت ، السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد ، جامعة الكوفة، ص 2
- ² محمد كريم فروف، تقييم الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، أبحاث الملتقى الدولي، جامعة سطيف 1، أيام 11/12/2013، ص 13
- ³ صالح صالحي، تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكنزوية واستراتيجية النمو غير المتوازن الفترة 2001/2002، ص 2
- ⁴ موري سمية، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014-2015 ص 154
- ⁵ شكوري سيدي محمد ، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر ، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان 2011-2012 ص 46
- ⁶ جديدي روضة ، أثر برنامج سياسة الانعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، أبحاث المؤتمر الدولي " تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي 11/12/2013 مارس 2013"، جامعة سطيف ، ص 7
- ⁷ جديدي روضة ، المرجع السابق ، ص 9
- ⁸ جديدي روضة ، المرجع السابق ، ص 10
- ⁹ شكوري سيدي محمد ، المرجع السابق ص 46
- ¹⁰ صالح صالحي ، المرجع السابق ، ص 9
- ¹¹ عبد المجيد عطار ، انخفاض أسعار النفط وتأثيراته في الاقتصاد الجزائري، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ندوة " تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة " ، الدوحة نوفمبر 2015، ص 9
- ¹² شكوري سدي أحمد ، المرجع السابق ، ص 47
- ¹³ عبد المجيد عطار ، المرجع السابق ، ص 11
- ¹⁴ صالح صالحي ، آثار انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، ص 7
- ¹⁵ صالح صالحي ، المرجع السابق ، ص 8
- ¹⁶ <http://www.bank-of-algeria.dz/html/marcheint2.htm>
- ¹⁷ <http://www.ons.dz>
- ¹⁸ <http://www.bank-of-algeria.dz>
- ¹⁹ المعهد العربي للتخطيط، سياسات التنويع الاقتصادي تجارب دولية عربية <http://www.arabapi.org/ar/training/course.aspx?key=221&year=2014&iframe=true&width=100%&height=100%>

- ²⁰ المعهد العربي للتخطيط، المرجع السابق
- ²¹ مؤشرات التنويع الاقتصادي بخطط التنمية، وزارة الاقتصاد والتخطيط ، المملكة العربية السعودية ، 2013 ، ص 22
- ²² ناجي بن حسين، التنمية المستدامة في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري قسنطينة، ص 27

إدارة المعرفة "أسلوب متكامل للإدارة الحديثة"

د/ واضح فواز

الجامعة؛ المركز الجامعي ميله الجزائر
E-mail: feuaz.ouadeh28@gmail.com

أ/ نويري مجدي

الجامعة؛ سطيف 01 الجزائر
E-mail: madjdi_nouiri@yahoo.fr

Knowledge management "an integrated approach to modern management"

Received: jan 2017

Accepted: fév 2017

Published: mars 2017

Abstract:

This study deals with a modern methods of management, depending on the various research to study the importance of knowledge for the success or failure of any institution , as the availability of knowledge and to understand and use in a timely manner may contribute to the transformation of the organization from a certain competitive position to the competitive position better , and this premise came the attention of researchers and thinkers in the field of management in order to determine an integrated management model based on knowledge as the most important element of the production elements in the modern economy .

(JEL) Classification : M10,M12

ملخص:

تناولت هذه الدراسة أحد الأساليب الحديثة في الإدارة، وذلك تبعا لمختلف الأبحاث التي تعنى بدراسة أهمية المعرفة بالنسبة لنجاح أو فشل أي مؤسسة، حيث أن توفر المعرفة وفهمها واستخدامها في الوقت المناسب قد يساهم في تحول المؤسسة من موقع تنافسي معين إلى موقع تنافسي أفضل، ومن هذا المنطلق جاء إهتمام الباحثين والمفكرين في مجال الإدارة سعيا لتحديد نموذج إداري متكامل مبني على المعرفة كأهم عنصر من عناصر الإنتاج في الإقتصاد الحديث.

الكلمات المفتاحية: الإدارة، اقتصاد المعرفة، الأساليب الحديثة في الإدارة، الإقتصاد الرقمي.

رموز jel: M10,M12

تمهيد:

من بين المفاهيم الاقتصادية الحديثة المتداولة بشكل كبير في العصر الحالي نجد إقتصاد المعرفة، هذا الأخير الذي يعتبر أحدث ما توصلت إليه مختلف الدراسات الاقتصادية، فقد أصبحت المعرفة العنصر الأساسي لأي نشاط إقتصادي مهما كان نوعه وحجمه، ذلك لأن عنصر المعرفة متضمن في كل عناصر الإنتاج التقليدية إنطلاقاً من المعرفة المرتبطة بالطبيعة إلى المعرفة الموجودة لدى العامل ثم رأس المال الذي ماهو إلا نتاج لمجموعة من المعارف إلى التكنولوجيا، إلى التنظيم، هذا التوجه الحديث أكسب المعرفة صفة المورد النادر غالي الثمن، ومن هنا جاء توجه جديد للإدارة يعنى بهذا المورد الذي يتطلب أسلوب إداري يختلف عن الأساليب التقليدية، ألا وهو إدارة المعرفة، هذه الأخيرة ظهرت كنتيجة للعديد من الجهود البحثية لمفكري الإدارة المعاصرين.

والإشكال المطروح هو: ماهو مضمون هذا الأسلوب الجديد للإدارة؟، وماهي المتطلبات الجديدة اللازمة لنجاح إدارة المعرفة؟.

أولاً : ماهية المعرفة.

● **مفهوم المعرفة:** تعددت المفاهيم المقدمة للمعرفة بتعدد وجهات نظر الباحثين والكتاب في هذا الشأن، فهناك من ينظر إليها على أساس أنها معلومات أو (عناصر) ¹ يمكن تخزينها ومعالجتها، وآخر ينظر إليها على أساس أنها خبرات متراكمة سواء في رؤوس الأفراد أو في الذاكرة التنظيمية للمؤسسة (*polam*) ²، وهناك من ينظر إليها على أساس أنها نوع من الوحي والإيمان في اتخاذ القرار (*Nonaka*) بقوله إن المعرفة هي "الإيمان المحقق الذي يزيد من قدرة الوحدة أو الكيان على العمل الفعال" ³، وهناك من أعطى لها صيغة رياضية "K=(I+T)*S" ⁴ حيث (K = المعرفة، I = المعلومات، T = التكنولوجيا، S = التقاسم)، وهناك من نظر إليها من جانب اجتماعي **Darling** حيث عرفها بأنها "هي عبارة عن الموجودات الغير منظورة مثل الأسس الاجتماعية للدولة، تشمل الخبرة الواسعة المتراكمة وأسلوب الإدارة المتميز والثقافة المتراكمة للمؤسسة" ⁵.

إلا انه ومع تعددها لم يتفقوا على مفهوم موحد وشامل للمعرفة، وفيما يلي جدول لأهم المفاهيم المقدمة لها في نظر بعض

الباحثين :

الجدول رقم 1 : مفاهيم مقدمة للمعرفة

الباحث	مفهوم المعرفة
Hornby	الفهم المكتسب من الخبرة، أو الفهم المتأني من خلال الدراسة والتعلم
Zeithaml	هي موجودات لها القدرة على تحويل التقنية من مرحلة البحث إلى مرحلة التطبيق لإنتاج سلع وخدمات
Drucker	هي القدرة على ترجمة المعلومات إلى أداء لتحقيق مهمة محددة أو إيجاد شيء محدد، وهذه القدرة لا تكون إلا عند البشر ذوي العقول والمهارات
Wit & Meyer	هي قدرة الفرد على التعرف على الأشياء وتمييزها
Stewart	إنها رأسمال فكري وقيمة مضافة تتحقق عند استثمارها بشكل فعلي
Dermott	المعرفة هي نوع من بقايا البصيرة المتراكمة عند استخدام المعلومات والخبرة في التفكير، وما تحتفظ به نتيجة هذا التفكير في مشكلة ما، وما نتذكره عن طريق التفكير
Day & Neal	هي عبارة عن معالجة معلومات وتصورات ذهنية من الأفراد
Daft	هي عبارة عن تراكم لدى الأفراد والمنظمة وذلك عن طريق إضافة ما تكسبه من معلومات إلى الخبرات ، الفكر المسبق والخلفية الثقافية التي تمتلكها مسبقاً، وتكون على نوعين ظاهرة يسهل التعبير عنها وضمنية يصعب التعبير عنها ونقلها إلى الآخرين
العلي، عبد الستار	عبارة عن معلومات بالإضافة إلى روابط سببية تساعد في إيجاد معنى للمعلومات
الصباغ	مصطلح يستخدم لوصف فهم أي منا للحقيقة.

الكبسي	إنها كل شيء ضمني أو ظاهري يستحضره الأفراد لأداء أعمالهم بإتقان أو لاتخاذ قرارات صائبة
الجمعية الأمريكية للتدريب والتطوير	أحد موجودات المنظمة الأكثر أهمية من الموجودات المادية
Bellinger	نماذج علاقات البيانات والمعلومات مع النماذج الأخرى

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مجموعة كتب ومواقع الكترونية

إن الجامع في هذه المفاهيم أنها ركزت على صنف المعرفة (الصريحة والضمنية)، مما يمكننا من حصر مدخلين رئيسين لمفهوم المعرفة:⁶

المدخل الأول : على أساس أنها صريحة سهلة النقل ونعدد المفاهيم التالية لها

- هي الخبرة التي يمكن توصيلها وتقاسمها، أو المعلومات في النشاط
 - هي مجموعة البيانات والمعلومات التي تم تنظيمها ومعالجتها لنقل الفهم والخبرة
- المدخل الثاني :على أساس أنها ضمنية غامضة صعبة النقل والنشر، ونعدد المفاهيم التالية لها :
- المعرفة هي ما يبقى في رأس الفرد

-المعرفة هي المزيج السائل من الخبرات والقيم والمعلومات السبابة والرؤيا الخبيرة التي تقدم إطارا لتقييم وتقرير الخبرات والمعلومات الجديدة

كما نلاحظ من الجدول بالإضافة إلى تركيزها على صنف المعرفة، أن هناك مزج وتربط كبير بين مصطلح ومفهوم المعرفة وكلا من مصطلحي البيانات والمعلومات، وفيما يلي بعض التمييز بينها:

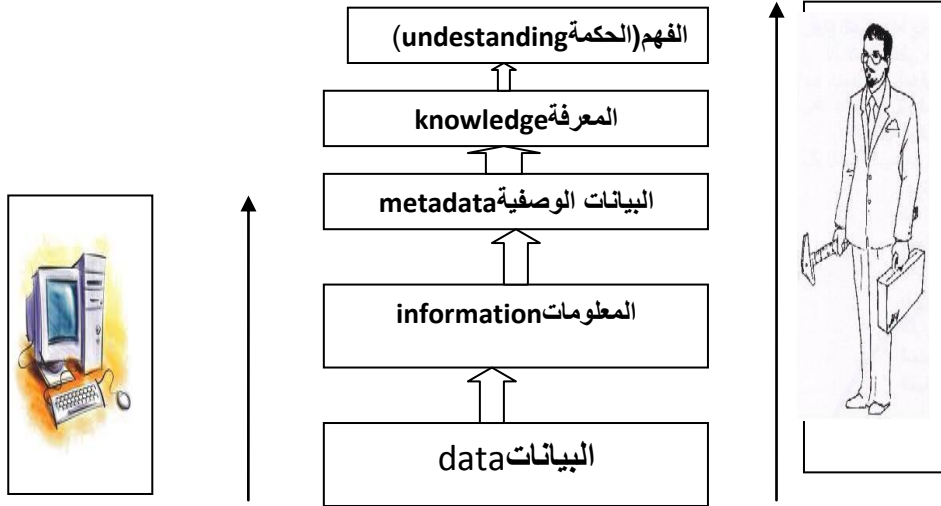
- التمييز بين مفهوم المعرفة ومفهومي البيانات والمعلومات: نظرا للتربط الكبير بين مصطلح المعرفة ومصطلحي البيانات والمعلومات، اجتهد الباحثون في التمييز بينها، عبر تحديد مفهوم هذه المصطلحات، حيث يرى براين **Bryan** "البيانات على أنها معطيات مستمدة من الملاحظة أو التجربة، والمعلومات هي بيانات في سياق معين(أي بيانات مرتبطة بتفسير ما، أما المعرفة فهي معلومات تم تنظيمها وتوليفها، أو موجز لتعزيز الفهم والوعي)"⁷، ويقول **Allen Slender** "إن المعلومات هي حزم صغيرة مفككة لحقائق معينة"⁸، كما يرى (بيتر دراكر **peter drucker**) "أن المعلومات هي بيانات ترتبط ضمنا بسياق وهدف، أي التمييز الذي يصنع تمايزا ويعطي إدراكا ، أما المعرفة هي مزيج من الأفكار والقواعد والإجراءات التي تهدى (تصحح) الأفعال والقرارات"⁹

ولتمييز بين هذه المصطلحات يرى د.فهد بن معقل العلي "البيانات على أنها مجموعة من الحقائق المجردة عن موضوع محدد، وهي المادة الأولية التي تستخلص منها المعلومات، كما أن المعلومات هي في حقيقة الأمر عبارة عن بيانات تمنح صفة المصادقية، ويتم تقديمها لغرض محدد، فالمعلومات هي ناتج معالجة البيانات، تحليلاً وتركيباً، أما المعرفة هي كل شيء يحيط بالفرد من بيانات، معلومات، ذكاء، قدرات، اتجاهات، مهارات، قيم، وحكمة سواء كانت في الماضي أو الحاضر، يستحضره الفرد ويستخدمه لأداء عمله بإتقان لحل المشكلات، واتخاذ قرارات ناجحة، بهدف رفع الإنتاجية، وتقديم الخدمات بشكل أفضل"¹⁰

وعلى ضوء هذه المفاهيم يمكن القول أن البيانات هي المعطيات الأولية أو الخام من مثيل الأرقام والصور المستوحاة من الواقع، أما المعلومات فهي نتاج معالجة البيانات يدويا أو حاسوبيا أو بالحالتين معا مما يجعلها "أكثر قيمة" ¹¹ وعلى مستوى عال من الدقة، لتأتي بعدها المعرفة بشقيها الضمني والصريح ذات القيمة الأكبر والأعلى من حيث الدقة والثقة، تكسب حاملها نوع من الحكمة

والرشادة في اتخاذ القرارات ، واهم ما يميزها عن المعلومة هو أنها قد تكون ضمنية (الجزء الأكبر منها) أو صريحة عكس المعلومة كونها صريحة دائما.

الشكل رقم 01: التسلسل الهرمي للبيانات والمعلومة والمعرفة حسب براين بيرجرون Bryan Bergeron



Source: Bryan Bergeron, Essentiel of knowledge , p11.

- **خصائص المعرفة:** يقول **Kothuri** الخثري " إن المعرفة ميزة تنافسية للمنظمة المعاصرة، إذ أنها مورد تصعب محاكاته وتقليده، ويمكن مالكة من إنتاج سلعة فريدة تتمتع بالحماية"¹²، تعكس هذه المقولة أهمية المعرفة من خلال خصائصها، هذه الخصائص التي جعلت منها مصدرا متجددا للثروة حسب نظر العديد من المفكرين والباحثين، حيث تعددت اجتهاداتهم بغية حصرها في خصائص معينة، ولعل حصر كل هوسيل وبيل **Housel and Bell** هو الشامل فيها، حيث طرحا مجموعة خصائص للمعرفة كالتالي:¹³

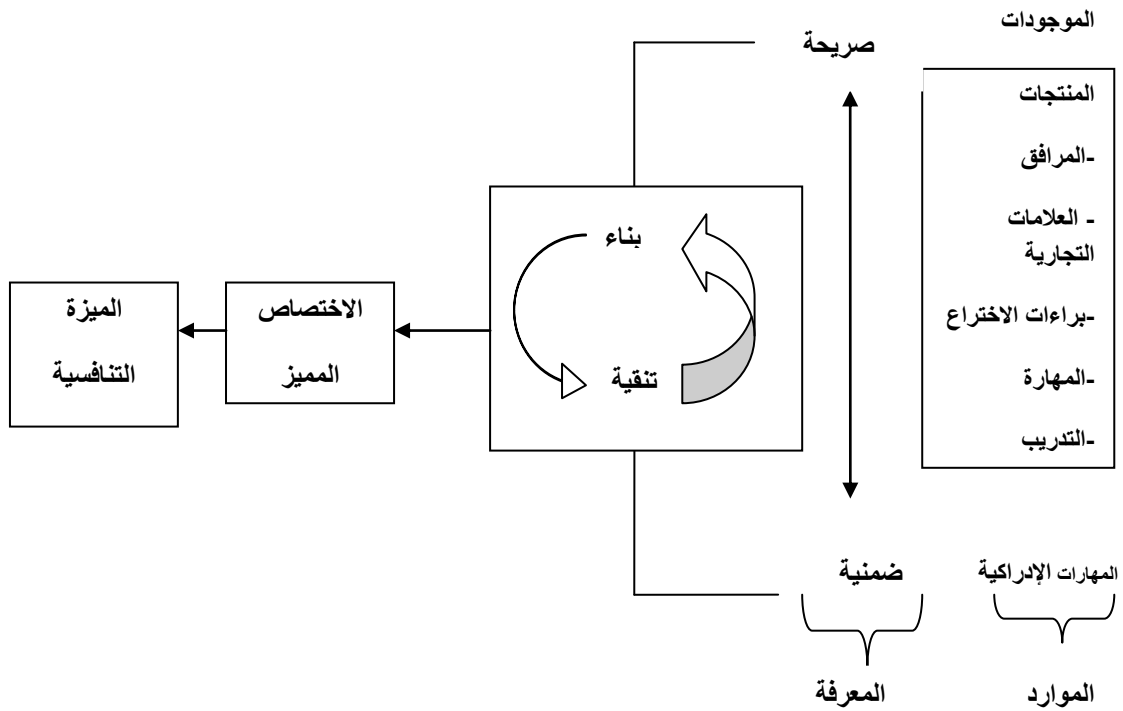
- 1- إمكانية تولد المعرفة (خلق معارف جديدة) : ونجدها خصوصا في الشركات ذات الخصوبة الفكرية (الأفراد المبدعون) مما يجعلها قادرة على خلق أو توليد معارف جديدة انطلاقا من معارفها الحاضرة أو القديمة.
- 2- إمكانية اضمحلال المعرفة (موت المعرفة) : نتيجة لإحلال معرفة جديدة مكان القديمة، أو موت المعرفة الضمنية نتيجة لموت حاملها.
- 3- إمكانية امتلاك المعرفة : من خلال تحويل المعارف في شكل براءات اختراع أو أسرار تجارية تتمتع بالحماية القانونية، شأنها شأن الملكية المادية، وفي أحيان كثيرة نجد أن الشركات لا تصرح مطلقا بنتائج أبحاثها حيث تبقى رهينة السرية التامة لكي تبقى المحتكرة الوحيدة لها، وهذا ما نجده خاصة في الشركات ذات التكنولوجيا المتطورة .
- 4- المعرفة متجذرة في الأفراد : ليس كل المعارف في الشركة هي صريحة ومنظورة ، فالكثير من المعارف يحتفظ بها في رؤوس الأفراد بصورة ضمنية غير منظورة، مثل خبرات الأفراد كالجراحين والمهندسين... الخ
- 5- إمكانية تخزين المعرفة : ففي العشرين سنة الماضية تم تخزين معارف أكثر ما تم تخزينه في تاريخ البشرية منذ وجودها، ويتم التخزين على الورق، الأفلام، الأشرطة، والآن على وسائل الخزن الالكترونية .

رغم التعدد في حصر خصائص المعرفة تبقى كونها أثرية غير ملموسة من أهم خصائصها على باقي العناصر الأخرى، بالإضافة إلى أن تميزها بهذه الخصائص صعب التعامل معها خاصة في مجال قياسها.

● **أهمية المعرفة:** تعددت الأقاويل الممجة للمعرفة في غالبية دراسات وأبحاث المفكرين، خاصة الجزء المتعلق بدورها في خلق وتوليد الميزة التنافسية، حيث يقول **Heibeler** "إن المنظمات التي تستطيع تطوير أفضل ممارسات إدارة المعرفة هي المنظمات التي ستملك الميزة التنافسية"¹⁴، كما يرى نعيم إبراهيم الطاهر "أن المعرفة هي بمثابة مفاتيح تسمح بفتح الزمن، وباستنساخ أحداث الماضي، والتنبؤ للمستقبل، ومعرفة مركز التوازن والاستقرار، وبالتالي تسمح لنا بتحقيق الأهداف وبأسرع وقت وأسهل طريقة ممكنة، فالمعرفة التي تقول كل المعادن تتمدد بالحرارة، هي مفتاح يمكن استعماله لتحقيق أهداف نسعى إليها بسهولة وسرعة"¹⁵، بالإضافة إلى تأكيد كل من **coakes & Wiig** بقولهما "إن المعرفة هي العامل الذي يولد الرؤيا، والمكون الذي يقود تفكير الناس، والقدرة التي تقود إلى السلوك القائم على العقلانية، كما أنها العامل الذي يخلق قيمة للمنظمة، بل وهناك منظمات لا تقوم إلا بتوفرها على حد معين من المعرفة"¹⁶.

هذا التدرج في اكتساب الميزة التنافسية، بداية من اكتسابها للمعرفة بالاعتماد على مواردها المعرفية الخاصة، أو لجوئها إلى موارد خارجية، ثم تليها مختلف العمليات المتعلقة بها، وصولاً إلى تحقيقها الميزة التنافسية، مثلما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 02: الوصلات بين الموارد و المعارف والميزة التنافسية



source: Alain HALLEY et Martin BEAULIEU, Gestion des compétences à l'intérieur de la chaîne d'approvisionnement, revue Journal of Business Logistics École des HEC, Montréal, Québec,. Août 2000

¹⁷ مما جعلها تحظى بأهمية كبيرة، هذه الأهمية التي كسبتها من خلال مساهمتها:

- 1- في زيادة مرونة المؤسسات من خلال دفعها إلى الاعتماد على أشكال للتنسيق والتصميم والهيكل أكثر مرونة.
- 2- إتاحة المجال للمؤسسة للتركيز على الأقسام الأكثر إبداعاً ، والتحفيز المتوصل لأفرادها على الإبداع والابتكار.
- 3- مواكبة التغيير المتسارع في بيئة الأعمال ، ذات التعقيد المتزايد ، من خلال قدرتها على إحداث التغيير الجذري في المؤسسة ، وجعلها أكثر معرفية.
- 4- إمكانية الاستفادة منها كسلعة نهائية عبر بيعها ، أو وسطية تستخدم لتعديل منتج معين ، أو إيجاد منتجات جديدة.
- 5- أصبحت الأساس في خلق الميزة التنافسية.
- 6- تعتبر الأساس الحقيقي لكيفية خلق المؤسسة وتطورها ونضجها وإعادة تشكيلها ثانية.

ثانيا : مصادر المعرفة.

من الصعب حصر مصادر المعرفة لعدة أسباب أهمها كونها أثرية غير ملموسة، مما جعلها صعبة التحديد والقياس خاصة الضمنية منها، إلا انه يبقى الفرد المصدر الأول والأكثر لها حسب عديد الدراسات، في حين يرى آخرون أن البيانات المكتسبة من البيئة هي مصدر المعلومات الأول التي تتحول فيما بعد إلى معرفة (هرم المعرفة)¹⁸ .
والأكيد في الأمر أن كليهما يعدان مصدرا للمعرفة سواء الضمنية أو الصريحة منها، واللذين يمكن أن نجدتهما داخل المؤسسة أو خارجها، وعليه يمكننا حصر مصادر المعرفة للمؤسسة في نوعين، هما:¹⁹

• المصادر الداخلية:

النابعة من داخل المؤسسة من خلال خلق معارف جديدة أو تطوير المعارف القديمة ، بناء على خبرات أفراد المتراكمة خلال عملهم وكذا تكوينهم وتعلمهم، بالإضافة إلى العمليات التكنولوجية المعتمدة، ومن الأمثلة على المصادر الداخلية نذكر(المؤتمرات الداخلية، المكتبات الإلكترونية، والتعلم ، الحوار، العمليات الداخلية للأفراد عبر الذكاء والعقل والخبرة والمهارة ، البحوث وبراءات الاختراع ..الخ)، كما يحصر الدكتور علاء فرحان المصادر الداخلية للمؤسسة في العناصر التالية:²⁰

1- استراتيجيو المعرفة (knowledge strateigist)

هم خبراء الإستراتيجية والمنافسة القائمة على المعرفة، الذين يلتقطون وبشكل فاعل وعميق الأدوار الجديدة للمعرفة داخل المؤسسة باعتبارها رأس مال فكري .

2- مهنيو المعرفة (knowledge professionals)

هم الذين يتعاملون مع المعرفة كموضوع وهم المسؤولون عن المعرفة السببية (معرفة what)، مهمتهم استيعاب المضمون المعرفي ومعرفة أساليب الحصول عليها واستيعابها بالمنهجية الفعالة لتوليدها أو جعلها قادرة على العمل في مجالات الاستعمال المختلفة .

3- عمال المعرفة (knowledge workers)

مهمتهم توفير كل عوامل الدعم والإسناد المهني للمعرفة، فهم يقومون بجمع المعلومات وتصنيفها وجدولتها وتخزينها وإيصالها، والاستجابة لكل الطلبات ذات العلاقة بالموارد المعرفية الخام .

- **المصادر الخارجية:** النابعة خارج المؤسسة، المتوقفة على العلاقات القائمة بين المؤسسة مع بيئتها أو محيطها الخارجي من زبائن، دولة، مؤسسات أخرى... إلخ، كالمكتبات و الإنترنت، المنافسون، الموردون، العملاء، الجامعات ومراكز البحث العلمي، وبراءات الاختراع الخارجية.. إلخ، كما يحصر الدكتور علاء فرحان طالب هذه المصادر في العناصر التالية:²¹

1- الزبائن (Customers)

حيث يشير **Stwerat** إلى أن الزبون يشكل مصدرا مهما للمعلومات ومن ثم للمعرفة الذي يجب على المؤسسات أن تأخذه بعين الاعتبار، فكلما كانت المؤسسة أكثر قدرة على الإصغاء والتفاعل معهم بالاستجابة السريعة لمتطلباتهم وإشباع حاجياتهم زادت من ثقتهم فيها وبالتالي يشكلون مصدرا مهما للمعرفة.

2- الموردون (Suppliers)

هم المصدر الأساسي الأكثر أهمية بالمعرفة المتعلقة بالسوق الصناعية والموارد ومواصفاتها وخدماتها.

3- المنافسون (Competitors)

حيث تسعى العديد من المؤسسات إلى إغراء واستقطاب أفراد المعرفة في المؤسسات المنافسة، وأي تسرب لأفرادها باتجاه المنافسين هو بمثابة سرقة وسلب لمواردها الأكثر حيوية.

4- الشركاء (Partners)

هم المصدر الذي يوفر بطريقة جاهزة وسريعة ما تفتقد إليه المؤسسة من معارف وخبرات، وهذا يتم بالتشارك وتحالف مع المؤسسات الأخرى بشكل متكامل وإيجابي.

ثالثا: أنواع المعرفة (تصنيفات المعرفة).

قدمت العديد من التصنيفات للمعرفة وتنوعت من قبل الباحثين والمختصين، إلا أن أهم هذه التصنيفات هو ما قدمه ميشيل بولاني (M. Polany)²² حين ميز بين المعرفة الصريحة والمعرفة الضمنية بقوله "إننا نعرف أكثر مما نستطيع قوله للآخرين، وأننا يمكن أن نعمل أشياء بدون أن نكون قادرين أن نخبر الآخرين بالضبط كيف نعمله"²³، وهو ما ساندته المفكر الكبير إيكاجيرو نوناكا (I. Nonaka) في دراسته الريادية "الشركات الخالقة للمعرفة" في أواخر عام 1991، وبالرغم من تعدد التصنيفات المقدمة للمعرفة، يبقى أهمها واشملها تصنيفها إلى معرفة صريحة وضمنية، كالآتي:²⁴

1- المعرفة الصريحة "تعقيل الواقع"²⁵

هي المعرفة الرسمية، المكتوبة أو المرمزة التي تحتويها المراجع، الكتب، الوثائق، المدونات، التقارير، وأوساط تخزين المعلومات الرقمية، ولذلك فهي سهلة النقل إلى الأفراد، يقول عنها **Allen** بأنها "هي المعرفة التي يمكن للأفراد تقاسمها فيما بينهم، وتشمل كل من البيانات والمعلومات التي يمكن الحصول عليها.. إلخ"²⁶، كما يمكن بصفة مستمرة إعادة قراءتها وإنتاجها وبالتالي يسهل خزنها واستخراجها، وتسمى بالمعرفة المتسربة لإمكانية تسربها إلى خارج المؤسسة، ونجدها في أشكال الملكية الفكرية المحمية قانونا كما في براءات الاختراع، حقوق النشر، الأسرار التجارية... إلخ، كما نجدها مجسدة في منتجات الشركة وخدماتها، أدلة وإجراءات العمل.. إلخ.

2- المعرفة الضمنية (tacit knowledge)

يقول **Polany** "نحن نعرف أكثر مما نقول"²⁷، هي "الأساس المعرفي لبقية المعارف"²⁸، وهي المعرفة غير الرسمية، الذاتية يقول **Wiig** "هي معرفة ذاتية تكونت مما تعلمه الفرد، وتكمن في عقله، ولذلك فإنها ما لم يتم تحويلها إلى معرفة معلنة فإنها

ستبقى محدودة الاستخدام ، ومحدودة الفائدة ، ومحدودة القيمة ، لأنها غير متاحة إلا لحاملها ، وبالتالي فإن المؤسسة قد تخسر في حالة مغادرة حاملها لسبب ما "29 ، والمعبر عنها بالطرق النوعية والحدسية، غير قابلة للنقل والتعليم كما أشار Allen " هي المعرفة التي لا يمكن للأفراد تقاسمها فيما بينهم لأنها تشتمل على ما يكمن في نفس الفرد، أي المعرفة الفنية والمعرفة الإدراكية، والمعرفة السلوكية "30 .

إن أهم ما يميز المعرفة الصريحة على الضمنية هو سهولة التعامل معها، فهي سهلة النقل والتشارك لوضوحها، عكس الضمنية فهي غالباً حبيسة عقول الأفراد وكذا المؤسسات، الأمر الذي جعلها مصدر خصوصية المؤسسة ووسيلتها للتميز وكسب بعض المزايا التنافسية عن الآخرين.

كما يلخص الجدول التالي أهم الفروق والخصائص بين المعرفة الضمنية والصريحة:

الجدول رقم 3: مقارنة بين المعرفة الصريحة والمعرفة الضمنية

النوع	الخصائص	أين يمكن إيجادها
المعرفة الصريحة Explicit knowledge	- رسمية - نظامية - يمكن التعبير عنها كميًا وبالطرق المرمزة ، والمبادئ - قابلة للنقل والتعليم	- أشكال الملكية الفكرية المحمية قانونياً - براءات الاختراع - حقوق النشر - الأسرار التجارية - التصميمات الصناعية - منتجات المؤسسة وخدماتها
لمعرفة الضمنية Implicit Knowledge	- غير رسمية - يعبر عنها بالطرق النوعية والحدسية - غير قابلة للنقل والتعليم بسهولة	عمل الأفراد والفرق داخل المؤسسة

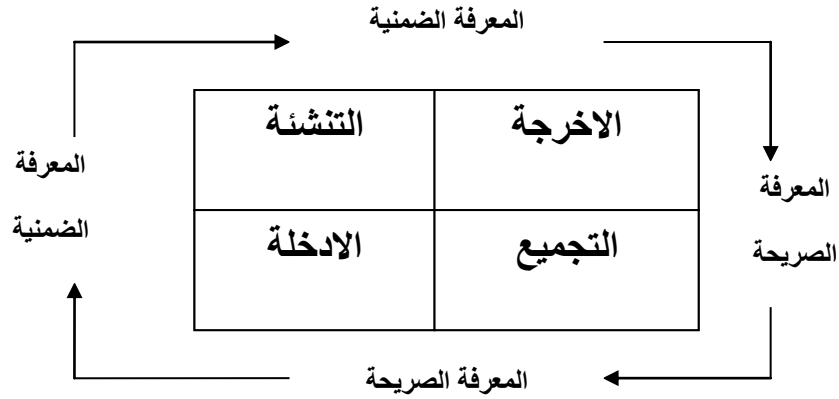
المصدر : نعيم إبراهيم الطاهر ، نجم عبود نجم، مرجع سبق ذكره، ص 41 .

رابعا: نشأة وتطور إدارة المعرفة.

إن الحديث عن المعرفة قديم قدم التاريخ، ولكن اعتبارها المصدر الأول والأساسي للثروة وتحقيق النمو والرفي للمجتمعات من خلال الاهتمام بها جاء حديثاً، بداية من ظهور عبارة "مجتمع المعرفة"31 سنة 1973 للعالم الأمريكي Daniel Bell، التي كانت بمثابة نقطة التحول من الاقتصاد الصناعي القائم على السلعة إلى الاقتصاد المعرفي المبني على إنتاج المعرفة وتطبيقها، ثم جاء المؤتمر الأمريكي الأول للذكاء الاصطناعي عام 1980 كإشارة الانطلاق الفعلي للاهتمام بالمعرفة، وبالضبط حين أطلق ادوارد فراينبوم (Edward Freignebaum) عبارته الشهيرة "المعرفة قوة & Knowledge is power "32 ، بالرغم من الدراسات التي سبقته وتناولت موضوع المعرفة، إلا أنها لم تكن مجدية أو شهرة إن صح التعبير دراسات المؤتمر الأمريكي، حيث ولد بعده حقل معرفي جديد أطلق عليه هندسة المعرفة كتسمية مسبقة أو أولية لمصطلح إدارة المعرفة، كما استحدثت في ظله وظيفة جديدة أطلق

عليها مهندس المعرفة لتشهد بداية التسعينيات اهتماما متزايدا ومتسارعا بالمعرفة وإدارتها، بدءا من دراسة العالم الياباني **Ikujiro Nonaka** "الشركات الخلاقة للمعرفة" سنة 1991، حين تناول مفهوم المعرفة بنوعيتها الضمني والصريح، وشرحه كيفية التناقل بينهما وفقا لمخططه الشهير، الذي يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 03: الطرق الأربعة لخلق المعرفة



source: c.ottoScharmer, conversation with Ikujiro Nonaka,
www.ottoscharmer.com/docs/interviews/Nonaka_interview.pd.date de consultation: 25/02/2015

وفي عام 1993 أطلق عالم الإدارة الأمريكي بيتر دراكر **P. Drucker** لأول مرة تسمية جديدة هي عمال المعرفة **Knowledge Workers** الذين يمثلون حسبهم أهم محركات الاقتصاد الجديد، كالأطباء المهندسين، الأساتذة... الخ.

وفي عام 1997 ظهر مصطلح إدارة المعرفة كنتيجة لهذه التطورات، فقد أشار **Quintas** "إلى أن هذه الفترة شهدت انتشارا لكم هائل من المطبوعات وانعقاد ما يفوق 30 مؤتمر تتعلق بحقل إدارة المعرفة بين عامي (1996_1997) وان 89% من قادة مؤسسات الأعمال يرون أن المعرفة هي المفتاح إلى قوة الأعمال، وان 90% من تلك المؤسسات أوضحت لديها خططا لاستحداث إدارة المعرفة"³³.

خامسا: ماهية إدارة المعرفة.

- **مفهوم إدارة المعرفة:** جاءت التعاريف والمفاهيم المقدمة لإدارة المعرفة على شاكلة التعاريف والمفاهيم المقدمة لها، حيث تعددت واختلفت حسب نظرة الباحثين إليها، بالإضافة إلى أن تعدد خصائص المعرفة صعب بدوره على الاتفاق على مفهوم واحد جامع لهذه المفاهيم، إلا أنه وبالرغم من تعددها فإنها جاءت محصورة ضمن نطاق التعاريف الثلاثة التالية:³⁴
 - 1- إدارة المعرفة : هي العملية المنهجية لتوجيه رصيد المعرفة وتحقيق رافعتها في الشركة، فهي تشير بهذا المعنى إلى المعرفة الخاصة بعمل الأشياء بفاعلية وبطريقة كفؤة لا تستطيع الشركات الأخرى تقليدها أو استنساخها لتكون المصدر الرئيسي للربح.
 - 2- إدارة المعرفة : هي مدخل لإضافة أو إنشاء القيمة من خلال المزج أو التركيب أو التداؤب بين عناصر المعرفة من أجل إيجاد توليفات معرفية أفضل مما هي عليه كبيانات أو معلومات أو معارف منفردة.
 - 3- إدارة المعرفة : هي العملية المنهجية المنظمة للاستخدام الخلاق للمعرفة وإنشائها.
- والملاحظ في هذه التعريفات أنها تجتمع على أن إدارة المعرفة هي خلق وتوليد قيمة مضافة، بناءا على ما تملكه المؤسسة من موارد معرفية متاحة يمكن استغلالها "فن خلق القيمة المضافة"³⁵، ولا يتم ذلك إلا عن طريق ضرورة إحداث التكامل بين الأفراد من

جهة لأنهم هم قلب إنشاء المعرفة من خلال تعلمهم وعلاقتهم فيما بينهم والتقاسم في معلوماتهم وخبراتهم ومعارفهم، ومن جهة أخرى تكنولوجيا المعلومات التي تعمل على المعرفة الصريحة وتوثيقها وتوزيعها .

بالإضافة إلى إجماعها على خلق نوع من القيمة المضافة في المؤسسة، بالاعتماد على ما تملكه المؤسسة من موارد معرفية، فإنها ركزت أيضا على مجموعة عمليات في سبيل ذلك ، من خلال العمل على خلق ونقل وتشارك واستخدام المعرفة والعمل على تجديدها وتطويرها ، لتحقيق الأهداف المسطرة بشكل منظم مقصود وهادف.

● **أهمية إدارة المعرفة:** لإدارة المعرفة بالغ الأهمية في توليد وتطوير عنصر المعرفة داخل المؤسسة، لأهميتها الكبيرة في تحسين مستوى عملها.

تكمّن أهمية إدارة المعرفة في المعرفة نفسها، في ظل الدور الكبير الذي تلعبه اليوم في مختلف المؤسسات الحديثة، تقول الباحثة "ستيوارت Stewart"³⁶ (المؤسسة الاقتصادية الحديثة، ليست تلك التي تقوم بعملية الإنتاج فحسب بل هي تلك التي تقوم أيضا على مزولة عمليات الإبداع، وهذا ينطوي على استخدام المعارف أي المعلومات العلمية والتكنولوجيا باستخدام قدراتها ومواردها البشرية "إدارة معارفها")، لهذا فلا إدارة المعرفة بالغ الأهمية في السير الحسن للمؤسسات الاقتصادية، ويمكن أن نلخصها كما يلي :³⁷

- 1- تعد إدارة المعرفة فرصة كبيرة للمنظمات لتخفيض التكاليف ورفع موجوداتها الداخلية لتوليد الإيرادات الجديدة.
 - 2- ربط كل المعارف والمعلومات والخبرات، بما يمكن من تطوير وتنمية المنظمة ككيان تفاعلي.
 - 3- تعد عملية نظامية لتنسيق أنشطة المؤسسة المختلفة في اتجاه تحقيق أهدافها.
 - 4- تعزز قدرة المؤسسة للاحتفاظ بالأداء التنظيمي المعتمد على الخبرة والمعرفة وتحسينه.
 - 5- تتيح إدارة المعرفة للمؤسسة تحديد المعرفة المطلوبة، وتوثيق المتوفر منها وتطويرها. والمشاركة بها وتطبيقها وتقييمها.
 - 6- تعد إدارة المعرفة أداة المؤسسات الفاعلة لاستثمار رأسمالها الفكري، من خلال جعل الوصول إلى المعرفة المتولدة عنها بالنسبة للأشخاص الآخرين المحتاجين إليها عملية سهلة وممكنة.
 - 7- تعد أداة تحفيز للمؤسسات لتشجيع القدرات الإبداعية لمواردها البشرية لخلق معرفة جيدة وجديدة والكشف المسبق عن العلاقات غير المعرفة والفجوات في توقعاتهم.
 - 8- تساهم في تحفيز المؤسسات على تحديد ذاتها ومواجهة التغيرات البيئية غير المستقرة.
 - 9- توفر الفرصة للحصول على الميزة التنافسية الدائمة للمؤسسات، عبر مساهمتها في تمكين المؤسسة من تبني المزيد من الإبداعات المتمثلة في طرح سلع وخدمات جديدة.
 - 10- تدعم الجهود للاستفادة من جميع الموجودات الملموسة وغير الملموسة، بتوفير إطار عمل لتعزيز المعرفة التنظيمية.
- سادسا: متطلبات إدارة المعرفة.**

يتطلب نجاح مبادرات إدارة المعرفة توفر ظروف وشروط معينة في المؤسسة، حيث اعتبرت بمثابة محددات تقيس نجاح المؤسسة في إقامتها من عدمها، منها:³⁸

- 1- **تكنولوجيا المعلومات:** تشير تكنولوجيا المعلومات حسب معالي فهم حيزر إلى " جميع أنواع التكنولوجيا المستخدمة في تشغيل ونقل وتخزين المعلومات في شكل الكتروني وتشمل تكنولوجيا الحاسبات الآلية ووسائل الاتصال وشبكات الربط وأجهزة الفاكس وغيرها من المعدات التي تستخدم في الاتصال"³⁹، حيث تلعب تكنولوجيا المعلومات دورا هاما ومحوريا في تبني مبادرات إدارة المعرفة، وهناك من

يراهما على أنها أهم محدد لنجاح تطبيقها في المؤسسة، خاصة في ظل التطور الهائل التي تشهده في العقود الثلاثة الأخيرة، خاصة في مجال الاتصالات وما توفره شبكة الانترنت من كم ضخم من المعلومات المتدفقة في شتى الاتجاهات وعلى كل المستويات.

2-الثقافة التنظيمية: هي " مجموعة القيم والمعايير والسلوك واتجاهات الأفراد وجماعات العمل، التي تحدد العلاقات بين الأفراد وجماعات العمل داخل المؤسسة"⁴⁰، حيث تلعب الثقافة التنظيمية دورا جوهريا في تنمية وتطوير المؤسسات، فهي تمثل الأصل السلوكي في المؤسسة الذي يمكن من خلاله توقع الأحداث، كما تعتبر المحرك الرئيسي للطاقات والقدرات، فهي تلعب دورا حيويا في نجاح أو فشل المؤسسات، حيث تؤدي إلى نجاح المؤسسة إذا ساهمت في خلق المناخ الذي يشجع على تحسين وتطوير الأداء، كما قد ينتج عنها فشل المؤسسة إذا ما نتج عنها معوقات سلبية تحول دون فعاليتها وكفاءتها، ومثال ذلك " بيل غيتس Bill Gates مؤسس شركة ميكروسوفت حيث التزم بتوفير ثقافة المبادرة والتطوير في الشركة، تقوم أساسا على توفير قيم الريادة والمبادرة والابتكار"⁴¹، لذلك فإن العامل فيها يجد بيئة مشجعة ليقدم أفضل ما لديه من أفكار.

3-الهيكل التنظيمي: يعرف على أنه " عملية التصميم الأساسي لعلاقات العمل، من تحديد الرتب والوظائف، توزيع المسؤولية، محددات عدد الوظائف والمستويات التنظيمية"⁴²، حيث قد يكون عنصر معاونا لإدارة المعرفة ومعيقا له، كالهيكلة التنظيمي الذي يشجع السلوك الفردي داخل المؤسسة وحجب معارفه على باقي أفراد المؤسسة يكون معيقا لإدارة المعرفة، مثلما ينطبق الأمر على الهيكل التنظيمي الهرمي الذي يتسم بالجمود على عكس الهيكل التنظيمي الذي يتسم بالمرونة، فتراه يشجع التشارك والتعاون بين الأفراد داخل المنظمة وعلى كافة المستويات، وهو ما يتوفر في بعض الهياكل التنظيمية ك:⁴³

-الهيكل الأفقي المتسع: حيث يكون فيه نطاق الإشراف كبير جدا، حيث نجد فيه أن الأوامر لا تأتي من الرئيس إلى المستوى الذي يقع أسفله (الهرمي)، بل إن السلطة المركزية تصبح منبع للمعلومات ومنسق للاتصالات أو مستشار يجيب عن الأسئلة العويصة التي تحتاج إلى خبرة.

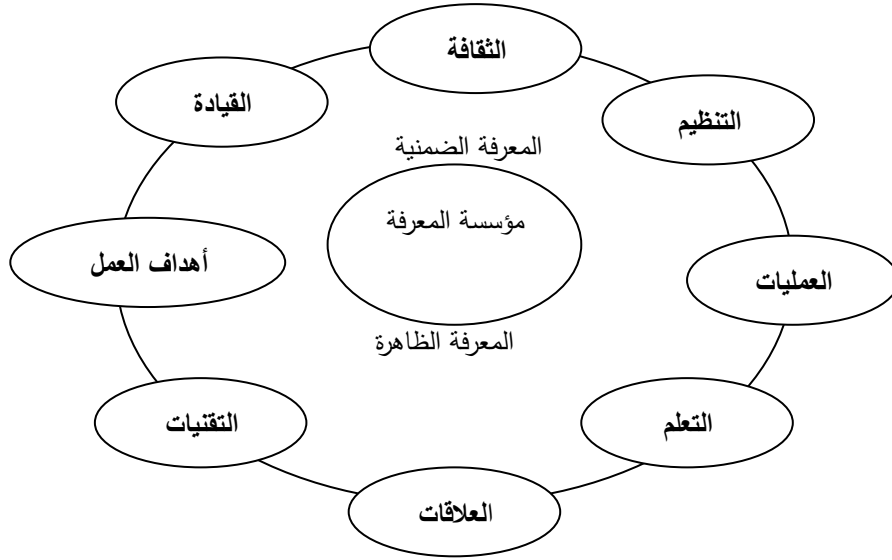
-الهيكل الشبكي: هو عبارة عن وحدات مختلفة لها جميعا نفس الدرجة من الأهمية ونفس المستوى الوظيفي، حيث تتبادل الاتصالات المباشرة مع بعضها البعض، والتشاور لحل المشكلات جماعيا طبقا لنوع المشكلة والخبرات المطلوبة، فهي تعمل في استقلالية تامة مع اقتصر دور المركز على تجميع المعلومات ونقلها من وإلى الوحدات.

- الهياكل المعكوسة: تكون فيها مراكز القرار على اتصال مباشر مع العملاء والزبائن، عكس الهرمي الذي يبدأ الفرد اتصاله مع أدنى المستويات التنظيمية ثم التدرج بعدها، وفقا للإجراءات والبروتوكولات المتبعة.

4- القيادة : هي "القدرة على إقناع الأفراد والتأثير عليهم لحملهم على أداء واجباتهم ومهامهم التي تسهم في تحقيق الهدف المشترك للجماعة"⁴⁴، حيث تعد القيادة أهم محددات نجاح المؤسسة من عدمها، باعتبار أن القائد هو المسؤول الأول فيها ومركز القرار بغض النظر عن طبيعة المؤسسة، إذ يجب على القائد انتهاج سلوك أو نمط قيادي يتيح من خلاله لأفراد مؤسسته الاتصال والتفاعل الكافي لتشارك معارفهم، حيث أن اتجاه القائد نحو المركزية في اتخاذ القرار والصرامة في المعاملات من شأنه أن يعوق تبادل وتناقل المعلومات والمعارف داخل المؤسسة.

حيث تتكامل هذه المتطلبات لتشكيل لنا مناخ أو بيئة تتلاءم مع عمليات إدارة المعرفة، سواء كانت مدعمة ومساندة لمبادرات إدارة المعرفة بدءا من هيكل تنظيمي يسهل صيرورة المعلومات والمعارف وتناقلها، وبنية معتبرة من تكنولوجيا المعلومات، وثقافة تنظيمية ذات قيم ومعايير تشجع روح الفرق والجماعة والمبادرة، وأخيرا قيادة تسهر على تحقيق الذي ذكر، وفق ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 05: مكونات إدارة المعرفة



المصدر: قتيبة صبحي احمد الخيرو، اسحر جلال، أثر بعض مكونات إدارة المعرفة في عمليات القيادة الإدارية (دراسة تحليلية لآراء عينة من القادة الإداريين في شركة المنصور العامة للمقاولات الإنشائية)، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع (إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة)، جامعة الزيتونة الأردنية، 2007.

سابعاً: عمليات ونماذج إدارة المعرفة.

طرح العديد من النماذج في سبيل الاستفادة أكثر من الموارد المعرفية المتاحة، المتضمنة بدورها مجموعة عمليات متتالية ومتداخلة، وانطلاقاً من المفاهيم السابقة لإدارة المعرفة، يمكن استنتاج العديد من العمليات المشكلة لها، والتي أطلق عليها في كثير من الأحيان تسمية "دورة حياة المعرفة"⁴⁵، لاعتبارها عمليات متتالية تبدأ من النشأة من خلال الخلق والتوليد، وصولاً إلى استخدامها ثم العمل على تطويرها وتجديدها، وقد برزت العديد من العمليات حسب فكر الباحثين، إلا أن غالبيتها صبت في العمليات التالية :

1- تشخيص المعرفة (Knowledge Identification)

تعني العمل على اكتشاف معرفة المؤسسة، وتحديد الأشخاص الحاملين لها، كما تهدف إلى توفير مبدأ الملائمة مع الغايات الموضوعية، أي تحدد المعرفة الملائمة لوضع الحلول للمشكلة.

2- تحديد أهداف المعرفة (Determine Knowledge Goals)

يقول **Prior** " إذا كان الغرض غير مبهور بوضوح، فإن الأفراد العاملين على مختلف مستوياتهم سوف لن يتمكنوا من فهم أي نوع من المعرفة تعد حاسمة لعملهم، ويجب عليهم تعلمها كي يتم تحسين الانجاز"⁴⁶، وعليه فالمعرفة وإدارة المعرفة ليست هي هدف المؤسسات، بل وسيلة لتحقيق أهداف المؤسسة .

3- توليد المعرفة (Generating Knowledge)

يقصد بها إبداع المعرفة "خلق معارف جديدة"⁴⁷ سواء عن طريق الشراء المباشر و غير المباشر (عن طريق عقود الاستخدام والتوظيف)، أو الابتكار (معارف جديدة غير مكتشفة وغير مستنسخة)، أو الاكتشاف (تحديد المعارف المتوفرة)، أو الامتصاص (القدرة على الفهم)، أو الاكتساب والاستحواذ على المعرفة.

4- تخزين المعرفة (The Storage of Knowledge)

يشكل للمؤسسة تسرب المعرفة خاصة الضمنية منها (فقدانها لأفرادها أصحاب المهارة والخبرة) أكبر تحد يواجهها، خاصة التي تعاني من معدلات دوران مرتفعة، وتشمل عملية التخزين عمليات الاحتفاظ والإدماة، والبحث والوصول، واسترجاع المعرفة.

5- توزيع المعرفة (Knowledge Distribution)

ويقصد بها نشر و نقل المعرفة والمشاركة بها، وتدفعها بين مختلف أفراد وفروع المؤسسة بحرية وسهولة تامة، يقول **Fielden** " إن المعرفة تكون مفيدة فقط عندما يتم توفيرها بحرية، ويساعد الشركة في ذلك شبكات الانترنت و الاكسترات والانترانت ⁴⁸ تستخدم أساليب عديدة لتوزيع المعرفة ، بدءا من الاتصالات الشخصية (الدرشة)، التعلم ، المؤتمرات... الخ (سنتطرق إليه بالتفصيل في المبحث التالي).

6- تطبيق المعرفة (Knowledge Application)

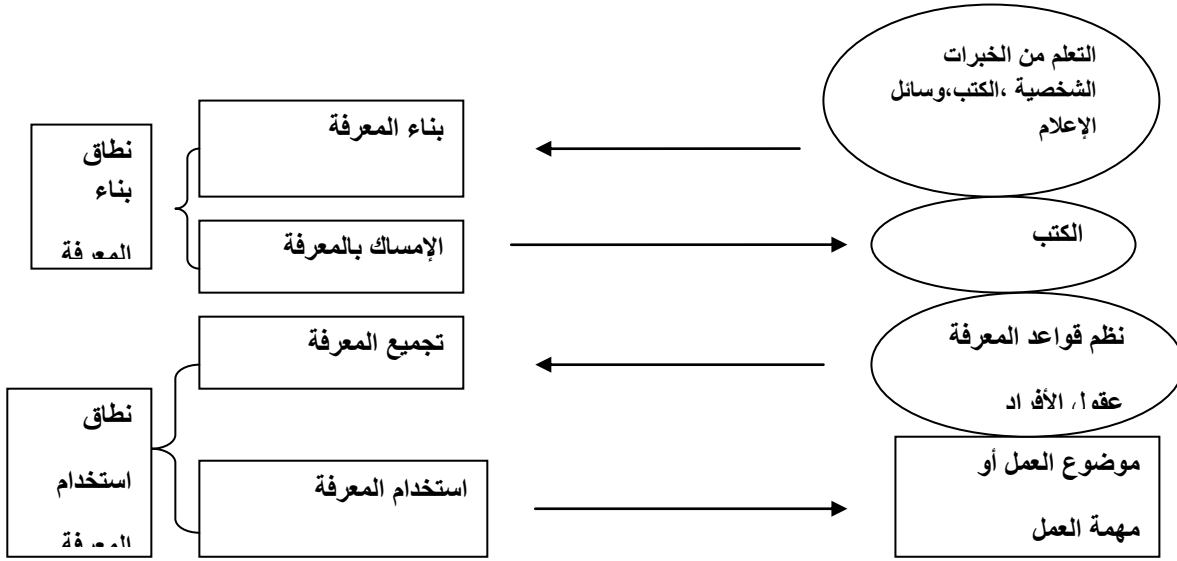
من خلال توظيف المعرفة في الوقت المناسب وفي المكان المناسب، لتحقيق الميزة التنافسية المرجوة، دون أن تنسى العمل على تجديدها وتطويرها.

وفي محاولة لفهم كيفية تفكير الأفراد، وكيف يقومون بعملهم وفي تنظيم معرفتهم التي يملكون، قام الباحثون والمفكرون بطرح نماذج لإدارة المعرفة، مشكلة من مجموعة عمليات "نمذجة عمليات إدارة المعرفة" ⁴⁹، تكمن قيمتها الكبيرة في تحديد العوامل المؤثرة في عمليات بناء المعرفة و وتجميعها وتصنيفها في نماذج المعرفة والتي هي عبارة عن عروض مبسطة للمعرفة.

لقد تعددت هذه النماذج، إذ نذكر منها (نموذج ويغ Wiig ، نموذج ديفيد سكايرم D.Skyrme، نموذج ايسنبروك Eisenbork، نموذج ديفي Duffy، نموذج فراغوفر Franahofer ، نموذج بيفر وستون Pfeffer et Sutton، نموذج إدارة الموجودات الفكرية ل Daniel، نموذج ماركريت Marquardt، نموذج منظمة الإدارة الأمريكية AMO،... الخ).

الا اننا سنكتفي بعرض نموذج ويغ Wiig الذي يهدف إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية هي (بناء المعرفة، الاحتفاظ بالمعرفة، جمع المعرفة، استخدام المعرفة)، حيث يقوم على تصور نشاطات الفرد ووظائفه على أنها خطوات متسلسلة، أي أنها عملية تسهل بناء المعرفة واستخدامها باعتبار انه يمكن تنفيذ بعض الوظائف والنشاطات بالتوازي، مع الاعتماد على النشاطات السابقة، ولكن بتفاصيل وفهم مختلف، كما يركز هذا النموذج على الاحتفاظ أيضا بالمعرفة في عقول الأفراد وفي الكتب، وفي قواعد المعرفة المحوسبة (معرفة الحاسوب)، أما فيما يخص جمع المعرفة فتتم بأشكال عديدة بدءا من الحوارات الثنائية في أماكن الاستراحة أو عند برادات المياه، وصولا إلى شبكات الخبرة وفرق العمل، نفس الشيء بالنسبة إلى استخدام المعرفة وذلك وفق ما يمليه الموقف المطروح أو المعاش، وما يركز عليه هذا النموذج هو دمج وتوحيد الوظائف الأساسية والنشاطات التفصيلية في مختلف مجالات بناء واستخدام المعرفة لدى المؤسسات والأفراد سواء في عملية الإنتاج أو تقديم الخدمات. وفيما يلي مخطط تفصيلي لهذا النموذج.

الشكل رقم 08: نموذج ويغ Wiig لإدارة المعرفة



المصدر : هيثم علي حجازي، إدارة المعرفة (مدخل نظري)، عمان 2005، ص 40.

ثامنا: واقع إدارة المعرفة في المؤسسات العربية والجزائرية.

رغم تأخرها الكبير في الاهتمام بالمعرفة وتسييرها عن باقي الدول خاصة المتقدمة منها، إلا أن غالبية الدول العربية تدرك أهمية المعرفة في عالم اليوم، لذا سارعت بأخذ التدابير اللازمة بمهدف الانخراط في هذا الاقتصاد المبني على المعرفة، بداية من تكوين وإنشاء بنية تحتية قوية من التكنولوجيا الحديثة، خاصة تكنولوجيا الإعلام والاتصال، من أجل سد الفجوة الرقمية بينها وبين الدول المتقدمة، ويقصد بالفجوة الرقمية " تلك الهوة الفاصلة بين الدول المتقدمة و الدول النامية في النفاذ إلى مصادر المعلومات و المعرفة و القدرة على استغلالها"⁵⁰، حيث نجد دول الخليج السبّاقة في هذا المجال لتوفرها على احتياطات صرف ضخمة نتيجة الطفرة في أسعار البترول، لكون غالبيتها دول منتجة للذهب الأسود، و تأتي في مقدمتها المملكة السعودية العربية بحجم استثمار "فاق 26 مليار دولار ومعدل نمو 12%"⁵¹، والإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر "قطر الالكترونية 2000".

والجزائر كباقي الدول العربية، سارعت إلى تكوين بنية تحتية في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، فنجد مشروع "الجزائر الالكترونية 2013/2009"، وكذلك حجم المبالغ الضخمة المخصصة للتنمية البشرية في المخطط الخماسي 2014/2009، حيث من مجموع 286 مليار دولار أمريكي (21553.9896 مليار دج)⁵² تم تخصيص مبلغ 40% منه، أي ما يعادل 114.4 مليار دولار (8621.5958 مليار دج)، حددت لإنفاقه في مجالات التعليم العالي والتعليم، التكوين، البحث العلمي... الخ"⁵³، وهو مبلغ ضخم يعكس توجه الدول نحو إقامة مجتمع للمعرفة، والانخراط بقوة في اقتصاد المعرفة.

خاتمة:

من خلال ما سبق توصلنا إلى أن هناك مجموعة من العوامل تساهم في نجاح التوجه الحديث نحو اقتصاد المعرفة، أهمها توفر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تعتبر البنية التحتية لإستخدامات إدارة المعرفة، كما استعرضنا مجموعة من الأرقام والمؤشرات التي توضح ما تم الوصول إليه في المؤسسات الجزائرية والعربية المتوجهة نحو هذا الإقتصاد، إلا أن هذه الأرقام، سواء معدلات النمو أو

حجم الاستثمارات لا تعكس نجاح الدول العربية في الانخراط في اقتصاد المعرفة بشكل عام، وفي تبني مبادرات إدارة المعرفة بشكل خاص، حيث تعاني الدول العربية ومن ورائها المؤسسات من عدة نقائص لإقامة مجتمعات معرفية، حيث أحصى الدكتور ريجي عليان عدة معوقات، أهمها:

- انتشار ظاهرة الأمية الثقافية.
 - غياب صناعة المعلومات والمعرفة.
 - غياب التشريعات والسياسات المتعلقة بالمعلومات.
 - انتشار ظاهرة الأمية الحاسوبية والأمية التقنية.
 - غياب البحث العلمي ومؤسساته .
 - غياب الدعم الحكومي اللازم لتقنية المعلومات.
 - غياب القوى البشرية المؤهلة في مجال المعلومات.
 - التحديات الثقافية (العادات والتقاليد).
 - مشكلة اللغات .
 - مشكلة أمن المعلومات وسريتها تعاني معظم الدول العربية قرصنة الكترونية كبيرة).
 - غياب أهمية المعلومات بأهمية المعلومات وقيمتها .
 - احتكار الدول المتقدمة للمعرفة وتقنية المعلومات.
 - التحديات السياسية التي تواجه الدول العربية ، وغياب التنسيق والتعاون بينها.
- من المهم ان ترصد كل هذه المبالغ لإقامة مجتمعات معرفية عربية، للانخراط وبقوة في اقتصاد مبني على المعرفة، إلا انه لا يكفي إذا لم تكن هناك متابعة وصهر على انجاز المشاريع المرتبطة بذلك.

¹ علاء فرحان طالب، أميرة الجناحي، إدارة المعرفة (إدارة معرفة الزبون) ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2009، ص55

² karl erik, www.sveiby.com , اطلع عليه يوم 2010/07/5

³ نعيمة حسن جبر رزوقي رؤية مستقبلية لدور اختصاصيي المعلومات في إدارة المعرفة، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية ، مج 9 ، ع2 ، 2004

⁴ Marvat tallou, **Knowledge management methodology**, ESCWA, 2003, p11

- ⁵ knol.google.com، اطلع عليه يوم 2010/12/12
- ⁶ نجم عبود نجم، **إدارة المعرفة (المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات)**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان 2007، ص 25
- ⁷ Bryan Bergeron, **Essential of knowledge management**, John Wiley & Sons, Inc., www.sveiby.com، اطلع عليه يوم 2010/05/12
- ⁸ karl erik, سعد غالب ياسين، **إدارة المعرفة . المفاهيم والنظم والتقنيات**، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2007، ص 25
- ⁹ فهد بن معقل العلي، **تسرب المعرفة من المنظمات**، جريدة الجزيرة السعودية، عدد 13372، يوم 2009/5/9
- ¹⁰ سعد غالب ياسين، **نظم مساندة القرارات**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 15
- ¹¹ Dr. Silva Karkouljian, **The Effect of French and Raven Power on knowledge Acquisition**, 6th Global conference on business & Economics, Gautman conference centre, USA, 2006
- ¹² نجم عبود نجم، مرجع سبق ذكره، ص 29
- ¹³ شوقي ناجي جواد ، هيثم علي حجازي، محمد إقبال العجلوني، **أثر بيئة تفعيل المعرفة في المنظمات الريادية (نموذج مقترح للمنظمات الأردنية)**، المؤتمر العلمي الدولي السنوي العاشر (الريادة في مجتمع المعرفة)، جامعة الزيتونة الأردنية، 2010
- ¹⁴ نعيم إبراهيم الطاهر، **إدارة المعرفة**، عالم الكتب الحديث، عمان، 2009، ص 44
- ¹⁵ محمد عواد الزيادات، مرجع سبق ذكره، ص 20
- ¹⁶ محمد عواد الزيادات، مرجع سبق ذكره، ص 20
- ¹⁷ علاء فرحان طالب ، مرجع سبق ذكره، ص 59
- ¹⁸ نعيم إبراهيم الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 11
- ¹⁹ علاء فرحان طالب ، المرجع السابق ، ص 62
- ²⁰ علاء فرحان طالب، مرجع سبق ذكره، ص 63
- ²¹ عبد اللطيف محمود مطر، **إدارة المعرفة والمعلومات**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2007، ص 27
- ²² ريجي مصطفى عليان ، **إدارة المعرفة**، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان، 2008، ص 77
- ²³ عبد الرزاق شحادة ، **مساهمة المعرفة التطبيقية في الانتقال إلى اقتصاد المعرفة**، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس (اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية)، جامعة الزيتونة الأردنية، أفريل 2005
- ²⁴ سعد غالب ياسين ، مرجع سبق ذكره، ص 38
- ²⁵ أبو فارة يوسف احمد ، **العلاقة بين استخدام إدارة المعرفة والأداء**، مؤتمر جامعة الزيتونة الرابع (إدارة المعرفة في العالم العربي ، عمان، 2004
- ²⁶ Karl erik seveiby, **towards a knowledge perspective on organistion**, <http://www.sveiby.com/articles/Diss1-3.html>, اطلع عليه يوم 2010/07/06
- ²⁷ علاء فرحان طالب، مرجع سبق ذكره، ص 58
- ²⁸ ريجي مصطفى عليان، مرجع سبق ذكره، ص 79
- ²⁹ أبو فارة ، المرجع السابق
- ³⁰ سالم بن محمد السالم، **صناعة المعلومات في المملكة العربية السعودية**، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، السلسلة الأولى، 2010، ص 59
- ³¹ ريجي مصطفى عليان ، مرجع سبق ذكره، ص 123
- ³² هيثم علي حجازي ، **مرجع سبق ذكره**، ص 22
- ³³ نجم عبود نجم، مرجع سبق ذكره، ص 91
- ³⁴ Akex Bennet, **KM Today and Tomorrow**, <http://www.sveiby.com/articles/Sveibyinterview2004.htm>
- ³⁵ موظف في وزارة الخارجية الأمريكية ومسئول إدارة المعرفة في القوات البحرية الأمريكية ((اطلع عليه يوم 2010/5/20 Alex Bennt)
- ³⁶ م س. أوكيل، **تقارب الاستفادة من العقول المهاجرة**، مؤتمر حول إدارة المعارف والكفاءات في البلدان النامية والعربية، جامعة الملك سعود، الرياض، 2005
- ³⁷ محمد عواد الزيادات، مرجع سبق ذكره، ص 60
- ³⁸ حسن العلواني، **"إدارة المعرفة المفهوم والمداخل النظرية"**، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العربي الثاني في الإدارة : القيادة الإبداعية في مواجهة التحديات المعاصرة للإدارة العربية، المنعقد في القاهرة في الفترة من 6-8 نوفمبر 2001، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية التابعة لجامعة الدول العربية، 2001، ص 316
- ³⁹ بن بريكة عبد الوهاب، ابن التركي رينب، **اثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال في دفع عجلة التنمية**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 7، 2010/2009، ص 245
- ⁴⁰ **الثقافة التنظيمية وصراع الحضارات**، الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ، جمهورية مصر العربية، <http://www.uop.edu.jo/download/research/members/CAYBLA3T.pdf> 2010/10/14 اطلع عليه يوم
- ⁴¹ سالم بن محمد السالم، مرجع سبق ذكره، ص 61
- ⁴² محمد أكرم العدوان، **العمل المؤسسي**، دار ابن حزم، بيروت، 2002، ص 70
- ⁴³ حسن العلواني، مرجع سبق ذكره، ص 317
- ⁴⁴ سعيد بن محمد الغامدي، **القيادة الإدارية (التحول نحو نموذج القيادي العالمي)**، مجلة البحوث الأمنية (كلية فهد الأمنية)، السعودية ، العدد 23، - 2002
- ⁴⁵ مرفت تلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 45
- ⁴⁶ محمد عواد الزيادات ، مرجع سبق ذكره، ص 96
- ⁴⁷ ريجي مصطفى عليان ، مرجع سبق ذكره، ص 196
- ⁴⁸ ريجي مصطفى عليان ، مرجع سبق ذكره ، ص 199

⁴⁹ هيثم علي حجازي ، مرجع سبق ذكره، ص 37

⁵⁰ <http://knol.google.com>، أطلع عليه يوم 2010/10/19

⁵¹ جريدة الرياض السعودية، العدد 15444، الصادرة بتاريخ 2010/10/06

⁵² (\$1=75.3636 دينار جزائري، حسب المرجعية الرسمية للبنك المركزي الجزائري، <http://www.bank-of-algeria.dz/indicateur.htm>، أطلع عليه يوم 2010/10/14

⁵³ يومية الشروق الجزائرية، الصادرة بتاريخ 2010/05/28

L'ère de la PME en Algérie

Rahmani youcef zakaria

Université de Ghardaia

zakariay_rahmani@yahoo.fr

Ghazi Nouria

Université Abou Bakr Belgaid –Tlemcen

Ghazi.N@outlook.com

Received: Jan 2017

Accepted: Fèv 2017

Published: Mars 2017

Resumé:

Soumise à de terrifiantes pressions aussi bien de l'intérieur que de l'extérieur, la carapace de l'Algérie se brisa et le pays dut faire comme les joueurs d'échec, un gambit, c'est – à – dire sacrifier une pièce mineure pour sauver une pièce majeure ou la partie. Le pays abandonna l'option socialiste à la faveur de la constitution de 1989 et fit un demi-tour complet pour s'engager dans la transition vers l'économie de marché. On promulgua une loi sur la monnaie et le crédit en 1990 et un nouveau code des investissements en 1993, en vue de libérer l'initiative privée nationale et d'attirer les capitaux étrangers, en dépit de leur caractère avant-gardiste, pour l'époque, ces deux importantes lois n'ont pu se départir de nombreuses scories de l'ancien système qui ménagent une importante marge de manœuvre à l'interventionnisme de l'état. Les firmes étrangères ne se sont pas laissées prendre, mais le capital algérien y trouve une belle opportunité d'exister; avec un certain succès, il faut dire, puisqu'aujourd'hui, le secteur privé, fournit les 2/3 de la production industrielle du pays. Le résultat est d'autant plus remarquable que, contrairement au secteur public, le secteur privé a privilégié la petite et moyenne entreprise.

Les mots clés: Entrepreneuriat, entrepreneur, innovation, PME, environnement économique.

(JEL) Classification: H7, R5

المخلص: بعد تعرضها الى ضغوطات شديدة من الخارج، تكسرت القوقعة التي كانت تحمي الاقتصاد الجزائري وهذا ما أدى الى التضحية بجزء قليل من الاقتصاد الوطني من أجل الحفاظ على الأجزاء الأساسية له، هذا ما دفع الحكومة الى التخلي عن الاستراتيجية الاجتماعية من خلال التعديلات الدستورية لسنة 1989 و التوجه نحو اقتصاد السوق من خلال الاعتماد على قانون للنقد والقرض لسنة 1990 وقانون استثمار جديد في سنة 1993 وهذا كله من أجل تشجيع القطاع الخاص وجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولكن كل هذه الاجراءات لم تكن كفيلة للقضاء على مشاكل النظام الاقتصادي الموجه السالف التطبيق في الجزائر والذي كان يعتمد على التدخل الكامل للدولة في الحياة الاقتصادية حتى الشركات المتعددة الجنسيات لم تترك نفسها فريسة سهلا لسلطة الحكومة، ولكن هذا منح للرأس المال الجزائري فرصة من ذهب وهي التوجه نحو القطاع الخاص الذي يمثل 2/3 من الانتاجية الصناعية في الجزائر، حيث النتائج بدأت تظهر في الأفق على عكس القطاع العمومي، حيث وجد القطاع الخاص ضالته في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الاستثمارات الاجنبية المباشرة،

رموز H7, R5.jel

Introduction :

Le relatif succès des PME leur vaut un préjugé favorable qui autorise même l'espoir qu'elle puissent offrir une alternative crédible, comme voie de développement. Pour juger de la viabilité de la PME en tant que moteur de croissance et de développement, il faut comprendre les facteurs qui ont favorisé son éclosion ce qu'on va faire dans la section 1, Dans la section 2 on va parler de la logique de la concentration spatiale. Ensuite en fait le point sur la concentration sectorielle dans la section 3, et à la fin on va identifier les limites de la PME en Algérie et les mesures d'aide à la PME.

1- La PME ORIGINES ET POIDS DANS L'ECONOMIE :

Les documents doctrinaux de l'Algérie ne rejettent pas complètement le secteur privé ; au contraire ils ménagent une place pleine et entière à la propriété privée, à la condition qu'elle ne soit pas exploiteuse. L'interprétation de cette dernière clause est très élastique et maintient autour tous les arbitrages ; selon les besoins de la conjoncture un entrepreneur privé peut être loué comme grand patriote ou accusé de trahison envers la Révolution. Quoi qu'il en soit, la PME a toujours existé mais au prix de gros efforts pour rester discrète, veillant à ne rien demander à l'Etat, ni à développer de conflits (avec les travailleurs ou l'administration, par exemple)

1.1- AUX ORIGINES DE LA PME :

La PME est sortie de sa semi-clandestinité début des années 90 et l'on est droit de se demander pourquoi la PME et pourquoi à ce moment – là ? Nous allons examiner quels sont les principaux facteurs qui ont pesé en ce sens.

1.1.1- Le retrait de l'Etat :

Autant que n'importe qui, l'algérien a un comportement d'Homo Economicus, que l'Etat a brimé et réprimé tout au long du quart de siècle qu'a duré l'option socialiste. L'omniscience et l'omnipotence de l'Etat étaient appliquées avec un tel ascendant que lorsque l'échec devient évident, fin des années 80 / début des années 90, il est impossible d'incriminer qui que ce soit d'autre que l'Etat, lui-même. La crise politique, la crise de l'endettement, la faillite des industries industrialisantes, l'échec des réformes, le chômage, la dépendance alimentaire.... C'est l'Etat qui est directement responsable. C'est sa gestion qui a conduit à l'humiliation du rééchelonnement et des conditionnalités du FMI ; c'est pourquoi, son incompetence, étant officiellement déclarée, il est poussé à réduire son implication dans la sphère économique sinon à s'en retirer complètement. Ce retrait s'impose d'autant plus qu'au niveau mondial la conjoncture est à la déréglementation, la désintermédiation, la dérégulation et à l'éviction pure et simple de l'Etat de la chose économique.

L'Etat culpabilisé et affaibli entreprend de se « désengager » poussant le pays dans un processus de transition vers l'économie de marché. Comme attirées par un appel d'air les PME privées commencent à bourgeonner. Les centaines de milliers de chômeurs, auxquels l'Etat ne peut pas offrir d'emplois, sont invités à créer leur propre emploi en créant leur propre entreprise qui ne peut, vu les circonstances, qu'être de petite ou de très petite taille. Pour canaliser les énergies et pour ne pas se laisser distancer, l'Etat accompagne le mouvement par la création d'un ministère de la PME en 1992 chargé de mettre en œuvre et d'organiser les nombreux dispositifs de création d'entreprises. Le ministère de la PME n'a pas le monopole de la création d'entreprises car le processus a marché de pair la stratégie de la lutte contre le chômage dans lequel sont impliquées d'autres institutions locales et nationales.

1.1.2- L'échec du secteur public :

On a dit de l'Algérie que c'est un pays qui a formé beaucoup de médecins et peu d'infirmiers ; le constat peut être transposé dans la sphère économique ou le pays s'est focalisé sur les grandes entreprises sans se préoccuper outre mesure du fait qu'une économie performante est un savant dosage d'entreprises de toute taille. La croyance que le tissu industriel peut se composer uniquement de grands complexes industriels, va se révéler ruineuse et la leçon qu'on en tire est que la petite entreprise joue son propre rôle dans la performance d'une économie, rôle dans lequel la grande entreprise ne pourra jamais la remplacer. La grande majorité des articles d'usage courant sont la chasse gardée des PME et la grande entreprise ne peut ni doit s'y aventurer, comme cela s'est fait en Algérie. La population les biens de large consommation (sachet de lait, pot de yaourt, stylos, aiguilles, épingles, sous-vêtements...) se trouvent toujours trop loin des consommateurs, l'Algérie étant un très vaste pays .

L'absence d'un tissu dense de PME compte sans doute parmi les causes les plus sérieuses de l'échec de l'industrialisation de l'Algérie ; car la grande entreprise a besoin d'une faune de PME qui balisent devant et l'empêchent de gaspiller ses moyens à des problèmes mineurs. Par les pénuries qui touchent même les produits les plus banals. C'est pourquoi dès que la contrainte de l'administration se relâche, les PME jaillissent sous pression, pour répondre aux besoins latents longtemps refoulés de la population et des possesseurs de capitaux.

1.1.3- La faiblesse des capacités de financement :

De la même manière que la colonisation n'a pas légué à l'Algérie indépendante de classe bourgeoise dynamique, possédant des capitaux et sachant prendre des risques calculés, le socialisme a privé le pays de la classe des fameux capitaines d'industrie, à la Schumpeter. Au lendemain des événements d'octobre 1988, peu d'algériens avaient les capitaux nécessaires pour entreprendre de gros investissements¹. Lorsque les pouvoirs publics durent s'avouer bien incapables d'offrir un emploi à tous ceux qui en demandent laissant plus de 3 millions d'individus à s'investir sérieusement dans la création de leur emploi par la création de leur entreprise. En fait, une bonne partie des PME qui allaient être créées n'avaient d'autres objectifs et ambitions que de créer un emploi ou deux, sans regarder au-delà.

La grande masse des créateurs de PME est fournie par les primo-demandeurs d'emplois et les ouvriers dégraissés par entreprises publiques et mis à la rue par la dissolution des entreprises publiques locales. Les uns et les autres ont, quand elles existent, des capacités de financement très étroites qui ne laissent qu'une très faible marge de manœuvre et pour tout dire, une évaluation sur le fil du rasoir. Comme l'aide de l'Etat, pour les candidats qui arrivent à surmonter toutes les épreuves de l'administration, est proportionnée à l'apport personnel, elle reste très faible...

Le nerf de la guerre faisant défaut, les créateurs d'entreprise coulent leurs ambitions dans le moule de leurs moyens financiers et obtiennent de très petites entreprises qui dominent à 9 contre 1, les grandes entreprises.

1.1.4- La méfiance atavique vis-à-vis de l'Etat

La méfiance des algériens vis-à-vis de l'Etat est une histoire qui remonte à très loin. La longue colonisation subie depuis l'empire romain, fait qu'aussi loin que remonte la mémoire collective, l'Etat se présente sous les traits de l'ennemi qui multiplie les ruses pour dépouiller les populations. L'indépendance aurait pu ou dû corriger cette anomalie (le conflit Etat/population) mais il n'a fait que l'exacerber car en voulant construire un Etat qui ne

¹ On pourrait même se demander comment ils se les sont procurés alors que le pays a traversé un quart de siècle d'égalitarisme où les chances pour l'individu de s'enrichir sont nulles, officiellement.

disparaître pas quand disparaîtront les hommes, en déclarant l'Etat unique propriétaire des moyens de production et unique décideur, en institutionnalisant un parti tout – puissant... les pouvoirs public (qu'en Algérie on appelle le pouvoir) ont reconduit dans ses grandes lignes le climat d'hostilité larvée qui oppose le peuple à ceux qui le dirigent depuis des millénaires. Les détenteurs du pouvoir n'ayant jamais craint de faire la chose et son contraire, de trahir aujourd'hui ce qu'ils ont dit hier, de se comporter comme en pays conquis... ont aidé à maintenir vive la méfiance des algériens. Aussi, d'apprendre que le pays se libéralise et s'ouvre, ne convainc qu'à moitié les gens qui y voient une énième russe au service d'on ne sait quelle cause. Personne ne voulait engager des sommes importantes sur la foi d'un discours de menteurs.

En attendant que les choses se clarifient, il est recommandé de n'avancer qu'à petits pas ; l'option pour les petites entreprises s'imposait d'elle-même

1.5- les faibles capacités managériales

La gestion des entreprises du secteur public a toujours obéi à des considérations plus sociopolitiques qu'économique. A l'origine, il y avait un minimum de cohérence dans l'idée : en l'absence de compétences avérées pour prendre en main les entreprises nationales ; le candidat-dirigeant doit au moins rassurer quant à son patriotisme. C'est pourquoi des entreprises sont confiées de façon préférentielle aux anciens maquisards et aux militants du parti². Quant arrivent les universitaires, le pli est déjà pris et ils sont tout simplement marginalisés. Deux ou trois décennies après l'indépendance l'attestation communale (d'ancien maquisard) prime largement sur le diplôme universitaire, pour accéder à des postes de responsabilité. Aucune norme de gestion, aucune règle, aucune ratio n'y sont respectés ; les outils les plus élémentaires comme la comptabilité analytique ne sont utilisés. Les salaires sont assurés grâce aux découverts bancaires et l'approvisionnement du marché par les importations ; ce qui donne l'apparence rassurante d'une machine qui tourne.

Lorsqu'une entreprise a, à sa tête, un staff compétent, celui-ci butte sur le barrage de l'assemblée des travailleurs de l'unité (ATU) qui jouit d'un pouvoir disproportionné dont elle abuse à mauvais escient³. La productivité, la compétitivité, la performance, l'innovation, etc. sont des préoccupations qui se situent à un autre plan de la réalité ; ce sont les tares du capitalisme exploiteur et de la bourgeoisie décadente. Aussi après 25 d'intense industrialisation, le pays ne dispose pas des compétences managériales qu'exige la gestion d'une entreprise moderne, à l'ère de la mondialisation et des économies fondées sur la connaissance c'est donc un environnement aussi stérile, que le privé est appelé à participer à la relance de l'économie nationale ; c'est pourquoi l'eût-il qu'il n'aurait pu le faire. Il se rabat sur la valeur sûre qu'est la petite entreprise et sur des créneaux d'activité qui n'exigent ni capitaux, ni technologie, ni compétences managériales particulières .

² L'article 120 des statuts du FLN a fait couler beaucoup d'encre car il stipule que les postes de responsabilité doivent être exclusivement réservés aux militants du parti.

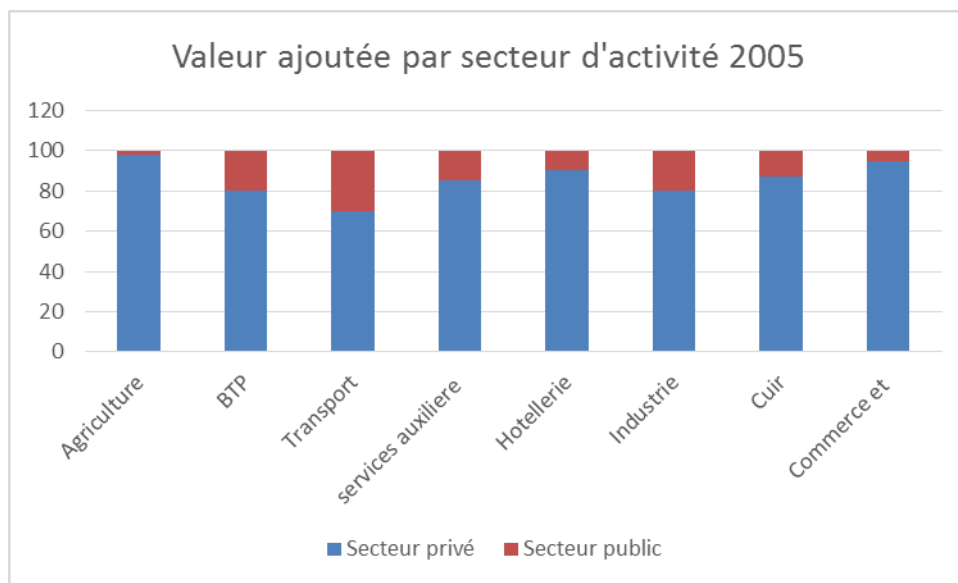
³ Ainsi les travailleurs qui sont impliqués dans une équipe sportive de l'unité (dans le cadre Sport & Travail), ceux qui sont à la tête du syndicat et toute une faune d'autres qui naviguent entre deux eaux sans fonctions précises, échappent à la contrainte du travail. Beaucoup d'autres ne font que de la présence.

Partant, il était fatal que les PME émergent dans les années 90, enregistrant des résultats quantitatifs considérables (nombre de PME). La petite entreprise (privée) évince progressivement la grande (publique) autorisant l'espoir que la petite entreprise va réussir là où la grande a échoué. Qu'en est – il en réalité ?

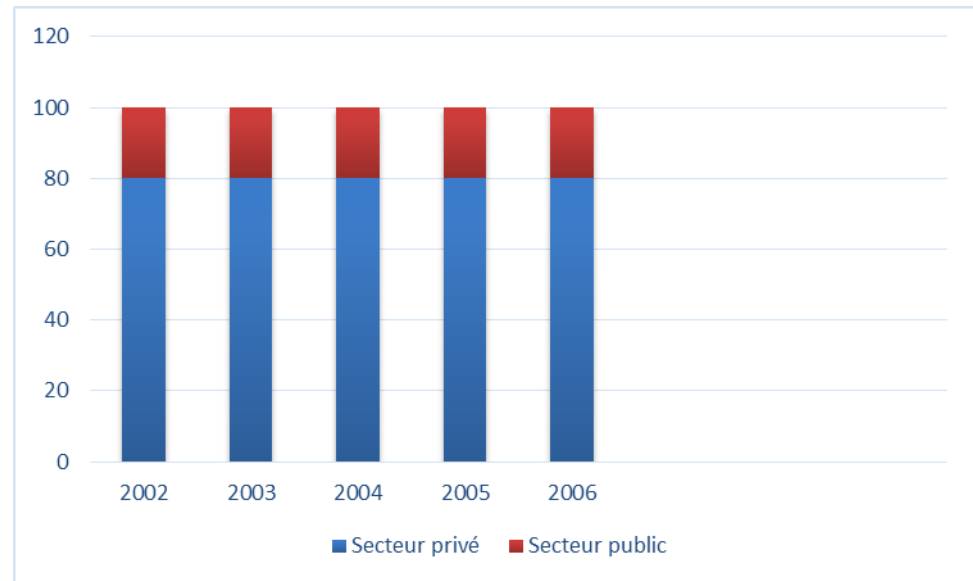
1.2- LE POIDS DE LA PME DANS L'ECONOMIE :

En économie, les statistiques jouent comme des miroirs déformants ; elles peuvent donner l'illusion qu'il y a de la croissance là où il n'y en a pas. En Algérie, l'état a englouti des sommes faramineuses pour mettre sur pieds et porter à bouts de bras un secteur sensé pouvoir faire rattraper au pays en 20 ans, le fossé qui le sépare des pays développés. Dans cette opération, ce qui a été négligé, c'est cette vérité bien simple que les causes les plus nobles échouent quand toutes les conditions de leur succès ne sont pas réunies. L'ouverture et la libéralisation ont mis à nu les limites du secteur d'Etat qui ne résista pas à l'assaut du secteur privé, hormis les quelques secteurs que l'Etat maintient sous son monopole comme les hydrocarbures, l'électricité.....

Il est regrettable que l'avancée de la petite entreprise privée ne soit pas accompagnée par des adaptations adéquates dans son environnement . Ainsi, L'office national de la statistique (ONS) n'offre aucune rubrique portant sur l'activité des PME qui représentent, tout compte fait, 70% de l'emploi. LE ministère de la PME, quant à lui, semble être plus intéressé par l'aspect physique quantitatif de la population et leur dispersion géographique négligeant d'aller plus avant dans le détail. Toutefois, les chiffres disponibles indiquent clairement que le secteur privé exerce une domination écrasante, hors hydrocarbures



Répartition du PIB (Hors hydrocarbures)



Source : Ministère de la PME

2- LA CONCENTRATION SPATIALE :

Si pour les investissements public de la période de l'option socialiste, les sites de localisation sont choisis par le planification et le politique, sur la base de critères qui restent encore obscurs ; l'investisseur privé n'a subi aucune contrainte ni pour la localisation ni pour le choix des secteurs. L'Algérie étant un pays très vaste et très diversifié mais où la majorité de la population (et des activités) se concentre au nord sur une bande est-ouest de quelques 100 Km de largeur. Le sud est quasiment vide et région-tampon des Hauts-Plateaux est bien plus animée que Sud mais bien moins que le nord.

2.1 – LES PME DE LA ZONE NORD:

La répartition des PME sur le territoire national présente plusieurs niveaux de dégradé : très dense tout le long du littoral, beaucoup moins sur les hauts plateaux et très diluée dans le reste du pays. La région nord regroupe 19 wilayas dont quelques-unes sont, riveraines de la méditerranée et d'autres non. Cet ensemble territorial accueille au premier semestre 2009, un total de 171959 PME, soit une moyenne de 9050 PME / wilaya. Les wilayas d'Alger, tizi ousou, Oran, Bejaïa, Tipaza et boumerdes se situent largement au-dessus de cette moyenne ; celles de Blida et Constantine la dépassent et les 11 wilayas restant ont des valeurs inférieures à la moyenne. Les mauvaises performances de : Ain témouchent, Mostaganem, Skikda et annaba sont proprement inexplicables ⁴

En fait, s'il est vrai que la PME se concentre dans la région Nord de l'Algérie, elle n'occupe pas le territoire de façon homogène, elle se concentre en un noyau dense dans une couronne dont le diamètre est donné par l'axe Tipaza- béjaïa, soit les wilayas d'Alger, Blida, Tipaza, Boumerdes, Tizi Ouzou et Bejaïa qui totalisent près de 110 000 entreprises, équivalent à quelque 2/3 du parc de la zone nord et à près d'un tiers du parc national .

⁴ Nous n'avons trouvé aucun travail de recherche qui ait essayé d'expliquer ces carences .

TABLEAU N°1 : Répartition des PME dans la zone Nord

	2009	2010	2011	2012	2013	2014
ALGER	27640	30257	32872	35296	38096	40009
ORAN	15223	16227	17255	18363	19643	16867
TIZI OUZOU	12003	13170	14434	16045	17840	19024
BEJAIA	8979	10167	11312	12588	14009	14946
TIPAZA	7143	8111	9149	10243	11526	12452
BOUMERDES	7479	8258	9090	10000	10897	11523
BLIDA	7243	7838	8511	9349	10240	10851
CONSTANTINE	6859	7499	8439	9291	10243	10732
ANNABA	6218	6660	7233	7766	8299	8651
CHLEF	6432	6882	7316	7704	8160	8594
SIKIKDA	4843	5217	5754	6410	7199	7602
JIJEL	4357	4694	5123	5660	6193	6516
MASCARA	4700	4933	5151	5352	5593	5730
AIN DEFLA	4124	4372	4660	4945	5317	5504
MOSTAGHANEM	3853	3769	4233	4666	5032	5319
RELIZANE	3741	3965	4274	4616	4929	5092
GUELMA	2356	2651	2990	3304	3657	3893
AIN T'émouchent	2606	2861	3078	3343	3627	3772
EL TAREF	2236	2433	2618	2789	2983	3132
Algérie	25449	245842	269806	299463	321387	335486

Source : Ministère de la PME

2.2- LES PME DE LA ZONE HAUTS PLATEAUX

La région des hauts-plateaux est un espace-tampon qui ménage une transition graduelle entre le nord méditerranéen et le sud saharien. Il s'y trouve mélangé, des caractéristique (socioculturelles, géographique, économique.....) de l'un et de l'autre de ces principaux espaces constitutif de l'Algérie. Du temps où l'activité agropastorale (céréales et bovins) dominait et que le pays menait une vie introvertie. Il s'y est développé une armature urbaine avec de grandes cités comme Sétif, Batna, Tiaret, Sidi Bel Abbès, Tlemcen Aujourd'hui

les villes du littoral (qui ouvrent le pays sur le monde) ont éclipsé les villes de l'intérieur qui sont entrées en hibernation jusqu'à ce qu'elles soient fortement secouées par l'arrivée massive de l'industrialisation dans les années 70/80⁵

Dans le découpage du ministère de la PME, la zone des hauts-plateaux regroupe 19 wilayas qui totalisent 84569 PME, soit une moyenne de 4450 PME / wilaya, correspondant à moins de la moitié de la moyenne de la région Nord. La wilaya de Sétif sort nettement du lot avec 14469 entreprises, loin de son dauphin, la wilaya de Batna qui n'en a que 8097 à faire prévaloir. s'il faut rechercher un noyau ici, c'est forcément autour de Sétif et les régions les plus dynamique qui l'entourent, notamment Bordj Bou Arreridj, Msila et Batna qui accueillent 36154 PME, correspondant à 43 % de la région et 11 % du parc national. La région à la traine et desquelles il est attendu de gros efforts pour améliorer leur attractivité sont celles de Souk Ahras, Oum- el – bouaghi , Saida, tissemsilt, Naama et EL Bayadh. Ce qu'il faut noter ici, c'est que les régions qui ont les meilleurs résultats sont celles qui sont commandées par une grande ville (Sétif, Batna, Tlemcen) alors que celles qui sont à la traine sont des espaces ruraux administrativement promus wilayas sans véritable locomotive urbaine. Le programme spécial de développement des Hauts-Plateaux vise à corriger les insuffisances de la région mais le processus est seulement en cours et avance laborieusement et à tâtons .

TABLEAU N° 2 : Répartition des PME Dans la zone Hauts – Plateaux

	2009	2010	2011	2012	2013	2014
Sétif	8914	8968	11008	12289	13555	14469
Batna	4443	5033	5912	6659	7537	8097
Bordj B A	4038	4494	5130	5745	6448	6836
Msila	4646	5065	5500	5922	6411	6752
Tlemcen	4078	4509	5033	5609	6221	6547
Bouira	3616	4076	4683	5254	5868	6290
Mila	3580	3994	4432	4952	5420	5786

⁵ Depuis une dizaine d'année l'état a mis sur pieds un important programme de développement des hauts plateaux, avec l'objectif d'y faire glisser une partie de la population et des activités pour désengorger la zone littorale arrivée au seuil de saturation. La principale contrainte au projet est la rareté de l'eau et il n'est pas sur que de massif transferts d'eaux à partir des régions du nord, soient une solution viable et durable .

Sidi Belabes	3697	3988	4427	4779	5259	5543
Tiaret	3787	3978	4286	4685	5013	5181
Médéa	2938	3354	3824	4279	4822	5134
Tebessa	3725	3911	4264	4555	4909	5103
Djelfa	3329	3715	4080	4386	4793	5058
Khenchela	2925	3200	3528	3810	4135	4302
Souk Ahras	2693	2897	3138	3359	3691	3841
Oum el Bouaghi	2125	2321	2610	2853	3250	3481
Saida	2540	2648	2847	3042	3282	3398
Tissemsilt	1673	1826	1937	2048	2178	2235
Naama	1603	1790	1937	1913	1877	1955
El Bayadh	1213	1307	1416	1527	1685	1755

Source : Ministère de la PME

2.3- LES PME DE LA ZONE SUD

Ce que l'on appelle le sud de l'Algérie est une des régions les plus enclavées et les plus hostiles du monde : le désert du Sahara qui recouvre la quasi – totalité du pays, à exception de la bande littorale la région n'est pas favorable à la vie, mais offre un certain nombre d'enclaves propices à l'émergence d'établissements humains : les oasis où existe de l'eau et donc potentiellement l'agriculture. Dans ces oasis ont été érigées d'importantes cités (Ghardaïa, Tamanrasset, Béchar, El-oued) dont l'expansion reste, toutefois, limitée par les dimensions des oasis elles – même et leur potentiels productif. Le Sahara compense largement l'hostilité de son sol par la générosité de son sous – sol qui recèle : pétrole, gaz, or, uranium qui constituent les mamelles nourricières de l'Algérie .

La région du Sahara compte au premier semestre 2009 un parc de PME évalué à 27 716, soit une moyenne de 2772 unités par wilaya (soit un peu plus que la moitié de la moyenne des Hauts- Plateaux). La petite entreprise s'installe dans la ville ou dans sa proximité immédiate, déclenchant un conflit majeur avec l'agriculture sur un foncier naturellement rare. Le dilemme entre le besoin de créer de l'emploi et des richesses d'une part et la nécessité de sauvegarder les oasis et le mode de vie saharien d'autre part va se poser dans des termes dramatiques au cours des prochaines années ; à moins que des solutions intelligentes et des décisions courageuses ne soient mises en œuvre .

Le noyau de concentration des PME se situe sur l'axe Ghardaïa – Ouargla, où se trouve le cœur de l'industrie pétrolière (Hassi Messaoud). On pourrait croire que la plupart

de ces entreprises existent pour servir comme sous – traitants auprès des grandes entreprises pétrolières, notamment Sonatrach 6

TABLEAU N°3 : Répartition des PME Dans la zone SUD

		2009	2010	2011	2012	2013	2014
1	Ghardaia	3921	4229	4597	4926	5425	5749
2	Ouargla	3002	3433	3931	4350	4879	5190
3	Béchar	3405	3462	3682	3896	4169	4351
4	Biskra	2718	2937	3233	3561	3987	4301
5	El Oued	2342	2602	2830	3105	3511	3750
6	Laghouat	2067	2294	2530	2738	3062	3243
7	Adrar	1886	2076	2366	2554	2731	2883
8	Tamanrasset	1173	1281	1452	1660	1820	1899
9	Illizi	589	697	794	884	998	1080
10	Tindouf	748	791	827	876	986	1017

Source : Ministère de la PME

Conclusion:

L'Algérie en fut. Arrivée au bord de l'abîme, elle dut se faire violence et abandonner le paradigme des grandes entreprises d'Etat pour tout miser sur la petite entreprise, au début des années 90 .

Les PME explosent comme un énorme feu d'artifice dans le ciel algérien, mais car il y a un mais. Il se trouve que la petite entreprise est en soi très faible et très fragile, elle tire sa force de la synergie qu'elle développe avec d'autres petites entreprises et avec d'autres forces présentes sur le marché : système de formation et de recherche, système bancaire, institutions, société civile..... C'est le talon d'Achille de la PME algérienne : son environnement est stérile et il la laisse en tête-à-tête avec ses faiblesses. Elle dépense ses faibles énergies à lutter contre son environnement au lieu de compter sur lui (problème de foncier, de financement, de main – d'œuvre spécialisée, d'importation d'équipement, de fiscalité) pour contourner ces difficultés, les possesseurs de capitaux investissent dans les créneaux les moins risqués et dans les régions les plus favorables. Ce qui donne à la population algérienne de PME cette double concentration sectorielle et spatiale, mais sans que l'on obtienne d'authentiques clusters tels qu'en décrit la littérature .

⁶ Ceci est valable surtout pour Ouargla, ville intimement liée au pétrole (la commune de Hassi Messaoud se trouve dans la wilaya de ouargla), mais moins pour ghardaia, ville dynamique dont le tissu industriel est plus diversifié et moins déterminé par le pétrole .

Bibliographie

- Le DEVELOPPEMENT LOCAL , KHALADI MOKHTAR , Office des Publication Universitaires . 2012
- ALGERIE , BRESIL , COREE DU SUD . TROIS EXPRIENCES DE Développement , OFFICE DES PUBLICATIONS UNIVERSITAIRES ,2006
- LES CHOIX DE L'ALGERIE , LE Passé TOUJOURS Présent, OFFICE DES PUBLICATIONS UNIVERSITAIRES .2011
- L'Economie DE L'Algérie , LES Stratégies DE Développement , OFFICE DES PUBLICATION UNIVERSITAIRE , 2015

Analyse spatiale du potentiel PME Dans la wilaya de Tizi-Ouzou

Madjid HADJEM

Enseignant-chercheur, université de Tizi-Ouzou

Madjid.hadjem@yahoo.fr

Khaled GUEDECHE

Enseignant-chercheur, université de Tizi-Ouzou

gue.khaled@yahoo.fr

Received: Jan 2017

Accepted: Fèv 2017

Published: Mar 2017

Résumé :

Les politiques en faveur de la création et de la promotion des PME ont eu un impact positif sur la croissance du parc PME dans la wilaya de Tizi-Ouzou. Aussi, l'objectif de cet article est de savoir si la croissance du parc PME profite équitablement à toutes les communes de la wilaya. On s'intéresse de savoir s'il y a ou non disparités spatiales dans la localisation des PME.

Pour y répondre nous avons adopté une méthodologie, suivant une approche d'économie spatiale, descriptive et quantitative sur la base de la recherche documentaire et de l'analyse des données statistiques des organismes publics compétents.

Il s'agit dans un premier temps d'énumérer les actions et politiques en faveur de la croissance du parc PME en Algérie. Dans un deuxième temps, nous analysons l'évolution du parc PME dans la wilaya de Tizi-Ouzou, ainsi que sa répartition sectorielle et spatiale, à la recherche d'éventuelles disparités spatiales de localisation. Les résultats montrent l'existence de disparités à ces deux niveaux.

Les mots clés : PME – Localisation – Développement local – Politiques publiques – Création d'entreprises – Wilaya de Tizi-Ouzou – Disparités.

(JEL) Classification : L20, R11

الملخص:

إن السياسات الرامية إلى خلق وتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها تأثير إيجابي على النمو من الحديقة الصغيرة والمتوسطة في ولاية تيزي وزو. أيضا، فإن الهدف من هذه المقالة هو ما إذا كان نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحديقة تستفيد بشكل عادل جميع بلديات المحافظة. ونحن مهتمون لمعرفة ما إذا كان هناك أم لا التباينات المكانية في توطين الشركات الصغيرة والمتوسطة. للإجابة على هذا فقد اعتمدنا منهجية، وفقا لمنهج الاقتصاد المكاني، وصفي وكمي على أساس البحوث المكتبية وتحليل البيانات الإحصائية الجهات الحكومية ذات العلاقة. هذه هي قائمة بداية الإجراءات والسياسات لنمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في الحديقة بالجزائر. ثانيا، نقوم بتحليل تطور حديقة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ولاية تيزي وزو والتوزيع القطاعي والمكاني لها، وتبحث عن الفوارق المكانية وأماكن التوطن الممكنة. وأظهرت النتائج وجود فوارق في كل المستويات

الكلمات المفتاحية :

الشركات الصغيرة والمتوسطة - الموقع - تنمية المحلية - السياسات العامة - إنشاء الأعمال - تيزي وزو - التفاوت في المستوى.

رموز JEL: L20, R11

Introduction

Les bouleversements de l'économie algérienne depuis la fin des années 80, ont amené les pouvoirs publics à revoir la stratégie économique du pays en donnant sa chance à la PME au même titre que la grande entreprise. Ce changement de vision et d'orientation a ouvert la voie depuis à l'essor de la PME devenue désormais facteur de croissance et d'emploi aux cotés de la grande firme. Les politiques et les initiatives en faveur de la création et de la promotion des PME qui se multiplient depuis ont un impact positif sur la croissance du parc PME en Algérie.

Dans le cas de la wilaya de Tizi-Ouzou également cette croissance a été enregistrée. Aussi, l'objectif de cet article est de répondre à l'interrogation suivante: *la croissance du parc PME profite-t-elle équitablement à toutes les communes de la wilaya?*

Autrement dit, on s'intéresse de savoir s'il y a ou non déséquilibres ou disparités spatiales dans la localisation des PME. Pour y répondre nous avons adopté une méthodologie consistant à énumérer dans un premier temps les politiques et les actions publiques en faveur de la croissance du parc PME en Algérie. Il s'agit de démontrer l'impact de ces mesures sur la croissance du nombre de PME en Algérie ainsi que la répartition de celles-ci à travers l'espace national (I). Ensuite, dans un deuxième temps, nous analysons de manière plus approfondie le même phénomène sur le cas particulier de la wilaya de Tizi-Ouzou à la recherche d'éventuelles disparités spatiales de localisation des PME (II).

Faute de données statistiques suffisantes, notre travail se limite au traitement et à l'analyse des informations disponibles. Celles-ci se rapportent à la décennie écoulée.

I. Les facteurs en faveur de la croissance du parc PME en Algérie

La première difficulté dans un travail de recherche c'est de trouver et d'adopter la définition appropriée aux contextes temporelle et spatiale de son objet de recherche. Il est clair qu'il existe plusieurs et diverses définitions, tant quantitatives que qualitatives, de la PME, et que celles-ci sont en permanence revues, discutées et améliorées.

En Algérie également le consensus entre chercheurs et organismes d'action n'est pas encore établi quant à la définition de la PME. Aussi, nous nous voyons contraints, pour des raisons pratiques, notamment par rapport à la nature et à la source des données que nous utilisons, de retenir la définition de la PME explicitée dans la législation algérienne, notamment la dernière en date, à savoir; la loi 18-01 du 18 décembre 2001, portant loi d'orientation sur la promotion de la petite et moyenne entreprise (PME).

1. La définition algérienne de la PME

Au sens de la loi n° 18-01, est considérée comme PME toute entreprise, quelque soit son statut juridique, de production de biens et/ou de services :

- Employant une à 250 personnes travaillant à temps plein ;
- Dont le chiffre d'affaires annuel n'excède pas deux milliards de dinars ou dont le total du bilan annuel (dernier exercice de 12 mois clôturé) n'excède pas 500 millions de dinars;
- et qui respecte le critère d'indépendance (entreprise dont le capital n'est pas détenu à 25% et plus par une ou plusieurs autres entreprises ne correspondant pas à la définition de PME).

Cette même loi distingue:

- La moyenne entreprise qui est définie comme une entreprise employant 50 à 250 employés et dont le chiffre d'affaires est compris entre 200 millions et 2 milliards DA ou dont le total du bilan annuel est compris entre 100 et 500 millions DA.

- La petite entreprise qui est définie comme une entreprise employant 10 à 49 personnes et dont le chiffre d'affaire annuel n'excède pas 200 millions DA ou dont le total du bilan annuel n'excède pas 100 millions DA.

- La très petite entreprise (TPE), ou micro-entreprise, qui est une entreprise employant un à 9 employés et réalisant un chiffre d'affaires inférieure à 20 millions DA ou dont le total du bilan annuel n'excède pas 10 millions DA.

IL y est stipulé également que la définition de la PME telle qu'énoncée dans la dite loi constitue la référence dans:

- tout programme ou mesure d'appui, d'aide et de soutien mis en œuvre au profit de ces entreprises,

- L'élaboration et le traitement des statistiques du secteur.

2. La PME dans l'économie algérienne: repères historiques

L'histoire de la Place de la PME dans l'économie Algérienne laisse entrevoir une évolution très affectée par le contexte politique (et idéologique) et économique du pays.

Le choix stratégique de l'Algérie en matière de développement économique en faveur du gigantisme industriel encadré par une planification centralisée et la primauté de la propriété publique sur l'outil de production avait placé, au sortir de l'indépendance, la PME et son corollaire l'initiative privée au second plan dans les actions de développement socio-économique et son champs d'action réduit au minimum.

2.1- La PME dans l'économie algérienne d'avant 1990

Le premier code des investissements de l'Algérie indépendante en 1963, promulgué dans l'urgence, avait surtout pour objet de rétablir l'ordre et la stabilité dans l'environnement économique et social d'après-guerre et n'avait déjà pas de visées positives en faveur de l'initiative privée. Par contre, le deuxième code, promulgué en 1966, définissait et institutionnalisait officiellement la priorité de la propriété publique sur l'outil économique, à travers notamment l'agrément du monopole de l'Etat sur les secteurs clés de l'économie et la soumission des opérateurs privés à des dérogations préalables d'une Commission Nationale des Investissements (CNI). Ce code n'avait, en outre, permis l'initiative privée que dans les branches considérées non stratégiques. En gros, ce code contraignait l'entreprise privée, à la fois, par les secteurs d'investissement et par la définition de la taille de l'entreprise.

Cette situation durera jusqu'au début des années 80, où la promulgation de la loi 82-11, en 1982, relative à l'investissement, marque un début d'ouverture en faveur de l'initiative privée en général et de la PME en particulier. Cette loi visait à davantage d'insertion du secteur privé dans le système de planification nationale en introduisant plus de facilités d'accès aux crédits et aux importations, en donnant plus de précision sur les procédures d'agréments, les montants plafonds d'investissement et de financement bancaire, les champs d'intervention du privé, etc. C'est dans le sillage de cette loi qu'un Office pour l'orientation de l'investissement privé et son intégration dans le processus de planification a été créé (OSCIPI).

Au cours de cette période, l'autofinancement et le recours au réseau familial ou amical, l'investissement dans les branches où le délai de recouvrement du capital investi et des profits est le plus court, le recours à l'informel,..., étaient des facteurs typiques la PME privée.

2.2. La PME dans l'économie algérienne de la décennie 90

C'est à partir de la fin des années 80 et début 90 que la place et le rôle de la PME dans l'économie algérienne seront considérablement reconsidérés. Le choc pétrolier et son impact sur les politiques économiques et industrielles de l'Etat a fait de la décennie 90 le tournant libéral de l'économie algérienne. Les bouleversements de l'économie, le plan d'ajustement structurel, la pression du problème de chômage par l'arrivée de milliers de jeunes diplômés

sur le marché du travail et les compressions d'effectifs des grandes entreprises publiques,... ; expliquent l'importance qui sera accordée à la création de PME en Algérie. Une série de réformes importantes, dans le sens de la libéralisation de l'économie nationale, a introduit des concepts nouveaux dans le nouveau discours politique, jusque-là proscrits, à savoir ; économie de marché, compétitivité, mondialisation, entrepreneuriat, privatisation, ces mêmes concepts qui ont accompagné et expliqué l'essor de la PME dans les économies développées à partir des années 70.

Parmi les nombreuses réformes phares entreprises par l'Etat, nous citons la création d'un Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat en 1992 exclusivement dédiées aux PME, le décret n° 91-37 du 19-02-1991 portant libéralisation du commerce extérieur, l'adoption en 1994 du code juridique permettant la privatisation des entreprises publiques et l'adoption en 1995 de la loi sur les privatisations, la promotion de l'investissement privée et de la PME (celle-ci étant considérée désormais comme le nouveau moteur du développement économique, notamment pour répondre aux exigences accrues des échelons locaux, dont le développement local en constitue le nouveau paradigme),... ; autant de signes d'un engagement de l'Etat dans la voie du libéralisme et le souci de créer un climat favorable aux affaires.

En effet, quasiment absent durant la première phase de la planification (1976-1989), le secteur privé, qui se développe dans tous les secteurs d'activités sous la forme privilégiée de PME, connaîtra une place de plus en plus importante dans l'économie du pays.

Cette nouvelle stratégie vise à mettre en place les moyens et les instruments efficaces pour développer les PME et assurer leur pérennité. Ceci s'illustre par les innovations contenues dans les projets de loi relatifs à la promotion des PME. Elles se manifestent par la volonté de l'Etat de mettre en place des organismes spécialement chargés de coordonner les actions des différents acteurs (public et privé) intervenant en faveur du développement des PME et de mettre en œuvre les mesures (financières, fiscales, techniques, informationnelles, administratives, juridiques) et les mécanismes destinés à stimuler la création de PME et à soutenir leur financement, leur performance et leur regroupement.

Les mesures de soutien à la formation et au développement des ressources humaines constituent, à côté des mesures de soutien au financement et à la création, les deux préoccupations majeures et permanentes de la stratégie de l'Etat pour favoriser le développement de la PME. Le regain d'intérêt par les pouvoirs publics pour le soutien et la promotion de la PME s'explique aussi par le fait que ce type d'entreprises requiert des structures plus souples que ne l'exigent les grandes entreprises. Les PME semblent être les structures les plus appropriées pour permettre une « densification » du tissu productif, permettant d'atteindre une croissance économique plus forte. Une telle orientation ouvre aux PME la perspective d'occuper de nombreuses activités productives et créatrices d'emplois, étant entendu que la promotion de l'emploi est indissociable de la création d'entreprises. C'est dans ce sens que l'Etat a lancé des dispositifs de soutien, d'accompagnement et de financement des PME, tels que l'APSI¹, l'ANSEJ², la CNAC³, l'ADS⁴, etc. Comme premier résultat de ces efforts, le nombre de PME est passé durant la décennie 90 de 43917 à 159507, soit une augmentation de 263%⁵ !

2.3. La PME dans l'économie algérienne depuis 2000

Le grand tournant pour la PME dans cette succession de mouvements a été la promulgation de la loi n°18-01 du 12-12-2001, portant loi d'orientation et de promotion de la PME et un contexte politique et sécuritaire nettement plus favorable que durant la décennie passée. Sous l'effet de cette loi notamment la décennie 2000 a connu une mise en place de mesures et un lancement de dispositifs de soutien à la PME sans précédent en Algérie. En effet, cette loi, outre la définition de PME donnée plus haut, comprend plusieurs dispositions dont les principales ont trait aux soutiens et aides adaptés à la promotion de la PME, au

développement de nouveaux mécanismes de financement, à l'amélioration de la compétitivité de la PME, à l'émergence de nouvelles PME et activités, à la promotion de la sous-traitance, à la mise à disposition des PME de l'information économique, à la favorisation de sites d'accueil des PME, à la stimulation de l'innovation et de la créativité, à l'encouragement de l'exportation, etc.

De ce fait, cette loi a ainsi été à l'origine, durant la décennie 2000, de la création : du Fonds de garantie des crédits à la PME (FGAR)⁶, de la Caisse de garantie des crédits d'investissements (CGCI-PME), des Directions de wilaya de la PME et de l'Artisanat⁷, des Centres de facilitation des PME, des Pépinières d'entreprises, du Conseil national consultatif pour la promotion des PME, du Conseil national de la promotion de la sous-traitance, du Système d'information et statistiques sur les PME (notamment le Bulletin semestriel d'information économique relatif à la PME depuis 2003), du Programme de compétitivité, de l'Agence nationale de gestion du microcrédit (ANGEM⁸), de l'Agence nationale de développement de la PME (ANDPME⁹), du Fonds de promotion de la compétitivité industrielle (FPCI) a été institué et dédié à la mise à niveau des entreprises employant plus de 20 salariés, des Maisons de l'Artisanat, des centres de savoir-faire locaux, des Centres d'estampillage et centrale d'approvisionnement en matières premières, d'organismes de promotion des exportations (SAFEX, PROMEX), etc.

Les politiques de promotion de la PME, engagées dans le sillage de la dite loi, ont permis d'engager plusieurs programmes, nationaux et en coopération avec l'étranger, d'appui et de soutien aux PME. Il en est ainsi des programmes ; présidentiel 2005-2009 qui s'est fixé comme objectif de créer 100.000 PME et s'est concentré sur l'intensification du processus de réforme de l'ensemble socio-économique et la libéralisation de l'économie nationale à l'effet de permettre à l'entreprise algérienne de devenir la principale source de richesse, le deuxième plan présidentiel 2010-2014 qui vise la création de 200.000 PME et la mise à niveau de 20.000 autres, MEDA, PME I, PME II, ED-PME, Banque mondiale, ONUDI, GIZ-Algérie de coopération Algero-allemande de développement économique durable (Deved), Ubi-France de coopération avec les partenaires français, de formation des personnels des organismes de soutien et d'accompagnement à la création d'entreprise en partenariat avec l'Agence pour la coopération internationale et le développement local en Méditerranée (ACIM), Algerian Start-up Initiative (ASI) de coopération technologique avec les américains et surtout l'accord d'association avec l'UE en vigueur depuis septembre 2005 dont les enjeux et les défis requis par la mondialisation interpellent les PME à améliorer leur compétitivité, ce qui a amené le Ministère de la PME à lancer en 2006 un programme national de mise à niveau des PME sous tutelle de l'ANDPME.

Concernant ce programme de mise à niveau des PME, à titre illustratif, il est basé sur un budget fixé à un milliard de DA annuellement¹⁰, toutefois, il n'a démarré qu'à la fin du premier semestre 2007. Ainsi, au plan du soutien financier des PME, des fonds spécifiques ont été institués en vue d'assurer l'encadrement des entreprises dans le processus de modernisation de leurs actifs et de leur mode de gestion rendus nécessaires par les perspectives éminentes d'adhésion de l'Algérie à l'OMC et la signature de l'accord d'association avec l'Union Européenne. En effet, l'ouverture des marchés et le démantèlement des barrières tarifaires impliquent la nécessité d'améliorer la compétitivité des PME par une mise à niveau orientée aussi bien vers les fonctions de l'entreprise (produits, marchés, finances, emploi, système d'information, système de qualité) que son environnement institutionnel (Administrations centrales et services déconcentrés, agences publiques, chambres, etc.).

Cependant, ce programme de mise à niveau, vu sa complexité et ses coûts exorbitants, connaît un début timide et concerne un nombre très faible de PME. Qui plus est, il n'intéresse pas

pour l'heure les PME de moins de 20 employés, alors que celles-ci représentent plus de 95% des PME en Algérie.

Les programmes en partenariat avec Ubi-France, organisme français d'accompagnement et de mise en relations d'affaires et d'évaluation des relations entre la France et les autres pays, notamment l'Algérie, est également d'un apport considérable pour la PME algérienne. En effet, selon cet organisme, deux tiers des entreprises françaises installées en Algérie sont des PME et près de 50% du chiffre d'affaire des entreprises françaises en Algérie est le fait de PME¹¹.

Concernant le volet technique, le même organisme souligne que de ses différentes rencontres en Algérie, il a été relevé la forte demande de contacts avec les partenaires étrangers est exprimée par les chefs d'entreprises algériens. De même qu'il relève le manque en management et en main-d'œuvre spécialisée, autrement dit le transfert de savoir-faire, dont souffrent les PME algérienne. Dans cette perspective, l'organisme accompagnera quelques 80 PME algériennes dans différents secteurs économiques au cours de l'année 2012¹².

Très récemment, partant du fait que l'alternative aux hydrocarbures n'est pas seulement l'agriculture et l'industrie, mais aussi les nouvelles technologies et le numérique (ce qu'on appelle déjà la nouvelle économie), un projet ambitieux, intitulé Algerian Start-up Initiative (ASI), est en discussion depuis deux ans et pourrait être lancé incessamment, en collaboration avec les américains du technopole de la Silicon Valley en Californie (USA). Ce projet reposant sur l'innovation technologique est une chance et une initiative prometteuse à la création d'activités à fortes valeur ajoutée mais qui appelle toutefois l'appui de l'Etat.

Relancé lors du Forum de Marrakech en janvier 2012, de nombreuses initiatives encadrent ce programme, à savoir ; la constitution d'un réseau d'investisseurs algériens locaux, nationaux et américains de la Silicon Valley pour développer les Start-up en Algérie et dans les autres pays du Maghreb, l'institution d'un Fonds d'investissement américain pour financer la création de start-up au Maghreb, programmes de formation à l'entrepreneuriat élargis au profit des jeunes entrepreneurs, de préparation à l'emploi au profit de jeunes maghrébins, etc. Ce programme repose également, outre les NTIC, sur l'économie verte, les énergies renouvelables, l'industrie, l'agriculture, etc¹³.

La conséquence directe de tous ces efforts de l'Etat a été la multiplication du nombre de PME en Algérie qui passe de 245348 unités en 2001 à près de 647000 en 2011, soit un taux d'accroissement global de près de 164% ! Equivalent également à un taux d'accroissement de 1373% en deux décennies (1991-2011)¹⁴.

Cependant, face à ce tableau reluisant en matière de croissance des PME en Algérie, celles-ci représentent néanmoins une catégorie très fragile. Il faut souligner que celles-ci connaissent sur le terrain des difficultés et contraintes non négligeables, aussi bien au plan interne qu'au niveau de leur environnement. Au plan interne, la PME algérienne est confrontée à l'insuffisante maîtrise des méthodes modernes de management, à l'insuffisante connaissance des marchés, le faible recours au conseil et à l'expertise, la primauté de la gestion de type familial, etc. Au plan externe ou environnemental, les PME en Algérie sont confrontées aux nouvelles exigences du libre-échange, notamment suite à l'accord d'association avec l'union européenne et la prééminence de l'adhésion à l'OMC. Dans cette perspective, le Conseil national consultatif (CNC) revendique la nécessité d'un saut qualitatif des PME algériennes pour accéder au statut de PME ayant une place de choix dans l'économie nationale, ce qui passe selon lui par la réduction des importations massives et l'encouragement de la sous-traitance où seulement 300 PME y activent actuellement¹⁵. En effet, le rapport de la CNUCED, datant du deuxième semestre 2011, souligne le manque à gagner aux PME algérienne en matière de sous-traitance. Selon le rapport, l'Algérie n'attire qu'une faible partie des IDE attirés par les pays de la rive sud de la méditerranée (2,2 Milliards USD sur 37,7 Milliards USD attirés par la zone). Ce constat est également appuyé

par les commentaires récents du FMI sur l'incapacité de l'Algérie à exploiter les opportunités des tendances mondiales de l'investissement étranger. L'Algérie gardant encore l'image d'un espace peu attractif en matière des IDE¹⁶.

A ces contraintes il y a lieu aussi d'ajouter le problème de la pérennité des PME qui persiste encore. Ainsi, entre 2009-2011 près de 39% des PME créées ont cessé leurs activités¹⁷. De même, les contraintes qui se posent déjà depuis longtemps et auxquelles beaucoup de tentatives de solution ont été apportées persistent encore, c'est notamment le cas du problème de financement, de l'informel, de l'accès à l'information, d'écoulement des produits, de gestion, de GRH, d'innovation, des lourdeurs administratives, de fiscalité, etc.

Il ressort donc que la PME constitue bel et bien l'enjeu majeur et la préoccupation principale des pouvoirs publics. Elle est considérée bel et bien comme l'alternative de choix pour la croissance hors hydrocarbures. De même, les ambitions de l'Etat ne s'arrêtent pas là, de nombreuses perspectives y sont envisagées, à savoir ; de nouveaux instruments financiers (des fonds de garanties de crédits spécifiques à des activités innovantes, des fonds de garanties de crédits spécifiques à des activités innovantes, des crédits de restructuration, des crédits de restructuration, des crédits pour la stabilité des entreprises, des crédits pour la stabilité des entreprises), la création de centres techniques par filière d'activités, le recensement général des PME, un tableau de bord des indicateurs économiques, l'innovation technologique et développement de la PME, un Consortium des PME exportatrices, etc.

Face à cette volonté chronique et à la multitude de mesures et politiques à laquelle elle donne lieu, il ne faudrait pas s'étonner de la croissance du nombre de PME en Algérie, mais il faudrait plutôt s'interroger sur sa portée spatiale et sur sa répartition à travers les wilayas du pays. C'est l'objet du paragraphe suivant.

3. Aperçu spatial sur la PME en Algérie

Ce paragraphe analyse l'évolution du parc PME en Algérie, comme conséquence des différentes politiques et actions de l'Etat en leur faveur, ainsi que la répartition de ces PME à travers les différentes wilayas et grands espaces du pays.

3.1. Evolution du parc PME en Algérie

L'analyse de l'évolution du parc PME en Algérie depuis 2001 est résumée dans le tableau 01a. A la lecture de celui-ci et de la figure n° 01, il ressort clairement que depuis 2001 le parc PME ne cesse de croître, ceci est en grande partie le résultat direct de la loi n°01-18 de la fin de l'année 2001 et des initiatives et politiques en faveur de la promotion des PME qu'elle avait permis.

Tableau 01a : Evolution du parc PME en Algérie de 2001 à 2010

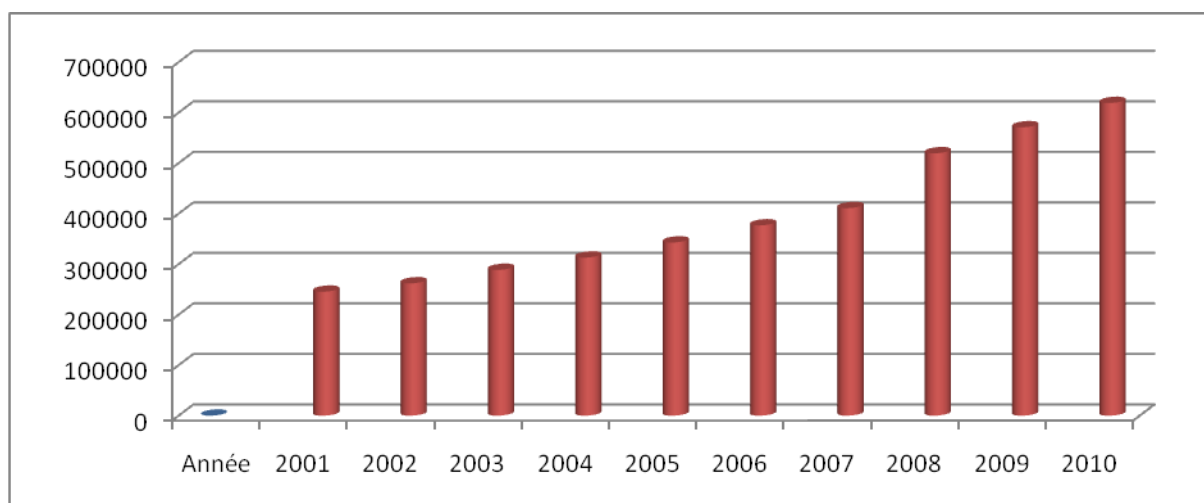
Année	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
Nombre de PME	245348 ¹⁸	261853	288577	312959	342788	376767	410959	519526	570838 ¹⁹	619072

Source : KPMG éd° 2011, www.mpmeart.dz et Direction de la PME et de l'Artisanat de Tizi-Ouzou.

Qui plus est, cette croissance se continue encore dans la mesure où en 2011, 27000 PME de plus ont été créées, dont la grande majorité sont des petites entreprises²⁰, ce qui devrait donner une population de PME au 31-12-2011 avoisinant les 647000 unités.

En revanche, le tableau 01b, ci-dessous, nous donne l'évolution des taux d'accroissement annuels sur la même période. Comme on le constate l'accroissement est irrégulier d'une année à une autre avec un accroissement record en 2008. Il confirme, toutefois, une croissance continue et ininterrompue le long des dix années.

Figure 01 : Diagramme représentant la croissance du parc PME en Algérie de 2001 à 2010



Source : confectionné par nos soins à partir des données du tableau 01a.

Qui plus est, pour l'ensemble de la décennie nous avons un taux d'accroissement global de 152,32%²¹, correspondant à un taux d'accroissement moyen d'environ 10% l'an²² ! Autrement dit, une création de 373724 PME en dix ans, soit encore une création annuelle d'environ 37372 PME sur la période.

Tableau 01b : Accroissement annuel du parc PME sur la décennie 2001/2010

Période	01/02	02/03	03/04	04/05	05/06	06/07	07/08	08/09	09/10
Accroissement annuel	1,067	1,102	1,084	1,095	1,099	1,090	1,264	1,098	1,084

Source : nos calculs à partir des données du tableau n° 01a.

Nous pouvons ainsi dire que les efforts de l'Etat pour la promotion et la création des PME, considérées depuis les années 90, avec la transition vers l'économie de marché, comme le principal moteur de la croissance économique et de l'emploi, ont porté leurs fruits. Cependant, ces résultats, quoique positifs et répondant aux objectifs de l'Etat²³, laissent l'Algérie en deçà des besoins de son économie²⁴. Il y a lieu également de noter que l'effectif des PME est appelé à croître encore sous l'effet, notamment, de la multiplication des programmes d'appui et de soutien à l'emploi et la création d'entreprises et l'objectif assigné dans le programme présidentiel 2010-2014 de créer 200.000 PME de plus.

Après cet aperçu global concernant l'évolution du parc PME en Algérie durant la décennie écoulée, il serait également intéressant de connaître sa répartition à l'intérieur du pays. C'est l'objet du paragraphe suivant.

3.2. Répartition du parc PME par wilaya

L'analyse de la répartition du parc PME à travers les 48 wilayas du pays est donnée par le tableau 02 (annexes) et la figure 02. A défaut de statistiques concernant l'ensemble des structures des PME (privées et publiques), on se contentera de la seule population des PME privées. Ceci n'influera pas beaucoup sur la pertinence de notre analyse sachant que les PME privées représentent avec les activités artisanales (qui relèvent également du privé) plus de 96% du parc PME en Algérie²⁵.

Comme on peut le constater à partir du tableau, Alger, capitale nationale, prend la première place avec une large avance en terme de concentration du nombre de PME, soit 40009 unités, loin devant Tizi-Ouzou, deuxième place, qui en compte deux fois moins avec 19024 PME. Cette différence représente un écart de 20985 PME entre les deux wilayas. En outre, l'écart

entre Alger et la dernière wilaya du classement, en l'occurrence Tindouf, est de près de 39000 unités ! A elle seule, Alger concentre près 12% du parc PME, contre 0,3% pour Tindouf. En revanche, la densité nationale, soit *Nombre de PME pour 1000 habitant*, est pour 2010 de l'ordre de 17 PME pour 1000 habitants²⁶, ce qui nous place très loin des standards internationaux de 45 à 50 PME pour 1000 habitants.

Dans une autre optique d'analyse, à partir des densités de *Nombre de PME par 1000 habitants*, nous avons une autre configuration du classement des wilayas comme indiqué dans le tableau 03. En effet, le classement précédent est complètement bouleversé. Ainsi, Tindouf et Illizi qui étaient aux derniers rangs se retrouvent dans ce cas en pole positions du classement. Alors qu'en termes d'effectifs de PME la répartition est surtout en faveur des wilayas du Nord du pays, et plus particulièrement celles de l'extrême Nord et du littoral, en termes de densités de PME c'est plutôt en faveur des wilayas du sud. Alger qui était précédemment au sommet du classement se retrouve en dixième position ! Tizi-Ouzou n'est que légèrement déclassée dans la mesure où elle passe de la deuxième place à la quatrième. Toutefois, il n'en demeure pas moins que certaines wilayas du sud (Relizane, El Oued, Djelfa, Laghouat, M'sila, Mostaganem...) restent sous-équipées en matière de PME.

De plus, on peut remarquer dans le classement établi dans le tableau 03 que sept wilayas sur les dix premières du classement se situent à l'extrême nord du pays.

Sachant que la densité moyenne au niveau nationale était de 9, 61 en 2009, on en déduit que Tipaza est la wilaya la plus dense, Tizi-Ouzou en est la quatrième. On déduit également que 21 wilayas, soit 43,75%, ont une densité au-dessus de la moyenne nationale, 56,25% des wilayas ont une densité en dessous de la moyenne nationale et que toutes les wilayas présentent des densités inférieures aux normes internationales.

L'analyse des densités laisse entrevoir une liaison entre la localisation des PME et celle des habitants. Nous avons évalué cette relation par le calcul du *Coefficient de corrélation de Pearson*, celui-ci tend fortement vers 1 ($r = 0,90$), ce qui traduit une très forte corrélation entre les deux populations. Autrement dit, la désertion des régions du sud par les PME fait suite à la désertion de ces régions par les populations d'habitants et la concentration des PME dans le nord du pays répond également à la même logique.

Figure 02 : Répartition spatiale des PME en Algérie au premier semestre 2009

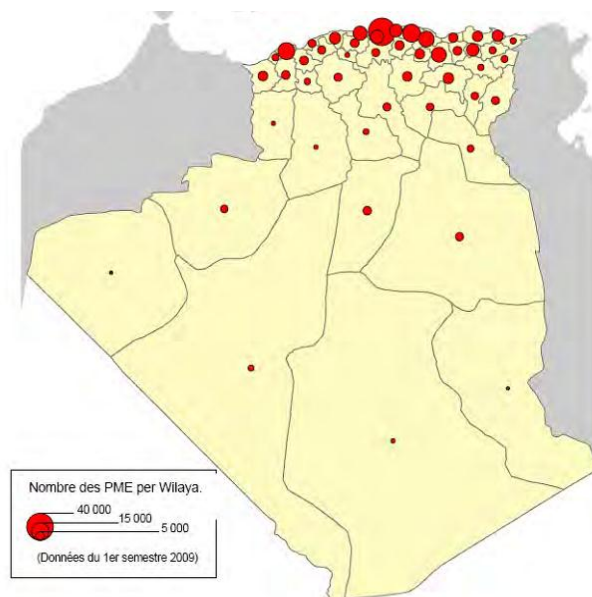


Figure 3 : répartition géographique des PME par wilaya

Source : Office de coopération Europe-Aid-Union européenne et le CETMO : Le secteur logistique sur la rive sud de la Méditerranée Occidentale, Diagnostic et propositions pour améliorer l'offre de services logistiques : Cas des pays du Maghreb (Algérie, Libye, Maroc, Mauritanie et Tunisie), Étude monographique : Algérie, Octobre 2010.

Tableau 03 : Répartition des wilayas d'Algérie par densités de Nombre de PME/ 1000habitants en 2009

WILAYA	Nbre PME /1000hab	WILAYA	Nbre PME /1000hab	WILAYA	Nbre PME /1000hab	WILAYA	Nbre PME /1000hab
Tipaza	21,07	Khenechla	11,12	Souk Ahras	8,76	Motganem	7,21
Tindouf	20,7	B.B Ariridj	10,87	Chlef	8,57	Ain Defla	7,18
Illizi	20,63	Blida	10,82	Skikda	8,46	Laghouat	7,12
Tizi-Ouzou	16,87	Tamanraset	10,75	Guelma	8,07	Relizane	7,01
Bejaia	16,37	Saida	10,27	Tebessa	7,86	Tlemcen	6,9
Bechar	16,11	Jijel	10,23	Tissemsilt	7,76	M'sila	6,81
Ghardaia	15,81	A.Temucet	10,16	El Taref	7,67	Medea	6,26
Boumerdes	14,36	Naama	10,13	El Bayadh	7,67	Tiaret	6,12
Annaba	14,19	Setif	9,71	Mila	7,54	Biskra	5,96
Alger	13,39	Ouargla	9,29	Mascara	7,3	El Oued	5,79
Oran	11,6	Si. B. Abbes	9,16	Batna	7,23	O.El-Buaghi	5,6
Constatine	11,43	Bouira	9,04	Adrar	7,22	Djelfa	4,63

Source : nos calculs à partir des données du Ministère de la PME et de l'Artisanat et du RGPH 2008.

Ainsi, au niveau national, il existe une très grande disparité de localisation des PME entre un petit espace cantonné dans l'extrême nord du pays qui connaît une hyper-concentration des PME et le reste du territoire national complètement déserté par les PME. Cependant, cette forte disparité est à relativiser puisqu'elle est la suite directe de la répartition spatiale de la population algérienne dans la mesure où la localisation des PME est fortement corrélée à la localisation des habitants. Toutefois, toutes les wilayas du pays sont encore sous-équipées en matière de PME au regard des standards internationaux.

Après ce survol national, il serait opportun d'analyser le phénomène à une échelle inférieure. C'est ce que nous avons tenté de faire à travers le cas de la wilaya de Tizi-Ouzou et qui est exposé dans le volet suivant de notre étude.

II. Analyse spatiale du potentiel PME dans la wilaya de Tizi-Ouzou

Analyser l'importance, l'évolution et la répartition du parc PME au niveau de la wilaya de Tizi-Ouzou n'est pas une chose aisée. En effet, l'indisponibilité et l'impertinence des données statistiques rend difficile et contrariée toute approche quantitative. Les sources divergent et les données avec. Une même source nous donne deux chiffres très différents pour une même réalité. Aussi, nous prenons beaucoup de précautions quant aux chiffres que nous donnons et à l'interprétation que nous leur concédons.

1. Evolution du parc PME dans la wilaya de Tizi-Ouzou

Notre analyse de l'impact des politiques et des initiatives publiques en faveur de la promotion et de la création des PME dans la wilaya de Tizi-Ouzou débute par un aperçu numérique sur l'évolution du parc PME dans la wilaya depuis 2001. C'est ce que nous présentent les tableaux 04a et 04b.

Tableau 04a : Evolution du parc PME dans la wilaya de Tizi-Ouzou de 2001 à 2010

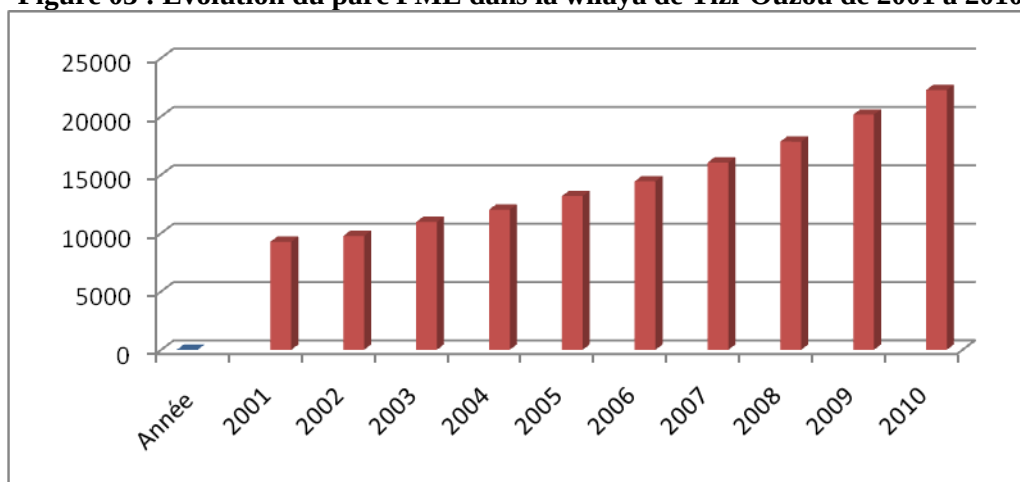
Année	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
Nombre PME	9260 ²⁷	9760	10950 ²⁸	12003	13170	14434 ²⁹	16045 ³⁰	17840 ³¹	20154 ³²	22255 ³³

Source : nos recoupements.

A la lecture du tableau n° 04a, ci-dessus, nous constatons une croissance significative et soutenue du nombre de PME dans la wilaya de Tizi-Ouzou. En effet, sur une décennie complète, aucune diminution ni stagnation du parc PME n'est enregistrée sur toute la période considérée. La figure 03, ci-dessous, illustre parfaitement notre propos.

Nous pouvons, cependant, affiner l'analyse par l'examen de l'intensité de cette croissance à travers l'analyse des accroissements annuels successifs durant la période (tableau 04b).

Figure 03 : Evolution du parc PME dans la wilaya de Tizi-Ouzou de 2001 à 2010



Source : confectionné par nos soins à partir des données du tableau n° 04a.

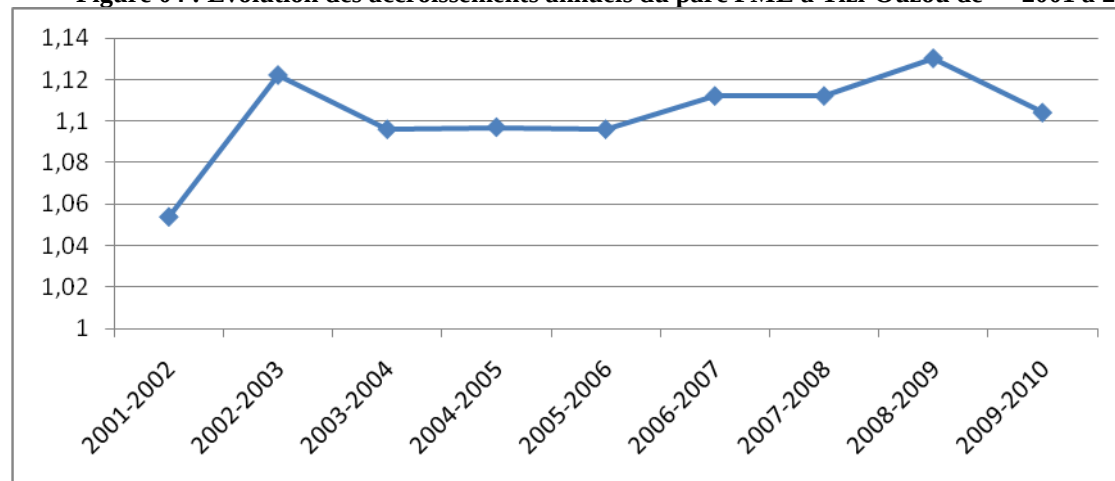
Tableau 04b : Evolution des taux d'accroissement du parc PME dans la wilaya de Tizi-Ouzou de 2001 à 2010.

Période	01/02	02/03	03/04	04/05	05/06	06/07	07/08	08/09	09/10
Accroissement	1,054	1,122	1,096	1,097	1,096	1,112	1,112	1,13	1,104

Source : nos calculs à partir des données du tableau n° 04b.

Comme le montre le tableau 04b, les accroissements annuels sont tous supérieurs à 1, ce qui traduit des augmentations continues de l'effectif des PME d'année en année. Le taux d'accroissement global sur la période 2001-2010 est de 140,33 %³⁴. Par contre, le taux d'accroissement moyen annuel est d'environ 10,24%³⁵. Ces derniers montrent que Tizi-Ouzou suit la même tendance qu'à l'échelle nationale. En effet, tandis que le taux d'accroissement global à T.O est relativement inférieur au taux national, le taux d'accroissement moyen y est légèrement supérieur. Nous pouvons également ajouter, comme illustré par la figure 04, ci-dessous, que le pic d'accroissement (13%) a été atteint vers la fin de la période, c'est-à-dire entre 2008 et 2009. La courbe montre qu'après un bond en début de période (2002-2003) avec un taux d'accroissement de 12,2%, conséquence immédiate probable des effets de la loi n° 18-01, le taux connaît un recul et stagne autour de 10% le long de la période jusqu'en 2009 où il remonte et atteint le pic des 13% pour redescendre ensuite tout en restant au-dessus de la barre des 10% en 2010.

Figure 04 : Evolution des accroissements annuels du parc PME à Tizi-Ouzou de 2001 à 2010



Source : confectionnée par nos soins à partir des données du tableau n° 04b.

Avec un taux d'accroissement moyen de 10,24% l'an, nous pouvons dire que la population des PME dans la wilaya de Tizi-Ouzou connaît une croissance plus que significative. Il semble ainsi que les politiques et mesures publiques en faveur de la création et de la promotion des PME dans la wilaya de Tizi-Ouzou ont porté leurs fruits et tendent vers la concrétisation de leurs objectifs³⁶. Ces mesures, enclenchées à la fin des années 90, font de la première décennie du nouveau siècle les « *Dix glorieuses* » de la PME dans la wilaya. Néanmoins, la croissance du parc PME doit encore s'accroître. En effet, au regard de la densité des PME au niveau de la wilaya, 16,83PME pour 1000 habitants, (Cf. tableau 03), on est encore très loin des standards internationaux de 45 à 50 PME pour 1000 habitants, mais au rythme de croissance de 10,24% l'an ces standards paraissent tout à fait réalisables.

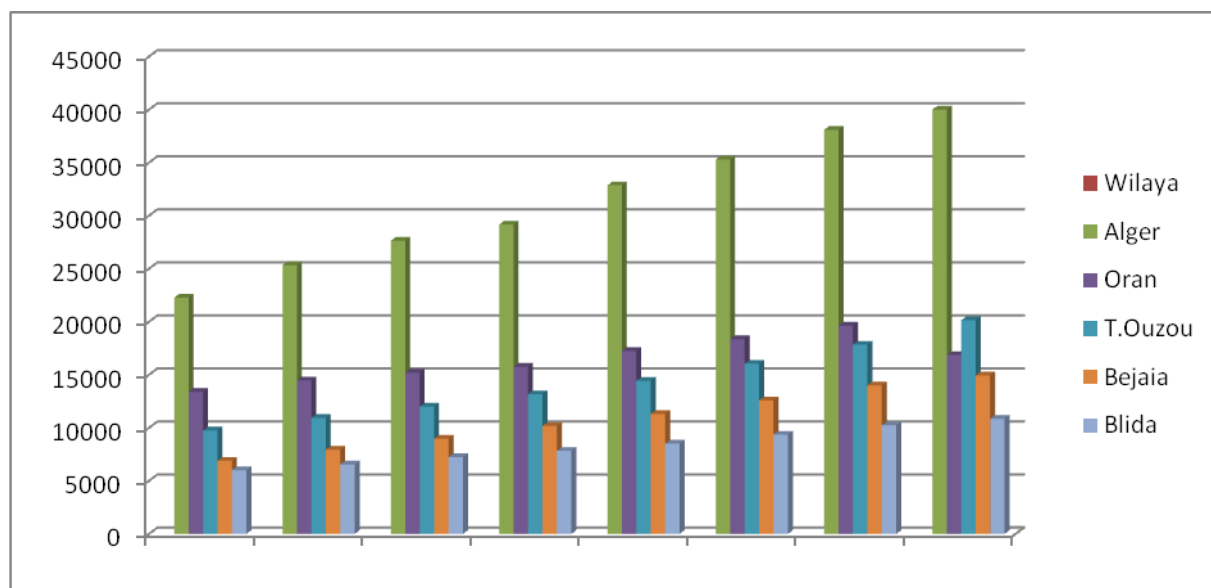
Dans une autre perspective nous pouvons replacer l'évolution du parc PME de la wilaya de Tizi-Ouzou dans le contexte national, en la comparant aux cinq premières wilayas du pays en termes de population de PME. Le tableau 05 et la figure 05, ci-dessous, nous en donnent un aperçu. Comme nous le constatons, la wilaya de Tizi-Ouzou est bien classée au niveau national. En effet, depuis 2002, elle occupe la troisième place derrière Alger la capitale nationale et Oran la plus grande wilaya dans l'ouest du pays et devant Bejaia et Blida, respectivement quatrième et cinquième du classement. En 2009 Tizi-Ouzou se replace en deuxième place en déclassant la wilaya d'Oran qui devient troisième après avoir connu en 2009 une diminution de sa population de PME.

Tableau n° 05 : Evolution du parc PME des cinq premières wilayas du pays de 2002 à 2009.

Année Wilaya	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009 ³⁷
Alger	22273	25331	27640	29167	32872	35296	38096	40009
Oran	13406	14476	15223	15761	17255	18363	19643	16867
T.Ouzou	9760	10950	12003	13170	14434	16045	17840	19024
Bejaia	6895	7947	8979	10167	11312	12588	14009	14946
Blida	6003	6549	7243	7838	8511	9349	10240	10851

Source : Ait Sidhoum. H, Ouverture économique et dynamique entrepreneuriale : essai de modélisation des déterminants territoriaux de la création d'entreprises dans la wilaya de Bejaia, Thèse de Doctorat en Sciences Economiques, UMMTO, mai 2011, pour 2002 jusqu'à 2008 et www.pmeart.dz pour 2009.

Figure 05 : diagramme de l'évolution du parc PME des cinq premières wilayas du pays de 2002 à 2009.



Source : confectionnée par nos soins à partir des données du tableau 05.

Ainsi, nos propos quant au potentiel PME de la wilaya que nous avons développé plus haut réconforte également notre analyse de la place de la wilaya de Tizi-Ouzou en termes de parc PME au niveau national comme cela est illustré par la figure 05, ci-dessus.

2. Analyse de la répartition des PME par secteur d'activité

Les seules données dont nous disposons concernant la répartition du parc PME par secteurs d'activités dans la wilaya de Tizi-Ouzou sont résumées dans le tableau 06.

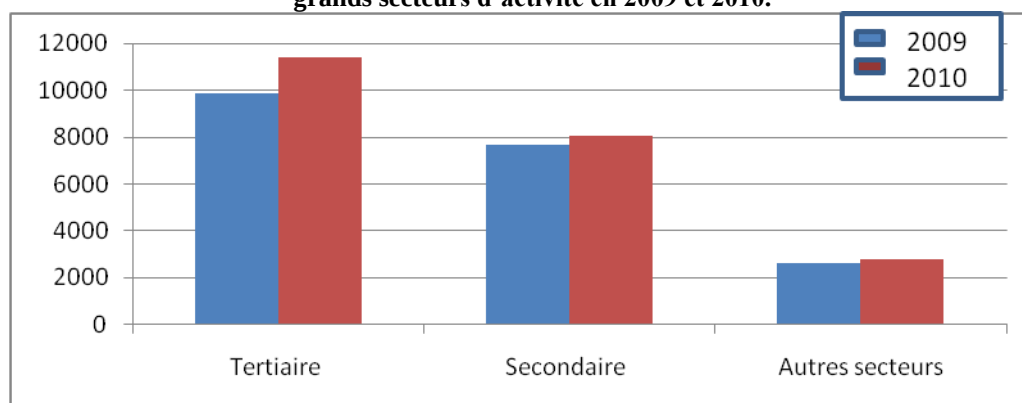
Tableau 06 : Répartition des PME dans la wilaya de Tizi-Ouzou par grands secteurs d'activité en 2009 et 2010

Secteur d'activité	Nombre de PME			
	2009	%	2010	%
Tertiaire	9847	48,86	11416	51,3
Secondaire	7685	38,13	8067	36,25
Autres secteurs ³⁸	2622	13,01	2772	12,45
Total	20154	100	22255	100

Source : nos calculs et recoupements à partir des données de la Direction de la PME et de l'Artisanat de la wilaya de Tizi-Ouzou, enquête juin 2011.

De la lecture du tableau 06 et de sa représentation graphique schématisée dans la figure 06, nous constatons la prédominance du secteur tertiaire, suivi du secondaire, tandis que les autres secteurs sont les moins investis par les PME. La même tendance a caractérisé les deux périodes considérées. Tous les secteurs ont connu une hausse de 2009 à 2010. Cependant, la hausse la plus importante est enregistrée dans le secteur tertiaire. En effet, sur les 2101 PME de plus créées en 2010, 1569, soit 74,67%, ont été créées dans le secteur tertiaire. Cette croissance est telle qu'elle reconfigure les proportions de chaque secteur par rapport à l'ensemble en renforçant la proportion du secteur tertiaire en lui conférant la majorité au détriment des autres secteurs qui connaissent une relative diminution de leurs proportions.

Figure 06: Répartition des PME dans la wilaya de Tizi-Ouzou par grands secteurs d'activité en 2009 et 2010.



Source : confectionnée par nos soins à partir des données du tableau n° 06.

Il y a lieu de souligner cependant qu'une telle répartition est due à des raisons que l'on peut retrouver, entre autre, dans la répartition de ces secteurs en branches d'activité, telle qu'illustrée par le tableau 07 et la figure 07.

La prédominance du secteur tertiaire est due à la prédominance des activités d'achat-revente et de distribution, activités spéculatives par excellence où la rentabilité et les gains sont quasi-assurés et où les contraintes à l'exploitation, contrairement aux activités de transformation,

sont pratiquement absentes. Le secteur secondaire, quant à lui, est d'abord propulsé par les activités de travaux publics et de bâtiment qui représentent plus de la moitié des PME du secteur, au détriment malheureusement des activités industrielles de transformation. La prédominance du bâtiment est toutefois conjoncturelle s'expliquant par la libération du secteur, l'explosion des réalisations publiques, notamment en termes d'habitat à l'image du programme présidentiel d'un million de logements et des programmes complémentaires qui l'ont suivi, des réalisations exponentielles en travaux publics depuis 1999, des réalisations en infrastructures et équipements, des réfections et reconstructions, etc. Notons d'ailleurs la rubrique que réserve la D.PME.A.T.O à la branche des activités de fabrication de matériaux de construction, assez nombreuses dans la wilaya, celles-ci étant entraînées par l'explosion du secteur du bâtiment dans la wilaya, et sont surtout versées dans la fabrication des produits agglomérés (parpaing, hourdis,...).

Tableau 07 : Répartition des PME de la wilaya de Tizi-Ouzou par branches d'activité en 2009 et 2010

Branche d'activité	Nombre de PME	
	2009	2010
Commerce et distribution	4779	5595
Bâtiment et travaux publics	4601	4925
Agroalimentaire	2617	2670
Transport	1159	1854
Services fournis aux ménages	1689	1721
Hôtellerie et restauration	1187	1198
Services fournis aux entreprises	1033	1048
Matériaux de construction	467	472
Autres branches d'activité	2622	2772
Total	20154	22255

Source : Direction de la PME et de l'Artisanat de la wilaya de Tizi-Ouzou, enquête juin 2011.

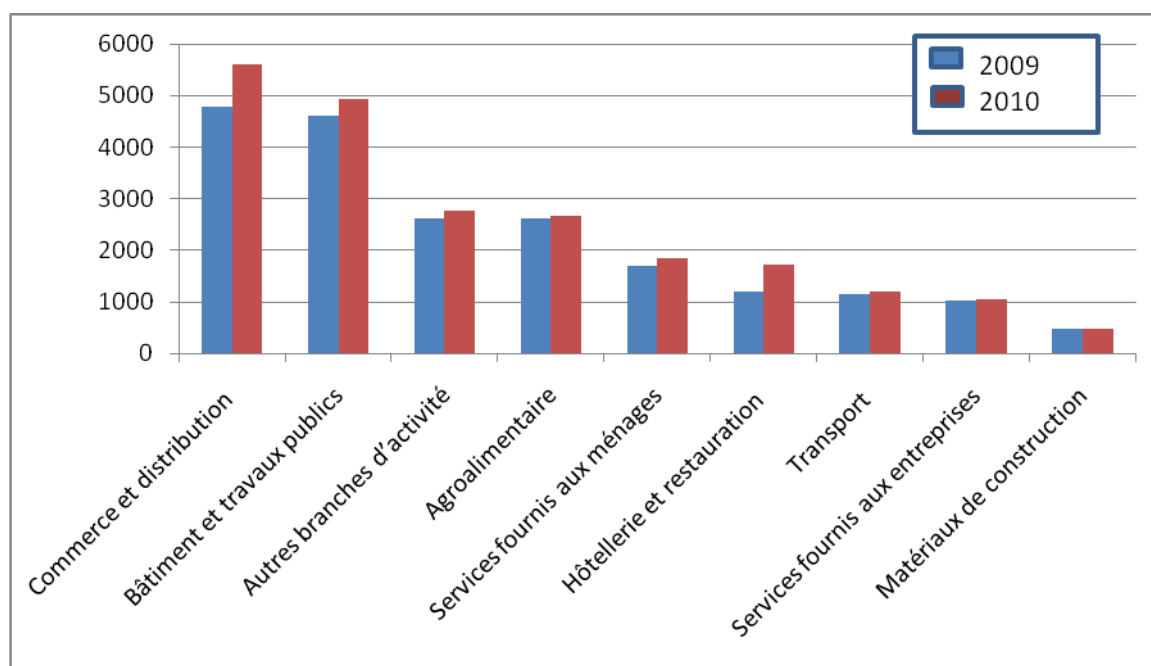
Le secteur secondaire est également propulsé par les industries agroalimentaires qui ont connues également une prolifération tant au niveau national qu'au niveau de la wilaya. Cette industrie constitue visiblement la deuxième activité dans la wilaya.

La figure 07 illustre la croissance relative des PME dans toutes les branches de 2009 à 2010. L'on remarque la croissance la plus importante dans la branche Commerce et distribution. Nous notons également dans l'ensemble la prédominance des activités dans le commerce et le BTP.

Par ailleurs, il y a lieu de noter que sur les 22255 PME recensées durant l'année 2010, seules 17 relèvent du secteur public, soit 0,076% seulement, ce sont toutes des petites et moyennes entreprises (10 à 250 employés) et versées essentiellement dans les industries de transformation. Par contre; tout le reste des PME relève du privé et sont essentiellement des très petites ou micro-entreprises.

Autrement dit, la PME dans la wilaya de Tizi-Ouzou est devenue le domaine quasi-exclusif du privé. Cependant, faute d'informations détaillées sur le contenu et la nature des activités ainsi que sur la nomenclature employée par les services de la D.PME.A.T.O, notamment en ce qui concerne le secteur agricole, nous ne pouvons approfondir notre analyse concernant la répartition par secteurs d'activités. Aussi, l'objet du paragraphe suivant est l'analyse de la répartition spatiale.

Figure 07 : Répartition du parc PME de Tizi-Ouzou en 2009 et 2010 par branches d'activités.



Source : conçu par l'auteur à partir des données de la Direction de la PME et de l'artisanat de T.O.

3. Analyse de la répartition spatiale des PME dans la wilaya de Tizi-Ouzou

Il s'agit à ce niveau de mener l'analyse sur deux axes principaux. D'abord une analyse de la répartition de PME en fonction des communes, à la fois en termes d'effectifs et de densités. Ensuite, une analyse par type d'espace, suivant les quatre types d'espaces, à la recherche d'éventuelles disparités géographiques de localisation. Cependant, nous n'avons pu avoir comme données récentes, auprès de la D.PME.A.T.O notamment concernant la répartition des PME par communes, que le recensement établi au 31-12-2009.

3.1. Analyse de la répartition des PME par commune

Nous analysons cet aspect sous deux angles différents : d'abord en termes d'effectifs de PME, ensuite en termes de densités.

3.1.1. Analyse de la répartition des PME par commune en termes d'effectifs

Notre propos quant à la répartition des PME à travers les communes de la wilaya de Tizi-Ouzou est inspiré et est illustré à partir des données du tableau 08 (Annexes).

A la lecture de celui-ci il ressort d'abord que la commune de Tizi-Ouzou prédomine avec une concentration de près du quart (24, 11%) de la population des PME de la wilaya. Elle est la seule commune à franchir la barre des 1000 PME, suivie de très loin par la commune d'Azazga, deuxième du classement avec 985 PME, soit moins de 5% du parc PME de la wilaya. L'écart est très important entre Tizi-Ouzou, première du classement, et Azazga, deuxième du classement, il est de l'ordre de 3874 PME !

Sur la base de 67 communes, nous avons une moyenne de 300 PME par commune. Ce qui nous donne seulement 15 communes sur les 67 que compte la wilaya, soit 22,38%, dépassent la moyenne en termes de concentration de PME, tandis que les 52 restantes, soit 77,62% ont des effectifs inférieurs à 300 PME. Autrement dit, l'écrasante majorité des communes n'atteint pas la moyenne de la wilaya en termes d'effectif de PME.

Le calcul de l'*Ecart-type*, qui est un excellent paramètre de mesure de la dispersion des valeurs par rapport à leur moyenne en Statistique, nous donne 600,27 PME³⁹, ce qui traduit

une assez forte dispersion des effectifs PME des communes par rapport à la moyenne de la wilaya.

L'écart entre Tizi-Ouzou et la dernière commune du classement, en l'occurrence Ait Boumahdi (dans la daïra d'Ouacifs) est de 4811!

Nous remarquons également que les dix premières communes du classement sont toutes des chefs-lieux de commune et de daïra à la fois, ce qui nous amène à penser également que la recherche d'externalités positives de localisation expliquerait la concentration des PME dans les espaces chefs-lieux administratifs réputés mieux équipés que les espaces périphériques.

Ainsi, en termes d'effectifs, nous pouvons dire qu'il y a relatives disparités en matière de localisation des PME. Ces disparités sont surtout traduites par la forte concentration au niveau de la commune de Tizi-Ouzou et la désertion d'un grand nombre de communes, notamment les 29 dernières communes du classement qui comptent moins de 100 PME chacune. Ces disparités sont également traduites par l'écart positif entre la commune de Tizi-Ouzou, première du classement, et la moyenne de la wilaya qui est de (+4559) PME et l'écart négatif entre Ait-Boumahdi, dernière du classement, et la moyenne de wilaya qui est de (-252) PME.

Cependant, l'interprétation de ces écarts et les disparités qu'ils reflètent doit être relativisée car il s'agit d'une interprétation des effectifs PME par communes en termes absolus, c'est-à-dire abstraction faite de tout autre élément et/ou facteur explicatif. Autrement dit, une analyse comparée de ces effectifs PME à d'autres éléments serait souhaitable, notamment les effectifs habitants et les densités qui en découlent fourniraient une meilleure approche de la problématique de localisation des PME à travers les communes de la wilaya, c'est l'objet du paragraphe suivant.

3.1.2. Analyse de la répartition des PME par commune en termes de densités

Comme nous l'avons énoncé précédemment et comme nous pouvons le lire dans le tableau 09, la répartition des PME par commune en termes de densités pour 1000 habitants nous donne une toute autre configuration. En effet, ramené aux densités par millier d'habitants, le classement des communes s'en trouve complètement renversé. La commune de Tizi-Ouzou n'est plus en tête du classement, mais redevient deuxième derrière Tizirt qui était sixième dans le classement en termes d'effectifs de PME.

En fait, ce classement n'a rien de surprenant. En effet, si Tizi-Ouzou qui concentre plus de PME que Tizirt (sept fois plus), elle concentre également beaucoup plus d'habitants que celle-ci, soit près de onze fois plus d'habitants que Tizirt.

Par ailleurs, on remarque également qu'en termes de densités seule la commune de Tizirt atteint les normes Internationales de 45 à 50 PME/1000 habitants. Tizi-Ouzou, commune et daïra à la fois et siège du chef-lieu de wilaya, avec une densité de 38,05 PME pour 1000 habitants, est encore loin de ces standards. La densité au niveau de la wilaya est de 18, 05 PME pour 1000 habitants, ce qui place 43, soit 64, 18%, des communes en dessous de la moyenne de la wilaya. Il en découle également que la densité au niveau de la wilaya est très loin des standards internationaux et l'écrasante majorité des communes s'en éloigne encore davantage.

Il y a lieu de constater également que 23 communes, soit 34,32%, sont pratiquement dépourvues de PME, elles enregistrent des densités inférieures à 10 PME/1000 habitants.

Ces densités se répartissent, néanmoins, de manière relativement homogène sur les quatre coins de l'espace de la wilaya, ce qui signifie qu'il existerait une relation entre la répartition de la population d'habitants et celle des PME à travers les communes. En effet, nous avons évalué celle-ci en utilisant le *Coefficient de corrélation de Person* qui nous donne la valeur de 0,93⁴⁰, ce qui signifie une très forte corrélation entre les deux populations. Autrement dit, on retrouve la même configuration qu'au niveau national comme nous l'avons illustré précédemment. La localisation des PME dans la wilaya de T.O aussi est tributaire de celle des

habitants. Qu'en est-il, cependant, de la répartition à travers les espaces physiques de la wilaya ? C'est l'objet du paragraphe suivant.

3.2. Analyse de la répartition des PME par type d'espace

Il s'agit dans ce paragraphe d'analyser la répartition des PME selon la situation géographique de la commune ou, plus précisément, selon l'ensemble physique auquel appartient la commune. Nous avons pour cela distingué cinq grands ensembles homogènes. Une décomposition du territoire empruntée à la Direction de la Planification et de l'Aménagement du Territoire (DPAT) de Tizi-Ouzou et conforme à ses orientations⁴¹. Il s'agit des ensembles physiques définis dans la figure 08 et le tableau 10, ci-après.

Tableau 11 : Répartition des PME à travers les grands espaces physiques de la wilaya de Tizi-Ouzou
(Situation arrêtée au 31-12-2009)

Ensemble physique	Nombre de PME	% du total des PME	Nbre de PME par commune ⁴²	Nombre d'habitants	Nbre PME/ 1000 hab
Zone côtière (05 communes)	1564	7,76	312,8	56849	27,51
Zone montagneuse (40 communes)	7766	38,53	194,15	517378	15,01
Zone de vallées (08 communes)	7926	39,32	990,75	295402	26,83
Dépression de Draâ-El-Mizan(10 communes)	2618	12,98	26,18	199802	13,10
Massif du Djurdjura (04 communes)	280	1,39	70,00	47053	5,95
TOTAL (67 communes)	20154	100	330,80	1116484	18,05

Source : nos calculs et recoupements à partir des données de la Direction de la PME et de l'Artisanat et de la DPAT de T.O. et des données cartographiques de l'Annuaire statistique de la wilaya de Tizi-Ouzou 2009.

Après avoir défini ces ensembles physiques, nous avons définis les communes localisées dans chacun d'eux. A partir de là nous avons déterminé la répartition des PME à travers ces espaces. Cette répartition est donnée par le tableau n°11, ci-dessous.

A la lecture du tableau 11, nous constatons que sur les cinq ensembles physiques définis, aucun n'enregistre une densité égale aux normes Internationales.

- La zone de vallées enregistre le plus grand nombre de PME, 7926, soit 39, 33% du parc PME de la wilaya pour un regroupement de huit communes. Elle est talonnée de près par la zone de montagnes avec 7766 PME, soit 38,53% du total, pour 40 communes réunies. La zone la moins équipée est le Massif du Djurdjura avec seulement 280 PME pour un regroupement de quatre communes, soit à peine 1,4% du parc PME de la wilaya.

- La moyenne au niveau de la wilaya est de 330, 80 PME par commune. Aussi, une seule zone physique dépasse, et de loin, cette moyenne, c'est la zone de vallées avec une moyenne de 990,75 PME par commune, soit trois fois la moyenne de la wilaya. Tout le reste des espaces enregistre des moyennes inférieures à la moyenne de la wilaya.

- La zone de montagnes qui représente un nombre de PME très proche de celui de la zone de vallées, enregistre, en revanche, une moyenne de 194,15 PME par commune, à cause du nombre important (40) de communes qu'elle représente équivalent à cinq fois plus celui de la zone de vallées.

- Ainsi, nous pouvons dire qu'il y a relatives disparités en matière de localisation des PME à travers les différents espaces physiques de la wilaya. Ces disparités se manifestent entre autre par la concentration du plus du tiers (39, 3%) du parc PME au sein des huit communes de la zone de vallées.

- De même, si nous comparons la zone côtière qui regroupe cinq communes et la zone du massif du Djurdjura qui en regroupe presque autant, quatre communes, nous remarquons qu'il existe un écart considérable quant au nombre de PME dans chaque espace, dans la mesure où la première renferme 1564 PME et la seconde seulement 280 !

- Nous constatons également que la zone de vallées concentre 28 fois plus de PME que la zone du Massif du Djurdjura, pour un nombre de communes de seulement deux fois supérieur.

Cependant, l'intensité de ces disparités est relativisée lorsque l'on analyse la répartition des PME à partir des densités dans chaque espace physique. En effet, de ce point de vue, c'est la zone côtière qui enregistre la plus grande densité, soit 27,51 PME pour 1000 habitants. La zone de vallées enregistre une densité très proche, de l'ordre de 26, 83, avec cependant cinq fois plus de PME et cinq fois plus d'habitants.

La zone du Massif du Djurdjura est la moins dense avec moins de six PME pour mille habitants. Mais il faut tout de même remarquer que tous les espaces physiques considérés présentent des densités inférieures aux normes internationales de 45-50 PME pour 1000 habitants. Autrement dit, tous les espaces physiques de la wilaya sont encore sous-équipés en termes de PME par rapport au nombre d'habitants qui les occupent.

Les zones les plus denses de la wilaya, à savoir ; la zone côtière et la zone de vallées n'en sont encore qu'à la moitié des normes internationales.

La Dépression de Drâa El Mizan, qui offre pourtant un relief favorable à la localisation des activités économiques et qui connaît une prolifération de petits centres urbains (petites villes) le long de sa surface depuis la moitié des années 80, ne contient que 13 PME pour 1000 habitants, soit presque autant que la zone de montagnes qui offre un relief plutôt hostile à l'implantation d'activités économiques. Là encore, c'est le poids de la population résidente qui fait défaut. Cette zone compte moins de 200 000 habitants, soit 2, 5 fois moins que la zone de montagnes et trois fois moins de PME également.

Nous constatons donc l'importante influence du facteur population d'habitants sur la localisation des PME dans la wilaya de Tizi-Ouzou. Autrement dit, l'effet de la corrélation entre les deux populations contrecarre une hyper-concentration inégale en faveur de la zone de vallées et plaines. En effet, le coefficient de corrélation de Pearson, recalculé pour les cinq espaces, nous donne une valeur égale à 0,90, soit une très forte corrélation entre le nombre de PME et le nombre d'habitants par espace.

Ainsi, le poids de la population résidente reste important en matière de localisation des PME. Cependant, la faiblesse des densités montre que la proportionnalité de la population des habitants est très élevée par rapport à celle des PME, tant du point de vue des espaces physiques que du point de vue des communes.

Il en résulte que la localisation, et plus précisément la concentration spatiale, des PME ne semblent pas se faire au détriment de la localisation et de la concentration des ensembles humains. Néanmoins, l'importance de ces localisations reste encore faible au regard des nombres d'habitants et des normes universelles qu'il faudrait atteindre.

Conclusion

Il ressort de notre travail que, à l'instar de l'environnement national, les PME dans la wilaya de Tizi-Ouzou connaissent en ce début du XXIème siècle une période favorable où les politiques et les mesures de l'Etat en leur faveur semblent avoir un effet positif sur leur évolution. Ainsi, le parc PME a crû de plus de 140% cette dernière décennie et connaît un taux d'accroissement de 10% l'an.

Cependant, la wilaya connaît encore une densité moyenne, très loin des normes internationales, de l'ordre de 16,24 PME/1000 habitants. Cette performance la classe au quatrième rang à l'échelle nationale, pendant qu'elle est deuxième en termes d'effectif de PME. Les PME de la wilaya sont versées surtout dans les secteurs tertiaire, notamment dans le commerce et la distribution, et secondaire, essentiellement dans le bâtiment et les travaux publics. De même, qu'elles relèvent toutes du secteur privé : moins de 1% relève du public. Les TPE sont les plus dominantes, plus de 99% !

La répartition spatiale présente de fortes disparités, dans la mesure où un quart des PME est concentré dans la seule commune de Tizi-Ouzou. Avec une moyenne de 300 PME par

commune, près de 78% des communes y concentrent un effectif inférieur. Le calcul de l'écart-type confirme cette forte disparité. En termes de densités, toutes les communes, hormis Tizirt, sont loin des normes Internationales. Ainsi, pour une densité moyenne de 18 PME/1000habitants, 64% des communes y présentent une densité inférieure. Comme au niveau national, la localisation des PME à travers les communes suit celles des habitants, en ce sens qu'une forte corrélation se dégage entre les deux populations.

Les mêmes disparités se retrouvent également lorsque l'on analyse la répartition des PME à travers les grands espaces physiques de la wilaya, lesquels présentent tous des densités inférieures aux normes Internationales. Autrement dit, ils sont tous encore sous-équipés en PME. Plus du tiers des PME est concentré dans la zone de vallées, dont font partie les communes de Tizi-Ouzou et Azazga, qui est la seule à dépasser la moyenne de la wilaya. Cette zone avec la chaîne côtière sont les plus denses de la wilaya, tandis que celle du Massif du Djurdjura est la moins équipée et la moins dense. Paradoxalement, la Dépression de Draâ El Mizan, constituée de vastes plaines et d'un important réseau de petites villes, n'en est qu'à 13 PME/1000 habitants et concentre moins de 13% des PME de la wilaya.

Il en résulte donc que les disparités en matière d'effectifs de PME sont relativisées par les effectifs d'habitants dans la mesure où une forte corrélation caractérise les localisations de ces deux effectifs. Nous pouvons également parler de recherche d'externalités positives de localisation que les PME semblent trouver dans les communes chefs-lieux administratifs réputées mieux équipées que les espaces périphériques. Toutefois, la faiblesse des densités s'explique par la proportionnalité élevée de la population des habitants par rapport à Celle des PME, tant du point de vue des espaces physiques que du point de vue des communes.

Notes

¹ Agence de promotion, de soutien et de suivi des investissements, créée dans le cadre du décret la loi n° 03-12 du 05- 10- 1993 relatif à la promotion de l'investissement.

² Agence nationale de soutien à l'emploi de jeunes, créée suite au décret présidentiel n° 96 – 234 du 2 juillet 1996 relatif au soutien à l'emploi des jeunes.

³ Caisse Nationale d'Assurance Chômage, créée suite au décret exécutif 94-188 du 06 juillet 1994.

⁴ Agence pour le Développement Social, créée suite au décret exécutif n° 96-232 en 1996.

⁵ Ait Sidhoum. H, Ouverture économique et dynamique entrepreneuriale : essai de modélisation des déterminants territoriaux de la création d'entreprises dans la wilaya de Bejaia, Thèse de Doctorat en Sciences Economiques, UMMTO, mai 2011.

⁶ Fonds de garantie des crédits à la petite et moyenne entreprise, créé par le décret exécutif n° 02-373 du 11-11-2002 qui fixe également ses statuts.

⁷ Décret exécutif n° 03-442 du 29 novembre 2003, portant création des services extérieurs du Ministère de la PME et de l'Artisanat et fixant leurs missions et organisation.

⁸ Décret exécutif n° 04-14 12 janvier 2004 portant création et fixant les statuts de l'agence nationale de gestion du microcrédit (ANGEM).

⁹ Décret exécutif n° 05-165 du 03 mai 2005 portant création, organisation et fonctionnement de l'AND-PME.

¹⁰ Conformément à décision du Conseil des Ministres lors de sa session du 08 mars 2004 et l'article 71 de la loi de finances pour 2006 (loi n°05-16 du 31/12/2005) portant ouverture dans les écritures du Trésor, un compte d' affectation affectation spéciale intitulé « Fonds national de mise à niveau des PME.

¹¹ In Quotidien national Liberté du 26-01-2012.

¹² In Quotidien national Liberté du 26-01-2012.

¹³ In Quotidien national Liberté du 25- 01- 2012.

¹⁴ Nos calculs et recoupements.

¹⁵ In quotidien national Liberté du 10- 01- 2012.

¹⁶ In quotidien national Liberté du 12- 10- 2011.

¹⁷ In quotidien national Liberté du 10- 01- 2012.

¹⁸ 180.000 selon le bureau KPMG dans son « Guide investir en Algérie » édition 2011.

¹⁹ Au 1^{er} Semestre 2009 (01-01-2009), MPMEART.

²⁰ M. Brahiti, directeur général de la PME au niveau du Ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement, In Quotidien national Liberté du 31-01-2012, p. 6.

²¹ Ce chiffre est calculé comme suit : nombre de PME en 2010 divisé par le nombre de PME en 2001, moins 1, soit : $[(P_n/P_0)-1]$.

²² Ce chiffre est une moyenne géométrique des accroissements annuels ou des coefficients multiplicateurs (P_n/P_0) moins un (-1).

²³ Pour rappel, le programme présidentiel 2005-2009 s'était fixé comme objectif de créer 100.000 PME, alors qu'on remarque qu'il en a été créé deux fois plus en cette période (228050 unités).

²⁴ En effet, selon certains spatialistes, il faudrait au moins 1,5 millions de PME pour que l'économie algérienne arrive à se redresser et réaliser des résultats positifs.

²⁵ Pour la seule année 2008 les PME privées représentaient 392013 unités et les unités artisanales 126887 contre 626 PME publiques.

²⁶ Ce chiffre est calculé sur la base du nombre de PME en 2010 donné au tableau n° 01 et de la population algérienne au 31-12-2010 qui est de 36,3 millions d'habitants selon le site internet de l'ONS (www.ons.dz).

²⁷ Pour 2001 et 2002, les données sont de DAOUD. S., Les nouvelles stratégies d'intervention vis-à-vis de la PME au Maghreb : cas de l'Algérie, Colloque international « La vulnérabilité des TPE et des PME dans un environnement mondialisé », 11èmes journées scientifiques du Réseau Entrepreneuriat, INRPME-AUF-AIREPME, 27-29 mai 2009, Trois-Rivières, Canada.

²⁸ Ait Sidhoum. H, Ouverture économique et dynamique entrepreneuriale : essai de modélisation des déterminants territoriaux de la création d'entreprises dans la wilaya de Bejaia, Thèse de Doctorat en Sciences Economiques, UMMTO, mai 2011.

²⁹ Idem.

³⁰ Idem.

³¹ www.pmeart.dz

³² Direction de la PME et de l'Artisanat de la wilaya de Tizi-Ouzou, enquête octobre 2011.

³³ Idem.

³⁴ Ce chiffre est calculé comme suit : nombre de PME en 2010 divisé par le nombre de PME en 2001, moins 1, soit :

$[(P_n/P_0)-1]$.

³⁵ Ce chiffre est une moyenne géométrique des accroissements annuels ou des coefficients multiplicateurs (P_n/P_0) moins un (-1).

³⁶ A titre d'exemple ; sur les 20154 PME recensées dans la wilaya au 31-12-2009, 8139, soit 40,38 %, ont été créées dans le cadre de l'ANSEJ. De même qu'au 31-12-2010, le nombre de PME atteint 22255 unités, dont 9379, soit 42,14 % sont créées dans le cadre de l'ANSEJ.

³⁷ Il s'agit là uniquement de PME privées, nous n'avons pas pu avoir les chiffres pour l'ensemble des PME pour l'année 2009.

³⁸ C'est l'appellation donnée par la D.PME.A.T.O aux autres branches sans préciser la nature de celles-ci, ni même s'il s'agit des branches du secteur primaire. Afin d'éviter toute confusion nous préférons garder cette appellation faute d'indications supplémentaires.

³⁹ Ce paramètre mesure la moyenne des carrés des écarts à leur moyenne arithmétique. Nous l'avons calculé à partir du logiciel Excel de Microsoft.

⁴⁰ Nous avons calculé ce coefficient de corrélation en utilisant le logiciel Excel de Microsoft.

⁴¹ Annuaire statistique de la wilaya de Tizi-Ouzou, N° 24, DPAT .T.O, 2009.

⁴² Ce nombre mesure la densité ou le rapport du nombre de PME au nombre de communes dans chaque zone physique.

Annexes

Tableau 02 : Répartition du parc PME privées par wilaya en Algérie en 2009
(Situation arrêtée au 31-12-2009)

Wilaya	Nombre de PME	Population ⁴²	Nombre de PME / 1000 hab	Wilaya	Nombre de PME	Population	Nombre de PME/ 1000 hab
ALGER	40009	2 988 145	13,39	TIARET	5181	846 823	6,12
TIZI OUZOU	19024	1 127 608	16,87	MEDEA	5135	819 932	6,26
ORAN	16867	1 454 078	11,60	TEBESSA	5103	648 703	7,86
BEJAIA	14946	912 577	16,37	RELIZANE	5092	726 180	7,01
SETIF	14469	1 489 979	9,71	DJELFA	5058	1 092 184	4,63
TIPAZA	12452	591 010	21,07	BECHAR	4351	270 061	16,11
BOUMERDES	11523	802 083	14,36	KHENCHELA	4302	386 683	11,12
BLIDA	10851	1 002 937	10,82	BISKRA	4301	721 356	5,96
CONSTANTINE	10732	938 475	11,43	GUELMA	3893	482 430	8,07
ANNABA	8651	609 499	14,19	SOUK AHRAS	3841	438 127	8,76
CHLEF	8594	1 002 088	8,57	A. TEMUCHENT	3772	371 239	10,16
BATNA	8097	1 119 791	7,23	EL OUED	3750	647 548	5,79
SKIKDA	7602	898 680	8,46	O.EL-BOUAGHI	3481	621 612	5,60
B. B. ARRERIDJ	6836	628 475	10,87	SAIDA	3398	330 641	10,27
M'SILA	6752	990 591	6,81	LAGHOUAT	3243	455 602	7,12
TLEMCEN	6547	949 135	6,90	EL TAREF	3132	408 414	7,67
JIJEL	6516	636 948	10,23	ADRAR	2889	399 714	7,22
BOUIRA	6290	695 583	9,04	TISSEMSILT	2285	294 476	7,76
MILA	5786	766 886	7,54	NAAMA	1955	192 891	10,13
GHARDAIA	5749	363 598	15,81	TAMANRASSET	1899	176 637	10,75
MASCARA	5730	784 073	7,30	EL BAYADH	1755	228 624	7,67
SIDI BEL ABBES	5543	604 744	9,16	ILLIZI	1080	52 333	20,63
AIN DEFLA	5504	766 013	7,18	TINDOUF	1017	49 149	20,70
MOSTAGHANEM	5319	737 118	7,21	TOTAL	335486	34895470	9,61
OUARGLA	5190	558 558	9,29				

Source : www.pmeart.dz et RGPH 2008.

Tableau 08 : Répartition des PME à travers les communes de la wilaya de Tizi-Ouzou
(Situation arrêtée au 31-12- 2009)

Commune	Nombre de PME	Commune	Nombre de PME	Commune	Nombre de PME
Tizi-ouzou	4859	Abi youcef	265	Tizi n'tlatha	87
Azazga	985	Timizart	265	Mekira	87
Draa ben khedda	721	Makouda	254	Boudjima	86
Boghni	683	Maatkas	253	Ifigha	85
Ain el hammam	681	Beni douala	244	Ait yahia moussa	85
Tigzirt	675	Ait yahia	234	Akbil	84
Draa el mizan	587	Illiltén	204	Souamaa	79
Tizi rached	576	Beni zmenzer	186	Ait mahmoud	78
Mekla	485	Bounouh	176	Ait chaffa	76
Larbaa nath irathen	476	Ait oumalou	175	Ait agouacha	76
Freha	434	Mechtras	167	Imsouhal	76
Bouzeguène	423	Tirmitine	154	Agouni gueghrane	76
Azzeffoune	379	Beni aissi	109	Yatafene	76
Iflissen	376	Beni yenni	105	Ait khellili	74
Tizi ghenif	352	Assi youcef	103	Akerrou	66
Iferhounen	298	Ain el zaouia	98	Iboudraren	63
Yakourène	295	Idjeur	98	Ait toudert	63
Ouaguenoune	289	Sidi naamane	97	Mizrana	58
Ait aissa mimoun	287	Irdjen	97	Zekri	53
Ouadhias	285	Frikat	96	Ait bouadou	53
Tadmait	276	Ouacifs	96	Ait boumahdi	48
Aghribs	276	Illoula oumalou	88		
Souk el tenine	276	Ait zikki	87	Total wilaya	20154

Source : confectionné par nos à partir des données de la D.PME.A.T.O, enquête juin 2011.

Tableau 09 : Répartition des communes de la wilaya de Tizi-Ouzou par ordre décroissant des densités de Nombre de PME/1000 habitants en 2009.

(Situation arrêtée au 31-12- 2009)

Commune	Nombre de PME	Nombre d'habitants	Densité	Commune	Nombre de PME	Nombre d'habitants	Densité
Tigzirt	675	11962	56,42	Akerrou	66	4638	14,23
Tizi-ouzou	4859	127677	38,05	Mechtras	167	12298	13,58
Abi youcef	265	7682	34,49	Tizi ghenif	352	28592	12,31
Ain el hammam	681	20231	33,66	Tadmait	276	22670	12,17
Tizi rached	576	17112	33,66	Iboudraren	63	5377	11,72
Azazga	985	33654	29,27	Imsouhal	76	6520	11,66
Iflissen	376	14288	26,31	Beni douala	244	21483	11,36
Iferhounen	298	12323	24,18	Ifigha	85	8004	10,62
Yakourène	295	12226	24,13	Makouda	254	24326	10,44
Draa ben khedda	721	30889	23,34	Ait mahmoud	78	7653	10,19
Illiltén	204	9025	22,60	Idjeur	98	10211	9,59
Aghribs	276	12256	22,52	Akbil	84	8830	9,51
Ait zikki	87	3889	22,37	Ouacifs	96	10109	9,49
Boghni	683	30692	22,25	Timizart	265	28857	9,18
Azzeffoune	379	17435	21,74	Sidi naamane	97	10612	9,14
Ait chaffa	76	3780	20,10	Tirmitine	154	19061	8,08
Ait oumalou	175	8713	20,08	Maatkas	253	31442	8,05
Mekla	485	24830	19,53	Agouni Gueghran	76	9506	7,99
Yatafene	76	3929	19,34	Ait boumahdi	48	6111	7,86
Souk el tenine	276	14634	18,86	Frikat	96	12739	7,54
Ait agouacha	76	4120	18,45	Ait toudert	63	8495	7,42
Beni yenni	105	5705	18,40	Souamaa	79	10659	7,41
Freha	434	23633	18,36	Irdjen	97	13146	7,38
Bounouh	176	9701	18,14	Illoula oumalou	88	13001	6,77
Bouzeguène	423	24148	17,52	Ait khellili	74	11552	6,41
Ouadhias	285	16435	17,34	Mizrana	58	9384	6,18
Ouaguenoune	289	17410	16,59	Assi youcef	103	17304	5,95

Ait yahia	234	14233	16,44		Tizi n'tlatha	87	15376	5,66
Larbaa nath irathen	476	29004	16,41		Ain el zaouia	98	17519	5,59
Zekri	53	3249	16,31		Boudjima	86	15592	5,52
Beni zmenzer	186	12147	15,31		Mekira	87	17606	4,94
Draa el mizan	587	38844	15,11		Ait yahia moussa	85	20155	4,22
Beni aissi	109	7535	14,47		Ait bouadou	53	14132	3,75
Ait aissa mimoun	287	20133	14,26		Wilaya	20154	1116484	18,05

Source : confectionné par nos à partir des données de la D.PME.A.T.O et du RGPH 2008.

Tableau 10 : Répartition des communes de la wilaya à travers les cinq ensembles physiques

	Ensemble physique	Communes
1	La chaîne côtière (05communes)	Mizrana- Tigzirt- Iflissen- Azzeffoune- Ait Chaffa
2	Zone montagneuse (40 communes)	Akkerou- Aghrib- Beni Zikki- Yakourène- Zekri- Irdjen- Ifigha- Bouzeguène- Ifferhounene- Iloula Oumalou- Ililtene- Imsouhal- Abi Youcef- AEH- Akbil- Ouacifs- Beni Yeni- LNI- Beni Aissi- Beni Douala- Beni Zmenzer- Maâtkas- Ait Yahia Moussa- Ait Aissa Mimoune- Makouda- Souammaâ- Ait Khellili- Mekla- Ait Mahmoud- Souk El Thenine- Tirmatine- Iboudrarene- Yatafene- Ait Yahia- Ait Oumalou- Boudjima- Ait Aggouacha- Tizi Rached- Idjeur- Ait Toudert.
3	Zone de vallées (08 communes)	Tadmait- Sidi Naâmane- Draâ Ben Khedda- Tizi-Ouzou- Ouaguenoune- Freha- Timizart- Azazga.
4	La dépression de Draâ El Mizan (10 communes)	Mkira- Tizi Ghenif- Draâ El Mizan- Ain Zaouia- Boghni- Frikat- Bounouh- Ouadhias- Tizi N'Tlata- Mechtras.
5	Massif du Djurdjura (04 communes)	Assi Youcef- Ait Boumahdi- Agouni Gueghrane- Ait Bouadou.

Source : conçu par l'auteur à partir des cartographies de l'Annuaire statistique de la wilaya de Tizi-Ouzou, 2009.

Bibliographie

- AIT-SIDHOUM, H. (2011). *Ouverture économique et dynamique entrepreneuriale : essai de modélisation des déterminants territoriaux de la création d'entreprises dans la wilaya de Bejaia* (Thèse de Doctorat en sciences économiques). Université de Tizi-Ouzou, Algérie.
- AKNINE, R. (2009). *Les disparités spatiales en matière de création d'entreprises : application sur quelques territoires en Kabylie* (Thèse de Doctorat en sciences économiques). Université de Tizi-Ouzou, Algérie.
- ANDI. (2010). *Programme Quinquennal des Investissements Publics 2010–2014*. Alger.
- ASSALA, K. (2006, Octobre). *PME en Algérie : de la création à la mondialisation*. Communication présentée au Colloque international (L'internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales), Haute école de gestion, Fribourg, Suisse.
- AZOUAOU, L & Ali BELOUARD, N. (2010, Juin). *La politique de mise à niveau des PME algériennes : enlèvement ou nouveau départ?* Communication présentée au VIème Colloque international (Stratégies de développement : Quel chemin parcouru ?), Hammamet, Tunisie.
- BELATTAF, M & MOULOUD, A. (2009). Climat institutionnel de l'investissement des PME Maghrébines : Etude comparative : Algérie, Maroc et Tunisie. *Revue Economie & Management*, n° 09 Octobre 2009. Repéré à <http://fseg2.univ-tlemcen.dz/Larevue09.html>
- BENABDALLAH, Y. (2006). L'Algérie dans la perspective de l'accord d'association avec l'Union européenne. *Cahiers du CREAD*, n° 75.
- BRAHITI, A (2006, Décembre). *La PME et l'Artisanat, un secteur important et en pleine croissance*, Communication présentée au Séminaire sur les services financiers et commerciaux, Tunis, Tunisie.
- BOUKEROU, A. (2011). *Essai d'analyse des stratégies de pérennité dans les PME* (Mémoire de Magister en sciences économiques). Université de Tizi-Ouzou, Algérie.
- CNES. (2002). *Pour une politique de développement de la PME en Algérie*. Rapport. Alger.
- DAHMANI, M. (1986). *Espace et société en Grande-Kabylie*. Alger. Algérie : OPU.

- DAOUD, S. (2009, Mai). *Les nouvelles stratégies d'intervention vis-à-vis de la PME au Maghreb : cas de l'Algérie*. Communication présentée au Colloque (La vulnérabilité des TPE et des PME dans un environnement mondialisé), INRPME, Trois-Rivières, Canada.
- DPAT.T.O. (2010). *Annuaire statistique de la wilaya de Tizi-Ouzou*. N° 24, Tizi-Ouzou, Algérie.
- DPMEA.ORAN. (2010). *Présentation du secteur de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat*. Oran, Algérie.
- FERRAH, A. *Le développement de la PME en Algérie : l'impératif de mise à niveau des institutions*. Document non référencé.
- GHARBI, S. (2011). Les PME/PMI en Algérie : état des lieux. *CAHIERS DU LAB.RII* (Documents de travail), n°238.
- HEDNA. M. (2004, Décembre). *La franchise dans le cadre de la stratégie de développement de la PME en Algérie*. Communication présentée au Séminaire organisé par l'Institut Multilatéral d'Afrique, Tunis, Tunisie.
- KPMG. (2011). *Guide investir en Algérie*. Alger. Algérie, KPMG édition.
- Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise et de L'Artisanat. (2004). *Bulletin d'Information Economique*, n° 06, 2004. Direction des Systèmes d'Information et des statistiques, Alger, Algérie.
- Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise et de L'Artisanat. (2009). *Bulletin d'Information Economique*, n° 15. Direction des Systèmes d'Information et des statistiques, Alger, Algérie.
- Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise et de L'Artisanat. (2008). *Bulletin d'Information Economique*, n° 14. Direction des Systèmes d'Information et des statistiques, Alger, Algérie.
- O.C.Europe-Aid & CETMO. (2010). *Le secteur logistique sur la rive sud de la Méditerranée Occidentale : Diagnostic et propositions pour améliorer l'offre de services logistiques, Cas des pays du Maghreb : Algérie, Libye, Maroc, Mauritanie et Tunisie*. Union européenne, Bruxelles, Belgique.
- ONUDI. (2006). *Programme intégré pour l'amélioration de la compétitivité et l'appui à la restructuration industrielle en Algérie*. Rapport. Vienne, Autriche.
- Union Européenne. (2006). *ALGERIE, Document de stratégie 2007–2013 et Programme Indicatif National 2007–2010*. Instrument européen de voisinage et de partenariat. Repéré à http://eeas.europa.eu/archives/delegations/algeria/documents/eu_algeria/pin_2007-2013_fr.pdf
- www.ons.dz
- www.pmeatizi.com
- www.pmeart.dz
- www.mipmepi.dz
- www.ansej.dz
- www.tiziplus.com
- www.ansej.dz
- www.andpme.org.dz
- www.tiziouzou-dz.com
- www.apw-tiziouzou.org
- ouada-yazid.over-blog.com

Multivariate GARCH to Measure Volatility Transmission Between Oil and Food Markets

Farah ELIAS ELHANNANI

faraheliaselhannani@yahoo.fr

Aboubakeur BOUSSALEM

Bakeur87@yahoo.fr

hala BELGHALEM

hamza_1988@hotmail.fr

Received: Jan 2017

Accepted : Fèv 2017

Published: Mar 2017

Abstract:

The movements in the global food prices have been of large interest to the different states because of the challenging effects on their macroeconomic indicators. The causes beyond the large swings in the global food market are several in which we find globalization and market interrelationship as one of the most important causes of the recent uprising volatility in this market.

This paper highlights the latter issue and analyzes the role of the volatility existing in the international oil market in driving the global food prices fluctuations. To do so, a bivariate GARCH model is used to show the volatility spillover between oil and food markets. A diagonal BEKK specification shows evidence of a link between volatilities in the returns of oil prices and weighted index of a set of important food commodities prices.

Key words: food prices, oil prices, volatility transmission, MGARCH.

(JEL) Classification: L66, F21, P28

ملخص:

اكتسبت التقلبات في أسعار الغذاء العالمية أهمية كبيرة في دول مختلفة بسبب الآثار الصعبة على مؤشرات الاقتصاد الكلي. الأسباب وراء التقلبات الكبيرة في سوق الغذاء العالمية هي عدة بحيث نجد فيها العولمة و ترابط الاسواق باعتباره واحدا من أهم أسباب التقلبات الأخيرة في هذا السوق.

وتبرز هذه الورقة مشكلة التقلبات تلك وتحلل دورالتطارية الموجودة في سوق النفط الدولية في دفع الأسعار العالمية للغذاء للقيام بذلك، يتم استخدام نموذج الانحدار

الذاتي المشروط بعدم ثبات التباين المعمم GARCH ذات المتغيرين لإظهار امتداد تقلب بين أسواق النفط و تقلبات اسعار الغذاء. وتظهر مواصفات BEKK

قطري دليل على وجود صلة بين التقلبات في عوائد أسعار النفط ومؤشر مجموعة من أسعار السلع الغذائية الهامة.

الكلمات المفتاحية: اسعار البترول، أسعار الغذاء، انتقال التطارية، نموذج الانحدار الذاتي المشروط بعدم ثبات التباين المتعدد المتغيرات.

رموز JEL: L66, F21, P28

Introduction

The most apparent result from the recent rise in food prices is that rising energy prices drive the food prices up. Indeed The worldwide surge in food crop prices has occurred at about the same time as the same surge in the price of crude oil, leading to a conclusion that oil and food crop prices have become more closely linked in recent years (see, e.g., Tyner 2010). This belief is argued by the fact that energy is an important input in agricultural activities. Mallory, Irwin and Hayes (2012) provide evidence that this link was strengthened by the increased reliance on biofuels in industrialized economies, notably in the United States.

Many oil and food experts agree that oil prices affect food prices in different ways (see, e.g., Westhoff 2012). Many examples could be given to show the link between oil prices and food prices. For instance, corn is used both as food and as a raw material in producing ethanol which is used itself in oil in producing refined products such as gasoline and diesel, which means that one would expect higher oil prices to be reflected in higher corn prices.

Moreover, corn is also used to feed farm animals. Consequently increases in the cost of producing meat and dairy products puts upward pressure on meat and dairy prices. Anyhow, the prices of all agricultural products will be affected to the extent that diesel is used to power mechanized farm equipment. Thus, all kinds of food prices are directly linked to the price of crude oil.

The objective of this paper is to examine to what extent is the link between oil prices and food prices. We are not the first to raise this question. But the main addition however, is that we are more concerned by the relationship between the volatility of these prices rather the strict relationship between prices.

The remaining of the paper evolves as follows. Next section discusses some stylized facts. Third section will deal with a literature review on the volatility of food and oil prices. The econometric issue and methodology are given in section four. Section five gives the empirical results and main discussion followed by the main conclusion.

1- Literature review on the relationship between oil and food prices volatility:

Existing literature on the effect of crude oil on agricultural commodities is new; almost all studies related to this topic began after the 2008 food crises. Even so, several books, magazines, and articles have highlighted the many underlying issues related to the topic such as the main reasons for unprecedented food prices, and the reasons for high energy prices. Some studies have examined the relationship and the long-run relationship among soft commodities prices and in some cases among selected soft commodities prices and crude oil price.

Campicheet al. (2007) analyzed the co-variability between crude oil prices and soybean, soybean oil, corn, sorghum, palm oil, and sugar prices from 2003 to 2007 using a vector error correction model. The focus of the study was to investigate the co-integration between the mentioned food products and crude oil. Their co-integration results indicate that soybean and corn prices were co-integrated with crude oil price during the 2006-2007 time frame but not during the 2003-2005 period. Other results from the same study indicate that crude oil prices do not adjust to changes in the corn and soybean market. The authors concluded from their analysis that soybean prices seemed to be more correlated to crude oil prices than corn prices. These results confirmed Arshad and Hameed's (2009) results. One limitation to this study was the limited number of commodities the authors used to examine the co-integration.

Ghaith and Awad,(2011) attempted to investigate the possible long-term relationship between the prices of crude oil and food commodities represented by maize, wheat, sorghum, soybean, barley, linseed oil, soybean oil, and palm oil. Time series econometric techniques (Unit root tests, Co-integration, and Granger causality) were applied. The study utilizes monthly data over the period of 1980 to 2009. The results of this study reveal that there is a strong evidence of long-term relationship between crude oil and the food commodities prices. A traditional Granger Causality is used to check whether causality exists between two product prices. The outcome suggests that there is unidirectional causality between the prices crude oil and some of the food commodities under examination.

Arshad and Hameed (2009) addressed one specific question: is there a long-term relationship between petroleum or crude oil and cereal prices? They conducted unit root, co-integration,

and Granger causality tests between petroleum and each of maize, rice, and wheat. It is hypothesized that the changes in petroleum prices play an important role in changing major cereal prices. The results in this study supported the hypothesis that there is evidence of a long-run equilibrium relationship between the two prices of the two products. These results suggest that the petroleum price factor is growing in significance in the cereal complex since modern agriculture depends heavily on the use of fossil fuel in every stage of food production and marketing. All of these results combined confirm the hypothesis that there is a relationship between crude oil prices and that of major cereals, and changes in petroleum prices play an important role in this game.

Yu et al. (2006) analyzed the co-integration and causality of higher crude oil prices on the price and demand for vegetable oils. They concluded that the influence of shocks in crude oil prices on the variation in vegetable oil prices is relatively small, which appears to reflect the results in Campiche (2007).

Fabiosa (2009) studied the impact of the crude oil prices on the livestock sector under a regime of integrated energy and grain markets. The author found that the correlation structure between crude oil and grain prices increased dramatically, becoming more statistically significant. According to the author, prior to the ethanol boom, the correlation between the crude oil prices and corn was -0.117 and this figure increased to 0.876 during the ethanol boom period, and as well for other grains.

Hameed (2009), using a longer sample, find evidence of a long term relationship between oil, corn, wheat and rice, with causality flowing from the fuel to the crops. They relate this effect to cost factors, namely, the growing reliance by modern agriculture on seed fertilizer technology that is highly dependent on chemical inputs derived from oil. They also argue that biofuel production is another dimension of the problem. But they focus on the indirect effect of acreage competition between wheat and corn. As explained below, that is probably not a major factor for wheat (as it is for soybeans) since wheat and corn have limited land overlap.

Trujillo-Barrera et al. (2011) studied volatility spillovers in the US from energy to agricultural markets in the period 2006-2011. They found significant spillovers from oil to corn and ethanol markets, which seem to be particularly strong in high volatility periods for oil markets. They also identified significant volatility spillovers from corn to ethanol markets.

Pala, (2013) investigated form of the linkage between crude oil price index and foodprice index, using Johansen Cointegration test, and Granger Causality by VECM. Empirical results

for monthly data from 1990:01 to 2011:08 indicated that evidence for breaks after 2008:08 and 2008:11. This study found a clear long-run relationship between these series for the full and sub sample. Cointegration regression coefficient is negative at the 1990:01-2008:08 time period, but adversely positive at the 2008:11-2011:08 time period. These results represent that relation between crude oil and food price changed.

Abbot *et al.* (2008) looked into the relationship between rising crude oil prices and an increase in the United States current account deficit. According to the authors the steady increase in oil prices and the decrease in the value of the United States dollar resulted in higher corn prices in the United States as the decreased dollar resulted in cheaper corn exports in places like China and India.

However, Baumeister and Kilian (2013) in a paper examining the causation between the oil prices and the higher food prices; showed no evidence that corn ethanol mandates have created a tight link between oil and agricultural markets, oil price shocks have not caused more than a negligible increase in retail food prices in recent years. The authors did not find any evidence that oil-market specific events or for that matter U.S. biofuel policies help explain the evolution of the real price of rice.

In other context, the volatility transmission from the oil market to the food market has been differently argued by the literature. In fact, Gardebroek and Hernandez (2012) followed a multivariate-GARCH model to evaluate the level of interdependence and the dynamics of volatility across oil, ethanol and corn markets. Their results indicate a higher interaction between ethanol and corn markets in recent years, particularly after 2006. The authors did not find major cross-volatility effects from oil to corn markets. The results did not provide evidence of volatility in energy markets stimulating price volatility in grain markets.

Kaltalioglu and Soytas (2011) investigated the volatility spillover between oil, food consumption item, and agricultural raw material price indexes for the period January 1980 to April 2008. Using the Cheung-Ng procedure, they showed that variation in oil prices does not Granger cause the variance in food and agricultural raw material prices. However, there is bi-directional spillover between agricultural raw material and food markets.

3- Data and methodology:

Volatility has been extensively analyzed in the field of finance, and the tools developed in this research have in turn been applied to commodity prices. The goal of this paper is to show the

association between price volatility in crude oil and global food commodities. A multivariate GARCH model is used while we choose the diagonal BEKK model as the most popular to detect the volatility transmission among these two markets.

Overview on ARCH and GARCH models to measure volatility:

Homoscedasticity, one of the least squares (OLS) assumptions which means that the expected value of all error terms when squared is the same at any given point. In some cross sectional and financial time series, this assumption is violated and the problem of heteroscedasticity is present.

Instead of concerning this phenomenon as a problem to be corrected, Robert Engle (1982) suggested a model in which this problem is a variance to be modelled.

The model suggested by Engle is: ARCH (Autoregressive conditional heteroscedasticity) model, is used to model and forecast variance of the error terms.

An ARCH model is defined as follow (Engle 1982) :

$$Y_t / \Psi_{t-1} \sim N(x_t \beta, h_t)$$

$$h_t = h(\varepsilon_{t-1}, \varepsilon_{t-2}, \dots, \varepsilon_{t-p}, \alpha)$$

$$\varepsilon_t = Y_t - x_t \beta$$

Where :

Ψ_{t-1} : a set of information available at (t-1)

β : a vector of unknown parameters

h_t : the conditional variance of the error term

ε_t : error term

α : an unknown parameters

P : the order of the ARCH process.

In order to simplify, the model can be defined :

$$\sigma^2 = \alpha_0 + \sum \alpha_i \varepsilon_{t-i}^2 \quad : i=1, \dots, p$$

Where : $h_t = \sigma^2$.

In 1986, Bollerslev developed a generalized ARCH (GARCH) model which can be defined in the equation below:

$$\sigma^2 = \alpha_0 + \sum \alpha_i \varepsilon_{t-i}^2 + \sum \beta_j \sigma_{t-j}^2 \quad : i=1, \dots, p \quad j=1, \dots, q$$

This equation means that the conditional variance depends not only on the squared lagged error terms but also on the variance itself.

ARCH and GARCH models are right if :

$$\forall i, j : \alpha_0 > 0, \beta_j \geq 0, \alpha_i \geq 0$$

Multivariate GARCH and volatility transmission:

According to the univariate ARCH and GARCH models demonstrated above, the current value of a variable depends only on its past value regarding the set of past information. However, the financial reality shows that a price and return movement in one market can spread very quickly to other market, i.e. financial markets are interrelated. Consequently, a set of multivariate GARCH type models have been specified to test for the covariances between the asset returns over time: the VEC model (Bollerslev, Engle and Wooldridge (1988)); the BEKK model (Baba, Engle, Kraft and Kroner (1990)) and the CCC (Bollerslev (1990)) and DCC (Engle (2002)); constant and dynamic conditional correlations, respectively.

In our case, we use the diagonal BEKK model to test for the volatility transmission between oil and food markets. The BEKK model has the form Silvenoinen A. and Terasvirta T. (2008):

$$H_t = C\hat{C} + \sum_{j=1}^q \sum_{k=1}^k \hat{A}_{kj} r_{t-j} r_{t-j} \hat{A}_{kj} + \sum_{j=1}^p \sum_{k=1}^k \hat{B}_{kj} H_{t-j} \hat{B}_{kj}$$

Where:

$\hat{A}_{kj}$, $\hat{B}_{kj}$ and C are $N \times N$ parameter matrices and C is triangular. $H_t = [h_{ij}]$ is the conditional covariance matrix of r_t and r_t is a $N \times 1$ stochastic vector process. q and p are ARCH and GARCH orders.

The several parameterizations that contains the above form make the estimation of the model more difficult. Thus, Engle and Kroner (1995) give conditions for eliminating redundant, observationally equivalent representations.

$$H_t = C\hat{C} + \hat{A}_{kj} r_{t-j} r_{t-j} \hat{A}_{kj} + \hat{B}_{kj} H_{t-j} \hat{B}_{kj}$$

Since we have only two variables and in order to restrict the number of parameters and simplify their interpretation, we use the diagonal form of the BEKK model as shown in the above matrix form. The estimated parameters of the own lagged innovations quantify the effects of “news” on the variances (ARCH effects), while the parameters of the lagged

variances measure the extent of volatility clustering (GARCH effects) and thus reveal the persistence of volatility. This paper estimates the following three variance and covariance equations:

$$h_{11,t} = c_{11}^2 + a_{11}^2 r_{1,t-1}^2 + b_{11}^2 h_{11,t-1}$$

$$h_{22,t} = c_{22}^2 + a_{22}^2 r_{2,t-1}^2 + b_{22}^2 h_{22,t-1}$$

$$h_{21,t} = c_{21}^2 + a_{11}^2 a_{22}^2 r_{1,t-1}^2 r_{2,t-1}^2 + b_{11}^2 b_{22}^2 h_{11,t-1} h_{22,t-1}$$

The conditional covariance matrix H_t in MGARCH model is estimated using quasi maximum likelihood (QML) by maximizing the Gaussian log likelihood function.

The time series treated in MGARCH-BEKK should be stationary and the distribution of its residual is pre-defined as a conditional Gaussian distribution (normal).

Data:

In order to test the interrelation between oil and food volatility, monthly data have been used covering the period 1960-January to 2013-June. The returns of food and oil prices expressed in logarithm have been used. $R_t = \log \left(\frac{P_t}{P_{t-1}} \right)$

For the food price index, we used data from the UNCTAD where this index includes: wheat, maize, rice, sugar, beef, soybean meal and fishmeal. For the crude oil prices we use the data of world Texas intermediate from the energy information administration (EIA).

4- Empirical results:

3-1 Descriptive statistics and stationarity tests:

From the histogram and descriptive statistics of the return series of food price index and oil price, we observe that the mean and the median are positive for both of the series which indicates the increasing trend of the food and oil prices during the period of the study. The positive skewness indicates that the return series is asymmetric. The Jack Bera test and its probability equals to 0 reject the hypothesis of the normal distribution which confirms that the return series is not normally distributed. (table 1).

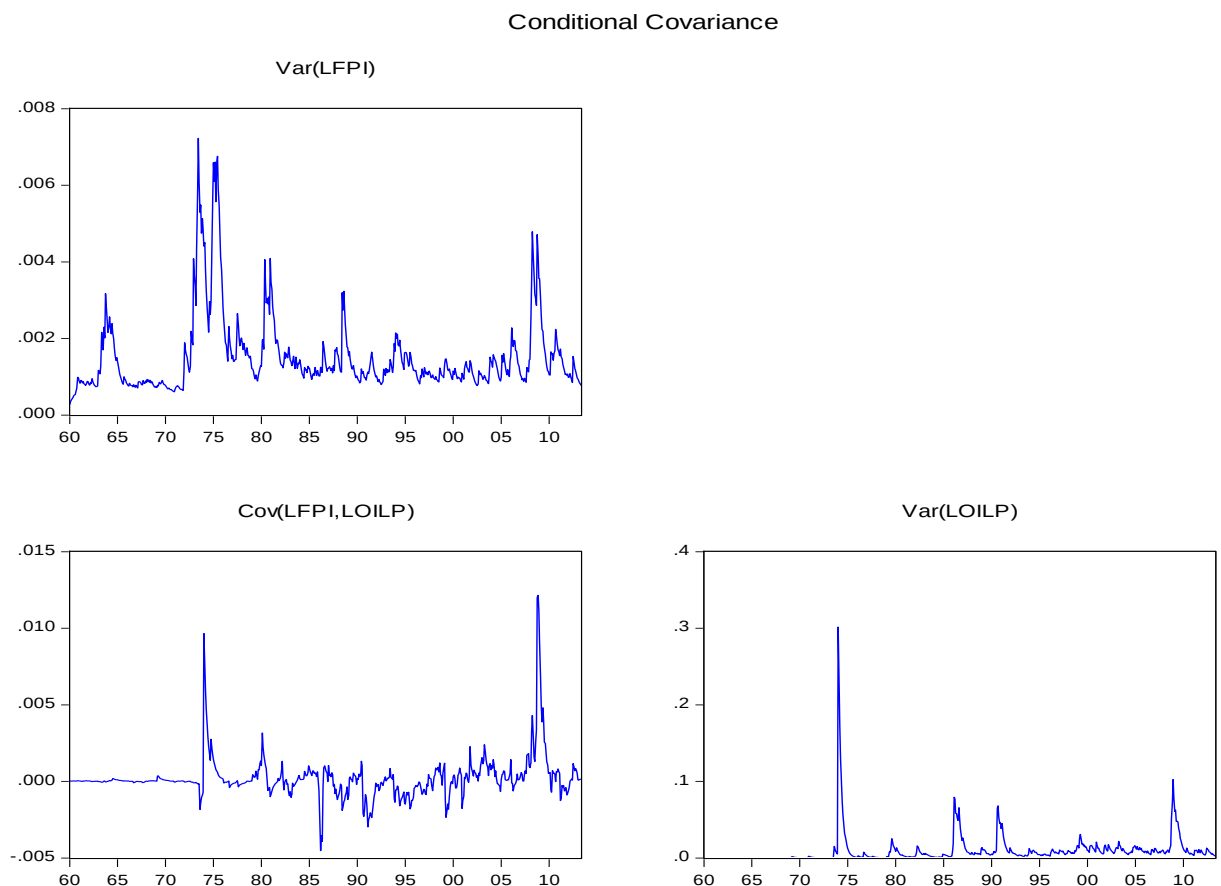
The augmented Dickey-Fuller and Philippe Perron tests for unit roots showed that either the series of food price index or the crude oil price returns are stationary in their levels; (table 2), thus, we use them to estimate the GARCH models.

3-2 Diagonal BEKK- MGARCH estimation results:

The estimations results are provided in [table3](#). It shows that most of the parameters are positive and significant indicating the existence of ARCH and GARCH effects and volatility persistence. The significant and positive parameter of h_{11} means that the current conditional variance of the food return is affected by its own previous variance in the previous time. i.e. the existence of volatility in the food market. The same is for the oil market where the second variance equation h_{22} shows significance in the volatility persistence in this market.

The covariance equation h_{21} indicates a strong positive and significant interrelation between volatilities in food and oil markets (volatility spillover); the significant parameters means that the variances in the food market is affected by the shock in the oil market (significant a_{21}) and the previous volatility (conditional variance) of the oil market (significant b_{21}) and vice versa.

In order to confirm the estimation results, the figures below plot the conditional variances of the oil and food series individually and the conditional covariance of the model.



The figures show clearly existence of the volatility clustering in the individual series. The covariance graph confirms the existence of persistent volatility among food and oil markets.

Moreover, it shows a strong impact of the oil shocks on the food market and other strong impact of the global financial crisis 2008-2009 on the two markets which confirms the interrelationship between the financial markets including the global food market.

5- Conclusion:

This paper sought to investigate in the relationship between the volatility existing in the crude oil and the global food markets. It used a multivariate GARCH type model diagonal BEKK model. The results showed strong evidence of volatility clustering in each of the markets (food and oil). The covariance equation indicated the existence of an interrelationship between food and oil markets. However, this interrelationship is not through the price levels but it is via the volatility existing in both of the markets which means that the variations in oil market spread easily to the food market. This can be explained by the important use of oil in the production of any food product; the use of biofuels and fertilizers. The volatility transmission from food to oil market can be explained by the quality of the food products used in the calculation of the index, considered as strategic goods used by financial investors.

It is evident that the findings of this study induce to dig deeper in the food price volatility issue and investigate in the potential and the causes beyond this interrelationship between oil and food volatilities in future research.

References:

- Abbott, P., Hurt, C., and Tyner, W.** (2008). *What's Driving Food Prices?* Farm Foundation Issue Report. Illinois, USA: Farm Foundation, pp.23-34.
- Abdel Hameed, A. A., and Arshad, F. M.** (2008). *The Impact of Petroleum Prices on Vegetable Oils Prices: Evidence from Co-integration Tests*. Paper presented at the International Borneo Business Conference on Global Changes, Malaysia, 15-17 December, 2008.
- Agung I.G.N.** (2009) "Time series data analysis using Eviews", *Statistics in Practice*, Wiley and Sons edition.
- Arshad, F. M., and Abdel Hameed, A. A.** (2009). The Long Run Relationship Between Petroleum and Cereal Prices, *Global Economy and Finance Journal*, Vol.2, No.2, pp. 91-100.
- Aynur Pala**, Structural Breaks, Cointegration, and Causality by VECM Analysis of Crude Oil and Food Price, *International Journal of Energy Economics and Policy*, Vol. 3, No. 3, 2013.
- Balcombe K**, (2012), "The nature and determinants of volatility in agricultural prices: an empirical study", Chapter 5 of the book: "*Safeguarding food security in volatile global markets*", edited by Prakash, FAO.
- BarellaCenter for food and nutrition**, (October 2011), "*Food prices and market volatility: the variables involved*".
- Baumeister and Kilian** (2013), "Do oil price increases cause higher food prices?", Preliminary version of a paper prepared for the 59th Panel Meeting of Economic Policy, October 2013.
- Bollerslev, Tim.** A Conditionally Heteroskedastic Time Series Model for Speculative Prices and Rates of Return, *The Review of Economics and Statistics*, Vol. 69, No. 3 (Aug., 1987), pp. 542-547.
- Campiche, J., Bryant, H., Richardson, J., and Outlaw, J.** (2007). *Examining the Evolving Correspondence between Petroleum Prices and Agricultural Commodity Prices*. Paper

presented at the American Agricultural Economics Association Annual Meeting, Portland, OR, July 29-August 1, 2007.

Fabiosa, J. F. (2009). *The Impact of the Crude Oil Price on the Livestock Sector under a Regime of Integrated Energy and Grain Markets*. Paper presented at the Agricultural and Applied Economics Association and Joint Annual Meeting. Milwaukee, Wisconsin, July 26-29, 2009. Global Market for Crude Oil, Working paper, University of Michigan.

Gardebroek, C. and Hernandez, M.A. (2012), “Do energy prices stimulate food price volatility? Examining volatility transmission between US oil, ethanol and corn markets”, Dublin – 123rd EAAE Seminar Price Volatility and Farm Income Stabilization Modeling Outcomes and Assessing Market and Policy Based Responses.

Granger C.W.J., (Aug. 1969), “Investigating causal relationship by econometric models and cross-spectral methods”, *Econometrica*, Vol.37, No3, PP. 424-438.

Hamilton J. (2009) “causes and consequences of oil shock of 2007-08”, *Brooking papers on economic activity*, University of California.

Kaltalioglu M. and Soytaş U., (2011) “Volatility Spillover from Oil to Food and Agricultural Raw Material Markets”, *Modern Economy*, 2, 71-76.

Kilian, L., and D. Murphy (2011): .The Role of Inventories and Speculative Trading in the

Lynch M. (2003) “Causes of oil price volatility”, *Journal of energy and development*.

Policy report of FAO IMF UNCTAD and OECD. (2011), “PRICE VOLATILITY IN FOOD AND AGRICULTURAL MARKETS: POLICY RESPONSES”.

Robert F. Engle, (Aug., 1983), “Estimates of the Variance of U. S. Inflation Based upon the ARCH Model”, *Journal of Money, Credit and Banking*, Vol. 15, No. 3, pp. 286-301.

Silvenoinen A. and Terasvirta T. (2008) ; « multivariate GARCH models » ; To appear in T. G. Andersen, R. A. Davis, J.-P. Kreiss and T. Mikosch, eds. *Handbook of Financial Time Series*. New York: Springer.

Yu, Tun-Hsiang, Bessler, D.A., and Fuller, S. (2006). *Cointegration and Causality Analysis of World Vegetable Oil and Crude Oil Prices*. Paper presented at the American Agricultural Economics Association Annual Meeting, Long Beach, California, July 23-26, 2006.

ZiadGhaith, Ibrahim M. Awad, Examining the long term relationship between crude oil and food commodity prices: co -integration and causality ,*International Journal of Economics and Management Sciences*,Vol. 1, No. 5, 2011.

Tables:

Table1: Descriptive statistics

	<i>LFPI</i>	<i>LOILP</i>
<i>Mean</i>	<i>0.002743</i>	<i>0.005419</i>
<i>Median</i>	<i>0.000756</i>	<i>0.000000</i>
<i>Maximum</i>	<i>0.149055</i>	<i>0.852587</i>
<i>Minimum</i>	<i>-0.138278</i>	<i>-0.396009</i>
<i>Std. Dev.</i>	<i>0.039028</i>	<i>0.074101</i>
<i>Skewness</i>	<i>0.303495</i>	<i>2.009250</i>
<i>Kurtosis</i>	<i>4.883863</i>	<i>32.76601</i>
<i>Jarque-Bera</i>	<i>104.6266</i>	<i>24095.29</i>
<i>Probability</i>	<i>0.000000</i>	<i>0.000000</i>
<i>Sum</i>	<i>1.758473</i>	<i>3.473701</i>
<i>Sum Sq. Dev.</i>	<i>0.974849</i>	<i>3.514233</i>
<i>Observations</i>	<i>641</i>	<i>641</i>

Table 2: unit root tests

	ADF	PP	Result
	<i>level</i>	<i>level</i>	
<i>Lfood</i>	-17.39 (0.00)	-17.37 (0.00)	<i>I(0)</i>
<i>Loilp</i>	-20.02 (0.00)	-19.57 (0.00)	<i>I(0)</i>

Table3: BEKK estimation results:

	c	A	b
$h_{11,t}$	9.9×10^{-5} (0.0016)*	0.1167 (0.00)*	0.818 (0.00)*

$h_{22,t}$	$8.6 \cdot e^{-05}$ (0.75)	0.4114 (0.00)*	0.755 (0.00)*
$h_{21,t}$	$4.68 \cdot e^{-05}$ (0.00)*	0.219 (0.00)*	0.760 (0.00)*

Entrepreneuriat En Algérie Réalité et Perspective "Cas de Tlemcen"

Anwar Sekiou

Université Abou Bakr Belgaïd –Tlemcen

Anoirelove@gmail.com

Amine Bouhala

Ecole Supérieure De Commerce -Alger

Aminedan2009@gmail.com

Bouzidi Narimane

Université Abou Bakr Belgaïd –Tlemcen

narimenbouzidi@yahoo.com

Received: Jan 2017

Accepted: Fèv 2017

Published: Mar 2017

Resumé:

L'entrepreneur est un moyen pour assurer la capacité de l'innovation et la compétitivité des nations, elle se caractérise principalement par l'acte de création de l'entreprise initié par une volonté d'un futur entrepreneur doté d'un fort sentiment de prise de risque de ce fait la capacité de création d'entreprise est pour chaque pays, la résultante de nombreux facteurs liée aux opportunités et aux potentialités individuelles a l'environnement économique aux interventions de l'état, le but de notre réflexion consiste à étudier un certain nombre de questions pour la compréhension de l'initiative entrepreneuriale dans la wilaya de Tlemcen et ceci en portant une attention particulière sur les différents aspects entourant ce phénomène dans un tel contexte notre problématique s'articule autour de la question centrale quels sont les déterminants de création des PME pour l'entrepreneur Algérien?

Il ressort de notre étude que la plus part des entrepreneurs ont un fort sentiment d'indépendance et d'autonomie et la volonté d'être le chef de son entreprise cette caractéristique est le motif le plus motivant pour se lancer en affaire la création des PME privées en Tlemcen est beaucoup plus la résultante d'un ensemble de facteurs qui sont : la disponibilité des ressources financières provenant de l'apport personnel et des capitaux familiaux et de plus les expériences antérieures et savoir faire des entrepreneurs affectent le choix d'activité à entreprendre.

Les mots clés: Entrepreneuriat, entrepreneur, innovation, PME, environnement économique .

(JEL) Classification: H7, R5

المخلص:

يسعى المفاوض لتفعيل الابتكار من خلال تجسيد أفكاره ومخططاته إلى نشاطات بغرض الحفاظ على المنافسة والتنافسية، كما يسعى هذا الأخير إلى إنشاء وتجسيد فكرة تكوين مؤسسته الخاصة لتحقيق أهدافه ورغباته التي يطمح للوصول إليها بغض النظر عن مختلف العوائق التي يمكن أن يواجهها المفاوض.

وعليه تهدف دراستنا إلى معرفة الأولويات التي يعطيها المفاوض لتكوين مؤسسته الخاصة أو ما يعرف بالمقاولاتية مع أخذ ولاية تلمسان كنموذج، حيث أن هذه الأخيرة ترتبط بعدة عناصر ومتغيرات ولهذا قمنا بطرح الإشكالية التالية:

ما هي محفزات إنشاء المشاريع المقاولاتية من طرف الأفراد؟

كما أنه ومن خلال بحثنا هذا تمكنا من الوصول إلى أن أغلب المفاوضين عندهم رغبة كبيرة في استقلالية مؤسستهم الخاصة والاعتماد على أنفسهم في إدارة مشاريعهم الخاصة وهي الخاصية الأساسية التي حفزتهم إلى تكوين مؤسسات خاصة بهم، كما أننا تطرقنا إلى مختلف مصادر التمويل التي يعتمد عليها المفاوض في دعم مؤسستهم.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، المفاوض، الإبداع، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البيئة الاقتصادية.

رموز JEL: H7, R5

Introduction :

Les résultats de plusieurs études menées sur l'entrepreneuriat des pays industrialisés face à la dynamique de l'environnement ont montré l'implication de celui-là dans le processus de changement.

Plusieurs aspects de l'entrepreneuriat sont vus et revus en fonction des turbulences environnementales afin de préserver, pour certaines, leur pérennité et, pour d'autres, leur développement.

En effet, s'adapter, être réactif et même proactif sont devenus les nouveaux critères de la concurrence à l'ère de la mondialisation.

L'internationalisation est une des réponses aux mutations environnementales mais le recours à cette solution demande entre autre une possession d'un capital social idoine aux exigences du nouveau contexte des affaires ; ce sont les deux concepts que nous avons choisi pour traiter la problématique portant sur la nature de la réaction future des PME algériennes.

Pour ce faire, nous procédons d'abord à la description selon la littérature économique des deux concepts choisis, à savoir l'internationalisation et le capital social, pour déterminer quelques caractéristiques de l'entrepreneuriat algérien.

1. GENESE DE DEVELOPPEMENT DES PME EN ALGERIE

La majorité des PME en Algérie sont nées à partir de la fin des années 1980. La PME avant cette date n'a joué qu'un rôle secondaire. Majoritairement, on peut distinguer trois périodes de l'évolution de la PME depuis l'indépendance.

1.1. La période 1962-1982

À la veille de l'indépendance, la plupart des PME qui existaient, étaient aux mains des colons. Juste après l'indépendance, ces entreprises ont été confiées à des Comités de gestion après le départ de leurs propriétaires étrangers ; elles furent intégrées à partir de 1967 dans des sociétés nationales.

Le premier Code des Investissements qui a été promulgué en 1963 n'a pas eu d'effets notables sur le développement du secteur des PME, et ce, malgré les garanties et les avantages qui comptait accorder aux investisseurs nationaux et étrangers.

Cette période est caractérisée également par l'adoption d'une économie planifiée à prédominance publique et d'une industrialisation basée sur des industries de biens d'équipements et des produits intermédiaires.

Le nouveau Code des Investissements N° 66/284 qui a été promulgué le 15/09/1966 a essayé de faire jouer au secteur privé son rôle dans le développement économique tout en prévoyant une place prédominante pour le secteur public sur les secteurs stratégiques de l'économie. Ce code a obligé les entrepreneurs privés d'obtenir l'agrément de leurs projets auprès de la Commission

Nationale des Investissements (CNI). La complexité des procédures d'obtention d'agrément ont fait dissoudre la CNI en 1981.

A vrai dire, la PME a été considérée durant toute cette période comme « appoint » au secteur public, car toutes les politiques sont concentrées sur le développement de ce dernier laissant en marge le secteur privé se débrouiller comme il peut. De ce fait, le promoteur privé a investi des créneaux qui nécessitent peu une maîtrise de la technologie et une présence d'une main d'œuvre qualifiée ; à savoir le commerce et les services.

Une fiscalité lourde, une législation du travail rude et la fermeture du commerce extérieure, telles étaient les principaux blocages de cette période pour l'émancipation de la PME privée.

1.2. La période 1982-1988

Durant cette période, de grandes réformes ont été amorcées sous toujours le système de l'économie administrée. Les deux plans quinquennaux (1980/1984) et (1985/1989) sont l'exemple de ces réformes entamées en faveur du secteur privé. Il y a eu parallèlement une promulgation d'un nouveau cadre législatif et réglementaire relatif à l'investissement privé (loi du 21/08/1982) qui a dicté un ensemble de mesures favorables aux PME telles que :

- Le droit de transfert nécessaire pour l'acquisition des équipements et dans certains cas des matières premières ;
- L'accès, même limité, aux autorisations globales d'importations (A.G.I) ainsi qu'au système des importations sans paiement. (CNES, 2002).
- Cette période est caractérisée également par certains obstacles aux PME tels que :
- Le financement par les banques ne dépasse pas 30 % du montant total de l'investissement ;
- Les montants investis sont limités à 30 millions de DA pour la société à responsabilité limitée (SARL) ou par actions et 10 millions de DA pour l'entreprise individuelle ou au nom collectif
- L'interdiction de posséder plusieurs affaires.

1.3. A partir de 1988

L'Algérie a connu à partir de 1988 une phase de transition vers l'économie de marché, c'est ce qui l'a conduit à établir des relations avec les institutions internationales tels que le FMI et la Banque Mondiale pour atténuer la crise de sa dette extérieure d'une part, et à l'application d'un régime de politique monétaire, financière, économique et commerciale d'une autre part qui lui a dicté la privatisation de nombreuses entreprises publiques, et a contribué au développement des petites et moyennes entreprises dans certaines activités de l'économie. Ces activités concernent la transformation des métaux ainsi que les petites industries mécaniques et électroniques.

Les changements d'orientation de la politique économique et l'adoption des plans d'ajustement structurel avaient définitivement scellé le passage de l'économie vers l'organisation marchande.

L'État a mis en place un nouveau cadre législatif et plusieurs réformes liées aux programmes de redressement économique, au système juridique pour le développement de l'investissement et la promotion des petites et moyennes entreprises telles que le nouveau code d'Investissement qui a été promulgué le 05/10/1993 relatif à la promotion de l'investissement. Ce code a eu pour objectifs, la promotion de l'investissement, l'égalité entre les promoteurs nationaux privés et étrangers, remplacement de l'agrément obligatoire par une simple déclaration pour investir auprès des institutions administratives concernées, réduction des délais d'études de dossiers, le renforcement des garanties...

Dans les faits, le bilan de la mise en œuvre du code de 1993 a été mitigé ce qui a porté les autorités à promulguer en 2001 l'ordonnance relative au développement de l'investissement

(Ordonnance N° 01/03 du 20/08/2001) et la loi d'orientation sur la promotion de la PME (Loi N°01/18 du 12/12/2001).

L'ordonnance mise en place en même temps que la loi d'orientation de la PME définissent et fixent, entre autres, les mesures de facilitation administratives dans la phase de création de l'entreprise qui pourraient être mises en œuvre. Elles prévoient également la création d'un Fonds de Garantie des prêts accordés par les banques en faveur des PME, la création du Conseil National de l'Investissement (CNI) et la suppression de la distinction entre investissements publics et investissements privés. (CNES, 2002).

2. LES CARACTERISTIQUES GENERALES DES PME ALGERIENNES

L'absence de définition reconnue des différents types d'entreprises jusqu'à un passé récent rend l'inventaire des PME algériennes (assimilées indifféremment) approximatif. Néanmoins, après l'application de la définition de la PME retenue par l'Union Européenne dans Bologne en juin 2000 par l'Algérie donne une configuration claire de la PME algérienne. En effet cette définition est fondée sur trois critères : les effectifs, le chiffre d'affaires et l'indépendance de l'entreprise). Elle stipule :

« la PME est définie, quel que soit son statut juridique, comme étant une entreprise de production de biens et de services employant de 1 à 250 personnes, dont le chiffre d'affaire annuel n'excède pas 2 milliards de DA ou dont le total du bilan annuel n'excède pas 500 millions de DA qui respecte le critère d'indépendance. La moyenne entreprise est définie comme une entreprise employant de 50 à 250 personnes et dont le chiffre d'affaires et compris entre 200 millions et 2 milliards de DA ou dont le total du bilan est compris entre 100 et 500 millions DA.

La petite entreprise est définie comme une entreprise employant de 10 à 49 personnes et dont le chiffre d'affaires annuel n'excède pas 200 millions de DA ou dont le total du bilan n'excède pas 100 millions de DA.

La très petite entreprise ou micro-entreprise, Y est définie comme une entreprise employant de 1 à 9 employés et réalisant un chiffre d'affaires annuel inférieur à 20 millions ou dont le total du bilan n'excède pas 10 millions de DA. ». (CNES, 2002).

A partir de 2000, le poids de la PME dans le tissu national a fortement augmenté ; la densité des entreprises a presque quadruplé pendant que le nombre de créations a plus que doublé. Les statistiques démontrent qu'environ 54 % des PME ont été créées durant les 7 dernières années (2001-2008), suite à l'adoption de la loi d'orientation sur la PME de 2001, soit 212 120 PME.

A la fin de l'année 2008, sur un nombre de 519 526 entreprises, le secteur des PME ont le lot de 392 013 entreprises ce qui représente 75,45 % du total. Ainsi, il connaît une évolution positive par rapport à l'année 2007 de 9,34 % et semble suivre la même logique constatée durant tout la période (2002-2007) où le taux d'évolution annuel était de 8,54 %.

Le nombre moyen de personnes employées par entreprise est de 3 personnes ce qui explique la grande présence des très petites entreprises dans le parc des PME privées en Algérie. Ce nombre varie entre 2 personnes en Grèce et 4 en Italie, jusqu'à 11 et 12 personnes au Royaume-Uni et aux Pays-Bas respectivement, alors que la moyenne pour l'Europe-19 est de 7 personnes par entreprise.

La prégnance de la TPE semble constituer une donnée immuable de la structure des PME en Algérie et témoigne de ce que la majorité de ces entreprises ne sont pas portées sur les stratégies de croissance. En effet, les données du Ministère de la PME et de l'Artisanat (2009) relevaient que 96,15 % des entreprises employaient moins de 10 salariés en 20083 alors qu'elles présentaient 90 % pour les années 1995 et 2000 (ONS, 2000). Cet aspect n'est pas

propre à la PME algériennes, de nombreux pays affichent les mêmes données concernant le poids de la micro-entreprise dans l'économie notamment en Autriche, Belgique, France, Grèce, Italie, Espagne. D'une manière plus globale, les TPE représentent 92 % de l'ensemble des PME dans les PME de l'Union Européenne en 2005) et entre 70 % et 90 % dans l'ensemble des pays de l'OCDE en 2000.

En matière de densité, l'Algérie, avec un taux de dix PME pour mille habitants, est loin des standards internationaux où le taux le plus faible est de l'ordre de quarante cinq PME pour mille habitants.

Tableau 1 : Evolution des PME 2001-2008

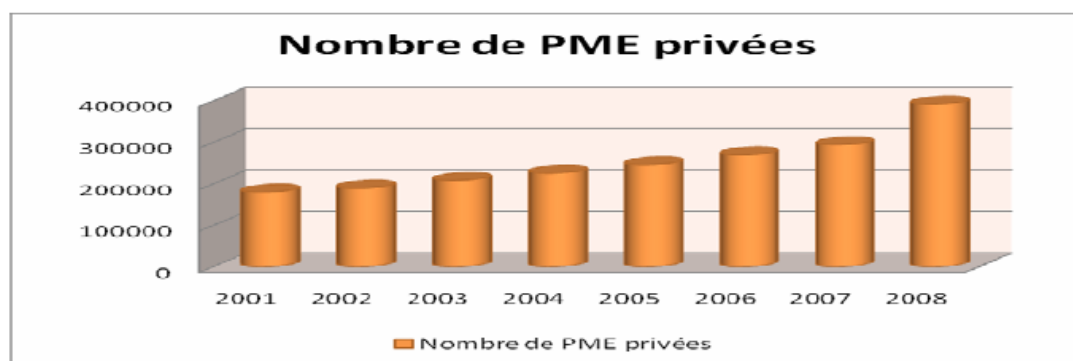


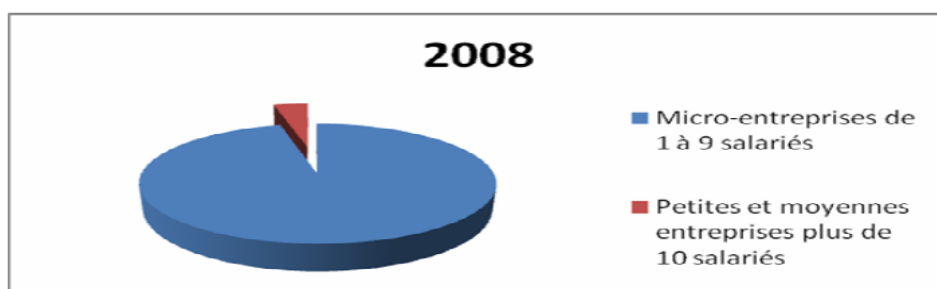
Figure 2 : La structure des PME en Algérie, 2008

Tableau 2 : Evolution de la structure des PME en Algérie (1995-2008) en %

	1995	1999	2000	2007	2008
Micro-entreprises de 1 à 9 salariés	91,00	93,24	90,00	95,53	96,15
Petites et moyennes entreprises plus de 10 salariés	9,00	6,76	10,00	4,67	3,85
Total	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00

Artisans	96 072	28,02	106 222	28,19	116 346	28,31	126 887	24,42
Total	342 788	100,00	376 767	100,00	410 959	100,00	519 526	100,00

Source : Etabli par l'auteur à partir de différentes statistiques disponibles sur le site du Ministère de la PME et de l'Artisanat, <http://www.pmeart-dz.org>.



Source : Etabli par l'auteur à partir des statistiques de l'ONS, 2000, Rapport du CNES sur la PME, 2002 et les statistiques disponibles sur le site du Ministère de la PME et de l'Artisanat.

2. EVOLUTION DU ROLE ECONOMIQUE DES PME ALGERIENNES 2001-2007

Les réformes, qui ont été amorcées en Algérie depuis les années quatre-vingt, l'ont conduit progressivement à changer la politique économique qui sera désormais fondée sur les forces du marché. Cette nouvelle politique a reconnu pour les entreprises privées le rôle important à

jouer dans le développement local et national, à la fin des années quatre-vingt et au début des années quatre-vingt-dix ce qui a permis l'émergence du secteur des PME ; un véritable moteur de développement économique. Dans ces contextes, nous allons analyser l'évolution du rôle des

PME dans l'économie nationale à travers : le PIB, la valeur ajoutée et l'emploi. Le tableau 3 nous informe sur l'évolution de la part des petites et moyennes entreprises dans les trois indicateurs pour la période 2001 à 2007.

Les entreprises privées contribuent par une moyenne de 78 % dans le PIB sur la période d'étude, notant que cette contribution est en constante évolution, de fait qu'elle a été à concurrence de 53,6 % en 1998 (CNES, 2002). Notant au passage que la contribution de la PME au PIB est de 57 % au Japon, 64,3 % en Espagne, 56 % en France, 44 % en Autriche, 43 % au Canada, 33 % en Australie (OCDE, 2002).

Après avoir représentée uniquement 40 % de la valeur ajoutée totale créée durant les années 1990, la part des PME privées est passée à 87,64 % en 2007, en passant par 84 % en 2002 et 85,90 % en 2005, soit une moyenne de 85,80 %. A titre comparatif, la valeur ajoutée des PME en Union Européenne correspond à 57,6 % du total en 2005.

Tableau 3 : L'évolution de la part des PME dans le PIB, la valeur ajoutée et l'emploi (2001-2007)

		2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
PIB	Valeur*	1 560,2	1 679,1	1 884,2	2 146,7	2 364,5	2 740,06	3 153,77
	%	76,4	76,9	77,1	78,2	78,41	79,56	80,80
Valeur ajoutée	Valeur*	1 486,8	1 585,3	1 783,77	2 038,84	2 239,56	2 605,68	2 986,07
	%	85,35	84,68	85,06	85,53	85,90	86,63	87,64
Emploi	Nombre				592 758	888 829	977 942	1 064 983
	%				70,69	76,76	78,07	78,57

* : En milliards de dinars algériens.

Source : Etabli par l'auteur à partir des données disponible sur le site du Ministère de la PME et de l'Artisanat. <http://www.pmeart-dz.org>.

En dynamique, les PME sont responsables de la grande majorité des créations d'emplois sur le long terme. Alors qu'elles représentaient en 1985 61 % de l'emploi salarié(4), les entreprises de moins de 500 salariés participent à la création de l'emploi à hauteur d'une moyenne annuelle de 76 % entre 2001 et 2007.

3. FACTEURS MACROECONOMIQUES DE LA COMPETITIVITE DES PME ALGERIENNES

Le débat sur la compétitivité n'est pas encore clos. Mais qu'entendons-nous par le terme « *Compétitivité* » ?

Qui dit compétitif, dit compétition, et ceci peut être à l'échelle d'une entreprise, d'une région ou d'une nation. A l'origine, le concept de la compétitivité est réservé à l'entreprise se référant d'une part à son fonctionnement interne et aux relations qu'elle entretient avec l'extérieur, d'autre part. Dans ce contexte la compétitivité correspond à plusieurs définitions : « *La Capacité dont dispose une entreprise à un moment donné pour résister à ses concurrent. La compétitivité est donc une potentialité qui se caractérise par un avantage par rapport aux*

compétiteurs de son marché. La rentabilité ou la productivité ne sont que des mesures partielles d'un ensemble beaucoup plus vaste qui s'appelle compétitivité. »

(Price water house Coopers Développement, 2002).

« La capacité d'une entreprise à accroître ses parts de marché dans un environnement concurrentiel, et ce, tout sur le plan national qu'international ». (Observatoire de la compétitivité, 2004).

« La capacité immédiate et future, et l'opportunité, pour les entrepreneurs d'utiliser globalement les ressources (des pays) pour déterminer les caractéristiques de prix et de qualité de leurs biens plus attractifs que celles de ses compétiteurs étrangers et domestiques. » (World Economic Forum, 1991).

“La compétitivité se définit comme la capacité d'un acteur économique déterminé à produire, à vendre et à se développer dans le temps, en valorisant ses propres acquis ou potentialités, dans un environnement ouvert et complexe. », (Bertand Bellon, in Arena et al, 1991, p.482).

Lawrence et Lorsh (1986) considèrent la compétitivité de l'entreprise comme étant le degré de flexibilité de sa structure vis-à-vis des exigences de son environnement.

D'après les différentes définitions, la compétitivité est un processus causal dont les facteurs qui la déterminent sont liés à : l'entreprise, à l'environnement et au produit.

Ce qui nous intéresse dans ce papier c'est bien le facteur de l'environnement de l'entreprise.

Ce dernier peut favoriser ou décourager la compétitivité de l'entreprise. (Coskun et Altunisk, 2002 ; Demick et O'Reilly, 2003). Quatre facteurs macroéconomiques majeurs de compétitivité sont liés à l'environnement de l'entreprise : les services d'appui, environnement des affaires, infrastructures, cadre institutionnel et politique de la concurrence.

Le thème de la compétitivité des entreprises est présent en Algérie depuis l'ouverture de son marché à la concurrence avec l'entrée en vigueur de l'Accord d'Association avec l'Union Européenne, le 1er septembre 2005 et la mise en place du projet d'adhésion à l'Organisation Mondiale du Commerce en 2010. Assister l'entreprise dans sa course vers la compétitivité consiste à mettre à niveau à la fois, l'entreprise et son environnement. C'est ce dernier qu'il s'agit d'analyser dans cette section.

3.1. Les services d'appui

Un ensemble d'institutions, d'organismes et de programmes est mis en place depuis le début des années 1990, en vue d'assurer la promotion et le développement de la PME en Algérie.

3.1.1. Ministère des petites et moyennes entreprises

Le Ministère chargé des PME a été créé en 1991 en vue de promouvoir les petites et moyennes entreprises. Il est chargé des fonctions suivantes:

- Développement des petites entreprises et de promotion.
- Fournir des mesures d'incitation et de soutien pour le développement des petites et moyennes entreprises.
- Contribuer à la recherche de solutions pour les problèmes du secteur des PME.
- La préparation de statistiques nécessaires, et la fourniture des informations nécessaires pour les investisseurs de ce secteur.
- Adopter une politique pour la promotion du secteur et la mise en place du programme de redressement économique des petites et moyennes entreprises.

Il convient de noter, qu'il a eu création sous l'égide du Ministère de la PME de nombreuses institutions spécialisées dans la promotion du secteur, nous y trouvons entre autres :

a. Pépinières et incubateurs d'entreprises

Ces institutions publiques, de caractère industriel et commercial ont pour buts d'aider les petites et moyennes entreprises. Elles prennent trois formes, à savoir:

Atelier: c'est une structure de soutien aux détenteurs de projets dans le secteur de l'industrie et de l'artisanat

Pépinière: elle prend en charge les promoteurs des petites et moyennes entreprises activant dans le secteur des services.

Les pépinières d'entreprises sont chargées de :

- Accueillir et accompagner les entreprises nouvellement créées pour une période déterminée ;
- Gestion location des magasins ;
- Donner des orientations et des conseils dans le domaine de la comptabilité, le droit, le commerce et la finance ;
- Assistance pour la formation sur les principes et les techniques de gestion au cours de la phase de maturation du projet.

b. Centres d'aides

Les Centres d'aides sont des institutions publiques à caractère administratif dotant d'une personnalité morale et d'une autonomie financière. Ils cherchent à développer un guichet qui s'adapte aux besoins des propriétaires d'entreprises et les entrepreneurs, réduire la durée de création d'entreprises et la gestion des dossiers qui ont bénéficié du soutien des Fonds créés au sein du Ministère concerné. En outre, ils visent à développer un tissu économique local et accompagner les petites et moyennes entreprises à s'intégrer dans l'économie internationale.

Ces Centres ont pour fonctions:

- L'étude des dossiers et leur suivi, ainsi que l'aide des entrepreneurs à surmonter les obstacles au cours de la phase de la création.
- Accompagner les entrepreneurs dans les domaines de la formation et de la gestion ; et la diffusion de l'information sur les possibilités d'investissement.
- Soutenir le développement des capacités concurrentielles, le déploiement de nouvelles technologies et la présentation des services de conseil dans le domaine de l'exploitation des ressources humaines, marketing, technologie et innovation. (MPMEA 2007, 2008, 2009).

c. Conseil National Consultatif

Le Conseil National Consultatif est un organisme consultatif jouissant d'une personnalité morale et d'une indépendance financière. Il a pour mission la promotion du dialogue et de concertation entre les petites et moyennes entreprises et les associations professionnelles, d'une part et les organismes et les autorités publiques, de l'autre part. Ses fonctions résument comme suit :

- Assurer un dialogue permanent et la concertation entre les autorités et les partenaires sociaux pour permettre l'élaboration de politiques et de stratégies pour le développement du secteur de la PME ;
- Encourager et promouvoir la création d'associations professionnelles et la collecte des informations qui concernent les employeurs et les associations professionnelles, ... etc.

3.1.2. Organismes et institutions spécialisées dans le soutien et la promotion des petites et moyennes entreprises

En outre le Ministère des petites et moyennes entreprises, il y a des organismes gouvernementaux et des institutions spécialisées qui jouent un rôle actif dans le développement des petites et moyennes entreprises.

a. Agence Nationale de Soutien pour l'Emploi des Jeunes (ANSEJ)

Il s'agit d'un organisme national dotant d'une personnalité morale et d'une autonomie financière.

Elle vise à encourager toutes les formules menant à la reprise de l'emploi des jeunes à travers la création de micro-entreprises. Elle a été créée en 1996 et représentée à l'échelle régionale à travers des antennes. Elle est sous l'autorité du Premier ministre. En gros au modo, l'ANSEJ est chargée de :

- Mettre à la disposition des jeunes porteurs de projets toutes les informations d'ordre économique, technique, législatif et réglementaire relatives à l'exercice de leurs activités.
- Fournir des aides à l'investissement pour les jeunes porteurs de projets dans le cadre du montage financier et le suivi des prêts.
- Établir des relations permanentes avec les banques et les institutions financières dans le cadre du montage financier des projets.

Cette Agence offre son soutien financier sous différentes formes : subventions financières, fiscales et par-fiscales. Les subventions financières prennent la forme de prêts sans intérêt, à long terme accordés par l'Agence exonérée de paiement des intérêts.

En ce qui concerne les subventions fiscales et parafiscales, elles sont destinées aux micro-entreprises durant la période d'exploitation, y compris l'exonération de taxe sur la valeur ajoutée, sur les frais de transfert de propriété, l'exonération des droits contractuels, de la taxe d'enregistrement et sur l'immobilier. L'exonération totale des impôts sur les bénéfices des sociétés et sur le revenu.

b. L'Agence Nationale pour la Promotion de l'Investissement (APSI) et l'Agence Nationale du Développement de l'investissement (ANDI)

1. APSI L'APSI a été créée dans le cadre de la promulgation de décret législatif N° 93-12 du 5 octobre 1993 relatif à la promotion de l'investissement. C'est une agence publique chargée de l'assistance et de l'encadrement des investisseurs. Il a créé un guichet unique regroupant toutes les administrations et services concernés par les investissements dans l'objectif de réduire les délais et les procédures administratives et juridiques relatives à la mise en place des projets sur le terrain, de manière à ne pas dépasser 60 jours.

L'APSI a pour fonctions principales :

- Le suivi des investissements ;
- L'évaluation des investissements et la présentation des décisions concernant l'octroi ou le refus des avantages ;
- La prise en charge de toutes ou une partie des dépenses relatives à la réalisation des projets ;
- L'octroi des avantages liés à la promotion des investissements.
- Fournir des facilités douanières.

Vu les résultats médiocres réalisés par cette agence, elle a été révisée dans le cadre de la promulgation en 2001, de deux textes législatifs, comme nous l'avons mentionné dans les sections précédentes : l'ordonnance relative au développement de l'investissement et la loi sur la promotion de la PME donnant naissance à l'Agence Nationale du développement de l'Investissements (ANDI).

2. ANDI

L'Agence Nationale du Développement de l'Investissement est un établissement public dotant d'une personnalité morale et d'une autonomie financière. Elle a remplacé l'APSI, pour accomplir les missions suivantes :

- Réduire la durée d'octroi des licences à 30 jours au lieu de 60 jours ;
- Assurer la promotion, le développement et le suivi des investissements ;
- Accueillir, informer et assister les investisseurs résidents et non résidents ;
- Fournir les prestations administratives à travers un guichet unique ;

- L'octroi des avantages liés à l'investissement dans le cadre du système existant ;
- Gérer le Fonds d'Appui à l'Investissement ;
- Assurer le respect des engagements pris par les investisseurs au cours de la période d'exemption.

c. Les organismes complémentaires pour l'Agence Nationale du Développement de l'investissement

Un groupe d'organismes accompagne l'ANDI dans la réalisation de ses tâches, à savoir:

- **Le Conseil National de l'Investissement (CNI):** Il est placé sous l'autorité du Premier Ministre, chargé de proposer la stratégie et les priorités pour le développement des investissements ainsi que l'identification des avantages et des formes d'assistance pour ces derniers ;

- **Le Guichet Unique:** Il est créé au sein de l'ANDI un guichet unique regroupant les administrations et organismes concernés par l'investissement. Il a pour mission la vérification de la réalisation des facilités de procédures et des formalités pour la création des entreprises et la réalisation des projets d'investissement à travers l'entretien des relations permanentes avec les organismes concernés : la Direction des impôts, la Direction de l'Emploi, Département du Trésor, les municipalités concernées...

- **Fonds d'Appui à l'Investissement:** Il est destiné à financer la prise en charge la contribution de l'Etat dans le coût des avantages octroyés aux entreprises et de la couverture partielle ou intégrale des travaux d'infrastructures de ces dernières.

d. Fonds de Garantie des Prêts (FGAR)

Ce Fonds a été créé par le décret exécutif N° 02/373 du 11/11/2002. C'est un établissement public, sous l'autorité du Ministère des petites et moyennes entreprises et l'artisanat, ayant une personnalité morale et une autonomie financière. Le Fonds a entamé officiellement ses activités, le 14 mars 2004. L'objectif de ce Fonds est de faciliter l'accès des investisseurs aux prêts bancaires de moyen terme, à travers la présentation des garanties pour les entreprises, exigées par les banques. La proportion de la garantie de prêt peut aller jusqu'à auteur de 70 %. En ce qui concerne les types de prêt garantis, on trouve les prêts d'investissement ou les fonds de roulement. Ces garanties sont prévues uniquement pour les entreprises adhérentes au Fonds et qui paient une prime annuelle de 2 % du montant du prêt et pendant toute la durée du prêt.

e. Comités d'Assistance, de Localisation et de Promotion de l'Investissement (CALPI), l'Agence pour le Développement Social et l'Agence Nationale pour la Gestion du microcrédit

Comités d'Assistance, de Localisation et de Promotion des investissements (CALPI): ces comités ont été mises en place à l'échelle locale en 1994, en vue d'assister les porteurs de projets dans le domaine du foncier industriel.

o **Agence de Développement Social:** c'est un établissement public avec une personnalité morale et une autonomie financière. Elle a été créée en 1994, dans le but de fournir des microcrédits pour atténuer toutes les formes de pauvreté et de privation. Parmi ses fonctions : la promotion et le financement des activités des agents économiques et sociaux, qui garantissent l'utilisation intense de la main-d'œuvre ; le développement des micros et petites entreprises activant dans l'artisanat, les petits travaux ménagers et les industries traditionnelles, grâce au microcrédit, afin de réduire la pauvreté et améliorer le niveau de vie.

o **Agence Nationale pour la Gestion du microcrédit:** elle est entrée en vigueur en 2004. Elle est destinée à garantir les prêts accordés par les banques et les institutions financières pour les bénéficiaires de microcrédits.

f. Fonds de soutien

Les PME sont également ciblées indirectement par le biais de plusieurs fonds de soutien sectoriels : dans les domaines du développement agricole et rural, de l'énergie, de l'emploi et de la formation professionnelle, de la recherche et de l'environnement.

- Fonds spécial de Développement des régions du sud ;
- Fonds spécial de développement économique des hauts plateaux ;
- Fonds national de l'environnement et de la dépollution ;
- Fonds de régulation et de développement agricole ;
- Fonds national pour la maîtrise de l'énergie ;
- Fonds pour la promotion des exportations ;
- Fonds pour la promotion de la compétitivité industrielle ;
- Fonds national pour la préservation de l'emploi ;
- Fonds pour l'aménagement du territoire ;
- Fonds national de la recherche scientifique et du développement technologique ;
- Fonds pour la formation professionnelle continue et l'apprentissage.

- g. Les organismes professionnels et financiers

o Chambre Nationale de Commerce (CNC): La Chambre Nationale de Commerce est une forme

de noyau de l'information et lieu de rencontre pour les opérateurs économiques locaux et étrangers. Elle est devenue par le décret exécutif 96/94 du 3 Mars 1996 la Chambre Algérienne de Commerce et d'Industrie (CACI). Elle a pour fonctions: mettre à la disposition des opérateurs économiques une banque pour les données économiques ; fournir des conseils économiques, financiers et juridiques pour les entreprises ; ratification des documents commerciaux tels que factures et certificats et la recherche de partenaires étrangers, en particulier avec l'Union Européenne.

o Associations professionnelles: la loi N ° 90/31 du 04/12/1990 relative aux associations professionnelles a permis la création de nombreuses associations et organisations professionnelles. Les objectifs de ces associations sont : la négociation avec les pouvoirs publics, le développement des relations entre les banques et les entreprises privées, se rapprocher des autres organisations d'employeurs des autres pays ; développer le partenariat avec l'Union européenne, (programme MEDA) ; proposer des solutions aux problèmes quotidiens de l'entreprise privée ; contribuer à l'intégration des professionnels de diverses branches d'activité à travers l'échange d'expériences et d'informations entre les entreprises. Raviver la discussion sur le rôle du secteur des. On distingue parmi ces organisations :

CAP: la Confédération Algérienne des promoteurs ; Confédération des industriels et des producteurs d'Algériens. **CNP:** la Coordination Nationale des promoteurs ; la Confédération générale des employeurs algériens, le Conseil supérieur du patronat algérien (CSPA)...

o Les sociétés financières: on trouve entre autres la société financière algéro-européenne (FINALEP) et la société des services financiers et d'investissement (SOFIN).

L'aboutissement de cette option de venir en aide aux PME est la création récente d'un programme national pour la Promotion de la PME doté d'un budget de 4 milliards de DA pour la période 2005-2009 inscrit dans le cadre du programme de soutien à la relance économique (2005-2009).

3.1.3. Les programmes d'appui à la compétitivité des entreprises

L'Algérie a mis à la disposition de ses PME un ensemble de programmes d'appui destinés à booster leur compétitivité. Il s'agit des programmes suivants : le Programme National de l'Amélioration de la compétitivité industrielle, le Programme ED Pme (MEDA) et le Programme National de Mise à Niveau de la PME.

a. Programme National pour l'Amélioration de la Compétitivité Industrielle

Ce programme est piloté par le Ministère de l'Industrie. Il a pour objectifs d'améliorer le potentiel de l'entreprise industrielle de plus de 20 salariés et de renforcer sa compétitivité. Il comporte deux phases, la phase Diagnostic et la phase Plan. Pour la période janvier 2002 au 31 décembre 2005, ce programme a réalisé le bilan suivant :

- La phase Diagnostic : il a reçu 324 demandes, il a traité 317 en retenant 218 et en rejetant 99 ;
- La phase Plan : il a soumis 110 dossiers et traité 96 dont 93 ont bénéficié de la réalisation du Plan de Mise à Niveau.

Ce programme a été corrélé par 4 certifications ISO 14000 pour 4 entreprises. (ONUDI, 2006 ; Boughadou, 2006).

b. Programme d'Appui au Développement des PME (Euro Développement PME)

Le programme ED Pme a été lancé à partir de 2002 et a pris fin en fin 2007. Il est le projet d'appui le plus important en termes de ressources mobilisées, avec un budget de 62,9 millions d'euros. Il vise la mise à niveau des entreprises privées industrielle ainsi que les entreprises qui sont liées au secteur de l'industrie dont la taille est comprise entre 20 et 250 salariés. Le projet est domicilié auprès du Ministère de la PME et de l'Artisanat et financé par ce dernier conjointement avec la Commission Européenne. Il est dirigé par une Unité de Gestion de Projet (UGP) 4 qui a pour missions, la coordination et la gestion opérationnelle des activités du projet. Il dispose d'un siège à Alger et de cinq antennes dans les régions : Alger, Annaba, Ghardaïa, Oran et Sétif. Il est constitué de trois volets :

- **Volet 1 : Appui direct aux PME** : il s'agit entre autres la réalisation de pré diagnostic, d'actions de mise à niveau dans les entreprises et l'organisation de séminaires de formation. À fin décembre 2007, ce programme a fait bénéficier 445 entreprises d'actions de mise à niveau.
- **Volet 2 : Appui financier** : le projet a fourni un appui à la création d'un Fonds de Garantie des Crédits aux PME (FGAR) et a permis la formation d'analystes des banques algériennes aux techniques d'appréciation des risques entreprise.
- **Volet 3 : Appui à l'environnement institutionnel des PME** : le projet a permis la création d'un Conseil National Consultatif de la PME. Il a aussi financé des formations destinées aux associations patronales et professionnelles ainsi qu'aux chambres de commerce et d'industrie et aux cadres du Ministère de la PME et de l'Artisanat. (Boughadou, 2006 ; ONUDI, 2006 ; MPMEA, 2007a).

Une étude d'impact du programme ED Pme a été réalisée au deuxième trimestre 2006 a révélé que :

- La mise à niveau intéresse toutes les entreprises ;
- L'impact du programme est jugé en majorité, satisfaisant sur l'évolution de l'entreprise ;
- Pour beaucoup de patrons, la compétitivité de leurs entreprises reste difficile à corrélérer avec les actions de la mise à niveau ;
- Certaines entreprises considèrent que le programme de mise à niveau ne satisfait pas leurs principales préoccupations. (MPEA, 2007a).

c. Le Programme National de Mise à Niveau de la PME

Afin d'améliorer l'environnement des entreprises de petite taille⁵ et de promouvoir leur développement, étant données qu'elles ne sont pas prises dans le cadre des programmes précédents, les pouvoirs publics par l'intermédiaire du Ministère de la PME et de l'Artisanat ont mis en place un programme de mise à niveau co-financé par l'Union Européenne en l'année 2000.

Le but de ce programme est d'améliorer les capacités de production de ces entreprises, une meilleure compétitivité au niveau des prix/qualité et innovation ainsi qu'une insertion dans le

2marché mondial. Le financement de ce programme est de l'ordre de 1 milliards DA annuellement.

Pour piloter ce programme, l'Etat a créé l'Agence Nationale de Développement de la PME (ANDPME) par le décret exécutif N° 05-165 du 3 mai 2005. (Boughadou, 2006, MPEMA, 2007a)

3.2. L'environnement des affaires

Le cadre institutionnel algérien a connu de profondes mutations depuis 1990. Après une période de plus de 20 ans dominée par le secteur public, l'Etat donne une chance officielle⁶ pour le secteur privé de sortir de sa coquille à travers la promulgation de différentes lois relatives au développement de l'investissement privé, comme nous l'avons vu dans les sections précédentes.

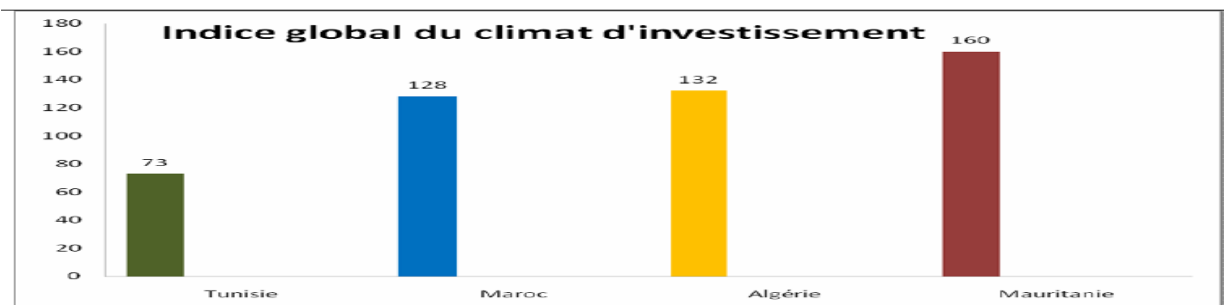
Toutefois, si le cadre réglementaire assoupli a permis l'essor du secteur privé, la réforme de la fiscalité, du droit des affaires et de l'administration reste encore inachevée et trop lente pour répondre aux exigences du marché. En effet, le climat des affaires s'analyse sous trois volets : les indicateurs de gouvernance publique, les évaluations du climat d'investissement et les indicateurs de « la pratique des affaires ».

Les indicateurs de gouvernance allient les indices de la qualité de l'administration publique (telles que la corruption et la prévisibilité des politiques) aux indices qui produisent la gouvernance (salaires dans la fonction publique, type et organisation des élections par exemple).

Une étude réalisée par le FMI (2006) a analysé le climat des affaires en Algérie tout en la comparant avec les pays de l'EUPERI⁷. Selon cette étude l'Algérie est classée l'avant dernière de son groupe juste devant l'Ukraine avec une qualité de gouvernance faible.

Les évaluations du climat d'investissement (ECI) mesurent la vision des chefs des entreprises concernant la gravité des obstacles au fonctionnement et à la croissance de leurs entreprises, tels que : les politiques et les services de l'administration publique ; la qualité et la quantité des infrastructures physiques ; la structure et les fonctions des marchés de main-d'œuvre, de capitaux et de produits ; les relations entre les entreprises et les réseaux d'entreprises ; l'exécution des contrats ; l'efficacité de la réglementation ; la fiscalité et la réglementation douanière et l'ordre public et autres aspects de la gouvernance. Selon l'ECI réalisé par la Banque Mondiale en 2008, l'Algérie est classée derrière tous ses concurrents comme lieu d'attractivité pour l'exercice d'une activité d'entreprise et 132ème sur l'ensemble des pays (181).

Figure 3 : Indice global du climat d'investissement, 2008-2009



Source : Banque Mondiale. 2008. Doing Business : Algeria.

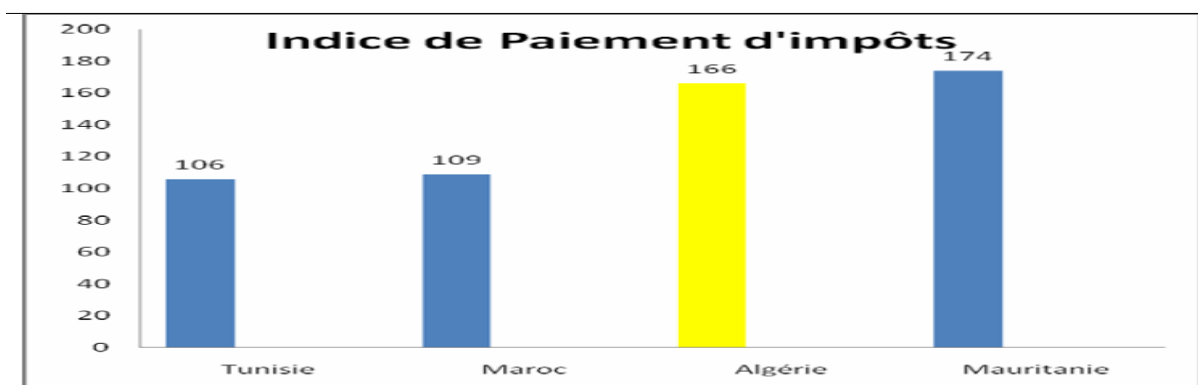
Les indicateurs de la pratique des affaires (IPA) mesurent le poids de la réglementation sur les PME. L'IPA regroupent plusieurs indicateurs : création d'entreprise, obtention d'autorisation, embauche et licenciement de travailleurs, enregistrement de la propriété, obtention de crédit, protection des investisseurs, exécution des contrats, paiement des impôts et fermeture d'entreprises.

Selon l'IPA de l'année 2008 effectué par Doing business (Banque Mondiale), l'Algérie dispose d'un climat des affaires le moins attractif pour les PME par rapport à la région Afrique du

Nord et Moyen Orient. C'est au regard de la pression fiscale sur les entreprises que la différence est prononcée entre l'Algérie et les autres pays.

Sur les 181 pays comparés dans le cadre de l'IPA, l'Algérie figure parmi les pays où la pression fiscale est la plus élevée (166ème). L'impôt sur les bénéfices des sociétés payé par les entreprises est de 30 %, la taxe professionnelle est de 2 % du total des ventes, et la taxe sur la valeur ajoutée (TVA) est de 17 %. Le nombre de paiements de taxes que les PME doivent effectuer chaque année est également le plus élevé dans le cas algérien (34 impôts).

Figure 4 : Indice de pratique des affaires (paiement d'impôts)



Source : Banque Mondiale. 2008. Doing Business 2008-2009 : Algeria.

3.3. Les infrastructures

En matière d'infrastructures, le rapport mondial sur la compétitivité établit chaque année par le World Economic Forum, nous donne le classement de l'Algérie pour 2008. Elle est classée 84 sur 134 pays, en recul de 3 points par rapport à son classement en 2007 (81). A titre indicatif, elle est devancée par le Maroc (70ème), l'Egypte (60ème), la Tunisie (34ème) et l'Emirats Arabes Unis (14ème). (World Economic Forum, 2008).

En ce qui concerne les sous piliers des infrastructures, le classement est le suivant :

- Pour le sous pilier Infrastructure Générale : 85ème ;
- Qualité des routes : 77ème ;
- Qualité des infrastructures ferroviaires : 63ème ;
- Qualité des infrastructures portuaires : 103ème ;
- Qualité des infrastructures du transport aérien : 106ème ;
- Qualité de l'électricité : 74ème.

Tableau 4: Le classement de l'Algérie en termes d'infrastructure

Economie	Classement 2008-2009	Classement 2007-2008	Différence
Tunisie	34	32	-2
Maroc	70	68	-2
Algérie	84	82	-2
Libye	112	113	+1

Source : World Economic Forum. (2008). The Global Competitiveness Report 2008-2009.

3.4. Le cadre institutionnel

L'Algérie s'est engagée depuis la fin des années 1980 à garantir un cadre institutionnel adéquat aux exigences de l'économie de marché et le développement du secteur privé. De nombreuses lois ont été promulguées en guise d'encourager l'implantation des entreprises en leur facilitant les modalités de création, de fermeture, de procédures administratives...etc. Cependant, une des hypothèses formulées pour expliquer la faiblesse de la PME algérienne que celle-ci n'a pas bénéficié d'un environnement institutionnel adéquat susceptible de soutenir son déploiement et sa modernisation.

Des études relatives au développement du secteur privé en Algérie et au climat des investissements ainsi que les déférentes analyses faites sur le système juridique et judiciaire algérien qui a trait aux entreprises, ont révélé des inadéquations et anomalies des règles appliquées au monde des affaires, particulièrement en matière de : lenteur des procédures, complexité de constitution et fonctionnement des sociétés, interprétation étroite des textes, insuffisance du niveau des agents concernés, insuffisance de l'information...etc.

Prenons l'exemple de la phase de « constitution de société », il y a lieu de noter que les procédures sont encore longues⁹, certaines formalités administratives sont assez contraignantes du fait que trop de documents sont exigés, avec au moins 14 procédures bureaucratiques et juridiques (figure 5). En effet, l'Algérie est classée au 141ème rang pour le nombre et la complexité des procédures imposées au monde des affaires (en comparaison, la Tunisie au 37ème rang et le Maroc au 62ème rang). (Banque Mondiale, 2008).

Tableau 5 : Evolution de quelques indicateurs sur la création d'entreprises

Réglementations liées à la	2004	2005	2006	2007	2008	2009
transfert de propriété						
Nombre de procédures	16	14	14	14	14	14
Durée (jours)	52	51	51	51	51	51
Coûts (% de la valeur de la propriété)	9,00	7,5	7,5	7,5	7,5	7,5
Exécution des contrats						
Nombre de procédures	47	47	47	47	47	47
Durée (jours)	630	630	630	630	630	630
Coût (% de la dette)	21,9	21,9	21,9	21,9	21,9	21,9
Mise en faillite						
Durée de mise en faillite (années)	2,5	2,5	2,5	2,5	2,5	2,5
Coût de mise en faillite (% de la propriété)	7	7	7	7	7	7
Taux de recouvrement (centimes par dollar)	41,7	41,7	41,7	41,7	41,7	41,7

Source : Etabli par l'auteur à partir de différents rapports de la Banque Mondiale. Doing Business.

3.5. Politique de la concurrence

L'ouverture de l'économie algérienne sur l'extérieur via les Accords d'association avec l'Union Européenne, de libre échange avec d'autres pays et la future adhésion à l'OMC, ont accentué la concurrence sur le marché national. Ceci exige une harmonisation du régime juridique de la concurrence.

L'Algérie a mis en place un régime de concurrence régit par l'ordonnance 03-03 du 19 juillet 2003 qui abroge l'ordonnance N° 95-06 du 25 janvier 1995. Ce régime est largement inspiré de la législation européenne de la concurrence. Il a pour objectif la protection de la libre concurrence et la garantie de la transparence et la loyauté dans les pratiques commerciales. Pour ce faire, il détermine des règles strictes contre les pratiques déloyales des acteurs économiques contre d'autres notamment les PME. L'abus de position dominante est également interdite par ce régime, qui consiste à ce que une grande entreprise utilise sa position dominante sur le marché pour étouffer des concurrents de moindre taille, ainsi que l'interdiction des actions concertées qui créent ou renforcent ces positions dominantes. L'Algérie surveille aussi d'éventuels accords sur les prix entre les grandes entreprises qui risquent d'entraver la concurrence.

Cependant, le régime sur la concurrence est vu par les opérateurs privés comme étant répressif, notamment la persistance du favoritisme du secteur public. En effet le Gouvernement demandent aux opérateurs publics (administrations et collectivités, organismes d'Etat et entreprises publiques) d'acheter leurs biens et services d'abord et en priorité auprès d'autres institutions de l'Etat. D'ailleurs l'ensemble des pratiques dénoncées relève de la pratique d'abus de position dominante par les entreprises du secteur public. Et ceci paraît paradoxal qu'on sait que le secteur public ne participe qu'à moins de 13 % de la valeur ajoutée totale. (OCDE, 2004 ; Banque Mondiale, 2005).

Un autre aspect qui marque la concurrence en Algérie, c'est bien le secteur informel qui représente aujourd'hui plus de 34 % du PIB. L'existence de ce secteur exerce, au moyen des pratiques déloyales, une pression sur le libre jeu de la concurrence et affecte la compétitivité des entreprises privées notamment de petite taille.

4-Données générales sur l'entrepreneuriat :

Bien qu'il soit difficile de dresser des comparaisons comme les sources d'informations sont variées et le périmètre de calcul du stock d'entreprises varie d'un pays à l'autre, voici les derniers chiffres disponibles sur le nombre d'entreprises dans les secteurs de l'industrie, du commerce et des services (en milliers) :

- ✓ □ France : 2 617 en 2005 (sources : annuaires statistiques de la France, Sirène, TEF)
- ✓ □ Royaume-Uni : 4 342 en 2005 (source : Small Business Service Analytical Unit)
- ✓ □ Etats-Unis : 25 849 en 2005 (sources : US Small Business Administration, Office of Advocacy, US Census Bureau, Statistics of US Business and Non employer statistics)
- ✓ □ Canada : 2 452 en 2004 (source : « Industrie Canada : principales statistiques relatives aux petites entreprises » janv. 2006)
- ✓ □ RFA : 2 957 en 2004 (source : Statistisches Bundesamt Deutschland)
- ✓ □ Espagne : 3 060 en 2004 (sources : Ministerio de Industria, Turismo y Comercio, Direccion
- ✓ General de Poitica de la Pequena y Mediana Empresa 2007)
- ✓ □ Italie : 4 200 (source : Retecamere, rapport de mars 2006)

4-1-Eléments sur l'entrepreneuriat féminin:

-L'entrepreneuriat féminin France

Les chiffres de la création publiés régulièrement ne comportent pas d'information sur le genre des créateurs. Les seules véritables statistiques disponibles en France sur ce sujet sont les données des entreprises individuelles dirigées par des femmes : 443 360 en 2006 (sources : Insee/Sirene et Dcaspl).

Il semble que les femmes aient un taux plus élevé d'entreprises individuelles que les hommes.

-L'entrepreneuriat féminin au Royaume-Uni

Comme la France, le Royaume-Uni ne dispose pas d'outils statistiques pour identifier les entrepreneures. Une étude menée en 2006 montre que 34,1% de femmes sont impliquées dans les entreprises par leur direction et par leur détention à concurrence de 50 % et + de leur propriété. Ce chiffre de 34,1% atteint 41,2% dans les entreprises employeurs.

-L'entrepreneuriat féminin aux Etats-Unis

Une étude réalisée dans les années 70 a montré que les entrepreneures faisaient l'objet de discrimination dans l'obtention des financements et sur les taux de crédits. Une « action positive » s'est alors développée envers les femmes.

En 2002, les données du Censur (Recensement économique) nous apprennent que les femmes sont majoritaires ou égalitaires dans 40 % des entreprises. Selon des estimations, le pourcentage pourrait s'élever à 48 % en 2004.

-L'entrepreneuriat féminin au Canada

Une étude de 2002 fait apparaître que 47% des PME ont au moins une participation féminine. Parmi ces entreprises, 39% appartenaient à parts égales à des hommes et à des femmes, 38% étaient détenues majoritairement par des femmes et les autres détenues majoritairement par des hommes.

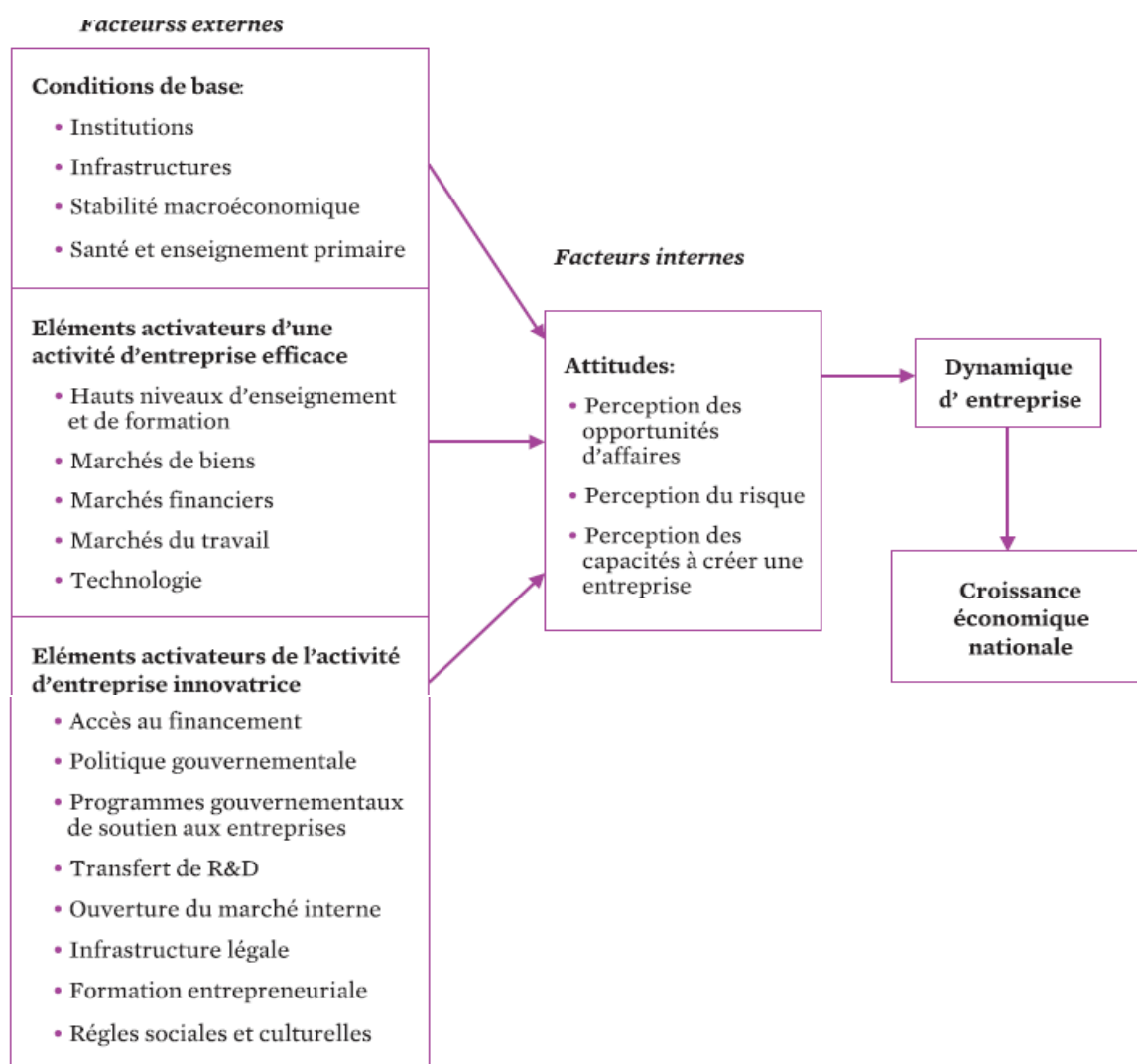
-L'entrepreneuriat féminin en RFA

La dernière statistique connue et publiée par l'organisation VDU montre que le nombre de femmes dans le self employment se situerait à 1,2 million en 2005 (sur un total de 4 millions).

L'entrepreneuriat féminin en Italie

En Italie, un Observatoire de l'entrepreneuriat féminin a publié un rapport en 2006 qui fournit ces informations : sur un total de 4,2 millions d'entreprises italiennes (hors agriculture), il y aurait 940 000 entreprises dites féminines (soit 22,4% du total).

FACTEURS INTERVENANT DANS LA CREATION D'ENTREPRISES



Source: Elaboré à partir de Global Entrepreneurship Monitor, 2009 Executive Report.

5-

Statistique de la Wilaya de Tlemcen:

La situation des 1409 micros entreprises concernées par l'étude d'impact et créées durant la période

Allant de 1997 à fin 2003 se présente comme suit :

- Cessation d'activité confirmée	177
- Cessation d'activité non confirmée	59
- Micro entreprises non localisées (adresse erronée)	210
- En contentieux, dossiers transmis au niveau de l'huissier	153
- En contentieux, dossiers en instance de transmission	79
- En précontentieux pour refus d'être visitées et changement de gérance	250

Source : Document Ansej

(Wilaya de Tlemcen)

La période allant de 1997 à fin 2007 se présente comme suit :

Projet financier	85000
Création d'emploi permanent	238 967
Coût d'investissement	172 M

Par secteur

Transport	28 %
Artisanat	15 %
Agriculture et pêche	13 %
Industrie	6 %
Bâtiment travaux publics	4 %
Services	34 %

Par âge

Moins de 20 ans	2 %
Entre 20 ans et 25 ans	36 %
Entre 25 ans et 30 ans	37 %
Entre 30 et 35 ans	20 %
Plus de 35 ans	5 %

Par sex.

Homme	86 %
Femme	14 %

Source : Document Ansej

Statistiques wilaya de Tlemcen depuis la mis 1997 au 31/12/08 :
Type de financement :

Type de financement	N. des entreprises financées	Le montant général de l'investissement en dinars	N. d'emplois créés
Autofinancement	20	16 773 349	112
Financement mixte	54	58 965 591	159
Financement triangulaire	3202	6 638 467 367	9129

La contribution des banques au financement Des micro entreprises :

Banque	N. des entreprises financées	Le montant général de l'investissement En dinars	N. d'emplois créés
BADR	1218	2 536 000 344	3146
BNA	829	1 541 888 283	2619
CPA	685	1 528 535 167	1999
BDL	243	479 086 626	726
BEA	227	552 956 947	639
Total (banque)	3202	6 638 467 367	9129
Total globale	3276	6 714 206 307	9400

Taux de contribution par banque :

- 1- BADR 39.57%
- 2- BNA 25.77%
- 3- CPA 21.28%
- 4- BDL 7.08%
- 5- BEA 6.29%

Par secteur²¹ :

Secteur d'activité	N. des entreprises financées	Le montant général de l'investissement En dinars	N. d'emplois créés
Agriculture	1027	2 173 109 381	2595
Artisanat	250	351 621 258	656
B.T.P	174	357 336 386	1217
Hydraulique	10	27 232 349	74
Maintenance	54	81 581 930	132
Pêche	2	10 588 978	8
Petite industrie	399	1 194 192 664	1600
Les fonctions libérales	53	62 468 032	102
Les services	869	1 689 173 238	2141
Transports	438	766 902 089	875
total	3276	6 714 206 307	9400

Type de financement ne concerne pas les banques :

Type de financement	N. des entreprises financées	Le montant général de l'investissement en dinars	N. d'emplois créés
Autofinancement	20	16 773 349	112
Financement mixte	54	58 965 591	159
Total	74	75 738 940	271

Conclusion :

A la lumière des statistiques présentées dans cette étude, nous pouvons conclure que malgré les efforts de l'Etat dans le développement des PME, notamment en termes d'infrastructure et de mise en place de dispositifs d'aide à la création de l'entreprise et de l'emploi, les entrepreneurs sont toujours confrontés à de nombreux obstacles lors de leur création d'entreprise. Comme nous l'avons démontré le climat des affaires n'est toujours pas favorable pour le développement du secteur des PME. Le gouvernement algérien devrait concentrer ses efforts dans l'amélioration du climat des affaires qui est une condition primordiale pour l'épanouissement du secteur des PME sur lequel repose l'avenir de l'économie nationale afin de pouvoir en fin sortir de la trappe de la malédiction des ressources naturelles après plus de 50 ans de planification.

Bibliographie :

- 1- A. BOYER (1997) « PANORAMADE LA GESTION » les éditions chihab
- 2- Fayolle.A ; (2004) ; « L'entrepreneuriat » ; édition Dunod.
- 3- G. HIRIGOYEN (1997) « PANORAMADE LA GESTION » les éditions chihab
- 4- J-P. VEDRINE (1997) « PANORAMADE LA GESTION » les éditions chihab
- 5- Jarnion. C.L ; (2004), « Réaliser l'étude de marché de son propre projet », édition 2ème Dunod.
- 6- J.THEPOT (1997) « PANORAMADE LA GESTION » les éditions chihab
- 7- Kotler.P ; et Dubois.B ; (2000) ; « Le marketing Management » ; 10ème édition Dunod.
- 8- Lambin. J.J ; et Peeters. R ; (1977) « la Gestion marketing des entreprises », La presse universitaire de France.
- 9- N. TOURNOIS (1997) « PANORAMADE LA GESTION » les éditions chihab
- 10- Van. Laethem, N et L. Body, le plan marketing, Dunod 2004
- 11- A.P.C.E (Agence pour la création d'entreprises, France) www.apce.com
- 12- Centre de parrainage et d'accompagnement continu des créateurs d'entreprise-02200 SOISSONS France
- 13- Documents Ansej
- 14- www.ansej.org.dz
- 15- Travaux de recherche et de terrain mémoire de magistère, option marketing.(année 2006-2007) Boudia Mohammed Fouzi.

Les Impacts Économiques et Sociaux de l'E-gouvernement

TOUITOU Mohammed

.Université d'Alger 3

touitoutouitou@yahoo.fr

REKIMA Faris

Centre universitaire de MILA

f.rekima@yahoo.fr

BOUDEGHDEGH Ahmed

Université de JIJEL

hboudeghd@yahoo.com

Received: Jan 2017

Accepted: Fèv 2017

Published: Mar 2017

Abstract:

Cet article a pour objectif de démontrer les impacts économiques et sociaux de l'E-gouvernement sur les populations à travers les différentes initiatives entreprises par les Etats dans ce domaine. C'est la raison pour laquelle nous avons essayé de mettre en valeur par le biais de cette recherche l'énorme potentiel de cette discipline en Algérie et de faire le constat de ce qui est fait et de montrer le chemin de ce qu'il reste à faire en la matière. Cet article, a été ainsi organisé pour tout d'abord faire la lumière sur le concept de l'E-gouvernement. Ensuite, nous avons mentionné les conditions et les objectifs de l'E-gouvernement pour arriver à la fin à une conclusion générale qui contient un ensemble de résultats de recommandations.

Mots clés : E-gouvernement, E-gouvernement en Algérie, les Impacts de l'E-gouvernement

(JEL) Classification : A1, G1, H5.

ملخص:

يهدف هذا البحث الى اظهار الآثار الاجتماعية والاقتصادية للحكومة الالكترونية على المجتمعات من خلال مختلف المبادرات المتخذة من طرف الحكومات والدول في هذا المجال. لهذا حاولنا من خلال هذا البحث اظهار الامكانيات الضخمة المتاحة بالنسبة للجزائر في هذا المجال وكذلك محاولة القاء الضوء على ما تم إنجازه والمشوار المتبقي القيام به فيما يخص الحكومة الالكترونية. لذلك تم تقسيم هذا البحث بحيث قمنا كبداية بتناول مفهوم الحكومة الالكترونية. ليتم بعد ذلك الإشارة الى أهدافها وشروط تطبيقها من اجل الوصول أخيرا الى خلاصة تتضمن مجموعة من النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: الحكومة الالكترونية، الحكومة الالكترونية في الجزائر، آثار تطبيق الحكومة الالكترونية.

رموز JEL: A1، G1، H5

1-Introduction

La participation pleine et effective dans le réseau mondial de l'information est d'une importance fondamentale pour un pays qui veut éviter la marginalisation du processus de mondialisation et est indispensable à la pleine participation de ses citoyens dans tous les domaines de la vie. La technologie de l'information et de la communication (TIC) peuvent contribuer à l'intégration des pays développés et en développement dans l'économie mondiale, et il peut créer les conditions d'information et d'échange et l'utilisation des connaissances.

La technologie de l'information et de la communication offrent un potentiel énorme pour élever le niveau de vie et d'élargir les possibilités pour les individus, les communautés, les pays et les régions. Alors que beaucoup dans le monde restent encore directement touché par la révolution de l'information, on ne peut nier l'effet de transformation qu'ils avaient déjà sur notre société mondiale.

Les gouvernements sont confrontés à une nouvelle réalité et changé impératifs à la suite de la diffusion des TIC dans le monde et au sein de leurs nations. Dans le même temps, l'appel international pour les gouvernements de répondre aux normes de responsabilité, de transparence et de gouvernance participative comme éléments essentiels de la démocratie et la légitimité de l'État est devenu plus fort. Le récent débat au niveau international a mis en évidence l'importance de la «bonne gouvernance» comme un élément essentiel et moteur pour le développement durable et la croissance. L'Assemblée du Millénaire des Nations Unies et la Conférence sur le financement du développement ont souligné son importance dans leurs conclusions finales¹.

Cela exige un changement fondamental dans la façon dont l'État agit à l'intérieur et interagit avec ses citoyens, en particulier dans sa fonction de promotion de la bonne gouvernance comme une condition du développement durable. L'avènement de la société de l'information crée des conditions sans précédent pour l'exercice de cette fonction. Grâce à des applications de TIC et d'e-gouvernement, la communication entre les administrations, les citoyens et les entreprises peut être renforcée pour améliorer la gouvernance et la gestion du secteur public, l'accès aux possibilités économiques et sociales et réduire la fracture numérique dans une société et entre les pays.

E-gouvernement peut transformer le système de gouvernement en place et de consolider la mise en place d'un système de gouvernance inclusive par des moyens numériques qui est capable d'exercer ses pouvoirs et fonctions efficacement. Un système de gouvernance qui est déterminé à travailler avec la société civile d'une manière transparente et responsable pour réduire la pauvreté, protéger l'environnement, remédier aux inégalités, favoriser la sécurité et réaliser les droits sociaux, économiques, culturels, civiques et politiques.

E-gouvernement appuie les grandes réformes du secteur public et de la bonne gouvernance à travers la mise en place d'applications innovantes et durables des TIC tant au sein des administrations publiques, ainsi que dans leur interaction avec les citoyens et le secteur privé.

Le secteur public est de plus en plus considéré comme le principal moteur de la fracture numérique au niveau des pays. Les organismes publics peuvent commencer à agir comme des utilisateurs modèles des TIC et servir de catalyseurs pour d'autres à suivre. Le secteur public a

tendance à être le plus grand fournisseur de contenu local et il peut nourrir et favoriser la poursuite du développement de l'industrie locale des TIC.

L'utilisation classique du préfixe «E» indique qu'une activité est «électronique» ou de nature numérique. En acceptant cela, e-gouvernement serait tout simplement se référer à l'utilisation des technologies de l'information et de la communication électronique dans l'exercice de toutes sortes d'activités du gouvernement, dans l'éducation, la santé, l'agriculture, la gouvernance, les douanes, etc. Toutefois, cela ne reflète pas la valeur que l'utilisation des TIC peut en fait ajouter à la capacité du gouvernement à favoriser le développement.

Le mot clé dans l'e-gouvernement n'est pas électronique, mais le gouvernement. E-gouvernement devrait être considérée comme une approche alternative et complémentaire à l'administration du gouvernement et la prestation de services, ainsi que d'un moyen de redéfinir la façon dont il interagit avec les citoyens et le secteur privé. En ce sens:

- E-gouvernement signifie l'efficacité : Les gouvernements devraient utiliser les TIC pour réduire les coûts de transaction et rationaliser leurs procédures bureaucratiques, faire leurs opérations plus efficaces, en libérant des ressources qui leur permettent d'offrir des services d'une manière mieux organisée et économique.

- E-gouvernement signifie l'efficacité : les gouvernements peuvent obtenir de meilleurs résultats et atteindre les objectifs de développement en utilisant les TIC pour accroître la pertinence du processus de formulation de la politique par une participation accrue, d'améliorer le processus d'allocation des ressources, de répondre en temps opportun aux besoins des citoyens et accroître la couverture et la qualité des leurs services.

- E-gouvernement signifie l'autonomisation : les TIC peuvent favoriser l'interaction accrue entre les citoyens et leurs gouvernements, pour les citoyens de participer à la fois dans le processus de prise de décision et à devenir plus conscients de leur développement personnel et communautaire.

- E-gouvernement signifie le développement économique et social : Au-delà des avantages économiques que pour le gouvernement en raison de l'efficacité et de l'efficacité des gains, l'utilisation des TIC dans le gouvernement et dans son interaction avec le milieu des affaires et les citoyens peuvent créer de nouvelles entreprises, attirer les investissements et générer emploi.

En d'autres termes, les initiatives e-gouvernementales appropriées peuvent conduire à des conditions renforcées pour la bonne gouvernance. Développement de l'e-gouvernement n'est donc pas un problème technique mais politique.

2-Définition E-gouvernement et portée

Le terme e-gouvernement est compris différemment à travers le monde. Cette section décrit les caractéristiques essentielles d'une application d'e-gouvernement qui le distinguent des autres applications de la Technologies de l'information et de la communication (TIC) au sein du gouvernement. E-gouvernement est sur un processus de réforme dans la façon dont les gouvernements fonctionnent, partager des informations et offrir des services à des clients externes et internes. Plus précisément, E-gouvernement exploite les technologies de l'information (comme

les réseaux étendus, l'Internet et l'informatique mobile) pour transformer les relations avec les citoyens, les entreprises, et d'autres branches du gouvernement. Ces technologies peuvent servir à diverses fins différentes: une meilleure prestation de services gouvernementaux aux citoyens, l'amélioration des interactions avec les entreprises et l'industrie, l'autonomisation des citoyens par l'accès à l'information, ou de la gestion du gouvernement plus efficace. Les avantages qui en résultent peuvent être moins de corruption, plus de transparence, plus de commodité, la croissance des revenus et / ou des réductions de coûts.

Les applications d'E-gouvernement évoluent normalement à travers un processus en quatre étapes. La première étape comprend la publication d'informations sur un site web pour les citoyens cherchent des connaissances sur les procédures régissant la prestation des différents services. La deuxième étape consiste interactivité. Les clients peuvent télécharger des applications pour les services de réception. La troisième étape consiste à la livraison électronique de documents. La quatrième étape consiste à la prestation électronique de services où plus d'un ministère peut être impliqué dans le traitement d'une demande d'un service ou service. Modèles avec des partenariats publics-privés sont offerts tels que les échanges de la santé.

Une autre mise en scène processus par lequel les systèmes E-gouvernement évoluent est le point de contact avec le client. De nombreux pays commencent à la livraison en ligne aux guichets ministériels et de passer ensuite à bien situé centres multi-services et / ou par l'intermédiaire d'un portail Internet.

3-Relever le défi: la phase de pré-mise en œuvre

Les solutions pour le développement exigent souvent des changements dans les processus gouvernementaux. Objectifs en interne dérivés de changement ont généralement tendance à se concentrer sur les avantages économiques et sur l'amélioration de l'efficacité et de l'efficience dans la prestation de services. D'autre part, l'augmentation de la demande publique appelant à la participation démocratique, la responsabilisation, la transparence et la qualité et la rapidité de la prestation des services peuvent être une force motrice importante pour le changement.

Pour mettre en place un système d'e-gouvernement les pays doivent s'engager dans un processus de transformation important, en particulier dans les pays où les aspects de la bonne gouvernance doivent encore être renforcés. Un véritable engagement des chefs de gouvernement, le secteur privé et d'autres institutions de la société civile est nécessaire pour créer des leviers, tirer parti des synergies et de soutenir cette transformation dans le processus de développement national. L'expérience a montré, en effet, que l'introduction de l'e-gouvernement était soit une conséquence des réformes du secteur public sonores dirigées vers l'amélioration des conditions de gouvernance ou d'un catalyseur pour leur introduction.

Le développement des capacités institutionnelles dans des domaines tels que l'élaboration de politiques, la réforme du secteur public, les cadres juridiques et réglementaires, la gestion de la planification stratégique et de changement, ainsi que la coordination des relations inter-gouvernementales seront nécessaires pour harmoniser le processus de transformation avec les objectifs de développement existants et de faciliter la l'échange d'informations entre les différentes entités qui composent le système de gouvernance. En outre, la construction d'une perception positive de la valeur des TIC au sein du gouvernement et de la société dans son ensemble doit être considérée comme une priorité.

Les pays doivent planifier soigneusement leurs objectifs d'e-gouvernement stratégiques, les délais de mise en œuvre et les ressources, vis-à-vis des obstacles et risques à surmonter, pour assurer le succès de ce processus. En particulier pendant la phase de démarrage, les leçons apprises par d'autres pays qui ont été à l'avant-garde de l'e-gouvernement devraient aider à éviter le procès et l'erreur approche coûteuse.

Les premières mesures suivantes ont été identifiées pour aider les pays dans le cadre dans lequel l'e-gouvernement est effectuée:

- Formulation d'une analyse environnementale (préparation E-gouvernement)
- Formulation des objectifs stratégiques poursuivis
- Identification des priorités et l'impact attend

3-1-Préparation d'E-gouvernement: Comprendre les Facteurs Clés

E-gouvernement nécessite un environnement propice à maximiser son potentiel. Avant de définir un e-gouvernement pour la stratégie de développement ou plan d'action, une analyse approfondie est nécessaire de l'environnement actuel dans lequel l'e-gouvernement sera mis en œuvre. Le gouvernement peut poser à lui-même à certaines questions clés afin d'évaluer comment stratégiquement préparée, il est pour l'e-gouvernement.

Un niveau de pays de "e-readiness" est la mesure dans laquelle chaque pays est préparé à l'introduction de l'e-gouvernement. En évaluant l'avancement relatif dans les domaines qui sont les plus critiques pour l'adoption d'e-gouvernement par différents facteurs clés, les pays seraient en meilleure position pour évaluer les opportunités et les défis, ainsi que leurs propres forces et faiblesses.

Cependant, comme l'uniformité à travers la frontière est impossible, l'objectif de l'analyse e-readiness est d'identifier des actions spécifiques d'amélioration et des niches potentielles pour le démarrage initial de programmes d'e-gouvernement, plutôt que d'une réponse positive ou négative à l'e-gouvernement dans son ensemble.

Les domaines suivants et les facteurs clés devraient être soigneusement analysés afin d'examiner les risques et d'évaluer les obstacles qui pourraient devoir être surmontés avant d'entrer dans le e-gouvernement.

domaines	Facteurs clés
Les conditions politiques La bonne gouvernance, comme condition pour le développement durable, nécessite un véritable engagement des dirigeants politiques, le secteur privé et les organisations de la	• Sensibilisation de la valeur politique de l'e-gouvernement • Engagement à l'e-gouvernement et la bonne

société civile. De la même façon, l'introduction de l'e-gouvernement dans la société nécessite une forte volonté politique de voir à travers le processus de transformation implique à la fois le gouvernement dans ses opérations internes ainsi que en ce qui concerne son interaction avec la société civile.	gouvernance • Les compétences en leadership • L'identité nationale et la perception de gouvernement • Le cadre législatif • des citoyens et la participation de la société civile dans les affaires du gouvernement • La bonne gouvernance et la primauté du droit
cadre réglementaire Un cadre réglementaire approprié est nécessaire afin de permettre des échanges d'information sécurisés withing gouvernement et entre le gouvernement, les citoyens et les entreprises. Il est également nécessaire de créer les conditions économiques pour les infrastructures accessibles des TIC, des services et des équipements	• Les normes de sécurité • La législation de confidentialité • validité juridique des transactions en ligne • Degré de libéralisation du marché des télécommunications, y compris le marché des fournisseurs de services Internet • environnement fiscal positif pour l'acquisition de matériel informatique
conditions organisationnelles L'expérience internationale montre que l'introduction de l'e-gouvernement appelle et provoque de profonds changements et de l'évolution des arrangements institutionnels. Pour guider ce processus de transformation, les mécanismes de gestion et de coordination appropriés sont nécessaires.	• Les structures administratives et legs • réformes de l'administration publique • La réforme de la fonction publique • coordination centrale et de l'unité de support • La coordination des politiques • relations intergouvernementales • Les changements des agents et de gestion
Conditions de ressources culturelles et humaines Les attitudes positives, les connaissances et les	• Culture, traditions et langues

compétences doivent être mises en place - en particulier dans le secteur public - pour initier, mettre en œuvre et soutenir l'e-gouvernement. Les aspects culturels peuvent entraîner une résistance générale au changement et le partage des informations. Insuffisance des capacités des ressources humaines peut conduire à un manque de l'orientation client et l'engagement global.	• L'inégalité des sexes • Les niveaux d'éducation • alphabétisation informatique et nombre d'utilisateurs en ligne • installations de TI et des programmes éducatifs • Culture de l'information et le partage des connaissances • dominants culture organisationnelle • Attitude et adaptabilité au changement, en particulier dans l'administration publique • Les habiletés de gestion dans le secteur public • Orientation des services de l'administration publique aux citoyens
Les conditions financières Les coûts initiaux liés à la mise en œuvre de l'e-gouvernement peuvent être considérables et les gouvernements peuvent avoir une capacité limitée pour combler la période entre les investissements initiaux et les retours. Planification appropriée des ressources et l'accès aux mécanismes de financement innovants est essentiel pour la durabilité e-gouvernement.	• Le processus d'allocation des ressources • La structure du revenu national • L'accès aux mécanismes de financement • Les partenariats avec le secteur privé et les autres acteurs • L'accès aux marchés de capitaux • Les mécanismes de capital-risque • Les ressources financières disponibles
Environnement de communication Dans le monde d'aujourd'hui, la communication avec les citoyens est un devoir	• la prise de conscience des citoyens et la compréhension de la Technologies de l'information et de la communication et de l'e-

et une nécessité pour les gouvernements. E-gouvernement doit être accepté et compris par toutes les parties prenantes à veiller à ce que ses bénéfices reviennent à la société dans son ensemble.	gouvernement • la culture et les canaux de communication • Partage de l'information et de la connaissance
Infrastructure technologique Manque de technologies est un obstacle majeur pour les pays visant à mettre en œuvre et maintenir l'e-gouvernement. Les systèmes existants peuvent aussi représenter des obstacles considérables à changer. Les conditions démographiques et géographiques de différentes régions, accompagnées de la répartition des activités économiques, peuvent aussi représenter un biais important dans le déploiement de l'infrastructure des TIC si gauche au seul marché.	• infrastructure (télé) communications • Les taux de télécommunications de pénétration • urbaine ou rurale: biais démographique / géographique • logiciels et matériels (systèmes existants) • Les normes de technologie de l'information
Les systèmes de données et d'information Les systèmes de gestion, les dossiers et les processus de travail doivent être en place pour fournir les données nécessaires pour soutenir le passage à l'e-gouvernement.	• Héritage des systèmes de traitement de données, d'information de gestion et aide à la décision • Les données et les informations disponibles et accessibles • des procédures et données de collecte de données et d'informations normalisation • Les données et informations de qualité et de sécurité des données • Capacité à analyser les données et d'utiliser l'information • Capacité à l'information directe des flux dans les processus de prise de décision • Politique d'information

Les pays devraient mettre à jour l'analyse environnementale sur une base régulière pour réévaluer leur état de préparation contre le progrès technologique et des changements en cours dans le système de gouvernance. À différents stades de maturité e-gouvernement, l'importance relative des secteurs de l'environnement et des facteurs clés peut différer.

Les stades de maturité e- gouvernement allusion à :

- a) La disponibilité de données numérique complète, quand toutes les opérations de traitement de données du gouvernement dans sa multitude d'institutions sont faites sous forme numérique et les données peuvent se déplacer entre les différentes plates-formes d'exploitation
- b) L'édition électronique, lorsque toutes ces institutions affichent leurs informations pertinentes en ligne, d'une manière organisée et facilement accessible à d'autres agences gouvernementales, les entreprises et les citoyens.
- c) E - interaction, quand toutes les interactions pertinentes, y compris la participation à l'analyse des politiques et de la formulation, peuvent avoir lieu sur la ligne entre les organismes gouvernementaux, ainsi qu'entre les gouvernements et les entreprises, le gouvernement et les citoyens.
- d) E - transaction, lorsque toutes les transactions pertinentes entre les organismes gouvernementaux et entre ces organismes et les entreprises du secteur privé et les citoyens peuvent avoir lieu en ligne.
- e) Gouvernement transformé, lorsque le gouvernement est passé par le processus de transformation complet, offrant des services entièrement intégrés qui nécessitent un vaste changement organisationnel, l'alignement de sa structure organisationnelle avec les nouvelles capacités qu'elle a acquises comme « état numérique».

Les différents stades de maturité e-gouvernement sont étroitement liés aux phases successives de mise en œuvre des TIC au niveau institutionnel. Au fil du temps, les agences gouvernementales individuelles devraient passer par des phases similaires.

La vitesse à laquelle un pays sera en mesure de passer d'un stade de maturité e-gouvernement à l'autre est fortement tributaire de la volonté politique et les ressources humaines et financières, il peut compter, ainsi que sur la capacité des différentes institutions à se déplacer par leurs phases successives.

Ce qui précède ne signifie pas qu'un pays ne peut passer d'une phase à l'autre, si toutes les institutions gouvernementales ont rencontré les critères de cette phase particulière. Au contraire, dans une certaine mesure, l'asymétrie sera presque par définition ultérieure. En particulier dans les premières phases, les agences peuvent se déplacer de façon relativement indépendante bien que la coopération avec un nombre croissant d'autres institutions sera nécessaire de se déplacer dans les phases plus avancées du processus e-gouvernement.

3-2-Objectifs Stratégiques

L'objectif stratégique de l'e-gouvernance est de soutenir et de simplifier la gouvernance de toutes les parties - le gouvernement, les citoyens et les entreprises. L'utilisation des TIC peut se connecter tous les trois partis et les processus et les activités de soutien. En d'autres termes, dans l'e-gouvernance utilise des moyens électroniques pour soutenir et stimuler la bonne gouvernance. Par conséquent, les objectifs de l'e-gouvernance sont similaires aux objectifs de bonne gouvernance. La bonne gouvernance peut être considérée comme un exercice de l'autorité économique, politique et administrative afin de mieux gérer les affaires d'un pays à tous les niveaux, national et local.

Il est utile ici de présenter les objectifs de l'e-démocratie et e-gouvernement. Les deux principaux objectifs de l'e-démocratie sont

1. D'offrir aux citoyens un accès à l'information et des connaissances sur le processus politique, sur les services et sur les choix disponibles

2. Pour rendre possible la transition de l'accès à l'information passive à une participation active des citoyens par:

- Informer le citoyen
- Représenter le citoyen
- Encourager les citoyens à voter
- Consulter le citoyen
- Impliquer le citoyen

En ce qui concerne l'e-gouvernement, la distinction est faite entre les objectifs de processus axés interne (opérations) et les objectifs de services axés extérieur.

Objectifs stratégiques externes. L'objectif externe de l'e-gouvernement est de répondre de façon satisfaisante aux besoins et aux attentes de la population sur le côté front-office, en simplifiant leur interaction avec les différents services en ligne. L'utilisation des TIC dans les opérations gouvernementales facilite rapide, transparent, interaction responsable, efficace et efficace avec le public, les citoyens, les entreprises et autres organismes.

Objectifs stratégiques internes. Dans le back-office, l'objectif de l'e-gouvernement dans les opérations gouvernementales est de faciliter un processus rapide, transparente, responsable, efficace et efficace pour l'exécution des activités de l'administration du gouvernement. Des économies significatives (par transaction) dans les activités gouvernementales peuvent être le résultat.

On peut en conclure que l'e-gouvernance est plus que juste un site Web du gouvernement sur Internet. Aspects politiques, sociaux, économiques et technologiques déterminent l'e-gouvernance.

3-4-Modèle d'E-Gouvernance

Les trois principaux groupes cibles qui peuvent être distingués dans les concepts d'e-gouvernance sont gouvernement, les citoyens et les entreprises / groupes d'intérêt. Les objectifs stratégiques externes se concentrent sur les citoyens et les entreprises et les groupes d'intérêt, les objectifs internes se concentrent sur le gouvernement lui-même.

Les abréviations telles que B2B (Entreprises au Entreprises) et B2C (Entreprises au consommateur) sont utilisés, comme l'e-commerce, de décrire brièvement quels sont les principaux groupes sont en interaction. Les interactions de groupe les plus courantes dans l'e-gouvernance sont présentées schématiquement à la figure 1. Les trois abréviations dans la figure, G2C, G2B et G2G sont expliqués dans le tableau 1.

Tableau 1: interactions des groupes principaux dans l'e-gouvernance

	e-démocrate	e-gouvernement
External		
G2C: Gouvernement au citoyen	X	X
G2B: Gouvernement au Entreprises		X
Internal		
G2G: Gouvernement au Gouvernement		X

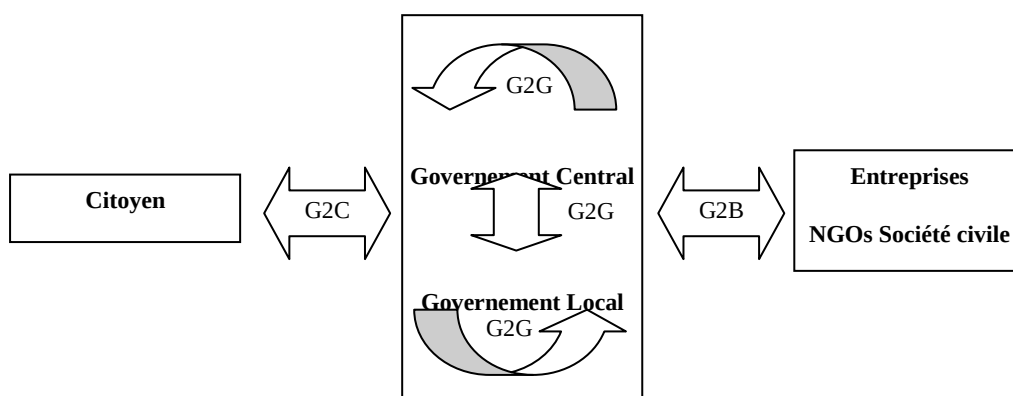


Figure 1: Les interactions entre les principaux groupes dans l'e-gouvernance

Comme mentionné précédemment, l'e-gouvernance est plus qu'un site Web du gouvernement sur Internet. Quelles sont les opportunités et les possibilités de l'e-gouvernance à l'avenir, et quels sont les services offerts en ce moment?

Gartner, une société internationale de recherche e-business conseil, a élaboré un modèle d'e-gouvernance en quatre phases. Ce modèle de gouvernance électronique peut servir de référence pour les gouvernements de positionner où un projet s'inscrit dans l'évolution générale d'une stratégie de gouvernance électronique.

Dans la plupart des cas, les gouvernements commencent par la diffusion de l'information en ligne, mais la demande des publique et l'efficacité interne demandent des services plus complexes. Bien sûr, ce changement prendra effet progressivement, certains services seront mis en ligne plus

tôt que d'autres services. Dans certains cas, la demande du public est la force motrice, dans d'autres cas coûte sauver aspects pour le gouvernement sont important.

Selon Gartner, l'e-gouvernance viendra à échéance selon le modèle de maturité e-gouvernance en quatre phases. Ces phases ont été définies sur la base des expériences avec l'e-commerce et e-gouvernance en Europe et d'autres régions de l'Ouest.

3-5-Les Impacts Economiques et Social d'E-gouvernement

Les pays devraient définir les priorités d'e-gouvernement dans le cadre de leurs objectifs de politique nationale, la vision e- gouvernement et les objectifs stratégiques de l'évaluation de la façon dont les différentes applications s'appuient sur les ressources disponibles limitées et ajoutent de la valeur différente et l'impact sur le processus de gouvernance.

E-gouvernement tend à être multidimensionnel, touchant surtout sur les dimensions économiques, sociales et de gouvernance. Le processus d'établissement des priorités devrait se concentrer sur ces effets dans une perspective axée sur le développement centré sur les personnes et. Dès le début, une approche participative doit donc être stimulé et d'orientation prévu pour que les différentes parties prenantes et les institutions commencent à discuter les différentes options disponibles.

L'expérience a également montré que l'administration ne peut pas être introduite par une importante initiative unique, mais plutôt par petits composants réalisables, qui peuvent construire le succès et la crédibilité. La réalisation de l'avenir, comme prévu par les décideurs nécessite une mise en œuvre de façon progressive et modulaire, une approche modulaire qui permet un meilleur contrôle et la flexibilité du processus, en particulier pendant la phase initiale. L'accent pourrait donc être mis sur les priorités qui pourraient créer un environnement favorable pour les stades successifs de maturité e-gouvernement. Par exemple, la capacité à faciliter la communication et la coordination des activités entre les grandes institutions partenaires pourrait être l'un des principaux résultats qui est recherché. Ce type de priorité peut impliquer d'abord très peu de technologie puisque l'accent serait plus sur un accord sur la normalisation des ensembles de données clés qui pourraient permettre le couplage de bases d'information de chacun des partenaires.

Parmi les critères les plus importants pour déterminer leur ordre de priorité, les pays devraient inclure la durabilité, le taux de rendement en termes d'avantages sociaux et économiques, et les retombées potentielles que les applications d'e-gouvernement peuvent générer. En fait, la compréhension du «marché» où les institutions fonctionnent, l'impact social et économique et les retombées potentielles est d'une importance cruciale pour déterminer comment les intrants nécessaires pourraient être atteints par et pour les institutions.

Dans l'ensemble, cependant, l'impact de l'e-gouvernement sur les sphères économiques, sociales et de gouvernance est toujours considéré comme le principal facteur déterminant dans le processus d'établissement des priorités et à établir le niveau de soutien que les gouvernements lui fournir.

3-1-1-Impact Economique

- Alternative, plus la livraison rentable des services.
- Consolidation des services internes communs.
- Redéploiement et le rééquilibrage de la fonction publique.

- Réduction des dépenses de transaction.
- Promotion des investissements internes et étrangers.
- Augmentation du commerce international.
- Coopération économique accrue.
- Une meilleure gestion financière en place.
- Processus de planification d'affaires en place pour toutes les grandes opérations.
- Capacité de planification du développement intégré liée aux processus d'allocation des ressources financiers.
- Augmentation de la capacité à gérer les ressources naturelles d'une manière durable.
- Amélioration de la collecte des recettes sur les taxes et prélèvements de services.
- Augmentation de l'emploi.
- La croissance économique.

3-1-2- Impact Social

- Augmentation de l'égalité entre les sexes.
- L'alphabétisation et la réduction de la fracture numérique interne IT.
- Amélioration de l'accès et de la qualité de l'éducation.
- Amélioration de la capacité de gestion de l'éducation.
- Meilleure prestation et l'accès aux services de santé.
- Amélioration de la capacité de gestion de la santé.
- Amélioration de la sécurité sociale.
- Amélioration de la protection sociale.
- Intégration et coordination de la politique économique et sociale.
- Amélioration de la sécurité publique et de la sécurité.
- Augmentation de la capacité de distribution rationnelle des fonds publics (géographiquement et entre les groupes de population).
- Déplacer à la culture de prestation de services et centré sur les personnes orientées vers le développement.
- Amélioration de la qualité de l'environnement.
- Amélioration de la capacité de gestion de l'environnement.
- La réduction de la pauvreté.

3-1-3-Impact de la Gouvernance

- Une plus grande responsabilisation et la transparence dans l'administration publique.
- Une meilleure coordination et la coopération entre les organismes gouvernementaux.
- Une meilleure coordination et coopération entre les différents niveaux de gouvernement.
- Les alliances et les partenariats avec le secteur privé et les organisations non gouvernementales.
- L'amélioration des communications et des relations publiques.
- Sensibilisation accrue des droits de la société civile et les obligations du gouvernement.
- La participation accrue du public dans les affaires des gouvernements.

- Structure de gouvernement rationalisé et les processus d'affaires.
- Décentralisation et redéfini le rôle de l'administration locale.
- Activation infrastructure juridique.
- Activation cadres politiques et réglementaires.
- Promotion, la protection et le respect des droits de l'homme.
- Promotion de l'intégration régionale des pays.
- Renforcement de la capacité à coordonner et à coopérer au niveau international.

Comme les applications d'E-gouvernement peuvent différer dans la façon dont ils influent sur et offrent des avantages à la société en général, les gouvernements devraient examiner les solutions de rechange à leur disposition pour optimiser l'utilisation de leurs ressources en fonction des priorités du pays.

4-Le Statut d'E-gouvernement en Algérie

L'enquête des Nations unies sur l'e-gouvernement pour l'année 2012 révèle davantage le creux de la vague dans lequel se trouve l'Algérie en matière de services gouvernementaux liés aux TIC en direction des citoyens. Dans un Maghreb qui ne se porte pas tellement mieux. Ici, une lecture non exhaustive du rapport.

L'Algérie est classée à la 132e place mondiale dans l'« United Nations E-Government Survey 2012 » sur un ensemble 159 pays étudiés. Elle perd une place par rapport aux résultats de l'enquête de 2010, mais améliore de 13% son index d'e-gouvernement. Comme en 2010, l'Algérie ne figure pas parmi les dix premiers (Top Ten) en Afrique. Dans cette liste, les Seychelles arrivent en tête des dix pays africains, avec un classement de 84e rang mondial. Suivis de Maurice (93e place mondiale), de l'Afrique du Sud (101e), de la Tunisie (103e), de l'Egypte (107e), du Cap-Vert (118e), du Kenya (119e), du Maroc (120e), Botswana (121e), et la Namibie (123e).

En Afrique du Nord, la première place revient à la Tunisie, suivie de l'Egypte, du Maroc, de l'Algérie, et de la Mauritanie (181e). A noter que la Libye ne figure pas dans ce classement mondial de 2012 puisqu'au moment de l'enquête le pays était en situation d'affrontements militaires. Mais dans l'enquête de 2010, la Libye avait occupé la 114e place. Dans cette enquête, ont été pris en compte plusieurs paramètres liés aux TIC et à l'e-gouvernement. Parmi eux : l'« e-participation », l'« e-information », l'« e-consultation », l'« e-prise de décision », les « services en ligne », les « infrastructures de télécommunications », le « capital humain ». Mais globalement ce qui est pris en charge dans cette étude c'est la capacité des Etats à développer le e-gouvernement dans le sens d'un renforcement de la citoyenneté et des entreprises, en permettant un plus grand accès à des informations de service public et une plus grande transparence dans la gestion des gouvernements.

Dans l'ensemble des éléments étudiés par l'enquête des Nations Unies sur le e-gouvernement pour l'année 2012, l'Algérie obtient des notes médiocres dans les volets services et infrastructures, mais reste assez bonne en matière « capital humain ». De l'évolution de l'ensemble de ces paramètres, l'index de développement de l'e-gouvernement (IDEG) de l'Algérie pour l'année 2012 est de 0,3608 contre 0,3181 en 2010. Cette légère augmentation de son IDEG n'a pas permis à l'Algérie d'améliorer son classement, mais de perdre une place (132e contre 131e un an

plus tôt). Ceci s'explique par le fait que d'autres pays ont fait mieux que l'Algérie en matière d'amélioration de leur IDEG.

La valeur de l'IDEG est obtenue par trois éléments : « service en ligne », « infrastructures de télécommunications » et « capital humain ». C'est dans ce dernier élément que l'Algérie obtient le meilleur index (0,6463), derrière la Tunisie (0,6841) et devant l'Égypte (0,5588) et le Maroc (0,4430). L'Index « infrastructures de télécommunications » de l'Algérie (0,1812) est le plus faible en Afrique du Nord, derrière respectivement la Libye, la Tunisie, le Maroc et l'Égypte. L'enquête de l'ONU estime le nombre d'internautes en Algérie à 12,50 pour 100 habitants, et le taux d'abonnement Adsl à 0,58 / 100 hab. Le taux de pénétration du téléphone fixe est de 8,24 / 100 hab, contre 92,42 / 100 hab pour le GSM.

Dans le chapitre « Etendue de l'e-participation », les pays sont classés en trois groupes. Avec un index d'e-participation de (0,0526) l'Algérie arrive à l'avant dernière place du 3e groupe des pays aux résultats compris entre 1 à 33%. Les deux premiers ont des taux d'e-participation respectivement supérieurs à 67% et compris entre 34 et 66%. Toujours dans ce chapitre, qui comprend trois éléments, l'Algérie est créditée de résultats médiocres. Elle a zéro "0" point en « e-information » et en « e-prise de décision », et 5 points en « e-consultation », soit une note moyenne de 4 sur l'ensemble du chapitre. Globalement, le document montre qu'il reste beaucoup à faire en matière d'e-gouvernement en Algérie.

Par contre, le rapport des Nations Unies consacre une mention particulière au Portail du gouvernement tunisien qui fournit une panoplie de services allant de la « Recherche d'emploi », au « Paiement des factures en ligne », en passant par la « Demande de prêts de logement », la consultation à distance des « infractions routières », aux documents de l'état civil et au « suivi des affaires en justice ». Ce site gouvernemental n'a pas d'équivalent au Maghreb, en Afrique du Nord et dans l'ensemble des pays d'Afrique. Ce qui explique le bon classement de la Tunisie dans la région, mais qui doit faire encore mieux pour jouer dans la cour des grands où l'on trouve, par ordre décroissant d'IDEG : la Corée du Sud, les Pays Bas, le Royaume Uni, le Danemark, les USA, la France, la Suède, la Norvège, la Finlande, et le Singapour.

5- Conclusion

L'analyse dans ce travail confirme le potentiel qui existe pour créer un impact social et économique, à condition que les applications sont soigneusement choisies et mises en œuvre avec succès. E-gouvernement peut faire avancer l'ordre du jour sur la gouvernance et la réforme économique, la transparence, la lutte contre la corruption, de l'autonomisation et de la réduction de la pauvreté. E-gouvernement ne devrait pas être considérée comme une panacée pour les problèmes complexes et bien ancrés de la corruption et de la pauvreté. Ces problèmes requièrent une action concertée de plusieurs. E - gouvernement est l'un des nombreux outils dont le potentiel dans la lutte contre ces problèmes doit être reconnu. E - gouvernement fournit un point de départ pour les réformes politiques esprit d'entrée, car il est capable de faire une brèche sur certains de ces problèmes sans une tête sur la confrontation avec les intérêts qui souhaitent préserver le statu quo. Plusieurs projets réussis qui ont été mentionnés dans le présent rapport ont montré que les gains provenant de l'administration électronique peuvent être réels, mais la mise en œuvre nécessite beaucoup de travail administratif. Le défi est de promouvoir une utilisation généralisée.

Faire de l'e-Gouvernement entraîne répandues combler le fossé numérique qui consiste à fournir un accès à l'Internet dans les zones rurales et la mise en place de kiosques d'information. Quelques dirigeants politiques et les fonctionnaires qui croient en l'idée de réforme et ont lancé des applications innovante. La grande majorité, cependant, est encore à éveiller le potentiel de l'e-gouvernement pour la réforme. Une tâche importante est de renforcer les capacités institutionnelles pour la réforme de la gouvernance.

L'E-gouvernement n'est autre qu'un outil d'ac-compagnement à la gouvernance or qu'aux l'Algerie il y a beaucoup de services publics qui ne sont pas rendu comme ils se doivent et donc il faudra penser à refondre l'organisation même et les processus gouvernementaux pour que l'e-gouvernance vienne les automatiser.

L'Algerie a besoin d'améliorer l'e-gouvernement en rendant effectif l'usage des TIC dans la délivrance des services publics en augmentant la présence en ligne du pays. Cela permettre aux citoyens d'interagissent avec le gouvernement à travers les TIC. La réglementation du secteur des TIC a besoin d'être renforcée pour répondre aux préoccupations de sécurité pour que les citoyens adhèrent pleinement et aient confiance aux outils TIC et à l'Internet. Il faudra encourager déjà l'usage des TIC entre départements ministériels pour que des services soient produits et fournis au public. L'étape la plus cruciale sera de bâtir une vision nationale en matière de l'e-gouvernement, suivi d'une stratégie de façon à ce des actions soient menées pour la concrétisation d'un projet efficace de e-gouvernement en Algerie.

6- References:

¹ <http://www1.worldbank.org/publicsector/egov>

² Institute for Development Policy and Management, The University of Manchester <http://idpm.man.ac.uk/>

³ La Déclaration du Millénaire des Nations Unies dans la section «droits de l'homme, la démocratie et la bonne gouvernance», le Consensus de Monterrey stipule que «la bonne gouvernance est essentielle pour le développement durable» (section II), et, le Rapport mondial sur le développement 2002 de la Banque indique que «les questions de bonne gouvernance pour la croissance et la réduction de la pauvreté» (chapitre 5).

Alshaw, S., & Alalwany, H. 2009. E-government evaluation: Citizen's perspective in developing countries. *Information Technology for Development*, 15(3), 193–208. DOI: 10.1002/itdj.20125.

Amberg, M., Markov, I. R., & Okujava, s. 2005. A Framework for Valuing the Economic Profitability of e-Government. Paper presented at the International Conference on E-government, Ottawa, Canada.

Andersen and al. 2003-2009, Fads and facts of e-government: a review of impacts of e-government (2003-2009), *International Journal of Public Administration*, 2010.

Dhameja, A., & Medury, U. 2004. ICT and good governance: The socio-economic concerns. *Indian Journal of Public Administration*, 50(1), 320–323.

Heeks, R., & Molla, A. 2009. Impact Assessment of ICT-for-Development Projects: A Compendium of Approaches: Development Informatics Group, Institute for Development Policy and Management, Manchester, UK.

Markov, R. 2006. Economical Impact of IT Investments in the Public Sector: The Case of Local Electronic Government.

Ojha, A., Palvia, S., & Gupta, M. P. 2008. A Model for Impact of E- Government on Corruption: Exploring Theoretical Foundations. . In J. Bhattacharya (Ed.), *Critical Thinking in E-Governance* (pp. 160-170). New Delhi: Gift Publishing.

Reffat R. M.2006, Developing a Successful e-government, University of Sydney, Ajilian Stefanie, Crameri Claudio.2006.

Saidi, N., & Yared, H. 2004. 'E-Government: Technology for Good Governance, Development and Democracy in the MENA Countries'. Working Paper 0304, ERF Working Paper Series.

Shim, D. C., & Eom, T. H. 2008. E-Government and Anti-Corruption: Empirical Analysis of International Data. International Journal of Public Administration, 31(3), 298-316.